جامعة الحاج لخضر– باتنة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى – جنوب آسيا– شرق و جنوب شرق آسيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

من إعداد الطالب:

عبد القادر دندن

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

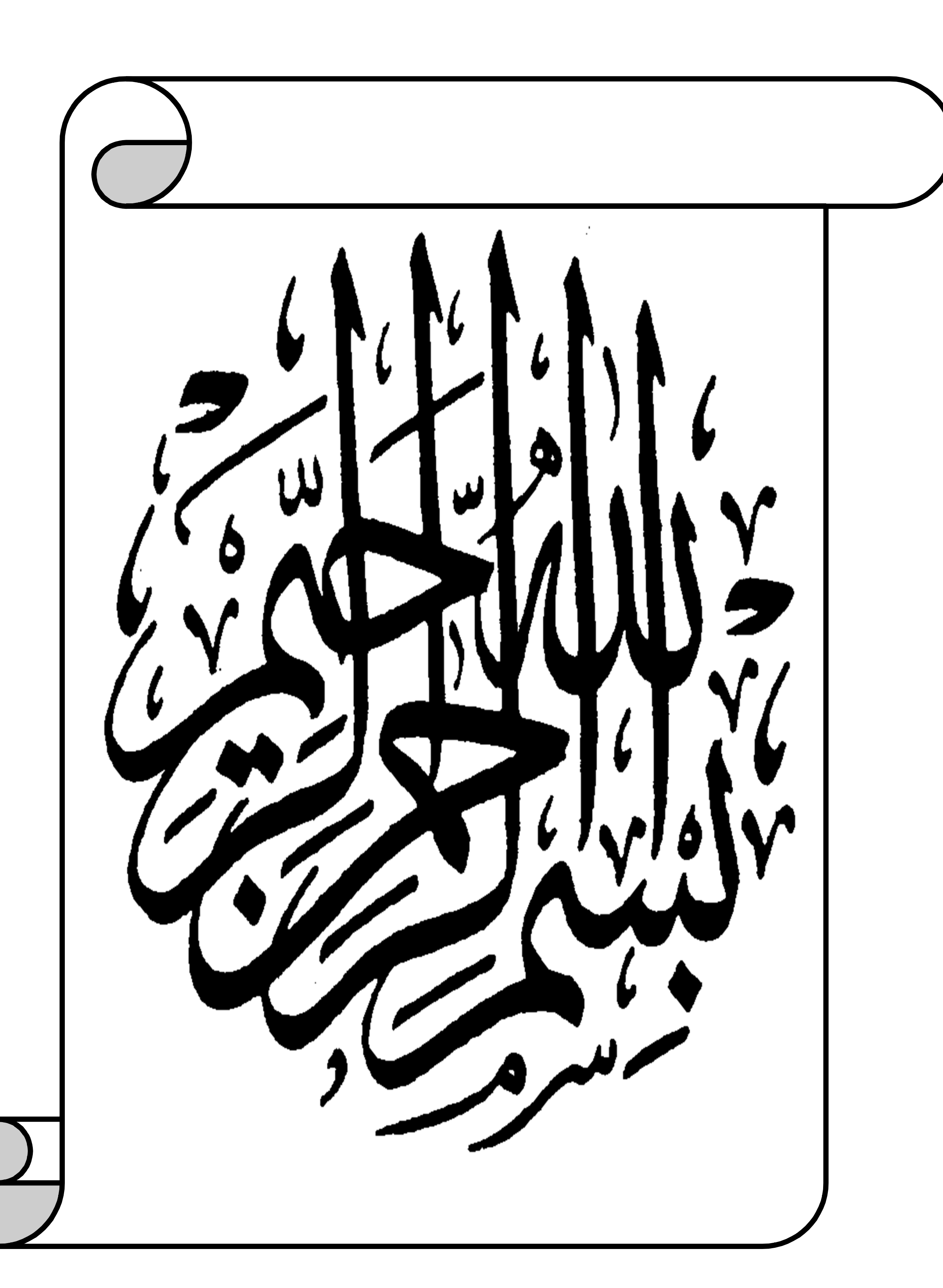
حسين قادري

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعية الأصلية	الصفة
1	مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
2	حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا و مقررا
3	حسين بوقارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
4	محمد الأمين لعجال أعجال	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
5	نور الدين دخان	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
6	دلال بحري	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2012 –2013


بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الشكر لله أولا و أخيرا فهو الموفق و هو المعين "و ما توفيقي إلا بالله"

الشكر لوالدي و لأفراد عائلتي على دعمهم المستمر و الدائم

شكرا لأستاذي المشرف "حسين قادري" لحرصه الكبير على إخراج العمل في أحسن صورة ممكنة و نصائحه القيمة و خصوصا تشجيعه و دعمه المعنوي و ثقته بي

الشكر لكل من شجعني و تمنى لي الخير من قريب أو بعيد

عبد القادر

الإهـ . . ـداء

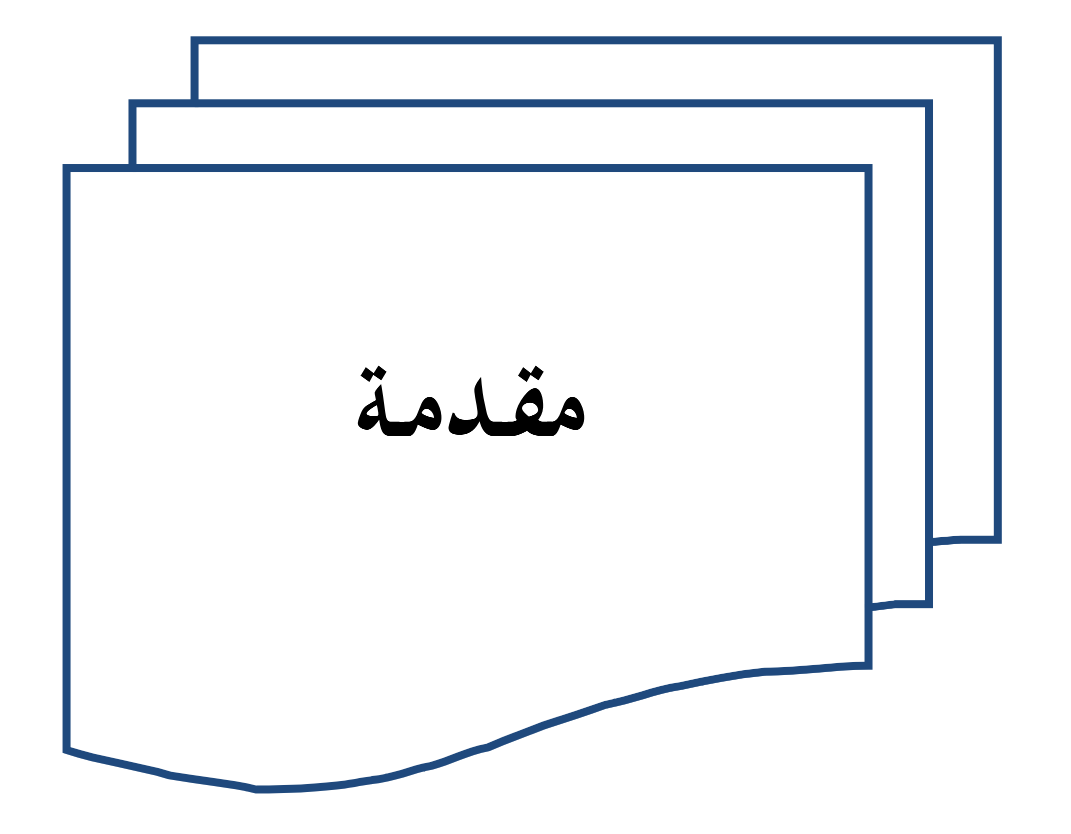
إلى والدي الكريمين و كل أفراد عائلتي

إلى أستاذي المشرف "حسين قادري"

إلى أساتذتي الذين تعاقبوا على تدريسي في مختلف مراحلي الدراسية

إلى جميع طلبتي في جامعة عنابة

إلى كل من يقدر قيمة العلم و المعرفة أهدي هذا العمل


مقدمة

مقدمة

الطاقة عنصر حيوي لجميع المجتمعات و الدول و الاقتصاديات، سواء كانت الدول المصنعة و المتقدمة منها التي تبحث عن ضمان تدفق مستمر للموارد الطاقوية من أجل الحفاظ على مكانتها الريادية سياسيا و اقتصاديا على المستوى العالمي كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و اليابان و غيرها، أو الدول التي قطعت شوطا كبيرا في طريق الارتقاء باقتصادياتها لمنافسة الاقتصاديات الأقوى في العالم، و هي ما تعرف بالقوى الصاعدة كالهند و الصين و البرازيل، و حتى بالنسبة للدول التي توصف بالمتخلفة و ذات الاقتصاديات الضعيفة في سياق جهودها للخروج من دائرة الفقر و التخلف.

و كثيرا ما كان اكتشاف مصادر جديدة للطاقة يقف وراء مراحل التطور الكبرى التي عرفتها البشرية، فالفحم كان أساس قيام الثورة الصناعية في أوربا مع النصف الثاني للقرن 18 م، و اكتشاف البترول و الغاز و الطاقة النووية غير وجه العالم نهائيا، و منذ أن قررت البحرية البريطانية غداة الحرب العالمية الأولى استبدال الفحم بالنفط كوقود في تشغيل قطعها البحرية العسكرية بدأ الربط التقليدي بين البترول و الأمن، و منذ ذلك الحين أخذ مفهوم "أمن الطاقة"، أبعادا جديدة لم تعد مرتبطة بالنفط بالضرورة بل تعدته إلى كل الموارد و مصادر الطاقة الأخرى و هياكل إنتاجها و منشآتها القاعدية التي تؤثر على نمو و تطور الاقتصاد العالمي.

لقد أصبح مفهوم "أمن الطاقة" أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل و تأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات و المفاهيم التي تلت الحرب الباردة، فالأمن لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية و الإستراتيجية التقليدية، بل تشعبت و تعددت أبعاده ليشمل القضايا البيئية و الإنسانية و الثقافية وغيرها، و من بينها قضايا الطاقة، إذ أن سوق المحروقات أخذ مكانة معتبرة في الخيارات الإستراتيجية للفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية، فالأقوياء يبحثون عن تأمين مستقبلهم على المدى الطويل، و جزء هام من شروط تحقيق هذا الهدف مرهون بضمان أمنهم الطاقوي.

فمسألة أمن الطاقة ضمن الأجندة الإستراتيجية لمختلف القوى الفاعلة في المحيط العالمي، أصبحت تنافس الاعتبارات و الأولويات الأمنية التقليدية، كحماية الحدود، و التوسع، و تأكيد مكانة و هيبة الدولة، بل أن تلك المسائل الأمنية التقليدية أصبحت تبدو تابعة لأمن الطاقة، لأن هذا الأخير يؤثر على صلب مفهوم المصلحة الوطنية، نظرا لارتباط المحددات الرئيسية لقوة الدولة بتحقيقها لأمنها الطاقوي، مثل الحفاظ على النمو الاقتصادي و تسريع وتيرته، و زيادة قوة الدولة السياسية، و الحفاظ على أمنها القومي.

لذلك ليس من المفاجئ أو المستغرب أن لا تكون الطاقة اليوم مصدرا للتقدم و لتلبية احتياجات الإنسان المختلفة فحسب، بل أن تكون كذلك مصدرا من مصادر الصراعات بين الجماعات المتقاتلة داخل البلدان الغنية بمواردها الطاقوية كالسودان و نيجيريا مثلا، أو بين الدول المالكة لهذه الثروات و الدول الساعية للسيطرة عليها باستعمال القوة كحال الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، أو بين القوى

الكبرى في حد ذاتها و البدايات الأولى لذلك كانت في الحرب العالمية الثانية أين تقاتلت بضراوة ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الإتحاد السوفييتي من أجل السيطرة على منابع النفط التي كانت عاملا حاسما في تغليب كفة الصراع لصالح الحلفاء.

1- التعريف بالموضوع: يندرج موضوع هذه الأطروحة ضمن الدراسات الأمنية، حيث يتناول مشكلة أمن الطاقة في الصين و إستراتيجيتها في التعامل معها، فمع النمو الاقتصادي الهائل الذي ما فتئت تسجله الصين منذ البدء في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت من الدول الأكثر حاجة و استهلاكا للطاقة استجابة لمتطلبات عجلة النمو من جهة، و للتماشي مع زيادة الاستهلاك الداخلي الذي يعود للارتفاع الكبير في نسب النمو الديمغرافي، و للتحسن التدريجي في مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع الصيني بالشكل الذي أثر على مستوى الرفاهية في البلاد، و اتساع فئة الأفراد المالكين لسياراتهم الخاصة مثلا من جهة أخرى.

أمام هذا الوضع أصبحت الطاقة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الصين في طريقها نحو أخذ مكانتها ضمن القوى العظمى في العالم على مختلف الأصعدة، فسارعت القيادة الصينية لوضع إستراتيجيه كفيلة بالاستجابة للتحديات التي تفرضها مشكلة أمن الطاقة، و قد أخذت هذه الإستراتيجية بعدين أساسيين أحدهما داخلي و الآخر خارجي، و لكل بعد منهما خصوصيته المميزة، فالبعد الداخلي يقوم على تطوير القدرات الذاتية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة رغم قلتها مقارنة بحجم الطلب المتزايد، أما البعد الخارجي و هو ما يهمنا أكثر ونركز عليه بالدراسة و التحليل في هذه الأطروحة، فيقوم على سياسة الاتجاه نحو الخارج، و ينبني على مبدأ التنويع في مصادر الطاقة و عدم الاعتماد على دولة واحدة أو منطقة واحدة فقط لتأمين الاحتياجات الطاقوية، و يتخذ الاستثمار الخارجي كأداة و وسيلة لاستغلال أو تطوير حقول الطاقة النفطية و الغازية في الدول التي تمتلك هذه الثروات و لكنها تفتقد للإمكانيات اللازمة لاستغلالها.

لذلك أصبح عامل أمن الطاقة أحد المحددات الرئيسية في رسم و توجيه سياسة الصين الخارجية، و في إعادة تعريف مصلحتها الوطنية، و تحديد الفواعل (الدول و الأقاليم) التي تتجه إليها السياسة الخارجية الصينية بالاهتمام و التأثير، فلم يعد الشرق الأوسط مركز الاهتمام الصيني الوحيد باعتباره أحد أهم مصادر تمويل الصين بالطاقة، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق و سيطرته على منابع النفط هناك، بل تعدته إلى مناطق أخرى في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و في قارة آسيا بالذات.

و لأن دراسة الإستراتيجية الصينية في مختلف هذه المناطق دفعة واحدة يعد من الصعوبة بما كان، بفعل اتساع مجال الدراسة إلى حد لا يمكن التحكم فيه بشكل جيد، و بسبب أيضا الاختلاف في الخصوصيات و المعطيات بين هذه المناطق، بل و في داخل المنطقة الواحدة، فقد ارتأينا أن نركز على

مميزات و أبعاد و تأثيرات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة في المناطق الآسيوية التي تشكل جوارها الإقليمي المباشر.

و بهذا نكون قد حددنا مجال الدراسة الجغرافي ليشمل قارة آسيا عموما و مناطق معينة خصوصا، تتمثل في منطقة آسيا الوسطى الغنية بثرواتها النفطية حول بحر قزوين، و المحاذية للصين و التي تربطها بها صلات ثقافية و تاريخية، و تمثل أهمية استراتيجيه للصين لكونها منطقة نفوذ تقليدي لروسيا أحد أكبر الدول المنتجة للطاقة في العالم، و تشهد تواجدا عسكريا للولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

ثم منطقة جنوب آسيا و التي رغم فقرها لمصادر الطاقة مقارنة بمنطقة آسيا الوسطى، إلا أن ما بها من موارد طاقوية تعد مهمة أيضا للصين، و لكن أهميتها الحقيقية تتمثل في كونها تشرف على المحيط الهندي الذي يعتبر من أكثر طرق الملاحة البحرية التي تمر عبرها شحنات النفط و الغاز القادمة من الشرق الأوسط و إفريقيا نحو الصين، لذلك فعلاقة الصين بدول جنوب آسيا المطلة على المحيط الهندي تمثل أولوية للصين من أجل ضمان أمن ناقلات النفط و الغاز المتجهة إلى موانئها، و لكون جنوب آسيا كذلك منطقة مفصلية تربط بين مناطق آسيا الوسطى و شرق آسيا و غربها، و تمثل أراضيها ممرا لخطوط الأنابيب و لمشاريع طموحة مستقبلية لنقل الطاقة عبرها، إضافة إلى ذلك يكفي أن تكون الهند إحدى دول جنوب آسيا لكي توضع المنطقة بأكملها ضمن مجال اهتمام الصين، لأن الهند بدورها من القوى الصاعدة اقتصاديا و سياسيا و منافس إقليمي للصين في قارة آسيا، و استهلاكها للطاقة يتزايد بشكل كبير بسبب اقتصادها المتنامي، و لذلك تصنف ضمن الدول الأكثر استهلاكا للطاقة، و يعتبر الخبراء ذلك من بين أسباب الارتفاع العالمي للطلب على الطاقة، و من أسباب ارتفاع الأسعار في السوق الدولية، و من الأطراف المرشحة للدخول في صراعات من أجل ضمان حصتها من الطاقة العالمية.

أما منطقة شرق و جنوب شرق آسيا، فهي مجال حيوي للقوة الصينية و مجال للنفوذ الاقتصادي و الثقافي، و قد أدت جغرافيتها المميزة بتواجد رابطة طبيعية بين الشرق و الجنوب الشرقي من جهة، و إطلالتها على بحر الصين الجنوبي و بحر الصين الشرقي من جهة أخرى، إلى جعلها محط اهتمام الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، لأنها تشرف على طرق الملاحة البحرية التي تمر عبرها الإمدادات الطاقوية الصينية بعد خروجها من المحيط الهندي عبر "مضيق ملقا" وصولا إلى المسطح المائي في بحر الصين الجنوبي و الشرقي، إضافة إلى وجود جزر في المنطقة غنية بثرواتها الطاقوية و المعدنية و محل نزاع بين العديد من دول المنطقة على رأسها الصين و فيتنام و تايوان و أندونيسيا و اليابان غيرها، و كلها راغبة في السيطرة على هذه الجزر و استغلال مخزوناتها من النفط و الغاز في جزر "باراسيل" و "سبراتلي" و جزر سنكاكو/دياويو المتنازع عليها مع اليابان.

و من الناحية الزمنية تمتد فترة الدراسة بداية من 1993 إلى 2012، أي على امتداد عقدين من الزمن، و قد تم اختيار سنة 1993 بالذات لتكون فاتحة الدراسة لأنه العام الذي شهد لأول مرة حدوث اختلال بين الطلب على النفط و إنتاجه في الصين، بحيث خرجت الصين في هذه السنة من حالة الاكتفاء الذاتي في مجال النفط التي طالما تمتعت بها منذ تأسيسها عام 1949، و دخلت في دائرة التبعية الطاقوية منذ ذلك التاريخ، و هو ما مثل تحولا جذريا في الإستراتيجية الصينية بدخول البعد الطاقوي كمكون أساسي في حسابات صناع القرار الصينيين.

2- أهمية الموضوع: تنبع أهمية هذا الموضوع من أهمية القضية التي يعالجها، فقضية أمن الطاقة من أهم القضايا الحساسة المطروحة على الساحة العالمية و المدرجة في أجندة مختلف الدول ضمن القضايا ذات الأولوية، و ضمن الخيارات الإستراتيجية المؤثرة عند رسم السياسات الداخلية و الخارجية، لاسيما مع ازدياد حدة التنافس بين الدول المستهلكة للطاقة فيما بينها و مع الدول المنتجة، و الهزات الكبيرة التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، بالتزامن مع انعكاسات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، و التخوف من أن يكون هنالك إلزامية لتوقف النمو العالمي عند حد معين بسبب السيناريوهات المحتملة لنفوذ مصادر الطاقة التقليدية، و التأثيرات البيئية التي يتركها الاستغلال و الاستعمال المكثف و غير العقلاني لمصادر الطاقة الملوثة، و تضافر الجهود للبحث عن مصادر للطاقة تكون متجددة و رخيصة و غير ملوثة أو ما يعرف بالطاقة البديلة.

كما أصبحت فرضيات قيام النزاعات بسبب التنافس للحصول على الموارد في ظل ندرتها و تزايد الحاجة إليها أمرا واردا، في إطار مبدأ الندرة و الحاجة، و هو ما ينطبق على عالم اليوم حيث يزداد البشر و احتياجاتهم، و يزداد التقدم التكنولوجي و الاقتصادي و متطلباته من المواد الأولية و المصادر الطاقوية، في مقابل تقلص الموارد الطبيعية بسبب الاستغلال المفرط و غير العقلاني، و سيادة مبدأ الأنانية و تغليب المصالح القومية، مما يقلص فرص إيجاد آليات لمعالجة المشاكل الناجمة عن السعي لتحقيق الدول لأمن الطاقة في نطاق أوسع يقلل احتمالات الدخول في صراعات قد تأخذ بعدا دمويا مسلحا.

لا شك أن الدراسات التي تختص بمواضيع تتعلق بتحليل واقع و مستقبل العلاقات و التوازنات الإستراتيجية في النظام الدولي تعد ذات أهمية كبيرة، خصوصا تلك التي تدرس ما يعرف بالقوى الصاعدة و القضايا التي تطرح كلما أتى ذكر هذه القوى، مثل تطلعاتها لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، و طموحاتها في أخذ مكانة أفضل في هيكل النظام الدولي، و سعيها لمواصلة مسيرتها التنموية التي حققت نتائج باهرة، و المخاوف التي تبرز بسبب هذه الأهداف المذكورة عند بقية الدول، كالتخوف من أن يكون صعود هذه القوى عدائيا و غير سلمي، مثلما كان عليه الحال تاريخيا عند صعود فرنسا في عهد نابليون، و صعود ألمانيا قبل الحربين العالميتين الأولى و الثانية، و التخوف الأبرز حاليا يأتي من التقدم و النمو الاقتصادي الكبير التي تحققها هذه القوى الصاعدة، و منافستها لمنتجات القوى الاقتصادية

الكبرى كالولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي و اليابان، و غزوها للأسواق التي كانت حكرا على الاقتصاديات السابقة الذكر، و لعل التخوف الأكبر ينتج عن انعكاس تلك الطفرة الاقتصادية لدى القوى الصاعدة على زيادة حاجتها للطاقة، و دخولها بالتالي كمنافس للقوى الأخرى للحصول على الموارد الطاقوية، و ما يترتب عن ذلك التنافس من تضييق لهامش المناورة للقوى التقليدية لصالح القوى الجديدة، الساعية بدورها لضمان أمنها الطاقوي الذي يعني بالضرورة زيادة فرصها في تحقيق أهدافها المستقبلية في مختلف المجالات.

و الصين التي تعد محور هذه الدراسة هي أيضا أهم و أخطر تلك القوى الصاعدة و أكثرها تنظيما و تحديدا لأهدافها الآنية و المستقبلية، و أكثرها طموحا و تمسكا بتبوؤ مكانة عالمية تليق بتاريخها و حضارتها و إرثها كمالكة لمجد المملكة الوسطى، و أكثرها استعدادا لتجاوز كل ما من شأنه أن يعيق وصولها لأهدافها، و يجمع صناع القرار الصينيون و المحللون على أن "أمن الطاقة" يكون في مقدمة التحديات التي تواجه الصعود الصيني، لذلك يدرك الصينيون خطورة هذا التحدي حيث قد يكون في حال عدم التصدي له أحد أسباب فشل الصين في تحقيق تطلعاتها العالمية، بل و سببا في حدوث تفكك داخلي و تصدعا في النظام السياسي، لأن الحزب الشيوعي الصيني يبني شرعيته على قدرته في تحقيق تنمية اقتصادية معتبرة، لضمان استمرارية مسيرة التقدم و استيعاب اليد العاملة الكثيفة، و هذا ما لا يمكن أن يتأتى إلا عبر توفير الموارد الطاقوية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في الصين قدما نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

3- أسباب اختيار الموضوع: لا يأتي اختيار أي موضوع من فراغ بل تقف وراءه مجموعة من الأسباب، تكون من القوة بحيث تجعل الطالب يقتنع بأهميته و بضرورة دراسته دراسة معمقة، و بالحاجة للتوسع فيه و الإحاطة بمختلف أبعاده و جزئياته، و الأسباب الدافعة لاختيار هذا الموضوع تنقسم إلى أسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية:

* أهمية الطاقة في عالم اليوم، بل و منذ القدم حيث يذكر أن أرسطو قال "الطاقة هي الحياة"، و الحضارة الإنسانية اليوم مبنية بنسبة كبيرة على الفرص و الخدمات التي قدمتها الطاقة كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، و كمحرك لعجلة النمو الاقتصادي العالمي.

* دراسة مفهوم "أمن الطاقة" الذي أصبح يستعمل بكثرة ضمن الكتابات الأكاديمية و التحليلات الاقتصادية و الإستراتيجية، و يعكس التحولات الجديدة في مفهوم الأمن و دخوله كعامل محدد و مؤثر في عملية وضع الاستراتيجيات المستقبلية، و تحديد أهداف السياسات الخارجية للدول، و تعيين الدول و المناطق التي تحظى بأكبر الاهتمام عند صانعي القرار.

* تجعل الحاجة إلى مواكبة و فهم التطورات الإستراتيجية الحاصلة حاليا، و التنبؤ بما سيؤول إليه الوضع الاستراتيجي الدولي، و خريطة توزيع القوى على الصعيد العالمي مستقبلا، من دراسة عملية الصعود الصيني أمرا ضروريا لمتخذي القرارات و للباحثين في مختلف دول العالم، لأن الصين قوة تتجه بثبات نحو أخذ مكانتها بين القوى العالمية، و الدليل على ذلك نموها الاقتصادي السريع، و قوتها العسكرية التي تدخل عليها عمليات تحديث واسعة لتتواكب مع الثورة في الشؤون العسكرية (RMA)، و قوتها السكانية التي تمثل مصدرا لليد العاملة الرخيصة و المؤهلة كذلك، بفضل درجة التكوين العالية التي أصبحت تقدمها الجامعات الصينية لخريجيها من الإطارات التي تشرف على الأعمال في الصين، و الحديث عن تنامي قوة الصين الناعمة، و الراجعة إلى موروثها الحضاري و الثقافي، و قدرتها على الحفاظ على أصالتها و الانفتاح على العالم الخارجي في نفس الوقت، و البعد القيمي في تجربتها الاقتصادية التي تجمع بين القيم "الكونفوشيوسية" في العمل و الاجتهاد، و التعاليم "الماوية" في الإبقاء على دور الدولة، و المبادئ الاقتصادية الليبرالية، كل هذا في توليفة منسجمة إلى حد كبير و بشكل غير مسبوق.

* السبب وراء دراسة "مسألة" أمن الطاقة في الصين، يعود إلى كونها مهمة من ناحية كشفها عن مدى قدرة الصين على التعامل مع هذه المسألة الخطيرة، و مدى نجاح إستراتيجيتها الموضوعة في هذا المجال، و الوقوف على تداعيات هذه الإستراتيجية على الأمن و الاستقرار ضمن محيطها الإقليمي و الذي حددناه في هذه الدراسة بالمناطق المتمثلة في آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق و جنوب شرق آسيا.

* من أهم الأسباب التي تقف وراء اختيار هذا الموضوع أيضا، السعي لإعطاء اهتمام أكبر بالدراسات الآسيوية في بلادنا، لأن هذه الدراسات تتمتع اليوم باهتمام كبير عالميا، و الدليل على ذلك كثرة مراكز الدراسات الآسيوية في مختلف جامعات العالم، و وجود مراكز دراسات تهتم بدراسات أقاليم آسيوية أو دول معينة، هذا الاهتمام فرضته مميزات القارة الآسيوية التي يعتبرها الخبراء موطنا لأهم التغيرات الإستراتيجية في هذا القرن، و منهم من يصفه بالقرن الآسيوي، فآسيا أكبر قارات العالم مساحة و سكانا، و أكثرها تنوعا بيئيا و ثقافيا و حضاريا و اثنيا، و أسرعها من حيث النمو الاقتصادي، و الجاذبة لأكبر الاستثمارات الأجنبية، و الموفرة لأفضل شروط الاستثمار، و موطن لقوى سياسية و اقتصادية متميزة كالصين و الهند و اليابان و كوريا الجنوبية و ماليزيا و غيرها.

ب- الأسباب الذاتية:

* الرغبة في التخصص في الدراسات الآسيوية، حيث سبق و أن كانت مذكرة الليسانس و الماجستير حول مواضيع ذات صلة بالقارة الآسيوية، كما أن هذا النوع من الدراسات يحظى باهتمام عالمي واسع.

* وجود ميل شخصي للدراسات الآسيوية عموما و تلك المتعلقة بالصين على الخصوص، بسبب الإعجاب بتجربتها الناجحة، و بقدرتها على الحفاظ على هويتها رغم انفتاحها الكبير على غيرها، و الإعجاب ببعض القيم الآسيوية التي ساعدت دول تلك القارة على تحقيق قفزتها الملحوظة، كتقديس العلم و العمل و تقدير روح الجماعة و الروابط الاجتماعية.

* الرغبة في سد جزء من الفراغ الموجود في الدراسات العربية حول موضوع أمن الطاقة، حيث أن الأغلبية الساحقة لتلك الدراسات غربية الأصل أو مترجمة للعربية من لغات أخرى، بينما يغيب الإنتاج العربي بالرغم من كون المنطقة العربية من المراكز المؤثرة في سوق الطاقة العالمي.

4- الأدبيات السابقة: حظي موضوع أمن الطاقة عموما باهتمام أكاديمي كبير في الأوساط العلمية و خاصة الغربية منها، و من أبرز من كتبوا في هذا المجال على الإطلاق "دانيال يرغين" المختص في تاريخ أمن الطاقة، و رئيس مجلس إدارة "وحدة كامبريدج لأمن الطاقة"، و الذي تصدى لإشكالية تعريف أمن الطاقة في مقاله الشهير "ضمان أمن الطاقة" (Ensuring energy secutiy)، الصادر في مجلة "الشؤون الخارجية" (Foreign affairs) في العدد الثاني للمجلد 85 عام 2006، و ناقش مسألة أمن الطاقة و النفط في العديد من مؤلفاته، و على رأسها: كتابه : "البحث الملحمي عن النفط و المال و السلطة" و كتابه: "النفط و الجيوبوليتيك".

أما ارتباط مسألة أمن الطاقة بالصين فكانت محل الكثير من الدراسات و الكتب و التقارير و المقالات عبر العالم، و من أهمها: كتاب "البحث الصيني عن الطاقة: انعكاساته على السياسة الخارجية و الأمنية" للباحث "إيغنولف كيسو"، و الذي يتضمن تحليلا لأطوار البحث الصيني عن الموارد الطاقوية في مختلف أنحاء العالم، و كتاب "السياسة الخارجية الطاقوية للصين" للكاتب "باستيان بروني"، و الذي تضمن عرضا مفصلا للوضعية الطاقوية في الصين من حيث الإنتاج و الاستهلاك، و التنظيم الهيكلي لقطاع الطاقة في الصين، و مبدأ التنويع في مصادر الإمدادات و الاستثمارات في الخارج كأهم مقومات سياسة الصين الطاقوية الخارجية تجاه مناطق عديدة لإنتاج الطاقة في العالم.

كما تصدر دوريا العديد من المقالات التي تهتم بالشأن الطاقوي الصيني، مثل المقالات التي يتم نشرها بانتظام حول هذا الموضوع في الدورية الأكاديمية المرموقة المختصة بعلاقات الصين مع منطقة أوراسيا (China and Eurasia Forum Quarterly)، و قد جاء في هذه الدورية دراسات مختلفة حول السياسة الطاقوية الصينية تجاه آسيا الوسطى و جنوب آسيا و شرق و جنوب شرق آسيا، نذكر منها على سبيل المثال، مقال "غيو كسيوتانغ" الموسوم بـ: "أمن الطاقة في أوراسيا الوسطى: الآثار الجيوسياسية على أمن الطاقة الصيني" الصادر في العدد رقم 4، من المجلد الرابع، لسنة 2006، و مقال "طارق نيازي" الصادر في نفس العدد، و المعنون بـ: "بيئة المصالح الإستراتيجية: البحث الصيني عن أمن الطاقة من المحيط الهندي إلى بحر الصين الجنوبي إلى بحر قزوين".

بينما الأدبيات العربية في هذا الموضوع فقليلة جدا، و إن وجدت فهي عبارة عن ترجمات لأعمال غربية، مثل ترجمة كتاب "مايكل كلير" بعنوان: "الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"، من طرف عدنان حسين، و الصادر عن دار الكتاب العربي. بيروت. 2002.

و ترجمة كتاب: "غروب الطاقة الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول" لريتشارد هاينبرغ، من طرف مازن جندلي، عن الدار العربية للعلوم، ببيروت. 2006.

في حين كان الإنتاج العربي الخالص في هذا الموضوع شحيحا و لم تتوفر كتب متخصصة في هذا المجال سواء تعلق الأمر بأمن الطاقة عموما أو بأمن الطاقة الصيني خصوصا بشكل كبير، مع توفر عدد من المقالات التي درست أمن الطاقة الصيني، مثل مقالة محمد مصطفى الخياط في مجلة السياسة الدولية، عدد 173، يوليو 2008، بعنوان: "الصين و خيار الطاقة البديلة"، و مقال عاطف عبد الحميد في نفس المجلة بالعدد 164، أفريل 2006، المعنون بـ: "أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين"، و مقال خديجة عرفة بذات المجلة: "الصين و أمن الطاقة.. رؤية مستقبلية".

و ميزة هذه الأطروحة أنها دراسة عربية جاءت لتسد و لو قدرا قليلا من الفراغ الكبير المسجل في هذا الموضوع، بتوفير خلفية حول موضوع أمن الطاقة من نواحي مفاهيمية و نظرية، و دراسة عملية لهذه القضية من خلال تحليل مسألة أمن الطاقة في الصين، و كيفية وضع الإستراتيجية اللازمة للتصدي لها، و تأثيرها على الأمن و الاستقرار في محيطها الإقليمي.

5- الإشكالية: أصبح أمن الطاقة رهان إستراتيجي و أحد العوامل المحددة في سياسة الصين الخارجية، خاصة ما تعلق بسياستها تجاه جوارها الإقليمي المباشر في آسيا الوسطى و جنوب آسيا و شرق و جنوب شرق آسيا لضمان أمنها الطاقوي، و الاحتمالات القائمة بشأن إمكانية تأثير تلك الإستراتيجية على الاستقرار في هذه المناطق، خاصة إذا علمنا أن هنالك في الأصل خلفيات تاريخية لخلافات متوارثة بين الصين و عدد من الدول في تلك المناطق.

لذلك تدرس هذه الأطروحة التأثيرات المحتملة للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على الاستقرار في جوارها الإقليمي، و ما إذا كان عامل الطاقة كعنصر جديد في علاقات الصين بجوارها الإقليمي سيكون دافعا نحو تأجيج الصراع مع جيرانها الآسيويين، أم سيكون عاملا دافعا نحو مزيد من التعاون و تأكيد الصعود السلمي للصين، لأن المنطقة ككل تشكل مركب أمن إقليمي طاقوي يجعل التغيرات المسجلة في كل منطقة على حدة أو في إحدى دولها فقط يؤثر على بقية الأطراف، **فكيف يمكن أن تؤثر الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على الاستقرار في محيطها الإقليمي؟**

و هي الإشكالية التي تتفرع عنها الأسئلة التالية:

* ما مدى أهمية عامل أمن الطاقة في أجندة صناع القرار الصينيين، و في توجيه سياسة الصين الخارجية؟

* ما هو المنظور المهيمن على المفهوم الصيني لأمن الطاقة؟

* ما هي أبعاد و مضامين الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة؟

* ما هي أهم الفرص و التحديات الطاقوية التي تواجهها الصين في مختلف الأقاليم المجاورة لها؟

* ما هي العوامل التي تؤدي لجعل إستراتيجية الصين لأمن الطاقة سببا لزعزعة الاستقرار و نشوب نزاعات في محيطها الإقليمي؟

*هل يمكن أن تكون حاجة الصين لتلك المناطق في تلبية احتياجاتها من الطاقة سببا في تعزيزها للتعاون مع دولها؟

* كيف يمكن أن تستغل القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية الحاجة الصينية المتزايدة للموارد الطاقوية للضغط عليها و محاصرتها و منعها من مواصلة مسيرة صعودها المتسارعة؟

6- الفرضيات: ننطلق في تحليل الإشكالية من الفرضيات التالية:

* كلما ازداد الطلب على الموارد الطاقوية في ظل تناقصها كلما زادت احتمالات حدوث نزاعات للسيطرة على مناطق إنتاجها.

* إذا كان للصين خلفيات نزاعية مع الدول المجاورة لها، فإن مسألة أمن الطاقة ستزيد من عدم الاستقرار بين الصين و محيطها الإقليمي.

* الحاجة المشتركة لتوفير الموارد الطاقوية تزيد من فرص التعاون بين الصين و محيطها الإقليمي في شكل مركب أمن طاقوي.

* تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقة الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة عن تحقيق أهدافها في جوارها الإقليمي.

7- الأسس المنهجية: تعتمد هذه الأطروحة على عدد من المرتكزات التحليلية المنهجية، على رأسها مقترب تحليل النظم (Systems analysis approach) بالنظر لطبيعة الموضوع لكونه يدرس تفاعلات إقليمية تتداخل فيها عوامل داخلية و أخرى دولية، و لمميزات هذا المنهج الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل و العكس، و من خلال التدرج في المستويات الثلاثة للتحليل أي مستوى الوحدات الوطنية،

و المستوى الإقليمي، و مستوى النظام الدولي، و هذا ما يتناسب مع تحليل موضوع أمن الطاقة الصيني لأنه يخضع لتأثيرات عوامل ذات طبيعة مختلفة من حيث مصدرها، فمنها مؤثرات داخلية متعلقة بطبيعة و خصائص الوضع الداخلي الاقتصادي و الديموغرافي و السياسي و الاجتماعي في الصين، و مؤثرات متعلقة بطبيعة الأوضاع الإقليمية الطاقوية و الإستراتيجية و السياسية و نمط العلاقات الصينية مع دول تلك الأقاليم أي ما إذا كانت تميل نحو الطابع الصراعي أو التعاوني، و المؤثرات المتعلقة بالمتغيرات الدولية مثل تحولات سوق الطاقة العالمي، و الوضعية الجيوسياسية في مناطق إنتاج الطاقة، و سياسات الدول الأكثر استهلاكا للطاقة و على رأسها الولايات المتحدة.

و مقترب الاقتصاد السياسي (Political economy approach) و هو المدخل القائم على دراسة العلاقة التبادلية بين الاقتصاد و السياسة، أي كيفية تأثير الجوانب الاقتصادية في المجال السياسي و العكس، و يفيد هذا المقترب من ناحية تحليل الأوضاع الاقتصادية في الصين مثل قلة الموارد الطاقوية مقابل سرعة النمو الاقتصادي و ارتفاع طلب السكان عليها، و تأثيرها على زيادة أولوية أمن الطاقة ضمن الأجندة الصينية و دفع صناع القرار لتبني إستراتيجية فعالة لمواجهة التحديات الطاقوية، و لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب بل تتعداه إلى أبعاد أخرى إستراتيجية بالخصوص.

و منهج دراسة الحالة (Case study) على اعتبار أننا أمام دراسة إستراتيجية أمن الطاقة الصينية عبر ثلاثة حالات في ثلاثة أقاليم آسيوية مختلفة، و يفيد هذا المنهج في استنباط خصوصيات كل حالة أي كل إقليم من حيث نوعية الفرص و التحديات التي يوفرها للصين طاقويا، مما يساعد على معرفة قدرة الصين على تكييف إستراتيجيتها بحسب خصوصية كل إقليم.

و توظيف نموذج الارتباط بين مركب أمن الطاقة و مركب الأمن الإقليمي لمقاربة العلاقة بينهما و كيفية تأثير إحداهما في الأخرى، و استخراج العوامل التي تجعل من علاقة التبعية الطاقوية الصينية بجوارها الإقليمي كعلاقة تبعية إيجابية سلمية تعاونية أم علاقة تبعية سلبية صراعية، و يمكن هذا النموذج بما فيه من آليات تحليل من تفسير العديد من محركات العلاقات البينية الطاقوية في بيئة إقليمية معينة.

و للتعمق أكثر في التحليل تمت الاستعانة بعدد من أدوات و تقنيات البحث، و نخص بالذكر تقنية تحليل المضمون (Content analysis) بشقيها أي "تحليل المضمون الكمي" الذي ينصرف إلى تحليل محتوى المعلومات ذات الطبيعة الكمية بما فيها من أرقام و إحصائيات عن تطور حجم الإنتاج الطاقوي بالزيادة أو النقصان و تأثير ذلك على أمن الطاقة الصيني، أو "تحليل المضمون الكيفي" أي عمل مرجعية خاصة للرؤى و التصورات البارزة لدى صناع القرار الصينيين و غيرهم من خلال دراسة منطق الخطاب السياسي لديهم تجاه القضية محل الدراسة، سواء من حيث الموضوعات أو الأفكار المطروحة عن كل موضوع و دلالة هذه الأفكار حول التصور الصيني لمسألة أمن الطاقة بالخصوص.

8- شرح و تبرير الخطة: تم وضع خطة بإمكانها استيعاب الكم الهائل و المعقد من المعلومات و البيانات ذات الصلة بالموضوع، و فقا لترتيب عضوي و موضوعي يسمح بإعطاء صورة واضحة و مبسطة و منطقية للموضوع و كيفية تناوله، من خلال تقسيمها إلى خمسة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** يهدف إلى توضيح الخلفية المفاهيمية و النظرية التي تقوم عليها الأطروحة، من خلال تناول التعريف بمفهوم أمن الطاقة و أبعاده، و قبل ذلك توضيح الإطار الأشمل الذي جاء ضمنه أمن الطاقة و المتمثل في مفهوم الأمن و تطوره بين التصورات العقلانية و النقدية، لنعرج بعدها على مركب الأمن الإقليمي باعتباره المقاربة النظرية التي ندرس على أساسها طبيعة علاقات التأثير و التأثر بين الصين و محيطها الإقليمي فيما يخص مسألة أمن الطاقة، ضمن ما أصبح يعرف بمركب أمن الطاقة، لنصل إلى دراسة الطاقة كعامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية، في ظل الاتجاه نحو نضوب الموارد الطاقوية التقليدية كالنفط و الغاز و الفحم، و بطء عملية تطوير طاقات بديلة، في مقابل تزايد الطلب العالمي على هذه المواد الحيوية.

- **الفصل الثاني:** يعمل على إعطاء خلفية حول الوضعية الطاقوية في الصين لإدراك مدى أهمية مسألة أمن الطاقة في الإستراتيجية الصينية، من خلال الوقوف على إنتاج و استهلاك الطاقة في الصين و مدى التناسب بينهما، و دراسة المفهوم الصيني لأمن الطاقة الذي يتناسب مع طبيعة احتياجات و مشكلات الطاقة في هذا البلد، و تحليل مرتكزات و منطلقات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و بالتالي تحديد الأهداف التي يتوخاها صناع القرار الصينيون من خلال وضعهم لتلك الإستراتيجية، و معرفة أهم الفواعل المؤثر في عملية صنع القرار فيما يخص مسألة أمن الطاقة.

- **الفصل الثالث:** يتطرق للسياسة الطاقوية الصينية تجاه منطقة آسيا الوسطى التي تعد مركزا استراتيجيا لإنتاج الطاقة عالميا، و توضيح مدى الأهمية الإستراتيجية للثروات الطاقوية التي تتمتع بها المنطقة بالنسبة للصين و لقوى أخرى، و للاستثمارات الصينية في مناطق إنتاج الطاقة في آسيا الوسطى و بحر قزوين، سواء في مجال الاستكشاف أو الاستغلال أو بناء المنشآت القاعدية للإنتاج و لنقل الطاقة نحو حدودها الغربية، و تسليط الضوء على ما يعرف بـ "اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى"، و هي اللعبة التي تحتل فيها الطاقة موقعا متميزا في التنافس بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و قوى أخرى على كسب نفوذ متزايد لها بين دول المنطقة، يمكنها مستقبلا من الدخول لمصادر الطاقة هناك بفاعلية أكبر.

- **الفصل الرابع:** يسلط الضوء على الرهانات الإستراتيجية الطاقوية للصين في جنوب آسيا، التي تشرف على خطوط مواصلات بحرية في المحيط الهندي حيوية لنقل الموارد الطاقوية الصينية القادمة من إفريقيا و الشرق الأوسط، و لكون جنوب آسيا مجاورة لمنطقة آسيا الوسطى المهمة في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية، و إمكانية استغلال أراضي دول جنوب آسيا لمد خطوط أنابيب نحو الأراضي الصينية،

و لوجود بها الهند المستهلك الكبير للطاقة و ذات التاريخ الصراعي مع الصين في قضايا حدودية و أخرى متعلقة بالقيادة الإقليمية و بطبيعة علاقات نيودلهي بالولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا بعد التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان و تبني الصين لما عرف باسم "إستراتيجية عقد اللؤلؤ" لحماية خطوط مواصلاتها البحرية عبر المحيط الهندي و التهديدات المحتملة لهذه الإستراتيجية على أمن الهند.

- **الفصل الخامس:** يركز على منطقة شرق و جنوب شرق آسيا، و احتمالات تسبب المساعي الصينية لضمان أمنها الطاقوي في الدخول في نزاعات مع جيرانها في المنطقة، خاصة بسبب استغلال موارد جزيرتي "باراسيل" و "سبراتلي" اللتان تشكلان بؤرة توتر في بحر الصين الجنوبي تشترك فيها الصين مع دول أخرى كفيتنام و تايوان و ماليزيا، و الصراع حول جزر سينكاكو أو دياويو في بحر الصين الشرقي بين الصين و اليابان، بعد الدراسات التي تفيد بوجود احتياطيات هامة من الغاز و النفط هناك، و بروز مسألة حماية خطوط المواصلات البحرية التي تنقل عبرها الواردات النفطية الصينية في بحر الصين الجنوبي و الشرقي.

و تحتوي الأطروحة على عدد من الملاحق ذات الصلة بالموضوع، و الهدف منها التوسع في نقاط معينة متعلقة جاءت في متن الأطروحة، مع تدعيم العمل بعدد من الجداول و الأشكال و الخرائط التفصيلية.

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة أمن الطاقة

المبحث الأول: مقاربة لمفهوم الأمن في عالم متغير

المطلب الأول: الخاصية الخلافية لمفهوم الأمن

المطلب الثاني: الأمن بين التصورات العقلانية و النقدية

المبحث الثاني: أمن الطاقة في العلاقات الدولية

المطلب الأول: تعريف أمن الطاقة

المطلب الثاني: نموذج الارتباط بين مركب أمن الطاقة و مركب الأمن الإقليمي

المطلب الثالث: الطاقة كمصدر للنزاعات في العلاقات الدولية

يهدف هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم و المقاربات النظرية التي تقوم عليها هذه الأطروحة، فأمن الطاقة ليس بالقضية أو المفهوم الذي يمكن دراسته كمحدد قائم بحد ذاته و مستقل عن أية تأثيرات و عوامل محيطة به، بل هو عنصر يتفاعل ضمن بيئة ذات طبيعة معقدة و سريعة التغير، و هذا ما يدفعنا للانطلاق من الإطار الأعم و الأوسع الذي ينبثق منه مفهوم أمن الطاقة ألا و هو "الأمن" (Security)، كإطار يشمل أبعادا و قضايا متعددة يشكل "أمن الطاقة" إحداها، لذلك وجب علينا التطرق في مستهل عملنا لتطور مفهوم الأمن تبعا للتطور و التغير في الظروف و المعطيات التي تميز البيئة الدولية في كل حقبة من مسار تطور العلاقات الدولية، و إن كان تركيزنا سينصب على التحول في مفهوم الأمن بين فترتين حاسمتين في تاريخ العلاقات الدولية و هما فترة الحرب الباردة و ما بعدها، حيث ساد في الفترة الأولى ما يعرف بالمفهوم التقليدي للأمن المنصب حول الأمن العسكري بالدرجة الأولى (مفهوم ضيق)، و تغير الأمر في الفترة الثانية ليتسع مفهوم الأمن لقضايا و فواعل و اهتمامات جديدة (مفهوم واسع)، مع تحليل الخلفية النظرية لتطور مفهوم الأمن بين التصورات العقلانية و النقدية.

لنعرج بعدها على إشكالية صعبة و معقدة تتمثل في تحديد مفهوم أمن الطاقة، حيث غاب الاتفاق بين الباحثين في هذا المجال على تعريف موحد لما نقصده بأمن الطاقة، و ذلك لطبيعة المفهوم المتسمة بالتعقد، و تشابك العوامل و الأبعاد المؤثرة و المرتبطة به، و تضارب مصالح مختلف الفواعل المعنية بهذه المسألة.

و بما أننا بصدد دراسة تأثير أمن الطاقة على الاستقرار الإقليمي من خلال تأثير إستراتيجية أمن الطاقة الصينية على جوارها الإقليمي، فإننا سنوظف لتحليل هذه العلاقة "نموذج الارتباط بين أمن الطاقة و مركب الأمن الإقليمي" الذي وضعه الباحث "ميكو بالونكوربي" بناء على نظرية مركب الأمني الإقليمي التي وضعها "باري بوزان" و "وافر".

و نعرض فيما بعد للعلاقة بين الأمن و الطاقة، أي كيفية تأثير البحث عن الوصول إلى موارد ومصادر الطاقة على الأمن و الاستقرار، و مدى تأثير الأوضاع الجيوسياسية المتوترة خاصة في مناطق الإنتاج على أمن الطاقة وطنيا و إقليميا و عالميا.

المبحث الأول: مقاربة لمفهوم الأمن في عالم متغير

التعقد و التشابك و الاضطراب و الديناميكية و سرعة التغير كلها خصائص و صفات لمسار العلاقات الدولية، و إن كانت هذه الأخيرة في أبسط صورها تعبيرا عن تفاعلات بين أطراف و فواعل معينة في بيئة تفاعل واسعة و معقدة، فإن ذلك يزيد من فرص و احتمالات التعرض لاضطرابات (Turbulences) لنكون أمام عالم مضطرب (Turbulent World) على حد تعبير "جيمس روزنو" (James Rosenew)، و يتبع ذلك حدوث تغيرات و تحولات تؤثر على بنية بيئة التفاعل الدولية من حيث هيكل القوة (توزيع القوة) أو سلم القيم أو طبيعة و تنوع الفواعل، أو مدلولات و مقاصد مختلف المفاهيم السائدة و هو ما يهمنا في هذا المقام، مثلما حدث بعد نهاية الحرب الباردة التي أسست لمرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية، اكتسبت معها المفاهيم و على رأسها الأمن مدلولات و أبعاد جديدة تختلف عن تلك التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة، و لذلك أصبح الأمن اليوم بحاجة لإعادة تعريف (Redifining) بما يتماشى و التطورات الحاصلة.

المطلب الأول: الخاصية الخلافية لمفهوم الأمن: من غير الممكن إعطاء معنى للسياسة العالمية بدون العودة إلى المواضيع الأمنية، ففي كل يوم في كل أرجاء العالم، يتعرض أناس للقتل و الاختطاف و التعذيب و الاغتصاب و الإفقار و السجن و الترحيل و الحرمان من التعليم باسم الأمن، هذا المفهوم يملأ حياة المجتمعات المعاصرة عبر العالم، يشغل خطابات الساسة و المختصين، و يملأ صفحات الجرائد و أمواج الراديو، و صور مظاهر الأمن و اللاأمن (Insecurity) تبث عبر شاشاتنا و عبر الإنترنيت، كل ذلك يجعل الأمن محل شغف و موضوعا هاما جدا، **و لكن ماذا تعني هذه الكلمة؟**(1).

هذا التساؤل الذي طرحه "بول ويليامز" و من قبله كثير من المختصين، بقدر ما يبدو بسيطا بقدر ما هو جوهري و معقد، لأننا تعودنا أن نفعل مع مفهوم الأمن ما نفعله مع غيره من المفاهيم (مثل الديمقراطية و الإرهاب و حقوق الإنسان و غيرها)، أي أن يرد في الكثير من أحاديثنا و كتاباتنا و خطاباتنا دون أن يكون لنا إدراكا كافيا للمقصود به، لأن قضية صياغة و تكوين المفاهيم سواء كانت في العلاقات الدولية أو في غيرها من فروع المعرفة و خاصة الإنسانية و الاجتماعية منها مثار جدل كبير.

1- Paul D. Williams (Ed). Security Studies: An introduction. Routledge. New York. First published 2008. p. 1.

و الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها، و ليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، و إنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما نعنيه بالأمن شأنه في ذلك شأن الكثير من المصطلحات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، و في ذلك يرى "باري بوزان" (Barry Buzan) أنه – أي الأمن– مفهوم معقد، و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له، و انتهاء بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[1].

فمن ناحية معرفية (إبستيمولوجية) فما يسميه "ديفيد بالدوين" (David A. Baldwin) بـ "التحليل المفاهيمي" (Conceptual analysis) ليس متعلقا بفحص الفرضيات أو ببناء النظريات، رغم أن له صلة بكليهما، بل هو متعلق بتوضيح معاني و مدلولات المفاهيم... و قد أكد "فيليكس أوبنهايم" (Felix E. Oppenheim) على أهمية ما يسميه "التفسير المفاهيمي" (Conceptual explanation) بقوله: "التفسير المفاهيمي يحاول ضبط البنية المنطقية للتعبيرات المقدمة، منطلقا من المعاني المعتادة و الشائعة للمصطلحات، و التفسير هنا يهدف لتقليص الحدود و الالتباسات و التباينات في استعمالها المعتاد، عن طريق تبني معاودة شرح و تأويل تؤدي إلى تقوية دقة و وضوح معانيها (المصطلحات)، و كذلك دعم قدرتها على العمل في الفرضيات و النظريات بقوة تفسيرية و تنبؤية"[2].

و الأمن كأحد المصطلحات الخلافية يفتقد إلى تفسير أو تحليل مفاهيمي متين، لذلك فقد ظل حسب "ماكسويني" (MCSweeny) مصطلح غامض يقاوم التعريف (Resists definition)، فهو يستعمل في ظروف واسعة النطاق، و لأهداف متعددة، من طرف أفراد و مؤسسات و حكومات و أكاديميين.

و هو يجمع خليطا من المفارقات و الغوامض الهامة، تتضمن تلك المتراوحة بين الغايات و الوسائل و تلك المتراوحة بين الأمن الفردي و القومي و الدولي، و قد اعترف "شالتز" (Schultze) بالصعوبات التي تعترض تعريف الأمن في قوله: "مفهوم الأمن القومي لا يسلم نفسه لهيئة منظمة

1– سليمان عبد الله الحربي. "**مفهوم الأمن: مستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)**". المجلة العربية للعلوم السياسية: عدد 19، صيف 2008. ص ص 9،10.

2- David A. Baldwin. **"The concept of security"**. Review of International Studies: N° 23. 1997. p.p 6,7.

و مضبوطة، إنه يتعامل مع مخاطر متسعة و متنوعة ذات احتمالات لا نملك إلا معرفة صغيرة و محدودة بها، و ذات مآلات بالكاد نستطيع أن نلمح طبيعتها"[1].

و كان "باري بوزان" من الأوائل الذين لفتوا الانتباه إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن، فالأمن كلمة ذات معان متعددة و متضاربة، و كما أشار لذاك في كتابه "الناس، الدول و الخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية" 1983 (People, states, and fear: The national security problem in international relations): "الأمن بالأساس مفهوم متضارب أو خلافي"، لذلك فالمحللون و صناع السياسات يتضارب تعريفهم للمصطلح لأن في صلبه – حسب بوزان دائما– عناصر إيديولوجية و معيارية تمنعهم من الاتفاق بينهم على تعريف ثابت له... فعندما يتعلق الأمر بالأمن فليس هنالك صراع بين الأمم (among nations) فقط بل بين المفاهيم أيضا (among notions)، فكسب الحق في تعريف الأمن لا يوفر فقط إمكانية الوصول إلى المصادر، بل الحصول أيضا على سلطة لصياغة تعاريف و خطابات جديدة حول الأمن[2].

و رغم العدد الكبير لدراسات الأمن التي نشرت خلال الستين سنة الماضية، ليس هنالك اتفاق حول مفهوم الأمن، و لم يعطى أي تعريف واحد مقبول عموما للأمن و هكذا ظل دائما مفهوما خلافيا... و مصطلحا غامضا في محتواه و في شكله و في دلالته على قضايا و قيم مختلفة... و في نفس السياق أكدت " هيلغا هافتندورن" (H. Haftendorn) أن حقل الدراسات الأمنية يعاني من غياب فهم مشترك لما هو الأمن، و لكيفية صياغة مفهوم له، و لماهية المسائل البحثية المتصلة به، و تساءلت ما إذا كان الأمن "هدفا أم قضية مجال (Issue-area) أم مفهوم أم برنامج بحث (Research program) أو فرع (Discipline)"[3].

أمام العجز الواضح عن صياغة مفهوم للأمن يتسم بالدقة و يتفادى الغموض و يحظى بقدر واسع من الاتفاق (حتى لا نقول إجماع)، لم يجد العديد من الباحثين من تفسير لهذه المعضلة المفاهيمية سوى

1- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Joint project of different European research institutes. Deliverable 1, Work package 2. Netherlands. 15 February 2007. p. p. 15,16.

2- Ronnie D. Lipschutz (Ed). On security. Colombia university press. New York. 1998. p.p. 9,10.

3- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 15.

بإرجاعها إلى عامل الإهمال، فقد وصف "دافيد بالدوين" مفهوم الأمن بـ: "**المفهوم المهمل**" **neglected concept)**، و يورد لنا سببين لإرغامه كما يقول على وصفه للأمن بهذا النعت، و هما:

1– الأمن مفهوم بالغ الأهمية، استعمل لتبرير قمع الحريات المدنية، شن الحروب، و الاستنزاف الشديد للموارد خلال الخمسين سنة الأخيرة، رغم الأعمال الحديثة الهامة حول الأمن، فإنه يبدو من المنصف وصف الأمن كمفهوم حظي باهتمام قليل من الدارسين مقارنة بما يستحقه خلال تلك الفترة.

2– أحدث الأعمال حول الأمن لم ترق إلى درجة التحليل المفاهيمي، و لم يحظى الأمن بالاهتمام الجاد الذي أولي لمفاهيم مثل، العدالة و الحرية و المساواة و التمثيل و الإجبار و القوة[1].

في حين قدم "بوزان" خمس تفسيرات لما أسماه "التخلف المستمر في التفكير حول الأمن" (The persistent underdevelopment of thinking about Security)، و هي:

1– أن مفهوم الأمن أثبت أنه من التعقيد بحيث لا يجذب المحللين، فأصبح مهملا بالتالي لصالح مفاهيم أخرى أكثر جاذبية.

2– التداخل بين الأمن و مفهوم القوة (Power) مثلما طوره الواقعيون، فالأمن طالما نظر إليه كمشتق من مشتقات القوة، و خاصة القوة العسكرية.

3– طبيعة الاعتراضات التي تلقاها المنظور الواقعي بنهاية السبعينيات، و رفض النموذج الواقعي لملازمته بشكل خطير للرضى الذاتي و الحرب، بينما توجهت العديد من الانتقادات بدلا من ذلك نحو مفهوم السلام.

4– انشغال الدارسين بالتطورات التكنولوجية و السياسية الجديدة بدلا من الاهتمام بالأمن.

5– مصلحة صناع القرار في محافظة الأمن على غموضه الرمزي، فجاذبية الأمن القومي هي في كونه مبررا للأفعال و السياسات التي تتطلب تفسيرا، فهو يعد أداة سياسية ذات قدرة إقناع كبيرة لمصالح قطاعية واسعة التنوع في جميع الدول، فالولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي مثلا استفادا كثيرا من رفع

1- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 9.

مستوى التهديد الذي كان يشكله أحدهما للآخر (لتبرير تحويل الموارد للجيش، تكثيف الرقابة السياسية، الحمائية الاقتصادية و غيرها من السياسات الأخرى)[1].

هذه التفسيرات يراها "بالدوين" غير مقنعة و ينقدها تباعا، أولا: ما يصفه "بوزان" بصعوبة مفهوم الأمن، فهو ليس أكثر صعوبة من المفاهيم الأخرى، ثانيا: فيما يخص التداخل بين الأمن و القوة، فمن السهل التمييز بينهما، ثالثا: قلة الاهتمام بالأمن في مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية، لا يفسر مع ذلك إهمال المختصين في الأمن أنفسهم لهذا المفهوم، رابعا: كون دارسي الأمن أكثر انشغالا بالتطورات الجارية في التكنولوجيا و السياسة، فهذا يعد مؤشرا على أن هؤلاء الدارسين يعطون أولوية أقل للقضايا المفاهيمية، أكثر من كونه تفسيرا لقلة الاهتمام، و خامسا: اعتقاد صناع القرار بفائدة الغموض في مفهوم الأمن القومي، لا يفسر لماذا أهمل الدارسون هذا المفهوم، و في المحصلة النهائية و لا أي تفسير واحد من التفسيرات التي قدمها "بوزان" تعد مقنعة في نظر "بالدوين"، فهذا الأخير الذي يتمسك بكون الأمن مفهوما مهملا يقول: "على ما يبدو أن الأمن ليس مفهوما تحليليا مهما عند أغلب مختصي الدراسات الأمنية، أثناء الحرب الباردة كانت الدراسات الأمنية مشكلة غالبا من الدارسين المهتمين بالقيادة العسكرية، فإذا كانت القوة العسكرية ذات صلة بقضية ما، فإنها كانت تعتبر قضية أمنية، و إذا لم تكن ذات صلة، كانت تحول إلى فئة السياسات الدنيا، الأمن كان لافتة يلوح بها... و لكن ليس كمفهوم لاستعماله من معظم أخصائيي الدراسات الأمنية"، و حيرة "بوزان" حول كيفية إهمال مفهوم مركزي مثل الأمن تختفي مع إدراك أن القوة العسكرية و ليس الأمن هي من كانت بؤرة الاهتمام الرئيسي للدراسات الأمنية[2].

فالواقعية مثلا ذات التقاليد النظرية العريقة و التي سيطرت على الدراسات الأمنية بشكل مؤثر، كان تصورها للأمن ينحصر في بقاء الدولة أساسا و الاعتداء المسلح المحتمل ضدها، مما أدى لاختزاله في قضية حماية و دفاع مما جعل الأمن موضوعا للدراسات الدفاعية و الإستراتيجية، و بالتالي تم التعامل معه كموضوع إمبريقي أكثر منه كمفهوم، و هذا الاهتمام بالمنظور الإمبريقي جعل عددا من المختصين يهملون الجانب الأونطولوجي و المعرفي للأمن[3].

1- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p.p. 15.16.

2- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 9.

3- عبد النور بن عنتر. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع. الجزائر. 2005. ص 19.

إن التساؤل عما يعنيه الأمن يطرح قضايا من صميم فلسفة المعرفة (Philosophy of knowledge)، خاصة تلك المتعلقة بالابستيمولوجيا "كيف نعرف الأشياء؟" (How do we know things?)، و الأنطولوجيا "ما هي الظواهر التي نعتقد أنها تشكل العالم الاجتماعي؟" (what phenomena do we think make up the social world?) ، و المنهجية (Methodology) "كيف يجب أن ندرس العالم الاجتماعي؟" (How we should study the social world?)، و إذا سلمنا بالتصور القائل بأن الأمن مفهوم متضارب بالأساس، فهذه الحوارات أو النقاشات لا يمكنها أن تحل المسألة نهائيا بشكل مجرد، و بدلا من ذلك بعض الوضعيات ستصبح مسيطرة و تتقوى عبر ممارسة القوة، فمن هذا المنطلق يرتبط الأمن عادة بتحييد التهديدات لحماية القيم، و خاصة تلك التهديدات التي إن تركت تتفاقم تتسبب في تهديد البقاء في المستقبل القريب... فالأمن يتضمن القدرة على ملاحقة الطموحات السياسية و الاجتماعية المهمة(1).

و رغم هذا المأزق المفاهيمي الذي تعيشه الدراسات الأمنية بغياب تعريف يحظى بالاتفاق للمفهوم المركزي الذي تقوم عليه هذه الدراسات، فإن هنالك محاولات و جهود لصياغة تعريف لهذا المفهوم، و قد لوحظ أن ثلاثية التهديد (Threat) و القيم (Values) و الحماية (Protection) قد شكلت حجر الأساس في كثير من التصورات المفاهيمية للأمن، و أثبتت وجودها في أكثر و أشهر التعاريف التي قدمت للموضوع.

حيث عرف "أرنولد وولفرز" (Arnold Wolfers) الأمن من زاويتين إحداهما موضوعية (Objective) و أخرى ذاتية (Subjective): "يقصد بالأمن من وجهة نظر موضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"(2).

و بمعنى آخر فإن الأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، و في هدفه و موضوعه يعني تعاقب الإجراءات التي تؤدي الى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة، حيث أن بعض القيم

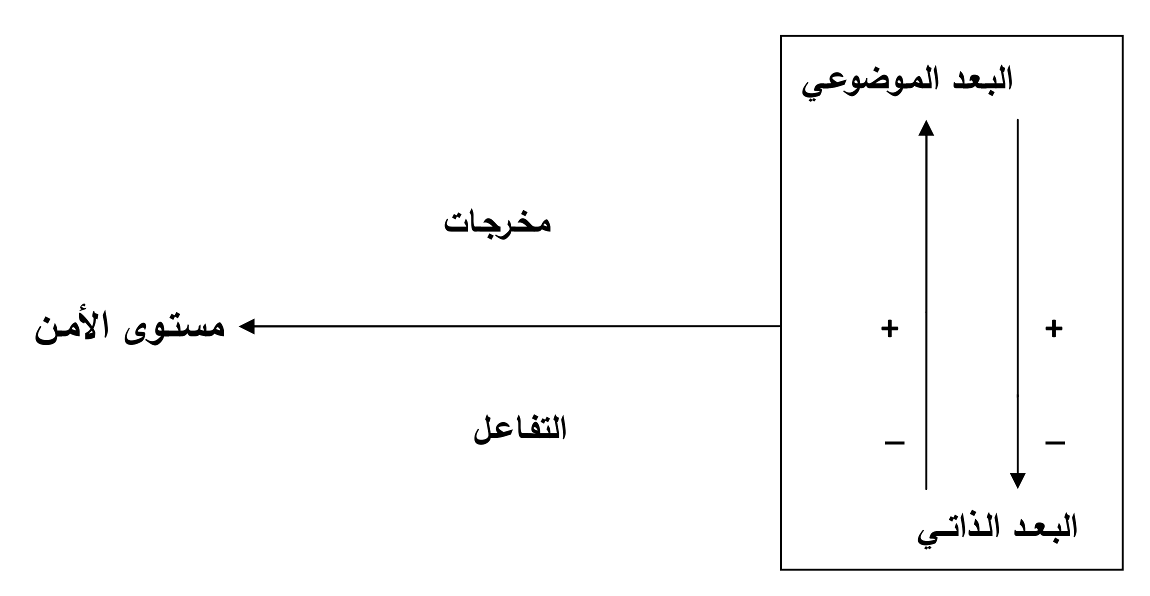
1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 5.

2- جون بيليس. "**الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**". جون بيليس و ستيف سميث (محرران): عولمة السياسة العالمية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث. دبي. 2004. ص 414.

تتعرض للتهديد، أي أن الأمن لا يعني فقط رغبة الدولة في البقاء، بل رغبتها كذلك في العيش بدون خطر التهديدات الخارجية لمصالحها التي تعتبرها حيوية[1].

و يتم حدوث تفاعل بين البعدين الموضوعي و الذاتي للأمن، لينتج عنه مخرجات معينة تتمثل في رؤية و تصور و إدراك معين للأمن، مثلما يوضح ذلك الشكل الموالي:

شكل رقم (1): تفاعلات البعدين الموضوعي و الذاتي لمفهوم الأمن



Source: **Sécurité et promotion de la sécurité : Aspects conceptuels et Opérationnels. Centre collaborateur OMS du Québec. Septembre 1998. P. 9.**

و يعد تعريف "وولفرز" سنة 1952 أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين(*)، فقد وضع الأساس الذي استند عليه الكثير من الباحثين في تحليلهم، لاسيما فيما يتعلق بالجانبين

1– ثامر كامل الخزرجي. العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات. دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2009. ص 323.

(*) يعد تعريف "وولفرز" للأمن من التعاريف المرجعية التي تقوم عليها الكثير من الدراسات و التي أثرت في العديد من المختصين و على رأسهم "بوزان"، و حتى "دافيد بالدوين" المعروف بتشاؤمه تجاه غياب الاهتمام بالتحليل المفاهيمي للأمن، يقر بأهمية و محورية التعريف الذي قدمه "وولفرز" و بمكانته المتميزة من بين جميع الدارسين إلى الحد الذي جعله يعتقد – و لو بنوع من التحفظ– أن التحليل المفاهيمي للأمن قد بدأ و انتهى مع "وولفرز" سنة 1952. أنظر: David A. Baldwin. Op. Cit. 8.

الموضوعي و الذاتي، اللذان يتفاعلان معا بشكل متبادل إيجابا أو سلبا ليفرزان مستوى معين من الأمن، مثلما يوضح الشكل أعلاه.

و كان لـ "بوزان" تعريفه الخاص للأمن و الذي يأخذ بالحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، و هو من أكثر التعاريف تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة، و قد استند فيه من حيث التحليل لمنطلقات "ولفرز" حول الجانب الموضوعي و الذاتي و القيم المكتسبة، و الأمن عنده هو: "العمل على التحرر من التهديد"، و في سياق النظام الدولي فإن الأمن هو: "قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[1].

و يذهب "بوث" (Booth) و "ويلر" (Wheeler)، لاعتبار الأمن مسألة تفاعل بين طرفين أو عدة أطراف و ليس مجرد سعي منفرد من فاعل معين لتحقيق الاستقرار، لأن تحقيق ذلك الاستقرار له صلة وطيدة بمدى احترام و عدم تجاوز كل طرف أو فاعل لحق جماعات أو أفراد آخرين في الأمن و الاستقرار كذلك، إذ يؤكدان: "لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن و الاستقرار إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، و يتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه تحرر".

أما "ولتر ليبمان" (Walter Lippmann) فيؤكد على أن الأمن متصل بصون القيم الأساسية للأمة سواء كان ذلك عن طريق تفادي الحرب، أو القدرة على خوض الحرب من أجل تلك القيم إذا لزم الأمر: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، و تبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[2].

و لكن تعاريف "ولفرز" و "بوزان" و غيرهما من الباحثين المركزين على القيم، تثير إشكالا حول ماهي القيم المركزية الواجب حمايتها: البقاء الدولتي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية...؟ و ما هو موضوع الأمن بمعنى ما هي الوحدة المرجعية: الدولة الأمة، الإنسانية، أم الفرد؟ و ما هي طبيعة التهديدات (عسكرية و/أو غير عسكرية)

1– عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 13، 14.

2- جون بيليس. مرجع سابق. ص 414.

التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أم ذاتيا؟ و عبر أي عملية سياسية و أي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟[1].

إن الإجابة على هذه الأسئلة هي التي تحدد مدلول الأمن و رؤية و تصور كل باحث لهذا الموضوع، و تختلف الإجابات باختلاف المقاربات التي يتبناها كل باحث و ينظر من خلالها للمقصود بالأمن، و تختلف تلك الرؤى أيضا باختلاف الظرف الدولي (International Context) الذي تمر به العلاقات الدولية، ففي ظل مرور العالم بتغيرات مؤثرة على مفهوم الأمن كتلك التي برزت بنهاية الحرب الباردة، أصبحنا أمام تحدي هام يتمثل في محاولة تحديد رؤيتنا للعالم الجديد و للتغيرات التي طرأت عليه، من أجل فهمه من جهة و معرفة التأثيرات المستقبلية لتلك التغيرات على مفهوم الأمن.

حيث يواجه الإستراتيجيون و المخططون الأمنيون (Security planners) خلال فترات التغير عالميا تحدي إعطاء صناع القرار و القادة السياسيين إطارا متماسكا لفهم العالم، و لكيفية و احتمالات تغيره عبر الزمن... و يجب علينا أولا مواجهة تحديين كبيرين هما: كيف نبلور نحن و قادتنا رؤية خاصة (Particular view) للعالم؟ و كيف نعرف الأمن في حد ذاته؟... و يعتمد تعريفنا للأمن هنا على كيفية إدراكنا له، أي ما إذا كان محصورا في مصطلحات عسكرية ضيقة، أو في مجالات واسعة سياسية و اقتصادية و عسكرية أي الأمن الشامل (Comprehensive Security)، أو ما إذا كان ينظر إليه من زاوية التهديدات (Threats) و الحساسية (Vulnirabilities) و المخاوف (Fears).[2]

و معرفة خصوصية الأمن بعد نهاية الحرب الباردة لا تكتمل إلا إذا أحطنا بأهم خصائصه المميزة أثناء تلك الحرب، فقد كان لمفهوم الأمن جاذبية دعائية واضحة أثناء الحرب الباردة، تظهر بشكل جلي في التعبير المجازي المسيطر آنذاك "السجن و العائلة" (The prison and the family)، حيث كان سباق التسلح النووي بمثابة السجن الذي لا يمكن الفرار منه، و بالمقابل يمثل الردع الخيار العقلاني الوحيد، لذلك كان الأمن يرتجى بواسطة عائلة نووية تراتيبية و مترابطة تتشكل من قوة عظمى و حلفاء تابعين لها (أحلاف)، و في هذا السياق لم تلمح اللغة السياسية للأمن إلى التهديد بالقوة فحسب بل إلى الحماية منها أيضا... فللحماية من التهديد (الردع كان الوسيلة لتفادي أي نوع من الحرب)،

1- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 14.

2- Stanely B. Weeks. "**Change and its reflection in national security strategy and force structure**". p.p. 24, 25. "www.apcss.org/Publications/.../Chapter3Weeks.pd....".

و لضمان الاستقرار (ثبتت الحرب الباردة نماذجا لتشكيل أحلاف)... فكان مفهوم الأمن مرتبطا بظرف تاريخي خاص و بعلاقات خاصة تتمحور حول الأسلحة النووية... فبينما كان الأمن و التهديد باستعمال القوة متداخلان أثناء الحرب الباردة، شكل هذا وحدة فريدة تابعة لمنطق الأسلحة النووية[1].

و لم تكن نهاية الحرب الباردة مجرد نهاية لصراع إيديولوجي بين القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي، بل كانت بداية لمرحلة جديدة من إعادة التقييم العميقة لمفهوم الأمن مقارنة بما كان سائدا طيلة تلك الحقبة من تاريخ العلاقات الدولية، و أهم الإشكاليات الأمنية التي مستها موجة التغيير، يمكن تلخيصها في الإجابة عن الأسئلة التالية:

<u>1- أمن من؟ (Whose security?):</u> و يحيلنا هذا التساؤل للبحث عن الموضوع أو الوحدة المرجعية (Refferent object) للأمن، فبدون "موضوع مرجعي" لا يمكن أن يكون هناك أي تهديدات و لا أي نقاشات حول الأمن، لأن المفهوم لا معنى له بدون شيء ما يتطلب التأمين و الحماية، و لذلك نحتاج لأن نكون واضحين بشأن الموضوعات المرجعية في تحليلنا[2].

لقد كان التركيز أثناء الحرب الباردة على الدولة كوحدة مرجعية للأمن، فقد كان يفترض ببساطة أن استمرار وجود الدولة، الذي يتحقق بالتحضير للبقاء و لمواجهة التهديدات و الهجمات، يمكننا من اعتبار تلك الدولة آمنة و أنها ستوفر تلقائيا الأمن لأفراد شعبها... و لكن الواقع يثبت أن عدة حالات من معاناة أفراد الشعب من اللاأمن تعود إلى الدولة نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر... لذلك فالاهتمام الأكبر اليوم يجب أن يولى لبقاء الجنس البشري ككل و ليس فقط لبقاء الدول و أنظمتها الحاكمة، و هذا يقودنا لاستنتاج عجز مقاييس و معايير الأمن التقليدية على مواجهة هذه الاعتبارات الجديدة التي تواجه الأمن اليوم... و يعود المنظور المعاكس لتحول الاهتمام من أمن الدولة إلى أمن "الفرد" أو "الإنسان" داخل الدولة إلى نهاية الحرب الباردة، و بالضبط إلى سنة 1994 التي شهدت صدور تقرير الأمم المتحدة السنوي حول التنمية البشرية الذي استعمل مصطلح الأمن الإنساني صراحة[3].

1- K. M. Fierke. "**Meaning, Method and practice: Assessing the changing security Agenda**". Stephanie Lawson (Ed). <u>The new agenda of international relation: from polarization to globalization in world politics?</u> Polity press. Cambridge. 2001. p. 128.

2- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 7.

3- Zarina Othman. "**Human Security Concepts, Approaches and Debates in Southeast Asia** ". A paper presented at the: Fifth Pan-European International Relations Conference on**: "Constructing World Order"**. The Hague, Netherlands, September 9-11, 2004. p.p. 2-4.

غير أن هنالك تصور آخر يركز على "المجتمع" كأهم موضوع مرجعي للأمن، فليكون الفرد إنسانا كاملا لابد من أن يكون جزءا من مجموعات اجتماعية معينة، و هنالك رؤية أخرى تقارب الموضوع كمشكلة مستويات تحليل (Level of analysis problem)، بتوفير إطار تحليلي للتفكير في المواضيع المرجعية الممكنة من "أدنى مستوى" (The lowest level) أي الفرد، مرورا بمختلف مصادر الهويات الجماعية (sources of collective identities) و التي تضم البيروقراطيات و الدول و الأقاليم و الحضارات، و صولا إلى مستوى النظام الدولي، في هذا التصور يكون هدف المحلل التركيز على العلاقات و التوترات التي من غير الممكن تجنبها بين مختلف مستويات التحليل.

و هنالك تصور خامس يتبلور حديثا يدعو إلى اهتمام أكبر بكوكب الأرض بدلا من هذه الجماعات الإنسانية أو تلك التي تعيش على هذا الكوكب، هذا المقترب يرى أن السياسات الأمنية يجب أن تأخذ صبغة إيكولوجية بالأساس، و خاصة الاعتراف بأن البشر جزء من الطبيعة و أنهم تابعين للنظم البيئية، و قد أوضح "بوزان" سنة 1991 أن البيئة نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه كل المؤسسات البشرية، و بدون بيئة صالحة للعيش يكون النقاش حول كل المواضيع المرجعية الأخرى عقيما و بدون معنى[1].

2– الأمن من أي تهديدات؟ (Security from what threats?): ينصب هذا التساؤل على تحديد التهديدات التي تمس المواضيع المرجعية المحددة، حيث أن هنالك عددا من القضايا (Issues) التي تشكل خطرا و مساسا بموضوع الأمن المرجعي.

لقد جوبه التعريف العسكري التقليدي للأمن بأجندة قضايا و تهديدات موسعة تضم مجالات أخرى، مثل البيئة الاقتصاد، الهجرة و حقوق الإنسان و غيرها، و هذا التوسيع كان مدفوعا بملاحظات إمبريقية مفادها أنه بنهاية الحرب الباردة لم يعد الأمن العسكري و الردع يحتلان موقعا مركزيا كمصدر للأمن بالنسبة للإنسان أو الدولة[2].

و في محاولة لبناء أجندة تهديدات قامت الهيئة الاستشارية عالية المستوى للأمين العام للأمم المتحدة حول التهديدات، "تحديات و تغير" (Challenges and change) سنة 2004، بتضمين تقريرها المعنون: "عالم أكثر أمنا" (More secure world) ستة مجموعات من التهديدات تواجه حكومات

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p7.

2- K. M. Fierke. Op. Cit. p. 129.

العالم تضم: "**التهديدات الاجتماعية و الاقتصادية** مثل الفقر و الأمراض المعدية و التدهور البيئي، **النزاعات بين الدول، النزاعات داخل الدولة**، و تضم الحروب الأهلية و الإبادة و غيرها، **خطر أسلحة الدمار الشامل**، مثل الأسلحة النووية و الإشعاعية و البيولوجية و الكيماوية، **الإرهاب**، و **الجريمة المنظمة عابرة الحدود**"، و لم يتضمن التقرير أي هذه المجموعات يستحق الأولوية، حيث يختلف ذلك بين الدول فأولويات الدول الغربية هي أسلحة الدمار الشامل و الإرهاب بالدرجة الأولى، بينما تجد الكثير من الدول المتخلفة الأولوية في كبح النزاعات المسلحة الداخلية و التهديدات الاقتصادية و الاجتماعية[1].

3– الأمن لأية قيم؟ (Security for which values?): للأفراد و الدول أو أية فواعل اجتماعية أخرى الكثير من القيم، يمكن أن تضم السلامة الجسدية، الرفاهية الاقتصادية، الاستقلالية أو الراحة النفسية و غيرها، و قد جرى تقليديا في مسألة الأمن القومي اعتبار الاستقلال السياسي و الوحدة الترابية كقيم يجب حمايتها، و لكن قيما أخرى تضاف أحيانا، مثلما فعل كاتب الدولة الأمريكي السابق للدفاع "هارولد براون" (Harold Brown) عندما وضع الحفاظ على علاقات اقتصادية مع بقية العالم على أسس عقلانية ضمن مفهومه للأمن القومي[2].

4– كيف يمكن أن يحقق الأمن؟ (How can security be acheived?): التساؤل عن كيفية تحقيق الأمن لا يتطلب فقط معرفة المقصود بالأمن أو ماذا يبدو عليه في مختلف أرجاء العالم، و لكن يتطلب أيضا وجود فواعل خاصة يتم عبر مجهوداتها الواعية تشكيل المستقبل بالصورة المرغوبة... و في السياسة العالمية المعاصرة فواعل الأمن يمكن أن تأخذ أشكالا و أحجاما مختلفة، و الدارسون غالبا ما يرتبطون بأفعال و سلوكات الدول و بالحوارات حول كيفية تشكيلها و وضعها لسياساتها الأمنية، و الأمر مماثل بالنسبة لأفعال المنظمات الدولية التي أصبحت ملازمة لدروس الدراسات الأمنية، و لكن اهتماما أقل يولى لتحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه الفواعل من غير الدولة كفاعل مؤثر في الأمن و اللاأمن، مثل دور الحركات الاجتماعية، المجموعات الإنسانية و التنموية، و المتعهدين الأمنيين الخواص، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد في توفير الأمن لمرجعيات معينة و في ظروف معينة[3].

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 8.

2- David A. Baldwin. Op. Cit. p. 14.

3 -Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 10.

المطلب الثاني: الأمن بين التصورات العقلانية و النقدية: عندما يتعلق الأمر بالنقاش النظري حول ماهية و مفهوم و طبيعة و أبعاد الأمن، يميز المختصون في الدراسات الأمنية بين منظورين رئيسيين يتميز كل منهما بتصوره الخاص للمقصود بالأمن و هما: "المنظور التقليدي أو العقلاني" (Traditional/Rational paradigm)، و يعرف أصحابه بالتقليديين أو العقلانيين ذوي الاتجاه المحافظ عموما لتمسكهم بالطابع العسكري للأمن و بالدولة كموضوع أو وحدة مرجعية له، و حتى الأصوات التي تعالت ضمن هذا المنظور منادية بتوسيع الأمن لأبعاد أخرى تبقى حبيسة المنطلقات المهيمنة المذكورة سابقا، أما "المنظور النقدي" (Critical paradigm) فيتشكل من مختلف المقاربات التي تنادي بإعادة النظر الجذرية في منطلقات التقليديين، من خلال مساءلة الدولة كموضوع مرجعي للأمن، و التأكيد على ضرورة توسيع مفهومه و مضمونه ليتماشى مع التحولات المسجلة و للاستجابة الفعالة للتحديات الجديدة المطروحة.

أولا: المنظور التقليدي (العقلاني) للأمن: ينظر التقليديون لمفهوم الأمن على أنه محصور في الجوانب العسكرية كتهديد خارجي رئيسي و في مركزية الدولة كموضوع مرجعي للأمن، و تبرز الواقعية بشقيها التقليدية أو الكلاسيكية (Classical realism) و الواقعية الجديدة أو البنيوية (Neo/Structural realism) كأهم ممثل لهذا المنظور.

للواقعية جذورها في الفلسفة السياسية القديمة في الغرب، و في كتابات المفكرين غير الغربيين من أمثال الصيني "مينغ تسي" و الهندي "كوتيليا"، و أكد "مكيافيلي" (Machiavelli) على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، و ذلك لضمان أمن الدولة و بقائها... و "توماس هوبز" (Thomas Hobbes) يرى على غرار "مكيافيلي" أن: "القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، و لا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت"... أما "هيغل" (Hiegel) فيكاد يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن و أهمية الدولة، و مع أن الكتابات الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة لهيغل، إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره الوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على ذاتها[1].

1- جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. الكويت. 1985. ص ص61، 62.

و عرفت الواقعية بكونها التقليد النظري الأكثر هيمنة على العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية... و تنطلق رؤيتها للعالم من اعتبار العلاقات الدولية كصراع من أجل القوة بين دول متمسكة بمصالحها الخاصة... و أن المجتمع الدولي من الأفضل وصفه بحالة من الفوضى الدولية، ما دام أنه يفتقد لسلطة مركزية لحماية الدول من بعضها البعض، لذلك تتصرف الدول كوحدات مستقلة تسعى كل منها للحفاظ على بقائها (أو التوسع)، لذلك فهدف الأمن القومي يتمثل في الحفاظ على بقاء الدولة الأمة(1).

هذا المفهوم للأمن القومي و الصورة الواقعية التي تدعمه تقوم على افتراضات أساسية، مثل الطبيعة الإنسانية و مؤسساتها التي يقودها الخوف و الطمع و التنافس، هذا الطبع هو المحرك الأول لتكون تصرفات الدول على ما هي عليه، و الافتراض الثاني ينطلق من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي و غياب أي سلطة عليا تضبط و تنظم العلاقات بين الدول، و هو ما معناه أن الدول مطالبة بإقامة العلاقات و المحافظة عليها بنفسها... و مع ذلك فبإمكان الدول التجمع معا و تتضافر قدراتها و/أو قوتها متى ما اكتسبت دولة أو مجموعة من الدول قدرا من القوة يهدد بالسيطرة على المنطقة أو حتى على العالم، هذه الديناميكية تعرف بـ "توازن القوى" (Balance of power)، أما الافتراض الثالث فهو أن الدول ذات السيادة و خاصة القوى الكبرى هي الوحيدة التي تستحق التركيز عليها، حيث لا يهتم الواقعيون بالفواعل من غير الدول، و الدولة تعتبر "فاعلا موحدا" (Unitary actor) أي أنها كل متكامل و غير مجزأة و تتحدث بصوت واحد، و ينصب اهتمامها على تحقيق مصالحها الوطنية، و تعريفها للأمن القومي يتمحور أساسا حول حفظ بقائها و وحدة إقليمها(2).

و إلى جانب الواقعية الكلاسيكية ظهرت نظرية أخرى عرفت بالواقعية الجديدة (Neo-Realism) على يد "كينيث وولتز" (Kenneth Walts) في مؤلفه الشهير "نظرية السياسة الدولية" (Theory of international politics)، و يتميز الواقعيون الجدد عن نظرائهم التقليديين بابتعادهم عن الطبيعة البشرية كمحدد للسلوك مقابل تركيزهم الأكبر على تأثير بنية النظام الدولي.

حيث يعتقد "وولتز" أن النظم تتكون من بنية (Structure) و من وحداتها المتفاعلة معا، و البنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر: المبدأ المنظم "Ordering principle" (الفوضوية أو التراتبية)، ميزة

1- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 23.

2- Ian Cameron Forsyth. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, university of Southern California. August 2010. p. 22.

الوحدات "The character of the units" (متشابهة وظيفيا أو مختلفة)، و توزيع القدرات (Distribution of capabilities)، و هنالك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي و هما: غياب سلطة مؤثرة مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى (Anarchy)، و ثانيا مبدأ "الاعتماد على الذات" أو "المساعدة الذاتية" (Self-help) و هو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، و يكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة و ثنائية القطبية[1].

و ينقسم الواقعيون الجدد بحسب نزعتهم و رؤيتهم للآليات الواجب إتباعها لحفظ الأمن إلى دفاعيين و هجوميين، أين يبرز "ولتز" كمنظر "للواقعية الدفاعية" (Deffensive realism) عندما وضح التعريف الواقعي للأمن حين قال: "الاهتمام الرئيسي للأمن.. هو ظاهرة الحرب.. و بناء عليه فالدراسات الأمنية يمكن أن نعرفها بأنها دراسة للتهديد و لاستعمال و لمراقبة القوة العسكرية"[2].

و يضيف "ولتز" أن الدول تبحث عن البقاء و أنه لا مصلحة لها في الصراع العسكري، لأن تكاليف التوسع تفوق غالبا الفوائد المترتبة عنه، لذلك فالهدف الأول للدولة ليس تعظيم القوة بل الحفاظ على مكانتها في النظام، و بعبارة أخرى فالواقعية الدفاعية تبدي رفضا للتوسع على الصعيد الدولي، و تتبع عموما استراتيجيات معتدلة للبحث عن الأمن.

و على العكس من ذلك، يؤكد رائد "الواقعية الهجومية" (Offensive realism) "جون ميرشايمر" (John Mearsheimer) أن البحث عن الأمن و القوة غير محدود، و لذلك فالهدف الأسمى للدولة هو أن تكون "المهيمن" (Hegemon) في النظام، يقول "ميرشايمر": "...الواقعيون الهجوميون في الجهة المقابلة يعتقدون أن ثبات القوى من النادر وجوده في السياسة العالمية، لأن النظام الدولي يخلق محفزات قوية للدول للبحث عن فرص تحصيل القوة و لأخذ الأفضلية في الوضعيات التي تفوق فيها المنافع التكاليف"[3].

و يكون تحقيق الأمن بالتالي عن طريق "تعظيم القوة" (Maximization of power) لتكون الدولة ذات قدر من القوة يمنع الدول الأخرى من مهاجمتها و التوسع على حسابها، لكن سعي الدول لتحقيق

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 18.

2- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p. 25.

3- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Op. Cit. p. 25.

أمنها عن طريق وضع استراتيجيات للدفاع عن نفسها، و تدعيم قدراتها لمنع الآخرين من الاعتداء عليها في سعيهم هم كذلك لضمان أمنهم، يمكن أن تنتج عنه حالة من الشك و الخوف المتبادل على صعيد العلاقات بين الدول، و قد ينتج عنها حتى حدوث حرب، و هذه الوضعية تعرف بـ "المعضلة الأمنية" (Security dilemma)(*).

يقول "جون هرز" (John Herz) عن المعضلة الأمنية: "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بالاعتماد على الذات و بصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، و يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".. و كما يقول "ويلر" و "بوث" فإن الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بانعدام الأمن، مما يجعل احتمال قيام الحرب أمرا ممكنا على الدوام(1).

و رغم الاختلافات الظاهرة بين مختلف التصورات الواقعية إلا أن نظرة الواقعيين للدراسات الأمنية و منها للأمن كموضوع مركزي لهذا النوع من الدراسات، لم تخرج عن نطاق الدولة و التهديد العسكري، و كان الانشغال منصبا على ما يسميه "بول ويليامز" (**The four Ss**) أي:

1– الدول (States): لأنهم يعتبرونها أكثر الفواعل و المرجعيات أهمية في السياسات الأمنية الدولية.

2– الإستراتيجية (Strategy): لأن صلب الاهتمامات الفكرية و العملية تدور حول توزيع أفضل الوسائل للتعامل مع التهديد و استعمال القوة.

3– العلمية (Scientific): لأن سعيهم نحو معرفة واقعية و موضوعية، جعلهم يعملون على استعمال و تكييف الطرق التي تستعمل في العلوم البحتة و الطبيعة بطريقة علمية مثل الفيزياء و الكيمياء، لأن

(*) يعود الاستعمال الأول لهذا المصطلح إلى "جون هرز" (John Herz) في كتابه "الواقعية السياسية و المثالية السياسية" (Political realism and political idealism) عام 1951، و لكن المؤرخ البريطاني "هربرت بترفيلد" (Herbert Butterfield) يعتبر واضع أساس و مفتاح فهم المعضلة الأمنية في كتابه "التاريخ و العلاقات الإنسانية" (History and human relations) الذي صدر في نفس سنة صدور كتاب "جون هرز". لتفاصيل أكثر حول خلفية ظهور و تطور المعضلة الأمنية أنظر: Alan Collins. The security dilemma of South East Asia. Macmillan press. London. 2000. p. p. 4-25.

1- جون بيليس. مرجع سابق، ص 418.

مقاربة دراسة الأمن بالطرق العلمية هي السبيل الوحيد الذي يجعل المحللين يأملون في بناء بنك معارف موثوق منه حول السياسة الدولية، تبنى على أساسها سياسات دقيقة.

4- الحفاظ على الوضع القائم (Statu-quo):عكست دراسات الأمن التقليدية ميلا واضحا نحو المحافظة على الوضع القائم، لأن القوى الكبرى و معظم الأكاديميين العاملين ضمن هذا المجال فهموا السياسات الأمنية كأداة لمنع حدوث أي تغيير راديكالي و ثوري في المجتمع الدولي[1].

و لكن سنوات الثمانينيات شهدت بروز تحدي للتصور الضيق للأمن (Narrow concept) نبع من داخل المنظور التقليدي نفسه، تمثل في تعالي أصوات من داخله تدعو إلى ضرورة توسيع الأمن و توسيع أجندة الدراسات الأمنية لكيلا تبقى حبيسة الانشغال العسكري و المرجعية الدولتية.

و يعد ظهور كتاب "باري بوزان" "الشعوب الدول و الخوف" سنة 1983 من أهم التطورات الأكاديمية ضمن حقل الدراسات الأمنية، لأنه حمل دعوة صريحة لإعادة النظر في مفهوم الأمن و مجالاته، و برز ذلك في قوله: "الأمن يتمحور أولا حول مصير الجماعات الإنسانية (Human collectivities).. حول السعي للتحرر من الخوف، الهدف الأسمى هو البقاء، و لكنه يتضمن كذلك حيزا واسعا من الاعتبارات المتعلقة بشروط العيش.. الأمن.. يتأثر بعوامل في خمس قطاعات: عسكرية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية و بيئية"[2].

* **القطاع العسكري:** يتعلق بالتفاعل بين القدرات الدفاعية و الهجومية للدول و بإدراك كل منها للأخرى.

* **القطاع السياسي:** يركز على الاستقرار التنظيمي للدول و نظم الحكم و الإيديولوجيات التي تمنحها الشرعية.

* **القطاع الاقتصادي:** يتمحور حول الوصول إلى الموارد و التمويل و الأسواق اللازمة لتوفير مستوى مقبول من الرفاهية و قوة للدولة.

* **القطاع المجتمعي:** يدور حول ديمومة و تطور النماذج التقليدية للغة و الثقافة و الدين و الهوية الوطنية و العادات.

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 3.

2- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p. 40.

* **القطاع البيئي:** يتعلق بالحفاظ على المحيط المحلي و حول الكوكب ككل، باعتباره نظام الدعم الأهم الذي تعتمد عليه بقية المؤسسات البشرية(1).

و رغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، بقي "بوزان" واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن، و بسبب اعتباره للأمن كمسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا، فقد قال الفرنسي "ديديي بيغو".. بعدم تميزه عن النظرة الواقعية التي تجعل من الدولة موضوعها المرجعي و من الحكومات فاعليها المركزيين، و لكن رغم تمسكه بمرجعية الدول، فإن تحليله قد أظهر مدى نسبية الأمن و صعوبة التدقيق في قضايا التهديد لاحتوائها على أبعاد ذاتية، و يبقى أن الفتحة التي أحدثها في دراسة الأمن قد سمحت بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة.. و بتعميقها و بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي، المحلي، الإقليمي، المجتمع، الأمة، الجماعة، و الفرد، و من هنا يمكن القول بأن أعمال "بوزان" تشكل همزة وصل بين الدراسات التقليدية و الدراسات النقدية للأمن، فواقعيته المغيرة مقارنة بالواقعية التقليدية تعطيه مصداقية لدى الواقعيين، و تصوره الموسع للأمن مهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن(2).

ثانيا: المنظور النقدي للأمن: أصبح المفهوم التقليدي للأمن مع الدولة كمرجعية أساسية محل حوار ممتد، فالرؤية الواقعية للأمن كمشتق للقوة اختزلت المفهوم المركب للأمن إلى مجرد مرادف للقوة.. و لكن بعد نهاية الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن متعدد الأوجه و أكثر تعقيدا(3).

و تمتد أصول الحوارات حول طبيعة و مفهوم الأمن و مستقبل الدراسات الأمنية و التي أصبحت أساس هذا الحقل بعد الحرب الباردة إلى ثلاثة جذور، و هي: حالة عدم الرضي و الرفض بين بعض الباحثين للأسس الواقعية الجديدة التي ميزت الحقل، الحاجة للاستجابة للتحديات التي أفرزها ظهور نظام الأمن لما بعد الحرب الباردة، و أخيرا الرغبة المستمرة في جعل هذا الفرع ذو صلة بالاهتمامات المعاصرة.. و بحسب الباحثين فإن القيود التي وضعتها الأصناف التقليدية من التفكير في الموضوع، قد

1- Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 4.

2- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 24-25.

3- Marianne Stone. Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis. Security discussion paper series 1. Spring 9. 2009. P. 2.

أعاقت إدراكنا لعدد من الحقائق، لذلك فتصوراتنا عن الأمن و سياساتنا و مؤسساتنا العاملة على توفيره تحتاج إلى تغيير لتستطيع مواجهة التحديات الجديدة [1].

تقوم مختلف المقاربات المشكلة للمنظور النقدي (النقدية، ما بعد الحداثة، النسوية و غيرها) على إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن للتخلص من هيمنة الدولة، و توسيع أجندة الأمن لئلا تبقى محصورة في القضايا العسكرية و الإستراتيجية، و يعتقد النقديون أن الأمن يرتبط بخمس مظاهر بارزة، و هي:

1- كلما ازدادت شدة الاعتماد المتبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات و الاضطرابات، مثل التزود بالطاقة بالنسبة لبعض الدول المعتمدة بشدة على استيراد المصادر الضرورية للإنتاج.

2- التنوع الدولي للسكان الناتج عن موجات الهجرات نحو المركز، و هذا ما قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات و الدولة.

3- بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز-المحيط)، مثل المسائل الأمنية الجنسية (الجندر Gender) و البيئية.

4- التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة، بشكل يخلق فوضى و عدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية.

5- التناقض بين المناطق المزدهرة الغنية و المناطق الفقيرة البائسة، و هو المظهر الأخطر و الأكثر تغذية لعناصر اللاأمن و التهديدات الجديدة[2].

و من الأمثلة عن التصورات النقدية لمفهوم الأمن آراء أنصار ما بعد الحداثة (Post-modernism)، الذين يشتركون في القول بأهمية الأفكار و أثرها، و لكنهم يرون أيضا أن الخطاب (Discour) -كيفية حديث الناس عن السياسة و الأمن- بوصفه قوة دافعة هامة يؤثر في تصرف الدول،

1- Keith Krause and Michael C. Williams. **"Broadening the agenda of security studies: politics and methods".** Mershon International Studies Review**:** (1996) 40. p.p.230-233.

2-عمار حجار. السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي:إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة/الجزائر. 2002. ص 57.

و ينتقد "ريتشارد آشلي" (Richard Ashly) الواقعية لكونها إحدى المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي ذلك أنها "خطاب قوة"... ويضيف "جون فاسكز" (John Vasquez) أن سياسة القوة هي صورة العالم الذي يشجع السلوك الذي يأتي بالحرب.. و التحالفات لا تنتج السلام بل تؤدي إلى الحرب، و الهدف عند ما بعد الحداثيين هو استبدال خطاب الواقعية بـ "خطاب اجتماعي" (Social discour) يؤكد على السلام و الانسجام.. و تؤكد ما بعد الحداثة على المعرفة بوصفها ذاتية و ليست موضوعية (فرق إبستيمولوجي مركزي مقارنة بالمنطلقات المعرفية الواقعية)، و هذا ما يقود إلى التأكيد على القيم المعيارية، و ينظر إلى الخطاب الواقعي على أنه خطاب خطر يشكل عقبة في وجه الجهود الرامية إلى تأسيس خطاب مهيمن أكثر سلاما[1].

و تبرز "مدرسة كوبنهاغن" بفضل تطويرها لمفهوم الأمن الاجتماعي الذي جاء به "بوزان"، و لكن ميزة أعمال باحث مثل "ويفر" هي إحداثها لقطيعة مع التحليلات المركزية الدولتية لبوزان، أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلهما لمسألة الأمن، حيث يرى "ويفر" أنه بفعل جملة من الظواهر (العولمة و الظواهر العابرة للحدود و البناء الأوروبي و ظهور عرقيات و قوميات في أوروبا الشرقية و تدفقات الهجرة...) فإن المجتمع مهدد أكثر من الدولة، فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لوظائفها، بينما ترى المجتمعات هويتها مهددة من طرف تلك الظواهر المتقاطعة.. و عليه فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي و هذا يعني التمييز بين "نحن" و "هم"، بمعنى أن كل ما يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (سواء كان أمة أو عرق أو جماعة دينية) يعتبر فرضيا أمنيا، و نقول فرضيا لأن التهديدات ضد الأمن الاجتماعي ذاتية أكثر منها موضوعية.. و اقترح "ويفر" نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع و رفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل[2].

أما "آن تيكنر" (J. Anne Tickner) باعتبارها من رواد النسوية (Feminism)، فقد نقلت الاهتمام إلى مستوى ما تسميه "العنف البنيوي" (Structural violence) الذي له صلة وثيقة بقضايا النوع (الجندر)، حيث أن تعريفها للأمن لا يتوقف فقط عند الأمن الداخلي للدولة، و لكن يتعداها إلى تأمين نظم الغذاء و الصحة و المال و التجارة، و ينصب اهتمامها على الأمن البنيوي الذي يذهب إلى ما وراء العنف المادي أو الجسدي، ليضم العنف غير المباشر الذي يمس الأفراد عندما تقلل البنى الاقتصادية

1– جون بيليس. مرجع سابق. ص ص 436– 437.

2– عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص ص 25–26.

و السياسية غير العادلة من احتمالات عيشهم بسبب فقدان القدرة على تحصيل الاحتياجات المادية الأساسية، و المجتمع الآمن يجب عليه تطوير نظم بيئية ناجعة، مع العمل في نفس الوقت على تحييد العنف الجسدي و البنيوي، و هو التحييد الذي يتطلب هدم الحدود التراتيبية بين الرجال و النساء و الأغنياء و الفقراء[1].

و يكمن جوهر الاختلاف في الدراسات الأمنية بين المقاربات التقليدية و النقدية في معالجتهم و تعاملهم مع الدولة بالخصوص، فالدراسات التقليدية تنظر للعالم عبر إطار مركزية الدولة، و على العكس من ذلك يعتبر الدارسون النقديون للأمن الدول مجرد أدوات أو وسائل و ليست أهدافا أو غايات للسياسات الأمنية، و لذلك يجب أن تزحزح الدول من مركز اهتمام الدراسات الأكاديمية و الممارسة السياسية كذلك[2].

إذا كانت الدول مجرد وسائل في الدراسات و السياسات الأمنية، فما هو الهدف أو الغاية إذا؟ أحد أكثر الإجابات انتشارا بعد الحرب الباردة كانت "الإنسان" أو "الفرد" الذي يبني و يحرك الدول، أي جعل الفرد كمرجعية للأمن بدلا من الدول، و تمت بلورة و صياغة هذا التصور ضمن ما عرف "بالأمن الإنساني" (Human Security).

إذا سلمنا بأن الأمن القومي هو حتمية الدفاع عن الإقليم و ردع أي تهديدات عسكرية خارجية، فهذا يجعلنا نتساءل عن حال أغلب سكان العالم الذين يأتي التهديد الأكبر لأمنهم من الأمراض و الجوع و التدهور البيئي و جرائم الشوارع أو حتى العنف الداخلي، و بالنسبة لآخرين فالتهديد الأكبر يمكن أن يأتي من دولهم في حد ذاتها و ليس من عدو خارجي.. و هذا ليس معناه أن الأمن الإنساني في حالة تنازع مع سيادة الدول، لأن الدولة كتراكم للقدرات و الموارد تبقى الضامن الأساسي للأمن في الظروف المثالية.. فالتصور التقليدي لأمن الدولة ضروري و لكنه ليس شرطا كافيا لرفاهية و طمأنينة الإنسان، حيث أن مواطني الدولة الآمنة بالمفهوم التقليدي يمكن أن يكونوا غير آمنين إلى الدرجة التي تتطلب مراجعة للمفهوم (الأمن).. و الأمن الإنساني ذو طابع معياري لأنه يقوم على وجود مسؤولية أخلاقية

1- Stephen E. Sachs. "**The Changing Definition of Security**". International Relations Merton college, Oxford. Week 5, Michaelmas Term 2003. "www.stevesachs.com/papers/paper_security.html".

2- Pinar Bilgin. "**Critical theory**". In: Paul D. Williams (Ed). Op. Cit. p. 93.

لتوجيه الأمن نحو الفرد، في ظل التغيرات في المجموعة السياسية و ظهور معايير عبر قومية (Transnational norms) مرتبطة بحقوق الإنسان[1].

و تهدف المقاربات الأمنية النقدية عموما إلى بناء أجندة أمنية متميزة، و تحقيق الأهداف المفهومية و النظرية التالية:

– بناء نظرية بديلة عن المقاربات الأنجلو–أمريكية المهيمنة، ذات منطلقات إبستيمولوجية و أنطولوجية و معيارية خارج الإطار العقلاني الوضعي التجريبي.

– إثبات أن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر، نظرا لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البنية الأمنية على المستويات العالمية و الإقليمية و المحلية.

– تقديم إطار نظري و مفهومي قادر على تفسير و فهم الأحداث و الظواهر و السلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة، مثل الهجرة كمصدر للتوترات متعددة الأبعاد، التدهور البيئي، ندرة و إنهاك المصادر الطبيعية، تآكل المساحات الغابية و الزراعية نتيجة الانفجار السكاني.

– اثبات القدرة على الاعتراف بالتهديدات الناتجة عن الهوة المتزايدة بين الأغنياء و الفقراء، الأزمات المالية، الكوارث الإيكولوجية، انتهاك حقوق الإنسان، قلة المصادر الغذائية...الخ[2].

فعلى عكس التصور التقليدي للأمن الذي يعتمد المفهوم الصلب للأمن (Hard security)، و هو المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن.. حيث يمكن إرجاع الأمن الصلب إلى الشؤون الدفاعية و العسكرية (تهديدات مباشرة على وجه التحديد).. نجد أن مفهوم الأمن الناعم (Soft security) تندرج ضمنه كافة التحديات غير العسكرية (و هي محل اهتمام النقديين)، مثل التحديات الصحية و الجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، تهريب المخدرات و غيرها) و اللاجئين و المشاكل العرقية و التطرف و الإرهاب، و هي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة و المجتمع، و هذه الظواهر قد تكون ممتدة جغرافيا و عابرة للحدود.

1- Edward Newman. "**Human security and constructivism**". International studies perspectives: (2001) 2. P. 240.

2- عمار حجار. مرجع سابق. ص 59.

و في هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية و الأوروبية، خمسة أنواع من التهديدات للأمن الناعم تأتي تباعا بشكل تصاعدي على النحو التالي:

1- المخاطر الفردية (Individual risks): مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم و الأمراض.

2- المخاطر المجتمعية (Community risks): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة و المشاكل البيئية.

3- تهديدات عابرة للحدود (Cross-boarders threats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية و اللاجئين.

4- الأزمات الزاحفة (Creeping crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول، مثل انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

5- الكوارث المحتملة (Potential Catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم، مثل الأعاصير و الكوارث النووية و المشاكل البيئية الكبرى[1].

و ليس مفاجئا أن تواجه محاولات تعميق و توسيع الأجندة الأمنية التقليدية (النيو- واقعية بالأساس) بدفاع مستميت، فرغم أن الدعوات لتوسيع الحقل تبدو قوية الحجة و نبيلة الأهداف، فقد نظر إليها من قبل الواقعيين الجدد كمحاولة لأخذ الدراسات الأمنية بعيدا عن اهتماماتها و مناهجها التقليدية، و جعله غير متماسك فكريا و غير مفيد عمليا.. فالمقاربات البديلة (النقدية) لم تقدم بحسب الواقعيين الجدد لا إطار عمل تفسيري واضح لتحليل الأمن، و لا عرضا لقيمها في بحث متين و متماسك، و أكثر من ذلك فقد ذهب بعضهم (أمثال ستيفن وولت، كينيث وولتز، جون ميرشايمر) إلى أن تبني مفاهيم و تصورات بديلة ليس خطأ تحليليا فحسب، بل هو غير مسؤول سياسيا أيضا[2].

و لكن من غير الممكن حاليا التمسك بالتصورات التقليدية رغم عدم إنكار أهميتها و دورها في حقل الدراسات الأمنية، و ما تتمتع به من قدرة تفسيرية في الكثير من الوضعيات و المواقف. فمفهوم الأمن

1- سليمان عبد الله الحربي. مرجع سابق. ص 12.

2- Keith Krause and Michael C. Williams. Op. Cit. p. 230.

يمتاز بالتغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان و المكان، وفقا لاعتبارات داخلية و خارجية، فهو ليس مفهوما جامدا بل مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف، و يرتبط ارتباطا وثيقا بأوضاع و معطيات و عوامل محلية و إقليمية و دولية، فالأمن حالة حركية (ديناميكية) مركبة لا تتصف بالجمود[1].

1- سليمان عبد الله الحربي. مرجع سابق. ص 10.

المبحث الثاني: أمن الطاقة في العلاقات الدولية

رغم أن مفهوم أمن الطاقة يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا التي تم التركيز عليها و اكتسبت أهمية ملحوظة خلال الأعوام القليلة الماضية، إلا أن سعي المجتمعات و الدول إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة أمرا ليس بحديث، و كانت محاولات السيطرة على مصادر الطاقة الدافع الأساسي لكثير من الصراعات في الماضي، و كانت أيضا عاملا للتقارب و التعاون فيما بين دول أخرى، بل و استخدم مصطلح أمن الطاقة على نحو مباشر خلال الحرب العالمية الأولى(1).

حيث يعيد "دانيال يرغين" (Daniel Yergin)(*) ظهور هذا المفهوم إلى مشارف الحرب العالمية الأولى (سنة 1912)، حين اتخذ اللورد الأول للبحرية البريطانية آنذاك "ونستون تشرشل" (Winston Churchil) قرارا تاريخيا بتحويل مصدر طاقة سفن البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط، في محاولة لجعلها أسرع و أكثر كفاءة من نظيرتها الألمانية، و لكن هذا القرار كان معناه أيضا أن البحرية الملكية سوف لن ترتبط بالفحم الآتي من "ويلز"، و لكن ضمان إمدادات النفط سيرتبط خصوصا بإيران، و بذلك أصبح أمن الطاقة قضية من قضايا الإستراتيجية القومية، و إجابة "تشرشل" عن هذا التحدي كانت بقوله: "السلامة و اليقينية في النفط ترتبط بالتنويع و التنويع فحسب".

و منذ قرار تشرشل برز أمن الطاقة بسرعة كقضية شديدة الأهمية و ظلت كذلك إلى الآن، و لكن هذا الموضوع حاليا بحاجة إلى إعادة نظر و تفكير، لأن ما كان عليه أمن الطاقة منذ ثلاثة عقود خلت محدود جدا، و أصبح من الواجب توسيعه ليشمل الكثير من الأبعاد الجديدة، بما في ذلك الاعتراف بأن أمن الطاقة لا يقوم منفردا، بل هو مرتبط بالعلاقات الأوسع بين الأمم و بكيفية تفاعلها مع بعضها البعض(2).

1– نورهان الشيخ. **سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي.** سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية. القاهرة. أوت 2009. ص 5.

(*)"دانييل يرغين" أشهر الخبراء الذين أرخوا و نظروا لأمن الطاقة، و هو رئيس مجلس إدارة وحدة كامبدريدج لأبحاث الطاقة، له عدة مؤلفات و أبحاث حول هذا الموضوع، منها "الجائزة: البحث الملحمي عن النفط و المال و السلطة"، و كتاب آخر حول: "النفط و الجيوبوليتيك".

2- Daniel Yergin. **"Ensuring Energy Security".** **Foreign affairs:** Vol. 85. N° 2. Mars, April 2006. p. 69.

المطلب الأول: تعريف أمن الطاقة: تعج الأدبيات المهتمة بأمن الطاقة بعدد كبير من التعريفات لهذا المصطلح، و لكن بقدر كثرة و تعدد التعريفات المقدمة، و بقدر زيادة الاهتمام الأكاديمي و الإعلامي بهذا الموضوع، بقدر ما تزداد في كل مرة درجة الغموض و التعقيد المحيطين بأمن الطاقة (Energy security)، و هذا ما يفسر عدم وجود اتفاق حول ما نعنيه بهذا المفهوم، و كما يقول "يرغين دانيال": "الكل يؤيد أمن الطاقة.. لكن هناك اختلاف كبير في تفسير معنى أمن الطاقة"[1].

فرغم الأهمية الكبيرة لأمن الطاقة في مختلف السياسات إلا أن العديد من المختصين يؤكدون على عدم التوصل إلى تعريفه بشكل واضح، فحسب تعبير "لوشل" (Loschel) و "آل" (Al): "مصطلح أمن إمدادات الطاقة (Security of energy supply) أو أمن الطاقة باختصار[*] يبدو مبهما فعلا"، و هذا ما يلقى صدى عند آخرين ممن يعتقدون بأنه ليس هنالك تفسير و فهم مشترك و موحد لأمن الطاقة، و هو ما يجعله مفهوما غامضا و هلاميا و صعبا للتعريف[2].

و إن كان أمن الطاقة تقليديا يعرف بأنه: "توفر إمدادات كافية و معقولة و موثوقة من الطاقة"[3]، غير أن هذا التعريف على بساطته لا يمكنه أن يحيط بمختلف أبعاد هذا المفهوم، لأن أمن الطاقة مفهوم متعدد الأوجه و ذو طبيعة متعددة الأبعاد (Multidimensional)، و يختلف تعريفه باختلاف الظروف و الأغراض و الأطراف أو الفواعل (دول، منظمات، مؤسسات بحثية...) التي تقوم بصياغة تصورها الخاص لما تعنيه بأمن الطاقة.

1- "**حمى التنافس بين الصين و أمريكا: بين خفض الاعتماد على الواردات و تأمين إمدادات مستقرة**". جريدة الشرق الأوسط، عدد 10229، 30 نوفمبر 2006.

(*) هنالك اختلاف حول المصطلح المستعمل حيث يعتمد الإتحاد الأوروبي مصطلح "أمن إمدادات الطاقة" (security of energy supply)، و هو متضمن في نص اتفاقية لشبونة، و في العديد من نصوص و وثائق الإتحاد القانونية و السياسية، إلا أن مصطلح "أمن الطاقة" (energy security) يبقى الأكثر شيوعا و استعمالا من جمهور الباحثين و من مختلف المنظمات الدولية و الحكومات.

2- Christian Winzer. **Conceptualizing energy security**. EPRG working paper. Cambridge working paper in economics. University of Cambridge, London. August 2011. p. 2.

3-Frank Umbach. **"German Debates on Energy Security and impacts on Germany's 2007 UE presidency".** Antonio Marquina (Ed). Energy security visions from Asia and Europe. First published, Palgrane Macmillan. New York. 2008. P. 1.

و لتوضيح الرؤية أكثر حول التضارب في تعريف أمن الطاقة نعرض فيما يلي لعدد من التعريفات المختلفة لهذه المسألة، فالأمم المتحدة عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، و بأشكال متعددة، و بكميات كافية، و بأسعار معقولة"[1].

إن اهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة، يعود لقناعة مفادها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية، و استمرارية النمو الاقتصادي، و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، اللذين يمكن أن يكونا محل تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات و الدول، غير أن فكرة الأسعار المعقولة التي جاءت في التعريف تبقى محل نقاش فعلى أساس أي معيار تحدد معقولية السعر من عدمها، فالسعر الذي يخدم طرفا معينا و يعتبره معقولا، قد يلاقي اعتراضا لدى طرف آخر و يعتبره منخفضا أو مرتفعا، و هنا تحدد وضعية كل فاعل في سلسلة الطاقة (منتج أو مستهلك)، و وضعيته الاقتصادية و المالية و معاييره المعتمدة في الحكم على السعر المقدم.

أما الباحث "كسين شنغ ليو" (Xencheng Liu) من "مؤسسة ستانلي" (Stanely foundation) فيعرف أمن الطاقة بأنه: "أمن الإمدادات – ديمومة الدخول المتاح لمصادر الطاقة العالمية– و أمن الطلب – كفاية استهلاك الطاقة و حماية البيئة"[2].

الملاحظ على هذا التعريف تركيزه على عاملي العرض و الطلب، أي وجود قدر كاف من الإمدادات الطاقوية التي تلبي الطلب المتنامي للاستهلاك، و يضيف إلى ذلك ضرورة حماية البيئة من مخاطر الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، و تزايد الانبعاثات الناجمة عن تزايد نسب استهلاك و استعمال المصادر الطاقوية الملوثة، و هذا واحد من الأبعاد الكثيرة التي يتضمنها أمن الطاقة.

و يتبنى "ستين تونيسون" (Stein Tonnesson) و "أشيلد كولاس" (Ashild Kolas) من معهد أوسلو لأبحاث السلام الدولي (International Peace Research Institute) تعريفا لأمن الطاقة لا يقوم على ربطه بتحقيق الاكتفاء الذاتي أو الاستقلالية الطاقوية، بل على ضرورة التوازن بين العرض و الطلب: "أمن الطاقة هو تحقيق توازن جيد بين الطلب و المعروض من الطاقة، لخدمة الغرض المتمثل في تسهيل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة"، و لا يقصد بالتوازن هنا مجرد العلاقة بين

1- Maj Stacey L. Lee. China’s Energy Security: The Grand “Hedging” strategy. School of Advanced Military Studies. Kansas. 2010. P. 9.

2- Ibid. p. 9.

الإمدادات المعروضة و الكمية المطلوبة فحسب، بل التناسب بين تنوع مصادر الطاقة و قاعدة الاحتياجات المعقدة[1].

و ينطلق تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE) 2007، في محاولته لتعريف أمن الطاقة من افتراض صعوبة ضبط تصور بخصوص أمن الطاقة بسبب تعدد أبعاده، و قد حدد التقرير أربعة أبعاد رئيسية كقاعدة للوصول إلى تعريف أمن الطاقة من خلالها، و هذه الأبعاد هي:

1- اضطراب في الإمدادات بسبب: تضرر و خسائر في المنشآت القاعدية، كوارث طبيعية، عدم استقرار اجتماعي، سلوكات سياسية أو أعمال إرهابية.

2- وفرة إمدادات الطاقة على المدى الطويل لمواجهة الطلب المتنامي مستقبلا.

3- الآثار الوخيمة على الشعوب و النشاط الاقتصادي، على خلفية نقص في الطاقة و تقلبات كبيرة في الأسعار.

4- خسائر كبيرة ناجمة عن أعمال إرهابية، و ما ينتج عنها من ضحايا في الأرواح و الممتلكات و آثار صحية.

و أخذا لهذه الأبعاد الأربعة بعين الاعتبار تعرف اللجنة أمن الطاقة باعتباره: "وفرة إمدادات الطاقة اللازمة ليستعملها المستهلك النهائي، بمستوى أسعار اقتصادي، و بكميات كافية، و هذا لتحقيق الاكتفاء الطاقوي، و عدم إعاقة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد"[2].

إن حقيقة كونه مفهوما متعدد الأوجه و محكوم بتأثير عوامل (Factors) كثيرة و مختلفة، تفسر جزءا مهما من الصعوبة الموجودة في وضع تعريف يحيط بمختلف جوانب أمن الطاقة، و قد قدم لنا الباحث "تشانغ يونغهو" (Chang Youngho) ستة عوامل يعتقد أنها تؤثر في أمن الطاقة و هي:

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Energy Security in Asia: China, India, Oil and Peace. Report to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs. International Peace Research Institute, Oslo. April 2006. p. 9.

2- Emerging Global Energy Security Risks. The ECE energy series No. 36, The United Nations commission for Europe. Geneva. 2007. P. 8

أولا: ما إذا كان النفط قد وصل إلى أوج الإنتاج (Peak oil production) أم ليس بعد، فتناقص الوقود الأحفوري خاصة النفط و الغاز الطبيعي هو المحدد الرئيسي لأمن الطاقة، فتراجعها يزيد من حدة التنافس بين الدول للحصول على مصادر الطاقة.

ثانيا: القدرة التكنولوجية على تطوير مصادر طاقة بديلة فائضة و رخيصة و ناجعة ليست مرتقبة التحقق قريبا، ففي 2004 غطى النفط و الغاز الطبيعي و الفحم حوالي 90 % من مجموع الاستهلاك العام للطاقة في العالم، و الباقي تم تغطيته بالطاقة النووية و الكهرومائية، و قدر قليل (حوالي 2%) من مصادر الطاقة المتجددة.

ثالثا: النفط يسيطر تقريبا على جميع استعمالات الطاقة المنزلية و التجارية، و في الصناعة و النقل و الكهرباء، و ليس هنالك أي من مصادر الطاقة الأخرى بخلاف النفط قادر على تحقيق الاكتفاء و سد الطلب في قطاع النقل، لأن أنواع الوقود الحيوي مثل الإيثانول تبرز ببطء كوقود بديل للمحركات.

رابعا: الاختلال المنتظر في التوازن بين العرض و الطلب على النفط سيكون له تأثيرات حادة على الدول المستوردة، فعدم استقرار أسعار النفط يؤثر على نمو الدول.

خامسا: عدم التناسب بين الطبيعة العالمية لأمن الطاقة و الاتجاهات المحلية للاقتراحات و الحلول المعتمدة، و هذا نتيجة لغياب تعاون دولي أو عالمي في وضع السياسات و تطوير الطاقة.

سادسا: النمو غير المسبوق في استهلاك النفط في الصين و الهند وضع ضغطا شديدا عل الأسعار، حيث أدت جهود الدولتين لضمان إمدادات الطاقة لجعل التنافسية في الأسواق في أعلى مستوياتها، فبالموازاة مع العرض يجب أخذ الطلب على الطاقة كذلك بعين الاعتبار لأنهما وجهان لعملة واحدة[1].

و بالإمكان ملاحظة التداخل بين أبعاد مختلفة في أمن الطاقة، مما ينعكس على اندماج سياسة الطاقة مع غيرها من السياسات الأخرى و العكس، و تتمثل هذه الأبعاد في:

1– البعد الاقتصادي (Economic Dimension): أي ضمان عدم إعاقة النقص في مصادر الطاقة للنمو الاقتصادي، و عدم الزيادة في التضخم و البطالة و العجز في ميزان المدفوعات أو خفض قيمة

1- Chang Youngho. « **Overview of energy security in Asia ».** Manjeet Singh Pardesi and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Nanyang technological university, October 2010. P. P. 17-18.

العملة، و يعتمد تأثير النقص في الطاقة على هذه المؤشرات الاقتصادية الأساسية على قوة العلاقة بين استهلاك الطاقة و الناتج الداخلي الخام.

2- البعد البيئي (Environmental Dimension): بما أن التأثير البيئي لإنتاج و نقل و إحراق الوقود الأحفوري له انعكاسات صحية و اقتصادية، سطرت العديد من الدول أهدافا بيئية في صلب سياساتها الطاقوية.. من الواضح أن خفض استهلاك الطاقة سيقلل من التلوث، و لكن ذلك سيكون على حساب البعد الاقتصادي لأمن الطاقة (ضرورة التوفيق بين البعدين معا).

3- البعد الاجتماعي (Social Dimension): و الذي لا يتعلق بمدى وفرة مصادر الطاقة و لكن بمدى قدرة الفقراء على تحصيلها، فعند حدوث ارتفاع في أسعار الطاقة تزداد الهوة بين الأغنياء القادرين على توفيرها و بين الفقراء العاجزين عن ذلك، و المحرومين من استخدامها في حياتهم.

4- بعد السياسة الخارجية (Foreign Policy Dimension): معظم الدول و خصوصا ذات الاقتصاديات الصاعدة التي تحتاج بكثرة للنفط و الغاز، تكون في موقف غير مريح في تفاوضها مع الدول المنتجة، كما أن التخوف من حدوث نقص في الإمدادات الطاقوية يمكن أن يجبر بعض الدول المستوردة على التعاون مع نظيرتها المنتجة، كما يمكن أن تجبر كذلك على اتخاذ قرارات في سياستها الخارجية تحوي تنازلات على مبادئ أو في قضايا أخرى مهمة.

5- البعد التقني (Technical Dimension): عند وضع السياسات لا بد لصناع القرار من عدم إغفال دور العامل التكنولوجي من أجل الموازنة بين مختلف أبعاد أمن الطاقة، حيث تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تطوير مصادر جديدة للطاقة، و لكنها قد تعتمد في نفس الوقت على المصادر التقليدية نفسها، فتكنولوجيا تطوير فحم نظيف (Clean coal) مثلا تحتاج لكميات إضافية من الغاز و النفط.

6- البعد الأمني: بينما يرتبط بعد السياسة الخارجية بالدبلوماسية، يرتبط البعد الأمني بقضيتين و هما أمن الإمدادات الطاقوية (من أخطار مثل الهجمات الإرهابية، الكوارث الطبيعية، و الأخطاء البشرية)، و توفير الاحتياجات الطاقوية للقوة العسكرية الوطنية و الشرطة لحماية الدولة[1].

و رغم تنوع التعريفات المقترحة فقد جادل "لين شيستر" (Lynne Chester) في تصنيفه لها، على أنها لا يمكن أن تكون إلا ضمن فئة واحدة من بين فئتين مقسمتين بحسب معيار مدى الاتساع، و هما:

1- A F Alhajji. "**What Is Energy Security?**". Middle East Economic Survey: Vol. L. No 52. 24-December-2007. “http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n52-5OD01.htm”.

* **فئة التعريفات الضيقة (Narrow definitions)**: و هي التعريفات التي تقوم على مركزية السوق (Market-centric)، و تستخدم مصطلحاته كالعرض و الوفرة و الأسعار، و من أمثلة ذلك تعريف وكالة الطاقة الدولية (IEA): "أمن الطاقة هو توفر إمدادات كافية من الطاقة بتكاليف (أسعار) معقولة".

* **فئة التعريفات الأوسع (Broader definitions)**: و هي التي لا تقف عند حدود العناصر المعتمدة في التعريفات الضيقة (منطق السوق)، بل تأخذ بعين الاعتبار عددا من الأبعاد التي يتضمنها أمن الطاقة (الأبعاد التي أشرنا إليها أعلاه)، و من أحسن الأمثلة على هذه الفئة تعريف "الورقة الخضراء" الأوروبية (Green paper) الموسومة بـ: "نحو إستراتيجية أوروبية لأمن إمدادات الطاقة" (Towards a European strategy for the security of energy supply): "أمن إمدادات الطاقة ينبغي أن يوجه لضمان العيش المريح للمواطنين، و السير الحسن للاقتصاد، و استمرار توفر المنتجات الطاقوية في الأسواق، بأسعار في متناول كل المستهلكين (الخواص و الصناعيين)، مع احترام الاعتبارات البيئية، و التطلع نحو التنمية المستدامة... أمن الإمدادات لا يسعى لتعظيم الاكتفاء الذاتي أو لتقليل التبعية، بل يهدف لخفض المخاطر المرتبطة بتلك التبعية"[(1)].

بينما يقترح "كريستيان وينزر" (Christian Winzer) تصنيفا ثلاثيا، يقسم أصحاب التعريفات المقدمة إلى ثلاث مجموعات بحسب بؤرة الاهتمام الرئيسية التي يركزون عليها:

* **المجموعة الأولى:** تضم المختصين الذين يركزون على مفهوم تواصل التموين بالطاقة (Continuity of energy commodity)، و يعرفون أمن الطاقة كتواصل للتموين بإمدادات الطاقة، و من الأمثلة على هذه المجموعة تعريف "قسم الطاقة و التغير المناخي" (2009): "أمن الطاقة يعني أن مخاطر توقف إمدادات الطاقة، منخفضة".. نفس التصور يستعمل كذلك في التحليلات التقنية (Tecnical analysis) و إن كان بعبارات مختلفة، فالدراسات التقنية تصف المفهوم العام لانخفاض مخاطر التوقف بـ "الموثوقية" (Reliability)، و تتكون "الموثوقية" من تصورين فرعيين (Sub-concepts) هما:

1- "نظام كفاية" (Adequacy system): أي قدرة النظام على الوفاء بمتطلبات الطاقة المتراكمة للمستهلكين في كل الأوقات.

1- Lynne Chester. **"Does the Polysemic Nature of Energy Security Make it a 'Wicked' Problem?"** World Academy of Science, Engineering and Technology 54, 2009. p.p. 1106-1108.

2- "نظام أمن" (Security system): و الذي يصف قدرة النظام على مجابهة الاضطرابات.
***المجموعة الثانية:** تتشكل من المختصين الذين يجعلون من مستوى الأسعار معيارا للحكم على مدى تحقق أمن الطاقة من عدمه، فبغض النظر عن اضطراب أو توقف الإمدادات، فالأمن لا يقل إلا في حالة ما إذا أدت الندرة في الطاقة إلى ارتفاع الأسعار فوق عتبة معينة (Certain Threshold)، بينما في حال لم تتعد الأسعار تلك العتبة، فلا نكون أمام حالة تهديد للأمن الطاقوي مهما كانت درجة النقص، و من أمثلة ذلك تعريف "مابرو" (Mabro): "يقل الأمن عندما تنخفض الإمدادات أو تتوقف في بعض الأماكن إلى الحد الذي يسبب ارتفاعا مفاجئا و ملحوظا و مستداما في الأسعار المعتادة".

و لكن العيب في هذه المجموعة من التعريفات أن معيار الحكم على ما إذا كان النقص في الإمدادات يشكل تهديدا للأمن أم لا يختلف من دولة لأخرى، كما أن عتبة الأسعار تخضع للتقييم الذاتي لكل دولة و ليس هنالك قاعدة موحدة للحكم عليها.

* **المجموعة الثالثة:** تحوي المختصين اللذين يوسعون مجال قياس التأثير، فبدلا من قياس الأسعار و تواصل تموين السوق بمصادر الطاقة، يهتمون بقياس تأثير العاملين السابقين على أسعار الخدمات المرتبطة بالطاقة (التدفئة، الطهي، النقل، تشغيل المصانع...) و تواصلها، أي تأثيرها على الاقتصاد و في بعض الحالات على البيئة، و يمكن إيجاد مثال عن ذلك في دراسة "نووال" (Noel) و "فيندلاتر" (Findlater) سنة 2010 عن أمن إمدادات الغاز و وصفها بأنها: "قدرة نظام إمداد الغاز لدولة ما على الوفاء بطلبات الطاقة النهائية المتعاقد عليها في حالة حدوث اضطراب في إمدادات الغاز".. أو في تعريف "بوهي" (Bohi) و "آل" (Al): "انعدام أمن الطاقة (Energy insecurity) يمكن أن يعرف بأنه، غياب الرفاهية التي يمكن أن تحدث نتيجة لتغير في سعر أو في وفرة الطاقة".. و فيما يخص التأثير على البيئة نجد التعريف الذي قدمته الدراسة التي قام بها "مركز آسيا المحيط الهادي لأبحاث الطاقة": "هذه الدراسة تعرف أمن الطاقة باعتباره قدرة الاقتصاد على ضمان توفر إمدادات مصادر الطاقة بطريقة مناسبة و مستدامة، و بأسعار تكون في مستوى لا يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي"[(1)].

رغم ذلك كله، لا يمكن الإدعاء بالإحاطة بمختلف العوامل و المحددات و المتغيرات التي تؤثر في تحديد المقصود بأمن الطاقة، لأن هنالك عامل آخر شديد الأهمية يتمثل في رؤية مختلف الفواعل التي تشكل سلسلة الطاقة (Energy Chain) للقضية محل الدراسة، فمصالح كل دولة و موقعها في سلسلة

1- Christian Winzer. Op.Cit. p. p. 4-6.

الطاقة تؤثر في منظورها لأمن الطاقة، و تجعل لها تصورا للموضوع يختلف بالضرورة عن الدول الأخرى، و موقع كل دولة في تلك السلسلة يكون إما كدولة منتجة (Producer) أو مستهلكة (Consumer) أو دولة عبور (Transit state).

فنجد المنتجين ينظرون لاستقرار و قدرة السوق على شراء منتجاتها بأسعارها المفضلة كمعيار لقياس أمنها الطاقوي و الاقتصادي، بينما دول العبور تنظر لاندماج و قوة المنشآت التي تعبر أراضيها كمكون أساسي لسياستها القومية الأمنية و الطاقوية، في حين تعرف الدول المستهلكة أمن الطاقة على أساس وفرة الطاقة و بأسعار معقولة بما يساعدها على تعريف سياساتها الأمنية و الطاقوية(1).

و قد وقفت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي، عند إعدادها لتقرير حول أزمة الطاقة من زاوية جيوسياسية في فيفري 2006، بغرض رصد احتمالات النزاع المرتقبة حول مصادر الطاقة و كيفية تجنبها، على صعوبات جمة عند محاولتها تحديد التعريف و المعنى الواجب إعطاؤه لأمن الطاقة (La sécurité énergétique) بسبب التضارب في رؤى مختلف الفواعل، فعند تساؤل اللجنة "ما الذي يجب ضمان أمنه؟ (Que faut-il sécuriser?)": مستوى الإمدادات، ضمان الدخول للأسواق، استقرار الأسعار، أم شبكات النقل؟ وجدت اللجنة من خلال هذه التصورات المختلفة، أن الدول المنتجة ليس لها نفس أولويات و لا مصالح الدول المستهلكة (2).

إن مفهوم الدول المستهلكة لأمن الطاقة لا يعني فقط توفر كميات كافية من مصادر الطاقة بأسعار مناسبة على المدى البعيد (أكثر من 50 سنة)، ولكن إمكانية الحصول على هذه الكميات من الطاقة بشكل آمن ومستمر بدون أي انقطاع، مع إمكانية تعويض ما قد يتوقف لأسباب خارجة عن سيطرتها، من خلال توفر سعة إنتاجية إضافية يمكن ضخها في السوق متى دعت الحاجة إلى ذلك.

أما بالنسبة للدول المصدرة فهذا المفهوم يعني اكتشاف كميات جديدة من مصادر الطاقة المختلفة، يضمن استمرار عملية التصدير على المدى البعيد، واستخدام التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج، وخفض

1- Kevin Rosner. **"Closing the Gap between Energy & National Security Policy"**. Journal of energy security: May 2010 Issue. "http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=245:closing-the-gap-between-energy-aamp-national-security-policy&catid=106:energysecuritycontent0510&Itemid=316".

2- Energie & Géopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité. Rapport de la commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006. "www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf".

تكلفة عمليات التنقيب والإنتاج، واستقرار أسواق مصادر الطاقة وعدم انخفاض أسعارها، وتوفر عوامل اقتصادية وسياسية عالمية تساعد على استمرار حاجة العالم لهذه المصادر، وتوفر سيولة مادية واستثمارات أجنبية لدعم عمليات التنقيب والتطوير الداعمة لإنتاجها.(1)

إن أكثر من ربع سكان العالم، أغلبهم في دول إفريقيا جنوب الصحراء و جنوب آسيا، يعانون من فقر حاد في موارد الطاقة و غير متاح لهم الحصول على الكهرباء، في الهند وحدها 600 مليون نسمة – أي حوالي نصف السكان– خارج شبكة التغطية الكهربائية، مئات الملايين يعانون من انقطاعات مستمرة بسبب تدهور الشبكة الكهربائية، و مازال يرتبط عدد معتبر من سكان العالم الفقراء على الحطب و بقايا النباتات و فضلات الحيوانات كوقود أساسي للطهي و التدفئة، و من الواضح أنه بالنسبة لهذا النصف من البشرية يختلف المقصود بأمن الطاقة عن ذلك الموجود في العالم المتقدم، إنه يعني أولا و للأغلبية الحصول على الطاقة لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الماء النظيف و الطهي و الإنارة و النقل العمومي، أما بالنسبة للأجزاء الأكثر تقدما من عالمنا حيث الاحتياجات الإنسانية أكثر تعقيدا، فأمن الطاقة يتمحور أكثر حول ضمان الإمدادات، الوصول إلى مصادر الطاقة بقدر كاف، معقولية الأسعار، و الوقاية من انقطاع الإمداد بالطاقة.

أمن الطاقة إذا يعني أشياء مختلفة لمختلف الدول بحسب موقعها الجغرافي، خصائصها الجيولوجية، علاقاتها الدولية، نظامها السياسي، و مميزاتها الاقتصادية، فبينما يريد المستوردون للطاقة أمن الإمدادات مع أسعار منخفضة، يبحث المصدرون عن أمن الطلب – أي ضمان شراء منتجاتهم بأسعار جيدة و معقولة على المدى الطويل– بحيث يمكن توقع الميزانيات الوطنية و المداخيل المحتملة بانتظام(2).

يوضح الملحق رقم (1) تعريف و أولويات أمن الطاقة لمختلف الدول، بحسب الوضعية الاقتصادية و الطاقوية لكل دولة، و هذا التصنيف تم وضعه **من قبل البنك العالمي (World Bank)، وفقا لثلاثة معايير أساسية: مستوى التقدم الاقتصادي، وجود المصادر الطاقوية، التأثير الحالي على الطلب العالمي للطاقة.**

و من بين الأمثلة العملية عن تعدد مفاهيم أمن الطاقة تبعا لمصالح و أهداف كل دولة، نجد أن أمن الطاقة قد أصبح هاجسا في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الصناعية، كونه صار جزء من

1- سامح عبد العزيز النعيم. "**أمن الطاقة**". صحيفة الجزيرة، عدد 13934، 22 نوفمبر 2010.

2- Gal Luft and Anne Korin (Eds). "**Energy Security: In the Eyes of the Beholder**". Energy Security Challenges for the 21st Century: a reference handbook. Greenwood publishing group, California. 2009. p.p. 6, 7.

سعر الطاقة و تكلفة الأمن نفسها.. لذلك عملت تلك الدول على وضع استجابات محددة و التنسيق بين الدول الصناعية في حال حدوث خلل في العرض بسبب طارئ ما، و وضع ضوابط للتعاون في سياسات الطاقة، لتجنب التدافع المؤذي لتلك الدول في حالة شح الإمدادات النفطية[1].

بالنسبة للولايات المتحدة تقوم رؤيتها لأمنها الطاقوي على مواجهة تحديين أساسيين وهما: الحساسية تجاه إمكانية لجوء الدول المصدرة لقطع إنتاجها، و ظهور منافسين أقوياء مثل الصين، لذلك تهدف الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة إلى خفض التبعية الأمريكية للإمدادات الخارجية، و الحد من قدرة المنافسين المحتملين على استعمال النفط كسلاح استراتيجي ضدها[2].

في بريطانيا يتركز أمن الطاقة حول ضمان إمدادات مصادر طاقة رخيصة و موثوقة و دائمة، أما في اليابان فالشعار هو (3Es): أمن الطاقة (Energy security)، حماية البيئة (Environmental protection) و الفاعلية أو الكفاءة الاقتصادي (Economic efficiency)[3].

في روسيا كمثال عن الدول المصدرة، يعرف أمن الطاقة حسب وثيقة إستراتيجية الطاقة الروسية، الموضوعة بموجب القرار الحكومي سنة 2003 بأنه: "حالة حماية الدولة، لمواطنيها و للمجتمع و للاقتصاد من التهديدات المحيطة بأمن إمدادات الطاقة".. و بحسب نفس الوثيقة فأهم عناصر مفهوم أمن الطاقة في روسيا هي:

– قدرة قطاع الإنتاج على تلبية الطلب الداخلي و الخارجي بمصادر الطاقة المتاحة، و بالنوعية المطلوبة.

– قدرة المستهلكين على استعمال مصادر الطاقة باكتفاء، و تفادي النفقات غير الضرورية من المجتمع على إمدادات الطاقة، مما قد يخلق عجزا في ميزان الطاقة.

1- عبد الكاظم العبودي. "**انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميا و عالميا**". شبكة المنصور، 23 أفريل 2010.
« http://www.almansore.com/MakalatP/MK-AbdAlkadom25- ".

2- Manjeet Singh Pardesi and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Op. Cit. p.p. 17, 18.

3- John V. Mitchell. Renewing energy security. Royal institute of international relations. London. 2002. p. 5.

– استقرار قطاع الطاقة في وجه التهديدات الاقتصادية و التقنية و الطبيعية الداخلية و الخارجية، و قدرته على تقليل الخسائر الناجمة عن مختلف عوامل عدم الاستقرار [1].

رغم الالتباس الذي يحيط بمفهوم أمن الطاقة، لكن يبدو أن هنالك اتفاقا على أن الأمن متعلق بمخاطر و تهديدات.. ففي حالة أمن الطاقة تلك المخاطر و التهديدات متعلقة بوجود تأثير على سلسلة إمدادات الطاقة، الفكرة المشتركة بين جميع تعريفات أمن الطاقة، يمكن وصفها بـ : "غياب الحماية أو عدم القدرة على التكيف مع التهديدات التي تؤثر على سلسلة إمدادات الطاقة، أو التهديدات الناجمة عن تأثر تلك السلسلة"[2].

و بما أن التهديدات التي تنضوي تحت هذا التعريف كثيرة، فغالبا ما تحصر الدراسات مجال التحليل في قائمة من التهديدات المحتملة، و هذا التحديد هو السبب الرئيسي في التباينات المفاهيمية بين المختصين، الذين يختلفون حول واحد أو أكثر من الأبعاد الثمانية التالية – التي تتفاعل سويا–

1– مصادر الخطر (Sources of risk): تصف أي أنواع المخاطر التي تهتم بها الدراسة، و تقسم هذه المخاطر إلى ثلاث فئات: أولها، **(مصادر الخطر التقنية)** كفشل مكونات المنشآت القاعدية، مثل خطوط النقل و مولدات الطاقة، نتيجة لخلل ميكانيكي أو في شبكة الاتصال، ثانيها: **(مصادر الخطر البشرية)**، أي أحداث مثل: تقلبات في الطلب، التخريب و الإرهاب، عدم الاستقرار السياسي، و الأخطار الجيوسياسية كالحروب و الحظر على الصادرات، ثالثها: **(مصادر الخطر الطبيعية)**، مثل: انخفاض مخزونات الوقود الأحفوري و الكوارث الطبيعية[*].

2– مجال قياس التأثير (The scope of the impact measure): يصف كيفية قياس أمن الطاقة، و يمكننا التمييز بين أربعة فئات كبرى و هي:

1- Sergey Seliverstov. Energy segurity of Russia and EU: current legal problems. Note de l'ifri. Paris. Avril 2009. p. 3.

2- Christian Winzer. Op.Cit. p. 9.

[*] كمثال عن المخاطر التي تشكلها الكوارث الطبيعية، الأضرار التي خلفها "إعصار كاترينا" و "إعصار ريتا" اللذان ضربا الولايات المتحدة في أوت و سبتمبر 2005، حيث عطلا 27% من إنتاجها للنفط، و 21% من قدرتها على التكرير و التصفية في خليج المكسيك (كما أن العواصف التي تضرب خليج المكسيك خريف كل سنة تؤدي إلى نقص في الطاقات الإنتاجية لمنصات التنقيب). أنظر: Frank Umbach. Op.Cit. p. 1.

- **(تواصل التموين بالإمدادات):** معظم المخاطر التي تمس سلسلة الإمدادات تؤثر على تواصل التموين بالإمدادات، من خلال التغير في وفرة و أسعار شحنات الغاز و النفط و الفحم و الكهرباء.

- **(تواصل إمدادات الخدمات):** اعتمادا على قدرة أجهزة المستهلك النهائي على التكيف مع الانقطاعات في التموين، فإن التغير في وفرة و أسعار مختلف الإمدادات يؤثر على استمرارية إمدادات الخدمات، من خلال التغير في وفرة أو سعر خدمات الطاقة مثل، التدفئة و الإنارة و الاتصال أو النقل.

- **(استمرارية الاقتصاد):** بناء على الانقطاعات في الخدمات الطاقوية و انعكاساتها على الاقتصاد، فإن التغير في وفرة و أسعار خدمات الطاقة تؤثر في استمرارية اقتصاد الدولة.

- **(التأثير على البيئة و المجتمع):** بغض النظر عن تأثر الاقتصاد، فإن توفير و استهلاك الطاقة سيكون له تأثير على السلامة الإنسانية و الاستدامة البيئية، مثل حالة تسرب نووي أو تلوث للمياه.

3- سرعة تأثير التهديد (The speed of threat impacts): تتعلق بالوقت الذي تأخذه انعكاسات الخطر للتجسد واقعيا، و نميز هنا بين ثلاثة مستويات، تغيرات بطيئة و ثابتة و أخرى سريعة.

4- حجم تأثيرات التهديد (The size of threat impacts): تصف مدى تأثير التغيرات في نقص الطاقة ضمن المنطقة المتضررة، و هنا نميز بين ثلاث مستويات، تغيرات غير مرغوبة أو صغيرة أو كبيرة.

5- ديمومة تأثيرات التهديد (The sustention of threat impacts): تصف المدة التي تستغرقها تأثيرات التهديد، أين نميز أيضا بين ثلاث مستويات، التغيرات العابرة (العرضية) التي تزول بسرعة، و الطويلة التي تستمر لفترة معتبرة، و الدائمة (بمعنى عدم قدرة النظام على العودة إلى حالته السابقة قبل حدوث التهديد، مثل حالة استنزاف المصادر الأحفورية).

6- انتشار تأثيرات التهديد (The spread of threat impacts): تشير إلى حجم أكبر وحدة جغرافية يلحقها الضرر، و تتوزع على ثلاث مستويات، النطاق المحلي و الوطني و العالمي[1].

1- Christian Winzer. Op.Cit. p.p 10, 11.

7- تفرد تأثيرات التهديد (The Singularity of threat impacts): تصف تكرار و تواتر التأثيرات، حيث نميز بين ثلاث مستويات، التغيرات الفريدة (أي التي لم يسبق اختبارها من قبل، مثل نضوب النفط و التغير المناخي و الحرب النووية)، التغيرات النادرة (التي حدثت في الماضي و لكنها مع ذلك غير مألوفة مثل التوترات السياسية و الكوارث الطبيعية)، التغيرات المألوفة مثل أشكال الأخطاء التقنية.

8- يقينية التهديدات (The sureness of threats): و نميز فيها أربعة مستويات، التهديدات الممكن التنبؤ بها (مثل حالة نضوب النفط الممكن التنبؤ بها بناء على حسابات لنسب الاستخراج)، التهديدات المحتملة (مثل الأعطال التقنية)، التهديدات المتوقعة و لكن من غير الممكن التنبؤ بحدوثها (مثل الهجمات الإرهابية)، و التهديدات المجهولة أو غير المعروفة سابقا (التي لا يمكن اكتشافها إلا بعد ظهور آثارها مثل التغير المناخي)[1].

الشكل البياني رقم 2 يوضح حركة التفاعلات بين الأبعاد أو المستويات الثمانية المختلفة لأمن الطاقة.

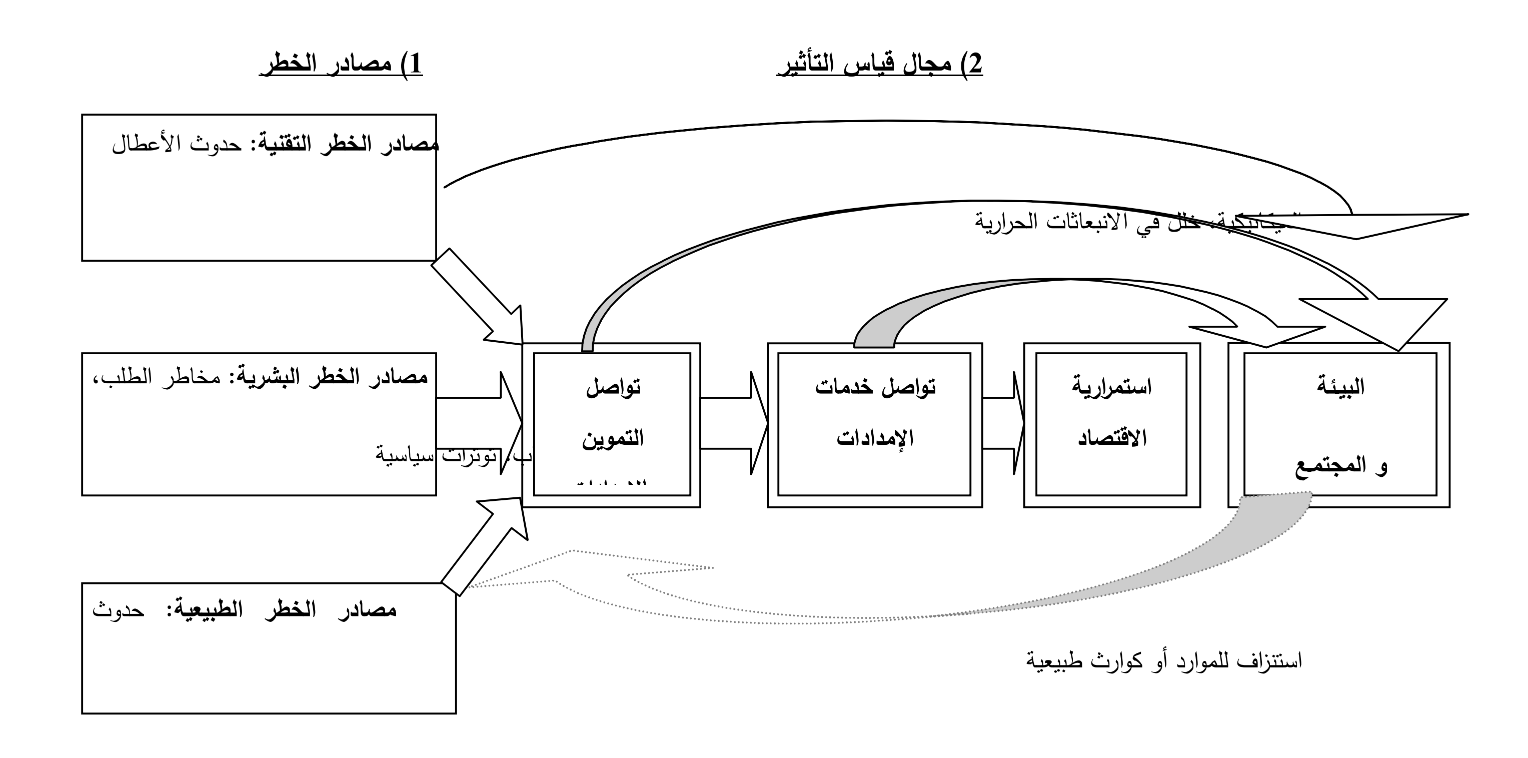
و يخلص "دانيال يرغين" إلى أن الخبرة العملية تشير إلى أن ضمان الدول لأمنها الطاقوي يخضع لعدة مبادئ، و هي:

أولا: مبدأ تنويع مصادر الإمدادات مثلما أشار إلى ذلك "ونستون تشرشل" منذ أكثر من 90 سنة، لأن ذلك التنويع يضمن وجود مصادر بديلة للتموين بالطاقة في حالة حدوث اضطرابات في منطقة إنتاج معينة.

ثانيا: مبدأ سرعة التعافي (Resilience) بوجود هامش أمان (Security margin) في نظام الإمداد بالطاقة، يعمل بمثابة عازل أو واقي ضد الصدمات، و يسهل العودة إلى الوضع الطبيعي بعد المعاناة من حالة انقطاع و اضطراب في الإمدادات، و يتحقق مبدأ سرعة التعافي بتوفر عدة عوامل، مثل وجود قدر إضافي كافي من القدرة الإنتاجية، وجود مخزونات احتياطية، وجود دعم من حيث الإمداد بالتجهيزات و المعدات، وجود قدرة تخزين كافية على طول سلسلة الإمدادات، و وجود خطط جاهزة لمواجهة أية انقطاعات يمكن أن تؤثر على نطاق واسع.

1- Ibid. p. 12.

شكل رقم (2): تفاعلات أبعاد أمن الطاقة



3) حدة التأثيرات

1- **سرعة التأثيرات:** ثابتة- بطيئة- سريعة

2- **حجم التأثيرات:** غير مرغوبة- صغيرة- كبيرة

3- **ديمومة التأثيرات:** عابرة- طويلة- دائمة

4- **انتشار التأثيرات:** محليا- وطنيا- عالميا

5- **تفرد التأثيرات:** فريدة- نادرة- مألوفة

6- **يقينية التأثيرات:** ممكن التنبؤ بها - محتملة- متوقعة- مجهولة.

Source: Christian Winzer. Op. Cit. p. 10.

ثالثا: مبدأ الاندماج (Integration)، أي إدراك حقيقة وجود سوق طاقة و نفط واحد و نظام واحد معقد و واسع يتحرك و يستهلك حوالي 86 مليون برميل يوميا، و بالنسبة لجميع المستهلكين فالأمن يكمن في استقرار ذلك السوق.

رابعا: مبدأ أهمية المعلومات، فوجود معلومات على درجة عالية من الدقة و العمق تساهم في العمل الجيد للأسواق، و على المستوى العالمي تعمل وكالة الطاقة الدولية على تحسين تدفق المعلومات حول أسواق الطاقة العالمية، و هذا العمل يدعمه منتدى الطاقة العالمي الذي يعمل على إيجاد تواصل بين المنتجين و المستهلكين.

و يؤكد "يرغين" على الحاجة لتوسيع مفهوم أمن الطاقة ليشمل بعدين هامين و هما: الاعتراف بعولمة منظومة أمن الطاقة و هو ما تحقق خصوصا بانضمام الصين و الهند للدول الأكثر استهلاكا للطاقة **(تفاصيل أكثر حول هذا العامل في الفصل الرابع)**، و ثانيهما الاعتراف بحقيقة أن كامل سلسلة الإمداد بالطاقة بحاجة إلى حماية[1].

و بعد كل الجدل الدائر حول مفهوم أمن الطاقة نصل إلى أن "أمن الطاقة" يعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة، و مثلما قال رئيس لجنة التخطيط لأمن الطاقة الهندية: "لم يكن يوما واضحا في ذهن أي كان ما المقصود بأمن الطاقة"، و بينما تزايد الحديث عن أمن الطاقة إلا أن ذلك لم ينعكس بالضرورة على وضوح المقصود منه، و بقي يقبل مدى واسع من التأويلات[2].

المطلب الثاني: نموذج الارتباط بين مرَكب أمن الطاقة و مَركب الأمن الإقليمي: يشكل النظام الإقليمي أحد مستويات التحليل الهامة في العلاقات الدولية، و قد كان من بين ثمار التطورات التي أتت بها المدرسة السلوكية، أين تم التمييز بين ثلاث مستويات تحليلية هي:

* **مستوى النظام الدولي (International system level):** أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، و التي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

1- Daniel Yergin. Op. Cit. p. 76.

2- Tanvi Madan. Energy security series: India. The Brookings foreign policy studies. November 2006. p. 14.

* **مستوى النظام الإقليمي (Regiona system level)**: و يقصد به نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول، و التي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية و الاجتماعية و السياسية.

* **مستوى الوحدات الوطنية (National units level)**: و يركز على الدول و على سلوكاتها الخارجية أي سياساتها الخارجية[1].

يحتل المستوى الإقليمي مركزا وسطا بين المستويين الدولي و الوطني، و يعتبر "بوزان" هذا المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن أي نظام أنطولوجي للمستويات[2].

و بالنظر لكون الدراسة تهتم بالتفاعلات الصينية مع جوارها الإقليمي الآسيوي، و المتمحورة حول مدى مساهمة و حيوية الدوائر الإقليمية المحيطة بالصين في ضمان هذه الأخيرة لأمنها الطاقوي، فمن المناسب مقاربة مسألة أمن الطاقة الصينية بما يعرف بـ "نظرية مّركب الأمن الإقليمي" (Rgional security complex theory) المعروفة اختصارا بـ (RSCT)، التي مهد لها "باري بوزان" في كتابه "الناس، الدول و الخوف"، وقام بعدها رفقة "أول وافر" و "جاب دو وايلد" (Jaap de Wilde) في كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" (Security: A new framework for analysis) بتطوير مفهوم "الأمننة" (Securitization) كمفهوم مفتاحي للنظرية المذكورة، و التي بلغت قمة نضجها في كتاب "بوزان" و "وافر" سنة 2003 المعنون بـ: "أقاليم و قوى: بنية الأمن الدولي" (Regions and powers: The structure of international security).

و قد قام الباحث "ميكو بالونكوربي" (Mikko Palonkorpi) بتطوير نموذج لتوظيف نظرية مركب الأمن الإقليمي في مقاربته لدراسة أمن الطاقة، من خلال تطبيقها على قضية الخلاف الروسي الأوكراني على الغاز و تأثيره على الأمن الطاقوي الأوروبي.

1- جميل مطر و علي الدين هلال. النظام الإقليمي العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية. 1980. ص 14.

2- Barry Buzzan. **"The level of analysis problem in international relations".** In: Keen Booth and Steve Smith (Eds). International relations theory today. The Pennsylvania state university press. Second edition. 1997. P. 204.

و استهل "بالونكوربي" نموذجه بنقد التعريف التقليدي لأمن الطاقة، حيث رأى أن تعريفات أمن الطاقة واسعة و غالبا ما تكون مقصورة على البعد الاقتصادي للظاهرة، إذ يعرف أمن الطاقة على أنه محاولة الدول المستهلكة لحماية نفسها من الانقطاعات التي من الممكن أن تؤثر على الإمداد بالطاقة، نتيجة لعمل إرهابي أو نقص في الاستثمارات في المنشآت الطاقوية أو تنظيم غير كاف للأسواق العالمية، و هكذا يركز تعريف أمن الطاقة غالبا على الحاجة لتأمين إمدادات كافية و بأسعار معقولة... غير أن الآثار التي خلفها النزاع بين روسيا و أوكرانيا على الأمن الطاقوي الأوروبي... بينت أن مفهوم أمن الطاقة – حسب بالونكوربي– أوسع من أن يحصر في الجوانب الاقتصادية الخاصة بكفاية الإمدادات و معقولية الأسعار فقط، و أن قضايا الطاقة يمكن أن تضم علاقات تبعية ذات طابع سياسي يمكن أن ترقى إلى درجة التهديدات الأمنية... و لذلك يجب أن يحيط تحليل أمن الطاقة بكل من الجوانب السياسية و الاقتصادية من جهة، و برؤى و إدراكات كل من الدول المصدرة و المستهلكة من جهة أخرى[1].

و فيما يخص "نظرية مّركب الأمن الإقليمي" التي تنسب إلى "بوزان" كمفهوم مفتاحي في نموذج "بالونكوربي"، فقد تطورت على مرحلتين، عرفت النسخة الأولى منها بـ "نظرية مّركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية" (Classical regional security complex) المعروفة اختصارا بـ (CRSCT)، و الثانية و هي نسخة أكثر توسعا و هي المعروفة بـ "نظرية مّركب الأمن الإقليمي" (RSCT).

انبثقت نظرية مّركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية من مفهوم "مّركب الأمن" (Security complex) الذي جاء به"بوزان"، من خلال الافتراض بأن الأمن ظاهرة (علائقية) (phenomenon Relational) أي تقوم على علاقات متبادلة و متشابكة ، حيث لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة من دون فهم نموذج الاعتماد المتبادل للأمن الدولي، و ارتباط مفهومي "الصداقة" (Amity) و "العداوة" (Enmety) بعوامل مثل الإيديولوجيا و الحدود و خطوط الانقسام الإثنية و السوابق أو الخلفيات التاريخية، فكل هذا يؤدي لما يعرف بمركب الأمن"[2].

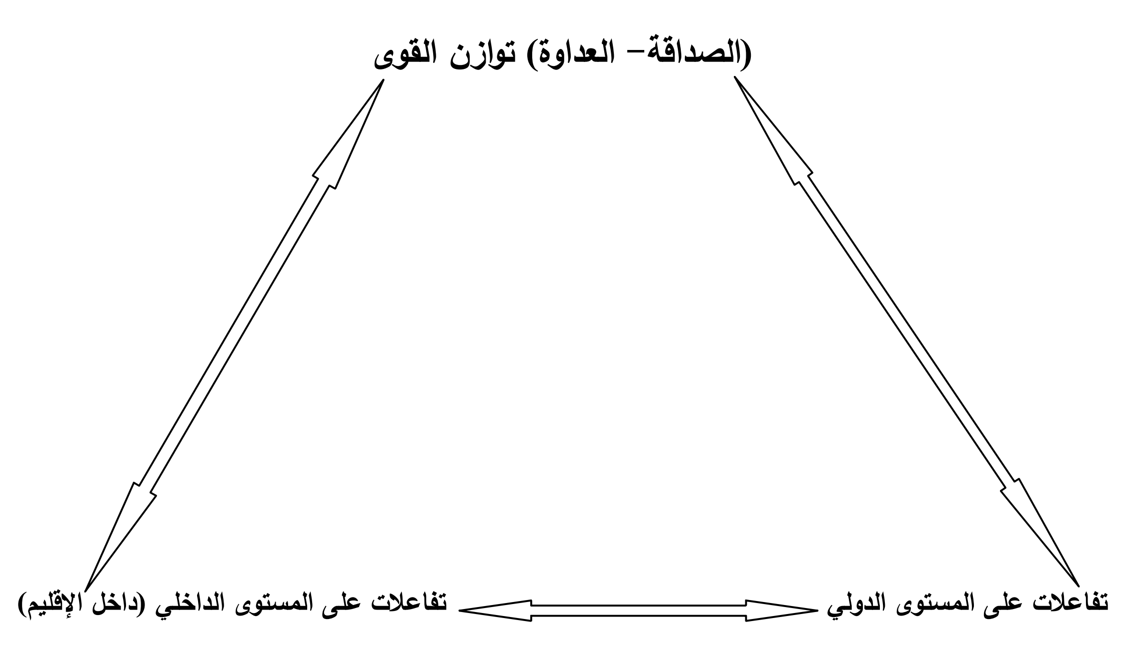
1- Mikko Palonkorpi. "**Energy Security and the Regional Security Complex theory**". Aleksanteri Institute / University of Helsinki. 2006. p.p. 1-2. "http://busieco.samnet.sdu.dk/politiqus/.../palonkorpi.pdf".

2- Amer Rizwan. "**South Asian security complex and Pakistan-United States relations post 9/11**". IPRI journal X: N° 2. Summer 2010. P. 40.

و يعني مّركب الأمن بمعناه الكلاسيكي مجموعة من الدول المتقاربة حدوديا، تسمى دول متجاورة (Neighboring states)، ذات إدراكات و اهتمامات أمنية مترابطة، و مشاكلها الأمنية القومية لا يمكن تحليلها بمعزل عن بعضها البعض، نتيجة للاعتماد المتبادل الذي ولدته تلك العوامل[1].

يقول "باري بوزان": "مّركب الأمن هو مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى"[2].

شكل رقم (3): مركب الأمن الإقليمي



Source: Lena Jonson and Roya Allison. Central Asian security: The new international context. Brookings institution press. Washington, 2001. p. 9.

1- Osman Gokhan Yandas. Emerging regional security complex in Central Asia: Shanghai cooperation organization (SCO) and challenges of the post 9/11 world. A Thsis submitted to the graduate school of social sciencies of Middle East technical university. The department of Eurasian studies. June 2005. P. 17.

2- عبد النور بن عنتر. مرجع سابق. ص 21.

لقد جاء تحليل مّركب الأمن في الأصل من أجل الدول فقط، و من أجل القطاعين العسكري و السياسي أساسا، (و هذا ما قامت عليه نظرية مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكية)[1].

و في كتابهما "أقاليم و قوى: بنية الأمن الدولي"، راجع "بوزان" و "وافر" مفهوم مّركب الأمن و منه نظرية مّركب الأمن الإقليمي، التي كانت في نسختها الجديدة أقل تركيزا على الدول كموضوع مرجعي، و وسعت اهتماماتها خارج نطاق الاهتمامات السياسية و العسكرية.

الفكرة المركزية في نظرية مّركب الأمن الإقليمي الحديثة هي أنه ما دامت أغلب التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات االقصيرة مقارنة بالمسافات الطويلة، فالاعتماد الأمني المتبادل من الطبيعي أن يتشكل على قاعدة القرب الإقليمي: مركبات أمنية (Security complexes)، فقد لاحظ "فريدبرغ" (Freidberg) أن أغلب الدول تولي تاريخيا اهتماما أساسيا بالإمكانيات و التوترات عند جيرانها، و عمليات الأمننة أو إضفاء طابع أمني (processes of securitization) و من خلالها درجة الاعتماد الأمني المتبادل، تكون حدتها بين الفواعل ضمن مثل تلك المركبات (الأمنية) أكبر مما تكون عليه بين الدول داخل تلك المركبات و تلك التي تقع خارجها[2].

و تقع عمليتي الأمننة أو إضفاء الطابع الأمني (Securitization) من جهة، و نزع الطابع الأمني (Desecuritization) من جهة أخرى في صلب نظرية مركب الأمن الإقليمي الحديثة، و يعرف "وافر" العمليتين: (الأمننة) تظهر عندما تعلن النخبة وجود تهديد يخلق درجة عالية من الطوارئ أو التأهب و يبرر الاستجابة في حالة أزمة، أما (نزع الطابع الأمني) فهو جعل الوضعية طبيعية و تقليص جو الأزمة[3].

و بالنسبة لـ "بوزان" فإضفاء الطابع الأمني على مجال معين في السياسة العامة، يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية... و تهدف هذه العملية إلى شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لترتيبات استثنائية، الغاية منها تأمين الكيان أو المرجعية محل التهديد

1-Tânia Felício. "**Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multiregionalism**". Human security Journal: volume 5. Winter 2007. p. 54.

2- Barry Buzan and Ole Waever. Regions and powers: The structure of international security. Cambridge university press. 2003. p. 4.

3- K. M. Fierke. Op. Cit. p. 131.

من المخاطر المحدقة به، و يتبع ذلك زحزحة تلك القضية من الحيز العادي إلى حيز القضايا الطارئة... و أما عملية نزع الطابع الأمني عنها فهي تحويلها لحيز السياسة العامة الطبيعية، حيث الرقابة و التقيد بالقوانين و الضوابط الديمقراطية[1].

و وفقا لذلك يعرف مّركب الأمن الإقليمي بأنه: "مجموعة من الوحدات (Units) التي تترابط عملياتها الخاصة بالأمننة أو نزع الطابع الأمني أو كليهما، بحيث أنه لا يكون من المعقول حل أو تحليل مشاكلها الأمنية بمعزل عن بعضها البعض"[2].

و الملاحظ على الفرق بين مفهومي مّركب الأمن في النظرية التقليدية و الحديثة لمّركب الأمن الإقليمي، هو استبدال "الدول" كمرجعية للأمن بفكرة "الوحدات" و التي تتعدى نطاق الدولة بالضرورة لتكون أفرادا أو جماعات أو هوية و غيرها، كما تم استحداث فكرتي الأمننة و نزع الطابع الأمني لوصف رؤية و إدراك صناع القرار لطبيعة مختلف القضايا.

لقد انفتح تحليل نظرية مّركب الأمن الإقليمي الآن على مدى أوسع من القطاعات تضم الاقتصادية منها و المجتمعية و البيئية (و ليس السياسية و العسكرية فقط)، و الاتجاه لجعل "وحدات" معينة مرجعية لها بدلا من الدول فقط، و الاعتراف بدور فواعل أخرى من دون الدولة[3].

و ما يصنع تميز نظرية مّركب الأمن الإقليمي في نسختها الجديدة، هو عمل "بوزان" على نهج طريق وسط بين نظريات العلاقات الدولية المادية للغاية، و المقاربات النقدية التي تبدو متمسكة للغاية بدراسة البناء الاجتماعي فقط[4].

إن التصور المطور لنظرية مّركب الأمن الإقليمي يستعمل مزيجا من المقتربات المادية و البنائية، ففي الجانب المادي توظف أفكار الوحدة الإقليمية و توزيع القوى القريبة من تلك المتبناة في الواقعية الجديدة، و في الجانب البنائي فإن نظرية مّركب الأمن الإقليمي تبنى على نظرية الأمننة التي وردت في

1- عادل زقاغ. النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية (غير منشورة)، جامعة باتنة. 2008–2009. ص ص 129–131.

2- Osman Gokhan Yandas. Op. Cit. p. 21.

3- Tuva Khars. "**Regional security complex theory and Chinese policy towards North Korea**". East Asia: Vol. 21. N° 4. Winter 2004. P. 64.

4- Osman Gokhan Yandas. Op. Cit. p. 21.

أعمال سابقة لمدرسة كوبنهاغن، و ارتبطت ببوزان و "وافر" اللذين ركزا على العمليات السياسية التي تفهم بها القضايا الأمنية[1].

و على أساس نظرية مّركب الأمن الإقليمي، ينظر "بالونكوربي" إلى قضية أمن الطاقة كمسألة ذات صلة بالتفاعلات الإقليمية الأمنية المعقدة التي تتم بين دول متجاورة، حيث يصبح أمن الطاقة جزء من مركبات الأمن البارزة في مجال إقليمي معين، و يطلق عليها اسم "مّركبات أمن الطاقة".

و تتشكل مّركبات أمن الطاقة (Energy security complexes) عند "بالونكوربي" من تفاعلات طاقوية مترابطة، بين اثنين أو أكثر من الدول في منطقة جغرافية محددة، تحتوي على علاقة تبعية طاقوية بين الدول المعنية، و إدراك لتلك التبعية كتهديد (أمننة)، و يضم التفاعل الطاقوي علاقات عابرة مثل إنتاج (تصدير) و شراء (استيراد) و عبور الطاقة.

و مثلما هو الشأن في نظرية مّركب الأمن الإقليمي لـ "بوزان" و "وافر"، فالتهديدات التي تنجم عن علاقات التبعية الطاقوية كذلك، هي أكثر كثافة و حدة بين الدول (أو الأقاليم) المتقاربة جغرافيا، و من جانب آخر تستطيع آلاف الكيلومترات من أنابيب تصدير النفط و الغاز ربط دول متباعدة جغرافيا في نفس سلسلة التبعية (أو الاعتماد المتبادل) الطاقوية... في مّركبات أمن الطاقة يمكن النظر للتوزيع الإقليمي للموارد الطاقوية و علاقات التبعية الطاقوية الإقليمية بشكل موازي لتوزيع القوة العسكرية في مركبات الأمن ذات القاعدة العسكرية و السياسية... و لرسم معالم مّركب أمن الطاقة نحتاج بداية لتقييم القوة النسبية للتبعية الطاقوية بقياس عدة عوامل، مثل ميزان تجارة الطاقة، و المستوى (الداخلي) للموارد الطاقوية، و إمكانيات تنويع مصادر الطاقة[2].

و من العوامل الهامة في تعريف مّركبات أمن الطاقة نماذج الصداقة (Amity) أو العداوة (Enmety) التاريخية، التي تؤثر على كيفية إدراك حالة التبعية الطاقوية، فكل حالة من حالات التبعية الطاقوية يمكن إدراكها بدرجات متنوعة إما كاعتماد متبادل المنافع (Mutually benifetial interdependency) أي حالة تبعية إيجابية (positive dependency)، أو كتبعية غير متكافئة تشكل تهديدا (Unequaly dependency) أي حالة تبعية سلبية (Negative dependency)، بعبارة أخرى فنماذج الصداقة و العداوة يمكن النظر إليها كعوامل تفسر جزئيا لماذا بعض علاقات التبعية

1- Tânia Felício. Op. Cit. p. 54.

2- Mikko Palonkorpi. Op. Cit. p. 3.

الطاقوية تسيس (politicized) و/أو يضفى عليها الطابع الأمني (securitized)، بينما لا يحدث الأمر نفسه مع علاقات أخرى، و يمكن أن توضع طبيعة علاقة التبعية الطاقوية (ما إذا كانت إيجابية أم سلبية) في سياق متصل معا اقتصادي- سياسي- أمني، مثلا يمكن أن لا تعتبر دولة ما تبعيتها الطاقوية لدولة أخرى مجاورة لها و المقدرة بـ 30% كتهديد أمني جاد، في حين تكون التبعية المقدرة بـ 10% لدولة أخرى مجاورة بمثابة تهديد جاد لأمنها القومي، و مع أنه غالبا ما يتم في الواقع الجمع معا بين الجانبين الاقتصادي و السياسي لأمن الطاقة، فذلك لا يقلل من أثر الفصل التحليلي لهذه الجوانب المختلفة، و التي تشكل أساس دراسة مّركبات أمن الطاقة، فمن دون ذلك الفصل يمكن أن يفهم أمن الطاقة إما كبحث كلي للسوق على التوازن بين العرض و الطلب، أو كتنافس كلي جيوسياسي بين الدول على مصادر الطاقة و طرق العبور و غيرها[1].

و عموما فعلاقة التبعية الطاقوية يمكن أن تسّيس أو يضفى عليها الطابع الأمني بسهولة أكبر إذا كانت تربط دولا بينها خلافات و نزاعات (عداوة)، و كيفية إدراك تلك الدول لتلك العداوة تعد عاملا يحول التبعية إلى تبعية طاقوية سلبية، و بذلك فمرّكبات أمن الطاقة يرجح أن تتبع خطوط الاعتماد الأمني المتبادل الموجودة في الإقليم، و في الجهة المقابلة فإن الاعتماد الطاقوي المتبادل الإيجابي يحتمل أن يتطور وفقا لقواعد السوق، حيث تتمثل أخطر التهديدات في ضمان الإمدادات و أسعار مستقرة لمصادر الطاقة، و مثلما لا حظ "هووارد شايز" (Howare Chase) فإن غياب الاكتفاء الذاتي من الطاقة ليس مشكلا في حد ذاته، لأن التجارة هي الميكانيزم الذي ينبغي أن يوازن ذلك.

و لكن التركز المستقبلي لإنتاج و احتياطات النفط و الغاز في يد عدد أقل من الدول ذات توقعات غير يقينية فيما يخص الاستقرار السياسي يقوي العداوة و مظاهر الإدراك السلبي، بهذا المعيار يمكن أن يعرف مرّكب أمن الطاقة بأنه منطقة جغرافية أين تتركز علاقات تبعية سلبية و بالنسبة للاعتماد الطاقوي المتبادل الإيجابي فالمصطلح الأنسب هو "جماعة أمنية طاقوية" (Energy security community)[2].

و الجماعة الأمنية كمصطلح جاء به "كارل دويتش" (Karl Deutsh) يعبر عن مستوى عال من التعاون و الاندماج بين مجموعات معينة، يقول "دويتش": "الجماعة الأمنية هي مجموعة بشرية أصبحت

1- Ibid. p. 5.

2- Ibid. p. 7.

مندمجة، و المقصود بالاندماج تولد شعور بالجماعة ضمن أرض ما، و انبثاق مؤسسات و ممارسات على درجة من القوة و الاتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن التغيير السلمي بين سكانها، و المقصود بالشعور بالجماعة اعتقاد... بأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها عبر عمليات التغيير السلمي"[1].

و هكذا يجعل "بالونكوربي" من مركب أمن الطاقة جزء من مركب الأمن الإقليمي، حيث يتفاعلان معا ضمن علاقة تأثير و تأثر يكون فيها أمن الطاقة موازيا للجانب السياسي و الأمني من مركب الأمن الإقليمي ككل ضمن منطقة جغرافية محددة، و يحدد ذلك ما إذا كانت الطاقة كموضوع لعلاقة تبعية إيجابية سلمية و تعاونية، أم علاقة تبعية سلبية تؤدي إلى جعل الطاقة مصدرا من مصادر النزاع و عدم الاستقرار، بسبب أمننة قضايا الطاقة و وضعها ضمن أجندة التهديدات الأكثر خطورة، بتبني خطاب قوة و لغة تهديد و إدراك سلبي لاستراتيجيات الطاقوية المتبناة من مختلف الفواعل المعنية.

المطلب الثالث: الطاقة كمصدر للنزاعات في العلاقات الدولية: تاريخ الطاقة تاريخ عنيف، مليء بالتوترات بين الدول و الشركات النفطية و الغازية، بالحروب الاقتصادية أو العسكرية بين الدول، بالأزمات و النزاعات الحدودية بين الشعوب، المسائل الطاقوية ولدت مطالب حدودية، و أبرزت علاقات قوة جديدة، و ظهرت كمبرر لحالات تحالف أو تعاون، و كثيرا ما تلقي بوزن حاسم على نظام العالم[2].

فقد أصبح الاهتمام بأمن إمدادات البترول عنصراً رئيسياً في التخطيط الاستراتيجي منذ الحرب العالمية الأولى، وكانت المملكة المتحدة هي أول قوة عظمى تعاني من حساسية الوصول إلى البترول في أوقات الحرب، وخاصة بعد أن دفع قرار اللورد "ونستون تشرشل" قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة – كما أشرنا سابقا– بالانتقال من الفحم إلى البترول لتموين السفن الحربية الملكية البريطانية، لامتلاك قواعد ومصادر للبترول قادرة على تزويد الأسطول الذي يعمل بالبترول، حيث لم تكن المملكة المتحدة تمتلك مصادر محلية للبترول على عكس الولايات المتحدة.

ومع اندلاع الحرب حاولت بريطانيا أن تسيطر على مصادر جديدة للبترول، ولم يؤثر الإخفاق البريطاني في الوصول إلى احتياجات بترول محلية فيه على استمرار عملياتها العسكرية حتى فبراير 1917، إلى أن استأنفت ألمانيا حملتها في حرب الغواصات مما أدى إلى شلل الأسطول الملكي لنقص

1- جون بيليس. مرجع سابق. ص 424.

2- Energie & Géopolitique: La Guerre de l’énergie n’est pas une fatalité. Op.Cit.

البترول، الأمر الذي ترك أثر عميقاً على المخططين العسكريين، و جعلهم يركزون على كيفية تجنب ذلك مستقبلا[1].

اكتسبت الصلة بين النفط و السياسة العسكرية أهمية أكبر أثناء الحرب العالمية الأولى نفسها، عندما قام كل المتحاربين الكبار باستخدام المركبات العاملة على النفط للقتال و الاستطلاع و الأعمال اللوجيستية.. و لم يكن الاستعمال واسع الانتشار للمركبات الآلية لحمل الجنود و الإمدادات إلى ساحة المعركة يقل أهمية عن ذلك.. على هذه الخلفية صرح اللورد "كورزون" (Curzon): "لقد ركب الحلفاء النصر على موجة من النفط"[2].

و أدت التبعية الطاقوية لليابان في الثلاثينيات إلى تبنيها لسياسة خارجية توسعية و عدائية، مما وضعها في سباق محموم مع الصين و بعدها مع الولايات المتحدة الأمريكية (أحدثت المحاولات اليابانية في المحيط الهادي للسيطرة على الإمدادات النفطية لجزر الهند الشرقية الهولندية، ذعرا متفاقما لدى واشنطن التي فرضت حظرا نفطيا على اليابان سنة 1941، و كان هذا دافعا للهجوم الياباني على بيرل هاربر).[3].

وقد مثل الوصول إلى البترول جزءاً هاماً في إستراتيجية دول المحور والحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث كانت دول المحور(ألمانيا وإيطاليا واليابان) تعاني بشدة من نقص في إمدادات الوقود، وكانت ألمانيا واليابان متأثرتين بشدة بالحاجة إلى تأمين موارد البترول، وقد تضمن الميثاق النازي– السوفيتي في 1939 العديد من البنود السرية الخاصة بالبترول وبالشرق الأوسط ، الأمر الذي أثر على الإستراتيجية العسكرية في الأيام الأولى من الحرب، فعلى سبيل المثال تم وعد الاتحاد السوفيتي بأن تترك له الحرية في الخليج الفارسي إذا هزمت ألمانيا الحلفاء، بينما كان قرار ستالين بإمداد ألمانيا ببترول القوقاز ضربة قوية للحلفاء مما دفع بريطانيا وفرنسا إلى ضرب مرافق البترول السوفيتية في القوقاز من القواعد الفرنسية في سوريا، وكان الغزو الألماني للاتحاد السوفيتي في جوان 1941 – في جزء منه –

1- أحمد البهي. " **الخليج الفارسي يظل الجائزة الإستراتيجية**". قراءات إستراتيجية: العدد الحادي عشر، نوفمبر 1999، المجلد الثاني 1999.
"http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ91.HTM"

2- مايكل كلير. الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. ترجمة: عدنان حسين. دار الكتاب العربي. بيروت. 2002. ص ص 38،39.

3- Gal Luft and Anne Korin. Op. Cit. p.8.

محاولة للوصول إلى مصادر أوكرانيا الغنية، ولحماية الإمدادات الحيوية من رومانيا، وكانت الإستراتيجية الألمانية في 1941 – 1942 موضوعة على أساس الوصول إلى ستالينغراد، و التحرك منها إلى القوقاز التي تحتوى على ثلاثة حقول كبرى في "مايكوب" و "غروزنى" و "باكو"، بالإضافة إلى خطوط نقل البترول في القوقاز [1].

و إدراكا منها للأهمية الإستراتيجية للنفط و لمناطق إنتاجه خاصة في الشرق الأوسط، سعت الولايات المتحدة لضم السعودية و العراق و إيران في أحلاف أمنية بقيادتها، لتقليص النفوذ السوفييتي في المنطقة أثناء الحرب الباردة، و لأن كل نظم الأسلحة الرئيسية (دبابات، طائرات، سفن) تعمل على النفط، فسيكون هنالك دوما علاقة مباشرة بين أمن النفط و الأمن العسكري[2].

و كان للحظر العربي على النفط سنة 1973 آثاره العميقة على التصورات الإستراتيجية لأمن الطاقة خاصة في الدول الغربية المستهلكة، ففي أوروبا مثلا أصبحت هنالك ثلاث مسائل تحتل الأولوية، و هي: الحاجة لتعاون أكبر في السياسات الطاقوية بين الدول الأوروبية فيما بينها من جهة، و مع الدول المنتجة من جهة أخرى، أهمية زيادة التنسيق بين الأمم في حالة حدوث انقطاعات مستقبلية في الإمدادات، و ثالثا ضرورة تحضير أوروبا لاستراتيجيات للوقاية من التحول إلى ضحية لأية محاولات مستقبلية لاستعمال الطاقة كسلاح اقتصادي أو سياسي من طرف الدول المصدرة، و قد كان إنشاء "وكالة الطاقة الدولية" (IEA) سنة 1974 كاستجابة أولى و رد على ذلك الحظر[3].

و قد تأثرت الإستراتيجية الأمريكية بذلك الحظر و جعلت من حماية إمدادات النفط عقيدة راسخة في تخطيطها الاستراتيجي، و تعزز ذلك التوجه بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران و سقوط نظام الشاه، أين سارع الرئيس "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) في بيان له في جانفي 1980 إلى التهديد باستعمال القوة ضد كل من يسعى لإعاقة تدفق النفط من منطقة الخليج، و هو ما عرف بـ "عقيدة كارتر" (Carter Doctrine)[4].

1- أحمد البهي. مرجع سابق.

2- Manjeet Singh Pardesi and others. Op. Cit. p. 12.

3- Vince L. Morelli. The European Union’s Energy Security Challenges. CRS Report for Congress. The Library of Congress**.** September 11, 2006. P. 3.

4- مايكل كلير. مرجع سابق، ص 41.

و عززت الولايات المتحدة تواجدها العسكري في مناطق الوفرة النفطية مثل الشرق الأوسط، فالتواجد الأمريكي في السعودية، و في قطر و البحرين منذ 2001 له علاقة مباشرة بأمن الطاقة، كما تمركزت القوات الأمريكية أو قدمت المساعدة العسكرية لدول نفطية غنية في آسيا الوسطى، أذربيجان و كازاخستان و أوزباكستان و قرغستان، و في أمريكا اللاتينية تتمركز قوات خاصة أمريكية في كولومبيا لمساعدة الحكومة هناك في حماية أنابيب النفط التي طالما كانت عرضة لهجمات تجار المخدرات و الإرهابيين، و هنالك بوادر أولى لتواجد أمريكي على طول الساحل الغربي لإفريقيا[1].

إن العلاقة وثيقة بين الأمن و الطاقة، حيث يشكل أي نقص في التموين بالموارد الطاقوية المطلوبة، أو أي تهديد لسلامة المنشآت الطاقوية و مناطق الإنتاج أو طرق النقل و الإمداد، عاملا مؤثرا بشكل مباشر أو غير مباشر و بدرجات متفاوتة على الأمن القومي لأي دولة، و تبقى احتمالات تأثير البحث عن مصادر الطاقة (النفط و الغاز خاصة) على الأمن و الاستقرار في العالم، محكومة بثلاثة عوامل رئيسية مختلفة، و هي:

<u>1– العامل الجيولوجي (الطبيعي):</u> كتب الكثير من المختصين مؤخرا عن نهاية عصر النفط أو "مرحلة أفول النفط"، و التي توصف بأنها الفترة المتميزة بتنامي تسييس (Politization) قضايا الطاقة، و تنامي الاهتمام بكيفية استعمال القوة للتحكم في الإمدادات المتوفرة بأسرع وقت ممكن.. و يبدو بشكل متسارع أن.. الاعتقاد بأن الإنتاج العالمي للنفط سيصل إلى أوجه خلال النصف الأول من هذا القرن.. سيؤدي إلى اندلاع حروب جديدة حول الموارد[2].

يفهم من مصطلحي "أوج إنتاج النفط" (Peak oil production) أو "أوج النفط" (Peak oil) أنهما ينطويان على حد فاصل حاد.. يعبر عن لحظة من الزمن.. ينطلق قبلها إنتاج النفط صاعدا كالصاروخ ثم فجأة ينعكس الاتجاه (أي انحدار إنتاج النفط إلى غاية النضوب بعد أن يكون قد بلغ الذروة من حيث الإنتاج و الاستخراج في وقت سابق)[3].

1- Gal Luft and Anne Korin. Op. Cit. p. 8.

2- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. C it.p. 9.

3- ريتشارد هاينبرغ. غروب الطاقة: الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول. ترجمة: مازن جندلي. الدار العربية للعلوم. بيروت. 2006. ص 44.

و قد طرحت مسألة "أوج النفط" لأول مرة سنة 1956 من طرف الخبير الجيوفيزيائي في شركة "شل" (Shell) "ماريو كينغ هابرت" (Mario King Hubbert)، الذي تنبأ بوصول إنتاج النفط الأمريكي إلى الأوج ما بين 1969 و 1970 ليأخذ بعدها في التناقص سريعا، مستخدما في ذلك نفس النظرية المستعملة في دراسة السكان و لكنه طبقها على نمو النفط، و النظرية قائمة على تبيين تأثر النمو السكاني بالبيئة، فعندما يشرع شعب معين في النمو في منطقة موارد أساسية، تزداد نسبة النمو بنفس الوتيرة سنويا، و لكن عندما يصبح نمو السكان أكبر من حجم الموارد المتوفرة لعيشهم، تبدأ نسبة نمو سكان تلك المنطقة بالتباطؤ، و نفس الأمر ينطبق على النفط، فحسب "هابرت" تتناقص فرص اكتشاف حقول نفط جديدة عندما يكون هنالك نفط أقل لاكتشافه، و بناء على هذا التحليل أضاف أنه عندما نبدأ باكتشاف أقل للنفط، فمن الممكن أن يأتي وقت لن نستطيع الحصول فيه على أي مقدار من النفط، و المقدار الوحيد الذي سيكون بإمكاننا الاعتماد عليه، هو النفط الموجود أصلا في الاحتياطات أو المخزونات، التي نستنزفها حاليا ببطء[1].

و قد ظهرت الكثير من الدراسات التي تنبأت ببلوغ الإنتاج العالمي للنفط مرحلة الأوج التي يبدأ بعدها الانحدار، مثل دراسة "جون تومبسون" (John Thompson) سنة 2003 المعنونة بـ: "تحول ثوري" (Revolutionary Transformation) في دورية "The Lamp" الصادرة عن شركة "إكسون موبيل"، التي تحمل اعترافا ضمنيا بعدم قدرة مستويات الإنتاج الحالية على تلبية الطلب المتزايد، إذ يقول: "تقديرنا هو أن الإنتاج العالمي للنفط و الغاز من الحقول القائمة، يهبط بمعدل وسطي بين 4 و 6 بالمائة، و لتلبية الطلب المتوقع سنة 2015 يتعين على صناعة النفط إنتاج 100 مليون برميل يوميا زيادة على ما تنتجه حاليا، و هذا ما يقارب حوالي 80% من مستوى الإنتاج الحالي".

و دراسة "ويليام ريز" سنة 2003 التي توصلت إلى أن مجمل الإنتاج العالمي للموائع النفطية من نفط و غاز التقليدية منها أو غير التقليدية (مثل النفط القطبي، و النفط الثقيل، و نفط المياه العميقة، و رمال القطران التي تشتهر بها كندا، و موائع الغاز الطبيعي NGL و التي تكون عادة أعلى تكلفة من إنتاج النفط التقليدي)، سيبلغ أوجه سنة 2017... و أشار "ريز" إلى أن الإحساس سيعم بأمواج الصدمة

1- George Orwel. Black gold: The new frontier in oil for investors. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. 2006. P. 4.

الاجتماعية و الاقتصادية لبلوغ الأوج، لأن موارد الطاقة البديلة ستكون آنذاك غير قادرة على تزويد المجتمعات بما تعودت الحصول عليه من طاقة كما و كيفا[1].

و خلص تقرير "وكالة الطاقة الدولية" الذي درس حالة أكبر 800 حقل نفطي في العالم، إلى وجود معدل تناقص سنوي في الإنتاج بنسبة 5.1% و مرشح للارتفاع إلى 8.6% بحلول عام 2030، و أعلى مستويات التناقص في الإنتاج النفطي بين سنتي 2000 و 2008 سجلت في المكسيك و الصين و النرويج و أستراليا و المملكة المتحدة، و انخفضت الكميات المستخرجة من بحر الشمال من 6.4 مليون برميل يوميا سنة 2000 إلى أقل من 2.1 مليون برميل يوميا سنة 2005، و فنزويلا فقدت جزء من قدرتها الإستخراجية منذ 2002، بينما انخفض إنتاج الولايات المتحدة للعشرية الثالثة على التوالي، و تحولت أندونيسيا حديثا من دولة مصدرة إلى مستورد للنفط و قررت نتيجة لذلك الانسحاب من عضوية منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

و شمل هذا التضاؤل في القدرات الإنتاجية حتى الشرق الأوسط موطن ثلثي احتياطيات العالم من النفط، ففي نوفمبر 2005 أعلنت شركة النفط الكويتية أن حقل "بورغان" البترولي الأكبر في الكويت و الثاني على مستوى العالم قد بلغ أوج إنتاجه النفطي بـ 1.7 مليون برميل يوميا، و بلغت نسبة التضاؤل في إيران 9% سنويا، و في السعودية لم يكتشف أي حقل نفطي ضخم منذ 30 سنة، و احتمالات تحقيق اكتشافات كبرى تتناقص[2].

و يثبت تقرير "مشروعات حقول النفط الكبرى 2004" بالوثائق أن معدل اكتشافات الحقول النفطية الجديدة الكبرى هبط هبوطا حادا في السنوات الأخيرة، فمن 13 اكتشافا لحقول نفطية تزيد محتوياتها عن 500 مليون برميل سنة 2000، هبط العدد إلى 6 سنة 2001، ثم إلى 2 سنة 2002، أما سنة 2003 فلم تشهد أي تبليغ عن أي اكتشاف واحد جديد يزيد حجمه عن 500 مليون برميل[3]. و المشكلة تكمن في نضوب النفط سهل الاستخراج و منخفض التكاليف، و الذي لا يتطلب تكنولوجيا بالغة التطور و التعقيد لاستخراجه، إذ يبقى هنالك نفط صعب الاستخراج في أعماق البحار و في القطبين.

1- ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص ص 32-36.

2- Gal Luft and Anne Korin. Op. Cit. p. 2.

3- ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص 40.

فبينما يأخذ الطلب في الارتفاع يناضل العرض لمواكبته، فمع نقص النفط رخيص الاستغلال ستبقى بطبيعة الحال احتياطات كبيرة من النفط في بعض الأجزاء من العالم، مثل المياه العميقة لغرب إفريقيا و في القطب الجنوبي و سيبيريا و في الشرق الأوسط، و لكن المشكلة تكمن في تكاليف التنقيب في مناطق صعبة، مثل البحر الأسود و خليج غينيا و خليج المكسيك، و في ضرورة توفر تكنولوجيا عالية التقدم[1].

و كما استنتج مجموعة من العلماء على رأسهم "تشارلز هول" في مقالهم المنشور في مجلة "Nature" المعنون بـ: "الهيدروكربونات و تطور الثقافة البشرية" الصادر في نوفمبر 2003: "إن العالم ليس على وشك أن يستنفذ ما لديه من هيدروكربونات، و ربما لن يستنفذ ما لديه من نفط من المصادر غير التقليدية في أي وقت قريب، فالصعوبة تكمن في الحصول على البترول الرخيص، فالذي بقي إنما هو كمية ضخمة من الهيدروكربونات الرديئة، التي يحتمل أن تكاليفها أعلى بكثير ماليا و سياسيا و بالأخص بيئيا"[2].

جدول رقم (1): التناسب بين حجم استهلاك النفط و حجم الاكتشافات (ملايير البراميل/السنة)

السنوات	استهلاك النفط	اكتشافات النفط
1940-1930	**3**	**10**
1950-1941	**7**	**25**
1960-1951	**12**	**30**
1970-1961	**20**	**48**
1980-1971	**23**	**31**
1990-1981	**26**	**26**
2000-1991	**29**	**15**
2001	**32**	**10**

Source: Ernst Gabriel Frankel. Oil and Security: A world beyond petroleum. Published by Springer. Dordrecht, The Netherlands. 2007. P. 19.

و مع هذا الاختلال الواضح بين حجم الموارد الطاقوية المتاحة و كثافة الطلب عليها يخشى الخبراء من دخول العالم حالة المفارقة الحادة بين الندرة و الحاجة، و فكرة أن الندرة (scarcity) في الموارد تزيد

1- George Orwel. Op. Cit. p. 18.

2- ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص 39.

من احتمالات نشوب النزاعات ليست جديدة في أدبيات العلاقات الدولية و دراسات المناطق – أو ما يعرف حاليا بالدراسات الإقليمية –، و تنطلق من فرضية مفادها أن تزايد الطلب الداخلي على الموارد يدفع الدول نحو التوسع الخارجي و هو ما يزيد من إمكانية حدوث نزاعات[1].

2– العامل الاقتصادي: يعرف الطلب العالمي على مصادر الطاقة من نفط و غاز خاصة ارتفاعا محسوسا و غير مسبوق، و هو ما يفسر جزءا كبيرا من احتمالات عدم تلبية مستويات الإنتاج الحالية لنسب الطلب الآخذة في التزايد باضطراد، و يشكل سببا رئيسيا في سرعة وصول عدد من مناطق إنتاج النفط لمرحلة الأوج أو الذروة التي يليها تناقص تدريجي في إنتاجيتها، و ما ينجر عن ذلك من آثار وخيمة على استمرارية نمو الاقتصاد العالمي.

فكل المعلومات المتوفرة توحي بأن الطلب العالمي يرتفع بمعدل ثابت يبلغ حوالي 2% سنويا إلى غاية 2020، و بحسب تصورات وزارة الطاقة الأمريكية فإن هذا يعني أن استخدام النفط سيرتفع من حوالي 77 مليون برميل يوميا عام 2000 إلى 85 مليون برميل عام 2005، و 94 مليون برميل عام 2010، و 102 مليون برميل عام 2015 إلى غاية 110 مليون برميل يوميا عام 2020، في تلك النقطة سيكون استهلاك النفط أكبر بمرة و نصف على ما كان عليه سنة 1996، و ضعفي ما كان عليه عام 1970، و خمسة أضعاف ما كان عليه سنة 1958[2].

و تفيد الدراسة المستقبلية التي قامت بها "وكالة الطاقة الدولية" حول سيناريوهات تطور الطلب العالمي على الطاقة ما بين 2005 و 2030، و المنشورة في تقريرها السنوي 2007 و المعروف بـ "World energy outlook 2007"، أن الاحتياجات الطاقوية العالمية ستزداد بـ 55% ما بين 2005–2030، و ذلك بمعدل سنوي مقداره 1.8%، و ذلك ببلوغ الطلب على النفط 17.7 مليار طن مقارنة بـ 11.4 مليار طن سنة 2005، الوقود الأحفوري سيبقى مصدر الطاقة الأولي المهيمن بتسجيله 84% من الارتفاع المتوقع في الطلب ما بين 2005–2030، و يظل النفط على رأس القائمة رغم أن حصته من إجمالي الطلب العالمي ستنخفض من 35% إلى 32%، على أن يبلغ الطلب على النفط 116 مليون برميل يوميا سنة 2030 مقارنة بـ 32 مليون برميل أو 37% سنة 2006.

1- Guo Rongxing**. Territorial Disputes and Seabed Petroleum Exploitation: some options for The East China Sea.** Working Paper of The Brookings institution, Massachusetts, September 2010. p. 4.

2- مايكل كلير. مرجع سابق، ص 43.

و بالموازاة مع نموه الملحوظ في السنوات القليلة الماضية، سيسجل الفحم أكبر زيادة في الطلب ما بين 2005 و 2030 بنسبة 73%، و يرفع بذلك نصيبه في الطلب الإجمالي على الطاقة من 25% إلى 28%، و معظم الزيادة في الطلب على النفط ستكون في الصين و الهند، و يرتفع نصيب الغاز الطبيعي في نفس الفترة بنسب متواضعة من 21% إلى 22%، و يتضاعف نصيب استعمال الكهرباء في استهلاك الطاقة النهائي بارتفاعه من 17% إلى 22%، و يتطلب الوفاء بالاحتياجات المتوقعة من الطلب العالمي استثمار حوالي 22 تريليون دولار في منشآت الإمداد، و الحصول على هذه الاستثمارات يمثل تحديا بحد ذاته[1].

و قد شهدت العشرية الأخيرة زيادة معتبرة في الطلب العالمي على النفط، و يعود ذلك بالأساس للنمو الاقتصادي الهائل في الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة و على رأسها الصين و الهند، فقد كانت الصين مكتفية ذاتيا من النفط إلى غاية 1993، فمنذ ذلك الحين تضاعف ناتجها الداخلي الخام ثلاث مرات تقريبا و تضاعف طلبها على النفط بالموازاة مع ذلك، و هي تستورد 3 ملايين برميل من النفط يوميا تمثل تقريبا نصف مجموع استهلاكها، ليبلغ نصيبها في السوق العالمي حوالي 8%، و لكن نصيبها من نمو الطلب الإجمالي منذ 2000 أصبح 30%، فمن بين 7 ملايين برميل يوميا يسجلها نمو الطلب العالمي على النفط 2 مليون برميل يوميا تذهب إلى الصين، أما الهند فاستهلاكها الحالي للنفط أقل بـ 40% من استهلاك الصين، و لكن دخول الهند لما سماه الاقتصادي "فيجاي كيلكار" (Vijai kelkar) "طريق النمو السريع" سيساهم في تسارع طلبها على النفط **(تفاصيل أكثر حول الطلب الصيني و الهندي على النفط في الفصول اللاحقة)**... و انعكاسات النمو المتزايد للطلب الصيني و الهندي على النفط تظهر بوضوح، فقد كانت أمريكا الشمالية في السبعينيات تستهلك نفطا بمرتين أكثر من آسيا، و لكن منذ 2005 تجاوز الاستهلاك الآسيوي نظيره في أمريكا الشمالية[2].

و يضاف هذا التطور إلى الاستهلاك الكبير للموارد الطاقوية من القوى الاقتصادية التقليدية، فالولايات المتحدة الأمريكية و دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) في أوروبا و اليابان و التي تستهلك مجتمعة حوالي نصف الإنتاج العالمي السنوي من النفط، سيتواصل معدل استهلاكها في النمو بـ

1- World Energy Outlook 2007: China and India insights. International Energy Agency (IEA). Paris. 2007. p. 42.

2- Daniel Yergin. Op. Cit. p.p 71,72.

2% سنويا، و كنتيجة لذلك فسكان العالم سيحتاجون سنة 2030 لمقدار من الطاقة أكبر بـ 45% مما هو موجود حاليا[1].

و يساهم الانفجار السكاني في تزايد الطلب العالمي على الطاقة، فأثناء الخمسين عاما المنصرمة لوحدها ازداد عدد سكان العالم بأكثر من 3 ملايير نسمة، ليقفز من 2.6 مليار نسمة سنة 1950 إلى أكثر من 6 ملايير نسمة سنة 1999، و من الطبيعي أن يستتبع الازدياد في عدد السكان احتياجا زائدا للغذاء و الكساء و المأوى و الضروريات الأساسية الأخرى للحياة (على رأسها الطاقة طبعا)[2]، خصوصا مع وصول عدد سكان العالم عام 2011 إلى 7 ملايير نسمة، و توقعات الأمم المتحدة بالوصول إلى رقم 8 ملايير نسمة عام 2025، و 9.3 ملايير نسمة عام 2050 [3].

إن النمو السكاني و الاستهلاك الكبير للموارد للفرد الواحد يؤدي إلى تدهور الظروف البيئية، مما يزيد من ندرة الموارد أكثر، و يسبب منافسة حادة على الموارد، و عندما تتحد هذه العملية مع الدخول غير المتوازن أو غير العادل للموارد و تحصيلها "ندرة بنيوية" (structural scarcity) تزيد احتمالات العنف[4].

الإنسانية اليوم تواجه أزمة طلب على الطاقة و الميزة غير المستحبة لها هي الوتيرة السريعة لاستغلال الثروات الطاقوية، و كما أشار "دومينيك مايار" (Dominique Maillard) أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي: "لقد استنزفت البشرية و استغلت بكثافة منذ قرن و نصف مواردا عضوية تشكلت خلال 300 مليون سنة[*]... هذا الاستغلال يمكن أن يستمر لمدة 150سنة أخرى، و لكن من الواضح أن مثل هذا الاستغلال غير مستحب على المدى الطويل"[5].

1- Gal Luft and Anne Korin. Op. Cit. p. 1.

2- مايكل كلير. مرجع سابق، ص 22.

3- Haya El Nasser. "**World population hits 7 billion**". USA TODAY. 10/31/2011. "http://www.usatoday.com/news/world/story/2011-10-30/world-population-hits-seven-billion/51007670/1".

4- Guo Rongxing. Op. Cit. p. 4.

* **تفيد دراسات أخرى أن ما تستغرق الطبيعة ثلاثة ملايين سنة لإنتاجه من النفط، تستهلكه البشرية في عام واحد.**

5- Energie & Geopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une atalité. Op.Cit.

3- العامل الجيوسياسي: يتركز أغلب إنتاج النفط و الغاز في العالم في مناطق تشهد حروبا و توترات، حيث تشهد 30 دولة منتجة للنفط وجود توترات متفاوتة الخطورة، و قد وجد الباحثون في البنك الدولي أن الدول ذات الموارد الهامة، يزيد احتمال أن تشهد حروبا أربعة أضعاف عن الدول التي ليس فيها مثل تلك الموارد، و هذه الدول تشدد بشكل طبيعي تشديدا كبيرا على حماية مواردها في سياساتها الأمنية[1].

إن مفهوم أمن الطاقة يشمل الاستقرار الداخلي السياسي والأمني للبلاد المصدرة للبترول والذي يُعتبر من أهم العوامل المساعدة لأمن الطاقة، وأفضل مثال على ذلك ما يحدث بين الحين والآخر في نيجيريا والعراق من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي و أمني، الذي بدوره يؤثر سلباً على أمن الطاقة العالمي.

كما أن الاستقرار الإقليمي للمناطق التي تتركز فيها عمليات إنتاج وتصدير مصادر الطاقة كمنطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين وإفريقيا وأمريكا الجنوبية له الأهمية القصوى لدعم هذا المفهوم بما في ذلك البعد الجغرافي والمناطق التي تمر من خلالها إمدادات الطاقة، و لا ننسى كذلك البعد الأمني لعمليات نقل مصادر الطاقة من خلال أنابيب البترول والغاز المنتشرة في جميع القارات ومن خلال أيضاً ناقلات النفط والغاز المسال التي تجوب البحار والمحيطات وخطر القرصنة التي ارتفعت معدلاتها في السنين القليلة الماضية[2].

في وقتنا الحالي لم يعد العالم أقل أمنا فقط بل أصبح "مسطحا" (Flat) أو أصغر مما كان عليه، بحيث أن المشاكل السياسية و الأمنية في جزء من العالم مثل فنزويلا أو نيجيريا أو روسيا و العراق تؤثر على الناس في أي مكان آخر، و الطبيعة العالمية لسوق النفط تجعله أكثر تحسسا للتوترات الجيوسياسية[3].

عدم الاستقرار السياسي في أو حول دول من غير الدول الأساسية المزودة للطاقة يمكن أن يحدث تغيرا ملحوظا في الأسعار... فعندما هددت تركيا مثلا في 17 أكتوبر 2007 بنقل محاربتها لحزب العمال

1- مايكل كلير. مرجع سابق، ص 19.

2- سامس عبد العزيز النعيم. مرجع سابق.

3- George Orwel. Op. Cit. p. 19.

الكردي إلى كردستان العراق، قفزت أسعار النفط من 87.40 دولار للبرميل إلى94.53 دولار بنهاية الشهر، مع أن تركيا ليست دولة مصدرة للنفط، و العراق ينتج 3 ملايين برميل يوميا من بين 85 مليون برميل تضخ في الأسواق العالمية يوميا، و فهم العوامل التي تقود إلى مثل هذه التقلبات تعد في صلب فهم جيوبوليتيك الطاقة(1).

و تدخل الجغرافيا دائرة الاهتمام بقوة لأن الكثير من مصادر العالم الرئيسية للنفط تقع في مناطق حدودية متنازع عليها أو في مناطق الأزمة و العنف المتكرر **(أنظر الملحق رقم (2) الذي يحتوي على تفصيل للنزاعات الإقليمية في المناطق الحاوية للنفط و/أو الغاز الطبيعي)**.. و رغم وجود مناطق إنتاج مستقرة نسبيا مثل المنحدر الشمالي لألاسكا و الجنوب الغربي الأمريكي، فهنالك مناطق إنتاج تنتشر عبر عدة دول أو تقع في مناطق الاضطراب الدائم، علاوة على ذلك لكي يصل النفط إلى الأسواق العالمية لا بد من نقله غالبا بالسفن أو بخطوط الأنابيب من خلال مناطق مضطربة.. فإن أي تفجر للصراع مهما كان صغيرا، سوف يقطع تدفق النفط و يولد بشكل تلقائي خطر التدخل الخارجي(2).

و من المرجح أن تكون المضائق و القنوات البحرية التي تمر عبرها ناقلات و أنابيب النفط، مثل باب المندب و هرمز و قناة السويس و مالقا و غيرها، موضوع قلق من إمكانية إغلاقها أمام الملاحة في حال حدوث أي نزاع وهي المعروفة بنقاط الاختناق (Chokepoints)، **و الجدول رقم (2) يوضح أهم نقاط عبور النفط المعرضة للاختناق و خطر الإغلاق بحسب قائمة أصدرتها وزارة الطاقة الأمريكية.**

و يمثل الإرهابيون و القراصنة اليوم تهديدا مباشرا بهجماتهم المتكررة على ناقلات النفط و على خطوط الأنابيب و على المنشآت النفطية، فما بين 2003 و 2006 ارتفع عدد الهجمات ضد هذه الأهداف ستة مرات (من 50 إلى 300 هجوم سنويا ضد الناقلات و خطوط الأنابيب فقط)، و خلفت هذه الهجمات 600 ضحية في الفترة ما بين 2004–2005(3).

1- Carlos Pascual. "**The Geopolitics of Energy: From Security to Survival**". Brooking institute. p. 2." www.brooking.edu//.../energy security/energysecurity-chapter.pdf".

2- مايكل كلير. مرجع سابق، ص 36.

3- Arūnas Molis. "**European energy security and related issues: Military Dimension Of Energy Security**". Eurodialogue organization. 16.04.2010. "http://eurodialogue.org/Military-Dimension-Of-Energy-Security".

جدول رقم (2): نقاط اختناق عبور النفط العالمي

نقطة الاختناق	المواقع	تدفق النفط سنة 1998 (م.ب.ي)	التعليقات
مضيق هرمز	في مدخل الخليج بين إيران و عمان	**15.4**	موقع للصدامات المتكررة في الماضي، الإغلاق سيمنع تدفق نفط الخليج إلى كثير من أنحاء العالم.
مضيق ملقا	بين ماليزيا و جزيرة سومطرة الأندونيسية، يربط المحيط الهندي ببحر الصين الجنوبي	**9.5**	الإغلاق سوف يقطع تدفق النفط من الخليج إلى اليابان و الصين و تايوان و كوريا الجنوبية.
باب المندب	عند مدخل الباب الأحمر، بين اليمن و إريتيريا/جيبوتي	**3.3**	الإغلاق سوف يمنع ناقلات النفط القادمة من الخليج من الوصول إلى قناة السويس وخط أنابيب Sumed.
قناة السويس و خط أنابيب Sumed	شمال شرقي مصر، يربط البحر الأحمر بالمتوسط	**3.1**	موقع للصدامات المتكررة في الماضي، الإغلاق سوف يقطع تدفق النفط بشدة من الخليج إلى أوروبا
المضائق التركية (البوسفور/ الدردنيل)	الحدود بين تركيا الأوروبية و الآسيوية، يصل البحر الأسود بالمتوسط	**1.7**	الكثير من نفط بحر قزوين يتوقع أن يتدفق من هذا الممر، و هو طريق التصدير الرئيسي للنفط الروسي.
قناة بنما	يربط المحيط الأطلسي و البحر الكاريبي بالمحيط الهادي	**0.6**	الإغلاق سيقطع تدفق النفط بين المحيطين الأطلسي و الهادي.

المصدر: مايكل كلير. مرجع سابق، ص 57.

إن تقاطعات مختلف تلك العوامل تجعل من شح و ندرة موارد الطاقة أمرا واردا، و جعلها مصدرا للصراع و استعمال حتى القوة العسكرية في سبيل ذلك، و هو ما يصفه الإستراتيجيون بـ: "عسكرة أمن الطاقة" (Militarization of Energy security)، و اعتمادا على مقولة الندرة و الحاجة، كيف سيستجيب العالم لنضوب موارد الطاقة في العقود القادمة؟ من الأجوبة الممكنة على هذا السؤال: ستكون الاستجابة باحتدام التنافس على ما تبقى من موارد (و بالأخص النفط و الغاز الطبيعي)... فالمفهوم القائل بأن ندرة الموارد تؤدي في الغالب إلى احتدام التنافس له أساس راسخ بلا شك[1].

فإذا كان من الطبيعي أن الدول تفضل الاعتماد على مواد تقع بالكامل داخل حدودها، فعندما تستنزف هذه الإمدادات فإن الحكومات سوف تسعى بشكل طبيعي إلى بلوغ الحد الأعلى لإمكانية وصولها إلى المكامن المتنازع عليها... و عندما يحدث هذا النوع من التنافس على خلفية من العداوة القائمة مسبقا كما

1- ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص 67.

هو الحال في إفريقيا و الشرق الأوسط، فإن النزاعات على الإمدادات من مواد حيوية يمكن أن تتحول إلى نزاعات متفجرة[1].

و مثلما تفيد الدراسات القائمة على فكرة الندرة، فإن هنالك علاقة بين ندرة الموارد و النزاعات الحدودية... فإذا كانت هنالك دولة غنية نسبيا بالموارد تجاور دولة فقيرة لها، تقوم علاقة تبعية و ارتباط بين الجانبين عبر الحدود، و السيطرة على الموارد عبر الحدود من طرف معين معناه نقص في كمية الموارد لدى الطرف الآخر، و هو ما يمكن وصفه باللعبة الصفرية (Zero-sum game)، و يذهب "غريتشلي" و "تيريف" إلى أن النزاعات المباشرة حول الطاقات المتجددة تكون نادرة، و لكن التنافس حول الموارد النادرة (و المعرضة للنضوب) لها تأثير كبير على الميل نحو النزاع، فنقص الموارد يفرض ضغطا على المجتمع، مما يجعله أقل استقرارا و أكثر ميلا للعنف[2].

و يمكن تصنيف أنماط الصراعات الممكنة على الموارد بحسب طبيعة الأطراف المعنية بها إلى أربعة أنماط، هي:

أ- الصراع بين الأمم المستهلكة و الأمم المنتجة: و يمتلئ التاريخ بالأمثلة عن هذا النمط من الصراعات، فتدخلات الولايات المتحدة المكشوفة أو السرية في إيران و فنزويلا و كولومبيا هي من هذا النوع (و كذلك الأمر بالنسبة للتدخل في العراق)... و يمكن أن ينشب الصراع مستقبلا بين الولايات المتحدة و أمم أخرى في الشرق الأوسط و إفريقيا و أمريكا اللاتينية.

ب- الحروب الأهلية: أكثر ما يحتمل أن ينشب هذا الصراع داخل الأمم الغنية بالموارد، لأن الجماعات المتنافسة ستتبارى فيما بينها للفوز بحصة من الثروة، مثلما حدث في أنغولا و الكونغو و ميانمار و البيرو و كمبوديا (و نيجيريا و السودان أيضا).

ج- الصراع بين الأمم المستهلكة: عندما يحدث شح في الموارد يصبح الصراع فيما بين المستهلكين أكثر احتمالا، فقد ذهبت ألمانيا إلى الحرب مرتين في القرن العشرين للحصول على مستعمرات لها و أراض و موارد طاقة، أما الصين فهي اليوم ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة... و سيأتي يوم تصبح فيه كمية النفط المتاحة للتصدير غير كافية لتلبية طلب الأمتين معا، فما الذي

1- مايكل كلير. مرجع سابق، ص 28.

2- Guo Rongxing. Op. Cit. p. 4.

سيحدث حينها؟ لا يبدو الصراع المسلح المباشر محتملا، لكن من المؤكد أن التنافس سيكون حادا و ربما اتخذ أشكالا متنوعة.

د– الحرب غير المتكافئة أو اللاتناظرية (Asymmetric): لا تتخذ الحرب دوما أشكالا تقليدية بين الأمم، فقد تكون بين دولة و منظمة أو شبكة إرهابية (ما يحدث بين الولايات المتحدة و تنظيم القاعدة مثلا، و قد تلجأ مجموعات إرهابية لأعمال التخريب للمنشآت و خطوط النقل كتعبير عن عدائها لدولة معينة)[1].

نتيجة للمعطيات سالفة الذكر... بدأ الاعتراف الآن بمسألة أمن الطاقة بكل تجلياتها، من الحتمية الداخلية لحماية منشآت الطاقة الحساسة إلى الاندماج في سلسلة إمدادات الطاقة العالمية، وصولا إلى استعمال الموارد لضبط الرافعة السياسية و الاقتصادية للدول المنتجة تجاه الدول المستهلكة، ليس كمجرد قضية موارد ضيقة و لكن كتحدي أمني محوري و محدد في القرن الحادي و العشرين[2].

1- ريتشارد هاينبرغ. مرجع سابق، ص ص 91–94.

2- Kevin Rosner. Op. Cit.

تبعا للتحولات الكبيرة التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، كان للمفاهيم نصيب من هذا التحول و خاصة مفهوم الأمن الذي لاحظنا كيف أخذ أبعادا جديدة و أدخل قضايا و مسائل أخرى إلى أجندته في إطار التصور النقدي، بعيدا عن البعد العسكري و الاستراتيجي و المرجعية الدولتية التي هيمنت عليه طويلا في ظل التصور التقليدي العقلاني.

و كان أمن الطاقة أحد تجليات هذا التحول، حيث برز كمسألة حساسة تصنف ضمن أولويات الدول، و لكنه كمفهوم تميز بنوع من الغموض و التعقيد و الصعوبة في التوصل إلى اتفاق حول المقصود به، و يمكن إعادة ذلك إلى:

- تعدد أبعاد هذا المفهوم، حيث لا ينحصر في النطاق الضيق للبحث عن الموارد فحسب أو خدمة متطلبات الاقتصاد، بل يتعداها إلى جوانب أمنية و إستراتيجية و دبلوماسية و تقنية و اجتماعية و بيئية أيضا، مما يجعله يتداخل مع مستويات و دوائر تفاعل متعددة و متشابكة.

- ارتباط المفهوم بتصور كل دولة له انطلاقا من طبيعة موقعها في سلسلة الطاقة، أي ما إذا كانت دولة منتجة أو مستهلكة أو دولة عبور، و ما إذا كانت غنية و متقدمة أو فقيرة و متخلفة، فكل من هذه الفواعل يحتفظ بتعريفه الخاص لأمن الطاقة و له أولوياته التي تنطبق مع مصالحه و أهدافه و طموحاته المستقبلية.

- هذا المفهوم (أمن الطاقة) يمكن اعتباره مفهوما في طور التبلور و لا تزال هناك الحاجة لاجتهادات أكثر و زمن أطول ليأخذ قالبا مفاهيميا متماسكا يعطيه هويته المميزة.

و قد حاول "بالونكوربي" من خلال نموذجه وضع إطار لفهم التفاعلات الطاقوية الإقليمية عن طريق ربطها بنظرية مركب الأمن الإقليمي، للمساعدة على تفسير استراتيجيات أمن الطاقة لمختلف الفواعل المعنية، و ما إذا كانت ستخلق تبعية إيجابية (تعاون) أم سلبية (صراع) باللجوء إلى أمننة قضايا الطاقة تمهيدا لعسكرتها و جعلها مصدرا من مصادر النزاع.

و بالعودة للتاريخ و بتحليل الواقع نجد الكثير من الأمثلة عن تحول الموارد الطاقوية إلى موضوع للنزاع، نتيجة لحيوية الطاقة لاستمرار تقدم و رفاهية الدول، فالبحث عن الموارد الطاقوية و عن الوصول إلى مناطق إنتاجها و فرض السيطرة عليها، و تأمين نقلها و وصولها للمستهلكين النهائيين، لا يستبعد أن يجر معه العالم إلى نزاعات حادة، تدعمها الندرة المرتقبة في الموارد الطاقوية مستقبلا.

الفصل الثاني: الاستجابة الصينية لتحديات أمن الطاقة

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية في الصين

المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الصين

المطلب الثاني: عوامل و مظاهر تزايد الطلب الصيني على الطاقة

المبحث الثاني: المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة

المطلب الأول: المفهوم الصيني لأمن الطاقة

المطلب الثاني: مرتكزات الإستراتجية الصينية لأمن الطاقة

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي لفواعل قطاع الطاقة في الصين

تبرز الصين اليوم كقوة اقتصادية كبيرة و واعدة، منافسة للاقتصاديات العالمية الكبرى المعروفة كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الإتحاد الأوروبي، و تترافق الانجازات الاقتصادية المذهلة التي تحققها الصين مع نمو مطرد للطلب على الطاقة لضمان استمرار عجلة النمو و التقدم.

و يحلل هذا الفصل الاستجابة الصينية للتحديات التي يفرضها الطلب المتنامي على مصادر الطاقة المختلفة و على رأسها النفط، و ذلك بدءا بتوضيح الصورة العامة للوضعية الطاقوية في الصين، من حيث قدراتها الإنتاجية و ما تملكه من موارد طاقوية من جهة، و الوقوف على مدى قدرة الموارد المتوفرة في الصين على تلبية الطلب الداخلي على الطاقة، و مواكبة وتيرة النمو الاقتصادي من جهة أخرى، و ذلك بالاعتماد على الإحصائيات التي تعكس موقع الصين و حصتها المتزايدة في الطلب على الطاقة في السوق العالمي، و مختلف الأسباب أو العوامل التي تقف وراء القفزة الحاصلة في استهلاك الطاقة في الصين و تأثيراتها داخليا وخارجيا.

و إذا كانت الطاقة تشكل تحديا مهما للصين الصاعدة، فهنالك آليات قد تم وضعها من صناع القرار في بكين للاستجابة لهذا التحدي، و يضطلع هذا الفصل بتحديد التصور أو المفهوم الصيني لأمن الطاقة، لأن هذا المفهوم يعتمد في تعريفه بشكل كبير على خصوصيات كل دولة و موقعها في سلسلة الطاقة، و تأثير المفهوم المتبنى لأمن الطاقة في الصين على خصائص و أهداف و مكونات الإستراتيجية الصينية الموضوعة لتحقيق أمنها الطاقوي و ضمان استمرار تدفق الإمدادات الطاقوية، و دور مختلف المؤسسات الصينية ذات الصلة بقطاع الطاقة في رسم و تنفيذ و تطوير السياسة الطاقوية، بعبارة أخرى تحليل دور مختلف الفواعل المؤثرة في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية.

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية في الصين

توضيح الوضعية الطاقوية في الصين من حيث مدى التناسب بين إنتاج و استهلاك مختلف مصادر الطاقة، سيساعد بلا شك في إدراك مدى خطورة و عظمة التحدي الطاقوي الذي تواجهه الصين، لتوفير الاحتياجات الطاقوية لأكثر سكان العالم عددا و لأسرع الاقتصاديات نموا.

المطلب الأول: القدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة في الصين: تتمتع الصين بوجود احتياطات من مختلف الموارد الطاقوية الطبيعية كالفحم و النفط و الغاز، إضافة إلى الطاقة النووية و مختلف مصادر الطاقات المتجددة، و رغم ضخامة الإنتاج الطاقوي الصيني إلا أن الإشكالية تكمن في مدى كفاية الموارد الطاقوية المتوفرة محليا لسد الاحتياجات السكانية و الاقتصادية.

*** الفحم:** يشكل هذا المورد الطاقوي المصدر الأساسي لتوليد الطاقة في الصين، و قد برزت الصين سنة 2005 كأول منتج عالمي للفحم بـ 28% من مجموع الإنتاج العالمي، و هي المستهلك الأول لهذه المادة في الوقت ذاته، و لكن أهمية إنتاجها من الفحم تسمح لها بأن تتبوأ مكانة ضمن المصدرين الرئيسيين، و بتلبية 94% من احتياجاتها الاستهلاكية بالموازاة مع ذلك(1).

و لكونها الاقتصاد الأسرع نموا و الأكثر اعتمادا على الفحم، فإن حصتها من استهلاك الفحم في العالم عام 2005 قد مثلت 40% من الاستهلاك العالمي (باستهلاك ما مقداره ملياري طن من الفحم)، و هي تستهلك قدرا من الفحم يزيد عما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية و الهند و روسيا معا(2).

و تعتبر الصين أكبر منتج عالمي للفحم الحجري، و تبلغ قيمة احتياطاتها حوالي 15% من الاحتياطات العالمية... و يتركز معظمها في المناطق الغربية و الوسطى(3).

و يقع على كاهل الفحم تلبية قسط كبير من الاحتياجات الطاقوية الكبيرة في الصين خاصة مع قلة البدائل المتاحة، لكون الصين فقيرة من حيث الموارد النفطية و الغازية، و قد مثل الفحم 95% من الاستهلاك الرئيسي للطاقة ما بين 1952-1960، و 80% ما بين 1961-1970، و حوالي 70% من السبعينيات إلى التسعينيات بعد تزايد استعمال النفط باكتشاف حقل "داكين" (Daquin) النفطي، و استمر الفحم في تمثيل 69% من مصادر الطاقة المستعملة بحلول عام 2002.

1- Lionel Vairon. Defis Chinois: Introduction à une geopolitique de la Chine. Ellipses édition marketing. Paris. 2006. P. 151.

2- "**الصين و بدائل الطاقة**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. نقلا عن: نيوزويك، 2006/2/14. ص 59.

3- وليد عبد الحي. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. 2000. ص 81.

و يساهم الفحم في توليد 80% من الكهرباء، و عرفت نسبة الفحم المستخرجة المستعملة في توليد الكهرباء ارتفاعا، من 17.98% في 1980 إلى 60.85% في 2000 و 58.20% سنة 2001... و لا يعد الفحم مولدا للطاقة فقط، بل يعتبر مكونا هاما في إنتاج الفولاذ و الكثير من المنتجات الكيماوية.

و هذا ما يجعل من صناعة الفحم عنصرا هاما في مواجهة التحدي التنموي الذي يواجه الصين من خلال:

– تلبية متطلبات الارتفاع الحالي في نمو الناتج الداخلي، و ضمان تنمية مستدامة مستقبلا.

– كونه مصدرا لتطوير الأعمال غير الزراعية، و زيادة الدخل في المناطق الغنية بالفحم، و دوره الهام في امتصاص القوة العاملة، و تحسين مستويات المعيشة، و تطوير التنمية المحلية.

– و رغم كونه مصدرا رئيسيا لتلويث البيئة بشكل يقلق الصين و العالم أجمع، إلا أن استعمال الفحم يجب مراقبته و تحسينه في نفس الوقت[(1)].

و لكن الاحتياطيات الصينية من الفحم تظل محل تضارب بين مختلف الدراسات و الإحصائيات، فالمكتب الجيولوجي العام (General geological bureau) أوضح سنة 1999 أن موارد الفحم المتبقية تضع الصين في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا، بفضل احتياطي قدره 1003 مليار طن... و لكن 115 مليار طن فقط يمكن اعتبارها كاحتياطات مؤكدة... و تفيد تقديرات سنة 2007 أن قيمة الاحتياطيات المؤكدة يمكن أن ترتفع إلى 192 مليار طن[(2)].

و ميزة إنتاج الفحم في الصين، هي أن أغلب المناجم و المقدر عددها بـ 24000 منجما، و التي توفر 67% من الإنتاج الإجمالي للطاقة و 80% من الإنتاج الوطني الصيني للكهرباء، تقع في مناطق بعيدة عن المناطق الحضرية و المراكز الصناعية الكبرى التي تتمركز في أغلبها في المقاطعات الشمالية الشرقية[(3)].

حيث أن 80% من مصادر الفحم توجد في مقاطعات "شانكسي" و "منغوليا الداخلية" و "سينجيانغ" و "نيغ سيا" و "هيباي" و "غانسو" و "كينغاي"،و التي تقع جميعها في الشمال الغربي للبلاد، و تتفرد "شانكسي" وحدها بـ 26 مليار طن من الفحم، أو ما نسبته 38% من إجمالي الموارد الفحمية الصينية، و تنتج المقاطعات الساحلية الشرقية 6% فقط من مجموع إنتاج الفحم في الصين، و لذلك فإن الوصول

---

[1]- Huaichuan Rui. Globalization, Transition and development in China: The case of the coal industry. Routledge Curzon. London and New York. First published 2005. p.p. 26-27.

[2]- World Energy Outlook 2007: China and India insights. Op. Cit. p. 334.

[3]- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 151.

للمستهلكين يتطلب نقل كميات معتبرة من الفحم عبر مسافات طويلة، و هو ما يتسبب في ضغط كبير على نظام السكك الحديدية و في رفع التكاليف(1).

و يتطلب استغلال المناجم الواقعة في مناطق بعيدة في أغلبها استثمارات معتبرة، من أجل تجهيز و تطوير عمليات الاستخراج و النقل، كما أن العودة للفحم كمصدر رئيسي للطاقة يطرح اليوم مشكلة عويصة تتعلق بالأمن و البيئة، ففي كل سنة يذهب آلاف المنجميين ضحية للحوادث الناجمة عن ضعف معايير و إجراءات الأمن و السلامة في المناجم، و رغم الجهود التي تبذل على مستوى المركز لتحسيس المسؤولين، إلا أن تسيير المناجم من الفاعلين المحليين العموميين أو الخواص يبقى غير خاضع للرقابة بشكل كاف، و في إطار السعي لإصلاح القطاع أغلقت الحكومة الصينية في السنوات الأخيرة عشرات المناجم، بسبب اعتبار مردودها غير مجزي أو لخطورتها الكبيرة، و العمل على تحسين التسيير من أجل إعادة استغلالها و جعل القطاع أكثر جذبا للمستثمرين الأجانب، ففي عام 2005 ثبت أن 2400 منجم لا تستجيب لمعايير السلامة فتم إغلاقها من قبل السلطات، و لكن نتائج هذه السياسة تظل محدودة و بحاجة لجهود لدعمها(2).

<u>* النفط:</u> في مقابل غناها من حيث الفحم، تتمتع الصين بدخول محدودة لمصادر الطاقة الأخرى، إذ تشير التقديرات إلى امتلاكها لاحتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ 21.3 مليار طن، في حين أن الكمية القابلة للاستخراج لا تتعدى 6.09 مليار طن، إضافة إلى أن نصف الكمية (3.5 مليار طن) قد تم استخراجها بالفعل، في حين أن النسبة المتبقية و المقدرة بـ 2.45 مليار طن تشكل نسبة لا تتجاوز 2% من الاحتياطي النفطي العالمي، و ذلك في وقت يمثل فيه سكان الصين 22% من إجمالي سكان العالم، و يضاف إلى ذلك كون الحقول النفطية الرئيسية في الصين، و الواقعة في المناطق الساحلية شرقي الصين قد دخلت في مرحلة التراجع التدريجي، و ذلك بعد سنوات طويلة من الاستخراج(3).

و تشير تقديرات "وكالة الطاقة الدولية" في تقريرها لعام 2007، إلى امتلاك الصين لمخزون قدره 16 مليار برميل في نهاية 2006 أي ما يساوي 1.2% من المجموع العالمي... و تتركز هذه المخزونات في خمسة مناطق رئيسية هي: خليج بوهاي (35%)، سونغ لياو (22%)، حوض تاريم (12%)، جونغار (11%) و أوردوس (6%)، و هي جميعها حقول أرضية باستثناء خليج بوهاي البحري، و يبقى حقل

---

[1]- World Energy Outlook 2007: China and India insights. Op. Cit. p. 335.

[2]- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 152.

[3]– خديجة عرفة. "**الصين و أمن الطاقة.. رؤية مستقبلية**". <u>السياسة الدولية:</u> عدد 164، أفريل 2006. ص 56.

"داكين" في حوض "سونغ لياو" الأكبر في الصين حيث يحوي أكثر من 14% من المخزونات المحتملة و المؤكدة(1).

و تتوزع المصادر النفطية الصينية بشكل متفرق في مختلف أنحاء البلاد، حيث تقع أهم المخزونات في الغرب و بالضبط في منطقة "سينجيانغ" المستقلة ذاتيا، و في منطقة الشمال الشرقي التي تعد منتجا تقليديا للنفط، و في بحر الصين.

و تمثل الحقول الأرضية حاليا حوالي 90% من مجموع الاحتياطيات النفطية الصينية المؤكدة، و ينتج حقل "داكنغ" (Daqing) النفطي في مقاطعة "هيلونغ جيانغ" لوحده ثلثي الإنتاج الوطني، أي مليون برميل يوميا، و رغم استغلاله منذ الخمسينيات إلا أن إنتاجه مرشح للارتفاع في السنوات القادمة، و ذلك بفضل اكتشافات حديثة لحقول صغيرة و بفضل تحسين تقنيات الاستغلال.

و يتوقع أن تصبح منطقة "سينجيانغ" التي تقع على الحدود مع آسيا الوسطى، المركز الثاني لإنتاج النفط في الصين في غضون السنوات القادمة، فمخزوناتها المتركزة في "حوض تاريم" تمثل حوالي 34% من المخزونات الصينية الإجمالية(2).

و من حيث الإنتاج فإن الحقول الأرضية الصينية تنتج ما مقداره 85% من مجموع الإنتاج الصيني... أما الـ 15% المتبقية فمصدرها الحقول البحرية و التي من المتوقع أن يكون لها الإسهام الأكبر مستقبلا في نمو الإنتاج الصيني من النفط، و بحسب تقديرات "وكالة الطاقة الدولية" فالإنتاج الحالي للحقول البحرية يبلغ 680 ألف برميل يوميا، و من المتوقع أن ترتفع إلى 980 ألف برميل يوميا بحلول 2014، و هذا الحجم سيوازن و لو القليل من الكميات الناضبة من الحقول النفطية المهتلكة في المناطق الشرقية.

و تتمثل أهم مناطق تواجد الحقول النفطية البحرية في منطقة "خليج بوهاي" و "دلتا نهر اللؤلؤة" و بحر الصيني الجنوبي و بحر الصين الشرقي، و يعد حقل "حوض خليج بوهاي" الأقدم من بين جميع الحقول البحرية و يحتوي على القدر الأكبر من الاحتياطيات النفطية البحرية المؤكدة، و قد أعلنت شركة "PetroChina" في ماي 2007 عن اكتشافات نفطية تعد الأكبر من نوعها منذ ثلاثة عقود، و يحتوي حقل "تانبو" على احتياطيات مؤكدة تقدر بـ 3.7 مليار برميل مع إمكانية و احتمال وجود كميات أكبر، و قد وضعت شركة "PetroChina " خطة على مرحلتين لتطوير قدرات حقل "تانبو" تهدف في المرحلة الأولى لرفع إنتاجه من النفط الخام إلى 200 ألف برميل يوميا بحلول سنة 2012، و رفعه في

1 **- World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 381.

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 152.

مرحلة ثانية إلى 500 ألف برميل يوميا، ليصبح ثالث أكبر حقل نفطي صيني بعد كل من "داكنغ" و "شانغلي"[1].

و تضع الحكومة الصينية آمالا كبيرة على تلك الحقول البحرية، و لذلك فقد تم فتح باب الاستثمارات فيه واسعا للأجانب، و خاصة في "خليج بوهاي" شرق "تيانجين" و دلتا نهر اللؤلؤة في بحر الصين الجنوبي، أين تقدر الاحتياطيات بـ 2 مليار برميل، و قد شرعت أغلبية الشركات الغربية في عمليات التنقيب في هذه المناطق و بدأت في الإنتاج... و تحققت سنة 2004 اكتشافات نفطية هامة في بحر الصين الشرقي (اكتشاف 280 مليون طن حول حقل شانغلي)، مع السياسة النشيطة للشركات الصينية بالشراكة مع كبريات الشركات الغربية[2].

و بالموازاة مع ذلك فقد استطاعت "الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري" (CNOOC) تحقيق ثمانية اكتشافات جديدة، رفعت حصة الشركة من الاحتياطيات النفطية البحرية المؤكدة إلى 1.6 مليار برميل، و تطمح هذه الشركة لمضاعفة إنتاجها في خليج "بوهاي" أين يتوقع أن يتمركز أكثر من نصف إنتاج شركات النفط الوطنية الصينية بحلول عام 2015... و قدر الإنتاج الإجمالي لـ (CNOOC) بـ 372 ألف برميل يوميا 37 % منها كان مصدره بحر الصين الجنوبي، و تشترك نفس الشركة مع كل من شركتي "كونوكو فيليبس" و "ديفون للطاقة" في تطوير حقول "بانيو" النفطية لإنتاج 60 ألف برميل يوميا، و بدأ الإنتاج التجاري في حقل "وانشانغ" بتقديرات أولية في حدود 14 ألف برميل يوميا، أما حقل "وان 19–1" (Wen 19-1) فيتوقع أن ينتج قرابة 19 ألف برميل يوميا، كما أن لشركة (CNOOC) استثمارات في حقل "كسيجيانغ 23–1" منذ 2008، و يتوقع أن تنتج 40 ألف برميل من النفط الخام يوميا[3].

و لكن طموحات الصين تصطدم بطموحات مماثلة لجيرانها في مناطق بحرية متنازع عليها، مثلما هو الحال خاصة في بحر الصين الجنوبي، في أرخبيل "كسيشا" المعروف بـ "بارسيل" و "نانشا" المعروف بـ "سبراتلي"، و بعض الجزر في بحر اليابان، و لكن تحسن العلاقات مع فيتنام سمح للبلدين بتوقيع اتفاق لترسيم الحدود البحرية بينهما في خليج "تونكين" (Tonkin) بتاريخ 25 ديسمبر 2000، مما أدى لوقف عقود من النزاع و الحوادث البحرية المسلحة، و هو ما فسح المجال للصين لاستغلال خيرات تلك

1- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" .** Energy information administration, country analysis briefs. July 2009. "*http://205.254.135.24/emeu/cabs/China/pdf.pdf* ".

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p.p 153-154.

3- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" .** Op. Cit.

المنطقة و إعلان مناقصات دولية في 2004 لاستغلال و تطوير عشرة مجمعات يعتقد أنها غنية بالنفط[1].

و إذا كان هنالك إجماع بين الخبراء على أن الإنتاج أو العرض الصيني من النفط سيستمر بالتهاوي أمام زيادة الطلب، فإن هنالك اختلاف بينهم حول ما إذا كان المعروض الصيني من النفط سينمو بشكل معتدل أو يتضاءل خلال السنوات القادمة مقارنة بالإنتاج الصيني النفطي الذي قدر بـ 3.6 مليون برميل يوميا سنة 2005.

فالتوقعات المستقبلية بشأن تطور الإنتاج الصيني من النفط بحلول عام 2020، و بحسب دراسات لمؤسسات و شركات و معاهد متخصصة صينية و أجنبية تتراوح بين 3 و 4 مليون برميل يوميا **(أنظر الجدول رقم 3)**، و قد ذهب مدير قسم التخطيط في الشركة الوطنية النفطية الصينية (CNPC) في حديث له سنة 2006، إلى القول بأن الإنتاج الصيني من النفط المقدر بـ 3.6 مليون برميل يوميا سنة 2005، مرشح للارتفاع ما بين 2006 و 2020 إلى 4 ملايين برميل يوميا فقط، على أن يبدأ الإنتاج بالتناقص بداية من عام 2021[2].

جدول رقم (3): توقعات تطور حجم الإنتاج النفطي الصيني لسنة 2020

مصدر الدراسة	تاريخ الصدور	حجم التوقعات 2020 (مليون برميل يوميا)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	**2006**	**3.8**
الشركة النفطية الوطنية الصينية (CNPC)	**2006**	**4.0**
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	**2005**	**3.8**
وكالة الطاقة الدولية	**2005**	**3.0**
معهد أبحاث الطاقة الصيني	**2005**	**4.0**

Source: Erica S. Downs. Energy security series: China. The Brookings Foreign Policy Studies. Brookings institution. December 2006. P. 10.

الغاز الطبيعي: عرف إنتاج الغاز الطبيعي ارتفاعا كبيرا في الستينيات و السبعينيات بفضل اكتشاف حقول كبيرة في مقاطعة "سيشوان"، و لكنه يظل مصدر هامشي للطاقة ضمن نظام الطاقة الواسع في الصين و لا يمثل إلا 2% من الاستهلاك العام للطاقة، أي أقل من المعدل العالمي المقدر بـ 23.6%...

1- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 154.

2- Erica S. Downs. Energy security series: China. The Brookings Foreign Policy Studies. Brookings institution. December 2006. P. 11.

و يقدر الاحتياطي الصيني المؤكد من الغاز الطبيعي بحسب تقرير وكالة الطاقة الدولية سنة 2000 بـ 1.5 تريليون متر مكعب[1].

و ارتفعت احتياطات الصين من الغاز الطبيعي سنة 2003 إلى 1.82 تريليون متر مكعب، و الجزء الأكبر من هذه الاحتياطيات يقع في غرب و شمال و وسط البلاد، و يحوي حوض تاريم الواقع في مقاطعة "سينجيانغ" لوحده 8.5 تريليون متر مكعب أي 25% من الاحتياطيات في الحقول الأرضية[2].

غير أن تقديرات "وكالة الطاقة الدولية" لسنة 2006 تضع الاحتياطيات الصينية في حدود 3720 مليار متر مكعب، و هو ما يمثل 2% من الاحتياطيات الغازية العالمية... و تتركز هذه الاحتياطيات في خمسة أحواض أساسية: "أوردوس" (27%)، "سيشوان" (23%)، "تاريم" (19%)، "خليج بوهاي" (8%) و "سونغ لياو" (7%)، و الـ 16% المتبقية تتوزع على مخزونات صغيرة في حوالي 10 أحواض[3].

و تخطط الحكومة الصينية لتجعل من "حوض تاريم" المركز الأول للإنتاج في البلاد، و لذلك تعطي للمنطقة أولوية عالية ضمن الاستثمارات الموجهة لتطوير الإنتاج، و المركزان الرئيسيان الآخران للإنتاج يقعان في "سيشوان" (تحوي أكثر من 20% من الاحتياطيات المؤكدة)، و "حوض أوردوس" في منغوليا الداخلية.

أما الاحتياطيات الموجودة في الحقول البحرية فتمثل حوالي 20% من الاحتياطيات الإجمالية المؤكدة، و تتركز في أغلبها في "خليج بوهاي"، و في بحر الصين الشرقي، و في شمال بحر الصين الجنوبي[4].

و من حيث الإنتاج فقد أنتجت الصين ما مقداره 51 مليار متر مكعب عام 2005، ليرتفع الإنتاج سنة 2006 بنسبة 17% و يبلغ حوالي 60 مليار متر مكعب، و ينحدر حوالي 60% من الإنتاج من 133 حقل أرضي، و توفر 370 حقلا ما تبقى من إنتاج، أما الحقول البحرية التي بدأت في الإنتاج منذ منتصف التسعينيات فقط فقد ساهمت بـ 15% من الإنتاج الإجمالي[5].

1- **China's worldwide quest for energy security.** International energy security report. 2000. P. 24.

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 154.

3-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p.328-329 .

4- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 154.

5- **World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 330.

و تحظى الحقول البحرية باهتمام متزايد لدعم نمو إنتاج الغاز في الصين و خصوصا في بحر الصين الجنوبي، الذي يحوي حقل "ياشانغ 13–1" (Yacheng 13-1) الذي يعد أكبر حقل غازي بحري في الصين، و يعتبر الممول الرئيسي لمحطات الطاقة في "هونغ كونغ"، و يقع تحت إشراف شركة "بريتيش بتروليوم" (BP) بنسبة 34% و الشركة الوطنية الصينية (CNOOC) بنسبة 51%، و الشركة الكويتية للاستخراج الخارجي بنسبة 15%، و تقدر طاقته الإنتاجية بـ 124 مليار قدم مكعب سنويا، و تسعى شركة (CNOOC) لرفع رأس مال استثماراتها عام 2009 بـ 19% لتصل إلى 6.9 مليار دولار، و ذلك من خلال اعتماد 1.1 مليار دولار لمشاريع استغلال في بحر الصين الجنوبي و خليج بوهاي[1].

و في ظل المساهمة القليلة للغاز في الاستهلاك العام لمختلف مصادر الطاقة في الصين، إضافة إلى قلة المنشآت الخاصة بمعالجة و تمييع الغاز، تهدف الحكومة الصينية لرفع نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في البلاد لما له من فوائد في خفض التلوث، و لتقليل حدة الطلب و لو نسبيا على الفحم الملوث للبيئة، و على النفط الذي يشكل الحصول عليه أحد أكبر التحديات، و قد تضاعف الإنتاج الصيني من هذه المادة ما بين 1995 و 2005 من 17.4 مليار متر مكعب إلى 50 مليار متر مكعب، و تشير توقعات مختلف المؤسسات المتخصصة إلى تراوح الارتفاع في الإنتاج الصيني من الغاز الطبيعي بحلول عام 2020 ما بين 98 و 120 مليار متر مكعب.

جدول رقم (4): توقعات تطور حجم الإنتاج الصيني من الغاز لسنة 2020

مصدر الدراسة	تاريخ الصدور	حجم التوقعات 2020 (مليار متر مكعب)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	**2006**	**98**
الشركة النفطية الوطنية الصينية (CNPC)	**2006**	**80**
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	**2005**	**150**
وكالة الطاقة الدولية	**2005**	**138**
معهد أبحاث الطاقة الصيني	**2005**	**120**

Source : Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 11.

*** مصادر الطاقة الأخرى:** و المتمثلة في الطاقة النووية و الكهرومائية و الطاقات المتجددة الأخرى، فبنسبة 1% من الإنتاج الإجمالي للطاقة فقط لا يمثل القطاع النووي لحد الآن إلا جزءا صغيرا من الإنتاج الطاقوي الصيني، و لكن الحكومة قررت وضع سياسة لتطوير سريع لإنتاج الطاقة النووية من

1- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" .** Op. Cit.

خلال الدعوة لاستثمارات خارجية واسعة، و تمتلك الصين 9 مفاعلات نووية عملية تقع جميعها في المقاطعات الساحلية (زيجيانغ، شاندونغ، غوانغ دونغ)[1].

و تهتم الصين بالطاقة النووية لكونها طاقة نظيفة و مصدر فعال لتوليد الطاقة الكهربائية، و رغم أن القدرة النووية في حدود 9 جيغاواط و لا تساهم إلا بقدر ضئيل في إمكانيات توليد الطاقة الصينية، فإن الكثير من التطور الرئيسي المسجل في قطاع الكهرباء الصيني يعود إلى استعمال الطاقة النووية، و الحكومة الصينية تأمل في إضافة ما بين 60 إلى 70 جيغاواط للقدرة النووية الصينية بحلول 2020[2].

و بالعمل على بناء 32 مفاعل نووي جديد في آفاق 2020، تهدف الصين لرفع الإنتاج 36000 ميغاواط، لتضمن الطاقة النووية 4% من الإنتاج الطاقوي الوطني الصيني، و هو ما يكلف استثمار ما مجموعه 48 مليار دولار[3].

و فيما يخص الطاقة الكهرومائية تعتبر الصين المنتج الأول عالميا، حيث تمكنت من توليد 430 مليار كيلوواط في الساعة من الكهرباء من المصادر المائية، و هي تمثل 14.1% من مجموعة الطاقة الكهربائية المولدة في الصين... و هي نسبة مرشحة للارتفاع بالنظر للمشاريع المخطط لها مستقبلا و تلك الواقعة قيد الإنشاء، و أكبر هذه المشاريع مشروع بناء سد على طول نهر "اليانغتسي" يضم 32 حاجزا تولد كل منها 700 ميغاواط لتولد ما مجموعه 22.5 جيغاواط، و عند إتمامه سيكون السد الكهرومائي الأكبر في العالم[4].

و يعود الإنتاج المعتبر للطاقة الكهرومائية إلى الشبكة المائية الكبيرة التي تتمتع بها الصين بفضل 1500 نهر، و يتركز العدد الأكبر لهذه الأنهار في الجنوب الغربي و شرق البلاد، و اتخذت الصين قرارات عملية لرفع الإنتاج من الطاقة الكهرومائية في السنوات القادمة حيث يهدف المخطط العاشر إلى رفع الإنتاج بـ 48%[5].

1- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 155.

2- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" .** Op. Cit.

3- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 155.

4- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" .** Op. Cit.

5- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 156.

أما الطاقة المتولدة عن الرياح فهي ثاني أكبر مصدر للطاقات المتجددة في الصين، و تعد الخامسة عالميا من حيث الإنتاج بتوليدها لـ 5.6 مليار كيلوواط ساعي سنة 2007، بتطور نسبته 95% منذ 2006، على أن يصل الإنتاج إلى 10 جيغاواط سنة 2010[1].

و يرجع الاهتمام بالطاقات المتجددة للضغوط الناجمة عن تزايد الطلب الداخلي، و متطلبات حماية البيئة المتزايدة، و قد طورت الصين برنامجا لتنمية الطاقات المتجددة و ذلك في إطار "مخطط تطوير قطاعات جديدة للطاقات المتجددة"، ليصل الإنتاج من الطاقات المتجددة سنة 2015 حوالي 43 مليون طن مكافئ للفحم، مع العلم أن الكمية المنتجة حاليا تقدر بـ 3 ملايين طن مكافئ للفحم، لذلك يحتاج هذا القطاع لاستثمارات أجنبية ضخمة، و تمويل من مؤسسات مالية دولية مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و الصندوق العالمي للبيئة و البنك الآسيوي للتنمية التي تمول مشاريعا في هذا الميدان، غير أن هذا المكون في الإنتاج الطاقوي الصيني له إسهام هامشي مقارنة باستهلاك المحروقات[2].

و يمكن ملاحظة تصميم صناع القرار الصينيين على تطوير قطاع الطاقات النظيفة و المتجددة، من خلال مخططهم الطموح الذي أعلن عنه عام 2007 "**المخطط المتوسط و طويل المدى لتطوير الطاقات المتجددة**"، و الذي أقره مجلس الشعب عام 2008 تحت مسمى "قانون الطاقات المتجددة"، و يهدف هذا المخطط إلى التوجه بالبلاد نحو الطاقات المتجددة، من أجل خفض استهلاك الطاقة و تقليل الانبعاثات الكربونية، و تأمل هذه السياسة الجديدة في توليد 10% من الطاقة المعروضة في الصين من الطاقات المتجددة بحلول 2010، و 15% بحلول 2020، و لتحقيق هذا الهدف فمجموع الاستثمارات المطلوبة يقدر بـ 2 تريليون يوان صيني (133.3 مليار دولار)... على أن تبلغ كمية الكربون المتوقع التخلص منها إلى 1.2 مليار طن عام 2020، و يعكس هذا الهدف رغبة الصين في التعامل بجدية مع تحديات التغيرات المناخية، و يمكن الوقوف على الرابط بين سياسة الطاقة الصينية و التغير المناخي من خلال وثيقة السياسة "برنامج الصين الوطني للتغير المناخي 2007"[3].

و من حيث توليد الكهرباء تعد الصين الثانية عالميا، و يتم توليدها من مصادر متعددة مثل الوقود الصلب الذي يمثل الفحم مصدره الأول، و البترول و الغاز و الطاقة النووية و الطاقات المتجددة و على رأسها الطاقة الكهرومائية، بسبب غنى الصين كما لاحظنا أعلاه بالسدود و بمحطات التوليد و بالأنهار التي توفر القوة المطلوبة لتوليد الطاقة الكهربائية، و لا تتفوق عليها إلا الولايات المتحدة

1- **"China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" .** Op. Cit.

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 157.

3- Li Xing and Woodrow W. Clark. Energy Concern in China's Policy-Making Calculation: From Self-reliance, Market dependence to Green Energy. Dir Research series, Working paper N°. 143. 2010. P. 15.

الأمريكية في هذا المجال سواء من حيث القدرة التوليدية أو القدرة الاستهلاكية، حيث تحتل الصين المرتبة الثانية من حيث استهلاك الطاقة الكهربائية في العالم، و الجدول الموالي يوضح ضخامة الإنتاج الصيني من الطاقة الكهربائية و تطوره المرتقب مستقبليا في آفاق العام 2020.

جدول رقم (5): توليد الكهرباء في الصين ما بين 1995 و 2020

مصادر التوليد	1995		2020	
	تيراواط ساعي	النسبة	تيراواط ساعي	النسبة
الوقود الصلب	767	%74	2 .612	%67
الطاقة الكهرومائية	191	%18.4	726	%18.8
البترول	63	%6.1	257	%6.7
الطاقة النووية	13	%1.3	127	%3.3
الغاز الطبيعي	2	%0.2	132	%3.2
طاقات متجددة أخرى	0	--	11	%0.3
المجموع	**1036**	**%100**	**3.857**	**%100**

Source: China's worldwide quest for energy security. Op. Cit. P. 29.

و الملاحظ عموما على المصادر الطاقوية في الصين تميزها بـ:

1- التوزيع غير المتوازن للموارد الطاقوية: حيث يتواجد الفحم بالأساس في الشمال و الشمال الغربي، و الطاقة الكهرومائية في الجنوب الغربي، و النفط و الغاز في المناطق الشرقية و الوسطى و الغربية و على طول الساحل، في حين أن مناطق و مراكز الاستهلاك الرئيسية تتواجد أساسا في الجهة الساحلية الجنوبية الشرقية التي تعتبر أكثر تطورا اقتصاديا، و قد نتج عن هذا الفرق بين مناطق الإنتاج و مناطق الاستهلاك طول مسافة نقل الفحم و النفط من الشمال إلى الجنوب، و الكهرباء و الغاز الطبيعي من الغرب إلى الشرق.

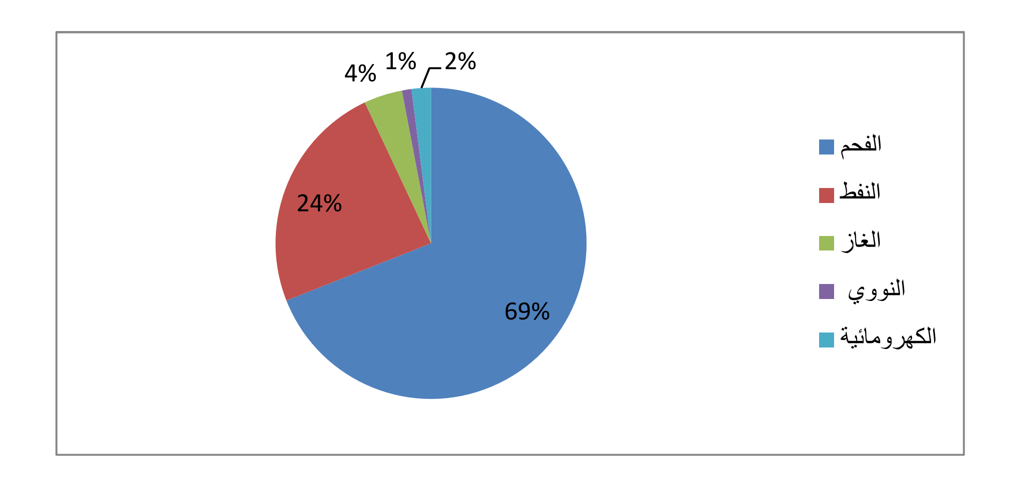
2- صعوبة تطوير الموارد الطاقوية: فمقارنة مع أجزاء أخرى من العالم، تواجه الصين صعوبات جيولوجية حادة في تطوير إنتاجها من الفحم لأن معظم مخزوناتها تتركز عميقا تحت الأرض، بينما تتواجد المصادر النفطية و الغازية في مناطق ذات خصائص جيولوجية معقدة و على أعماق كبيرة، مما يتطلب تقنيات متطورة و مكلفة، أما مصادر الطاقة الكهرومائية فتعاني من صعوبات تقنية و من ارتفاع

التكاليف بسبب وقوع أغلبها في مرتفعات الجبال و الأنهار العميقة في الجنوب الغربي بعيدا عن مراكز الاستهلاك(1).

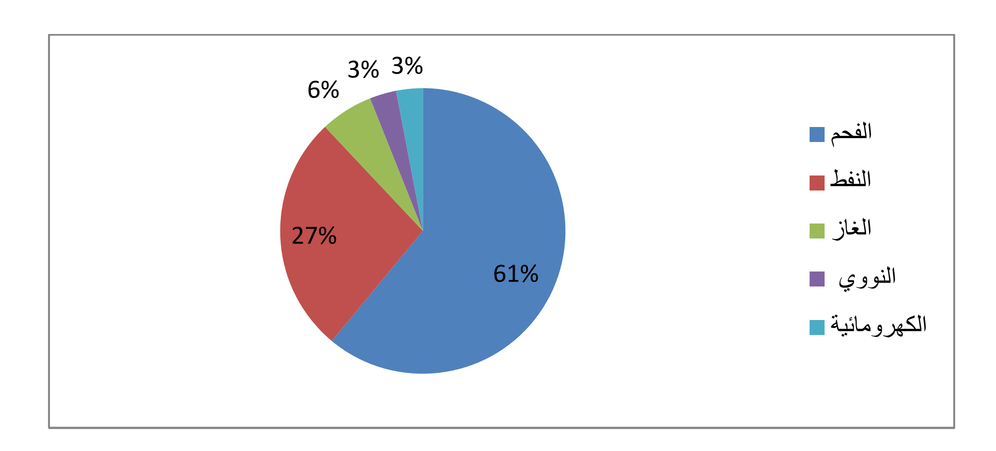
4- سيطرة الفحم على مزيج الطاقة: حيث يشكل الفحم النسبة الأكبر من الطاقة المستهلكة في الصين بنسبة قاربت السبعين في المائة سنة 2002، و ينتظر أن تنخفض إلى حدود 60% سنة 2020، مع تمركز النفط في المرتبة الثانية بنسبة 24% سنة 2002، على أن ترتفع إلى 27% سنة 2020، مع مساهمة ضئيلة لكل من الغاز الطبيعي و الطاقة النووية و الكهرومائية.

<u>شكل رقم (4) : مزيـج الطاقة في الصين ما بين 2002 و 2020</u>

مزيـج الطاقة في 2002



مزيـج الطاقة في 2020



<u>Source:</u> Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 12

1- **White paper: China's Energy Conditions and Policies**. The Information Office of the <u>State Council</u> of the People's Republic of China. December 2007. "http://www.china.org.cn/english/environment/236955.htm".

3- ضعف معدل الاستهلاك الفردي للطاقة: ضعف معدل استهلاك الطاقة السنوي لكل ساكن في الصين، يتجلى في كون متوسط ما يستهلكه الصيني أقل بعشر مرات مما يستهلكه الأمريكي، و أقل بستة مرات مما يستهلكه الأوروبي سنة 2002، و لكن هذا المعدل مرشح للارتفاع مستقبلا، بعد أن سجل ارتفاعا بنسبة 90% ما بين 1980-2002 مقابل 20% سجلت في أوروبا في نفس الفترة(1).

المطلب الثاني: عوامل و مظاهر تزايد الطلب الصيني على الطاقة: رغم ضخامة إنتاجها من الطاقة الذي أهلها لأن تحتل المرتبة الثانية عالميا من حيث إنتاج مختلف مصادر الطاقة، إلا أن الصين تعاني من اختلال كبير بين إمكاناتها الإنتاجية المحلية و شراهتها الاستهلاكية الكبيرة لمختلف المصادر الطاقوية، و يعيد الخبراء تنامي الطلب الصيني على الطاقة إلى مجموعة من العوامل التي تضافرت معا، لتجعل منها ثاني أكبر مستهلك عالمي للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و أحد الفواعل المؤثرة في سوق الطاقة العالمي، و أهم هذه العوامل:

أولا: النمو الاقتصادي السريع: دخلت الصين ابتداء من 1978 مرحلة الإصلاح الاقتصادي و التحديث، حيث بدأت القيادة الصينية و لأول مرة منذ الخمسينيات تحدد مهامها و مستقبل الأمة، وفقا لحاجات النمو الاقتصادي على قاعدة واسعة، بدلا من الحملات السياسية و العقائد الإيديولوجية(2).

و أدركت القيادة الجديدة و على رأسها الرئيس "دنج كسياو بنغ" (Deng Xiaoping)، أنه لم يعد النجاح في رفع مستوى معيشة الشعب، و توسيع سلطات الدولة مجرد هدف براغماتي نفعي، بل أصبح تحقيق أهداف التنمية أمرا ضروريا لإثبات أحقية هذه الصفوة الحاكمة في الاستمرار في السلطة، و طبقا لإستراتيجية التنمية في الصين تعتبر الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية عناصر حيوية لا غنى عنها مطلقا لتحقيق ذلك النجاح(3).

منذ بدأ عملية الإصلاح الاقتصادي شهدت الصين توسعا كبيرا و منتظما في ناتجها الداخلي الخام (GDP)، حيث حقق ارتفاعا قدره 9.5% ما بين 1980-2002، أما الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل ساكن و الذي يقيس معدل الدخل لكل صيني فقد ارتفع في نفس الفترة بـ 450%، أي بنمو سنوي يفوق

1- Pierre Noel et Michal Meiden. **"L'approvisionnement Energétique de la Chine: Marchés et politiques".** Institue Français de relations internationales (**Ifri**). Juillet 2006. p. 2.

2- دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا. التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد و العشرين. ترجمة: شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، عدد 271، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب. 1997. ص 14.

3- توماس ويلبورن. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: الصين- اليابان- الولايات المتحدة الأمريكية. سلسلة دراسات عالمية، عدد 12. أبوظبي. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1997. ص 20.

8% (في الولايات المتحدة الأمريكية و في نفس الفترة لم ينمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل ساكن سوى بـ 50%)، حتى و إن ظل الصيني في المتوسط أفقر من الأمريكي بـ 32 مرة[1].

في عام 2006 و النصف الأول من 2007 ارتفع الناتج الداخلي الخام الصيني إلى حدود 11%، ببلوغه 10 تريليونات من الدولارات أي ما نسبته 15% من الناتج العالمي.. و قد كان للصناعة النصيب الأكبر في ذلك النمو المسجل بنسبة 49% من الناتج الداخلي الخام الصيني.. و نسبة 39% لقطاع الخدمات، و النسبة المتبقية أي 12% كانت للزراعة، و أصبح الاقتصاد الصيني أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي خاصة بعد انضمامها في 2001 إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث ازداد نصيبها في التجارة العالمية لتصبح الثالثة عالميا عام 2006 بعد كل من الولايات المتحدة و ألمانيا بفضل قيمة صادرات و واردات بلغت 1.8 تريليون دولار، و الأولى عالميا من حيث جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 108 مليار دولار، و تضاعف نصيبها من إنتاج الفولاذ بـ 31% ما بين 2000–2005، بينما نصيبها العالمي في تجهيزات الاتصال فارتفع إلى 20% [2].

و شهد العام 2010 حدثا هاما على مستوى الاقتصاد العالمي، تمثل في احتلال الصين للمرتبة الأولى عالميا من حيث مساهمتها في الصادرات العالمية متجاوزة ألمانيا، و أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و متجاوزة اليابان لأول مرة، و ذلك بفضل تحقيقها لمؤشرات اقتصادية مميزة، حيث سجل الناتج الداخلي الخام نموا بـ 10.1% بفضل ناتج قدر بـ 9.854 تريليون دولار [3].

و تحتل الصين موقعا رياديا عالميا في الكثير من المجالات و المؤشرات الاقتصادية، مما يعكس المكانة المرموقة التي باتت تحتلها على المستوى العالمي **(أنظر في الملحق رقم 3 المجالات و المؤشرات الاقتصادية التي تحتل فيها الصين واحدة من المراتب الثلاثة الأولى عالميا).**

هذا التقدم الاقتصادي السريع صاحبه تطور قوي للطلب على الموارد الطاقوية الأولية، فقد تزايد الطلب الصيني على الطاقة ما بين 1980–2002 بمتوسط نمو سنوي قدره 4.2%، مقارنة بنمو الطلب العالمي الذي لم يتعد خلال نفس الفترة نسبة 1.7%، و ابتداء من عام 2002 تسارع الطلب الصيني على الطاقة بشكل مكثف بلغ 23% عام 2002 و 15% سنتي 2003 و 2004... و نتيجة لنمو الاقتصاد الصيني بوتيرة أكبر من نمو اقتصاديات دول منظمة التعاون و التنمية الأوروبية (OCDE)، فقد ازداد ثقلها

1- Pierre Noel et Michal Meiden. Op. Cit. p. 2.

2-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 246.

3- **China economy overview**. From CIA factbook 2011. January 2011. "http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm".

الطاقوي فمقارنة مع عام 1980 أين كان الاستهلاك الصيني للطاقة أقل من ربع الاستهلاك الأمريكي و ثلث استهلاك دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا)، تغيرت المؤشرات عام 2002 ببلوغ الاستهلاك الصيني 45% من الاستهلاك الأمريكي و 70% من الاستهلاك الأوروبي، و في عام 2004 ارتفعت تلك النسبة إلى 60% و 90% بالنسبة للولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي على التوالي[1].

ثانيا: النمو الديموغرافي الكبير: شهدت الصين نموا ديموغرافيا كبيرا خلال القرنين الـ 19 و الـ 20، فعند تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كان عدد السكان 540 مليون نسمة، و تضاعف هذا العدد في ظرف ثلاثين سنة إلى أكثر من 800 مليون نسمة عام 1979[2].

و بعدد إجمالي للسكان بلغ 1.31 مليار نسمة عام 2005 (و ذلك بحسب تقديرات الأمم المتحدة الصادرة عام 2006)، تعد الصين البلد الذي يحوي أكبر عدد من السكان في العالم، حيث يمثل الصينيون خمس سكان العالم، و تملك الصين مساحة تقارب مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، و لكن بعدد سكان أكبر من نظيره الأمريكي بأربع مرات، و يتوقع أن تحافظ الصين على هذه المكانة خلال العقود القليلة القادمة من هذا القرن (و هذا قبل أن تتجاوزها الهند من حيث عدد السكان)[3].

و حسب آخر إحصاء للسكان في الصين (الإحصاء الوطني السادس للسكان الذي أشرف عليه المكتب الوطني الصيني للإحصائيات، و شارك فيه قرابة 10 ملايين عامل)، و الذي انطلق في الفاتح نوفمبر 2010 كتاريخ مرجعي، و أعلنت نتائجه في الـ 28 أفريل 2011، فإن عدد سكان الصين قد بلغ 1.370 مليار نسمة (1370536875 نسمة بالضبط)، و مقارنة بنتائج الإحصاء الخامس الذي تم سنة 2000 أين قدر عدد السكان بـ 1.265 مليار نسمة، فقد ازداد عدد سكان الصين بـ 73899804 شخص، أي بنسبة 5.84% خلال عشر سنوات و بمتوسط نمو سنوي قدره 0.57%[4].

و تذهب تقديرات الأمم المتحدة إلى حدوث قفزة ديموغرافية بحلول عام 2025، ببلوغ عدد سكان الصين 1.44 مليار نسمة، و لكن مع توقع حدوث انخفاض محسوس في عددهم بحلول عام 2050 ليبلغ

1- Pierre Noel et Michal Meiden. Op. Cit. p. 3.

2- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 114.

3-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 255.

4- **Communiqué of the National Bureau of Statistics of People's Republic of China on Major Figures of the 2010 Population Census.** National Bureau of Statistics of China. April 28, 2011. "http://stats.gov.cn/english/newsandcomingevents/t20110428_402722244.htm".

1.392 مليار نسمة، أين تتجاوزها الهند في هذه المرحلة بعدد سكان يتوقع أن يصل إلى 1.592 مليار نسمة عام 2050، بعد أن كان 1.103 مليار نسمة عام 2005[1].

و يحدث ذلك نتيجة للانخفاض الكبير في نسب نمو سكان الصين خلال الثلاثين سنة الماضية و خلال السنوات القادمة، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة النمو الديموغرافي خلال الفترة ما بين 2006–2030 نسبة 0.4% سنويا، ليبلغ عدد السكان 1.46 مليار نسمة عام 2030، بعد أن كانت 1.5% سنويا خلال 1980–1990، و 0.9% سنويا ما بين 1990–2005[2].

و لكن الانخفاض المتوقع في نسبة زيادة السكان يقابله ارتفاع ملحوظ في العمر المتوقع، حيث تشير توقعات الأمم المتحدة إلى بلوغ 38.2% من سكان الصين لسن يفوق الستين سنة في 2050، مقابل 12% سنة 2005... و قد بدأ هذا التطور منذ بداية التسعينيات و أخذ في المضي قدما، إذ مثل الأشخاص البالغون أكثر من 65 سنة في 1990 نسبة 5.57% من السكان، و ارتفعت هذه النسبة إلى 6.96% عام 2000، و بعد أن كان متوسط العمر المتوقع للصينيين عام 2005 يقدر بـ 32.6 سنة، فهو مرشح للارتفاع إلى 44.8 سنة بحلول 2050، ليقارب المستوى المسجل في كندا (45.2) و عدد كبيرا من الدول الأوروبية مثل الدنمارك و فنلندا أو فرنسا، أما العمر المتوقع و المقدر 71.5 سنة في 2005، فيتوقع أن يصل إلى 78.7 سنة في 2050، ليعادل العمر المتوقع في فرنسا حاليا[3].

و من المعلوم أن استهلاك الطاقة يزيد بازدياد عدد السكان، حيث تزداد احتياجاتهم الطاقوية للطهي و التدفئة و الإنارة و غيرها من ضروريات الحياة اليومية، خاصة مع التطور الملحوظ في مستويات المعيشة الذي يعرفه المجتمع الصيني، و هذا ما يزيد الضغط على الموارد الطاقوية.

ثالثا: زيادة نسبة سكان المدن (Urbanization): ترافق التزايد الكبير في عدد سكان الصين بتزايد ملحوظ في نسبة التمدن (أي زيادة عدد سكان المدن مقارنة بسكان المناطق الريفية)، فقد ازداد عدد سكان المدن التي تضاعف حجمها بمرتين في المتوسط خلال العشرين سنة الماضية، فبالإضافة إلى بكين و شنغهاي اللتان يفوق عدد سكان كل منهما 10 ملايين نسمة، فالصين تحتوي على ثمانية مدن تضم كل منها أكثر من 5 ملايين نسمة، و 88 مدينة ذات عدد سكان ما بين 1 و 5 مليون نسمة، و ترتب أربعة مدن صينية ضمن قائمة المدن الثلاثين الأولى في العالم من حيث عدد السكان، و تشهد مدن المقاطعات الساحلية أعلى نسب التمدن بمتوسط 49% مقابل 35% تسجلها مدن البر الصيني[4].

1- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 115.

2-**World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 255.

3- Lionel Vairon. Op. Cit. p. 116-117.

4- **World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 257.

و يعود الإقبال على المدن الساحلية إلى ما تشهده من ازدهار اقتصادي، بسبب كونها مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية على عكس مناطق الصين الأخرى خاصة في الجنوب الغربي و الشرقي، إذ تركزت معظم الثروة في المناطق الساحلية الشرقية ففي سنة 1998 تلقت "غوانغدونغ" 26.5% من الاستثمار الأجنبي المباشر، و تلقت البلديات الثلاث الكبرى (شنغهاي، بكين و تيانجين) 17%، و مقاطعة "جيانغسو" 11.6%، في حين تلقت تسع مقاطعات و بلدية واحدة في الجنوب الغربي و الجنوب الشرقي من الصين 3% فقط من مجمل الاستثمار الأجنبي في نفس السنة[1].

و النتيجة أن كان معدل الدخل الفردي لسنة 1998 في المناطق الساحلية ضعف المعدل في الجنوب الغربي، و تتمتع شنغهاي وحدها بدخل حقيق أكبر من الدخل في الشمال الغربي، و أعلى بـ 60% من الدخل في الجنوب الغربي، و أحدث هذا التفاوت هجرات داخلية كبيرة من الأرياف إلى المدن، للبحث عن فرص عمل في البلديات و المدن الكبرى و على طول الساحل، و قدرت الأعداد المتدفقة على مراكز جذب الاستثمارات الأجنبية بما بين 80 و 120 مليون مهاجر[2].

و مع استمرار تدفق المهاجرين الداخليين على المدن يتوقع إضافة إلى نسبة الزيادة الطبيعة أن يعيش أكثر من نصف سكان الصين في المدن قبيل عام 2020[3]، خصوصا أن نسبة التمدن في الصين قد بلغت 43% من مجموع عدد السكان عام 2008، بنسبة نمو قدرت بـ 2.7% ما بين 2005–2010، و قد ترافق تزايد سكان المدن مع ارتفاع مستويات الحياة المتوقعة و الثروة في أيدي الصينيين، و عندما يصبح المجتمع أكثر تمدنا و غنى تزداد نسبة الخصوبة و احتمالات طول الحياة (مع تأثير ذلك على تحسن ظروف الحياة و الطلب على الموارد و خاصة الغذائية و الطاقوية منها)[4].

رابعا: تطور حظيرة المركبات الصينية: تعتبر الصين اليوم ثالث أكبر سوق للسيارات في العالم بعد الولايات المتحدة و اليابان، و لأن السيارات تعمل على منتجات النفط فقد ساهم ذلك برفع الاستهلاك الصيني بشكل كبير، ليقفز نصيب قطاع النقل من استهلاك منتجات النفط من 10% سنة 1978 إلى 25% سنة 2002، و بحسب مركز مجلس الدولة للأبحاث و التنمية فاستهلاك السيارات الصينية يرتقب أن يكون 138 مليون طن من النفط سنويا بحلول عام 2010، أي ما يعادل 43% من الاستهلاك

---

[1]- طوني سايش. "**العولمة و الحكم و الدولة السلطوية: الصين**". في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو. الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة: محمد الشريف الطرح. الرياض، مكتبة العبيكان. 2002. ص ص 301، 302.

[2]– دانييل بورشتاين و أرنيه دي كيزا. مرجع سابق. ص 248.

[3]**- World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 258.

[4]**- "China's Population: A Looming Demographic Time Bomb".** China mike. January 2011."http://www.china-mike.com/chinese-culture/society/china-population-growth-crisis/".

الإجمالي للنفط في الصين، و يتوقع ذات المركز أن الطلب السنوي على السيارات سيبلغ 9.4 مليون وحدة سنة 2010، و 18.9 مليون وحدة سنة 2020، مقارنة بـ 5.7 مليون وحدة في 2005.

و تفرض هذه الأرقام ضغطا متزايدا على قدرة قطاع تكرير البترول في الصين... فمع الزيادة في مبيعات السيارات، و بناء طرق جديدة، و كثافة حركة الملاحة الجوية منذ 2002 سيكون من الصعب جدا على صناعة تكرير البترول الصينية مواكبة ذلك، و ستكون الصين مجبرة على استيراد كميات أكبر من البترول(1).

لاسيما و أن العديد من الدراسات الاستشرافية تتوقع تزايدا في كميات النفط المستهلكة من قطاع النقل الصيني، ففي عام 2001 أفادت دراسة "مخبر آرغون الوطني" أن السيارات الصينية ستستهلك ما بين 4.5 و 6.6 مليون برميل يوميا عام 2020(2).

أصبحت الصين إذا لاعبا رئيسيا و مؤثرا في سوق الطاقة العالمي، فقد ترافق تزايد نصيب الصين في نمو الناتج الخام العالمي مع تزايد في نصيبها في الطلب العالمي على الطاقة، فما بين 1980–1990 ساهمت الصين بـ 15% في نمو الطلب العالمي على الطاقة، و في غضون العشرية الموالية ارتفعت تلك النسبة إلى 23%، و ابتداء من العشرية الأخيرة للقرن العشرين 1991–2001 أصبحت الصين القطب الرئيسي في نمو الطلب العالمي على الطاقة متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية، بإسهامها بـ 52% من نمو الطلب العالمي على الطاقة ما بين 2001–2004(3).

خلال ثلاثة عقود (1979–2009) عرف الناتج الداخلي العام الصيني معدل نمو ما بين 9% و 10%، و منذ 2002 ازداد الاستهلاك الصيني بنسبة أسرع من نمو ناتجها الداخلي، من 2000 إلى 2005 ارتفع استهلاك الطاقة الصيني بـ 60%، لتعادل تقريبا نصف النمو في استهلاك الطاقة العالمي... و في عام 2002 كان نصيب الصين 10% من مجموع الطاقة المستعملة في العالم، و هي مرشحة للارتفاع إلى 15% عام 2025... و من المتوقع أن تكون مسؤولة خلال العقود الثلاثة القادمة عن 25% من الزيادة العالمية في توليد الكهرباء(4).

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p.p. 15, 16.

2- Kelly Sims Gallagher. China Shifts Gears: Automakers, Oil, Pollution, and development. The MIT press. London. 2006. p. 13.

3- Pierre Noel et Michal Meiden. Op. Cit. p. 3.

4- Li Xing and Woodrow W. Clark. Op. Cit. p. 4.

و استمر الاختلال في التوازن بين إنتاج و استهلاك النفط خلال عام 2009، حيث قدر إنتاجه بـ 3.991 مليون برميل يوميا مقابل استهلاك قدر بـ 8.2 مليون برميل يوميا، أما الغاز الطبيعي فبلغ إنتاجه خلال نفس السنة 82.92 مليار متر مكعب مقابل بلوغ الاستهلاك 87.08 مليار متر مكعب(1).

و يتفق الخبراء على استمرار الطلب الصيني على النفط بحلول عام 2020 ما بين 10 و 13 مليون طن، و الأمر ذاته بالنسبة للغاز الطبيعي بكمية ما بين 100 و 130 مليار متر مكعب، (الجدولين المواليين يوضحان توقعات مختلف المؤسسات و المعاهد الصينية و الأجنبية بشأن تطور الطلب الصيني على النفط و الغاز الطبيعي بحلول عام 2020).

جدول رقم (6): توقعات نمو الطلب الصيني على النفط 2020

مصدر التوقعات	سنة الصدور	حجم التوقعات (مليون برميل يوميا)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	2006	11.7
اللجنة الوطنية الصينية للتنمية و الإصلاح	2006	12-10
شركة الصين الوطنية البترولية	2006	10
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	2005	11.8
صندوق النقد الدولي	2005	13.6
معهد أبحاث الطاقة الصيني	2005	13
وكالة الطاقة الدولية	2005	11.2
الوكالة الوطنية للإحصائيات الصيني	2004	12.7

Source: Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 9.

جدول رقم (7): توقعات نمو الطلب الصيني على الغاز 2020

مصدر التوقعات	سنة الصدور	حجم التوقعات (مليار متر مكعب)
الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة	2006	133
معهد الهندسة الصيني	2006	200
اللجنة الوطنية الصينية للتنمية و الإصلاح	2005	250
معهد اقتصاديات الطاقة الياباني	2005	180
وكالة الطاقة الدولية	2005	106
شركة الصين الوطنية البترولية	2004	210 –160
الشركة الوطنية لحقول النفط البحرية الصينية	2004	200

Source: Ibid. p. 11.

1- **China economy overview**. Op. Cit.

و في سيناريو لتوقعات ارتفاع الطلب الصيني على الطاقة ما بين 2005–2030، تم إعداده من طرف وكالة الطاقة الدولية عام 2007، يرجح ارتفاع معدل النمو السنوي للطلب الصيني على الطاقة بـ 5.1% ما بين 2005 و 2015، و بـ 3.2% خلال الفترة ما بين 2005–2030 إجمالا، و هذا سيرفع الطلب الصيني الإجمالي على الطاقة من 1742 مليون طن عام 2005 إلى 2851 مليون طن عام 2015 و 3819 مليون طن عام 2030[1].

و الجدول الموالي يعطي تفاصيل أكثر حول حجم التطور في الطلب على مختلف مصادر الطاقة من خلال الفترة المرجعية للسيناريو 2005–2030.

جدول رقم (8): سيناريو تطور الطلب الصيني على الطاقة 2005- 2030 (مليون طن)

مصادر الطاقة	2005	2015	2030	نسبة النمو% 2015-2005	نسبة النمو% 2030-2015
الفحم	1094	1869	2399	5.5	3.2
النفط	327	543	808	5.2	3.7
الغاز الطبيعي	42	109	199	10.0	6.4
الطاقة النووية	14	32	67	8.8	6.5
الطاقة الكهرومائية	34	62	86	6.1	3.8
مصادر الطاقة العضوية	227	225	227	-0.1	0.0
طاقات متجددة أخرى	3	12	33	14.4	9.9
المجموع	**1742**	**2851**	**3819**	**%5.1**	**%3.2**

Source: **World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 287**.

[1]**-World energy outlook 2007.** Op. Cit. p. 286.

المبحث الثاني: المعالم الكبرى للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة:

إن تميز ميزان الطاقة في الصين بالاختلال بين العرض و الطلب لصالح هذا الأخير، يجعل صناع القرار الصينيين أمام تحدي كبير يتمثل في العمل على موازنة الوضعية الطاقوية بتقليص الفجوة بين العرض و الطلب قدر الإمكان، و ضمان تلبية الاحتياجات الطاقوية المتنامية للأمة الصينية، و ترتبط آليات الاستجابة لهذا التحدي هنا بمدى كفاءة و فاعلية الإستراتيجية الموضوعة من الساسة و المختصين في بكين لتحقيق أمن الطاقة.

المطلب الأول: المفهوم الصيني لأمن الطاقة: الطاقة قضية إستراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية و الاستقرار الاجتماعي و الأمن القومي في الصين، لذلك تنظر بكين لأي نقص في الطاقة على أنه أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها، و هي تواجه تحديات مختلفة سواء كانت داخلية بسبب النمو الاقتصادي السريع، أو خارجية بسبب البيئة الدولية المتغيرة و غير المستقرة[1].

و لكن في الصين كما في الدول الأخرى، أمن الطاقة مصطلح يستعمل غالبا و لكن من دون تعريف دقيق له، و تحول الصين سنة 1993 إلى مستورد للنفط طرح مصطلح أمن الطاقة في الحوارات الصينية حول الطاقة، و لكن مع تضاعف الواردات الصينية من النفط و فاتورة استيراده عام 2000 أصبح أمن الطاقة مصطلحا سائدا في الحوارات العامة الصينية، و في دراسة قامت بها "أخبار الصين الاقتصادية" التابعة لمكتبة بنك المعلومات الصيني حول ورود مصطلح أمن الطاقة في مختلف الدوريات تبين أن هذا المصطلح قد ظهر في 41 منشورة فقط ما بين 1994–1999، و لكن في 1150 من المنشورات ما بين 2000–2005، غير أن تكرر استعمال هذا المصطلح لم يرافقه تحديد واضح للمقصود به من طرف المحللين الصينيين[2].

و باعتبارها دولة مستهلكة للطاقة و ذات عدد كبير من السكان، إضافة لاقتصادها سريع النمو و لسعيها لتكون ضمن القوى الكبرى عالميا، فإن للصين تصورها الخاص لأمن الطاقة انطلاقا من خصوصياتها التي تميزها عن غيرها من الدول.

فقد أدى العجز المسجل في إنتاج النفط في الصين مقابل زيادة الطلب عليه إلى جعله محور سياسة أمن الطاقة الصينية، و تبنى رؤية الدارسين الصينيين لأمن الطاقة في بلدهم على منظورين:

* **المنظور الأول:** هو المنظور الواقعي الذي يؤكد على أن الموارد النفطية تتجه لأن تكون نادرة، و أمن النفط يرتبط بكون إمدادات النفط المطلوبة من الأسواق العالمية متوفرة بشكل كاف و في أي وقت

1- Xuecheng Liu. China’s Energy Security and Its Grand Strategy. The Stanley foundation policy analysis briefs. September 2006. P. 4.

2- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 13.

و بالأسعار العادية، و العلاقة بين أمن الطاقة و الأمن القومي من وجهة نظر الواقعية السياسية هي مسألة ربح و خسارة، فأي دولة مهيمنة عسكريا لا تأمل في رؤية دولة من المحتمل أن تكون متحدية لها عسكريا ذات مصادر طاقة أكبر، لكون الطاقة المصدر الحرج لأي حالة عداوة محتملة لمساهمتها في زيادة القدرات العسكرية، و الحفاظ على تفوق عسكري مهم جدا في هذه الحالة للسماح بمراقبة استهلاك الطاقة في الدولة المتحدية، و أثناء النزاعات أحد أكثر الطرق فاعلية لهزيمة الخصم تتمثل في قطع موارده الطاقوية و خطوط إمداداته، و هذا الفهم لأمن الطاقة يقتضي تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة، أو على الأقل تنويع مصادر الإمدادات و مزيج الطاقة المستهلك، و وضع احتياطيات إستراتيجية لمواجهة أي انقطاع مفاجئ في التموين[1].

المنظور الواقعي يعالج أمن الطاقة كمسألة إستراتيجية لكونها تتطلب التنافس على مراقبة المصادر الإستراتيجية للموارد الطاقوية، و يتحول النفط هنا إلى سلعة نادرة و ثمينة و مركزة جغرافيا، يمكن أن تستخدم كسلاح للضغط في الساحة العالمية[2].

فالنفط لم يعد مجرد منتج اقتصادي عادي، بل تحول إلى منتج سياسي و مادة إستراتيجية، و خلف التنافس على النفط نجد التنافس بين الشركات النفطية الكبرى، و خلف ذلك نجد التنافس بين الدول المنتجة الرئيسية و الدول المستهلكة[3].

* **المنظور الثاني:** هو أكثر ليبرالية و ظهر خلال الثمانينيات في تحدي واضح للمنظور الواقعي، و ينطلق من أن حدوث اكتشافات منتظمة لمواقع نفطية، و تزايد دور الدول المنتجة خارج إطار الأوبك "OPEC" و غيرها، قلل من الأهمية الإستراتيجية للنفط و وجب بذلك النظر إليه كسلعة عادية، و عليه فتدخل الحكومات غير مرغوب فيه إلا في حالة حدوث اضطرابات في السوق، أي عندما لا يتم أخذ معطى خارجي معين بعين الاعتبار من طرف بنى أو هياكل السوق، و يكون تدخل الدولة هنا مشروعا فقط إذا كان على أساس قواعد السوق، بجمع المعلومات و نشرها و التعاون الدولي... و بالتالي فأمن الطاقة يمكن ضمانه بشكل أفضل من طرف الأسواق، و أفضل إستراتيجية يمكن أن تتبعها أي دولة هي تقليل الحواجز على التجارة و الاستثمارات في الإنتاج و تقليص تدخلها في هذا الشأن[4].

1- Zhang Jianxin. "**Oil Security Reshapes China's Foreign Policy**". Working Paper No. 9. Center on China's Transnational Relations. The Hong Kong University of Science and Technology. 2006. P. 2.

2- Christian Constantin. "**China's Conception of Energy Security: Sources and International Impacts ".** Working Paper No. 43. March 2005. P.1.

3- Hamayoun Khan. "**China's Energy Drive and Diplomacy**". International Review: p. 94. "www.siis.org.cn/.../20081217174045S1QX.PDF ".

4- Christian Constantin. Op. Cit. p.2.

و وفقا لهذا الفهم لأمن الطاقة يمتلك السوق يدا خفية تنظمه، لذلك يعتقد أنصار هذا المنظور أن السوق الحر و التكاليف العادية أو المعقولة يضمنان أمن الطاقة، و يعارضون بناء القوة العسكرية كأداة لضمان الدولة لأمنها الطاقوي[1].

و لكن تزايد القلق في التسعينيات حول القضايا البيئية، و الإرهاب العابر للحدود، و تحدي وضع مدارس فكرية لفهم العلاقات الدولية الراهنة، أنتج إدراك جديد غير تقليدي (Non-traditional perspective) لأمن الطاقة متأثر بالعوامل الثلاثة المذكورة، و أهم رواده "ستاوت بيتر" (Stoett Petter) و "دواين بريتي" (Dwayne Pretti) اللذان يؤكدان على أن أمن الطاقة ينبغي تقييمه في المراحل المختلفة لدورة الطاقة (الإنتاج، النقل، التحويل، الاستهلاك و المخلفات)، و بالنظر إلى مختلف هذه المراحل يبدو جليا أن نموذج تنمية قائم على وقود أحفوري ينقل عبر مسافات طويلة، و يعالج في منشآت متمركزة في مكان واحد و خطير و ينتج تلوث كبير، يكون أكثر عرضة للحوادث و الهجمات من نظام لا مركزي قائم على الطاقات المتجددة و الهيدروجين يتم إنتاجه و معالجته في عين المكان بدلا من نقله، دون نسيان المزايا البيئية لمثل هذا النظام، و دعم هذه المقاربة يساعد على تكوين منظور طاقوي جديد يكون أكثر نظافة و أمنا مقارنة بما هو موجود حاليا[2].

و يذهب أغلب المحللين إلى أن الصين تتبنى مقولات المنظور الواقعي في تحديد تصورها لأمن الطاقة، مثل كبير المختصين في شؤون أمن الطاقة "دانييل يرغين" الذي لاحظ أن الكثيرين يصفون خيارات سياسة بكين الطاقوية بأنها قريبة بشكل كبير للنقص (في الموارد الطاقوية) و الأمن و التهديد في سيناريوهات سنوات السبعينيات[3].

و يهدف أمن الطاقة حسب "دانييل يرغين" إلى: "ضمان إمدادات كافية و موثوقة من الطاقة بأسعار معقولة، و بطرق لا تمس بالقيم و الأهداف القومية الأساسية"، و هذا يتضمن حسب "إريكا داونز" (Erica S. Downs) ضمان السيادة و السير العادي للاقتصاد، و هذا يدخل في إطار التفكير التقليدي حول أمن الطاقة المتمحور حول مركزية الدولة، و ضمان الإمدادات، و التركيز على النفط، و السعي لمساواة الأمن مع الاكتفاء الذاتي، و إطار التفكير حول أمن الطاقة في الصين يتضمن هذه الخصائص[4].

1- Zhang Jianxin. Op. Cit. p. 3.

2- Christian Constantin. Op. Cit. p. 3.

3- Ibid. p. 4.

4-Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". The China Quarterly: 2004. p. p. 22, 23. In: "http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=219843".

أما "فيليب أندروز سبيد" (Phillip Andrews- Speed) فقد جادل بأن الحكومة الصينية تتبنى مقاربة إستراتيجية لأمنها الطاقوي، و لذلك فهي تفضل الوسائل السياسية على الوسائل الاقتصادية لضمان أمن الدولة الطاقوي[1].

غير أنه يجدر التذكير بأن المفهوم الصيني لأمن الطاقة عرف تغيرات بحسب تغير الظروف داخليا و خارجيا، حيث كان أمن الطاقة الصيني في عهد "ماو تسي تونغ" و إلى غاية التسعينيات يقوم على فكرة تحقيق "الاكتفاء الذاتي" (Self-suffeciency)، حيث أدى اكتشاف حقول "داكينغ" و "شانغلي" و "لياو" النفطية إلى منح الصين الاكتفاء الذاتي و حتى القدرة التصديرية على مدار 30 سنة، و تم استغلال ذلك في الدعاية الماوية لنجاح سياسة الحزب الشيوعي الصيني، و لكن تناقص مردودية تلك الحقول النفطية الثلاث التي كانت توفر نصف احتياجات البلاد من النفط الخام، و عدم النجاح في توفير مصادر بديلة، مع النمو الاقتصادي السريع في التسعينيات أدى إلى ظهور أمن الطاقة كقضية اقتصادية مستعجلة (و إلى ضرورة إعادة النظر في المفهوم الصيني لأمن الطاقة الذي كان قائما على الاكتفاء الذاتي).

أما العامل الثاني الذي ساهم في تعريف أمن الطاقة في الصين فهو التغير في الأجيال الحاكمة في القيادة المركزية... حيث يتوقع أن يكون الجيل الرابع من القادة أكثر بعدا عن القوالب الإيديولوجية التي كانت سائدة، و عليه يمكن أن يكونوا أكثر تفتحا و تأييدا لإصلاحات السوق الموجه، و لكنهم يظلون أكثر حذرا بسبب تجربتهم مع الوضع المزري للمناطق الريفية الفقيرة، مما يدفعهم للبحث عن تنمية متوازنة، على العكس من ذلك فالكثير من قادة الجيل الثالث الذين أخذوا خبرتهم في سنوات السبعينيات و الثمانينيات في إطار مركزية قطاع الطاقة، و ظلوا قريبين من الشركات النفطية الرئيسية الثلاث المملوكة للدولة، و من الشركات الصناعية الكبرى في المناطق الساحلية التي استفادت من سياسة التنمية في التسعينيات، و عليه فإن اختلاف تجارب كل جيل تنعكس على مفهوم و تصور كل منهما لأزمات الطاقة و كيفية التصدي لها.

و أخيرا فإن التصور المتبنى من بكين لأمن الطاقة تأثر بالخبرات الأجنبية مع انعدام أمن الطاقة، (الحظر العربي 1973 مثلا و تأثيره على الدول الغربية، و تدخلات الو.م.أ العسكرية ذات الصلة بأمن الطاقة في العراق و أفغانستان)[2].

1- Christian Constantin. Op. Cit. p. 4.

2- Ibid. p. p. 6, 7.

و يبدو تأثر الصين بالخبرات الأجنبية في وضعها لتصورها الخاص بأمن الطاقة، من خلال نصيحة الخبير "شيا ييشان" (Xia Yi Shan) باعتباره أحد الدارسين الصينيين الذين شجعوا بلدهم على الاستفادة من خبرات دول كروسيا و الولايات المتحدة و اليابان، و ذلك بـ:

– تبني سياسة لأمن الطاقة قائمة على الأمن القومي و الرؤية الإستراتيجية.

– زيادة الاهتمام الموجه من قبل الحكومة لأمن الطاقة.

– تشجيع النشاطات ما وراء البحار للشركات النفطية الصينية المملوكة للدولة.

– زيادة تدخل الدولة على الساحة الدولية لصالح تلك الشركات.

– تبني سياسة التنويع.

– الدخول في تعاون دولي ثنائي و متعدد الأطراف(*).

– بناء احتياطيات إستراتيجية[1].

---

* **يبرز البعد التعاوني في المفهوم الصيني لأمن الطاقة في أعمال الباحث "شيا ييشان" في إحدى حلقاته البحثية المعنية بالطاقة في الهند، و وصفه بأنه "مفهوم جديد لأمن الطاقة" تختص به الصين، يتألف من المبادئ التالية:**

– اتصاف أمن الطاقة بالشمولية العالمية و العمومية و التلازم.

– عدم إمكانية ضمان أمن الطاقة إلا بالتعاون الدولي.

– الهدف من التعاون الدولي هو تحقيق الفائدة المشتركة.

– ضرورة أن يكون التعاون الدولي متعدد الأوجه و الأبعاد، بما في ذلك رأس المال و الموهبة و الإنتاج و النقل و المبيعات.

– اتصاف التعاون الدولي بالمرونة و أخذ شكل أبعاد ثنائية و متعددة الأطراف بين الدول من جهة، و الدول و الشركات من جهة أخرى،و الشركات فيما بينها من جهة ثالثة.

أنظر: تلميذ أحمد. "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي". في: الصين و الهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2008. ص 429.

1- Zhang Jianxin. Op. Cit. p. 3.

و تقر منظمة الطاقة الدولية أن الاستراتيجيات المتبناة من طرف الصين للاستجابة لارتباطها المتزايد بالأسواق الأجنبية، هي نفسها التحركات الكلاسيكية (Classical moves) للدول التي وجدت نفسها في حالة جديدة من الارتباط بالواردات(1).

و بناء على ما سبق فقد أصبح الحوار حول أمن الطاقة في الصين أكثر شمولية، حيث أدى تزايد الارتباط بالخارج إلى جعل النفط النقطة المحورية في الحوار، مع ملاحظة زيادة التركيز في السنوات الأخيرة على مصادر الطاقة الأخرى و على تأثير العوامل الداخلية على أمن الطاقة، و التطور الأهم هو مراجعة أو التخلي عن مبدأ الاكتفاء الذاتي كأساس لتعريف أمن الطاقة في الصين، إذ أقر المسؤولون و المختصون الصينيون أن البلاد ستظل مرتبطة بالنفط المستورد، و انتقل النقاش مما إذا كان يجب على الصين استيراد كميات كبيرة من النفط أم لا، إلى كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بالتبعية للواردات من الخارج(2).

إن تحديد المفهوم الصيني لأمن الطاقة و من ثم وضع الإستراتيجية اللازمة لضمانه، مسألة معقدة تتداخل فيها عدة عوامل، و تحدد "صبرينة هووال" (Sabrina Howell) خمس متغيرات رئيسية مؤثرة في هذا الصدد، و هي(3):

أولا: وقوع الصين بعيدا عن ممونيها بالنفط، ففي عام 2007 وفرت كندا و المكسيك 30% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، و كلا الدولتين محاذيتين لها و تقعان في مجال نفوذها، بينما ترتبط الصين بناقلات النفط العملاقة التي تنقله عبر مسافات طويلة و تناور في مضايق بحرية خطيرة لتوفر 90% من نفطها المستورد.

ثانيا: الصين تعاني من افتقارها لهبات جيولوجية، بامتلاكها لما مقداره 1.3% فقط من مجموع الاحتياطيات العالمية للنفط.

ثالثا: نمو الطلب بوتيرة أسرع من العرض الذي أصبح عاجزا عن مجاراته، فالصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

رابعا: اعتقاد الصين أن لها نفوذ محدود على الساحة العالمية، فرغم مقعدها الدائم في مجلس الأمن، القادة الصينيون يشيرون غالبا إلى أن بلدهم عبارة عن دولة نامية، و لم تدخل بعد نادي الثمانية الكبار في العالم (G8).

1- Christian Constantin. Op. Cit. p. 8.

2- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 14.

3- Sabrina Howell. "**Jia You! (Add Oil!): Chinese Energy Security Strategy**". In: Gal Luft and Anne Korin (Editors). Op. Cit. p.p. 191,192.

خامسا: الحزب الشيوعي الصيني الذي يأمل في تحسين ظروف الحياة، و يعتقد أن تحقيق هذا الهدف يعد حيويا لبقاء النظام، و لكن الرفاهية المستهدفة تجلب معها زيادة في الطلب على الطاقة.

كل المعطيات المتوافرة تشير إلى خضوع المفهوم الصيني لأمن الطاقة للمنظور الواقعي القائم على العقلانية بتحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل قدر من التكاليف، من خلال السعي لضمان الإمدادات الطاقوية المطلوبة بأسعار معقولة، و المرجعية الدولتية بوضع الدولة كفاعل رئيسي في ضمان أمن الطاقة، من خلال تسيير قطاع الطاقة و وضع استراتيجيات التعامل مع المسألة الطاقوية، و قلة الثقة في الأسواق كمنظم لتجارة الطاقة العالمية، و تتجلى الرؤية الإستراتيجية لمسألة الطاقة في اعتبار النفط سلعة إستراتيجية و حيوية ترتبط ارتباطا مباشرا بالمصالح العليا للصين و بأمنها القومي، و ضرورة استعمال كل الوسائل اللازمة لضمان تدفق مصادر الطاقة المختلفة و على رأسها النفط لتغذية الاقتصاد المتنامي و تلبية احتياجات أكثر من مليار نسمة، حتى و إن لزم الأمر اللجوء للقوة العسكرية، مع عدم استبعاد إمكانية التعاون الثنائي و متعدد الأطراف.

و قد أشار خبير الطاقة الصيني "وو لاي" إلى أن مسائل الطاقة في الصين أضحت: "في صلب الاهتمامات القومية"، مما يعني أن أمن الطاقة الصينية ليس مهما للنمو الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي فحسب، و إنما له أيضا انعكاسات سياسية و دبلوماسية و عسكرية أيضا[(1)].

إن الصين تتصرف وفقا لمبدأ أن أمن الطاقة من الأهمية بما كان بحيث لا يمكن تركه للأسواق و قواعدها لتتحكم به، لذلك قررت الصين تبني إستراتيجية "التوجه خارجا" و أهم عناصر هذه الإستراتيجية تتضمن أنماطا أكثر نشاطا و مركزية من الدبلوماسية التجارية من طرف القادة الصينيين، ضمن مناطق تصدير النفط الرئيسية مدعومة بحملة واسعة من نشاط الشركات الطاقوية الثلاثة الكبرى المملوكة للدولة، لضمان استثمارات كبيرة في حقول النفط و الغاز خارجيا و ضمان رقابة على إمدادات النفط[(2)].

فالحكومات الوطنية تنظر عادة للنفط بوصفه مصدرا إستراتيجيا و حيويا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني و القوة العسكرية و ليس فقط سلعة قابلة للتداول، و السبب في ذلك هو أن النفط مادة لا يمكن تجديدها، و عليه فهي نادرة بشكل متزايد، و هي في الوقت ذاته مادة أساسية و حيوية بالنسبة إلى النقل البحري و البري و الجوي بما يحافظ على إدامة عمل الاقتصاد الوطني، كما يعد النفط حيويا بالنسبة إلى عمل القوة العسكرية التي تعد معتمدة اعتمادا كبيرا على الوقود الهيدروكربوني

---

[1]– تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 429.

[2]- Kenneth Liberthal. "**Energy security and the future of energy cooperation: China**". In: Alyssa Ayres and C Raja Mohan (eds). Power realignments in Asia: China, India and the United states. SAGE publications India Pvt Ltd. New Delhi. 2009. p. 163.

للنقل، و لتقليل الانقطاعات و لضمان استقرار عرض النفط، و لاسيما تحسبا للمنافسة المحتدمة التي يمكن أن تتصاعد لتصل إلى أزمة جيوسياسية[1].

هذا التصور ينطبق على الحكومة الصينية، و هو ما يعكسه الرئيس الصيني "هو جنتاو" (Hu Jintao) الذي يدرك أن التدفق العادي لواردات النفط يمكن أن لا يكون مضمونا، و هذا ما يمكن أن يؤثر على الحياة اليومية و الاقتصاد و حتى الدفاع، و عجز الصين عن جعل نفسها بمنأى عن هذا الارتباط الخارجي هو أصل المشكلة، و هذا العامل هو الدافع الرئيسي وراء تطوير الصين لقدراتها البحرية، لحماية شحنات الطاقة الصينية المنقولة من المصادر الأجنبية، و الصين التي هي بحاجة للموارد الطاقوية... ستقوم بما يلزم للحصول عليها.

و يؤكد "وانغ هايون" (Wang Haiyun) عضو مجلس الدولة الصيني، أن الطاقة كمسألة تتعاظم أهميتها يمكن أن تستعمل بشكل متزايد "كسلاح إستراتيجي في السعي لتحقيق المصالح الوطنية السياسية و الاقتصادية و الأمنية"، كما حلل "وانغ هايون" أيضا سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم ما يعرف بـ: "نظرية التهديد الطاقوي الصيني" (China energy threat theory)، و توصل العديد من المحللين الحكوميين الصينيين إلى أن الولايات المتحدة يمكن أن تستعمل سلاح الطاقة و تفرض احتواء طاقوي استراتيجي على الصين[2].

بالنسبة لصناع القرار و المحللين الصينيين هنالك علاقة مباشرة بين التبعية و خطر التدخل و الخضوع لرقابة القوى الكبرى... و يرى المحللون الصينيون أن الوضع الإستراتيجي العالمي ليس إيجابيا للمصالح الصينية، و يعبر هؤلاء عن التخوف من احتمال الخضوع لحصار من الولايات المتحدة و حلفائها في آسيا مثل الهند و اليابان، و هذا يؤكد ارتباط الرؤية الصينية لأمن الطاقة بشؤون الحرب... ففي حالة حرب خصوصا مع تدخل الولايات المتحدة يجب على الصين أن تكون قادرة على الحماية المباشرة لإمداداتها لاسيما النفط لتقليل خطر الضغط من أي تهديدات بفرض حظر أو قطع الخطوط البحرية و غيرها.

و هذا ما يجعل وجهة النظر الصينية تجاه أمن الطاقة غير متصلة بالنمو الاقتصادي و استقرار الأسعار فقط، و لكن أيضا بالقدرة أيضا على شن الحرب في أي وقت يصدر قرار بذلك، و بحسب "لي جونرو" (Li Junro) نائب رئيس مدرسة الحزب المركزي: "الطاقة عامل يمكنه أن يؤثر على صعود

1- نان لي. "**الجغرافيا السياسية و قوى السوق: العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات**". في: الصين و الهند والولايات المتحدة الأمريكية: **التنافس على موارد الطاقة.** مرجع سابق. ص 154.

2- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p.p. 242, 243.

الصين السلمي و الاستقرار العالمي، فهنالك منافسة إستراتيجية على إمدادات الطاقة و على الصين بالخصوص أن تكون نشيطة في هذا المجال لكونها قادم جديد في هذه المنافسة"[1].

المطلب الثاني: مرتكزات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة: أحد التحديات التي تبرز عند مناقشة موضوع أمن الطاقة، تتمثل في إيجاد إطار يسمح لصناع القرار من تحديد الوضعية الراهنة لترتيبات الدولة الطاقوية، ثم تحليل المخاطر و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلال المسجل[2].

و يتمثل هذا الإطار في الإستراتيجية الواجب إتباعها من طرف أي دولة من أجل تقييم وضعها الطاقوي، و توصيف المخاطر المحتمل تأثيرها على أمنها الطاقوي، و إبراز أولويات وأهداف إستراتيجيتها لأمن الطاقة، و تحديد الآليات و الوسائل الكفيلة بمواجهة التحديات المفروضة و تعزيز أمن الدولة الطاقوي.

و هو الأمر الذي ينطبق على الصين التي تبحث عن وضع إستراتيجية لأمن الطاقة، تمكن صناع القرار في بكين من تقييم دقيق لإمكانات دولتهم الطاقوية المتاحة، و وضع قائمة بالمخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على التزود الصيني بالموارد الطاقوية المطلوبة، و المشاكل التي تواجه الصين في المجال الطاقوي، و كيفية تغطية العجز المسجل في مختلف مصادر الطاقة و مواجهة التحديات الآخذة في التعاظم.

و قد حدد "زانغ بييان" (Zeng Peiyan) نائب الوزير الأول أمام مجلس الشعب الصيني المشاكل و التحديات التي تواجه قطاع الطاقة الصيني، و التي أجملها في:

- استمرار الطلب القوي على الطاقة مما وضع ضغطا كبيرا على العرض.
- نقص الموارد مما يؤثر على نمو صناعة الطاقة.
- تركز الإمدادات حول الفحم مما يؤدي إلى تدهور البيئة.
- التخلف التكنولوجي الذي يؤثر على كفاءة إمدادات الطاقة.
- اضطرابات السوق العالمية التي تؤثر سلبا على الإمداد الداخلي للطاقة[3].

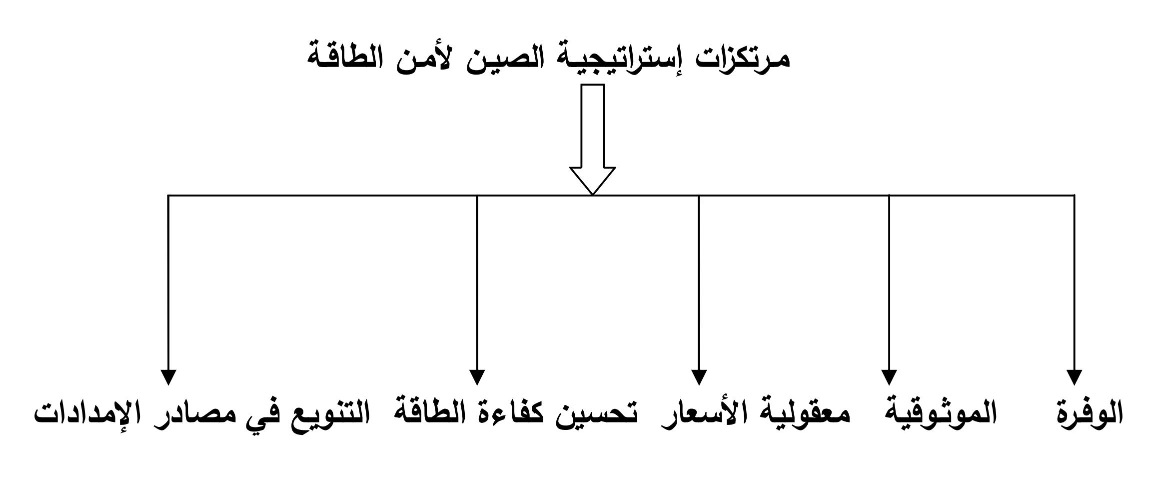
1- Valérie Niquet. Energy Challenges in Asia. Note de l'Ifri. Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie & Centre Asie. Octobre 2007. p.p. 5, 6.

2- Kevin D. Stringer. "**Energy Security: Applying a Portfolio Approach**". Baltic Security & Defence Review: Volume 10, 2008. P. 125.

3- Wenran Jiang. " **Beijing's "New Thinking" on Energy Security**". China Brief: Volume 6. Issue 8, December 2006. P. 2.

و تقوم الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة الهادفة لمواجهة المشاكل و التحديات المذكورة في تقرير نائب الوزير الأول، على عدد من المرتكزات التي تنبع من التعريف الصيني لأمن الطاقة المتأثر بالمنظور الواقعي كما لاحظنا سابقا و بالتصور التقليدي لأمن الطاقة، و هذا ما يجعل مكونات أو مرتكزات الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة تتمحور حول العناصر الموضحة في المخطط الموالي:

شكل رقم (5): العناصر المكونة لإستراتيجية أمن الطاقة الصينية



المصدر: من وضع الطالب بناء على المعطيات المتوفرة

1- ضمان الوفرة (Availability): بالنسبة للتخطيط الاستراتيجي لأي دولة في مجال الطاقة، فإن السؤال الأهم هو: لأي مدى ستظل المصادر الطبيعية متوفرة؟ و هذا السؤال يؤثر بقوة على الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة[1].

فالصين تنظر بحساسية لمسألة وفرة الموارد الطاقوية خدمة للأهداف القومية التي تسعى لتحقيقها، خصوصا و أننا لاحظنا الاختلال الكبير لصالح القدر المستهلك من الطاقة في الصين، مقارنة بالمنتوج الصيني من مختلف مصادر الطاقة الذي أصبح عاجزا عن مواكبة الطلب.

و الفجوة الكبيرة الموجودة حاليا بين إنتاج الطاقة المنخفض و الاستهلاك المتسارع مرشحة للتزايد أكثر فأكثر خلال العقدين القادمين، فحسب تقديرات "مكتب معلومات الطاقة" (EIA) فاستهلاك الصين من الطاقة مرشح للارتفاع من 5.6 مليون برميل يوميا عام 2003 إلى 15 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030، أي بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ 3.8% سنويا و هو الأعلى من نوعه في العالم، و الأمر نفسه ينطبق على الغاز الطبيعي الذي يرتقب أن يرتفع خلال نفس الفترة من 1.2 تريليون قدم مكعب إلى 7

[1]- José Roberto Concha Velasquez and Bernhard Pichler." **China's increasing economy and the impacts on its energy strategy**". Estudios gerenciales: Vol. 26, No. 117, October – December 2010. P. 135.

تريليون قدم مكعب أي بمتوسط نمو سنوي قدره 6.8% و هو الأعلى من نوعه في العالم أيضا، في حين أن محدودية الاحتياطيات الصينية النفطية و الغازية المؤكدة تزيد من تعقيد آفاقها الطاقوية[1].

إن توفر إمدادات كافية من النفط و الغاز يعتبر عنصرا أساسيا في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة[2]، و ذلك لكون البعد الأول لأمن الطاقة في الصين هو الحصول على إمدادات كافية لحماية الأهداف الرئيسية للقيادة الصينية، و يتضمن ذلك تواصل النمو الاقتصادي، منع استقلال تايوان، المضي قدما نحو البروز كقوة عالمية كبرى، و بقاء الحزب الشيوعي الصيني في السلطة، و يحتل النفط هنا المركز الأبرز بين مختلف الموارد الطاقوية الأخرى بسبب:

– أولا: كون النفط ضروري للنمو الاقتصادي، بسبب عدم وجود وقود بديل كاف و فعال لقطاع النقل من مشتقات النفط.

– ثانيا: حاجة القوة العسكرية للنفط، فعدم كفاية الإمدادات يمكنها أن تضعف الجهود الصينية الرامية لمنع تايوان من الاستقلال عن الوطن الأم.

– ثالثا: لأن النفط مصدر من مصادر القوة الاقتصادية و العسكرية فهو يدعم السعي الصيني للتحول إلى قوة عالمية كبرى، و يؤكد "لي جونرو" (LI Junro) نائب رئيس مدرسة الحزب الشيوعي الصيني المركزية أن العامل الأساسي المؤثر في صعود الصين السلمي نحو الريادة العالمية ليس تايوان، و لكن التنافس العالمي على المصادر الطاقوية.

– رابعا: كل العناصر المذكورة أعلاه تساهم في تقوية شرعية الحزب الشيوعي الصيني[3].

و هذا المبدأ الرئيسي في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، يعد من المبادئ الأساسية التي تتبعها عموما مختلف الدول المستهلكة إلى جانب السعي لتكون الأسعار معقولة أو في المتناول، و العديد من الإجراءات يمكن اتخاذها لتحقيق هذا المبدأ ميدانيا، و على رأسها التدابير التالية تعمل الصين على تطبيقها كلها:

– مضاعفة الإنتاج، و قد بلغ الإنتاج الصيني من النفط حاليا إلى مرحلة الذروة.

– بناء مخزونات إستراتيجية لتفادي أي اضطرابات في الأسعار أو في التزويد الإمدادات[*].

---

[1]- Gawdat Bahgat. " **China’s Energy Policy: Strategic Implications**". Middle East Economic Survey: VOL. XLIX. N° 3. January 15, 2007.
" http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n03-5OD01.htm".

[2]- Chen Shaofeng. Assessing the impact of China’s foreign energy quest on its energy security. EAI Working Paper No. 145. 3 March 2009. p. 4.

[3]- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 13.

- ضبط و تنظيم الاستهلاك.

- تطوير مصادر طاقة بديلة.

- تحسين المنشآت الطاقوية.

- تنويع مصادر الإمدادات[1].

و شرعت الصين في وضع مخططات لمخزونات نفط إستراتيجية، و التي تعتبر واحدة من بين أهم الإجراءات الإستراتيجية لمواجهة أي انقطاع في الإمدادات و ضمان إمدادات طاقوية مستمرة و استقرار سوق النفط... و مع ذلك فالاحتياطي الصيني من النفط حاليا غير مطمئن بوصوله لحدود 15 مليون طن، لأن إحصائيات صدرت سنة 2002 حول الاستهلاك الصيني للنفط، بينت أن تلك الكمية أي 15 مليون طن لا تكفي إلا لحوالي 20 يوم فقط من الاستهلاك الداخلي، بينما يختلف الوضع في الدول الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا حيث تكفي الاحتياطيات النفطية فيها لأكثر من 158 يوم و 161 يوم و 117 يوم و 96 يوم على التوالي، و ينبغي على الاحتياطيات الصينية من النفط أن تكون كافية لـ 90 يوما أو 120 يوما[2].

كما طورت الصين عنصرا جديدا في إستراتيجيتها لتحقيق الوفرة بعيدا عن اضطرابات السوق و مناطق الإنتاج، بمحاولة شركاتها النفطية فرض رقابة مباشرة على إنتاج النفط في الدول الرئيسية المصدرة له، و الهدف هو ضمان تصدير مخرجات حقول النفط التي تسيطر عليها الشركات الصينية نحو الصين مباشرة، و ليس نحو الأسواق الدولية مثلما تقوم بذلك معظم الشركات متعددة الجنسيات بمخرجاتها النفطية، و لكن في حالة نجاح الصين في تلبية احتياجاتها من الطاقة بجعل دول معينة ممولا

---

* **واحد من بين أهم أهداف إستراتيجية تطوير الطاقة الصينية ما بين 2011-2020 هو بناء و تطوير نظام مخزون نفطي استراتيجي، يخدم و يتماشى مع احتياجات الشركات النفطية و الاحتياجات الطارئة للدولة، و بالعودة لأهداف الإستراتيجية 2011-2020 ينبغي على الإستراتجية الصينية لتطوير الطاقة التركيز على ضبط و تحسين بنية الطاقة و كفاءة الطاقة و تطوير مصادر بديلة و جديدة للطاقة، و الوصول بالتدريج لوضع و تطوير مخزون استراتيجي من النفط لضمان التنمية المستدامة للصناعة الطاقوية، و بذلك توفير قاعدة طاقوية صلبة من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.**

HAO Binbin, WANG Chunhong. "**Research on the Development Strategy of Energy in China**" . College of Resource, Hebei University of Engineering, Handan, China. 2008. «www.seiofbluemountain.com/search/detail.php?id... ».

1- José Roberto Concha Velasquez and Bernhard Pichler. Op. Cit. p. 136.

2- Xuecheng Liu. Op. Cit. 7.

حصريا لها بالنفط، فهنالك تخوف من تناقص قدرة سوق النفط العالمي على الاستجابة بمرونة لأي نقص مفاجئ في الإمدادات أو تزايد في الطلب[1].

2- موثوقية الإمدادات (Reliability): تعرف الموثوقية بأنها نطاق المخاطر التي تتعرض لها إمدادات الطاقة الصينية، و التي تأخذ أشكالا متعددة يمكن أن تمس استثماراتها الطاقوية الخارجية الكبرى، و هي تعبير عن عدة أنواع من المخاطر التي يمكن أن تتسبب في اضطرابات و انقطاعات في إمدادات النفط و الغاز بما يؤثر على أمن الدولة الطاقوي[2].

لذلك يركز مبدأ موثوقية الإمدادات على أن تكون الإمدادات الطاقوية آمنة و موثوق بها و ضمان تدفقها دون انقطاع، و تمتد الموثوقية هنا إلى كل ما يتعلق بسلسلة إنتاج و إيصال الموارد الطاقوية، من طرق نقل سواء كانت برية عبر الأنابيب أو مقطورات الشحن أو بحرية بواسطة ناقلات النفط العملاقة، و استثمارات خارجية في ميدان الطاقة، و منشآت قاعدية في وجه مختلف المخاطر المحتملة.

و ما يزيد في أهمية مبدأ موثوقية الإمدادات هو كون الصين دولة تعتمد في توفير أهم احتياجاتها الطاقوية على الاستيراد من الخارج و من مناطق بعيدة، إذ ترتبط الصين بناقلات النفط العملاقة التي تنقله عبر مسافات طويلة و تناور في مضايق بحرية خطيرة لتوفر 90% من نفطها المستورد[3].

و هذا الاعتماد الكبير على النفط المستورد زاد من حساسية الصين لأي هجمات من الإرهابيين أو القراصنة، فأغلبية النفط الخام و المنتجات المكررة المستوردة من طرف الصين تنقل بواسطة الناقلات العملاقة، و مع ذلك فالصين لم تكن تنقل عام 2005 إلا 9% من المنتجات الطاقوية التي تستوردها بواسطة سفنها التي تمتلكها، و نتيجة للمصالح التجارية و اهتمام الدولة بضمان نقل آمن للمواد المستوردة بواسطة الناقلات، بدأ التخطيط لبناء أسطول من الناقلات لتمكين بكين من نقل ما بين 40% إلى 50% من نفطها المستورد في ناقلات مملوكة للدولة بحلول عام 2010، على أن تصل هذه النسبة إلى ما بين 60% و 70% بحلول عام 2020، إضافة إلى تطويرها لقدراتها العسكرية البحرية لحماية ناقلات النفط، خاصة تلك التي تمر من "مضيق ملقا" (Strait of Malacca) الذي يربط بين المحيطين الهندي

1- Heinrich Kreft. “**China’s Energy Security Conundrum**”. The Korean Journal of Defense Analysis: Vol. XVIII. No. 3. Fall 2006. p. p. 115.

2- Chen Shaofeng. Op. Cit. p. 10.

3- Sabrina Howell. Op. Cit. p. 191.

و الهادي و هو أقصر طريق بحري بين الهند و الصين و أندونيسيا لذلك يعتبر نقطة الاختناق في آسيا، و مع تزايد الواردات الصينية من الشرق الأوسط فالأهمية الإستراتيجية لهذا المضيق مرشحة للارتفاع[1].

و بمرور حوالي 80% من كمية النفط الصينية المستوردة عام 2007 و المقدرة بحوالي 160 طن عبر "مضيق ملقا"... و مع توسيع الولايات المتحدة لانتشارها العسكري في المنطقة، تحولت طرق نقل النفط إلى مشكلة حيوية من منظور أمن النفط الصيني، لذلك تخطط الصين على المدى الطول لتطوير طرق نقل تعتمد على قنوات متعددة[2].

و مع تزايد الأهمية الإستراتيجية لضمان إمدادات ذات موثوقية عالية بالنسبة للصين في ظل تعقد التحديات التي تعيق ذلك، لا يستبعد الخبراء لجوء الصين لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها من أجل حماية إمداداتها من النفط، خصوصا و أنه في حالة نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين حول تايوان، فإنه من المحتمل أن تتحول خطوط أنابيب النفط إلى أهداف عسكرية، كما أنه يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة إلى غلق المنافذ البحرية مثل مضيق ملقا، بغرض فرض حصار نفطي على الصين[3].

و قد أولى الرئيس الصيني "هو جنتاو" في نوفمبر 2003 عند مناقشته لما يسميه الصينيون "مأزق ملقا" (Malacca dilemma)، أهمية بالغة لأمن شحنات الطاقة القادمة للصين، باعتباره ممرا لحوالي 80% من النفط الصيني المستورد... و رغم عدم ارتياح الصين لاعتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان عبور آمن للنفط المستورد عبر الطرق البحرية، إلا أن الكثير من المحللين الصينيين يرون أن ذلك واقع على الصين التعامل معه لفترة طويلة، بسبب عجزها عن تطوير قوة بحرية قادرة على القيام بهذه المهمة في المدى القريب، و حسب تعبير أحد محللي السياسة الخارجية الصينية: "كم من الوقت ستستغرق الصين لبناء قوة بحرية تضاهي نظيرتها الأمريكية؟ سوف لن يكون هنالك أي نفط حينها!"[4].

في الوقت الحالي و مع الاعتماد الصيني على الناقلات في شحن و إيصال وارداتها من النفط، فإن الحفاظ عليها معناه القدرة على حماية خطوط النقل البحرية، و لكن حاليا يعد اعتماد الصين على نفسها في تحقيق ذلك الهدف خيارا غير واقعي، في ظل حاجتها لعقود من أجل امتلاك الإمكانات اللازمة (أي

1- Gawdat Bahgat. Op. Cit.

2- Hamayoun Khan. Op. Cit. p. 94.

3- Tang Shiping. "**China**". In: Manjeet Singh Pardesi and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Op. Cit. p. 32.

4- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 14.

قوة بحرية و جوية و تكنولوجيا اتصال و دعم لوجيستيكي)، لتغطية 7000 ميل من خطوط النقل البحرية التي تمتد من شنغهاي إلى مضيق هرمز... و حتى إقامة تعاون عسكري لحماية هذه الطرق البحرية يبقى أمرا خارج متناول الصين، و ذلك لسبب بسيط و هو عدم كون الصين حليف لأي دولة غربية مصنعة، و لعدم تطويرها لأي هيكل تعاون عسكري مع جيرانها في شرق آسيا[1].

و رغم أن مخاطر نشوب نزاع عسكري في مضيق تايوان يضم الولايات المتحدة الأمريكية مازال قائما منذ عقود، فإن السيناريو الأسوأ هو أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية في حالة هجوم صيني على تايوان، بجمع جيران الصين البحريين الآسيويين لفرض حصار شامل عليها، و لكن الاندماج الصيني العميق في الاقتصاد الإقليمي يزيد من التكاليف أو الخسائر الناجمة عن حدوث مثل ذلك الحصار، و هكذا يعمل الاعتماد المتبادل الاقتصادي في المنطقة كأقوى عامل ردع أمام أي حظر أو حصار على الصين من طرف جيرانها الآسيويين، و لذلك يدعو عدد من الخبراء الصين للنظر إلى أمن الطاقة حاليا كمسألة تهديدات اقتصادية تعالجها حلول السوق، بدلا من النظر إليها كتهديد عسكري و استجابات دبلوماسية[2].

و لكن المحللين الصينيين مازالوا يتخوفون من أي قطع مادي لخطوط الإمدادات بالنفط تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية... فالصين في وضعية تبعية غير مريحة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية عدوها المحتمل لضمان أمن نفطها المستورد، فالصين لا تمتلك القوة العسكرية البحرية الكافية لتأمين خطوط نقل الطاقة البحرية التي تضمن تدفق القدر الأكبر من الموارد الطاقوية القادمة إلى الصين، و عليها الاعتماد على الولايات المتحدة لضمان عبور آمن... و هذا الوضع لا يريح الكثير من خبراء الصين الاستراتيجيين و خصوصا المحللين العسكريين و المختصين في السياسة الخارجية، الذين يعتقدون أن اعتماد الصين الكبير على النفط المستورد كنقطة ضعف يمكن استغلالها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها لقطع تدفق الإمدادات النفطية للصين في حال نشوب أي نزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

كما أن التطورات التي تشهدها مناطق إنتاج النفط و خاصة الشرق الأوسط الذي يعد المصدر الأكبر للإمدادات الصينية، ترفع درجة المخاطر التي تؤثر على موثوقية الإمدادات التي تحتاجها الصين، و لهذا مازال القادة الصينيين يرغبون في إبقاء الدولة على أكبر قدر ممكن من الرقابة على المكونات الأساسية

---

[1]- John Calabrese. "**Dragon by the Tail: China's Energy Quandary**". Middle East institution. 23 March 2004. *"*www. *se1.isn.ch/serviceengine/.../**calabrese**304.pdf" .*

[2]- Zha Daojiong. "**China's Energy Security: Domestic and International issues**". Survival: vol. 48 no. 1. Spring 2006. p. 181.

[3]- Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". Op. Cit. p. 31,32.

في قطاع الطاقة الصيني، و خاصة على سلسلة إمدادات النفط، و قد أشار تقرير دبلوماسي عام 2003 إلى أن الحرب على العراق قد دعمت رؤية الصين الصفرية (Zero-sum view) لأمن الطاقة[1].

و من أجل تقليل ارتباطها بمضيق ملقا تعمل الصين على توسيع اعتمادها على الموارد الغازية و النفطية القادمة من روسيا و آسيا الوسطى، في الوقت ذاته الذي تعمل فيه على إيجاد طرق بديلة تعوض مضيق ملقا، مثل بناء أنابيب نفط من ميانمار (بورما) و باكستان[2].

و إلى جانب المخاطر الناجمة عن إمكانية قطع خطوط الإمدادات البحرية بالدرجة الأولى، تبرز المخاطر السياسية (Political risks) أي خطر فقدان أو خسارة عائدات الاستثمارات أو اضطراب المعاملات التجارية نتيجة التغيرات السياسية أو عدم الاستقرار في دولة ما.

و على العموم فإن المخاطر السياسية التي يمكن أن تؤثر على الإمدادات النفطية الصينية متعددة، ففي حالة مخاطر سياسية منخفضة يمكن للدول المنتجة أن تساهم في دعم أمن الطاقة الصيني، مثل خط أنابيب نقل النفط الصيني- الكازاخستاني و تمويل السعودية المباشر للصين بالنفط الخام اللذان يمكنان بضمان إمدادات على المدى الطويل للاستثمارات المشتركة في مجال التكرير في الصين، و يقلل من ارتباط الصين بمضيق ملقا، و لكن في حالة وجود مخاطر سياسية عالية مثلما هو الحال في السودان و أنغولا و نيجيريا التي تعاني من اضطرابات داخلية، غالبا ما تكون شركات النفط الأجنبية عرضة لحوادث الاختطاف و القتل المتكررة للعمال الأجانب في حقول النفط المحلية و تؤثر على المنشآت النفطية المحلية) و هذا ما أجبر شركة "شال" على مغادرة نيجيريا (و قد كانت الشركات لنفطية الصينية و عمالها عرضة للعديد من الهجمات في نيجيريا و السودان و إثيوبيا، كما أن العلاقات العدائية بين السودان و إيران من جهة و الولايات المتحدة من جهة أخرى، و فرض هذه الأخيرة لعقوبات على البلدين المذكورين جعلت من علاقة الصين بهما ذات حساسية كبيرة[3].

3- الحصول على إمدادات بأسعار في المتناول (Affordability): تعد الأسعار هاجسا مقلقا للدول المنتجة و المستهلكة للطاقة على حد سواء، و إن اختلفت الزاوية التي ينظر منها كل منهما للمسألة، فبينما تركز الدول المنتجة على ما يسمى "أمن الأسواق" (Markets security) أي ضمان استمرار الطلب على مختلف مصادر الطاقة و خاصة النفط و بأسعار تخدم مصالحها و تطلعها لتحصيل مداخيل كبيرة، نجد على الجانب الآخر الدول المستهلكة التي تركز على استمرار إمداداتها من الطاقة و مبدؤها في ذلك أن تكون الأسعار في المتناول أو الأسعار المناسبة و المعقولة (Reasonable

---

1- Ian Cameron Forsyth. Op. Cit. p. 244.

2- Chen Shaofeng. Op. Cit. p. 12.

3- Ibid. p. 11.

prices)، و إن كان هنالك اختلاف حول المعايير التي يتم على أساسها تحديد ما إذا كانت الأسعار في المتناول أو معقولة بالنسبة لكل طرف بحسب موقعه في سلسلة الطاقة.

و تظل مسألة الأسعار هدفا و مكونا أساسيا في أي إستراتيجية لأمن الطاقة، و هو ما يذهب إليه "دانييل يرغين" في قوله: "هدف أمن الطاقة هو ضمان إمدادات كافية و موثوقة بأسعار معقولة، و بطرق لا تمس بالقيم و الأهداف الوطنية"[1].

و من وجهة نظر الحكومة الصينية فأمن الطاقة يتدعم بفضل أسعار لا تكون جد منخفضة و لا مرتفعة للغاية في الوقت ذاته كي لا تتأثر الأهداف القومية الكبرى، فالقيادة الصينية تبحث عن أسعار منخفضة بما فيه الكفاية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ضمن عناصر معينة، و المتمثلة خصوصا في الفلاحين و الصيادين و سائقي سيارات الأجرة، لأن معيشة هؤلاء تعتمد على الطاقة اللازمة لقيادة جراراتهم و سفنهم و سياراتهم، و في الوقت ذاته لا ترغب القيادة في أسعار جد منخفضة لأن ذلك سيزيد من عمليات التكرير[2].

تزايد الطلب الصيني على النفط له تأثير كبير على الأسعار و الأسواق عالميا، و يدفع أسعار النفط نحو مستويات قياسية، فكونها ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم يجعل من سياستها الطاقوية ذات تأثير معتبر على سوق الطاقة العالمي[3].

ففي عدة مواضع كان الارتفاع الكبير المسجل في أسعار النفط يعزى إلى شهية الصين الكبيرة للطاقة، كما كان عليه الحال في 2004 أين يؤكد الخبراء على وقوف تزايد نمو الطلب الصيني على النفط و الذي قدر بـ 14%، وراء الطفرة الحاصلة في الأسعار... و ما بين 2000 و 2004 ارتفع الطلب الصيني على النفط بـ 1.5 مليون برميل يوميا، مقابل زيادة بـ 1.3 مليون برميل يوميا سجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة[4].

و نتيجة لذلك ازدادت تكاليف استيراد الصين للنفط سنويا، حيث استوردت ما قيمته 43 مليار دولار عام 2004، و فاقت 50 مليار دولار عام 2005، و بحسب إحصائيات الجمارك الصينية فقد استوردت الصين قرابة 160 مليون طن من النفط الخام عام 2007 بتكلفة قدرها 79.76 مليار دولار، أي بزيادة

1- Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". Op. Cit. p. 22.

2- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p.p. 13, 14.

3- José Roberto Concha Velasquez and Bernhard Pichler. Op. Cit. p. 138.

4- Heinrich Kreft. Op. Cit. p. 114.

في التكاليف أكبر بـ 12.4% من فاتورة استيراد النفط عام 2005، و أكبر بـ 20.1% من فاتورة 2006، و هذا التوجه مرشح للاستمرار في الارتفاع مستقبلا[1].

فالصين ليست منشغلة بإمكانية اضطراب أو عدم كفاية الإمدادات فقط، بل بالتقلبات الحاصلة في الأسعار أيضا، و أحسن مثال حول كيفية تأثير تلك التقلبات على الاقتصاد الصيني هو قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) في نوفمبر 2003 خفض إنتاجها، و الذي نجم عنه ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية و منه حدوث ارتفاع في أسعار مشتقات النفط خاصة الديزل... و هذا ما وضع الحكومة في وضعية صعبة لأن السلطات الصينية طالما عملت على إبقاء أسعاره في مستويات منخفضة نسبيا من أجل مساعدة الشركات الصناعية[2].

4- تحسين كفاءة الطاقة (Efficiency): يركز هذا المؤشر على درجة فعالية استعمال الطاقة في إشباع الحاجات، سواء كانت استعمالات في المستوى الجزئي (Micro level) أي الاستعمالات المنزلية المختلفة كالطبخ و التدفئة و الإنارة، أو في المستوى الكلي (Macro level) أين نجد استعمالات الطاقة في النشاطات الاقتصادية المختلفة كالنقل و الإنتاج الصناعي و الزراعي و غيرهما، و كلما كانت تلبية الحاجات المختلفة في المستويين الجزئي و الكلي تتم باستعمال مقدار أقل من الطاقة كلما كانت كفاءة الطاقة إيجابية و أعلى و العكس صحيح.

و بالنسبة للاقتصاديين فلكفاءة الطاقة معنى أوسع... فوفقا للمفهوم الاقتصادي تتضمن كفاءة الطاقة كل التغييرات التي ينجم عنها تقليل مقدار الطاقة المستعمل لإنتاج وحدة واحدة من النشاط الاقتصادي (مثل الطاقة المستعملة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي أو القيمة المضافة) أو الطاقة اللازمة لتحقيق مستوى معين من الرفاهية، فكفاءة الطاقة إذا مرتبطة بالكفاءة الاقتصادية و تتضمن تغيرات تكنولوجية و سلوكية و اقتصادية[3].

إن عامل كفاءة أو فعالية استعمال الموارد الطاقوية يؤثر إذا بشكل كبير على مدى تحقق أمن الطاقة، لأن المشكلة لا تكمن في نقص الموارد الطاقوية أو في كيفية تلبيتها فحسب، بل في كيفية استغلال أو استهلاك الموارد المتوفرة أيضا، أي ما إذا كان الاستهلاك يتم بطريقة عقلانية و رشيدة يتم فيها استعمال الموارد المتاحة بأكبر كفاءة ممكنة، و عكس هذه الصورة هو الاستعمال غير الكفء للمصادر المتوفرة مما يتسبب في هدر قدر معتبر من الطاقة، و هذا ما يجعل السعي لتحسين كفاءة الطاقة ركيزة أساسية في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية.

1- Hamayoun Khan. Op. Cit. p.p. 93, 94.

2- John Calabrese. Op. Cit.

3- **Energy Efficiency: A Worldwide Review Indicators, Policies, Evaluation**. A Report of the World Energy Council in Collaboration with ADEME. London. July 2004. p. 2.

حتى وقت قريب كانت الصين هي البلد النامي الرائد في مجال كفاءة الطاقة، ففي الفترة بين عامي 1980 و 2000 ضاعفت الصين اقتصادها أربع مرات، في الوقت الذي لم ينمو فيه استهلاك الطاقة بأكثر من ربع معدل النمو الاقتصادي[1].

و يعود الفضل في ذلك إلى تبني الصين لما يعرف بالبرنامج الوطني لتحسين كفاءة الطاقة في بداية الثمانينيات[*]، و ذلك بعد أن عانت في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي هدرا كبيرا في الطاقة... و في نهاية الثمانينيات جرى تبني سياسة إضافية أخرى شملت تأسيس أكثر من 200 مركز لتحسين كفاءة الطاقة على المستويين المحلي و الإقليمي... و قد كلل هذا البرنامج الشامل لتحسين كفاءة الطاقة بنجاح كبير فقد انخفضت كثافة الطاقة في الصين بأكثر من 50% في الفترة ما بين 1980-1997، و كان استهلاك الطاقة و الانبعاثات في الصين سيصل إلى مستويات قياسية لولا هذا البرنامج[2].

---

[1]- "**الصين و بدائل الطاقة**". مرجع سابق. ص 59.

[*] **أهم الإجراءات التي تضمنها البرنامج الوطني الصيني لتحسين كفاءة الطاقة تمثلت في:**

- إنشاء صندوق الاستثمار الوطني لتحسين كفاءة الطاقة و تقديم قروض ميسرة.

- إنشاء دوائر لإدارة الطاقة و أنظمة لمراقبة استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية الضخمة.

- سن قواعد تنظيمية متعلقة بتحديد حصص محددة من إمدادات الطاقة، و شراء الأجهزة ذات الكفاءة العالية و التخلص من تلك البالية.

- دعم البحث و التطوير و التوعية في مجال الطاقة.

- إنشاء مؤسسات تابعة لهيئة تخطيط الدولة تقوم بالتنسيق و الإشراف على برامج و سياسات تحسين الكفاءة.

- تأسيس مراكز لتحسين كفاءة الطاقة محليا و إقليميا.

- تقديم حوافز مالية للشركات اعتمادا على الوفورات المحققة.

- و إجراءات تقنية أخرى.

أنظر: هوارد جيلر. ثورة الطاقة: نحو مستقبل مستدام. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2005، ص 152.

[2]- نفس المرجع. ص ص 151،152.

و حققت الصين في الفترة ما بين 1980–2000 تقدما كبيرا في تحسين كفاءة الطاقة، و ذلك بتحقيقها لانخفاض يقدر بـ 66% في استهلاك الطاقة لتوليد وحدة واحدة من الناتج الداخلي الخام، و ذلك مقارنة بالمتوسط العالمي لخفض استهلاك الطاقة خلال نفس الفترة و الذي كان في حدود 19%، بينما كانت نسبة الخفض في استهلاك الطاقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تقدر بـ 20% [1].

و في عام 2001 أعلنت الصين هدفا مماثلا أي أن تضاعف ناتجها القومي الإجمالي بأربع مرات بحلول عام 2020، على أن ينمو استهلاك الطاقة لديها بنسبة لا تزيد عن نصف النمو الاقتصادي، و لكن الصين قلبت هذا التوجه رأسا على عقب منذ عام 2001، فنمو الطاقة فيها يبلغ الآن أكثر من واحد و نصف الضعف عن معدل النمو الاقتصادي[2].

و مع تواصل التقدم الاقتصادي و الاجتماعي يبقى الطلب على الطاقة مرشحا للارتفاع، و إذا لم يتغير النموذج التقليدي للنمو الاقتصادي و منظور استهلاك الموارد، فإن الاستهلاك المرتفع و ظاهرة الإهدار المرتفع للطاقة سيكون تحديا أكثر حدة، و الصين مطالبة في الفترة ما بين 2011–2020 ببذل مجهودات كبيرة لإجراء إعادة هيكلة صناعية و ضبط و تعديل بنية الإنتاج[3].

و لكونها الاقتصاد الأسرع نموا في العالم و الأكثر اعتمادا على الفحم – فهي تستهلك قدرا من الفحم يزيد عما تستهلكه الولايات المتحدة و روسيا و الهند مجتمعة– فإن الصين لا تستطيع استخراج أو نقل الفحم بسرعة كافية تجاري الطلب، مما يؤدي إلى نقص في إمدادات الطاقة الكهربائية، و كان رد المسؤولين المحليين متمثلا دائما في بناء ما يعادل محطة طاقة هائلة أسبوعيا تبلغ قدرتها 1000 ميغاواط تعمل بالفحم، و هو ما يزيد على مجموع طاقة إسبانيا كلها في السنة، و هذه المحطات هي في غالبها محطات غير فعالة تعود إلى الخمسينيات في تقنياتها، و تهدر ثلثي الفحم الذي تعمل به، و مقابل كل دولار من الناتج الاقتصادي فإن الصين تهدر ثلاثة أضعاف المعدل العالمي من الطاقة و 11 ضعفا من معدل ناتج الهدر الياباني[4].

و يستعمل الاقتصاد الصيني الطاقة بطريقة أقل فعالية أو كفاءة بكثير من اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE)، و في 2002 كانت الكثافة الطاقوية (L'intensité Energétique) للناتج الداخلي الإجمالي الصيني – أي كمية الطاقة المطلوبة لتوليد وحدة واحدة من

1- Tang Shiping. Op. Cit. p. 32.

2- **"الصين و بدائل الطاقة"**. مرجع سابق. ص 59.

3- HAO Binbin, WANG Chunhong. Op. Cit.

4- **"الصين و بدائل الطاقة"**. مرجع سابق. ص 59.

النمو- أكبر بثلاث مرات و نصف من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية، و أكبر بخمس مرات من مثيلتها في دول الإتحاد الأوروبي[1].

و ترتبط الكثير من مشاكل البيئة في الصين بأنماط استهلاك الطاقة، فمع نموها السريع و ضعف كفاءتها الطاقوية، أصبحت الصين سنة 1995 ثاني أكبر متسبب في زيادة انبعاثات غاز "سولفور الديوكسيد" (sulfur dioxide)، الناتج عن احتراق الفحم و المتسبب في المطر الحمضي، و استهلاك الوقود النفطي الكربوني المسبب للاحتباس الحراري[2].

و لكن جهود الحكومة لترقية المحافظة على الطاقة في المجتمع الصيني لا تتعلق بالبيئة فقط، لأن تركيز القيادة الرئيسي في سعيها لبناء مجتمع "حفظ الطاقة" له علاقة بأمن الطاقة الصيني كذلك... و قد انتقد رئيس الوزراء الصيني "وين جياباو" عام 2005 ظاهرة إهدار الموارد في البلاد التي تزيد من حدة الفجوة بين العرض و الطلب على الموارد، و التسبب في نقص في الفحم و الكهرباء و النفط، و التأثير على النقل، و زيادة تلوث البيئة، و تقوية التبعية الصينية للدول الأجنبية في مجال استيراد مختلف الموارد... و اعتبر "وين جياباو" تأسيس مجتمع "حفظ الطاقة" بمثابة إجراء أساسي لضمان الأمن الاقتصادي و الأمن القومي[3].

لقد انتشر بين صناع القرار الصينيين إدراك متنامي لأهمية تحسين كفاءة استهلاك و استعمال الطاقة، ففي تقرير العمل الذي قدمه الوزير الأول "وين جياباو" أمام مجلس الشعب الوطني في مارس 2007، أكد على الحاجة لخفض الاستهلاك و التلوث من أجل تحقيق أهداف مخطط الطاقة الحادي عشر، و حسب "زهانغ غيوباو" (Zhang Guobao) نائب رئيس "لجنة الإصلاح و التنمية الاقتصادية" (NDRC)، يجب على سياسة الطاقة الصينية في القرن الحادي و العشرين أن تركز على المحافظة على الطاقة، عبر زيادة كفاءة الطاقة من أجل تحسين أمن الطاقة و حماية البيئة[4].

و في إطار المجهودات الصينية المبذولة لزيادة كفاءة استعمال الطاقة و الاستدامة البيئية، يقترح المخطط الخماسي الحادي عشر خفض الطاقة المستهلكة لتوليد وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي بـ 20% عام 2010 مقارنة بما كان عليه المستوى عام 2005، مع توقعات بأن يضاعف الناتج الداخلي

1- Pierre Noël et Michal Meidan. L'approvisionnement énergétique de La Chine: Marchés et politiques. Rapport d'IFRI. Juillet 2005. P. 5.

2- Xuecheng Liu. Op. Cit. p. 4.

3- Susan L. Craig. Chinese perceptions of traditional and nontraditional security threats. Strategic Studies Institute. March 2007. p.p. 120, 121.

4- Valérie Niquet. Energy Challenges in Asia. Note de l'Ifri. Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie & Centre Asie. Paris. Octobre 2007. p. 8.

الإجمالي بأربع مرات ما بين 2000 و 2020، على أن لا يتضاعف استهلاك الطاقة إلا مرتين خلال نفس الفترة[1].

و يبدو الهدف المسطر جد متفائل، خصوصا و أن الصين تتخلف كثيرا وراء اليابان و الولايات المتحدة فيما يخص كفاءة الطاقة، و لتحسين هذه الوضعية قررت الحكومة عام 2006 نشر وثيقة "الناتج الداخلي الإجمالي الأخضر" (Green GDP) لمنح تركيز أكبر على حماية البيئة و الحفاظ على الطاقة مقارنة بالنمو الاقتصادي... و أثمرت الجهود المبذولة بالنجاح في تحقيق تحسن شامل من حيث الطاقة المستهلكة لتوليد وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي عام 2006، بتسجيل انخفاض ما بين 1% و 2% في استهلاك الطاقة بعد أربع سنوات من التزايد[2].

و مع ذلك تظل كفاءة استعمال الطاقة في الصين لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي أقل بكثير من مثيلاتها في دول أخرى، مثل اليابان التي طورت النظام الأول في العالم من حيث كفاءة استعمال الطاقة، فإذا كانت الطاقة المستهلكة في اليابان لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي بدلالة 1، فإنها تعادل 1.6 في الإتحاد الأوروبي، و 2.7 في الولايات المتحدة الأمريكية، و 3.3 في كوريا الجنوبية، بينما تصل إلى 9 في الصين، و هذا ما يدل على أنه مازال هنالك الكثير من عدم الكفاءة في استهلاك الطاقة في الصين[3].

و هو ما يفسر سعي الصين الدؤوب لتطوير سياسات تحسين كفاءة الطاقة، تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

– **اقتصادات الوقود:** باستخدام أنواع من الوقود تتميز بانخفاض تكلفتها إلى جانب استدامتها.

– **رفع جودة الوقود:** بزيادة الاعتماد تدريجيا على الوقود عالي الجودة مثل الغاز الطبيعي و أبحاث تكنولوجيا إنتاج الفحم المنخفض الكربون.

– **تنويع مصادر الوقود:** بإدخال إنتاج الطاقة من المصادر البديلة مثل طاقة الرياح و الطاقة الشمسية و الوقود الحيوي، إلى جانب الطاقة النووي بهدف تأمين مصادر الطاقة.

1- Xuecheng Liu. Op. Cit. p. 6.

2- Valérie Niquet. Op. Cit. p. 9.

3- Xuecheng Liu. Op. Cit. p. 6.

هذا إلى جانب عملها مع العديد من الكيانات الدولية مثل الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي، في تنمية مصادر الطاقة لديها و في تطبيق برامج لترشيد و رفع كفاءة الطاقة، فمن خلال مرفق البيئة العالمي استطاعت الصين تطوير برامج و استراتيجيات جديدة[1].

و من ناحية أخرى تؤكد الصين على المبدأ القائل بأن: "ترشيد الطاقة له أولوية، و أن الكفاءة في الطاقة هي الأساس"... و في عام 2005 أمكن تخفيض نسبة استهلاك الطاقة بمقدار 47% لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنسبة التي كانت سائدة سنة 1990[2].

5- التنويع في مصادر الإمدادات في ظل إستراتيجية "التوجه نحو الخارج": أضحى التنويع مفتاح أمن الطاقة منذ أيام "تشرشل" حين صرح: "السلامة و اليقينية في النفط مرتبطة بالتنويع و التنويع فقط"، و بذلك يكون قد وضع المبدأ الأساسي لأمن الطاقة: تنويع الإمدادات، و هذا الأمر مازال ذو مصداقية لكون تنويع الإمدادات واحد من بين أهم ضمانات الأمن و هو نقطة البداية لضمان أمن الطاقة... و تنويع المزودين بالطاقة يشير إلى مجموعة الدول الموفرة لإمدادات النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و غيرها... و للنفط أهمية خاصة و أغلب أدبيات أمن الطاقة نجدها تركز على واردات النفط و على الانقطاعات المحتملة في الإمدادات النفطية[3].

فالخبرة التاريخية تفيد أن تحقيق الدول لأمنها الطاقوي يقوم على عدة مبادئ يأتي مبدأ التنويع الذي أشار إليه تشرشل منذ أكثر من 90 عاما على رأسها، فتنويع مصادر الإمدادات يقلل من الأضرار الناجمة عن حدوث انقطاع في الإمدادات من مصدر واحد نتيجة توفر بدائل أخرى، مما يخدم مصلحة المنتجين و المستهلكين على حد سواء حيث أن استقرار الأسواق هو الاهتمام الأساسي[4].

و تعمل الصين على تنويع مصادرها من النفط لتتجاوز الدول الخليجية و إيران، و تتسع إلى مناطق أخرى من العالم في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية و حتى الشمالية، فما بين 1993 إلى 2003 جاءت حوالي 50% من واردات الصين من النفط من الشرق الأوسط، و 20% من إفريقيا، و 10% من آسيا

1– محمد مصطفى الخياط. "**الصين و خيار الطاقة البديلة**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008. ص 109.

2– يوشنغ جاو. "**الصين: رفع مستويات الإنتاج المحلي و تعزيز كفاءة الطاقة**". في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص 299.

3- Kevin D. Stringer. Op. Cit. p. p. 127, 128.

4- Daniel Yergin. Op.Cit. p. 76.

المحيط الهادي، و 10% من محيطها الغربي مع خط أنابيب من كازاخستان دخل حيز الخدمة و خط آخر من روسيا دخل حيز الخدمة كليا عام 2010[1].

و يمكن تقسيم مناطق العالم المنتجة للنفط حسب أهميتها للصين كمصدر لأهم مورد طاقوي لها إلى ثلاث مناطق:

أولا: منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و شمال غرب إفريقيا التي تتمتع بأغنى الموارد النفطية و الغازية في العالم الراهن ، بحيث يقدر الاحتياطي النفطي المؤكد فيها بـ 110 مليار طن ، أي نسبة 70% من إجمالي الاحتياطي العالمي، إضافة إلى مزايا زهد تكلفة الاستخراج و تفوق الظروف الجيولوجية فيها ؛ فمنطقة الشرق الأوسط تعتبر المصدر التقليدي للواردات الصينية من النفط و الغاز، كون دول المنطقة تربطها بالصين منذ أمد طويل علاقات مستقرة في تجارة الطاقة ، غير أن هذه المنطقة ظلت تتعرض اليوم للنزاعات الدينية والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي و غيرها من العوامل غير المحددة مما يؤثر سلبا على استقرار الواردات الصينية من النفط و يعرضها لمخاطر كبيرة .

ثانيا: منطقة آسيا الوسطى و روسيا وفيرة الموارد النفطية و الغازية و التي سنتطرق إليها بتفصيل أكثر في هذه الدراسة.

ثالثا: منطقة أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي، و تتمتع هذه المنطقة أيضا بالموارد النفطية الغنية و خصوصا فنزويلا المالكة لأكبر الاحتياطات العالمية من النفط الثقيل، و لكنها بعيدة جغرافيا عن الصين ، إضافة إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية في بعض الدول التي تربطها بالصين علاقات طيبة.

و يبرز في الخطاب الصيني حول أمن الطاقة و في مختلف الدراسات مصطلح "المناطق الواسعة للإمداد النفطي و الغازي"، و المقصود بها الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و محيط بحر قزوين[2].

و لأن الصين تعتمد بشكل أساسي على الشرق الأوسط في توفير احتياجاتها النفطية، و هو ما يتجلى من خلال استحواذ المنطقة على حوالي 50% من احتياجات الصين النفطية مع احتمال ارتفاع هذه النسبة إلى 70% بحلول عام 2015، أين تعد الصفقات الكبرى للصين مع كل من إيران و السعودية

1- Tang Shiping. Op. Cit. p. 32.

2– تشانغ تزي كوين. "**قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة الجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني**". المركز العربي للمعلومات، 2004/4/18. في:

"https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/acCfVEyY1ww/LPKVbeY2zFkJ".

و قطر عنصرا أساسيا في التحركات الصينية في الإقليم... فهي تهتم بتأمين ممرات النفط الدولية لاسيما القادمة من الشرق الأوسط، و هذا ما يؤكده الكتاب الصيني الأبيض عن الطاقة الصادر عام 2007: "... و أنه على المجتمع الدولي أن يعمل على حماية استقرار الأوضاع في الدول المنتجة للطاقة و المسؤولة عن نقل الطاقة، و خصوصا الدول المنتجة للطاقة في الشرق الأوسط"[1].

جدول رقم (9): مصادر الوردات الصينية من النفط الخام بحسب المناطق 1990–2010 (%)

المنطقة	1990	1997	2005	2006	2008	2010
الشرق الأوسط	39	48	46	44	46	46
روسيا و آسيا الوسطى	/	/	11	11	10	10
حوض الأطلسي	/	/	23	5	3	3
آسيا المحيط الهادي	60	26.2	8	4	/	/
إفريقيا	0	9.6	12	4	18	19
مناطق أخرى	0	9.6	12	4	18	19

Source: Zhang Jian. China's Energy Security: prospects, challenges, and Opportunities. The Brookings institution. Washington D.C. July 2001. p. 17.

و لهذا التخوف الصيني ما يبرره لأن اعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط معناه ارتباط أمنها الطاقوي و مسيرة تنميتها الاقتصادية بواحدة من أكثر مناطق العالم توترا، فقد أفاد تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية سنة 2001، أن الخمسين سنة الماضية – إلى غاية 2001 – قد شهدت 14 عشر اضطرابا شديدا في إمدادات النفط في منطقة الخليج، معظمها مرتبط بالنزاعات السياسية و العسكرية في الشرق الأوسط[2].

و تحاول الصين التي استمدت 61.1% من وارداتها عام 2005 من خمس دول هي: السعودية و أنغولا و إيران وروسيا و سلطنة عمان، تنويع مصادر وارداتها النفطية و لكن هنالك حدود لقدرتها على

1– حسن أبو طالب. "**الصين و الشرق الأوسط.. بين رمزية السياسة و تكامل الاقتصاد**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008. ص 144.

2– هوارد جيلر. مرجع سابق. ص 29.

تنويع هذه المصادر، لأن وارداتها النفطية تفضل البلدان التي يتصف نفطها الخام بخفته و قلة محتواه الكبريتي... و ثلث واردات الصين النفطية حاليا هي من النفط الخام الكبريتي الثقيل[1].

جدول رقم (10) : مصادر واردات الصين النفطية العشرة الأولى 2003-2005

الدولة	2003 مليون طن	2004 مليون طن	2005 مليون طن	2003 %	2004 %	2005%
السعودية	15.18	17.24	22.18	%16.65	14.04	17.45
أنغولا	10.10	16.21	17.46	%11.09	13.20	13.74
إيران	12.39	13.24	14.72	%13.60	10.78	11.23
روسيا	2.25	10.78	12.78	%5.77	8.77	10.05
عمان	9.28	16.35	10.83	%10.18	13.31	8.53
اليمن	7.00	4.91	6.98	%7.68	4.00	5.49
السودان	6.26	5.77	6.62	%6.87	4.70	5.21
الكونغو	3.39	4.77	5.53	%3.72	3.89	4.36
أندونيسا	3.33	3.43	4.09	%3.66	2.79	3.21
غينيا الاستوائية	1.46	3.48	3.84	%1.60	2.84	3.02
الإجمالي	73.64	96.18	104.58	%80.82	78.32	82.29
الإجمالي العام للواردات	+91.13	122.82	127.08	%100	%100	%100

المصدر: شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 103.

و عملت الصين على توسيع و تنويع مصادر احتياجاتها النفطية لتتوغل في إفريقيا و خاصة في السودان، أين وقعت شركة الصين الوطنية للبترول اتفاقيات مع حكومة السودان للتنقيب و استغلال البترول السوداني، و ذلك بدءا من عام 2000 إلى 2007، و تصل الاستثمارات الصينية في مجال استخراج البترول من السودان إلى نحو 15 مليار دولار، مع إشرافها على إنتاج و تصدير ما يزيد على 243 ألف برميل بترول يوميا، و هو ما يشكل 48% من إجمالي الصادرات النفطية السودانية[2].

[1]- شايتيج باجباي. "**البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة و شركات النفط الوطنية**". في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص 103.

[2]- رضا محمد هلال. "**العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات و الأبعاد**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008. ص 134.

و تعد الصين حاليا المستثمر الأكبر في قطاع الطاقة الناشئ في السودان، و هذه الأخيرة تمثل المصدر الأكبر لإنتاج شركات النفط الوطنية الصينية من النفط، و لتشكل أكبر سابع مورد للمحروقات إلى الصين بما مقداره 133 ألف برميل يوميا[(1)].

و في أمريكا اللاتينية تمكنت الصين من توسيع علاقاتها مع دول هذه المنطقة... فقد أصبحت الصين منذ عام 2005 ثالث أهم شريك تجاري لدول المنطقة، مع بلوغ حجم التجارة البينية بينهما نحو 50 مليار دولار عام 2004، ثم قفزت إلى 70 مليار دولار عام 2007... و على الرغم من ضعف الواردات الصينية من نفط أمريكا اللاتينية و التي لا تتجاوز 3% من إجمالي واردات الصين الخارجية من النفط، إلا أن هذه النسبة مرشحة للارتفاع مع توقيع الصين على اتفاقيات للتنقيب و الكشف عن البترول مع البرازيل و كوبا و فنزويلا و سعيها لإبرام اتفاقيات مماثلة مع كل من الأرجنتين و البيرو و بوليفيا و كولومبيا و الإكوادور[(2)].

و يطلق الصينيون على هذه السياسة الهادفة للتوجه نحو الخارج في توفير احتياجاتهم النفطية عن طريق الاستثمار في مناطق الإنتاج بحد ذاتها، و توطين شركات النفط الصينية فيها للتنقيب على النفط و ضمان تصديره للوطن الأم، بإستراتيجية "التوجه نحو الخارج" أو "تجاوز عتبة البلاد" (Going-out or going abroad strategy) [(*)] أو الاستثمار وراء البحار (Overseas investment)، تعتمد جميعها على دبلوماسية نشيطة في جميع أرجاء العالم التي يمكن أن تكون مصدرا لتوفير الموارد الطاقوية اللازمة، في إطار "دبلوماسية الطاقة" **(الملحق رقم (4) يبين أهم إجراءات و نشاطات دبلوماسية الطاقة الصينية).**

و تعود جذور إستراتيجية التوجه نحو الخارج الصينية إلى عمل بكين وفق المبدأ القائل بأن "أمن الطاقة أهم من أن يترك تحت رحمة الأسواق"، لذلك تبنت الصين إستراتيجية التوجه نحو الخارج، و أهم عناصر هذه الإستراتيجية تتضمن شكل أكثر تركيز و نشاط من الدبلوماسية التجارية من القادة الصينيين ضمن مناطق تصدير النفط الرئيسية، إضافة إلى مرافقة قوية و كبيرة من شركات النفط الوطنية الكبرى الثلاث المملوكة للدولة (CNPC) و (Sinopec) و (CNOOC) لضمان استثمارات صافية في حقول الغاز و النفط في الخارج أي (السيطرة المادية على إمدادات النفط)، و تنويع عقود تموين بالغاز

---

[1]- Dan Blumenthal. "**Concerns with Respect to China's Energy Policy**". July 01, 2008. P. 423. In: " http://www.aei.org/files/2003/08/26/20080723_ChinaEnergyStrat.pdf ".

[2]– رضا محمد هلال. مرجع سابق. ص 136.

[*] **يطلق الصينيون على هذه السياسة اسم "زو تشو كيو" (Zou Chu Qu).**

الطبيعي طويلة المدى من عدد كبير من المصدرين لمواجهة احتياجات المستقبل، هذه الإجراء تعزز قدما بدبلوماسية الدولة و جهود الشركات لترقية و تطوير أنابيب جديدة لنقل النفط و الغاز من شأنها تنويع طرق النقل المستقبلية للطاقة المستوردة[1].

و ركز القادة الصينيون في رحلاتهم الخارجية تركيزا كبيرا على الطاقة، فقد وقعت الصين على صفقات بمليارات الدولارات في أنحاء العالم لشراء الطاقة و مد خطوط أنابيب، و صاغت الصين علاقات أوثق مع دول تمتد من النمسا إلى المملكة العربية السعودية و من فنزويلا إلى إيران، كما تسعى بكين أيضا لإقامة شراكة إستراتيجية مع أي دولة يمكنها تزويدها بالطاقة، مع تكثيف شركات النفط الوطنية الصينية لاستثماراتها في الخارج للحصول على تحكم مباشر أو حقوق جزئية في حقول نفط محتملة في العالم[2].

و لكن العديد من المعوقات تحول حاليا دون تمكن الصين من تحقيق هدفها في تنويع مواردها النفطية، فعندما تسعى شركات النفط الوطنية لموارد طاقة خارج البلاد، كانت تركز على الدول ذات رأس المال و النفوذ الغربي المحدود، و التضاريس المتناسبة و القدرات التقنية لتلك الشركات، و النفط الخام المتوافق و مصافي النفط الصينية، أضف إلى ذلك أن موارد الدولة المالية التي كانت في متناول الشركات الصينية و مكنتها من الدخول في مشروعات ذات عناصر مخاطرة عالية أكثر من نظيراتها من شركات النفط الغربية، و من تقديم عروض أسعار تفوق ما يقدمه منافسوها، و دفع قيمة أعلى غالبا من الثمن الذي تستحقه أصول الطاقة[3].

إن الحساسية المتزايدة الناجمة عن الاعتماد على النفط المستورد، قد أسهمت في زيادة المخاوف من عدم يقينية تحقيق أمن الطاقة الذي ترمي إليه، و يتجلى ذلك في مواطن القلق التالية التي عبرت عنها القيادة الصينية:

* **تذبذب الأسعار:** لاسيما أن مثل هذا التذبذب يمكن أن يترجم إلى ضعف اقتصادي، و القيادة الصينية تتخوف من أن أي تردي اقتصادي أو كساد يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، و تقويض شرعية النظام الصيني و قدرته على الاستمرار في الحكم.

---

[1]- Kenneth Lieberthal and Mikkal Herberg." **China's Search for Energy Security: Implications for U.S. Policy".** NBR Analysis: volume 17, number 1, april 2006. P. 13.

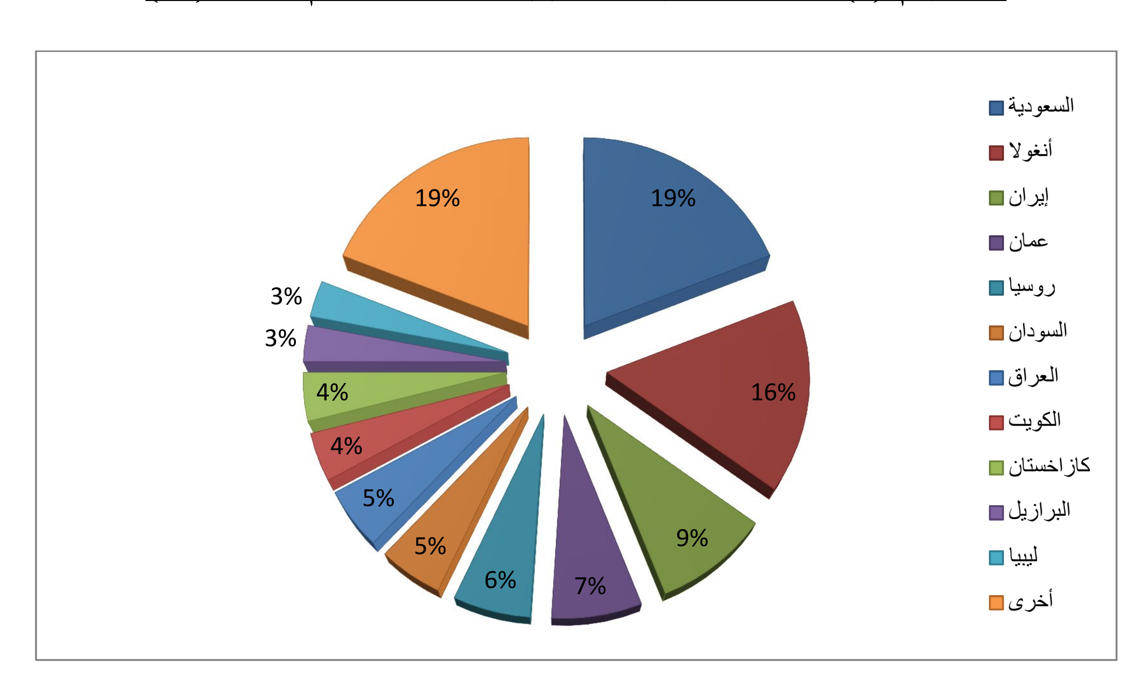
[2]– وينران جيانغ. "**النمو الاقتصادي في الصين و سعيها لأمن الطاقة في أنحاء العالم**". في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص 339.

[3]- هوارد جيلر. مرجع سابق. ص 104.

* **احتمال تعرض خطوط الملاحة البحرية للمخاطر:** تشعر الصين بالقلق لأن طرق الملاحة البحرية التي تمر من خلالها شحنات النفط الخاصة بها يمكن أن تتعرض للمخاطر، و لاسيما فيما يعرف بـ "نقاط الاختناق" مثل مضيق ملقا حيث يمكن أن تتعرض شحنات النفط للاختناق على يد الإرهابيين أو عن طريق منافسين جيوسياسيين محتملين في أوقات الأزمات، في الوقت الحاضر يجب أن تمر أربعة أخماس النفط الذي تستورد ه الصين من هذا المضيق.

* **تركز المصادر:** القلق من موضوع زيادة تركز مصادر مستوردات الطاقة، فعلى سبيل المثال جاءت نحو 80% من مستوردات الصين من 10 دول و جاءت حوالي 60% من هذه الكمية من خمس دول في الشرق الأوسط و إفريقيا (السعودية، أنغولا، إيران، عمان، السودان)، و هي مناطق يحتمل أن تحدث فيها انقطاعات في تجهيز النفط بسبب فقدان الاستقرار السياسي.

شكل رقم (6) : مصادر الواردات الصينية من النفط الخام 2010 (%)



Source: **Zhang Jian. Op. Cit. p. 17.**

* **النزاعات مع الجيران البحريين:** و أخيرا فإن نزاعات الصين مع جيرانها البحريين بشان الجرف القاري و المناطق الاقتصادية الحصرية و الجزر التي تحتوي على احتياطات غنية من النفط و الغاز الطبيعي، قد أسهمت في زيادة قلق القيادة الصينية(1).

و لمواجهة هذه المخاوف وضعت القيادة الصينية رؤية جديدة للتعامل معها، و ذلك بتطوير تصورات جديدة تجعل إستراتيجية الطاقة الصينية الحديثة تقوم على تحقيق المقاربات الأربعة التالية:

1- نان لي. مرجع سابق. ص ص 144, 145.

* تطوير مصادر و مناطق استيراد متعددة، بزيادة واردات النفط من روسيا و آسيا الوسطى، رفع حصة النفط الخام المستورد من إفريقيا و أمريكا اللاتينية، و تنويع واردات النفط من الشرق الأوسط نحو دول مختلفة.

* بناء مخزونات احتياطية إستراتيجية لتفادي أي انقطاع غير متوقع في الإمدادات.

* ترقية و تقوية التعاون الإقليمي و الثنائي في ميدان الطاقة.

* المشاركة في اتفاقية ميثاق الطاقة[1].

المطلب الثالث: التنظيم المؤسساتي لفواعل قطاع الطاقة في الصين: يمثل وضع تنظيم فعال لتسيير قطاع الطاقة أحد التحديات الكبرى التي تواجهها الصين في سبيل وضع الإستراتيجية المثلى لضمان أمن الطاقة، فقد أصبحت الإدارة الصينية للطاقة موضوع حوار عميق حول إعادة هيكلتها و تنظيمها، بعد نشوب أزمة مؤسساتية حقيقية تجاوزت النظام المشكل من فواعل رسم السياسة الطاقوية، و كان منطلق ظهور هذه الأزمة عام 1993 بعد إلغاء وزارة الطاقة بعد خمس سنوات فقط من استحداثها[2].

و شرعت الحكومة في العمل على رفع قدرتها المؤسساتية على التعامل مع مسألة أمن الطاقة في ظل مقترب أكثر نظامية و شمولية، خصوصا و أن نظام صنع القرار في قطاع الطاقة الصيني يتميز بفقدان كبير للتنسيق بين الفواعل و الهيآت المختلفة، و لذلك يتجلى دوما ذلك الغموض فيما يخص من يصنع سياسة الطاقة في الصين؟ و من يعمل على تنفيذها بعد وضعها؟ مع ما يلاحظ أيضا على بنية صنع القرار في مجال الطاقة في الصين من وضع لسياسة الطاقة بشكل يفتقد للتخطيط الدقيق غالبا، و عدم وجود إستراتيجية طويلة المدى[3].

ففي ظل الاقتصاد المخطط كانت سياسة الطاقة في الصين غير منفصلة عن السياسة الصناعية، فهيئة أو لجنة الدولة للتخطيط في بكين حددت مدى الحاجة للطاقة لتحقيق الأهداف الصناعية المتضمنة في المخططات الخماسية، فقد عهد إذا للجنة الدولة الاقتصادية السهر على تحقيق الوزارات الصناعية المكلفة بإنتاج الفحم و النفط و الغاز و الكهرباء لأهدافها، و لكن مع مطلع الثمانينيات أثبتت مقاربة

1- Liyan Hu and Ter-Shing Sheng. China’s energy security and geo-economic interests in Central Asia. Central European journal of international and security studies (CEJISS). 2008. Volume 2, Issue 2. P. 47.

2- Bastien Brunis. Politique extérieure énergétique de la Chine: discours sur la stratégie de puissance de la PRC. Panthéon- Sorbonne, université Paris1. June 2006. P. 37.

3- Bo Kong. An Anatomy of China’s Energy Insecurity and Its Strategies. Pacific Northwest for global security.USA .December 2005. p. 44.

"الرقابة و التحكم" فشلها في الوفاء باحتياجات البلاد... فباشرت الصين سلسلة من الإصلاحات بتحويل وزارات الطاقة الحكومية إلى شركات مملوكة للدولة، مع تحرير جزئي للأسعار، و فتح المجال للمبادرات و المنافسة في مناطق معينة، و بنهاية عام 2002 أصبح كل إنتاج و توزيع الطاقة في البلاد من طرف شركات و ليس بيروقراطيات[1].

و هكذا أصبحت سياسات الطاقة في الصين ترسم من قبل طرفين رئيسيين، و هما: مؤسسات الحكومة المركزية ذات الصلة بقطاع الطاقة و التي توصف بأنها الأقل فاعلية (البيروقراطيات)، و شركات الطاقة القوية المملوكة للدولة.

أدت سياسة الانفتاح و اللامركزية في قطاع الطاقة الذي رافق الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، الماضيين، إلى انتقال القوة و الموارد من الحكومة المركزية إلى الشركات النفطية المملوكة للدولة، و إلى تفتت في الهيكل المؤسساتي للسلطة في قطاع الطاقة، و هذه الوضعية أعاقت تقدم التنسيق بين المصالح المتصارعة في قطاع الطاقة، و لم تسمح بتطوير إستراتيجية وطنية شاملة للطاقة، و مكنت بالمقابل شركات الطاقة الصينية القوية من الاستحواذ على نفوذ كبير في صنع القرار في ميدان الطاقة، و نتيجة لذلك فغالبا ما كانت أجندة و مشاريع الطاقة في الصين تخضع لمصالح تلك شركات، بدلا من أن تخضع للمصالح القومية للدولة الصينية[2].

لقد افتقدت الصين بشكل عام الهيكلية المركزية اللازمة لصنع السياسة الخاصة بالطاقة، و لعل المرة الأخيرة التي كان صنع سياسة الطاقة في البلاد مركزيا هو ما تم بإشراف وزارة الطاقة خلال الفترة ما بين (1988-1993).

---

[1]- Daniel H. Rosen, Trevor Houser. **China Energy**: **A Guide for the Perplexed.** China Balance Sheet. A Joint Project by the Center for Strategic and International Studies and the Peterson Institute for International Economics. May 2007. p. p. 17, 18.

[2]- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 16.

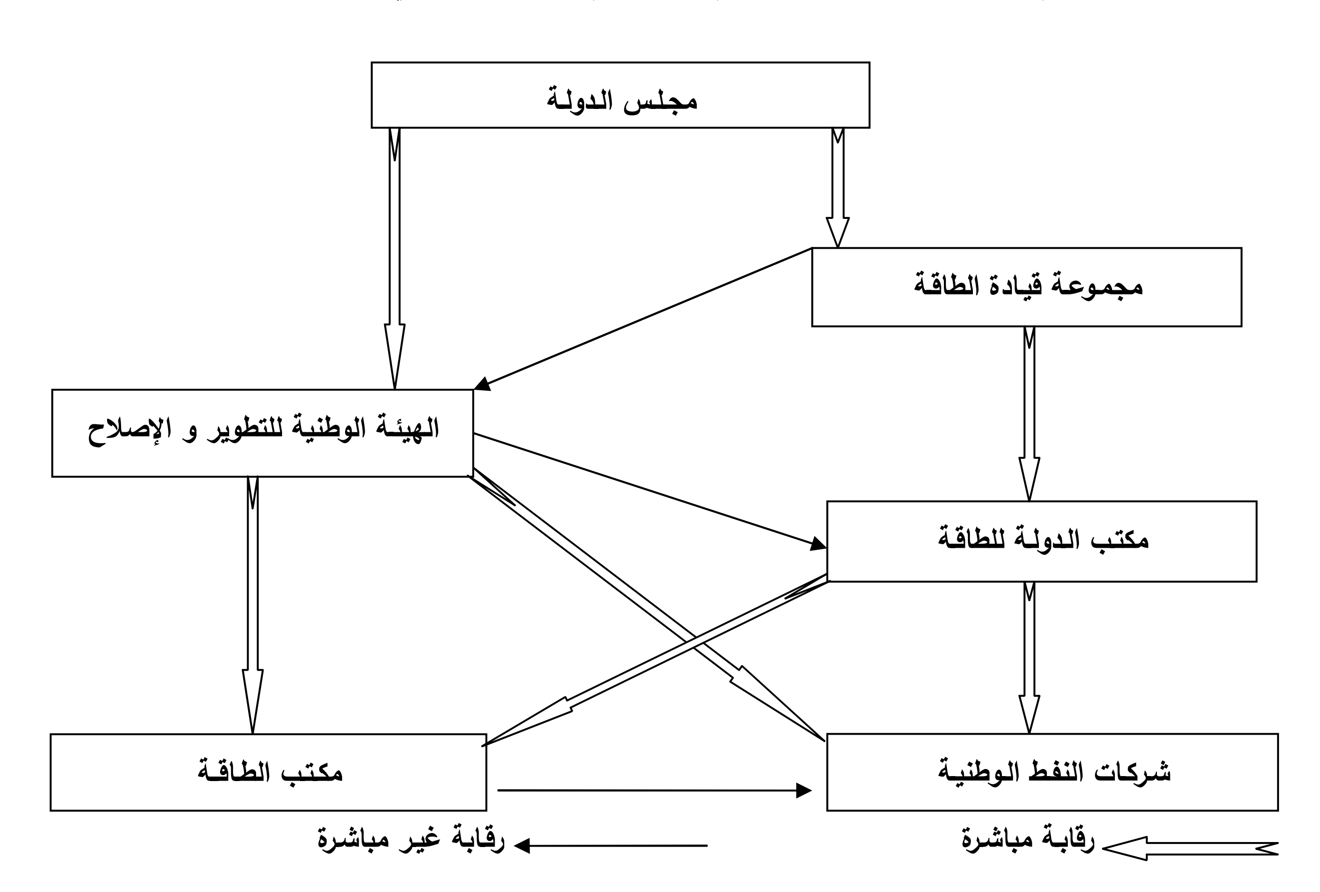
شكل رقم (7): التنظيم الهيكلي لفواعل قطاع الطاقة في الصين



Source: Suisheng Zhao. China's energy security and relations whith periphery countries. Graduate school of international studies, university of Denver. In: "www.rice.edu/energy/.../asiaenergy/.../BIPP_UFJ_ZHAOSUISHENG_063004.pdf -".

و منذ ذلك التاريخ و سياسة الطاقة تمليها الهيئة الوطنية للتطوير و الإصلاح التابعة لإدارة الطاقة، و يكملها كل من مكتب الطاقة الحكومي التابع للهيئة المذكورة الذي أسس في جوان 2005، و المجموعة الصغيرة الرائدة للطاقة المؤلفة من 13 عضوا و المشكلة من طرف مجلس الدولة في ماي 2005 و يرأسها رئيس الوزراء، و لكن هذه المجموعة لا تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، كما يفتقد مكتب الطاقة الحكومي و إدارة الطاقة للموارد اللازمة لتنفيذ سياسة الطاقة الصينية بشكل فاعل، كما أن تقسيم المسؤوليات بين المؤسسات الثلاث ليس واضحا، و هذا ما يجعل سياسة الطاقة الصينية خاضعة باستمرار لما يسميه الخبراء مبدأ "الطبخة المحروقة لكثرة الطباخين"، و ذلك بوجود العديد من شركات النفط الوطنية الصينية إلى جانب 13 وزارة موكولة لهم جميعا مهمة اتخاذ القرارات المتصلة بالطاقة بالإجماع بعد مساومات و مفاوضات مطولة[1].

شكل رقم (8) : طبيعة العلاقات بين أهم أجهزة رسم سياسة الطاقة في الصين



Source: Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 18.

أما الفواعل الأكثر سيطرة و تأثيرا على وضع سياسة الطاقة في الصين فهي الشركات الوطنية النفطية المملوكة للدولة، و المتمثلة في شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)، شركة الصين الوطنية للبتروكيمياويات (Sinopec)، شركة النفط البحرية الوطنية الصينية (CNOOC)، و شركة الصين

---

[1] – شايتيج باجبايي. مرجع سابق. ص 99.

الكيماوية (Sinochem) والفروع المختلفة لهذه الشركات، و التي تعد المسير الرئيسي لجانب الطلب من سياسات أمن الطاقة الصينية، و يعود نفوذ هذه الشركات إلى كل من خبرتها النفطية و قبضتها السياسية، الناجمة عن اعتماد الحكومة الصينية المتزايد عليها في الجانب الجبائي، و من كون قياداتها العليا تعين مباشرة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مما يمنحها اتصال مباشر بالقيادة السياسية الصينية[(1)].

إضافة إلى قيامها بعمليات التنقيب و الاستخراج و التكرير و النقل سواء داخل النطاق المحلي، أو من مناطق مختلفة إلى الوطن الأم في إطار إستراتيجية "الاتجاه خارجا" أو "الاستثمار وراء البحار"، فشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) مثلا هي اللاعب الرئيسي في صناعة النفط و الغاز في الصين، و هي المنتج الأكبر و الممول بالنفط الخام و المنتجات النفطية المكررة و البتروكيمياويات في الصين[(2)].

و هي أول شركة حكومية صينية تقوم باستثمارات في قطاع النفط في الخارج عام 1993، و لديها حليا مصالح و استثمارات في أكثر من 40 دولة عبر العالم، و منها كازاخستان و البيرو و السودان و الجزائر و فنزويلا و أندونيسيا و ميانمار و كندا و تركمنستان و أذربيجان و منغوليا و تايلند و بابوا غينيا الجديدة و غيرها، و في عام 2005 وصل نصيب هذه الشركة من إنتاج النفط إلى 400 ألف برميل يوميا، بعد أن كان 329 ألف برميل يوميا عام 2004 و 137 ألف برميل يوميا عام 2000، أما إنتاج الشركة من الغاز في الخارج فقد بلغ 281 مليون قدم مكعب يوميا عام 2005 بعد أن كان 251 مليون قدم مكعبة عام 2004، و أنفقت حتى نهاية 2005 8.2 مليار دولار على الاستثمارات النفطية الخارجية، و خلال هذه الفترة تمت إضافة ما يقارب 11 مليار برميل من احتياطات النفط الجيولوجية، و أبرمت عقودا للمشاركة في الإنتاج و التنقيب و خدمات أخرى في 36 دولة على الأقل في إفريقيا و آسيا المحيط الهادي و آسيا الوسطى و الشرق الأوسط و مناطق أخرى[(3)].

و تتدعم قوة الشركات الوطنية النفطية الصينية باستثماراتها في حقول النفط ما وراء البحار، لأنها تساعد تلك الشركات على تحقيق هدفيها الرئيسيين و هما: دعم أمن الطاقة الوطني و كسب الخبرة الدولية التي تمكنها من تحقيق طموحاتها لتكون قادرة على المنافسة مع كبريات شركات النفط العالمية[(4)].

---

[1]- Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". Op. Cit. p. 25.

[2]- Chen Shaofeng. **China's outward FDI and energy security.** EAI Working Paper No. 143 . 20 November 2008. p. 3.

[3]**-** جيفري براون و فيجاي مخيرجي و كانج وو. "**سباق الطاقة بين الصين و الهند: دوافعه و فرص التعاون الممكنة**". في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مرجع سابق. ص ص 269، 268.

[4]- Erica S. Downs. "**The Chinese Energy Security Debate**". Op. Cit. p. 25.

و أمام الاختلال الواضح في ميزان القوى بين الشركات النفطية المملوكة للدولة و بقية الأجهزة البيروقراطية المشكلة لسلطة رسم و تنفيذ سياسة الطاقة، و في ظل نقص التنسيق بين مختلف الأجهزة المتعددة التي تكون دائرة صنع القرار في المجال الطاقوي في الصين، ناهيك عن عدم القدرة على وضع إستراتيجية متكاملة و شاملة و طويلة المدى توضح الأبعاد الرئيسية للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، بسبب تضارب المصالح بين المكونات المختلفة المكلفة بوضع سياسة الطاقة و حدة التنافس بينها و صعوبة الوصول إلى قرارات حاسمة في وقت مقبول، أصبحت هنالك حاجة ملحة لإعادة النظر في الهيكل التنظيمي لجهاز صنع القرار في ميدان الطاقة.

فالصين واحدة من الدول القليلة في العالم التي لا تمتلك وكالة حكومية وطنية تنسق تطوير الطاقة، عكس ما هو سائد في معظم الدول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بنظام السوق الحر، و مع ذلك تتواجد كتابة دولة وطنية للطاقة يعهد لها بتطوير إستراتيجية وطنية للطاقة، و حماية أمن الطاقة، و تنسيق و دعم بحوث تطوير الطاقة[(1)]

فالكثير من الخبراء الصينيين سبق لهم و أن أعلنوا أن تفكك بيروقراطية الطاقة تحد من قدرتها على تحقيق الصين لأمنها الطاقوي، و قالوا بضرورة إدخال تغييرات مؤسساتية و هيكلية لمواجهة تحديات البلاد الطاقوية... و تحولت قضية أي نوع من البنية المؤسساتية تكون أكثر نجاعة من أهم المواضيع التي شغلت الخبراء في حوار أمن الطاقة الدائر في الصين، و إن كان أغلبية الخبراء يميلون إلى استحداث هيكل وزاري أو سلطة أخرى أعلى منه للعمل على تركيز السلطة في قطاع الطاقة و التنسيق مع بقية الوكالات الحكومية ذات العلاقة بالشأن الطاقوي مثل وزارة الشؤون الخارجية[(2)].

و يميل الخبراء إلى أن وزارة قوية للطاقة ستكون هي الأقدر على تسيير الصناعات الطاقوية الصينية النشيطة بشكل فعال، و فعالية هذه المؤسسة ستعتمد على التطرق إلى القضايا التي فشل و تفكك وزارة الطاقة سابقا، و ستكون بحاجة إلى السلطة و الموارد البشرية و المالية لتسيير سياسة أمن الطاقة و التوفيق بين المصالح المتضاربة ضمن الأجهزة البيروقراطية الواسعة، و ستحتاج أيضا إلى أن تكون أحسن تأطيرا بشريا، و لها القدرة على الوصول إلى معطيات نوعية لوضع سياسات و اتخاذ قرارات فعالة، و لها إمكانية الدمج بين العرض و الطلب على الطاقة و القضايا الأمنية، و أن تتمتع بالقدرة على التفاعل مع بقية الوكالات و المستويات الوزارية على قدم المساواة.

بالإضافة إلى حصولها على السلطة التي تمكنها من الوقوف في وجه مصالح شركات النفط و الفحم المتزايدة، فوزارة الطاقة الجديدة يجب هيكلتها بحيث تسمح بتمثيل مصالح كل المعنيين بالقطاع، بما في

---

[1]- Xu Yi-Chong. "**China's energy security**". In: Michael Wesley. Energy security in Asia. Rutledge, 2007. London and New York. p. 50.

[2]- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. p. 17.

ذلك تلك العناصر التي تتميز بضعف مؤسساتي مثل مستهلكي الطاقة و وكالات حماية البيئة، و ينبغي عليها أن تسمح للحكومة بتطوير خبرتها و تكون ذات قدرة تنافسية و مساهمة في صنع القرار بدلا من أن تأخذ بنصائح الشركات الوطنية فقط[1].

[1]- Zhao Daojiong. China's thirst for oil. International crisis group Asia report N° 153. 9 June 2008. P. 7.

تبرز من خلال هذا الفصل معاناة الصين من ارتباطها بالخارج في توفير ما يلزمها من طاقة و خاصة النفطية منها، بسبب عجز الإنتاج المحلي من النفط على تلبية احتياجات الاقتصاد الصيني سريع النمو، و عدد السكان الكبير و الارتفاع التدريجي في مستوى معيشتهم.

هذا الوضع الحرج للصين بين تنامي الاحتياجات النفطية من جهة و قلة الإنتاج المحلي من جهة أخرى، جعلها ترتبط بالاستيراد من الخارج لتلبية احتياجاتها مع ما ينتج عن ذلك من تحديات أمنية و اقتصادية خطيرة، مما دفعها لتطوير مفهومها الخاص لأمن الطاقة منطلقا من المنظور الواقعي، الذي يعالج أمن الطاقة كمسألة إستراتيجية لكونها تتطلب التنافس على مراقبة المصادر الإستراتيجية للموارد الطاقوية، و يتحول النفط هنا إلى سلعة نادرة و ثمينة و مركزة جغرافيا، يمكن أن تستخدم كسلاح للضغط في الساحة العالمية.

و في هذا الإطار تم وضع المعالم الأساسية للإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، القائمة على ضمان وفرة الموارد الطاقوية و موثوقيتها، أي ضمان ديمومة تدفقها و تغذية الاقتصاد الصيني، و تفادي كل ما من شأنه إحداث انقطاعات في الإمدادات النفطية، و الحصول على تلك الموارد بأسعار في المتناول، و تحسين كفاءة الطاقة و ترشيد استهلاكها، و التنويع في مصادر النفط لتفادي الوقوع في فخ الارتباط بمنطقة واحدة مما يسبب خللا في التزود بالنفط بمجرد حدوث أية اضطرابات في تلك المنطقة ككل أو في أحد الدول المنتجة.

و النتيجة المستخلصة من كل ذلك هو جعل إستراتيجية الاتجاه نحو الخارج أو تجاوز عتبة البلاد أو الاستثمار ما وراء البحار، كوسيلة و منهج رئيسي يهدف لتحقيق أمن الطاقة ما دامت الإمكانيات المحلية عاجزة عن الوفاء بذلك.

و لكن رسم و تنفيذ هذه الإستراتيجية يصطدم بخلل هيكلي في دائرة صنع القرار في قطاع الطاقة، بسبب غياب سلطة مركزية لاتخاذ القرار و توزيع السلطة بين مختلف مكونات هذا الجهاز، و نقص التنسيق بينها و غلبة كفة الشركات النفطية الوطنية على بقية الأجهزة، مما يستدعي إعادة النظر في هذه المسألة.

الفصل الثالث: إستراتيجية "التوجه نحو الخارج" الصينية تجاه آسيا الوسطى

المبحث الأول: التواجد الصيني في مناطق إنتاج الطاقة بآسيا الوسطى

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة في آسيا الوسطى

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى

المطلب الثالث: دبلوماسية الطاقة الصينية في المنطقة

المبحث الثاني: التنافس على مصادر الطاقة ضمن اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى

المطلب الأول: الاختراق الصيني لمجال النفوذ التقليدي لروسيا

المطلب الثاني: التضارب بين المصالح الطاقوية الأمريكية و الصينية في آسيا الوسطى

هذا الفصل يهدف إلى تحليل العلاقات الطاقوية الصينية بجمهوريات آسيا الوسطى، و إبراز مدى أهمية المنطقة في تخفيف حدة المخاوف التي تعيشها الصين نتيجة عدم يقينية تحقيق أمنها الطاقوي في ظل الوضعية المعقدة التي تعيشها الأسواق العالمية و الاضطرابات المستحكمة في أهم مناطق تموين الصين بإمداداتها النفطية في الشرق الأوسط و إفريقيا، و توضيح احتمالات التعاون و الصراع بين الصين و بقية اللاعبين المؤثرين في تفاعلات المنطقة.

إذ تعد منطقة آسيا الوسطى و حوض بحر قزوين من بين أغنى مناطق العالم بالنفط، و ينظر إليها على أنها الاحتياطي المستقبلي للموارد النفطية و الغازية في العالم خلفا لمنطقة الخليج، و لكونها مجاورة للصين مباشرة و لها علاقات تاريخية و ثقافية و حضارية و اقتصادية معها، فقد أصبحت ذات أولوية بالنسبة لبكين لتأمين احتياجاتها النفطية و الغازية خصوصا مع قربها الجغرافي من الحدود الغربية للصين، و يتجلى ذلك في الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة المستوطنة في جمهوريات آسيا الوسطى، و تطوير طرق نقل جديدة للغاز و النفط نحو السوق الصينية المتعطشة للطاقة.

و لكن بقدر ما توفره هذه المنطقة من فرص كبيرة للصين بقدر ما تعج بالتحديات و المخاطر، لكون الصين مجرد لاعب في المنطقة من بين عدد من اللاعبين الآخرين المنافسين على ثروات المنطقة و مكانتها الجيوسياسية، و على رأسها روسيا ذات العلاقات التاريخية بدول المنطقة التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي سابقا، و الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت أحداث 11 سبتمبر لتضع قدما لها في المنطقة و تقيم قواعد عسكرية، إضافة لفواعل أخرى جديدة لها بدورها مصالحها و عواملها التي تجعلها ذات قدر من النفوذ و العلاقات المميزة مع جمهوريات آسيا الوسطى.

المبحث الأول: التواجد الصيني في مناطق إنتاج الطاقة بآسيا الوسطى

رغم وجود تبادلات ثقافية و تاريخية تعود لآلاف السنين بين الصين و آسيا الوسطى، إلا أن إقامة علاقات قائمة على الندية و المنافع المتبادلة لم يتم إلا بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، أين تعالت منذ ذلك الحين أصوات منادية بإقامة تعاون استراتيجي بين الطرفين للقرن الحادي و العشرين.

فالعلاقات بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى محكومة بعوامل جغرافية و سياسية و اقتصادية و أمنية، فهما يعتبران جيرانا بالمفهوم الجغرافي، و الصين تمثل ممرا نحو البحر بالنسبة لتلك الجمهوريات، بينما هي توفر ممرات اتصالات برية للصين مع أوروبا و غرب آسيا (طريق الحرير)، أما سياسيا فهما يتقاسمان حاليا العديد من وجهات النظر المتشابهة فيما يخص الكثير من القضايا الوطنية و الدولية، بينما تمثل الروابط الاقتصادية بينهما عاملا جوهريا في العلاقة بين الجانبين، فجمهوريات آسيا الوسطى بالنسبة للصين هي مصدر مهم لموارد الطاقة و المعادن و أسواق لتصريف المنتجات الصينية[(1)].

و يحتل قطاع الطاقة أهمية خاصة في العلاقات بين الصين و دول آسيا الوسطى، نظرا لما تحويه المنطقة من ثروات نفطية و غازية مغرية، إضافة إلى القرب الجغرافي الذي يسهل مهمة نقل تلك الموارد إلى الصين مباشرة دون الحاجة للمرور بالمسطحات المائية الخطيرة للمحيطين الهندي و الهادي.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة في آسيا الوسطى: ظهرت جمهوريات آسيا الوسطى للوجود بعد انهيار الإتحاد السوفييتي و تفككه في بداية تسعينيات القرن الماضي، لتبرز خمس جمهوريات مستقلة و هي: كازاخستان، أوزباكستان، طاجكستان، قرغزستان و تركمنستان، و أهم ما يميز هذه الجمهوريات من الناحية الإستراتيجية هو تمتعها بموقع جغرافي حيوي، جعلها همزة وصل بين آسيا و أوروبا، و إطلالة اثنتين من دولها و هي كازاخستان و تركمنستان على بحر قزوين.

---

[1]- Sun Zhuangzhi. The Relationship between China and Central Asia. p.p. 40, 41. In: ″src-h.slav.hokudai.ac.jp/...1.../03_zhuangzhi. pdf ″.

خريطة رقم (1): جمهوريات آسيا الوسطى



Source:
http://www.aljazeera.net/mritems/images/2002/2/1/1_79480_1_4.jpg&w=170&h=135&ei=AroaUP_5A-OG4gTjgoGwCQ&zoom=1.

كما تعتبر آسيا الوسطى امتدادا طبيعيا للقوقاز، و جزء من "أوراسيا" التي تعتبر "قلب الأرض" (Heartland)، حيث يصنفها الخبراء كمكون رئيسي لما يعرف بـ "أوراسيا الوسطى" (Central Eurasia)، فجغرافيا تمثل جمهوريات آسيا الوسطى الخمس إضافة إلى دول جنوب القوقاز الثلاث أذربيجان و جورجيا و أرمينيا ما يعرف بـ "أوراسيا الوسطى"، و تقع دول هذه المنطقة إلى شرق و غرب حوض بحر قزوين الغني بالنفط و الغاز[(1)].

و تتجلى الأهمية الجيوستراتيجية الرئيسية لآسيا الوسطى في عاملين رئيسيين، و هما: اكتشاف احتياطيات معتبرة من الموارد الطاقوية، و ثانيا كونها ممرا محوريا لأنابيب النفط و الغاز، و طرق

[1]- Guo Xuetang. "**The energy security in Central Eurasia: The geopolitical implications to China's energy security**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006. p. 117.

المواصلات التي تنطلق منها بكل الاتجاهات رابطة إياها بالصين و روسيا و أوروبا و منطقة القوقاز و عبر بحر قزوين إلى المحيط الهندي[1].

تحاذي كازاخستان و تركمنستان الأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين الأكثر غنى بالنفط و الغاز، أما بقية الدول التي لا تمتلك حقولا نفطية كبيرة فلها أهمية من نوع آخر، تكمن أهميتها في موقعها الإستراتيجي لنقل النفط و الغاز إلى أسواق شرق و جنوب شرق آسيا[2].

و بإلقاء نظرة عامة حول جمهوريات آسيا الوسطى، تحتل أوزباكستان مكانة فريدة بسبب عوامل جيو سياسية و جيو استراتيجية، فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك حدودا مشتركة مع بقية الدول الأربعة الأخرى، و لها أكبر عدد من السكان أكثر من25 مليون نسمة، و هي الممر الرئيسي لطرق العبور في آسيا الوسطى، و لها جاليات مؤثرة في الدول المجاورة يمكن أن تستغلها كرافعة في علاقاتها معها.

و ثاني أكثر الدول أهمية هي كازاخستان ذات المساحة الأوسع، و الدخل القومي الأكبر المقدر بـ 47.39 مليار دولار عام 2005 أي ما يساوي أكثر من 50% من مجموع الدخل القومي لجمهوريات آسيا الوسطى مجتمعة، و يحتمل أن تكون في ظرف عقد واحدة من أكبر منتجي النفط.

أما الدول الثلاث المتبقية تركمنستان و قرغستان و طاجكستان فتكمل بخصائصها الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، حيث تستحوذ قرغستان و طاجكستان على 90% من الموارد المائية مع إمكانيات كبيرة لاستغلالها، بينما تركمنستان غنية بالغاز الطبيعي و موقعها على بحر قزوين يزيد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة[3].

لقد حظيت آسيا الوسطى بموقع متميز على خريطة الموارد الطاقوية في العالم بمحاذاتها لبحر قزوين[*]، فقد أظهرت المنطقة المحيطة بهذا البحر المغلق دلائل على وجود موارد نفطية تكفي لما لا يقل

---

[1]- Vinod Anand. "**Politico-military developments in Central Asia and emerging strategic equations**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006. p. 162.

[2]– عاطف عبد الحميد. "**أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 76.

[3]- Vinod Anand. Op. Cit. p. 163.

[*] يعد حوض بحر قزوين من أقدم مناطق إنتاج النفط في العالم، حيث يعود تاريخ حفر أول بئر لعام 1840، أما جغرافيا فهو بحر مغلق تبلغ مساحته 375 ألف كلم^2، تحده جبال "البرز" الإيرانية من الجنوب، و القوقاز من الشمال الغربي، و يغذيه نهر الفولغا الروسي من الشمال، ليشكل "دلتا" واسعة قرب "أستراخان"، تطل عليه روسيا من الشمال، و تحيط به أذربيجان و إيران و تركمنستان و كازاخستان من بقية الجهات.

عن ألفي عام (الدول المحيطة ببحر قزوين هي: كازاخستان، تركمنستان، أذربيجان، إيران و روسيا)، و الملاحظ هو كون إثنين من بين جمهوريات من آسيا الوسطى الخمس محاذيتان لهذا البحر.

و قد تضاربت الدراسات حول تقدير حجم الثروة النفطية و الغازية في بحر قزوين لكنها تجمع كلها على ضخامتها و أهميتها، فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية في أكتوبر 1997 احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة قزوين بين 15 و 29 مليار برميل، و أضافت الوكالة أن الاحتياطيات الممكنة أو المحتملة قد تصل إلى 163 مليار برميل، و لكن سرعان ما خفض هذا الرقم ليتراوح ما بين 60 و 90 مليار برميل[1].

<u>خريطة رقم (2) : منطقة بحر قزوين</u>



<u>Source:</u>

http://www.google.dz/imgres?q=خريطة+بحر+قزوين&start=84&num=10&um=1&hl=fr&biw=1398&bih=546&tbm=isch&tbnid=8bFM9P_PiJ3LFM.

- Colin J. Campbell. "The Caspian chimera". In: Andrew Mckillop and Sheila Newman. <u>The final energy crisis.</u> Pluto press, London. 2005. P. 93.

[1]- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 395.

و في عام 2006 أفادت إحصائيات نشرتها مؤسسة "هيريتايج فاوندايشن" (Heritage Foundation)، استنادا إلى معلومات عن "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" و " كتابة الدولة الأمريكية للطاقة"، إلى بلوغ الاحتياطيات النفطية المؤكدة في بحر قزوين ما بين 17.2 و 49.3 مليار برميل، مع احتياطيات محتملة تصل إلى 186 مليار برميل... أما تقديرات الغاز الطبيعي في المنطقة فتفيد بوجود 232 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الغازية المؤكدة، و 328 من الاحتياطيات المحتملة[1]. **الجدولان المواليان يفصلان تلك التقديرات.**

جدول رقم (11) : احتياطيات النفط في منطقة بحر قزوين (مليار برميل)

الدولة	الاحتياطيات المؤكدة	الاحتياطيات المحتملة	المجموع
أذربيجان	7	23	**39**
إيران	0.1	15	**15.1**
كازاخستان	9– 40	92	**132 – 101**
روسيا	0.3	7	**7.3**
تركمنستان	1.7 – 0.55	38	**39.7 – 38.55**
أوزباكستان	0.59 – 0.3	2	**2.59 – 2.3**
المجموع	**49.3 – 17.2**	**186**	**235.7 – 203.2**

جدول رقم (12) : احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين (تريليون قدم مكعب)

الدولة	الاحتياطيات المؤكدة	الاحتياطيات المحتملة	المجموع
أذربيجان	30	35	**65**
إيران	0	11	**11**
كازاخستان	65	88	**153**
روسيا	لا معطيات	لا معطيات	**لا معطيات**
تركمنستان	71	159	**230**
أوزباكستان	66	35	**101**
المجموع	**232**	**328**	**560**

Source; Ariel Cohen. Op. Cit. p. p. 3-5.

أما وكالة الطاقة الدولية فتقدر احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة بين 6.7 و 9.6 تريليون متر مكعب، و 8 تريليون متر مكعب محتملة، أي 6% من احتياطيات العالم المؤكدة من الغاز الطبيعي، في

1- Ariel Cohen. "**U.S interests and Central Asia energy security**". Backgrounder: N° 1984, November 15, 2006. p. p. 3-5.

حين قدرها معهد "جيمس بيكر الثالث للسياسات العامة" ما بين 230 و 360 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات المؤكدة، أي ما يمثل نحو 7% من إجمالي احتياطيات الغاز العالمي المؤكدة(1).

و يتباين نصيب جمهوريات آسيا الوسطى المحاذية لحوض بحر قزوين من ثرواته، إذ تعد كازاخستان أغنى دول المنطقة من حيث الموارد النفطية، فخلال التسعينيات ارتفع إنتاج النفط بشكل حاد بسبب دخول حقول جديدة في الخدمة، و حفر آبار جديدة و تأهيل آبار قديمة، و استخدام تقنيات جديدة متطورة في عمليات الاستكشاف، و هي مرشحة لأن يصل إنتاجها عام 2010 إلى 90 مليون طن من النفط الخام سنويا، مقارنة بـ 66 مليون طن سنة 2006، (و 150 مليون طن سنويا بحلول عام 2015) (2).

و تقدر عدد من الدراسات الاحتياطيات الكازاخية من النفط ما بين 30 و 40 مليار برميل من النفط الخام، أي ما يعادل حوالي نصف الاحتياطيات الروسية و 11% من مثيلتها السعودية، و لتحتل المرتبة الحادية عشر عالميا بين نيجيريا و الولايات المتحدة الأمريكية، و هي ثامن منتج عالمي للنفط، مع توقعات ببلوغ الإنتاج اليومي من النفط إلى 1.74 مليون برميل يوميا عام 2010 أي بزيادة 45%، و تتركز أغلب حقولها النفطية في الغرب قرب حوض بحر قزوين، و يشكل حقل "كاراشكاناغ" استثناء بوقوعه في الشمال الغربي قريبا من الحدود الروسية(3)

و هي أيضا منتج للغاز الطبيعي حيث رفعت إنتاجها ليصل إلى 23 مليار متر مكعب سنويا عام 2006، مع توقعات بارتفاع الإنتاج بشكل حاد ليبلغ 52 مليار متر مكعب عام 2010، و حوالي 80 مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2015 (تبلغ الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في كازاخستان 3 تريليون متر مكعب تمثل1.7% من مجموع الاحتياطي العالمي)، و على العكس من الإنتاج المرشح للارتفاع بشكل محسوس، فاحتمالات تزايد الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي تبقى منخفضة جدا، مما يترك كميات متزايدة من هذه المادة الحيوية قابلة للتصدير(4).

و بسبب هذه الاحتياطات الكبيرة من النفط و الغاز و استهلاكها المنخفض للطاقة (15 بالمائة فقط من الإنتاج النفطي الكازاخي يتم استهلاكها محليا)، تبرز كازاخستان كدولة منتجة و مصدرة للأسواق العالمية، حيث أن إنتاج النفط الكبير و العدد الصغير للسكان بالإضافة إلى تخلف صناعة تكرير النفط، كلها عوامل تجبر كازاخستان على البحث عن طرق و مبادرات جديدة للوصول إلى مستهلكين محتملين،

1- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 396.

2- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 47.

3- **Central Asian's energy risks.** Asia report of international crisis group. Brussels/ Bishkek. N° 133, 24 May 2007. p. p. 6, 7.

4- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 47.

و في نفس الوقت تعاني منطقة بحر قزوين و كازاخستان خصوصا من مشاكل مثل الجغرافية المغلقة التي تسبب عوائق لوجيستية لنقل البضائع و الإمدادات بما في ذلك الطاقة، ناهيك عن البعد الكبير عن مراكز الاستهلاك، و نقص المنشآت و المعدات و الظروف المناخية التي تعقد من مهمة تطوير استغلال و نقل الطاقة، و التي تعدد أسبابا مفسرة لاستغراق المشاريع الطاقوية لوقت طويل لإنجازها و تطويرها[1].

أما تركمنستان فهي الرائدة في إنتاج الغاز في المنطقة، بامتلاكها لاحتياطيات بحوالي 2.1 تريليون متر مكعب، أي ما يعادل 2.1% من الاحتياطيات العالمية، و ما يضعها كصاحبة أكبر ثالث عشر احتياطي غازي في العالم، و مع احتياطي كبير كهذا و عدد سكان صغير أكثر من 5 ملايين نسمة، فالمواطنون و الشركات التركمانية لا يحتاجون إلا لجزء من شركات الدولة للغاز الطبيعي، ففي عام 2002 مثلا أنتجت شركتا "تركمانغاز" و "تركمان نفط" و هما اللاعبين الوحيدين في سوق الطاقة التركمانية، 71 مليار متر مكعب من الغاز، و لم يستهلك المواطنون التركمان و لا الصناعات التركمانية سوى 15 مليار متر مكعب، أي 21% فقط من مجموع الإنتاج و وجهت 80 % المتبقية للتصدير[2].

و رغم كون الغاز الطبيعي المنتج التصديري الأكثر أهمية، إلا أنها تنتج النفط كذلك في حقول نفطية برية و بحرية توفر إنتاج قدره 200 ألف برميل يوميا، رغم أن "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" ترى أن الإنتاج وصل إلى ذروته عند هذا الحد عام 2004 و هو آخذ في الانحدار، و تتركز أهم الحقول في الشرق و لكن أهم منطقة إنتاجية هي "شبه جزيرة شيليكين" في المقاطعة الغربية "بالكان"، و تستمد شركة "تركمان نفط" أغلبية إنتاجها من كتلة "قاراش سيزليك" أين تتواجد 6 من بين أكثر من 40 حقل لإنتاج النفط و الغاز[3].

و قطاع النفط في تركمنستان على ما يميزه من تواضع وفقا للمعايير العالمية إلا أنه مرشح للارتفاع مستقبلا من حيث الإنتاج و التصدير، لأن التقديرات الصادرة عن عمليات المسح الزلزالي التي قامت بها شركات غربية و أمريكية تحت إشراف الحكومة التركمانية، أفادت بوجود احتياطيات قدرها 11 مليار طن من النفط الخام في نصيب تركمنستان من حوض بحر قزوين، و هذا ما يزيد من احتمالات بروزها كمنتج و مصدر للنفط مثلما هو عليه الحال في الغاز الطبييعي[4].

1- Zhanibek Saurbek. "**Kazakh-Chinese energy relations: Economic pragmatism or political cooperation**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 1. 2008. p. 82.

2- Kathleen J. Hancock. "**Escaping Russia, looking to China: Turkmenistan pins hopes on China's thirst for natural gas**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 3. 2006. p. 70.

3- **Central Asian's energy risks.** Op. Cit. p. 8.

4- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 48.

في الوقت الذي تعتبر فيه الدول الثلاثة الأخرى أقل أهمية من حيث ثرواتها و احتياطاتها من مصادر الطاقة المختلفة، فأوزباكستان تعد أفضل من قرغستان و طاجكستان من حيث مواردها النفطية و الغازية، و لكنها تعتبر ضئيلة مقارنة بكازاخستان و تركمنستان.

جدول رقم (13) : المحروقات في كازاخستان و تركمنستان و أزوباكستان 2007

الدولة	الاحتياطيات المؤكدة من النفط (مليار برميل)	الإنتاج (1000 برميل يوميا)	التصدير 1000 برميل يوميا	الاحتياطيات المؤكدة من الغاز (تريليون قدم مكعب)	الإنتاج (مليار قدم مكعب يوميا)	التصدير (مليار قدم مكعب)
كازاخستان	9- 40	1426	1114	105	2.3	268
تركمنستان	0.55- 1.7	163	/	100	6	1596
أوزباكستان	0.3- 0.59	125	/	66	5.4	406

<u>Source;</u> Gene Germanovich. 'The Shanghai cooperation organization: A threat to American interests in Central Asia?'. <u>China and Eurasia forum quarterly:</u> V 6. N°. 1. 2008. P. 24.

فأوزباكستان تعد مستوردا للنفط، لأن إنتاجها من احتياطياتها المقدرة بـ 600 مليون برميل يتوقع أن ينخفض تدريجيا، حيث أن الحقول الأوزباكية تشارف على النفاذ، و هو الانحدار في الإنتاج الذي بدأ مع نهاية التسعينيات بعد أن مرت البلاد بفترة كانت فيها تعيش حالة من الاكتفاء الذاتي أثناء الحقبة السوفييتية... مع عدم كفاية الاستثمارات في إنتاج النفط و الغاز حيث قدرت عام 2005 بـ 114.1 مليون دولار وجه أغلبها لقطاع الغاز، بالتوازي مع انخفاض إنتاج النفط عام 2005 بـ 16% مقارنة بـ 2004 ليبلغ 120 ألف برميل يوميا[1].

و يقوم قطاع الطاقة في أوزباكستان على احتياطياتها التجارية من الغاز الطبيعي بالأساس، و التي تتراوح ما بين 1.6 و 1.9 تريليون متر مكعب، مع بلوغ الإنتاج 55 مليار متر مكعب عام 2006 مقابل استهلاك 43 مليار متر مكعب، ليوجه الباقي للتصدير لروسيا[2].

أما قرغستان فهي إحدى الدولتين اللتان لا تمتلكان ثروة طاقوية في المنطقة، بامتلاكها لمخزون ضئيل لا يزيد عن 40 مليون برميل من النفط، و بنيتها الجيولوجية تجعل من إمكانية اكتشاف مخزونات إضافية

1- **Central Asian's energy risks.** Op. Cit. p. 9.

2- **Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 48.

مهمة صعبة و بطيئة، و هي تواصل البحث عن مخزونات إضافية و عن مساعدات لتطويرها، و نفس المشاكل تواجه مخزونها القليل من الغاز الطبيعي الذي يقارب 5.6 مليار متر مكعب[1].

وهي واحدة من أضعف اقتصاديات آسيا الوسطى، و التي عانت كثيرا في مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي تلت استقلالها عن الاتحاد السوفييتي سابقا، و تتركز الاستثمارات الأجنبية فيها حول مناجم الذهب التي تمثل مورد الصادرات الإستراتيجي الأول للبلاد، بسيطرتها على حوالي 40% من العائدات... إضافة لتزويدها طاجكستان و أوزباكستان بالكهرباء (لأن قرغستان تتمتع بثروة مائية هائلة تساعدها في توليد الكهرباء هيدروليكيا) [2].

و لا يختلف وضع طاجكستان كثيرا عن قرغستان باعتبارها ثاني الدول الأفقر من حيث الموارد الطبيعية في المنطقة، بمخزون قدره 12 مليون برميل من النفط و بنية تحتية ضعيفة لاستخراجه، و 5.6 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي مما يجعلها تلبي احتياجاتها من جارتها أوزباكستان[3].

لكن تبقى الأهمية الأكبر لجمهوريات آسيا الوسطى التي تفتقد لمخزونات كبيرة من النفط و الغاز، تتمثل في كون أراضيها (أوزباكستان، قرغستان و طاجكستان) ممرا إستراتيجيا لأنابيب نقل الغاز و النفط نحو أسواق الاستهلاك في أوروبا و آسيا، إضافة لامتلاكها لموارد أخرى كالمياه المنحدرة من الأنهار الجبلية التي تمكنها من توليد الكهرباء و تصديرها، و المعادن و المنتجات الزراعية.

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى: مثل تفكك الإتحاد السوفييتي تهديدا للصين، و لكنه اختزن كذلك فرصا لبكين في آسيا الوسطى، حيث عملت أولا على حل المشكلات الحدودية و المطالب الإقليمية، و على الصعيد الدبلوماسي اعترفت الصين بسيادة جمهوريات آسيا الوسطى سنة 1991، و أقامت في 1992 علاقات دبلوماسية مع الجمهوريات الخمس الناشئة[4].

و لأن الأهمية الجيواقتصادية لدول آسيا الوسطى مرتبطة بامتلاكها لثروات طبيعية و لكونها أسواقاً إقليمية، فإن الاحتياطيات التي تحويها منطقة آسيا الوسطى من الثروات الطبيعية يجعل منها منطقة

1- Thomas H. Johnson. "**Central Asia: energy resources, politics and security**". Daniel Moran and James A. Russell (eds). Energy security and global politics: The militarization of resourcemanagement. Rutledge global security studies. London and New York. 2009. p. 146.

2- Irina Morozova. "**External powers influence upon the reform and political elites in present Kyrgyzstan**". Caucasian review of international affairs: V 3. (1). winter 2009. p. p. 87-89.

3- Thomas H. Johnson .Op. Cit. p. 147.

4- Irina Ionela Pop. China's energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. UNISCI discussion papers, N° 24, October 2010. P. 198.

حيوية بالنسبة للصين لكونها الثانية بعد منطقة الخليج من حيث الموارد النفطية، أين تتركز احتياطيات نفطية ضخمة في آسيا الوسطى، أغلبها في كازاخستان و تركمنستان مع كمية أقل في أوزباكستان[1].

و مع مطلع الألفية الجديدة تحول مركز اهتمام الصين في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، ليتحول من التركيز على القضايا الأمنية و السياسية التي سادت طيلة سنوات التسعينيات، مثل تسوية الخلافات الحدودية، و خفض التواجد العسكري على الحدود، و محاربة الحركات الانفصالية الويغورية، و عدم الاستقرار في أفغانستان و غيرها، لتأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية حيث أن النمو الاقتصادي السريع و تزايد الهوة بين العرض و الطلب الداخلي على الطاقة زاد من أهمية واردات الطاقة، بعد أن تجاوزت الصين اليابان سنة 2004 من حيث استهلاك الطاقة لتصبح ثاني أكبر مستهلك عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة للدروس التي تعلمتها بكين من حرب العراق و غيرها من الاضطرابات في مناطق إنتاج الطاقة، مما دفعها للتفكير و العمل جديا على تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية، و في هذا الإطار تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى بشكل أسرع خاصة ما تعلق بمجال الطاقة[2].

إن الخبراء الاستراتيجيين الصينيين يدركون جيدا أن الأهمية الإستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى آخذة في التزايد، و أن المنطقة سيكون لها نفوذ معتبر في القرن الحادي و العشرين، خصوصا و أن المنطقة و ما جاورها من مناطق أخرى ستلعب دورا مهما في إمداد العالم بمصادر الطاقة[3].

و آسيا الوسطى تتجه بسرعة نحو تحولها إلى حجر الزاوية في سياسة أمن الطاقة الصينية، و على المستوى الدبلوماسي تعمل الصين على تقوية التعاون الإقليمي مع روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى في القضايا الطاقوية الهامة، و إلى جانب استغلال الحقول النفطية تواصل شركات النفط الصينية استثمار مليارات الدولارات في خطط لامتلاك و تطوير المخزونات النفطية هناك، و مما يجعل آسيا الوسطى مصدر مغري لمد الصين بمصادر الطاقة، قرب الحقول النفطية من حدود الصين و الضعف النسبي للتواجد الأمريكي فيها، و قلة سيطرة شركات النفط الغربية على المصالح الطاقوية هناك، و مقارنة بروسيا التي تعتبر منافس إستراتيجي محتمل للصين، أو مقارنة بالشرق الأوسط المضطرب، يمكن لآسيا الوسطى

[1]- Liyan Hu and Ter-Shing Cheng. Op. Cit. P. 47.

[2]- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 198.

[3]- Guangcheng Xing. **"Chin and Central Asia"**. In: Roy Allison and Lena Jonson (eds). Central Asian security: The new international context. Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, Washington D.C. 2001. p. 152.

أن تلعب دورا فعالا في تنويع مصادر الطاقة الصينية، و امتصاص الصدمات و الاضطرابات التي تمس الإمدادات و تهدد النمو الاقتصادي الصيني[1].

و تدخل الطاقة ضمن المبادئ الأربعة للمصالح الإستراتيجية و الدبلوماسية للصين في آسيا الوسطى و التي تحدد و تعرف نشاطاتها هناك، و هي:

– للصين أهداف إستراتيجية و دبلوماسية في آسيا الوسطى تندرج ضمن أهداف السياسة الخارجية لها ككل.

– الصين تبحث عن حفظ أمن و استقرار الحدود المتفاوض بشأنها بعد سقوط الإتحاد السوفييتي.

– تركز الصين على منع أي نفوذ و تدخل خارجي في شؤون منطقتها الغربية، خاصة ما تعلق بدعم الانفصاليين في إقليم "كسينجيانغ".

– المصالح الاقتصادية و التجارية للصين في المنطقة، و خاصة تطوير الموارد الطاقوية، أصبحت ذات أهمية متزايدة لتنمية الصين الداخلية[2].

فالطاقة عامل حاسم في دفع الصين لدخول آسيا الوسطى بغية تقليص الاعتماد على خطوط الاتصالات البحرية لنقل النفط، ففي حالة قيام أي نزاع أو هجوم إرهابي يمكن قطع هذه الخطوط بسهولة، مما يؤثر على إمدادات الصين النفطية خصوصا مع الحساسية العالية التي تميز "مضيق ملقا" (الذي يصفه الرئيس الصيني "هو جنتاو" بـ "مأزق أو معضلة ملقا")، كما أن اكتشاف حقل "كاشاغان" النفطي كان عاملا آخر وراء تزايد الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى و حوض بحر قزوين، فهذا الحقل يقع شمال بحر قزوين و هو من بين الحقول النفطية الأكبر الخمس في العالم، و يعتبر الاكتشاف النفطي الأكبر في العالم خلال عشرين سنة الماضية[3].

و تتوفر آسيا الوسطى على خصائص جغرافية ترفع من قيمتها الإستراتيجية للصين، فهي محاذية لها و لثلاث من دولها حدودا مباشرة معها (كازاخستان، قرغستان، طاجكستان)، و هذا ما يمكن من نقل النفط و الغاز نحو البر الصيني و منه نحو أكثر المناطق الصينية استهلاكا للطاقة و المتركزة خصوصا

1- Sascha Muller –Kraenner. China's ad India's emerging energy foreign policy. Discussion paper of The German development institute. Bonn 2008. p. 8.

2- Matthew Oresman. "**Repaving the silk road: China's emergence in Central Asia**". In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (eds). China and the developing world. M. E Sharp. New York. 2007. P. 60.

3-Xuanli Liao. "**Central Asia and China's energy security**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. November 2006. p. 60.

في الساحل الشرقي، و يمكن بكين من تجنب مرور إمداداتها النفطية من المسطحات المائية الواسعة للمحيطين الهادي و الهندي، و المضايق البحرية الخطيرة التي تميزها و على رأسها "مضيق ملقا".

و تنقسم الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة في آسيا الوسطى إلى محورين، هما: محور الاستثمار في استغلال و تطوير الحقوق النفطية و الغازية، و محور الاستثمار في بناء و تطوير أنابيب و طرق نقل الإمدادات الطاقوية.

* **استغلال و تطوير الحقول النفطية و الغازية:** سعت الصين في إطار إستراتيجيتها الرامية لتوسيع استثماراتها الطاقوية خارج حدودها (إستراتيجية التوجه نحو الخارج)، للتمركز في آسيا الوسطى أين يتجه تركيزها نحو كازاخستان بالأساس لكونها الدولة الأغنى في المنطقة بالاحتياطيات النفطية مع احتوائها على مخزونات مهمة من الغاز الطبيعي، و الشريك التجاري الأول للصين في آسيا الوسطى، و كانت فاتحة الاستثمارات الصينية في كازاخستان عام 1994 بالتوازي مع الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني آنذاك "لي بانغ" (Li Peng) و دعا فيها إلى فتح "طريق حرير جديد" (New silk road).

ففي ذلك العام امتلكت شركة النفط الوطنية الصينية 60% من نصيب الشركة الكازاخية "آكتوبيموناج غاز" (Actobemunaj Gaz)، التي كانت تستغل حقل "آكتيوبينسك" (حصلت الصين بموجب الاتفاقية على حقوق استغلال لمدة عشرين سنة لموقع "زهانازهول" للغاز و موقع "كينكيياك" النفطي، على أن تبلغ استثماراتها حدود 4 مليار دولار بحلول عام 2010) ، و في عام 1997 تم توقيع إتفاقية مع شركة "أوزيمونيغاز" لاستغلال حقل "أوزين" (انسحبت الصين فيما بعد من المشروع سنة 1999) [1].

و في جوان 1997 استثمرت شركة النفط الوطنية الصينية 4.3 مليار دولار في شركة النفط الوطنية الكازاخية " آكتيوبينسك نفط"، لتحصل على 63% من ناتج ثلاثة حقول نفطية قدر مخزونها بمليار برميل[2].

و بالتوازي مع تطوير القيادة الصينية خلال المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني سنة 2002، لما عرف بـ "إستراتيجية التوجه غربا" (Go West strategy) للحصول على الطاقة من روسيا و آسيا الوسطى، عرفت النشاطات الاستثمارية لشركات النفط الوطنية الصينية في كازاخستان توسعا كبيرا.

فتطبيقا لتلك الإستراتيجية استحوذت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) على 100% من حصص شركة "تيكساكو– نورث بوزاكي" (Texaco- North Buzachi)، التي كانت تشرف عل أعمال

---

[1]- Valérie Niquet. "**China and Central Asia**". China perspectives: N° 67, (September-October 2006). P. 5.

[2]- Matthew Oresman. Op. Cit. p. 70.

تطوير حقل "نورث بوزاكي" الكازاخي في أكتوبر 2003، كما نجحت في شراء شركة نفط دولية مسجلة في كندا "بتروكازاخستان" كانت منافسا إقليميا لها بمبلغ 4.18 مليار دولار عام 2005، لتباشر عملها في حقول "كومكول" النفطية في حوض "تورغاي" ذو القدرة الإنتاجية البالغة 150 ألف برميل يوميا، و سمح هذا الامتلاك أيضا للشركة الصينية باكتساب الحق في 50% من حقل "كازغيرموناي" الذي ينتج 40 ألف برميل يوميا، و تعد هذه الصفقة الأكبر التي تحققها في استثماراتها الخارجية[1].

و كان للشركات الصينية الأخرى نصيبها أيضا من الاستثمارات في كازاخستان، ففي عام 2004 سيطرت شركة الصين الوطنية للبتروكيمياويات (Sinopec) على حقوق استغلال عدد من الحقول النفطية التي كانت ملكا للشركة الأمريكية "شركة النفط الدولية الأولى" (FIOC) مقابل أكثر من 160 مليون دولار، و إن كانت تلك الحقول صغيرة مثل "فيدوروف" و "ساجيز" و "باغيدار" و "سازانكوراغ" و "ميزدوريشانسك".

و في أوت 2005 وقعت الشركة البحرية الوطنية الصينية على اتفاقية ثنائية لاستغلال حقل "دارخان" في بحر قزوين مع شركة "كازموناي غاز"، و لكن في سنة 2005 فشلت شركتا (CNPC) و (Sinopec) في الحصول على حصة شركة "بريتيش غاز" (British Gaz) المقدرة بـ 16.6 %في التحالف الدولي لعدد من الشركات العالمية (شال، إيكسون موبيل، توتال، كونوكو فيليبس و أجيب agip) بسبب رفض الشركات المشكلة للتحالف لمشاركة الشركات الصينية، و لكن في ديسمبر 2006 تمكنت "مجموعة سيتيك" (CITIC group) الصينية من شراء حقوق استغلال حقل "كارازانباس" التي كانت ملكا لشركة طاقة أندونيسية[2].

أدى التوسع السريع في الروابط الطاقوية بين البلدين إلى إشاعة الدفء في العلاقات بينهما، مما دفع شركة النفط الوطنية الصينية للدخول في مفاوضات لإمداد الوطن الأم بالغاز من كازاخستان[3]، و تجسد ذلك ميدانيا بتوقيع شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية مع شركة "كازموناي غاز" الكازاخية في نوفمبر 2007 لتصدير 5 مليار متر مكعب سنويا من الغاز للصين، و في أفريل 2009 اشتركت (CNPC) مع شركة "كازموناي غاز" لشراء "مانشيستو موناي غاز" مقابل 3.3 مليار دولار، لتصبح تلك الشركة ملكا لهما مناصفة في نوفمبر 2009[4].

1- Sonja Davidovic. China's energy policy in the geopolitical context. Geopolitics of energy in Eurasia. MSFS 536. p. 19.

2- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 207.

3- Rollie Lal. Central Asia and its Asian neighbors: security and commerce at the crossroads. Rand project air force. 2006. p. 8.

4- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 207.

و تعتبر كازاخستان المصدر الأول للنفط الصيني القادم من آسيا الوسطى، و لكن الكميات المصدرة تبقى قليلة مقارنة بالاحتياجات الصينية من جهة و القدرات النفطية الكازاخية من جهة أخرى.

جدول رقم (14) : الواردات الصينيـة من نفط كازاخستان 1999–2004 (ألف طن)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حجم الاستيراد	49.08	72.42	64.96	100.36	119.82	128.56
النسبة من الواردات الإجمالية	%0.013	%0.010	%0.010	%0.014	%0.013	%0.013

Source: Zha Daojiong. "China's energy security and its international relations". The China and Eurasia forum quarterly: V 3, N° 3. November 2005. p. 52.

في ثاني جمهوريات آسيا الوسطى من حيث الثروة الطاقوية و خاصة الغاز الطبيعي، عملت الصين على الاستفادة من الثروة الغازية التي تتمتع بها تركمنستان صاحبة أكبر احتياطي و إنتاج من هذه المادة في المنطقة.

و كانت بداية هذه الاستثمارات مباشرة بعد استقلال تركمنستان، ففي سنة 1992 تقدمت شركة النفط الوطنية الصينية و شركة "ميتسوبيشي" باقتراح لتصدير الغاز التركماني للصين، و بعد ثلاث سنوات اتفقت الشركتان سالفتا الذكر رفقة شركة "إيكسون" على إجراء دراسة عملية للمشروع تمت سنة 1996[1].

و منذ مطلع عام 2000 قادت شركة النفط الوطنية الصينية مجموعة من عمليات التنقيب و الاستغلال و تقديم الخدمات و الصيانة في حقل "كومداغ" النفطي في غرب تركمنستان، زيادة على ذلك فقد كانت مدعوة لتطوير التنقيب في كتل الغاز النفط في بحر قزوين، و تتضمن الاستثمارات الصينية في تركمنستان أيضا التكفل التام بتزويد شركات النفط و الغاز الوطنية التركمانية "تركمان نفط" و "تركمان غاز" بمنصات التنقيب و الرافعات، و بلغت قيمة السلع و الخدمات الصينية ذات العلاقة بصناعة النفط و الغاز التي وردت لتركمنستان بـ 293 مليون دولار عام 2003، و تعد الصين مصدر التجهيزات التي تستخدم في ورشات عمل في أكثر من ألف بئر نفط في تركمنستان عام 2005[2].

و في سنة 2004 وقعت الشركة الصينية للتكنولوجيا النفطية و التطوير مع شركة "تركمان غاز" على عقد لتزويد الشركة التركمانية بمعدات قيمتها 14.5 مليون دولار، بينما كانت سنة 2006 شاهدة على

1- Ibid. P. 207.

2- Jan Sir and Slavomir Horak. "**China as an emerging superpower: The view from Ashkhabad**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 2. May 2006. p. p. 79, 80.

توقيع البلدين لاتفاقية تقضي بتزويد تركمنستان للصين بما مقداره 30 مليار قدم مكعب من الغاز في 2009، و عرفت السنة الموالية توقيع شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية إنتاج مشتركة لتطوير و استخراج الغاز من حقل "باقتي يارليك" في شرق تركمنستان، كما فازت بعدها بعقود تطوير في حقل "جنوب يولوطان" البري بحلول 2009[1].

و إلى جانب شركة النفط االوطنية الصينية تمتلك الشركة الوطنية الصينية للبتروكيمياويات (Sinopec) استثماراتها الخاصة بها في تركمنستان، حيث قامت بالعديد من عمليات الحفر و التنقيب عبر أرجاء البلاد، أهمها عملية التنقيب في حقل "شاتليك" الغازي و هو أقدم حقل غاز في تركمنستان يقع في الضفة اليمنى لنهر "أموداريا"[2].

أما فيما يخص أوزباكستان و إن كانت ثروتها النفطية و الغازية أقل مما تمتلكه كازاخستان و تركمنستان، إلا أنها لم تخرج عن نطاق الاهتمام الصيني، فقد حققت الصين صفقات و اتفاقيات مهمة لتطوير النفط و الغاز و توطين استثمارات أخرى في أوزباكستان[3].

فأثناء زيارة الرئيس الصيني "هو جنتاو" لأوزباكستان في جوان 2004، تم تمهيد الطريق لحصول شركة النفط الوطنية الصينية على عدة عقود نفط و غاز مع شركة "أوزباك نفط غاز"، ففي جوان 2006 وقعت شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية مع أزباكستان لاستثمار 210 مليون دولار في استغلال النفط و الغاز حتى 2011، و تم كذلك في أوت 2006 دخول نفس الشركة الصينية في عقدين مع الشركة الأوزباكية السابقة لاستغلال و تطوير احتياطات الغاز الطبيعي في بحر أرال، ليتواصل التعاون بين نفس الشركتين من خلال الاتفاق على تطوير استغلال مشترك لحقل "مينغ بولاك" النفطي في أكتوبر 2008، في حين تم في سنة 2010 التوقيع بين الشركتين الصينية و الأوزباكية على اتفاق إطار عمل يقضي ببيع 10 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي للصين سنويا، و توجت جهود شركة النفط الوطنية الصينية في أوزباكستان بالنجاح رفقة شركات كورية في استكشاف حقل جديد للغاز الطبيعي في بحر أرال[4].

1- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p.p. 207, 208.

2- Jan Sir and Slavomir Horak. Op. Cit. P. 80.

3- Liyan Hu and Ter-Shing Cheng. Op. Cit. P. 47.

4- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 208.

و وفقا للاتفاقيات السابقة الموقعة بين شركات النفط و الغاز الصينية و الأوزباكية، تمكنت الشركات الصينية من الحصول على حقوق تكرير احتياطيات النفط و الغاز أوزباكستان، مع امتلاك أفضلية الدخول لعديد الآبار بمجرد انتهاء عملية حفرها[1].

* **بناء و تطوير أنابيب و طرق نقل النفط و الغاز:** تحتاج الموارد الطاقوية إلى طرق لنقلها من مناطق الإنتاج إلى أهم مناطق الاستهلاك، لذلك لم تكتفي الصين بالاستثمار في عمليات الاستكشاف و التنقيب و التكرير في كازاخستان و تركمنستان و أوزباكستان، بل عززت توجهها نحو توطيد علاقاتها بدول المنطقة من خلال تبني مشاريع هادفة لبناء خطوط أنابيب (Pipelines) من الدول الثلاثة الأغنى من حيث الموارد الطاقوية في آسيا الوسطى لنقل النفط و الغاز للحدود الغربية للصين و منه للمناطق الساحلية الصينية التي تعرف ديناميكية نمو اقتصادية كبيرة.

إن تطوير علاقات طويلة المدى مع جمهوريات آسيا الوسطى يخدم إلى حد كبير تحقيق أهداف قومية محورية بالنسبة للصين، منها على الخصوص تحقيق أمن الطاقة عبر تنويع مصادر الإمدادات، و التخلص من "مأزق مضيق ملقا" و ضمان سلامة خطوط الاتصالات البحرية الصينية، و تأمين الجهات الغربية للصين و وضع حد للنزعات الانفصالية للويغور في منطقة كسينجيانغ المستقلة ذاتيا، و الدولتان الأكثر أهمية بالنسبة للصين في آسيا الوسطى هما كازاخستان و تركمنستان فلكليهما مخزونات هائلة من المحروقات.

و تبقى كازاخستان الأكثر أهمية بالنسبة للصين في آسيا الوسطى، لكونها الأكبر مساحة و تمتلك مخزونات هيدروكربونية معتبرة مع احتياطيات إستراتيجية من اليورانيوم، و هي بمثابة جسر للصين نحو بحر قزوين، كما أنها منطقة عازلة محتملة أمام روسيا و مستضيفة للمهاجرين من الويغور... و لضمان وصول موارد الطاقة الكازاخية نحوها، استثمرت الصين في بناء منشآت قاعدية للمواصلات من طرق و سكك حديدية، و خاصة بناء خطوط أنابيب لنقل النفط و الغاز نحو الأسواق الصينية[2].

و يعد مشروع بناء أنبوب لنقل النفط بالموازاة مع بناء أنبوب آخر لنقل الغاز من كازاخستان نحو مقاطعة "كسينجيانغ" في غرب الصين، من أكثر المشاريع الطاقوية الخارجية الصينية طموحا حيث يصل الأنبوبان إلى مقاطعة كسينجيانغ الصينية على الحدود مع كازاخستان، مع الرغبة في إيصالهما من هناك إلى السواحل الشرقية الأكثر استهلاكا للطاقة أين توجد مقاطعة شنغهاي، مع إمكانية توسيع المشروع لربط

1- Ablat Khodzhaev. "**The Central Asian policy of The Peoples Republic of China**". The China and Eurasia forum quarterly: V 7, N° 1. February 2009. p. 18.

2- James Bosbotinis. "**Sustaining the dragon, dodging the the eagle and barring the bear? Assessing the role and importance of Central Asia in Chinese national strategy".** ". The China and Eurasia forum quarterly: V8, N° 1. Spring 2010. p. 71.

المراكز الصناعية لمقاطعة "غوانغدونغ" بالأنبوبين، و إذا كانت أشغال أنبوب الغاز الرابط بين كسينجيانغ و شنغهاي قد بدأت فعليا، فإن أشغال أنبوب النفط الرابط بين كسينجيانغ و شنغهاي يبقى مرتبطا بمدى القوة الإنتاجية للحقول النفطية في كسينجيانغ و خاصة في حوض تاريم[1].

و تعود فكرة بناء أهم خط أنابيب لنقل النفط يربط بين كازاخستان و الصين و المعروف بـ "أتاسو- ألاشانكو" إلى عام 1993، و في سبتمبر 1997 وقعت شركة النفط الوطنية الصينية و "كازموناي غاز" الكازاخية مذكرة تفاهم لبناء خط أنابيب نحو غرب الصين كلفته 3.5 مليار دولار[2].

و يهدف إلى زيادة القدرة التصديرية للنفط الكازاخي إلى الصين، لأن كمية النفط المصدرة تبقى قليلة لم تتجاوز 19600 برميل يوميا عام 2002 أي 1.4% من مجموع واردات الصين النفطية، نقل معظمها عن طريق سكة الحديد و هو ما رفع من أهمية بناء المزيد من طرق المواصلات بين الصين و آسيا الوسطى[3].

و تصل القدرة التصديرية للأنبوب الممتد على مسافة أكثر من 3000 كلم إلى ما بين 800 ألف و مليون برميل من النفط يوميا، و تم تجسيد المشروع عبر ثلاثة مراحل، الشطر الأول بين "أتيرو" و "كينكيياك" على امتداد 448 كلم تمت أشغاله في 2003، و امتد الشطر الثاني على مسافة 988 كلم بين "أتاسو" و "ألاشانكو" و هو الشطر الأهم لذلك عرف الأنبوب باسمه "أتاسو-ألاشانكو" و أصبح عمليا في جويلية 2006، و في 18 أوت 2007 وقع البلدان على اتفاقية إنجاز الشطر الثالث و الأخير "كينكيياك- كومكول" بطول 793 كلم الذي انتهت أشغاله في 11 جويلية 2009، على أن يصل الأنبوب إلى طاقته القصوى عام 2011[4].

و يرجو الخبراء الإستراتيجيون الصينيون تحقيق عدة أهداف رئيسية من وراء بناء خط أنابيب "أتاسو- ألاشانكو"، و توسيع العلاقات الطاقوية مع كازاخستان، و هي:

أولا: يقلل من اعتماد الصين على النفط القادم من منطقة الخليج، و منه تقليل المخاطر المحدقة بأمن الطاقة الصيني الناجمة عن الاضطرابات في الشرق الأوسط.

ثانيا: موقع الأنبوب في وسط أراضي أوراسيا يجعل من طريق نقل الإمدادات الصينية أكثر أمنا.

1- Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report, Swedish defense research defense agency, Stockholm, November 2004. p. 18.

2- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 208.

3- Matthew Oresman. Op. Cit. p. 71.

4- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 208.

ثالثا: سيوفر للصين قاعدة إمدادات بالنفط مستقرة و بديلة على المدى الطويل.

رابعا: يمثل المشروع مكسبا إستراتيجيا للصين، لأنها ستكون المرة الأولى التي تحظى فيها الصين بمصدر مضمون لواردتها الطاقوية بعيدا عن تأثير الفرق العسكرية لحاملات الطائرات الأمريكية، مثلما هو الحال بالنسبة للواردات النفطية القادمة من الخليج و السودان(1).

و منذ دخول الشطر الأول من مشروع "أتاسو–ألاشانكو" الخدمة عام 2006، دخلت الصين في محادثات مكثفة لبناء خطوط أنابيب أخرى، مما أعطى الانطباع أن خط "أتاسو–ألاشانكو" ليس سوى الخط الأول ضمن سلسلة من خطوط نقل النفط و الغاز نحو الصين، و بالفعل و في أفريل 2007 اتفقت الصين مع كازاخستان على تسخير كل الإمكانيات لضمان استكمال أشغال بناء أنبوب نقل الغاز الموازي لأنبوب نقل النفط بحلول عام 2009(2).

كما تم التوقيع في 14 أكتوبر 2009 في بكين على بروتوكول لإنشاء خط أنابيب آخر لنقل الغاز باسم "خط أنابيب بينو– شيمكانت" (Beyneu-Shymkent pipeline)، يضخ 10 مليار قدم مكعب من الغاز الكازاخي للصين سنويا، و بعد المصادقة على البروتوكول في كازاخستان في جوان 2010، تم في نفس التاريخ الاتفاق بين شركتي "كازموناي غاز" و شركة النفط الوطنية الصينية على تصميم و تمويل و بناء هذا الخط(3).

و بالنسبة لتركمنستان فإن دورها الرئيسي الحالي هو تصدير الغاز للصين عبر خط أنابيب آسيا الوسطى للغاز الطبيعي، فأثناء زيارة الرئيس التركماني السابق "صابر مراد نيازوف" لبكين عام 2006 وقع رفقة نظيره الصيني "هو جنتاو" على اتفاقية لبناء خط أنابيب غاز يربط بين البلدين و يسهل تدفق الغاز التركماني نحو الصين(4).

و لكن اعترضت هذا المشروع عدة صعوبات أهمها إلزامية مرور أنبوب الغاز الجديد على أراضي أوزباكستان في طريقه إلى الصين، و لكن أوزباكستان تفرض إتاوات عالية على مرور الأنابيب و الموارد الطاقة المصدرة عبر أراضيها، و لكن الرئيس الصيني تمكن على هامش قمة دول منظمة شنغهاي في لقاء له مع الرئيس الأوزباكي من تسوية المشكلة، و وقعت أخيرا شركة "أوزباك نفط غاز" مع الشركة الصينية القابضة للنفط و الغاز و شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاق لتصميم و بناء و تشغيل شطر

1- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 130.

2- Sonja Davidovic. Op. Cit. p. 20.

3- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 209.

4- **China's energy security and its grand strategy.** Op. Cit. p. 10.

أنبوب الغاز الرابط بين أوزباكستان و الصين الذي سيصدر عبره الغاز الطبيعي القادم من تركمنستان مع مطلع عام 2010[1].

و تم بالفعل تدشين أنبوب الغاز الرابط بين تركمنستان و الصين يوم 14 ديسمبر 2009، متبعا الطريق التالي: تركمنستان– أوزباكستان– كازاخستان– إيردوس– أورومكي– لانزهو– كسيان– شنغهاي، على امتداد 4350 ميل و بتكلفة 10 ملايير دولار، على أن ينقل للصين ما بين 30 و 40 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي لمدة ثلاثين سنة بداية من عام 2012[2].

و تمثل السكك الحديدية وسيلة أخرى لنقل الموارد الطاقوية من دول آسيا الوسطى نحو الصين، و هو ما يستلزم تطوير المنشآت القاعدية في هذا النوع من وسائل النقل، و هذا ما يتضمن مشاريع تختص ببناء سكك حديدية جديدة تربط مقاطعة كسينجيانغ الصينية بأوزباكستان و تمر بقرغستان، و سكة أخرى يمكن أن تتضمن طاجكستان، و الهدف هو ربط هذه الشبكة بطريق قوقاز أوروبا– آسيا الذي يرعاه البنك الأوروبي للإنشاء و التنمية بقيمة 250 مليون دولار، و مشروع تطوير التجارة و نقل الطاقة الذي يموله البنك الآسيوي للتنمية بقيمة 1.5 مليون دولار، لبناء طريق حرير جديد يربط الصين بأوروبا، إضافة إلى مشاريع أخرى لتطوير المنشآت القاعدية للنقل تتضمن استكمال بناء خط سكة حديد أورومكي– ألما أتا، و 360 كلم من الطريق الرابط بين "لاك إسيك كول" في قرغستان و "أكسو" في كسينجيانغ الصينية بتمويل من الصين[3].

و تنظر الصين لتطوير طرق نقل النفط و الغاز من دول آسيا الوسطى نحو مناطقها الغربية، كخطوة في طريق تطوير تلك المناطق و تحقيق قفزة نوعية في حقل التنمية في مناطق تشهد أقل مستويات التنمية في البلاد مقارنة بالمناطق الساحلية الشرقية التي تجذب أكبر نسبة من الاستثمارات و المشاريع الصناعية و الخدماتية.

إذ تعول الصين على المشاريع التنموية في شمالها الغربي لتحقيق منافع للمسلمين الذين يشكلون الأغلبية في مقاطعة كسينجيانغ، مما قد ينتج عنه التخفيف من حدة النزعات الانفصالية المنتشرة بالإقليم، و تنظر لتنمية مناطقها الغربية بما في ذلك زيادة إنتاج النفط في كسينجيانغ كأمر حيوي لأمنها الاقتصادي، فاستقرار المناطق الغربية للصين مرهون بأمن الطاقة الصيني و تقدم التنمية في أقاليمها الشرقية، ففي إطار دعم أمن الإمدادات الطاقوية أطلقت الحكومة الصينية برنامجا لتطوير الغرب، حيث أن بناء خطوط أنابيب بين حوض تاريم و شنغهاي مكون مهم في ربط خطوط الأنابيب القادمة من آسيا

1- Sonja Davidovic. Op. Cit. p. 20.

2- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 209.

3- Matthew Oresman. Op. Cit. p. 71.

الوسطى إلى حوض تاريم في كسينجيانغ، فالصين تتوقع أن يخلف حوض تاريم الشمال الشرقي كقاعدة طاقوية جديدة توفر خمس الطلب الصيني على النفط عام 2010، بما في ذلك 35 مليون طن مستخرجة من المنطقة و 10 ملايين طن من النفط مستوردة من كازاخستان[1].

و تتأثر عملية مد أنابيب النفط و الغاز بعوامل اقتصادية تتعلق خصوصا بمسألة التمويل المادي للمشاريع التي تتطلب أغلفة مالية كبيرة، فقد بلغت تكلفة خط "أتاسو–ألاشانكو" قرابة 4 ملايير دولار، و خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي من تركمنستان نحو الصين 10 ملايير دولار.

و تتدخل أيضا العوامل الجيوبوليتيكية المرتبطة بالاضطرابات التي تؤثر على أمن و سلامة الإمدادات الطاقوية عبر الأنابيب التي قد تتعرض لعمليات تخريب توقف عملها، لاسيما مع انتشار جماعات مسلحة متشددة في مختلف دول آسيا الوسطى قد تشن عمليات تعطل عمل تلك الأنابيب، إضافة إلى تعارض المصالح بين الدول التي تتنافس فيما بينها على مد خطوط أنابيب تتماشى مع مصالحها و ترفض وجود خطوط منافسة لها، مثلما كان عليه الحال في مشروع "أتاسو–ألاشانكو" الذي لاقى معارضة من الولايات المتحدة الأمريكية لأنه ينافس خط "باكو–تبليسي– جيهان" في نقل النفط الكازاخي، و الأنبوب الحامل للغاز الطبيعي التركماني نحو الصين، الذي أضر بالمصالح الروسية التي كانت تعتبر أراضيها الممر الرئيسي للنفط التركماني نحو الأسواق الاستهلاكية المجاورة. **(المبحث الثاني يحلل أكثر الصراع بين الصين و بقية القوى الكبرى على الثروات الطاقوية لآسيا الوسطى).**

المطلب الثالث: دبلوماسية الطاقة الصينية في المنطقة: بما أن شركات النفط الوطنية الصينية (NOC's)هي الفواعل الأهم في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية، فقد سعى المسؤولون الحكوميون الصينيون و صناع القرار في بكين لدعم إستراتيجية الاستثمار ما وراء البحار أو إستراتيجية التوجه نحو الخارج التي تتبعها مؤسسات صنع القرار في مجال الطاقة الصينية، و تعمل شركات النفط الوطنية الصينية على تطبيقها، بإقامة علاقات ثنائية وطيدة مع الحكومات التي تختزن أراضيها احتياطيات كبيرة من النفط و الغاز، و تعزيز الامتيازات التجارية و الاستثمارات و المساعدات التنموية المختلفة، هذه النشاطات من طرف الحكومة الصينية في الدول الغنية بالطاقة وصفت من طرف الكثير من المحللين بـ "**دبلوماسية الطاقة الصينية**"[2].

و اتبعت الصين دبلوماسية الطاقة في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي في آسيا الوسطى باعتبارها مركزا مهما عالميا في إنتاج الطاقة، و لتهيئة الأجواء الملائمة لشركاتها للنشاط و تحصيل استثمارات في موارد

1- Liyan Hu and Ter-Shing Cheng. Op. Cit. P. 48.

2- Linda Jacobson. "**Does China have an 'energy diplomacy'? Reflections on China's energy security and its international dimensions**". In: Antonyo Marquina (ed). Energy security; visions from Asia and Europe. Palgrave Macmillan. New York. 2008. p. 122.

الطاقة في المنطقة، بتبني سياسة تقوم على تحسين و توطيد العلاقات مع دول المنطقة في جميع المجالات الأخرى السياسية و التجارية و الثقافية و الأمنية، لبناء جسور الثقة مع جمهوريات آسيا الوسطى و كسب الأفضلية لديها في الحصول على حقوق التنقيب و الاستغلال و التطوير في الحقول النفطية و الغازية، و الظفر بمشاريع لتحسين البنى التحتية اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في تلك الدول من تجهيز للحقول و بناء محطات التكرير و إنشاء خطوط نقل النفط و الغاز منها مباشرة نحو الحدود الغربية للصين و منها لبقية أرجاء البلاد.

حيث ركزت الصين في علاقاتها مع جمهوريات المنطقة بالخصوص على أشكال تعزيز النفوذ ذات الطابع غير العسكري العدواني، و هي السياسات التي تسمى أيضا بسياسات القوة الناعمة (Soft power policies)، التي تقوم على تحقيق نوع من النفوذ أو الهيمنة على تصرفات الدول الأخرى بجذبها و إقناعها بتبني أهداف و غايات طرف معين، مثل هذا النفوذ يشمل العلاقات الدبلوماسية و الثقافية و الاقتصادية، و عملت الصين على تعزيز علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى على كل من المستوى الثنائي بتقوية علاقاتها مع كل دولة على حدا، بالموازاة مع تطوير الروابط متعددة الأطراف عبر منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) التي تضم في عضويتها الصين و روسيا و جميع دول آسيا الوسطى باستثناء تركمنستان[1].

إن أهمية آسيا الوسطى بالنسبة للصين ليست بالجديدة، فقد كانت دائما مرتبطة بقضايا تتعلق بتوسيع و مراقبة حدود البلاد و ضمان أمنها، و بالنظر لهذه الأهمية نجحت الزيارات الرسمية الصينية لجمهوريات آسيا الوسطى منذ استقلالها في خلق ديناميكية في العلاقات بين الطرفين منذ الجولة الأولى لرئيس الوزراء الصيني الأسبق "لي بانغ" في المنطقة سنة 1994[2].

و اليوم تعمل الصين و جمهوريات آسيا الوسطى على بناء علاقات سياسية قوية، نظرا لتقاسمهما لحدود مشتركة طولها 3300 كلم، و لروابط ثقافية و صلة دم، و قد حدد "لي بانغ" رئيس الوزراء الصيني الأسبق المبادئ الأربعة الرئيسية التي تحكم الصين في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، و المتمثلة في:

1- علاقات قائمة على التعايش السلمي و حسن الجوار.

2- التعاون على أسس المنافع المتبادلة و الرفاهية المشتركة.

1- **China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa**. A study prepared for "Committee on foreign relations United States senate". Congressional research service. Washington, April 2008. p. 66.

2- Valérie Niquet. Op. Cit. p. 2.

3- احترام خيارات شعوب آسيا الوسطى و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

4- احترام استقلال و سيادة كل دولة و ترقية الاستقرار الإقليمي.

و أكد الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" في خطابه أمام البرلمان الكازاخي في 5 جويلية 1996، على ترقية العلاقات بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى إلى مستوى إستراتيجي للقرن الحادي و العشرين، بقوله: "لأن الصين و دول آسيا الوسطى تتقاسم مصالح مشتركة، فالصين تسعى لبناء مستقبل مجيد من التعاون الودي و التنمية المشتركة مع دول المنطقة، لنكون جيرانا و أصدقاء و شركاء جيدين للأبد"، و هو المقترح الذي يستحسنه و يؤيده قادة الجمهوريات الخمس[1].

و ركزت سياسة الصين أساسا على تحسين الاستقرار الإقليمي و الحصول على الموارد الطاقوية و أمن الحدود، لذلك استهلت الصين في مطلع التسعينيات مفاوضاتها مع كازاخستان و قرغستان و طاجكستان للوصول لاتفاقيات تسمح بتسوية للمشاكل الحدودية الموروثة عن الحقبة السوفييتية، و أبدت الصين مرونة في هذا السياق باكتفائها في بعض الحالات بالتوقيع على اتفاقيات لا تضمن لها سوى 50% من مطالبها الترابية أو أقل من ذلك حتى[2].

و تمت المفاوضات الصينية مع دول المنطقة بدءا من النصف الثاني من سنة 1992 على مستوى ثنائي مع كازاخستان و قرغستان، و وافقت فيما بعد على المقترح الروسي بالتفاوض على أساس متعدد الأطراف، و نتيجة لذلك تأسست في سبتمبر 1992 مجموعة عمل في "مينسك" عرفت بمجموعة (4+1) التي تضم روسيا و كازاخستان و قرغستان و طاجكستان+ الصين، و توجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقيتي "صداقة و حسن جوار" عام 2005 مع كازاخستان و قرغستان، و "شراكة إستراتيجية" مع كازاخستان في نفس السنة، و اتفاقيات أخرى "للصداقة و حسن الجوار و التعاون الودي" مع أوزباكستان و طاجكستان و تركمنستان، و توقيع اتفاقيات لترسيم الحدود مع قرغستان بين عامي 1996 و 1999، و مع كازاخستان و طاجكستان سنة 2002[3].

و تشكل دبلوماسية القمة آلية مفتاحية في سعي الصين و جمهوريات آسيا الوسطى لتطوير العلاقات الثنائية بينهما، تجسدت في تبادل الزيارات على أعلى مستوى بين الجانبين منذ 1992، ففي مارس 1992 قام الرئيس الأوزباكي "إسلام كاريموف" بزيارة رسمية للصين، و هي الزيارة الأولى لرئيس من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق بعد استقلالها للصين، و تبعتها في ماي 1992 زيارة من رئيس

1- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 47.

2- Evan S. Meidors. China's international behaviour: Activism, Opportunitism, and diversification. RAND project air force, USA, 2009. p. 134.

3- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 198.

قرغستان، و أخرى من رئيس تركمنستان "صابر مراد نيازوف" في نوفمبر 1992، و في مارس 1993 أدى رئيس طاجكستان زيارة لبكين، تبعه بعدها الرئيس الكازاخي "نور سلطان نزارباييف الذي قام بزيارته الأولى للصين"، و بعد 1994 قام رؤوساء الجمهوريات الآسيوية بزياراتهم الثالثة و الرابعة و حتى السابعة للصين[1].

و من جهتها عكست كثافة الزيارات الصينية على أعلى مستوى لمختلف جمهوريات آسيا الوسطى، تصميم الصين على تهيئة الأرضية الملائمة لشركاتها النفطية لتحظى بالأولوية و الأفضلية في سوق الطاقة في المنطقة.

بدءا بزيارة "لي بانغ" رئيس الوزراء الصيني الأسبق لدول المنطقة سنة 1994، التي تعد الحدث الذي حدد بوضوح معالم العلاقات السياسية بين الطرفين، أين زار "لي بانغ" قرغستان و تركمنستان، و أعلن فيها الأسس الأربعة الرئيسية التي تحكم العلاقات بين الجانبين **(المبادئ المذكورة أعلاه)**[2].

لتتبعها زيارات أخرى على أعلى مستوى يقوم بها الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" ما بين 1996 و 2000، ففي مطلع جويلية 1996 زار كازاخستان و أوزباكستان و قرغستان، و في سنتي 1998 و 1999 قام بزيارتي عمل لكازاخستان و قرغستان، و في جوان 2000 زار كلا من طاجكستان و تركمنستان[3].

و كان أهم ما أسفرت عنه هذه الزيارات التوصل لتوقيع اتفاقيات لحل الخلافات الحدودية، على رأسها التوقيع على اتفاقية في 4 جويلية 1996 بين الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمين" و نظيره القرغيزي "آشكار أكاييف" لحل مشكلة الحدود ببين الجانبين، و وقع الرئيس الصيني مع نظيريه القرغيزي و الكازاخي عام 1999 على اتفاقية تدعم الاتفاقيات السابقة لتسوية المشاكل الحدودية و الترسيم النهائي لها في العاصمة القرغيزية "بيشكك"[4].

و واصلت القيادة الصينية في عهد الرئيس الجديد "هو جنتاو" نفس سياسة التقارب مع جمهوريات آسيا الوسطى، ففي ماي 2003 و في جويلية 2005 أتم الرئيس "هو جنتاو" زيارتين لكازاخستان،

1- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 49.

2- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 199.

3- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 49.

4- Guangcheng Xing. Op. Cit. p. 154.

و زار أوزباكستان في جوان 2004، في الوقت الذي زار فيه رئيس الوزراء الصيني الجديد "وين جياباو" قرغستان في سبتمبر 2004 و طاجكستان في سبتمبر 2006[1].

و لعبت هذه الزيارات دورا كبيرا في خدمة الإستراتيجية الصينية الهادفة لتحقيق أمن الطاقة، أين مكنت زيارة "هو جنتاو" لكازاخستان من توقيعه رفقة نظيره "نازار باييف" على اتفاقية رفعت العلاقات بين البلدين إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، بالموازاة مع الاتفاق على تطوير 1300 كلم من خط أنابيب "أتاسو–ألاشانكو" لنقل 10 ملايين طن من النفط على الأقل سنويا، من سواحل كازاخستان على بحر قزوين إلى مقاطعة كسيجيانغ[2].

و كانت زيارة "هو جنتاو" لأوزباكستان عام 2004 فرصة ليؤكد في كلمته أمام البرلمان الأوزباكي، عن تقدير الصين للتقدم الذي أحرزته آسيا الوسطى على مستوى التنمية الاقتصادية و عن أمله في إرساء تنمية و استقرار دائمين في المنطقة، و أشاد بمساندة الطرفين لبعضهما في المسائل المتعلقة بالسيادة و الحفاظ على الوحدة الترابية، و التقدم المسجل في مكافحة "التهديدات الرئيسية الثلاثة" التي تمس الأمن الإقليمي، و هي: الإرهاب، التطرف، و النزعات الانفصالية، مع العمل على توسيع التبادلات الاقتصادية و الثقافية، و لدفع العلاقات بين الجانبين أكثر نحو الأمام قدم "هو جنتاو" أربعة اقتراحات:

1– تعميق أجواء الجوار الودية، و زيادة الثقة السياسية المتبادلة، عن طريق تكثيف مستوى التبادلات و إتمام آليات التعاون الإقليمي.

2– تقوية التنسيق الأمني و الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، و تفعيل اتفاقيات منظمة شنغهاي للتعاون و بقية الاتفاقيات الثنائية.

3– تفعيل مبدأ المنافع و الثقة المتبادلة لتسريع تعاون براغماتي و توسيع الاستثمارات.

4– تطوير التبادلات الثقافية و تقوية الصداقة التقليدية بين شعوب المنطقتين، بتشجيع التواصل عبر المجموعات الثقافية و الإعلامية و الأكاديمية و السياحية و الاجتماعية[3].

إن بحث الصين عن تحقيق أهداف متعددة في علاقاتها بدول آسيا الوسطى، و على رأسها زيادة نفوذها و رافعتها في المنطقة، و استغلال ما تقدمه من فرص لتوسيع أسواقها الخارجية و الحصول على مصادر الطاقة النفطية و الغازية التي تزخر بها، و ضمان الاستقرار في مناطقها الغربية و الحد من

---

[1]- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 49.

[2]- Thrassy Marketos. "**Eastern Caspian sea energy geopolitics: A limitus test for the US – Russia – China struggle for the geostrategic control of Eurasia**". Caucasian review of international affairs: V 3. (1). winter 2009. p. 7.

[3]- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. p. 47, 48.

النزعات المتطرفة و الانفصالية المنتشرة على حدودها الغربية، و موازنة النفوذ الروسي و مواجهة التدخل الأمريكي في المنطقة، جعلها توسع علاقاتها مع جمهوريات المنطقة من النطاق الثنائي الضيق إلى المستوى متعدد الأطراف الأوسع المتمثل في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، و التي كانت في الأصل عبارة عن اتفاقية جمعت خمسة دول الصين و روسيا و كازاخستان و طاجكستان و قرغستان عام 1996، و عرفت آنذاك باسم "منظمة شنغهاي للدول الخمس"، ثم تحولت بعد ذلك إلى "منظمة شنغهاي للتعاون" بعد اجتماع قادة الدول الخمس في مدينة شنغهاي الصينية يومي 14 و 15 جوان 2001، و انضمت حينها أوزباكستان للمنظمة كعضو سادس كامل العضوية[1].

و تهدف المنظمة لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات عدة كالمجال الأمني و السياسي و الاقتصادي، و قد أخذت الصين زمام المبادرة لإنشاء المنظمة و ذلك لأول مرة في تاريخها، لذا فإن وجود هذه المنظمة هو حدث مهم في التاريخ الدبلوماسي الصيني، إضافة لكونها منظمة إقليمية تعكس المبادئ و الروح الجديدة لتطوير التعاون الدولي و العلاقات الثنائية بين الدول[2].

و يرتبط هدف منظمة شنغهاي للتعاون في مكافحة ما يعرف بـ "التهديدات الرئيسية الثلاثة" في المنطقة، و هي: الإرهاب و التطرف و النزعات الانفصالية، بأحد أهم أهداف الصين في علاقاتها بدول آسيا الوسطى و هو تحقيق أمنها الطاقوي، لأن الحد من خطورة تلك التهديدات يحفظ السلم و الاستقرار في المنطقة، لأن انعدام الاستقرار الإقليمي يمكنه أن يعرض البنى التحتية لإنتاج النفط و خطوط نقله لمخاطر كبيرة تهدد تدفق الإمدادات حاضرا أو مستقبلا[3].

و استغلت الصين هذا المنتدى الجديد الذي عملت على تأسيسه لتحقيق تقارب أكبر مع جمهوريات آسيا الوسطى و خدمة دبلوماسيتها الطاقوية في المنطقة، حيث كان التوقيع على اتفاقية بناء خط الأنابيب الناقل للنفط من كازاخستان نحو الصين و الاتفاق على استثمارات أخرى في قطاع النفط و الغاز الكازاخي بمناسبة زيارة الرئيس "هو جنتاو" لحضور قمة دول منظمة شنغهاي للتعاون[4].

---

[1]- جمال مظلوم. "**التعاون الصيني- الروسي في إطار منظمة شنغهاي**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 61.

[2] **3**- خديجة عرفة محمد. "**تأسيس و تطور منظمة شنغهاي للتعاون**". قراءات إستراتيجية: المجلد الثامن 2005، العدد الخامس، ماي 2005. في:

“http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ156.HTM”.

[3]- Cindy Hurst. China’s global quest for energy. Institute for the analysis of global security (IAGS). Washington. January 2007. p.6.

[4]- Ingolf Kiesof. Op. Cit. p. 20.

فالصين تأمل في توظيف منظمة شنغهاي للتعاون لمساعدتها على توسيع دخولها لمصادر الطاقة في آسيا الوسطى، و عبر المسؤولون الصينيون عن رغبتهم عام 2006 في تأسيس المنظمة لـ "مجموعة عمل حول الطاقة"، لدراسات المقترحات الخاصة ببناء خطوط أنابيب تمر عبر الدول الأعضاء للمنظمة، بالموازاة مع مباشرة الصين لمفاوضات مع روسيا فهي تسعى لإدراج منظمة شنغهاي و أعضائها ضمن هذه المبادرة لتكثيف جهودها الرامية إلى تأمين مصادر الطاقة في آسيا الوسطى[1].

و في قمة "بيشكك" أوت 2007 و بدعم من الصين، وافق رؤساء الدول الأعضاء الستة على العمل كـ "نادي للطاقة" بتكوين سوق موحد، لجلب النفط و الغاز من الدول الأعضاء التي تمتلك هذه الثروات نحو بقية الدول الأعضاء التي تفتقد لها لمساعدتها على تعزيز تنميتها، و أكد الإعلان الموقع من رؤساء الدول الأعضاء على أهمية الموارد الطاقوية كأساس للأمن و التنمية المستدامة، و عبرت الصين عن استعدادها لتقديم قروض و دعم مالي للبرامج الثنائية و متعددة الأطراف بين دول منظمة شنغهاي في عدة مجالات على رأسها الطاقة[2].

إن طموحات الصين في الحصول على النفط و تحويل طريق الحرير القديم عبر آسيا الوسطى إلى "طريق للطاقة" تزداد أولويتها، و يذهب عدد من الخبراء مثل "ويليام أودوم" (William Odom) إلى أن "منظمة شنغهاي" تعمل كوسيلة بيد الصين و روسيا لتثبيت نفوذهما في آسيا الوسطى، و تحجيم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الوصول إلى إمدادات الطاقة الكبيرة في المنطقة، في حين يرى آخرون أمثال "ديفيد وول" (David Wall) أن توسيع و عسكرة "منظمة شنغهاي" سيجعل منها "منظمة أوبك جديدة" و لكنها مدعمة بقنابل – في إشارة إلى الإمكانيات الطاقوية لعدد من دولها و القوة العسكرية لدولها خاصة روسيا و الصين–[3].

أما من حيث التبادلات التجارية بين الصين و آسيا الوسطى فهنالك عدة عوامل تدفع بها نحو الأمام، فكما هو معلوم جمهوريات آسيا الوسطى غنية بالموارد الطبيعية، النفط و الغاز في كازاخستان، و اليورانيوم و الذهب في أوزباكستان، و الغاز الطبيعي و النفط في تركمنستان، مع وجود احتياطيات من الذهب و اليورانيوم في طاجكستان و قرغستان مع ما يتميز به هذين البلدين من موارد مائية هائلة، و كلها موارد قابلة للتصدير للأسواق العالمية و لدول آسيا الوسطى طموحات كبيرة لاستغلالها ثم تصديرها، و الصين باعتبارها دولة محاذية لدول المنطقة و تطل على مساحات مائية واسعة و لها

1- Stephen Blank. "**China makes policy shift, aiming to widen access to Central Asian energy". Eurasianet.org.** March 12, 2006. "www.Eurasianet.org/.../business/.../eav031306.sht..." .

2- **China's thirst for oil**. crisis group Asia report N° 153. International crisis group .9 June 2008. p. 19.

3- Sascha Muller –Kraenner. Op. Cit. p. 9.

سواحل طويلة، فبإمكانها أن تكون مخرجا لتصدير ثرواتها الطبيعية للأسواق العالمية أو جلبها لتلبية احتياجات النمو الاقتصادي السريع في الصين و خاصة احتياجاتها الطاقوية[1].

و قد لوحظ بالفعل زيادة في حجم التبادل التجاري بين الصين و دول آسيا الوسطى الخمس، فمن حصة تبادل متواضعة جدا أثناء الفترة السوفييتية إلى 12 مليار دولار عام 2006، حسب إحصائيات للجمارك الصينية[2].

و أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني الأسبق "لي بانغ" لآسيا الوسطى عام 1994، أعلن عن المبادئ الأساسية للتعاون الاقتصادي بين الطرفين، و هي:

1- المساواة و المنافع المتبادلة بحسب القوانين الاقتصادية.

2- تنويع أشكال التعاون.

3- تحسين ظروف الاتصال و النقل ببناء طريق الحرير الجديد.

4- تقديم المساعدات للاقتصاديات المتواضعة في آسيا الوسطى كتعبير عن أواصر الصداقة.

5- تطوير التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف و السعي لتحقيق الرفاهية المشتركة لشعوب المنطقة.

و كانت نتيجة هذه السياسة توسع حجم التجارة بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى، فبعد أن كانت نسبا لا تذكر من قبل تطورت لتبلغ 459.35 مليون دولار سنة 1992، و ارتفعت فيما بعد إلى 872.41 مليون دولار عام 1997، لتفوق 2.3 مليار دولار عام 2002[3].

و الملاحظ أن المبادلات التجارية عموما بين الجانبين منذ استقلال جمهوريات آسيا الوسطى و إلى غاية 1998 كانت محدودة ما بين 350 و 700 مليون دولار كل سنة، و أثناء الفترة 2000- 2003 تضاعف حجم المبادلات بين الجانبين ثلاث مرات من 1 إلى 3.3 مليار دولار[4].

1- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 50.

2- **China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa**. Op. Cit. p. 71.

3- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 50.

4- Sadykzhan Ibraimov. "**China-Central Asia trade relations: Economic and social patterns**". The China and Eurasia forum quarterly: V 7, N° 1. February 2009. p. 48.

و ما بين 2001–2005 نمت التجارة بين الصين و جمهوريات آسيا الوسطى بنسب معتبرة، حيث ازدادت العلاقات التجارية بين الصين و كازاخستان خلال هذه الفترة بنسبة 429% و 718% مع قرغستان و 1368% مع طاجكستان و 1067% مع أوزباكستان[1].

و شهدت الفترة ما بين 2000–2007 ارتفاع سريع في التبادلات التجارية بين الصين و آسيا الوسطى، بزيادة معدلها 15 مرة عما كانت عليه سنة 1990، و في نهاية 2007 ارتفع نصيب الصين في تجارة آسيا الوسطى بنسبة 14% بينما لم يتعد نصيب المنطقة في تجارة الصين الخارجية 0.7%، و في نفس العام بلغ حجم التجارة الصينية مع كازاخستان 12.385 مليار دولا، و 1.608 مليار دولار مع أوزباكستان، و 984 ملين دولار مع قرغستان، و 684 مليون دولار مع طاجكستان، و 377 مليون دولار مع تركمنستان[2].

و عرف العام 2008 تسجيل حجم التبادلات التجارية الصينية مع جمهوريات آسيا الوسطى مستويات غير مسبوقة حيث فاق 30 مليار دولار، و تضاعف مجموع التجارة بين الطرفين أربع مرات ما بين 2004–2008[3].

إن الإستراتيجية الاقتصادية الصينية تجاه آسيا الوسطى يمكن تحليلها على عدة مستويات، فهي تبدو كامتداد لإستراتيجية تنمية المناطق الغربية الصينية، الرامية لهدف واحد و هو انفتاح "كسينجيانغ" و تحقيق التنمية الاقتصادية بالمقاطعة لتهدئة التوترات هناك، بالإضافة إلى العنصر الجديد في نظرة الصين لآسيا الوسطى كسوق للمنتوجات الصينية من جهة عبر التبادلات على الحدود، و كمصدر للإمدادات الطاقوية التي تزداد أهميتها للصين باستمرار[4].

و تسعى الدبلوماسية الصينية لربط جمهوريات آسيا الوسطى بالاقتصاد الصيني، من خلال تقديم نفسها على أنها الممر الآمن لصادرات تلك الدول نحو الأسواق العالمية، و تعزيز دور تلك الجمهوريات في تزويد الاقتصاد الصيني بما يحتاجه من موارد طاقوية ومعدنية تزخر بها دول المنطقة، و المساهمة في تنمية الجهات الغربية للصين و حفظ الاستقرار الإقليمي، بمنع نشاط الجماعات الانفصالية الويغورية على أراضيها لأن الاضطراب في كسينجيانغ يؤثر سلبا على الاستقرار في المنطقة ككل، و يوقف ديناميكية العلاقات الاقتصادية و التجارية النشيطة بين الطرفين بسبب غياب الأمن، مما يمس بالأمن

1- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 199.

2- Sadykzhan Ibraimov. Op. Cit. p. 48.

3- Evan S. Meidors. Op. Cit. p. 134.

4- Valérie Niquet. Op. Cit. p. 2.

الطاقوي في المنطقة كذلك لوجود احتمالات كبيرة باستهداف الحركات الانفصالية لخطوط الأنابيب المارة بالإقليم و للمنشآت الطاقوية ككل.

و يتعزز هذا التوجه بعمل الدبلوماسية الصينية على كسب ولاء النظم السياسية في المنطقة من خلال اتفاقيات الشراكة الإستراتيجية و اتفاقيات حسن الجوار، و تقديم الدعم لها دبلوماسيا و ماديا و حتى عسكريا للحفاظ على بقائها في وجه تنامي دور الحركات الإسلامية المتمردة الهادفة لإسقاطها، و مواجهة الضغوط الدولية المنتقدة لغياب الديمقراطية و انتهاكات تلك النظم لحقوق الإنسان، بمقابل إعطاء الشركات النفطية الصينية الأفضلية في الحصول على استثمارات هامة في قطاع الغاز و النفط بما يخدم أمنها الطاقوي.

المبحث الثاني: التنافس على مصادر الطاقة ضمن اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى

لطالما كانت آسيا الوسطى النقطة المحورية الرابطة بين الشرق و الغرب، و لطالما استفادت كما تضررت أيضا من إيجابيات و سلبيات مثل هذا الموقع، فمن الناحية الإيجابية كانت شعوب تلك المنطقة قادرة على كسب معيشتها بالاستفادة من التجارة الناشطة بين أوروبا و الشرق، و استقبال الروافد الثقافية المختلفة أيضا، و لكن من الناحية السلبية كان ذلك الموقع الجغرافي إضافة إلى عدم وجود حواجز و عوائق طبيعية، وراء توالي موجات من الغزاة الذين مروا بالمنطقة و تركوا بصماتهم فيها، لذلك تحولت آسيا الوسطى إلى مجال للتنافس بين إمبراطوريات متنازعة مثل الروس و البريطانيين و الفرس و الأتراك و الصينيين، و قد عملوا جميعا على توطيد رقابتهم و بسط نفوذهم على المنطقة[1].

و أبرز مظاهر التنافس للسيطرة على المنطقة تلك التي شهدها القرن التاسع عشر بين روسيا القيصرية و بريطانيا العظمى، و هي المنافسة التي أطلق عليها "روديارد كيبلينغ" (Rudyard Kipling) اسم "اللعبة الكبرى" (The great game)، و اليوم تعيش المنطقة فترة جديدة من التنافس لكسب النفوذ و بسط السيطرة في ظل ما يسميه الخبراء الإستراتيجيون "اللعبة الكبرى الجديدة" (The New Great Game)، و التي تختلف عن اللعبة الكبرى السابقة في القرن التاسع عشر من عدة نواحي:

* اللعبة الكبرى للقرن التاسع عشر كانت بين قوتين ذات نزعة توسعية روسيا و بريطانيا، أما اليوم فروسيا تجد نفسها في مواجهة عدة لاعبين، منهم لاعبين إقليميين كإيران و تركيا و باكستان و الصين، و لاعبين من أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

* الرهان في اللعبة الكبرى القديمة كان المكاسب الإقليمية (التوسع)، أما اليوم فالرهان متعدد بين الاستقلال الوطني و الاستفادة من منتجات النفط و الغاز (الطاقة) و الصحوة الثقافية الإسلامية و غيرها[2].

* تعد جمهوريات آسيا الوسطى الآن دولا مستقلة ذات لها تطلعاتها السياسية الخاصة بها، و تسير سياساتها وفقا لعدة اعتبارات تتعلق برفض الخضوع لسيطرة أي دولة إقليمية أو عالمية، و التركيز على الارتقاء بمستويات المعيشة لشعوبها، و العمل على تشجيع التعاون السياسي و الاقتصادي فيما بينها بما يحقق مصالحها[3].

1- Dan Burghart. "**The new nomads: The American military presence in Central Asia**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 5. N° 2. (2007). p. 5.

2- William Odom. "**The Caspian sea littoral states: the object of a new grate game**". In: Dieter Dettke (Ed). A great game no more: oil, gas and stability in the Caspian Sea region. Freidrich – Ebert- Stiftung, Washington office. 1999. p. 77.

3- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 413.

و كان استقلال جمهوريات آسيا الوسطى مطلع التسعينيات إيذانا ببداية "اللعبة الكبرى الجديدة"، فمن بين العديد من التطورات الإستراتيجية التي لاحظها الخبراء، يعد بروز آسيا الوسطى كمنطقة محورية في العالم، أحد التطورات المهمة التي عرفها الواقع الدولي المعقد الذي ظهر منذ نهاية الحرب الباردة... و أدى ذلك إلى إعادة التفكير في "نظرية قلب الأرض" (Heartland theory) لـ "هالفورد ماكيندر" (Halford Mackinder) التي تتلخص في أن: "من يسيطر على أوروبا الشرقية يتحكم في قلب الأرض، من يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم و من يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم"، و إذا كانت أوروبا الشرقية اليوم تتجه أكثر للاندماج في الإتحاد الأوروبي، فإن قلب الأرض في جزئه الآسيوي و الذي يشمل المنطقة الممتدة من إيران في الغرب إلى منطقة كسينجيانغ الصينية في الشرق، و من روسيا في الشمال إلى شمال الهند في الجنوب ما تزال محل منافسة مرة أخرى، و عودة آسيا الوسطى للبروز كمنطقة تنافس من جديد بدأت مع اختفاء الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى، و استقلال شبه الجزيرة الهندية، و ظهور إيران مرة أخرى كأمة موحدة، و بانهيار الاتحاد السوفييتي و دخول جمهوريات جديدة مستقلة في القوقاز و آسيا الوسطى للساحة العالمية، و صعود الصين و الهند كقوى كبرى سياسيا و اقتصاديا، و انبعاث روسيا الفيدرالية، يكون المجال السياسي الجديد لقلب الأرض قد اكتمل[1].

و الصين هي أحد الفواعل المؤثرة ضمن اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى، بسبب العوامل الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و الأمنية التي تجعل من توطيد النفوذ الصيني في المنطقة رهانا إستراتيجيا، في مواجهة روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و قوى أخرى.

المطلب الأول: الاختراق الصيني لمجال النفوذ التقليدي لروسيا: من الناحية الإستراتيجية تعتبر آسيا الوسطى مجالا حيويا تقليديا للنفوذ الروسي، و امتدادا طبيعيا للمساحة المترامية الأطراف لروسيا القيصرية التي ألحقت الهزيمة بالأقاليم التي تشكل اليوم جمهوريات آسيا الوسطى في القرن التاسع عشر و ألحقتها بها، و خضعت بعدها تلك الجمهوريات للاتحاد السوفييتي، و لكن بعد تفكك هذا الأخير و حصول تلك الأقاليم على استقلالها، أصبحت روسيا أمام تحدي الحفاظ على هذه الجمهوريات في نطاق نفوذها و سيطرتها حتى بعد استقلالها، في ظل تحولها إلى محور للتنافس بين القوى الكبرى للاستفادة من حيوية موقعها و ثرواتها النفطية و الغازية، و تقف الصين على رأس هذه القوى لما تمثله المنطقة من أهمية لها على مختلف الأصعدة.

و يتم التفاعل بين الصين و روسيا في منطقة آسيا الوسطى على ثلاث مستويات رئيسية:

[1]- An Essay. "**The new face of Central Asia**". Caucasian review of international affairs: V. 2. (2)- Spring 2008. p. p. 107, 108.

* **المستوى الأول:** حاجة الصين للموارد الطاقوية الروسية: بينما تعاني الصين من عدم كفاية إنتاجها المحلي من النفط و الغاز و ترتبط بالنفط المستورد من الخارج، تأتي روسيا في مقدمة الدول المنتجة للنفط و الغاز الطبيعي.

تعتبر روسيا عملاق طاقوي بكل المقاييس، إذ تمتلك 26% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، و 7% من المخزونات العالمية المؤكدة من النفط، و 17% من احتياطيات الفحم، و احتياطيات بالغة الأهمية من اليورانيوم و الموارد المائية اللازمة لتوليد الطاقة، و يعد قطاع الطاقة أكثر القطاعات استقرارا و نموا في الاقتصاد الروسي[(1)].

و عرف إنتاج روسيا من النفط ارتفاعا محسوسا في الفترة مابين 1995–2006، لينتقل من 311 مليون طن سنويا عام 1995 إلى 323 مليون طن عام 2003 و 481 مليون طن عام 2006، لتساهم بذلك في 12% من مجموع الإنتاج العالمي للنفط، و يتوقع على المدى المتوسط أن يرتفع الإنتاج النفطي الروسي إلى 550 مليون طن سنويا.

و هي إلى جانب ذلك أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي بحصتها المقدرة بـ 21% في مجموع الإنتاج العالمي للغاز، و يتوقع أن يتسع الإنتاج الروسي للغاز الطبيعي من 612 مليار قدم مكعب عام 2006 إلى أكثر من 700 مليار قدم مكعب في العشر أو الخمسة عشر سنة القادمة[(2)].

تتطلع الصين إلى تلبية جزء من حاجاتها الطاقوية من النفط و الغاز الروسيين، و خاصة من الموارد النفطية و الغازية الواقعة في سيبيريا و المناطق الشرقية القصوى لروسيا، و أصبحت إمكانية التعاون في المجال الطاقوي ممكنة بين البلدين مع التغيرات في الوضع الدولي و في العلاقات الروسية الصينية منذ مطلع التسعينيات، و مع تحول الصين منذ عام 1993 إلى مستورد كامل للنفط شكلت روسيا أحد البدائل الرئيسية للإمدادات النفطية.

و بعد أن كانت الصادرات النفطية الروسية للصين لا تتعدى 2.1% عام 2000 و 2.9% عام 2001 من مجموع الواردات الصينية، تحولت روسيا سنة 2004 إلى أكبر رابع مصدر للنفط للصين بارتفاع نسبة الواردات الصينية من النفط الروسي إلى 8.8% من مجموع وارداتها النفطية الإجمالية، و استوردت الصين ما مقداره 12.78 مليون طن من النفط الروسي سنة 2005 أي حوالي 10.1% من واردات النفط الصينية مجتمعة[(3)]. **(أنظر الجدول رقم 10 و الشكل رقم 4 في المطلب الثاني من المبحث الثاني).**

---

[1]**- Emerging Global Energy Security Risks**. Op. Cit. p. 41.

[2]- Ibid. Op. Cit. p. 96.

[3]- Sonja Davidovic .Op. Cit. p. 22.

إن كون روسيا صاحبة مخزونات ضخمة من النفط و الغاز في سيبيريا و مناطقها الشرقية القصوى و الصين ذات طلب متزايد على النفط و الغاز، شكل أساسا واقعيا للتعاون بين البلدين في تلك المنطقة، فسيبيريا الغربية تحتوي على 1200 مليار قدم مكعب من الاحتياطيات الغاز الطبيعي الروسية المؤكدة، و 870 مليار قدم مكعب من تلك الاحتياطيات في سيبيريا الشرقية، و مجموع ما يستخرج من المنطقتين من غاز طبيعي يساوي 92% من مجموع إنتاج روسيا، و 67% من مجموع إنتاج النفط الروسي يستخرج من نفس المنطقتين[1].

و يعطي تركز احتياطيات ضخمة من النفط و الغاز الروسي في سيبيريا أفضلية للصين من عدة نواحي، مثل عامل القرب الجغرافي لسيبيريا من الحدود الشمالية للصين، و مساعدة ذلك في توفير خط إمدادات بري للموارد الطاقوية من سيبيريا نحو الصين، مما يقلل من المخاطر و التكاليف المترتبة عن النقل البحري لشحنات النفط التي تعتمد عليها الصين بشكل كبير مع ما فيها من مخاطر (مأزق مضيق ملقا)[2].

و باشرت سنة 2000 شركة النفط و الغاز الطبيعي الصينية و الشركة الروسية لخطوط الأنابيب و شركة "يوكوس"، الدراسات الأولية لجدوى المشروع التي أثبتت جدواه من الناحية التقنية و الاقتصادية، على أن يكون المشروع عمليا بحلول سنة 2005[3].

و مع الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 دعا الأكاديميون الصينيون لإعادة تقييم دور روسيا و آسيا الوسطى في مستقبل أمن الطاقة الصيني، و ذلك على ضوء السيطرة الأمريكية و وضعيتها الجيوبوليتيكية تجاه مصادر الطاقة في الخليج العربي و بحر قزوين، و تم أخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار من طرف القيادة الصينية، فبعد أيام قليلة من دخول القوات الأمريكية لبغداد، أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" و نظيره الصيني "هو جنتاو" عن قيام شراكة طاقوية كأولوية في العلاقات بين البلدين، و بعدها مباشرة وقعت شركة النفط الوطنية الصينية على اتفاقية مع شركة "يوكوس" الصينية لتزويدها بالنفط على المدى الطويل، و التخطيط لبناء خط أنابيب لنقل النفط يربط بين سيبيريا الروسية و "داكينغ" الصينية، باستطاعته نقل 700 مليون طن من النفط الخام الروسي للصين على مدار 25 سنة[4].

1- Xia Yishan. "**China-Russia energy cooperation: Impetuses, prospects and impacts**". The James A. Bicker III institute for public policy of Rice University. May 2000. p. 6.

2- John Calabrese. Op. Cit. p. 12.

3- Xia Yishan. Op. Cit. p. 3.

4- John Calabrese. Op. Cit. p. 12.

و يأتي مشروع مد هذا الأنبوب الذي يتوقع أن يضخ للصين ما قيمته 150 مليار دولار من النفط الخام الروسي على مدار 25 سنة، ضمن المجهودات الكبيرة التي تبذلها الصين لضمان إمداداتها من الطاقة ببناء خطوط أنابيب تنطلق من الدول المجاورة لها، و تقع الحقول النفطية في سيبيريا الشرقية بالقرب من "آنغارسك" شمال "إيركوتسك"، و يمتد الأنبوب على 2026 كلم طولا وصولا إلى الحقول النفطية الصينية في "داكينغ" شمال شرق البلاد، و منه يتم ربطه بأنابيب أخرى تتجه نحو مراكز الاستهلاك في بكين و شنغهاي[1].

و أثناء زيارة الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" للصين سنة 2006 تم توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة الوطنية النفطية الصينية و شركة الغاز الطبيعي الروسية، بهدف تزويد الصين بمقدار يتراوح ما بين 30 و 40 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الروسي عبر خطي أنابيب يمتد أحدهما من سيبيريا نحو كسينجيانغ، و الآخر يمتد من سيبيريا أيضا نحو مقاطعة "هيلونغ جيانغ" الصينية و يتوقع أن يكون عمليا بحلول سنة 2015[2].

* **المستوى الثاني:** الصين كبديل لجمهوريات آسيا الوسطى عن روسيا: استمرت السيطرة الروسية على آسيا الوسطى لأكثر من قرن، و لكن انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1991 خلق "فراغ في القوة" (Power vacuum) في المنطقة مما جعلها محل تنافس على النفوذ من دول مجاورة لها أو من قوى كبرى بعيدة عنها[3].

لكن روسيا تبقى متمسكة بالحفاظ على آسيا الوسطى كمنطقة نفوذ تقليدية لها، و هو ما ترجمه وضع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" المحافظة على النفوذ الروسي في المنطقة كهدف رئيسي لسياسة روسيا في آسيا الوسطى، للتحكم في الأصول و الثروات الإقليمية المتمثلة في المحروقات و المعادن، و مكافحة نفوذ المتطرفين الإسلاميين، و التخوف من تسارع امتداد النفوذ الأمريكي في المنطقة... و الصين بدورها تؤكد اهتمامها بالموارد الطاقوية في آسيا الوسطى، و تشاطر روسيا مخاوفها المتعلقة بالوطنية العرقية و التطرف الديني، و هو الأمر الذي يؤثر سلبا على سكان الصين المسلمين، و من الطبيعي أن يؤدي قرب الصين الجغرافي من الموارد الهيدروكربونية في المنطقة إلى جعلها تسعى للقيام بمشروعات استكشاف و إنتاج و خطوط أنابيب مع عدة جمهوريات في آسيا الوسطى، و يدفع تخوف الجانبين

1- Ingolf Kiesow. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Op. Cit. p. 35.

2- Sonja Davidovic .Op. Cit. p. 21.

3- Gawdat Bahgat. American oil diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea. University press Florida, 2003. p. 147.

الصيني و الروسي من الوجود الأمريكي في المنطقة إلى عقد شراكات فيما بينهما لمواجهة التحديات المشتركة[1].

غير أن مصالح الجانبين الروسي و الصيني تتعارض في العديد من المسائل المتعلقة بالتعامل مع الثروة الطاقوية التي تزخر بها آسيا الوسطى، ففي الوقت الذي تعمل فيه الصين على الوصول إلى حقول النفط و الغاز و إنشاء طرق جديدة لنقلها، اعتادت روسيا على فرض نوع من الوصاية على صنع القرار في النظم الحاكمة في المنطقة، و ربط اقتصادياتها القائمة أساسا على تصدير المواد الأولية و خاصة الطاقوية منها بالاقتصاد الروسي مباشرة، بسيطرتها على خطوط نقل الصادرات الطاقوية لتلك الدول نحو الأسواق الخارجية.

و قد ساعد روسيا على ذلك حقيقة أن صادرات الغاز و النفط من آسيا الوسطى يجب أن تصدر للشمال عبر أراضيها، بسبب الوضعية الجغرافية لجمهوريات آسيا الوسطى باعتبارها أراضي مغلقة، مما جعلها تعتمد على جيرانها لتصدير ثرواتها الطبيعية لبقية العالم، و هذه الحقيقة الجغرافية تلقي بظلالها على السياسات الاقتصادية لتلك الدول و خاصة في قطاع الطاقة[2].

فالورقة الأقوى التي توظفها روسيا للحفاظ على سيطرتها في المنطقة هي احتكارها لمنظومة خطوط الأنابيب لتصدير النفط و الغاز، فإذا أرادت الصادرات الكازاخية و التركمانية الوصول إلى الأسواق العالمية، يتوجب عليها المرور بمنشآت خطوط الأنابيب و الأراضي الروسية، و من سلبيات هذه الحالة من التبعية وجود صعوبات في التفاهم مع روسيا حول حصص النقل و الأسعار و مستويات و أشكال الدفع، مما يجعل التصدير عبر روسيا خيارا غير مستحب لدى تركمنستان و كازاخستان، و هو ما تسبب في عدة حالات من انقطاع الإمدادات عبر خطوط الأنابيب المارة بروسيا، ففي عام 1997 توقفت الصادرات التركمانية نحو أوكرانيا مما دفع بروسيا ممثلة في شركة "غازبروم" للبحث عن تسوية للموضوع، و في نفس السنة توقفت الصادرات الكازاخية من "أتيرو" عبر الأنبوب الروسي في "سامارا" بسبب خلافات حول الحصص و الأسعار[3].

و مارست روسيا ضغوطا كبيرة على تركمنستان بقطعها لصادراتها من الغاز الطبيعي نحو أوروبا، و رفضت تسليمها 185 مليون دولار من عائداتها الغازية التي كسبتها سنة 1993، كما أن موسكو تشتري الغاز التركماني بأسعار منخفضة و تعيد بيعه لتركيا بسعر أعلى بنسبة 300%، و في عام

---

[1]– تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص ص 415، 416.

[2]- Thomas H. Johnson. Op. Cit. p. 136.

[3]- Lena Jonson. “**Russia and Central Asia**”. In: Roy Allison and Lena Jonson (eds). Central Asia security: The new international context. Op. Cit. p. 102.

1994 أوقفت دفع المستحقات الكازاخية من الفحم و تسببت في شلل جزئي في كازاخستان بتقليصها لإمدادات الوقود، و مطالبتها بنسبة فائدة ما بين 20% و 40% في الحقول النفطية الخاضعة للاستغلال الروسي، و في نفس السنة أوقفت روسيا الصادرات الكازاخية من النفط ما بين شهري ماي و أوت و أجبرت مصافي التكرير على وقف عملها، و أدى رفض روسيا رفع صادرات كازاخستان من النفط التي يتم ضخها عبر شبكة خطوط أنابيبها و المقدرة بـ 44 مليون برميل سنويا، مما أجبر شركة "شيفرون" الأمريكية على خفض إنتاجها في حقل "تانغيز" إلى النصف[(1)].

تستغل روسيا إذا ثروتها الطاقوية لزيادة رافعتها في المنطقة و كأداة في سياستها الخارجية بالسيطرة على طرق نقل الطاقة و مراقبتها من بحر قزوين إلى البحر الأسود... و ما يدعم هذه السياسة هو البنى و المنشآت التحتية الخاصة بنقل النفط و الغاز الموروثة عن الإتحاد السوفييتي، و التي تربط الدول المنتجة في آسيا الوسطى بروسيا إذا ما أرادت الوصول للأسواق الخارجية، فروسيا تعمل من أجل الحفاظ على سيطرتها على طرق النقل و معارضة أي مشاريع يمكن أن تتيح لأوروبا بدائل أخرى للتزود بمصادر الطاقة لا سيما مع تصدير روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى لأكثر من 5.9 مليون برميل يوميا لأوروبا سنة 2006... و هذا ما يضع الدول المنتجة في آسيا الوسطى في حالة تبعية لروسيا عن طريق توقيعها لعقود طويلة المدى مع الشركات الروسية المالكة لخطوط الأنابيب التي تحتكر نقل نفط و غاز تلك الدول[(2)].

فالسيطرة على الإمدادات النفطية و الغازية عبر أوراسيا يعد من بين مكونات إستراتيجية الطاقة الروسية، فرغم امتلاكها لأكبر مخزون عالمي للغاز الطبيعي إلا أنها تبحث عن الاستحواذ على أكبر قدر من حصص الغاز الطبيعي المصدر من آسيا الوسطى أو أي مكان آخر، كي تكون قادرة على إملاء الأسعار و التحكم فيها خاصة في أوروبا، و ترى موسكو في ذلك أيضا عامل للحفاظ على الوفرة على المدى الطويل باستغلال موارد آسيا الوسطى و حفظ حقول الغاز الشمالية الروسية للأجيال القادمة، و تجنب وضع استثمارات كبيرة في تطويرها، و تقليل الضغط على الأسواق التي تمثل مصالح إستراتيجية لروسيا في حد ذاتها، و منذ 2002 حصلت روسيا على عقود استغلال و تزويد طويلة المدى مع كازاخستان و أوزباكستان، لمنعها من الدخول في ترتيبات مع الغرب تمكنها من التصدير المستقل لمواردها[(3)].

---

[1]- Dianne L. Smith. Central Asia: A new grate game. Strategic studies institute (SSI), USA. June 17, 1996. p. 17.

[2]- Ariel Cohen. "**Russia: The flawed energy superpower**". In: Gal Luft and Anne Korin (Eds). Energy security challenges for the 21st century. Op. Cit. p. p. 91- 93.

[3]- Ibid. p. 97.

و كخطوة أخرى في سبيل إحكام قبضتها أكثر على الدول المنتجة للنفط و الغاز في آسيا الوسطى، اتفق رؤساء روسيا و كازاخستان و تركمنستان في 12 ماي 2007 مشروعين لبناء أنبوبي نقل غاز، ينطلق الأول من الحقول الشرقية لتركمنستان، و الثاني مواز له ينقل الغاز عبر كازاخستان على طول بحر قزوين و الشمال نحو روسيا، لضمان نقل 20 مليار متر مكعب سنويا بحلول عام 2012[1].

و يدخل هذين المشروعين في إطار توسيع "أنبوب بريكاسبيسكي" الذي يربط تركمنستان و كازاخستان بروسيا، بهدف إفشال مخططات الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي لبناء أنبوب الغز العابر لقزوين من أجل نقل الغاز التركماني و حتى الكازاخي عبر بحر قزوين إلى أنبوب "نابوكو" و السماح بالتالي لصادرات آسيا الوسطى بتجنب طرق التصدير المسيطر عليها من طرف روسيا[2].

في ظل السياسة الاحتكارية التي تتبعها روسيا و الرامية للحفاظ على سيطرتها على الموارد الهيدروكربونية في آسيا الوسطى، بدأت جمهوريات المنطقة في البحث عن بدائل تخرجها من التبعية الكبيرة لموسكو، و تضمن لها تحكم أكبر بثرواتها الطاقوية التي تشكل عماد اقتصادياتها، و تتمركز الصين هنا كأحد البدائل الممكنة لهذه الدول للحصول على صفقات و عقود تطوير و استغلال و تنقيب و طرق بديلة لنقل مواردها نحو الأسواق الواعدة في آسيا و أوروبا.

و مثل هذا التوجه يمكن أن يؤزم العلاقات بين الجانبين الروسي و الصيني، فقطاع الطاقة يعتبر كمجال للشك و عدم اليقينية في العلاقات بين الطرفين، خصوصا عندما تتضارب المصالح فيما يتعلق بالحصول على حصص في استغلال مصادر الطاقة و نقلها التي تمثل أهمية كبرى لكليهما، فروسيا تحاول بكل الطرق مواصلة سيطرتها على مصادر الطاقة و شبكات نقلها، بينما الصين تنشط عالميا – بما في ذلك روسيا– لزيادة حصتها في مصادر الطاقة و أنابيب نقلها، و لذلك تعارض موسكو محاولات الصين لتكون شريكا أو تمتلك حصصا في صناعة الطاقة الروسية[3] .

و هذه مسألة خلافية مؤثرة في العلاقات الطاقوية بين الصين و روسيا، و تمتد لتشمل جو التنافس بينهما حول مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، حيث تبرز نقطتين رئيسيتين يجب أخذهما في الاعتبار عند دراسة العلاقات في مجال الطاقة بين الصين و وروسيا في آسيا الوسطى، و هما:

أولا: أهمية خطوط الأنابيب و السيطرة على بنائها و وجهتها كاستثمارات إستراتيجية.

1- **Central Asian's energy risks.** Op. Cit. p. 17.

2- Ariel Cohen. Op. Cit. p. 96.

3- Nicklas Norling. "**Russia's energy leverage over China and the Sinopec – Rosneft deal**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006. p. 31.

ثانيا: تصميم روسيا على منع الصين أو أية قوة أخرى من أن تحظى بدخول مباشر للدول المنتجة للموارد الطاقوية في آسيا الوسطى، و هو التصميم الذي يتعارض مباشرة مع الهدف الرئيسي لإستراتيجية الطاقة الصينية (إستراتيجية التوجه نحو الخارج).

إذ أن التوترات الرئيسية في الصدام المتوقع بين سياسة الطاقة الصينية و الروسية، تتجلى بشكل أوضح في منطقتين هما: آسيا الوسطى و شمال شرق آسيا [(1)].

فقد أقبلت الصين على توسيع استثماراتها في آسيا الوسطى و توطيد علاقاتها معها في مجال الطاقة، ضمن أهم الدول المنتجة للنفط و الغاز في المنطقة مثل كازاخستان و تركمنستان و أوزباكستان، سواء من ناحية السعي للحصول على حقوق الاستغلال في مختلف الحقول النفطية و الغازية، أو من ناحية بناء خطوط أنابيب جديدة و بديلة لنقل النفط و الغاز من آسيا الوسطى نحو الصين **(ارجع بالتفصيل لأهم الاستثمارات الصينية الطاقوية في آسيا الوسطى في المطلب الثاني من المبحث الأول لهذا الفصل).**

و يعكس هذا التطور في العلاقات بين الطرفين، طموح الصين من جهة لاستغلال الثروات الطاقوية لجمهوريات آسيا الوسطى في إشباع حاجتها المتزايدة للطاقة، و سعي دول المنطقة للخروج من حالة التبعية الكبيرة لروسيا و البحث عن بدائل تحقق لها قدر أكبر من المكاسب و الاستقلالية في اتخاذ القرارات فيما يخص التحكم في مواردها الطاقوية بعيدا عن السطوة الروسية.

فكازاخستان تتبنى حاليا إستراتيجية للتصدير تهدف للتقليل من الاعتماد على روسيا، و تعتمد على تنويع طرق تصدير نفطها خصوصا من حقل "كاشاغان"، و هي هنا أمام ثلاثة خيارات، فإما توسيع أنبوب قزوين الموجود حاليا و يمر غربا عبر روسيا وصولا لسواحل البحر الأسود، أو ضخ كميات أكبر من نفطها في أنبوب "باكو– تبيليسي– جيهان"، و التصدير شرقا عبر أنبوب النفط الذي يربطها بالصين، و ستكون كازاخستان بذلك في وضعية تجعلها قادرة على ضبط صادراتها عبر هذه القنوات الثلاثة، و كسب سيادة أكبر و هامش مناورة أوسع أمام روسيا[(2)].

تجسدت الإستراتيجية الكازاخية لتصدير منتجاتها الطاقوية عبر طرق تتجنب شبكة أنابيب النقل الروسية، من خلال دخول الأنبوب الرابط بين كازاخستان و الصين الخدمة رغم أن محللي الصناعة الدوليين استبعدوا ذلك و وصفوه عند ظهور فكرة بنائه بالأنبوب الحلم، و لكنه تحول إلى واقع عندما أكملت شركة النفط الوطنية الصينية و الشركة الكازاخية "كاز موناي غاز" في ديسمبر 2005 بناء

---

[1]- Stephen Blank. Russo - Chinese energy relations: politics in command. Global market briefings publishing, London. 2006. p. p. 25, 26.

[2]- Thrassy Marketos. Op. Cit. p. 4.

الأنبوب الممتد من "أتيرو" في غرب كازاخستان إلى "ألاشانكو" في غرب الصين، و القادر على نقل 200 ألف برميل نفط يوميا، و بداية ضخ الكمية المتفق عليها للصين بداية من جويلية 2006[1].

في حين تعتبر تركمنستان من أكثر جمهوريات آسيا الوسطى تضررا من السياسة الاحتكارية الروسية لأنابيب نقل الغاز الطبيعي، بسبب العلاقات السيئة بين الرئيس التركماني السابق "صابر مراد نيازوف" و موسكو، و فشل المشاريع المقترحة لبناء أنابيب نقل بديلة للغاز الطبيعي بعيدا عن الأراضي الروسية بالشراكة مع إيران من جهة أو مع الولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبية من جهة أخرى.

لذلك كانت الصين هي البديل الأمثل للرئيس التركماني الذي زار بكين في أفريل 2006، حاملا معه مشروع يربط البلدين معا بأنبوب ناقل للغاز الطبيعي، يمتد حتى مدينة شنغهاي و يتجنب روسيا من الناحية الإستراتيجية، و يضمن للصين التزود بـ 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لتركمنستان سنويا طيلة 30 سنة، و وافقت الصين على بناء هذا الأنبوب الذي دخل العمل سنة 2009، و وصفه الرئيس التركماني بأنه طريق الحرير الجديد للقرن الحادي و العشرين، يمتد على مسافة 4000 كيلومتر من حوض نهر "آمو داريا" الواقع في الحدود الشمالية الشرقية لتركمنستان، و يمر شمالا عبر أوزباكستان و كازاخستان وصولا إلى الصين، و قد وافقت هذه الأخيرة على توفير 25 مليون دولار لتركمنستان لشراء معدات خاصة بالحفر و وافقت أيضا على الدفع بالدولار الأمريكي، و هو ما يعتبر صفة مفضلة لتركمنستان مقارنة بالتضييق الروسي على طرق تصدير غازها الطبيعي[2].

* **المستوى الثالث:** قضية الطاقة ضمن تفاعلات منظمة شنغهاي للتعاون: تعتبر "منظمة شنغهاي للتعاون" SCO (Shanghai cooperation organization) مؤسسة جديدة يمكنها أن تؤثر على أمن الطاقة الصيني، و يذهب المحللون إلى أن الصين تعمل على تقوية علاقاتها متعددة الأطراف في منطقة آسيا الوسطى عبر هذه المنظمة، التي تعود النواة الأولى لها اتفاقية أفريل 1996 بين رؤساء خمسة دول و هي: روسيا و الصين و كازاخستان و قرغستان و طاجكستان فيما عرف بمجموعة الخمس (Group of five)، و في جوان 2001 انضمت أوزباكستان للدول الخمس و تم الاتفاق على تحويل ذلك المنتدى إلى منظمة دائمة[3].

و تهدف هذه المنظمة إلى تقوية الثقة المتبادلة و الصداقة و حسن الجوار بين الدول الأعضاء، تطوير التعاون الفعال بينها في القضايا السياسية، و في قضايا أخرى مثل الطاقة و الاقتصاد

1- Erica S. Downs. Energy security series: China. Op. Cit. 32.

2- Kathleen J. Hancock. Op. Cit. p. 77.

3- **China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa**. Op. Cit. p. 68.

و التجارة و البيئة و النقل و العلوم و التكنولوجيا و غيرها، و العمل سويا على حفظ السلام و تحقيق الأمن و الاستقرار في دول المنظمة، و السعي لإقامة نظام عالمي اقتصادي و سياسي جديد أساسه الديمقراطية و العدالة و العقلانية[(1)].

و تشكل دول المنظمة مجتمعة كتلة جيوبوليتيكية قوية تمتلك مؤهلات تمكنها من لعب دور فاعل على الصعيد العالمي في حالة حسن استغلالها، بضمها للصين و روسيا القوتين النوويتين و العضوين الدائمين في مجلس الأمن و الاقتصادين الكبيرين عالميا، و ضمها لدول تكتنز مخزونات ضخمة من الثروات الطاقوية و المعدنية على رأسها روسيا و كازاخستان، و تغطي دولها مساحة قدرها 33 مليون كلم[2] أو ثلاثة أخماس مساحة أوراسيا، و عدد سكان يبلغ مليار و 455 مليون نسمة أي حوالي ربع سكان العالم، كما أنها تضم أعضاء بصفة مراقبين هم الهند و باكستان و إيران و منغوليا[(2)].

و باعتبارها منظمة ذات عدد قليل من الأعضاء، و لكنها تغطي مساحة جغرافية كبيرة، و ذات تركيبة إثنية متنوعة و غنية بالموارد الطبيعية، فالعلاقات بين الدول الأعضاء معقدة و متشابكة، و يمكن تقسيمها إلى أربعة مستويات:

1- العلاقات الصينية – الروسية: و هي العامل الرئيسي في وجود المنظمة و في تحديد قيمها.

2- العلاقات الروسية بجمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة: بسطت روسيا تقليديا نفوذها و مصالحها في آسيا الوسطى، و لذلك فهذه العلاقات ذات أهمية كبيرة في تعزيز التعاون ضمن المنظمة في آسيا الوسطى.

3- العلاقات الصينية بجمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة: باستثناء أوزباكستان تمتلك كازاخستان و طاجكستان و قرغستان حدودا مشتركة مع الصين، و لدول آسيا الوسطى الأربعة تعاون متعدد الأبعاد مع الصين في مجالات الأمن و الطاقة و الموارد.

4- العلاقات بين جمهوريات آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة: العلاقات معقدة و متغيرة بين جمهوريات آسيا الوسطى الأربعة التي تشترك في عضوية منظمة شنغهاي للتعاون، و بما أن آسيا الوسطى تشكل "قلب الأرض" لمنظمة شنغهاي، فإن العجز عن خلق تعاون في منطقة آسيا الوسطى يعني نهاية التعاون ضمن المنظمة، و لذلك تعتبر العلاقات بين الدول الأربعة في هذه المنطقة ذات أهمية كبرى[(3)].

[1]- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 2006.

[2]- Sun Zhuangzhi. Op. Cit. p. 57.

[3]- Yang Shu. "**Reassessing the SCO's internal difficulties: A Chinese point of view**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 7. N° 3. October 2009. p. 19.

إن كون العلاقات الصينية – الروسية أكثر المستويات تأثيرا في وجود و مستقبل منظمة شنغهاي للتعاون و تحديد القيم التي تبنى و تسير على أساسها، يجعل من هذه العلاقات المتغير الأكثر أهمية في توجيه تفاعلات المنظمة نحو الجانب التعاوني أو الصراعي، و إن كانت العلاقات بين البلدين ضمن المنظمة تحمل الكثير من المؤشرات الدالة على قوتها و حيويتها، إلا أنها تخفي العديد من العوامل و المصالح المتضاربة التي يمكنها أن تغير خريطة العلاقات في منطقة آسيا الوسطى.

و يمثل مجال الطاقة و السعي للوصول إلى مناطق الإنتاج و السيطرة عل طرق التصدير و خاصة خطوط الأنابيب الناقلة للنفط و الغاز في آسيا الوسطى، أحد ميادين التنافس بين الجانبين الروسي و الصيني ضمن المنظمة، فالصين لها حوافز اقتصادية و أمنية قوية لتوسيع نفوذها و رافعتها في آسيا الوسطى... و تأسيس منظمة شنغهاي كان بمبادرة من الصين لدعم مصالحها الاقتصادية و الأمنية في المنطقة... التي تنظر إليها الصين على أنها مصدر مستقبلي إستراتيجي لاحتياجاتها الطاقوية و الاقتصادية[1].

و كل من الصين و روسيا تضعان أهدافا اقتصادية و سياسية متعارضة يبدو الفضاء المؤسساتي المتمثل في منظمة شنغهاي غير كاف على تسييرها على المدى الطويل، الأولوية الإستراتيجية للصين هي ضمان صعودها الاقتصادي السلمي قبل أن تدخل في أية مغامرات عسكرية، و هو نفس النهج التي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين قبل أن تصبح قوة عسكرية عالمية بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية، فالصين تسعى للحصول على الطاقة بأسعار رخيصة و هي ترغب في توسيع منظمة شنغهاي للتعاون لتسهيل السيطرة الاقتصادية الصينية، و هو ما لا توافق عليه روسيا فهي حذرة من ذلك لإدراكها التام بأن ذلك التوسيع سيقلل من من قوتها و قد يدخل منافسين جدد لها في المنظمة[2].

فروسيا تتخوف من أن يمكن توسع التفاعلات التجارية و الطاقوية الصينية مع جمهوريات آسيا الوسطى من السماح للصين بالتحول إلى فاعل إقليمي مهيمن مع مرور الوقت، و ما تزال روسيا قلقة من احتمال أن تكون منظمة شنغهاي مجرد أداة صينية لتطوير و ترقية أجندتها الأمنية و مصالحها الاقتصادية في المنطقة، و الصين بدورها تحمل مخاوف مشابهة بشان الجهود الروسية الرامية لعرقلة السياسة الصينية، و بالخصوص عملها للوصول إلى مصادر الطاقة هناك[3].

1- Rollie Lal. Op. Cit. p. p. 6, 7.

2- Ariel Cohen. "**After the G-8 summit: China and the Shanghai cooperation organization**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006. p. 52.

3- Evan S. Medeiros. Op. Cit. 105.

و ما دامت الصين تدفع بالمنظمة باتجاه تشجيع التجارة الإقليمية و التنمية الاقتصادية، تتخوف روسيا من تطلع جمهوريات آسيا الوسطى نحو تبني نموذج اقتصاد السوق الصيني الأكثر نجاحا من النموذج الروسي، و ذلك كجزء من تحركها العالمي لتمثل نموذجا سياسيا و اقتصاديا بديلا يكون مؤشرا على النفوذ الإيديولوجي المتعاظم للصين المتعارض مع المنظور الغربي القائم على مبادئ الديمقراطية كضرورة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية[1].

و تتضارب كل من النظرة الروسية و الصينية لمنظمة شنغهاي للتعاون، بين الرؤية الروسية لها على أنها وسيلة لتعزيز التعاون العسكري و تقليص النفوذ الصيني المتنامي في آسيا الوسطى، بينما رؤية الصين للمنظمة خلال السنوات القليلة الماضية لم تعد تقتصر على كونها كوسيلة لتقوية الأمن الإقليمي فقط، بل كوسيلة لزيادة التجارة و الدخول إلى مناطق إنتاج النفط و الغاز أيضا[2].

عندما يتعلق الأمر بالمصالح الطاقوية المتضاربة تسيطر الشكوك و عدم الثقة على العلاقات بين الصين و روسيا، فهذه الأخيرة تنظر بارتياب للتوسع الصيني المتزايد في مجال المنشآت الهيدروكربونية في المجال التابع للاتحاد السوفييتي سابقا بما في ذلك آسيا الوسطى، فقد أبدت روسيا عدم رضاها عن اكتمال مشروع خط الأنابيب الرابط بين كازاخستان و الصين، و هو أول خط أنابيب يتجنب المرور عبر الأراضي الروسية و الجورجية، و ردت روسيا بطريقة غير مباشرة على ذلك عبر إلغائها لاتفاقيات بين شركات صينية و شركة النفط الروسية السابقة "يوكوس... و الواقع أن مستقبل منظمة شنغهاي للتعاون و الاستقرار الفعلي في المنطقة مرهون بحل الخلافات الإقليمية المتعلقة بالموارد الطاقوية و خطوط الأنابيب خاصة تلك التي تنشب بين الصين و روسيا[3].

و في خضم كل هذه المنافسة الطاقوية بين الصين و روسيا العضوان الأكثر تأثيرا في منظمة شنغهاي للتعاون، تستغل بقية جمهوريات آسيا الوسطى الفرصة للاستفادة من الوضع، و ذلك عبر محاولة تعظيم مكاسبها و منافعها و تحقيق أكبر قدر من مصالحها[4].

المطلب الثاني: التضارب بين المصالح الطاقوية الأمريكية و الصينية في آسيا الوسطى: لفت الخبراء الإستراتيجيون نظر صناع القرار الأمريكيين لضرورة إعطاء الأولوية لقارة آسيا عند وضع أية إستراتيجية

1- Chin-Hao Huang. "**China and the Shanghai cooperation organization: post-summit analysis and implications for the United States**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006. p. 17.

2- **China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa**. Op. Cit. p. 68.

3- Sabrina Howell. Op. Cit. p. 201.

4- Evan S. Medeiros. Op. Cit. 105.

قومية، حيث جاء في تقرير "**مجموعة العمل حول الخيارات الإستراتيجية الكبرى**" أن: "الولايات المتحدة الأمريكية أولت انشغالا كبيرا بتحول السياسات في الشرق الأوسط، و أهملت مصالحنا الإستراتيجية في آسيا، التي من المحتمل أن تستأثر بأهمية أكبر و أعمق في السنوات القادمة، فالسياسة الدولية في آسيا تتميز بتغيرات معتبرة في توزيع القوة، مع صعود الصين و الهند كقوى كبرى جديدة... و الدور المتزايد لآسيا في الاقتصاد العالمي، و التنافس الحاد على مصادر الطاقة"[(1)].

و هذا التوجه يتناسب مع كون الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى ذات مدى النفوذ و التأثير الأكبر عالميا، مما يدفعها للاهتمام بالتطورات الإستراتيجية الحاصلة في مختلف المناطق، و لاسيما تلك التي تمثل أهمية حيوية لمصالحها القومية العليا، و تدخل آسيا الوسطى ضمن المناطق ذات الأولوية الإستراتيجية، بفعل موقعها المحاذي للقوتين الروسية و الصينية و قوى إقليمية أخرى كالهند و إيران و تركيا، و تصاعد المد الإسلامي فيها، و مخزوناتها الكبيرة من الموارد الطاقوية النفطية و الغازية الضرورية لديمومة الهيمنة الأمريكية عالميا، و منافسة القوى الأخرى الطامعة بدورها في ثروات المنطقة.

فبعد أن كان القرن التاسع عشر شاهدا على كون آسيا الوسطى موضوعا للتنافس بين روسيا القيصرية و بريطانيا العظمى في إطار ما عرف بـ "اللعبة الكبرى"، و التي انتهت بفرض روسيا لسيطرتها على مقدرات المنطقة و هي السيطرة التي استمرت في عهد الإتحاد السوفييتي سابقا، تحولت بعد تفككه سنة 1991 إلى مسرح لبداية "لعبة كبرى جديدة "في المنطقة ذات فواعل و خصائص مختلفة تحتل فيها الطاقة مكانة محورية.

و هذا ما أكد عليه "هنري كيسينجر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق بقوله: "إن المعركة الشاملة من أجل السيطرة على مصادر الطاقة، يمكن أن تتحول إلى المكافئ المعاصر للعبة الكبرى في القرن التاسع عشر بين بريطانيا العظمى و روسيا القيصرية لفرض السيادة على آسيا الوسطى"[(2)].

و هو ما ذهب إليه أيضا "مهدي برفيزي أمينيه" الخبير في الشؤون الأمنية لأوراسيا الوسطى (يقصد بأوراسيا الوسطى المنطقة الجغرافية التي تضم جمهوريات آسيا الوسطى الخمس المعروفة إضافة إلى دول جنوب القوقاز الثلاثة جورجيا و أرمينيا و أذربيجان) حين لاحظ أنه: "مع نهاية السيطرة السوفييتية على الموارد الطبيعية و البشرية في أوراسيا الوسطى و منطقة بحر قزوين، ظهرت لعبة كبرى جديدة بين العديد من اللاعبين المهتمين بالوصول إلى موارد النفط و الغاز في المنطقة، و هذا المزيج من التغيرات في

---

[1]- Francis Fukuyama and G. John Ikenberry. **The Princeton project on national security: report of the working group on grand strategic choices**. Princeton University, September 2005. p. 3.

[2]**-** Ingolf Kiesow. "**Quest for oil and geostrategic thinking**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 3. N° 3. November 2005. p. 14.

السياسة العالمية ينبئ بأن اللعبة الكبرى الجديدة في الحقبة ما بعد السوفييتية بهدف بسط النفوذ و الهيمنة على أوراسيا الوسطى و منطقة بحر قزوين، هي أكثر تعقيدا من المنافسة الكولونيالية على المنطقة في القرن التاسع عشر بين القوتين الروسية و البريطانية"[1].

فاليوم ليس هنالك من شك في أن منشآت و مخزونات النفط و الغاز في آسيا الوسطى ينظر إليها كعناصر ذات قيمة إستراتيجية كبرى، لذلك تشترك حاليا روسيا و الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية و قوى أخرى في منافسة من أجل النفوذ و الهيمنة على حصص السوق من الموارد الطاقوية لآسيا الوسطى، و هو ما دفع بالعديد من الملاحظين و صناع القرار للاعتقاد بأن اختبار المنطقة لصراع شديد حول الموارد الطاقوية ما هو إلا مسألة وقت فقط[2].

و تزداد أهمية الموارد الطاقوية في آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لكونها المستهلك العالمي الأول للطاقة بسبب اقتصادها الأكبر عالميا بالدرجة الأولى، خصوصا إذا علمنا أن المخزونات النفطية الأمريكية الإضافية لم يكن بإمكانها إلا تعويض و تغطية 58% من إنتاج النفط الخام سنة 2003، و هو الوضع الذي بدأت ملاحظته منذ أوائل التسعينيات، و مع تراجع الإنتاج المحلي الأمريكي للنفط الخام و العجز عن تلبية الطلب الداخلي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ارتباطا بالواردات الطاقوية، و هذا الارتباط بالاستيراد مرشح للارتفاع بـ 2.5% سنويا إلى غاية 2025، و إن لم يكن هذا الارتباط بالخارج و الاستيراد يشكل خطرا على الولايات المتحدة في الماضي، إلا انه تحول إلى إشكالية حقيقية مع تزايد المنافسة في سوق الطاقة العالمي بشكل ملحوظ نظرا للطلب العالمي المتزايد على النفط، و هي الزيادة التي تعود جذورها بالدرجة الأولى إلى قارة آسيا، حيث يفيد تقرير لمنظمة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على الطاقة سيزداد بنسبة 66% ما بين 2002– 2030، و تزداد حصة قارة آسيا في هذا المجال من 28% إلى 35% في نفس الفترة مع مسؤولية الصين و الهند على النسبة الأكبر لهذه الزيادة[3].

أمام هذه الوضعية الطاقوية الحرجة تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للموارد الطاقوية في آسيا الوسطى كأحد الخيارات المستقبلية الإستراتيجية، فمصالح واشنطن في آسيا الوسطى تتمحور أساسا حول ضبط الأسعار العالمية للطاقة عبر الاستخراج المتواصل للنفط و الغاز في المنطقة، و ضمان أمن خطوط الأنابيب، و توطيد الأمن الطاقوي الأمريكي و الأوروبي عبر تنويع مصادر الإمدادات و طرق التصدير، و تشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة هناك... فأي انقطاع في الإمدادات أو في

[1]- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 120.

[2]- Thomas H. Johnson. Op. Cit. p. 135.

[3]- Ingolf Kiesow. Op. Cit. p. 12.

خطوط الأنابيب سيتسبب في رفع الأسعار، بينما عمليات الاستغلال و الاستخراج المتواصلة تعمل كقوة ضابطة و مخففة للاضطراب[1].

و كانت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عهد إدارة "كلينتون"، قد جعلت من اندماج الدول المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفييتي (بما في ذلك جمهوريات آسيا الوسطى) في المؤسسات الغربية السياسية و الاقتصادية و العسكرية هدفا رئيسيا لها[2].

مع العمل على إعادة هيكلة بيئة الجمهوريات حديثة الاستقلال من خلال ترقية الديمقراطية و حل النزاعات و الرقابة الديمقراطية المدنية على القوات المسلحة و تبني آليات الانفتاح الاقتصادي و السوق الحرة، و هذه المقاربة المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى و إن كانت تبدو مبنية على أساس قيمي، إلا أنها تعتبر كأسلوب فعال لتحقيق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى بما فيها الطاقوية منها: يقول "تالبوت" (Talbott) في خطاب له سنة 1997: "إذا استمرت الإصلاحات في دول آسيا الوسطى و القوقاز و نجحت، فستشجع على إحراز تقدم مماثل في الجمهوريات الأخرى المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفييتي... و ستساهم في استقرار منطقة حيوية استراتيجيا تحاذي الصين و تركيا و إيران و أفغانستان، و لها روابط اقتصادية و اجتماعية قوية مع الهند و باكستان، و سوف يؤدي بناء مجتمعات تعيش في سلام داخليا و مع الآخرين ممتدة من البحر الأسود حتى جبال "بامير" إلى فتح طرق تجارة و نقل على طول طريق الحرير القديم بين أوروبا و آسيا، و لكن في حالة عدم نجاح الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، و في حالة تفاقم النزاعات الداخلية و عبر الحدود، يمكن أن تتحول المنطقة إلى مرتع للإرهاب و التطرف الديني و السياسي، و أرض معركة لحروب شاملة، تكون محل اهتمام و قلق للولايات المتحدة الأمريكية ما دامت تجري في منطقة تختزن أكثر من 200 مليار برميل من النفط"[3].

و يستشف من تصريح "تالبوت" أن الوصول إلى أسواق الطاقة و مناطق إنتاج النفط و الغاز هو المصلحة الأكثر حيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فهي تهدف إلى جر نظم دول المنطقة إلى المحور الغربي، خصوصا في العلاقات الخاصة بتجارة الطاقة و الحرب على الإرهاب، و توطيد روابط اقتصاديات آسيا الوسطى بالغرب لعزل إيران و تحجيم النفوذ الروسي و الصيني، فالولايات المتحدة

1- Gene Germanovich. "**The Shanghai cooperation organization: A threat to American interests in Central Asia?**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 6. N° 1. February 2008. p. 23.

2- Stephen Blank. "**The United States and Central Asia**". In: Roy Allison and Lena Jonson. Central Asian security. Op. Cit. p. 128.

3- Ibid. p. 130.

الأمريكية تريد أن تغلق على الإمدادات الطاقوية من آسيا الوسطى كجزء مندمج في تنويع سوق الطاقة العالمي[1].

و طبق "كلينتون" في تعامله مع نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين نفس منطق الأمن القومي الذي طبقه الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" (Jimmy Carter) في الخليج و عرف باسم "عقيدة كارتر" (Carter [*]Doctrine)، فعند لقائه برئيس أذربيجان "حيدر ألييف" في البيت الأبيض سنة 1997 صرح "كلينتون": "في عالم يشهد نمو متزايد في الطلب على الطاقة، لا يمكن لأمتنا أن تكتفي بالارتباط بمنطقة واحدة لتزويدها بالإمدادات الطاقوية"، و بتسهيل تصدير نفط أذربيجان يؤكد "كلينتون": "فإننا لا نساعد فقط أذربيجان على التقدم، بل نساعد كذلك في تنويع مصادر إمداداتنا الطاقوية و تقوية أمن أمتنا"، و تماشيا مع هذا النمط من التفكير أعطى "كلينتون" الإذن بإقامة روابط عسكرية مع الدول الجديدة في منطقة قزوين، و تبني برنامج سخي للمساعدات العسكرية، و كجزء من هذا البرنامج تم الشروع في سلسلة من التمارين السنوية لاختبار جاهزية "البنتاغون" لإرسال قوات للمنطقة، بهدف دعم الحكومات الصديقة هناك في حال مواجهتها لأي هجوم من قوى معادية داخلية أو خارجية[2].

و انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى أعلى من التصعيد في سعيها للوصول إلى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى و بحر قزوين، عندما أعلنت في 1994–1995 رفضها للإدعاءات الروسية باحتكارها لمصادر الطاقة في المنطقة، و منذ ذلك الحين توافقت المؤسسات المالية الدولية على ما سمي بـ "إجماع واشنطن" (Washington consensus) و فرضت ضغطا كبيرا لتمكين ثروات آسيا الوسطى من الوصول إلى الأسواق الليبرالية و الحكومات الديمقراطية عبر الخطوط المسيطر عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، و يقف وراء القرار الأمريكي برفض الهيمنة الروسية على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى الرغبة في تحقيق هدفين، الأول أقرب ما يكون إلى قضايا الأمن و الدفاع، و يتمثل في منع روسيا من التحكم أكثر في سيادة و استقلال جمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز، و الثاني ذو جانب اقتصادي و يتمثل في إثبات نجاح المصالح الاقتصادية و التجارية في إقناع الحكومة الأمريكية بمركزية

1- Michael Wesley. "**The geopolitics of energy security in Asia**". Op. Cit. p. 10.

* **بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران و سقوط نظام الشاه، تبنى الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" ما عرف فيما بعد باسم ""عقيدة كارتر"، حين سارع هذا الرئيس الأمريكي في بيان له في جانفي 1980، إلى التهديد باستعمال القوة ضد كل من يسعى لإعاقة تدفق النفط من منطقة الخليج.**

أنظر: مايكل كلير. مرجع سابق، ص 41.

2- Michael T. Klare. "**Petroleum anxiety and the militarization of energy security**". Daniel Moran and James A. Russell (Eds). Energy security and global politics: The militarization of resourcemanagement. Op. Cit. p. 49.

الوصول إلى منابع النفط، و قبول واشنطن أن النفط و الغاز بالنسبة للدول المنتجة يوفران السبيل الوحيد لتحقيق الرفاهية و الاستقلال الاقتصادي، فالطاقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الإستراتيجية الأمريكية، و لكنها ترتبط حيويا بالأهداف الأمنية الأمريكية[1].

و يمر التخفيف من الرقابة المحكمة لروسيا على مناطق الإنتاج في آسيا الوسطى و بحر قزوين، عبر مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء منظومة جديدة من خطوط أنابيب نقل النفط و الغاز تكون بديلا للمنظومة الروسية الموروثة عن الإتحاد السوفييتي.

فقد حمل تفكك الإتحاد السوفييتي معه عدة تطورات على مستوى إنتاج و نقل الطاقة في المنطقة... حيث أصبح لزاما على الدول المنتجة للطاقة هناك التكيف مع التغيرات في سياسة خطوط الأنابيب في موسكو، فالمنظومة السوفييتية القديمة للنقل خدمت كل الجمهوريات التي كانت تابعة لها على أساس وجود اندماج تام بينها، و لكن حاليا أصبح من الطبيعي أن تعطي شركات الطاقة الروسية الأولوية لاستعمال تلك المنظومة لنقل موارد الطاقة الروسية أولا، و يأتي بعدها التفكير في نقل النفط و الغاز المنتج في الجمهوريات المستقلة و من بينها دول آسيا الوسطى التي أصبح ينظر إليها كمنافس تجاري[2].

و نظرا لافتقارها لخيارات بديلة و عدم قدرتها على الوصول لأنابيب من غير تلك التابعة لروسيا، فإنه من المهم جدا لدول المنطقة ذات الطبيعة الجغرافية المغلقة أن تجد شبكات نقل جديدة لصادراتها من النفط و الغاز... و هذه الدول تبحث عن خيارات متنوعة من خطوط الأنابيب للابتعاد عن ضغط روسيا و الدخول لأسواق و مستهلكين مختلفين في أوروبا و الولايات المتحدة و آسيا... و كما قال أحد المحللين فإن مراقبة خطوط أنابيب نقل النفط و الغاز و السيطرة عليها أكثر أهمية من امتلاك موارد نفطية و غازية، فمن يسيطر على الخطوط الحيوية لنقل النفط يسيطر على المصادر النفطية في آسيا الوسطى، و بالتالي سيسيطر على سياسات دول أوراسيا الوسطى[3].

لذلك جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من صلب أهدافها الجيوستراتيجية في المنطقة، العمل على توطيد موقعها الإقليمي و إبعاد المنطقة عن النفوذ الروسي، و إلى ضمان أن تظل إيران مستبعدة من أكبر مشروعات تطوير النفط و الغاز و ممرات العبور، و ضمان أن يصب معظم إنتاج آسيا الوسطى في الغرب، و قد حققت السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى أهم نجاح لها مع الانتهاء من خط أنابيب نفط "باكو– تبيليسي– جيهان" (BTC) العابر لأذربيجان و جورجيا و تركيا، و الذي ينقل النفط الأذري

1- Stephen Blank. Op. Cit. p. 130.

2- John Roberts. "**Pipelines politics**". In: Shirin Akiner (ed). The Caspian politics, energy and security. Routledge Curzon. London and New York. 2001. p. 68.

3- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 126.

مسافة 1760 كلم إلى ميناء جيهان التركي شرقي البحر الأبيض المتوسط، بعد أن كان مجرد فكرة سنة 1994 تم إنجازه في ظرف 11 سنة و دخل الخدمة في ماي 2005، و ذلك على الرغم من المعارضة الروسية القوية لأنه أول خط أنابيب ينقل نفط قزوين دون الاعتماد على منظومة الأنابيب في المنطقة التي تسيطر عليها روسيا، و دون المرور بالمضايق التركية أو الترتيبات المتبادلة مع إيران، مع وضع أهداف مستقبلية لتطوير نشاط هذا الأنبوب لينقل غاز كازاخستان من "أكتو" عبر خط أنابيب تحت البحر، و الانتهاء من خط أنابيب غاز جنوب القوقاز عبر أذربيجان و أرمينيا، و تطوير ميناء جيهان التركي ليكون كمنفذ رئيسي إلى الأسواق العالمية للنفط الخام و المنتجات النفطية و الغاز المسال[(1)].

و ضمن ما أصبح يعرف بـ "سياسة خطوط الأنابيب" (Pipelines policy) أو "حرب خطوط الأنابيب" (Pipelines war) في المنطقة، يمكن حاليا الوقوف عند خمسة طرق رئيسية لخطوط أنابيب نقل النفط و الغاز، و هي:

1- الطرق الشمالية: و هي المفضلة بالنسبة لروسيا، و يمكن من خلالها لكل من كازاخستان و أذربيجان الاتصال بخطوط الأنابيب الموجودة فعليا عبر القيام بعمليات توسيع أو بناء أنابيب جديدة، تحمل نفطها نحو "نوفوروسيسك" على البحر الأسود[(2)].

2- الطرق الغربية: و هي المفضلة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا و أذربيجان و جورجيا، و هذه الطرق تتميز بعدم عبورها على الأراضي التابعة لروسيا أو إيران، و أقل المشاريع المطروحة كلفة هنا هو بناء خط أنابيب من مناطق الإنتاج نحو ميناء "سوبسا" الجورجي على البحر الأسود، و منه تقوم ناقلات النفط بإيصاله لأوروبا عبر مضيق "البوسفور"... إضافة إلى خط "باكو- تبيليسي- جيهان" الذي تطمح من خلاله إسرائيل و الولايات المتحدة لمد أنبوب نحو تل أبيب عبر البحر المتوسط، و يقوم أنبوب عابر لبحر قزوين بضخ النفط التركماني و الكازاخي في أنبوب "باكو- تبيليسي- جيهان".

3- الطرق الجنوبية: و هي المفضلة من طرف إيران، و تمتاز بنجاعتها التجارية و الاقتصادية فهي أرخص من حيث تكاليف البناء، تمر عموما عبر مناطق آمنة، و لا تطرح تحديات بيئية كبيرة، مع توفر المنشآت القاعدية من أنابيب و موانئ، و يمتد عبر المنطقة أنبوب غاز من تركمنستان إلى إيران و يجري العمل على أن يمتد إلى تركيا عبر أنبوب جديد تشرف شركة "شال" (Shell) على إنجازه... و لكن هنالك

---

[1]- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 414.

[2]- Hooshang Amirahmadi. "**The political risks of various pipeline routes in the Caspian Basin**". Dieter Dettke (Ed). A great game no more: oil, gas and stability in the Caspian Sea region. Op. Cit. p. p. 36, 37.

تخوف عالمي من طرف الشكات النفطية و الحكومات أن تزيد الطرق الجنوبية من ارتباط العالم بمضيق هرمز.

4- الطرق الشرقية: و هي المفضلة للصين التي تزداد حاجتها للطاقة و تحتاج للبحث عن أسواق جديدة، و الخيار الكازاخي يعتبر جذابا للصين لأنه الأقرب لها و تتوفر هنالك إمكانية كبيرة للدخول لمصادر الطاقة، و جاءت في هذا الإطار اتفاقية بناء أنبوب ناقل للنفط بين البلدين سنة 1997.

5- الطرق الجنوبية الشرقية: و هي المفضلة لدى باكستان و أفغانستان، و أهم مشروع فيها هو تخطيط شركة "إينوكال" و شركة "دلتا النفط"السعودية و شركة أخرى أمريكية، لإنشاء خط أنابيب ينقل نفط و غاز تركمنستان و حتى كازاخستان عبر أفغانستان إلى باكستان و أخيرا الهند، و لكن عددا من العوائق السياسية و الأمنية تحول دون تجسيد هذا المشروع في الوقت الحالي(1). **(أنظر الخريطة رقم 3)** .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أخذت السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى منحى جديد و غير مسبوق، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن أي هجوم على حركة طالبان في أفغانستان لن يكون ناجحا بدون دعم جمهوريات آسيا الوسطى، وقد أكدت مساعدة كاتبة الدولة الأمريكية المكلفة بالشؤون الأوروبية و الأوراسية "إليزابيث جونز": "جمهوريات آسيا الوسطى ستلعب دورا هاما في الحرب ضد الإرهاب"(2).

و كانت تلك الأحداث فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت وجودها في آسيا الوسطى، عبر إقامة قواعد عسكرية و تعزيز وجودها العسكري هناك، باعتبارها نقطة تلاقي ثلاثة مناطق كبرى متمثلة في الشرق الأوسط و وسط آسيا و جنوب آسيا، و حيث تبرز أربعة قوى إقليمية هي روسيا و الصين و الهند و إيران، و حيث يمكن استخدام القواعد العسكرية في أفغانستان و آسيا الوسطى كنقطة انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريا و سياسيا إلى آسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأراضي الآسيوية المهمة في الإستراتيجية الأمريكية، لتأمين السيطرة على جنوب آسيا و فتح محور نحو المحيط الهندي... و بإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ... يمكن لواشنطن أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية المحتملة ضدها من طرف روسيا و الصين و إيران(3).

---

[1]- Ibid. p. p. 38-40.

[2]- Rizwan Zeb. "**Pakistan and the Shanghai cooperation organization**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006. p. 53.

[3]- حسام سويلم. "**القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. ص 43.

خريطة رقم (3) : شبكة خطوط الأنابيب في المنطقة



Source:
http://www.google.dz/imgres?q=خريطة+آسيا+الوسطى&um=1&hl=fr&sa=N&biw=1024&bih=601&tbm=isch&tbnid=gEbpMrDkgYBZEM:&imgrefurl=http://www.forsanhaq.com/showthread.php%3Ft%3D122561

و لا ينفصل الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر عن إستراتيجيتها الأمنية الكبرى التي تجعل من أمن الطاقة أحد العوامل المحددة لها، فهي تبحث عن تأمين مصادر النفط و الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى و حوض بحر قزوين و حماية خطوط نقلها و إنشاء أخرى جديدة خارجة عن السيطرة الروسية.

و رغم تفسير إدارة "بوش الابن" للمساعدات العسكرية التي قدمتها لدول آسيا الوسطى و حوض قزوين على أنها جزء من جهود محاربة الإرهاب، إلا أن القراءة المتأنية في وثائق كتابة الدولة للدفاع تبين أن حماية المنشآت و المخزونات النفطية يبقى اهتمام محوري، ففي معرض تبرير تقديم 51.2 مليون دولار كمساعدات لأذربيجان سنة 2005، أكدت كتابة الدولة الأمريكية أن: "المصالح القومية الأمريكية في أذربيجان تتمحور حول الأمن الثنائي و التعاون في مجال محاربة الإرهاب و تدعيم أمن الطاقة الأمريكي"، بينما قدمت واشنطن مساعدات لكازاخستان من أجل إعادة تأهيل القاعدة الجوية السوفييتية

القديمة في منطقة "أتيرو" الواقعة قرب حقل "كاشاغان" النفطي الضخم، و ستكون هذه القاعدة مقرا للواء التدخل السريع الكازاخي الذي تتمثل مهمته حسب الإدارة الأمريكية في: "تقوية قدرة كازاخستان على التعامل مع التهديدات الإرهابية الرئيسية للحدود و للمنشآت النفطية هناك"[1].

هذه الأهداف الأمريكية الطموحة في المنطقة لا يمكنها إلا أن تمثل تهديدا للمصالح و النفوذ الصيني و الروسي في آسيا الوسطى، فالوجود العسكري الأمريكي هناك يزيد من الانشغالات الأمنية و إدراكات التهديد لدى القوتين الروسية و الصينية، فبكين تنظر للتمركز طويل المدى للقوات الأمريكية في القواعد العسكرية في آسيا الوسطى على أنه احتواء و محاصرة مستمرة لها من قبل واشنطن، أما موسكو فلطالما عرفت المنطقة على أنها مجال تابع لها و الوجود الأمريكي هو محاولة لوضع المنطقة تحت نفوذ واشنطن، و رغم أن روسيا كانت من أكثر الدول دعما للولايات المتحدة بعد الهجمات إلا أن التواجد العسكري الأمريكي قريبا منها يشكل مصدر قلق لها[2].

و للصين و روسيا مصالح مشتركة في تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، حيث أن بكين تدرك قدرة مصادر الطاقة في روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى على تقليص ارتباطها بالإمدادات البحرية، و قد عرفت السنوات الأخيرة توافقا بين روسيا و الصين ضمن إستراتيجية موحدة للحد من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، و "منظمة شنغهاي للتعاون" أحد أدوات هذه الإستراتيجية لمواجهة التواجد الأمريكي في المنطقة[3].

التفاعلات الصينية- الروسية و الأمريكية في آسيا الوسطى جد معقدة، ففي الوقت الذي تلوح فيه بوادر التعاون بين الطرفين فيما يخص التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل محاربة الإرهاب... إلا أن أجواء عدم الثقة تخيم عموما على العلاقات بين الطرفين، و كل منهما يعتقد أن الآخر يطمح لإزاحته من المنطقة... فالولايات المتحدة الأمريكية فسرت "بيان أستانا" الذي خرجت به قمة منظمة شنغهاي للتعاون فيما يخص القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى، على أنه إشارة إلى رغبة الصين و روسيا في إبعاد الولايات المتحدة من المنطقة (فقد جاء في البيان الختامي للقمة الدعوة لتحديد مدى زمني محدد لانسحاب القوات الأمريكية المتواجدة في مختلف القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى) [4].

1- Michael T. Klare. Op. Cit. p. 49.

2- Rizwan Zeb. Op Cit. p. 54.

3- Michael Wesley. Op. Cit. p. 10.

4- Zhao Huasheng. "**The Shanghai cooperation organization at 5: achievements and challenges ahead**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006. p. 122.

و تأتي الدعوة لإنهاء التواجد العسكري للولايات المتحدة في المنطقة، في إطار سعي روسيا لاستعادة النفوذ التقليدي لها في آسيا الوسطى، و عمل الصين على الحفاظ على ما حققته من مكاسب في علاقاتها مع دول المنطقة، و تعد الطاقة هنا رهانا مركزيا لكل الأطراف يتحكم في جزء كبير من خيوط اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى.

فروسيا لطالما استعملت مواردها الطاقوية و سيطرتها على طرق نقل الصادرات الطاقوية لجمهوريات آسيا الوسطى كوسيلة لتدعيم رافعتها في المنطقة و إبقائها في دائرة نفوذها، و مثلما لاحظ عدد من الخبراء: "المصالح الروسية في المنطقة تتراوح بين حدود دنيا و قصوى، فمصالحها تتمثل في حدها الأدنى في منع تلك الدول المستقلة عنها حديثا من الوقوع تحت سيطرة أية قوة إقليمية مثل تركيا و إيران، أو أن تتحول إلى حدود جديدة لما يسمى بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، و تتمثل مصالحها هناك في حدها الأقصى في البحث عن فرض سيطرتها على سياسات دول المنطقة الداخلية منها و الخارجية... و الطاقة هنا تستخدمها روسيا في علاقاتها مع تلك الدول كوسيلة و ليس كغاية في حد ذاتها"[1].

و محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحييد ورقة الضغط التي تستعين بها روسيا في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، و المتمثلة في سيطرتها على طرق نقل الصادرات الطاقوية من تلك الدول، تأتي في إطار إستراتيجيتها الأمنية في المنطقة التي تعمل بالموازاة مع ضمان أمنها الطاقوي، و يعد بناء أنبوب "باكو– تبيليسي– جيهان" خطوة عملية في هذا الصدد لتمكين دول المنطقة من تصريف منتجاتها الطاقوية عبر طرق بديلة تتفادى الأراضي الروسية.

و في نفس السياق تعتبر المخزونات الغازية في تركمنستان و أذربيجان مبررا كافيا لبناء أنبوب ناقل للغاز الطبيعي من منطقة بحر قزوين نحو أوروبا، و هو ما يخفف من التبعية الإستراتيجية الأوروبية للغاز الروسي... و هو "أنبوب نابوكو" الذي يحظى بدعم أمريكي و يتوقع أن يكون شطره الأول عمليا بحلول عام 2012.

هذا الأنبوب مقرر له أن يزود أوروبا بالغاز الطبيعي التركماني و الأذري و حتى الكازاخي، حيث ينطلق بالغاز القادم من تلك الدول بعد وصوله إلى تركيا إلى النمسا مرورا ببلغاريا و رومانيا و المجر، و يترافق ذلك مع الوضعية الجيوبوليتيكية في المنطقة التي عرفت تغيرات كبيرة أدت إلى أخذ مبادرة بناء هذا الأنبوب بأكثر جدية، و أهم تلك التغيرات وفاة الرئيس التركماني "صابر مراد نيازوف" و تعيين "بارديموخاميدوف" خلفا له، إتمام أنبوب الغاز "باكو–إيرزوروم" و المعروف أيضا بخط أنابيب

1- Guo Xuetang. Op. Cit. p. 122.

جنوب القوقاز، و دخول الخط النفطي "باكو–تبيليسي–جيهان" الخدمة، و تزايد المؤشرات الدالة على رغبة دول أوراسيا الوسطى في استغلال بدائل أخرى تغنيها عن روسيا[1].

خريطة رقم (4) : خط أنابيب نابوكو



Source:
google.dz/imgres?q=أنابيب+نقل+النفط+في+آسيا+الوسطى&um=1&hl=fr&noj=1&tbm=isch&tbnid=Z2mSS_8gp-Ks4M:&imgrefurl=http://www.aleqt.com/2012/02/05/article.

إضافة لتخطيط واشنطن لتعويض موسكو كشريك عسكري رئيسي لدول المنطقة من خلال تزايد الاتفاقيات العسكرية معها، و صفقات شراء الأسلحة و التدريب و تأهيل المنشآت العسكرية و إقامة قواعد عسكرية أمريكية هناك.

الولايات المتحدة الأمريكية تعارض الجهود الروسية لفرض احتكار و مجال خاص للنفوذ يتمحور حول حل الخلاقات، و وضع الأجندات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الإمدادات الطاقوية في القوقاز و آسيا الوسطى... من خلال سعي واشنطن لزيادة الإمدادات الطاقوية من آسيا الوسطى للمستهلكين في

[1]- Nicklas Norling. "**The Nabucco pipeline: reemerging momentum in Europe's front yard**". p. 182. In: " *www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/.../Detail/?ots591...id...*".

مختلف الأسواق، و حرمان إيران من استغلال و شحن و تطوير و تسويق المنتجات الطاقوية، و منع أية دولة من احتكار الإمدادات النفطية في المنطقة – و روسيا هي المقصود بذلك–، مع العمل على تطوير قدرة دول المنطقة على إنتاج و شحن النفط للخارج، و تمكين الشركات الأمريكية و الشركات الغربية الأخرى الراغبة في الاستثمار في تلك الجمهوريات من فعل ذلك[1].

أما بالنسبة للصين فآسيا الوسطى حيوية لمصالحها الطاقوية، و لا يسعها إلا أن تكون طرفا في المنافسة القائمة هناك من أجل تحصيل نصيب في مصادر الطاقة، و قد جاء في "تقرير أمن الطاقة القومي الصيني": "الصين هي دولة مجاورة لتلك المنطقة (آسيا الوسطى)، و ينبغي علينا الدمج بين نشاطاتنا الجيواقتصادية و الجيوسياسية من أجل أمن إمداداتنا الطاقوية، و التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا (في آسيا الوسطى) سيشتد بسرعة، و على الصين ألا تبقى بعيدة عن المنافسة بين القوى الكبرى في هذه المنطقة من أجل ضمان سلامة إمداداتها النفطية"... و الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى يشكل تحديا إستراتيجيا للأمن الصيني بمختلف أبعاده بما في ذلك أمن الطاقة، لأن الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة جعلت من تقوية العلاقات السياسية مع الدول المنتجة للطاقة في آسيا الوسطى و زيادة الاستثمارات فيها، كأحد الخيارات المطروحة لتخفيف "حساسيتها الطاقوية" و ضمان أمن الطاقة عبر تنويع مصادر إمدادات جديدة بعيدا عن الشرق الأوسط[2].

و التخوف الآخر الكامن وراء تنسيق الجهود بين روسيا و الصين لإنهاء التواجد العسكري الأمريكي و تقليص نفوذ واشنطن في المنطقة، ينبع من السياسات الأمريكية المعارضة لقواعد النظامين السياسيين في روسيا و الصين و انتقاد غياب الممارسات الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان فيهما و لاسيما في الصين، و الترويج لنشر النموذج الديمقراطي الغربي و الأمريكي خصوصا في دول المنطقة، مستغلة ما عرف بـ "الثورات الملونة" التي عرفتها جمهوريات مستقلة عن الإتحاد السوفييتي سابقا مثل الثورة البرتقالية في أوكرانيا و الثورة في جورجيا.

و لكن عندما تصطدم القيم الأمريكية بالمصالح البراغماتية خصوصا الطاقوية يتم تجاهل تلك الشعارات الديمقراطية، و هو ما يتجلى في تخفيف واشنطن لحدة الانتقادات التي كانت توجهها لنظام "نور سلطان نازارباييف" في كازاخستان بسبب سياساته غير الديمقراطية، لتخوفها من فقدان الصديق المحتمل الوحيد في آسيا الوسطى، و بسبب غنى بلاده بالثروات الطاقوية و الطبيعية، و عند استقبال "نزارباييف"

[1]- Stephen Blank. Op. Cit. p. p. 132, 133.

[2]- Guo Xuetang. Op. Cit. p. p. 132-134.

في البيت الأبيض نهاية سبتمبر 2006 من طرف الرئيس "بوش"، لم يكن هنالك أية تطرق لقضايا الديمقراطية و حقوق الإنسان، و بدلا من ذلك انصب الاهتمام حول المخزونات النفطية الكازاخية[1].

و ينبغي التأكيد على أن مصادر الطاقة في آسيا الوسطى هي المحرك الرئيسي للعبة الكبرى الجديدة التي تشكل الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و الصين أطرافها الرئيسية الثلاث، و مع تزايد احتمالات تعارض المصالح بين هذه القوى الكبرى الثلاث تزداد احتمالات أخذ التنافس بينها لمنحى مسلح أو عنيف، و مظاهر التسلح و التواجد العسكري المكثف في آسيا الوسطى ما هو إلا مؤشر على ما يسميه الخبراء الإستراتيجيون بـ "عسكرة أمن الطاقة" (Militarization of energy security)، و هو أخطر المظاهر التي يتخذها أمن الطاقة عندما يخرج من النطاق الاقتصادي و الدبلوماسي و يأخذ طابعا عسكريا مسلحا.

و يتمثل التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى في الحضور المتنامي لشركات النفط الأمريكية، الذي يجعل الصراع على النفط في حقيقته حربا على الأنابيب بين دولة تريد توجيه النفط شرقا، و أخرى تريد تحويله إلى الغرب، و هاتان الدولتان – الصين و الولايات المتحدة الأمريكية– هما أكبر المستهلكين للنفط في عالم اليوم، و قد أشار "كليفمان" في كتابه "الدم و النفط في آسيا الوسطى" إلى المقابلات التي أجراها مع رؤساء شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) في كازاخستان، و الذين أعربوا له فيها أن الولايات المتحدة حين تزرع قواعدها في آسيا ترهب حكومات هذه المنطقة من أن تبرم صفقات مستقبلية لاستخراج و نقل النفط مع شركات غير أمريكية، و بصفة خاصة مع شركات صينية[2].

---

[1]- Vinod Anand. "**Politico-military developments in Central Asia and emerging strategic equations**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 34. November 2006. p. 164.

[2]- عاطف عبد الحميد. مرجع سابق. ص 80.

كان وضع منطقة آسيا الوسطى ضمن الاهتمامات الرئيسية لإستراتيجية الطاقة الصينية أمرا منطقيا، بالنظر لما لاحظناه من غنى و تنوع في الموارد الطاقوية التي تمتلكها دول مثل كازاخستان و تركمنستان و حتى أوزباكستان، إضافة إلى محاذاتها لروسيا العملاق الطاقوي العالمي و مجاورتها لحوض بحر قزوين، و قربها الجغرافي من الصين عبر حدودها الغربية.

و كلها عوامل شجعت الصين في إطار إستراتيجيتها الطاقوية العامة "إستراتيجية التوجه نحو الخارج" و الإستراتيجية الخاصة بآسيا الوسطى و روسيا و هي "إستراتيجية التوجه غربا"، على توطين استثماراتها في مشاريع الاستغلال و التنقيب و الاستخراج في حقول النفط و الغاز في الدول المنتجة للطاقة في المنطقة، و إنشاء خطوط أنابيب جديدة تربطها مباشرة بمناطق الإنتاج في آسيا الوسطى، مثل أنبوب النفط "أتاسو–ألاشانكو" من كازاخستان و أنبوب الغاز الطبيعي من تركمنستان، و تمكن بكين من شراء شركات نفطية أو نصيب شركات طاقوية في مشاريع ضخمة لتطوير الحقوق النفطية و الغازية في دول المنطقة، بفضل دبلوماسيتها الطاقوية النشيطة على كل المستويات لكسب ود و صداقة النظم الحاكمة هناك.

و لكن آسيا الوسطى بما فيها من فرص استثمارية طاقوية ضخمة، تجلب أطماع قوى مختلفة راغبة في الانتفاع بمصادر الطاقة المنتشرة هناك، و هو ما يحتم عليها الدخول في منافسة حادة مع بعضها البعض، في ظل تضارب المصالح بينها و تباين رؤاها الإستراتيجية للمنطقة و دولها و تنوع طبيعة علاقاتها التاريخية معها، و هي المنافسة التي عرفت باللعبة الكبرى الجديدة، و أهم ما يميزها هو تمركز مصادر الطاقة كهدف محوري للأطراف المتنافسة و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و روسيا، و مع التواجد العسكري الأمريكي في قلب مناطق الإنتاج الكبرى في آسيا الوسطى على الحدود مع القوتين الروسية و الصينية، فإن احتمالات تحول الخلافات بين هذه القوى حول السيطرة على مصادر الطاقة إلى نزاعات ذات طابع مسلح تبقى واردة، لتتم عسكرة أمن الطاقة في المنطقة و فرض تحديات جديدة و حاسمة أمام الصين المطالبة بالتأسيس لعلاقات جيدة مع جيرانها الجدد من جهة، و التحسب لأي محاولة من القوى الأخرى للإضرار بمصالحها الطاقوية هناك من جهة أخرى.

الفصل الرابع: جنوب آسيا في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية

المبحث الأول: موقع جنوب آسيا في خريطة الطاقة العالمية

المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة جنوب آسيا

المطلب الثاني: الخصائص الطاقوية لجنوب آسيا

المبحث الثاني: رهانات الصين الطاقوية في جنوب آسيا

المطلب الأول: التنافس الصيني– الهندي على موارد و ممرات الطاقة في المنطقة

المطلب الثاني: تأمين الطرق البحرية لنقل الطاقة في المحيط الهندي

المطلب الثالث: أمن الطاقة الصيني في ظل التواجد الأمريكي في أفغانستان

يعمل هذا الفصل على تحليل الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة تجاه منطقة جنوب آسيا، إذ تمتد المصالح الطاقوية الصينية إلى غاية هذه المنطقة حتى إن كانت هذه المنطقة تعد فقيرة من حيث الموارد الطاقوية مقارنة بمناطق أخرى من العالم فما بالك بآسيا الوسطى، إلا أن أهميتها في الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة لا تقل عن بقية الجوار الإقليمي للصين، و من خلال هذا الفصل سنقف عند أهم العوامل التي أكسبت جنوب آسيا أهمية معتبرة ضمن الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة، مع العمل على توضيح تأثير وجود الهند كقوة صاعدة سياسيا و اقتصاديا في المنطقة على الصين، خصوصا مع كون الهند من بين أكبر المستهلكين العالميين للطاقة، و توضيح أيضا أهمية المنطقة كممر بحري لواردات الصين النفطية القادمة من الشرق الأوسط و إفريقيا عبر المحيط الهندي، مع تحليل الإستراتيجيات الصينية المتبعة لمواجهة التحديات الطاقوية التي تواجهها في منطقة تمتاز ببيئة أمنية و سياسية معقدة، و الخطط الصينية لاستغلال الفرص الطاقوية التي توفرها المنطقة سواء من حيث إنتاج مختلف مصادر الطاقة أو توظيفها كمعبر بري و بحري للموارد الطاقوية القادمة من آسيا الوسطى و الشرق الأوسط نحو الصين، و توضيح خطورة العلاقات المميزة بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية على أمن الطاقة الصيني.

المبحث الأول: موقع جنوب آسيا في خريطة الطاقة العالمية

برزت قارة آسيا كعامل مؤثر جدا في تشكيل اتجاهات الطاقة العالمية، فأسرع أسواق الطاقة نموا تقع في دول آسيا المحيط الهادي، التي تحتاج إلى تدفق منتظم و كبير لموارد الطاقة لتغذيتها... حوالي 75% من النمو في الطلب العالمي على النفط في السنوات القليلة الماضية مصدره قارة آسيا، و من المتوقع أن تكون هذه القارة مسؤولة عن حوالي 50% من نمو الطلب العالمي في هذا المجال خلال السنوات القادمة... و تمثل الفجوة الكبيرة بين إنتاج و استهلاك النفط في معظم الدول الآسيوية الكبرى تهديدا رئيسيا لأمن الطاقة في المنطقة، و نتيجة لذلك تحولت آسيا إلى قوة رئيسية في سوق النفط العالمي، و من المتوقع أن تساهم تبعية القارة في ميدان استيراد الغاز في تقوية هذا التوجه[1].

و قد كان لصعود اقتصاديات جنوب آسيا دورا إضافيا مؤثرا في زيادة نصيب و تأثير قارة آسيا في توازنات سوق الطاقة العالمي، خصوصا مع الكثافة السكانية الكبيرة التي تمتاز بها دول المنطقة، و وجود الهند كقوة اقتصادية صاعدة و ذات طموحات سياسية كبيرة و مستهلك جديد و منافس قوي على الموارد الطاقوية العالمية، و موقع جنوب آسيا الجيوبوليتيكي الحساس الذي جعل من أراضيها معبرا استراتيجيا لخطوط أنابيب نقل الطاقة، إضافة لإطلالتها على المحيط الهندي و طرقه البحرية التي تمر منها نسبة معتبرة من سفن شحن و نقل النفط و الغاز نحو الأسواق العالمية و القوى الكبرى المستهلكة للطاقة و على رأسها الصين.

المطلب الأول: تحديد المجال الجيوسياسي لمنطقة جنوب آسيا: من الناحية الجيوبوليتيكية يطرح تحديد المدى الجغرافي و الإستراتيجي لجنوب آسيا مسألة خلافية بين المختصين في الدراسات الإقليمية، نظرا لعدة عوامل متعلقة بالتداخل الجغرافي و الثقافي و التاريخي في المنطقة، و الدور الذي تلعبه مصالح الدول و القوى الكبرى في تحديد الإطار الجيوسياسي لهذه المنطقة بما يتماشى مع أهدافها الإستراتيجية، و تميز التفاعلات الإقليمية في جنوب آسيا كما هو الحال في غيرها من الأقاليم بالديناميكية، مما يجعل من عنصر "التفاعل" (Interaction) و المشاركة الكثيفة في العلاقات الإقليمية واحدة من العوامل المؤثرة في تحديد الدول المعنية بالانتماء جيوبوليتيكيا لجنوب آسيا.

و تبرز التباينات بين المختصين في تحديد المقصود بجنوب آسيا في تعدد التعاريف و المعايير المستعملة لتحديد الإطار الجيوسياسي للمنطقة، فجاء في "موسوعة ويكيبيديا" أن جنوب آسيا (South Asia) المعروفة أيضا بآسيا الجنوبية (Southern ASia) هي: "المنطقة الجيوبوليتيكية الجنوبية من القارة الآسيوية التي تضم أقاليما في شبه القارة الهندية (Indian subcontinent) أو قريبة و مجاورة لها، محاطة من الغرب إلى الشرق بغرب آسيا و آسيا الوسطى و شرق و جنوب شرق آسيا"، و تخلص

[1]- Harsh V. Pant. Contemporary debates in Indian foreign and security policy: India negotiates its rise in the international system. Palgrave Macmillan. New York, 2008. p. 151.

الموسوعة إلى أن إقليم جنوب آسيا يتشكل من الدول التالية: الهند، باكستان، بنغلاديش، نيبال، سريلانكا نيبال و بوتان، و هي نفس الدول الأعضاء في "رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي" (South Asian association for regional cooperation) المعروفة اختصارا باسم (SAARC) [1].

و الملاحظ على هذا التحديد هو اعتماده على معيار العضوية في الهيكل المؤسساتي للإقليم، و المتمثل في منظمة "سارك" كأساس لتعريف و ضبط حدود منطقة جنوب آسيا، و هو نفس المعيار الذي اتبعه الخبير في الدراسات الآسياوية "محمد السيد سليم"حين عرف جنوب آسيا بأنه الإقليم الذي يضم الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي[2].

و لكن هذا المعيار يطرح إشكالية دخول أعضاء جدد للمنظمة، فقد انضمت أفغانستان للمنظمة في القمة الثالثة عشر المنعقدة ما بين 12 و 13 نوفمبر 2005 في بنغلاديش، على أن ينظر الأعضاء لاحقا في انضمام الصين و اليابان كأعضاء ملاحظين[3].

و هذا يبين عدم صلاحية العضوية في الهيكل التنظيمي للإقليمي كمعيار لتحديد عضوية إقليم جنوب آسيا، و قد دأب البنك العالمي في مختلف تقاريره السنوية، حول المؤشرات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، على الإشارة إلى جنوب آسيا باعتبارها المنطقة التي تضم ثمانية دول هي: الهند، باكستان، سريلانكا، بنغلاديش، المالديف، نيبال، بوتان و أفغانستان.

و أدخلت العديد من مراكز الدراسات المتخصصة في شؤون جنوب آسيا منطقة التبت كجزء من إقليم جنوب آسيا لأسباب ثقافية رغم كونها تابعة للصين رسميا، و من بين مراكز الدراسات التي تبنت هذا التصنيف نجد، مركز دراسات جنوب آسيا (Center for South Asia studies) التابع لجامعة كاليفورنيا، و مركز جنوب آسيا التابع لجامعة "ماديسون" و مركز موارد اللغة في جنوب آسيا (South Asia language resource center) التابع لجامعة شيكاغو.

بينما تم إدراج إيران ضمن دول الإقليم في تعريف جنوب آسيا من طرف الأمم المتحدة في موقعها الخاص بتركيبة المناطق الجغرافية الكبرى (القارات) و الأقاليم الجغرافية الفرعية (Geographical sub-regions)[1].

1- **South Asia.** From Wikipedia the free encyclopedia, 13 June 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/South_Asia".

2- محمد السيد سليم. "**العرب و التطورات الإستراتيجية في جنوبي آسيا**". في: وليد عبد الحي (محرر). آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع و مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، 2002. ص 65.

3- **The UE and South Asia association for regional cooperation**. Directorate general external relations. January 2006. In: "http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/intro/index.htm".

كما تبرز في منطقة جنوب آسيا خاصية انتماء دولة ما لأكثر من نظام إقليمي أو دائرة إقليمية في نفس الوقت، ففي تحليله لمسألة الامتداد الإقليمي لكل من أفغانستان و باكستان توصل "بروس رسيت" (Bruce russet) في دراسته الصادرة سنة 1967 و الموسومة بـ: "الأقاليم الدولية و النظام الدولي: دراسة في البيئة السياسية" (International regions and international system: study in political ecology)، إلى أن البلدين المذكورين أي أفغانستان و باكستان يعدان عضوين في النظامين الإقليميين أو منطقتي جنوب آسيا و الشرق الأوسط في آن معا[2].

و تذهب دراسات أخرى إلى تصنيف أفغانستان ضمن منطقة آسيا الوسطى، و لكن هناك عوامل عديدة ترجح انتماءها بالدرجة الأولى لجنوب آسيا، منها روابطها الاجتماعية و السياسية و التاريخية و الإثنية مع الجارة باكستان[3].

حيث يتواجد "الباشتون" الذين تنحدر منهم غالبية سكان أفغانستان بكثافة في باكستان خاصة في إقليم "بلوشستان"، بسبب خلفيات تاريخية تعود للفترة الاستعمارية الإنجليزية و بالضبط لسنة 1893 بعد التقسيم الذي ألحق الإقليمين المذكورين بما كان يعرف بشبه القارة الهندية قبل انفصال باكستان عن الهند رغم أنهما في الأصل يعودان إلى أفغانستان[4].

و ميزة جنوب آسيا أنها و بسبب طبيعة موقعها الجغرافي تضم أجزاء من مناطق مختلفة، و هو ما أكد عليه المختص في شؤون جنوب آسيا الباحث "جورج باركوفيتش" (George Perkovich)، حين عرف جنوب آسيا بأنها الإقليم الذي يضم أجزاء من شبه القارة الهندية و أجزاء من الصين و آسيا الوسطى و الشرق الأوسط[5].

و تذهب دراسات أخرى إلى تصنيف دولة "بورما" أو "ميانمار" ضمن منطقة جنوب آسيا نظرا لعلاقتها بالموروث الثقافي و الحضاري للمنطقة من خلال انقسام معتقدات سكانها بين الديانتين الكبريين في المنطقة البوذية و الإسلام، و وجود امتداد طبيعي لبورما بجنوب آسيا التي تعد محاذية لبنغلاديش

1- **South Asia.** From Wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

2– محمد السعيد إدريس. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2002. ص 46.

3- **South Asia.** From Wikipedia the free encyclopedia. Op. Cit.

4- هاني إلياس الحديثي. سياسة باكستان الإقليمية 1971– 1994. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998. ص 83.

5- George Perkovich. "**A nuclear third way in South Asia**". Foreign policy: n°9, summer 1993. p. 85.

و ترتبط معها بسلاسل نهرية، و تقيم علاقات وطيدة مع جيرانها الجنوب آسياويين اقتصاديا و تجاريا خاصة مع الهند و بنغلاديش.

و ستقوم هذه الدراسة على تبني تعريف لمنطقة جنوب آسيا باعتبارها الحيز أو المجال الجيوسياسي الذي يضم الدول التالية: الهند، باكستان، أفغانستان، بنغلاديش، سريلانكا، المالديف، بوتان و نيبال و ميانمار (بورما).

و تمثل جنوب آسيا جوارا إقليميا حيويا للصين و ترتبط مع دولها بعلاقات وثيقة عبر التاريخ و إلى يومنا هذا، و ساهم في توطيد هذه العلاقات مجموعة من الاعتبارات أهمها:

* **الاعتبارات الطبيعية و الجغرافية:** الصين وجنوب آسيا مرتبطان بالأراضي و المياه و الجبال و الأنهار، فروابط الصين و جنوب آسيا تعد طبيعية و شاملة، و أكثر متانة و تواصلا من الروابط الطبيعية و الجغرافية التي تربط الصين بشرق آسيا أو بجنوب شرق آسيا.

فالجبال تمتد عبر الصين و جنوب آسيا و الأنهار الرئيسية التي تتدفق نحو الصين و جنوب آسيا لها منبع واحد مشترك، و هو مقاطعة الحكم الذاتي للتبت التابعة للصين، لذلك يبقى العامل الجيوبوليتيكي و البيئي الطبيعي، الذي تدعمه الجبال و الأنهار أكثر استقرارا من التحالفات الظرفية[1].

* **الاعتبارات التاريخية و الثقافية:** جاء في دراسة أعدها "المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية" عنوانها "**الصين– جنوب آسيا في عالم متغير**" (China-South Asia in changing world)، و التي نشرت في دورية Spotlight on regional affairs عدد 222 أكتوبر 2004، أن المؤرخين يجمعون على أن التاريخ و الدين و الثقافة و الجغرافيا هي كلها عوامل ساهمت في أن يتقاسم الجميع في هذه المنطقة إرثا مشتركا يعود إلى آلاف السنين.

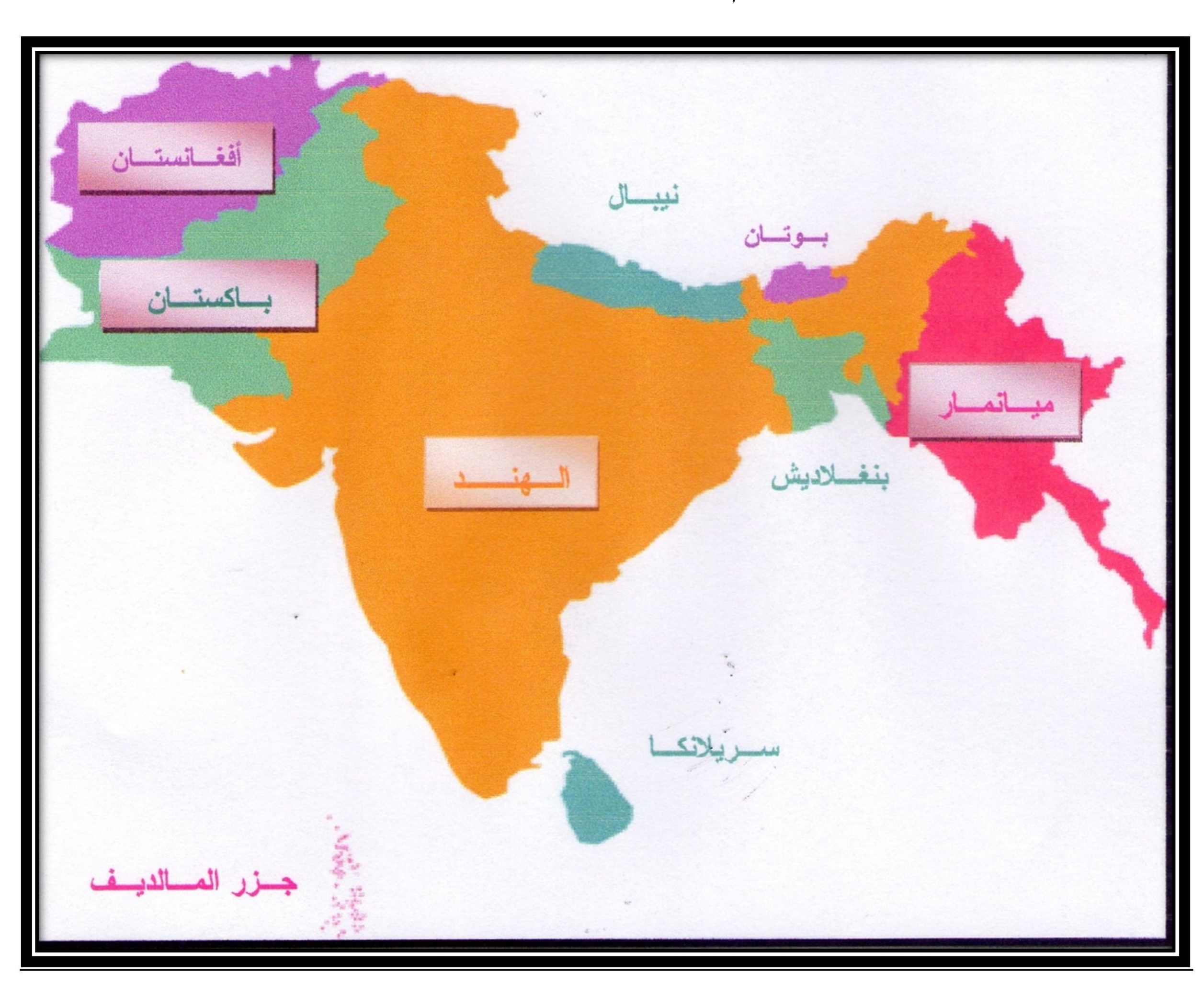
إذ ترجع بدايات العلاقات الصينية– الجنوب آسيوية إلى عام 400 ق.م، إذ كانت التجارة و الثقافة منتعشتين عبر طريق الحرير، و عبر التاريخ تواجدت إلى جانب هذا الطريق ثلاثة طرق أساسية للتواصل و الترابط بين الصين و منطقة جنوب آسيا، عبر "باميان" و "باكتاريا" مرورا بوسط آسيا، و عبر "كاشغار"مرورا بوادي "تاريم"، و عبر "كشمير" و "جيلجيت" و "ياسين" مرورا بـ "باميرز"، و قد ظلت هذه الطرق على قدر كبير من الأهمية لمدة قرون عديدة.

---

[1]- Upendra Gautam. "**China-South Asia political relations: A view from Nepal**". China study center, Nepal, spatial to the new nation, 13 Jan 2006. In: "http://nation.ittefaq.com/artman/publish/article_24622.shtml".

هذا بالإضافة إلى العلاقات التجارية و الدبلوماسية بين المنطقتين، فتبعا للكاتب "بان كو" الذي عاش في القرن الأول بعد الميلاد كانت منطقة جنوب آسيا تصدر اللؤلؤ و الماس مستبدلة إياهما بالحرير و الذهب الصيني[1].

خريطة رقم (5) : دول منطقة جنوب آسيا



Source:
"http://www.google.fr/imgres?q=%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8+%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7&hl=fr&biw=1280&bih=549&tbm=isch&tbnid=ZetMMCIZNks8iM:&imgrefurl=http://www.southasianconcern.org/south_asians/detail/what_does_south_asian_diaspora_mean/".

و لعبت "البوذية" عامل أساسي آخر في تعميق علاقات الصين بجنوب آسيا، فتعاليم "غوتام بوذا" الذي ولد و اكتسب المعرفة حول الحقيقة المطلقة في جنوب آسيا تعرف انتشارا واسعا في الصين،

---

[1]- شيرين حامد فهمي. "**الصين و جنوب آسيا.. ديناميكيات و معادلات جديدة**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين– جنوب آسيا في عالم متغير**). 2005/6/25. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

فحضارة الصين و جنوب آسيا لهما مصدر إلهام مشترك على درجة عميقة من التواصل، لاسيما أن البوذية لم تقف كأطروحة معارضة لأية ديانة أخرى، فساعدت بذلك على خلق قدرة داخلية عالية على الانصهار و التثاقف و التماثل بين الصين و جنوب آسيا، و كانت المدرسة البوذية في الصين من قنوات الاتصال الأخرى، فهذه المدرسة شجعت على جلب العلماء البوذيين من الهند، لكي يساعدوا على نشر و تدريس المبادئ البوذية في الصين... و هكذا يكون ما يميز علاقات الصين و جنوب آسيا هو دعم الجوار الجيوبوليتيكي بقيم و معاني طبيعية و روحية قوية[1].

المطلب الثاني: الخصائص الطاقوية لجنوب آسيا: رغم احتوائها على قرابة ربع سكان العالم، ظلت جنوب آسيا لمدة طويلة خارج الحسابات ضمن دائرة النفوذ الاقتصادي العالمي، بمساهمتها بما مقداره 3% فقط من الناتج الإجمالي العالمي، و لكن في العشريتين الأخيرتين بدأت حالة الجمود الاقتصادي التي ميزت المنطقة تاريخيا بالتراجع بفضل التغير في السياسات المتبعة، لتتحول المنطقة إلى موطن لعدد من الاقتصاديات الأسرع نموا في العالم، تقودها الهند بنسبة نمو حقيقي تعادل 8% منذ عام 2003، و تسجيل باكستان و بنغلاديش و سريلانكا لنسب نمو تقارب 6% منذ 2005[2].

و إذا كان مصطلحا "الطاقة" و "جنوب آسيا" و إلى وقت قريب من النادر أن يجتمعا معا في جملة واحدة، فإن توقعات النمو الاقتصادي السريع في المنطقة و توقعات حدوث تعاون ملحوظ بين الدول المتجاورة في الإقليم قد غيرت الصورة تماما، و أدخلت جنوب آسيا ضمن المناطق المؤثرة في سوق الطاقة العالمي[3].

و يتوقع أن تلعب جنوب آسيا دورا رئيسيا في سوق الطاقة العالمي خلال السنوات القادمة، فالهند لوحدها ترشحها التوقعات لتكون ثالث أكبر مستورد للنفط عام 2030، و إرضاء الطلب المتزايد على الطاقة سيتطلب درجة أعلى من التبعية الطاقوية، و نتيجة لذلك سيجد القادة الإقليميون أنفسهم منقسمين بين الرغبة التقليدية في الحفاظ على حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة من جهة، و الأهداف التنموية الطموحة التي وضعوها من جهة أخرى، و هو ما يدفع الهند و باكستان و بقية دول المنطقة للاهتمام بالصراعات الدولية التي تقوم على حدود تجارة الطاقة، و فرض رقابة صارمة على المناطق الخارجة عن

1- Upendra Gautam. Op.cit.

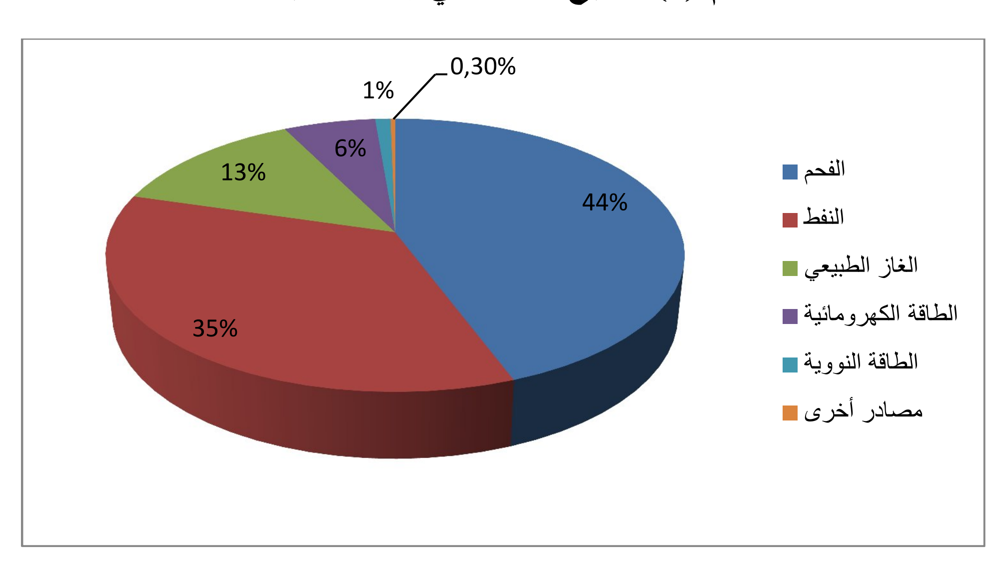
2- Joseph Macmillan. **Energy security in South Asia: can interdependence breed stability**. Strategic forum. N° 232. September 2008. p. 1.

3- Stephen. P. Cohen. "**The US and South Asia**". Brookings center for international studies. 1/1/2005. In: "http:www.brookings.edu/views/articles/cohens/20050101.pdf".

سيطرتها، و إعادة توجيه مهام القوات العسكرية لتصبح أكثر اتساعا، و تطوير فهم أحسن لما ينجر عن التبعية الطاقوية من تأثيرات على علاقات دول المنطقة مع دول الجوار[1].

النمو الاقتصادي و السكاني في جنوب آسيا مسؤول عن 52% من الزيادة في استهلاك الطاقة ما بين 1993-2003، و يحتل الفحم الرتبة الأولى في الاستهلاك العام لمزيج الطاقة لعام 2003 بنسبة 44%، و 35% للنفط، و 13% للغاز الطبيعي، و 6% للطاقة الكهرومائية، و 1% للطاقة النووية، و 0.3% من مصادر أخرى[2].

<u>شكل رقم (9): مزيج الطاقة في جنوب آسيا 2003</u>



تعرف جنوب آسيا ارتفاعا في طلبها على الطاقة، حيث يتوقع أن يرتفع هذا الطلب من 582.1 مليون طن في 2005 إلى 1.264.3 مليون طن بحلول عام 2030، بارتفاع سنوي قدره 3.2%، مع ارتفاع نصيب هذه المنطقة في زيادة مجموع الطلب على الطاقة في آسيا و منطقة المحيط الهادي إلى 17.5% بحلول عام 2030 بعد أن كان يقدر بـ 14.5% عام 2005 م[3].

و لكن الطلب المتزايد على الطاقة في جنوب آسيا يصطدم بنقص كبير في المصادر الطاقوية.. حيث تختزن المنطقة احتياطيات مؤكدة من النفط تقدر بـ 6.2 مليار برميل فقط، أي 0.5% من مجموع الاحتياطيات النفطية العالمية، و كدليل على التباين الكبير بين استهلاك المنطقة و إنتاجها من النفط، يكفي أن نذكر أن دول المنطقة قد استهلكت 3.09 مليون برميل يوميا عام 2005، في حين لم يتجاوز

---

[1]- Joseph Macmillan. Op. Cit. p. 1.

[2]- Bernard D. Cole. Sea lanes and pipelines: energy security in Asia. Praeger security international, London. 2008. p. 46.

[3]- **Energy outlook for Asia and the pacific.** Report of Asian development bank, October 2009. Japan. p. 39.

إنتاجها 0.93 مليون برميل يوميا، و كامل هذا الإنتاج تقريبا كان مصدره الحقول البحرية الهندية، و تتم تغطية العجز المسجل باستيراده من الشرق الأوسط بحوالي 2.2 مليون برميل يوميا.

و وضعية المنطقة تجاه الغاز الطبيعي ليست أفضل حالا، حيث تقدر الاحتياطيات المؤكدة في المنطقة من هذه المادة بـ 62.1 تريليون قدم مكعب، أي 1% فقط من مجموع الاحتياطيات العالمية.. و حتى في حالة استكشاف احتياطيات أخرى من الغاز فإنه يجب التغلب على عدة عقبات مثل البنى التحتية المتهالكة، و ضرورة إنشاء شبكة أنابيب للنقل، و هذا ليس بالعمل السهل في منطقة مضطربة سياسيا مثل جنوب آسيا.

أما احتياطيات الفحم في جنوب آسيا فتقدر بـ 105.3 مليار طن أي حوالي 11% من الإجمالي العالمي، و يمثل 44% من مزيج استهلاك الطاقة في المنطقة، و أغلبية الفحم المنتج و المستهلك في المنطقة يتركز في الهند، بينما لم يمثل سوى 6% من مزيج استهلاك الطاقة في باكستان سنة 2003[(1)].

و رغم ما يتضح من فقر المنطقة من حيث الموارد الطاقوية، إلا أن هنالك عاملين رئيسيين يجعلان منها منطقة مؤثرة في استقرار سوق الطاقة العالمي من جهة، و في تحقيق الصين لأمنها الطاقوي من جهة أخرى، و هذان العاملان هما:

* **أولا: حيوية المنطقة كممر بري و بحري لإمدادات الطاقة:** تمتاز منطقة جنوب آسيا بخصائصها الجغرافية المميزة، التي أهلتها لتكون نقطة محورية في الربط بين عدة أقاليم عبر التاريخ، حيث كان يمر عبرها طريق الحرير التجاري التاريخي الذي كان يشكل همزة وصل بين تجارة الشرق – خاصة الصين– و الغرب، حيث تعتبر منطقة ذات مميزات جغرافية تكسبها أبعادا تقربها من صفة القارية – لذلك توصف أيضا بشبه القارة الهندية–، إذ تحدها جبال الهملايا و طريق "قاراقوروم" و أراضي "هيندوكوش" شمالا، و جبال أصغر حجما في الشرق و الغرب، و خط ساحلي طويل جنوبا، مع مساحة تقارب 2 مليون ميل مربع (أي حوالي 5 ملايين كم^2)، محاطة شمالا بالصين و بأفغانستان التي تفصلها عن تركمنستان و منطقة آسيا الوسطى، و إيران من الغرب، و ميانمار من الشرق، بينما يربطها المحيط الهندي جنوبا بخليج البنغال في جانبه الشمالي الشرقي و بحر العرب في جانبه الشمالي الغربي[(2)].

---

[1]- Bernard D. Cole. Op. Cit. p. 46.

[2]-**Geographical location of South Asia.** Jul 8th, 2010. In: “http://viewstonews.com/index.php/geo-strategic-importance-of-south-asia/pakistan”.

و يؤهل اتساع نطاق البحار المحيطة بجنوب آسيا المنطقة لنيل أهمية كبرى في مجال النقل البحري، كما أن إمكانية اتصال المنطقة بآسيا الوسطى عبر أفغانستان وإيران يفتح المجال لتكون ممرا لخطوط النفط والغاز إلى دول شرق وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى دول المنطقة ذاتها[1].

فلطالما مكن هذا الموقع الجغرافي جنوب آسيا من لعب دور الرابط بين أجزاء مختلفة من القارة الآسيوية، إذ تربط بين جنوب شرق آسيا و الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، و هي تعتبر مناطق حساسة و إستراتيجية من العالم، أين تتركز روسيا و الصين و آسيا الوسطى شمال جنوب آسيا، و توفر المنطقة من ناحية جنوبها الغربي مدخلا نحو الخليج العربي، في حين توفر من ناحيتها الجنوبية الشرقية مدخلا نحو "مضيق ملقا"، بينما يظل المحيط الهندي في جنوب المنطقة ذو أهمية إستراتيجية بالغة[2].

و مع بروز أمن الطاقة أكثر فأكثر كموضوع محوري مهم في السنوات الأخيرة، نظرا لازدياد الطلب العالمي على النفط خاصة الطلب الآسيوي، و ازدياد حدة البحث عن إيجاد مصادر جديدة للطاقة ومحاولة تنويع مصادر الإمدادات، بحيث لا يتم الاعتماد على دول معينة في هذا المجال اعتمادا كاملا كدول الخليج مثلا، هذا بالإضافة إلى البحث عن وسائل تأمين الطرق والممرات البحرية التي يتم من خلالها نقل النفط من دول الإنتاج إلى الدول المستهلكة، فقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب آسيا في هذا الإطار.

فجنوب آسيا تعتبر ممرا لنقل الغاز والنفط من دول آسيا الوسطى عبر خطوط أنابيب تمتد من أراضى هذه الدول إلى أفغانستان فباكستان أو عبر إيران إلى باكستان والهند ويمكن أن تمتد إلى الصين، الأمر الذي يضعف من القدرة الأمريكية على التحكم في إمدادات النفط والطاقة لكل من الصين والهند، و الذي يراه بعض المحللين أداة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة لضبط عملية صعود هاتين القوتين الكبريين بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية أو – على الأقل - بما لا يلحق أضرارا بهذه المصالح لأطول مدى زمني ممكن[3].

ثانيا: احتواء المنطقة على الهند كمستهلك طاقوي مؤثر عالميا: تبرز الهند اليوم كعملاق طاقوي جديد على الساحة العالمية، فباعتبارها أحد الاقتصاديات الصاعدة و واحدة مما بات يعرف بـ "دول البريكس" (BRICS) – **و هي الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة و التي يزداد تأثيرها عالميا و تتمثل**

1– محمد سعد أبوعامود. "**إقليم جنوب آسيا**". السياسة الدولية: عدد يوليو 2009، في:

"http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2".

2**- Geographical location of South Asia.** Op. Cit.

3- محمد سعد أبوعامود. مرجع سابق.

في البرازيل و روسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا- أصبحت الهند ضمن الدول التي يؤثر استهلاكها المتزايد للموارد الطاقوية على ازدياد معدلات نمو الطلب العالمي على الطاقة.

بسبب تضافر عدد من العوامل المؤثرة مثل النمو الاقتصادي و تغير نمط المعيشة و عوامل أخرى تزايد استهلاك الطاقة في الهند و تزايد معه الاهتمام بهذا المجال... فخلال العشريتين الماضيتين تزايدت التحديات في وجه سياسة الطاقة الهندية.. و تبرز هنا قوتين رئيسيتين تهيمن على القرارات في سياسة البلاد الطاقوية و تضع تحديات جادة في وجه صناع القرار، و يتعلق الأمر هنا بعاملي: "**الطاقة و النمو**" و "**الطاقة و الفقر**"، ففيما يخص العامل الأول فهو يطرح إشكاليات تخص الحاجة لتوفير طاقة تجارية كافية لتحريك عجلة النمو، و الحد من الاستهلاك غير العقلاني، و تحسين قدرة البلاد على التعامل مع الأسعار المرتفعة للموارد الطاقوية، أما العامل الثاني فيفرض على الهند ضغوطات ناتجة عن عدم المساواة الكبيرة في استهلاك الطاقة، و الحاجة لتسيير عملية الانتقال من مصادر الوقود التقليدية إلى مصادر أخرى أنظف، و توفير الحاجيات الطاقوية اللازمة للحد من الفقر و توفير الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة لجميع المواطنين(1).

فبعدد سكان يفوق 1.1 مليار نسمة تعد الهند ثاني أكبر دول العالم سكانا، و تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث استهلاك مختلف مصادر الطاقة الأولية، بمساهمتها بما مقداره 3.5% من مجموع الطلب العالمي التجاري على الطاقة، و بتسجيلها لنسبة نمو في الناتج الداخلي الخام قدرها 8% خلال المخطط الخماسي الحكومي (2002–2007) تعد الهند حاليا واحدة من بين أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، لذلك يتوقع أن يكون لمستويات و أنماط استعمال و استهلاك الطاقة في الهند تأثيرات كبيرة على الصعيدين الوطني و العالمي(2).

و هذا ما يتجلى في الارتفاع الملحوظ للطلب الهندي على الموارد الطاقوية، و اعتبارها إلى جانب الصين كأحد العوامل الهامة و المساهمة بنسبة كبيرة في ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة، حيث تؤكد مختلف الدراسات على تزايد الاستهلاك الهندي لمختلف مصادر الطاقة و خاصة الهيدروكربونية منها، و تشير مختلف السيناريوهات المستقبلية إلى توقعات بتنامي شهية الهند للطاقة بشكل يؤهلها لأن تكون ضمن أولى الدول المستوردة و المستهلكة للطاقة.

تعد الهند اليوم في المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم، باستحواذها على ما نسبته 3.7% من الاستهلاك العالمي، و من المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الرئيسي على الطاقة مرتين

[1]- Anant Sudarshan and Ligia Noronha. **"Contextualizing India's energy security".** In: Anant Sudarshan and Ligia Noronha (eds). India's energy security. Routledge. London and New York. 2009. p. 3.

[2]- Leena Srivastava and Riru Mathur. Global energy security: India's energy security. Fes briefing paper 14, Berlin.September 2007. p. 2.

بحلول عام 2030، و قد وصل استهلاك الهند الرئيسي التجاري للطاقة عام 2004 إلى 375.8 مليون طن مكافئ من النفط، و شملت الطاقة المستهلكة الفحم و النفط و الغاز و الكهرباء، و من المتوقع أن يتضاعف استهلاك الهند التجاري للطاقة عام 2030 إلى أكثر من 812 مليون طن مكافئ من النفط(1).

و يعرض التقرير الذي نشرته الحكومة الهندية في فيفري 2005 و المعنون بـ " Hydrocarbon vision 2025" ما وصفه التقرير بـ "مأزق أمن الطاقة الهندية"، حيث ذكر أن اعتماد الهند على النفط الخام الذاتي (المنتج محليا) انخفض من 63% خلال الفترة 1989–1990 إلى 30% في الفترة 2000–2001، و من المحتمل أن يزداد هذا الوضع سوءا في المستقبل، إذ من المتوقع أن يزداد طلب الهند على النفط من 122 مليون طن بين 2001–2002 إلى 196 مليون طن بين 2011–2012، ليرتفع بعدها إلى 364 مليون طن خلال الفترة بين 2024–2025، و سيزداد الإنتاج المحلي في هذه الفترة من 26 مليون طن بين عامي 2011–2012، إلى 80 مليون طن بين عامي 2024–2025، أما نسبة الاكتفاء الذاتي من النفط الخام فلن تتجاوز 15%.

و ليس الوضع أحسن بالنسبة للغاز، فمن المتوقع أن يرتفع طلب الهند على الغاز من 49 مليار متر مكعب بين عامي 2006–2007 إلى 125 مليار متر مكعب بين عامي 2024–2025، و بذلك سيصل إنتاج الحقول و الاكتشافات الحالية إلى 52 مليار متر مكعب، مما سيعني وجود نقص يبلغ 75 مليار متر مكعب، لا بد من تعويضه من اكتشافات محلية جديدة و من الواردات(2).

و مشكلة الهند تتعمق بقلة مواردها الطاقوية المحلية مقارنة باحتياجاتها المتزايدة، حيث أن حظ الهند من مصادر الطاقة يعتبر محدودا، و لا تتمتع بمخزونات ضخمة إلا فيما يتعلق بالفحم الحجري، أين تمتلك الهند رابع أكبر احتياطي في العالم من هذه المادة بعد كل من روسيا و الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل مخزونات قدرها 255 مليار طن(3).

و رغم امتلاكها لمخزون كبير من الفحم، تظل تبعية الهند للنفط المستورد تشكل حساسية كبيرة لها، لأنها تستورد حوالي 70% من احتياجاتها النفطية، و هذه التبعية من المتوقع أن ترتفع لتقارب 92% بحلول عام 2020، و ينظر للمصادر الطاقوية الهيدروكربونية في الهند على أنها البديل الأحسن لاستعمال الفحم الملوث للبيئة(4).

1- Tanvi Madan. Op. Cit. p. 9.

2- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 377.

3- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 503.

4- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 154.

و لكن تجد الهند نفسها في مأزق آخر يتمثل في قلة مواردها الهيدروكربونية، حيث تفتقر الهند لوجود حقول نفطية هامة بسبب قلة احتياطياتها من هذه المادة الحيوية، حيث قدرت المخزونات المؤكدة من النفط عام 2006 بـ 5.6 مليار برميل، أي ما يعادل 0.4% فقط من مجموع المخزونات العالمية المؤكدة من النفط... و تتنوع هذه المخزونات ما بين البحرية و البرية أو الأرضية منها و تتركز أهم هذه الحقول في خمسة أحواض رئيسية، و هي: حوض مومباي الذي يحوي 38% من المخزونات النفطية الهندية، كامباي 20%، حوض بارمر 15% في الشمال الغربي بالقرب من الحدود الباكستانية، آسام شالف 18% في الشمال الشرقي، و حوض كريشنا–جودافاري في الجنوب بـ 7%[1].

و رغم ارتفاع وتيرة نشاطات استكشاف النفط المحلي في الهند، إلا أن الأحواض الترسبية التي تم استكشافها تظل قليلة، و تفيد إحدى التقديرات أن ما يزيد عن 80% من الطاقة الهيدروكربونية الكامنة في الهند مازالت بحاجة إلى استكشاف، و ذلك برغم انه تم القيام باستكشافات رئيسية للنفط و الغاز في حوض كريشنا–جودافاري قبالة ساحل أندرا براديش، و مومباي و ماهنادي و راجستان و بحر العرب و خليج البنغال، و شمال شرق الهند، و قد أعلنت الحكومة عن خطة لاستثمار 660 مليار دولار في قطاع النفط و الغاز أثناء الخطة الخماسية الحادية عشر (2007–2012) [2].

و يبقى الإنتاج الهندي الداخلي من النفط محدود جدا لا يصل حتى مليون برميل يوميا، حيث بلغ إنتاج النفط عام 2006 793 ألف برميل يوميا[3]، في بلد من المتوقع أن يتحول قريبا من سادس إلى رابع مستهلك عالمي للنفط، نظرا لاحتياجها لكميات أكبر من النفط لتغذية اقتصاد ينمو بحوالي 7% سنويا منذ 2003، و رغم وجود توقعات بانخفاض نسبة النمو الاقتصادي الهندي مستقبلا، إلا هذه النسبة يتوقع أن تستقر في حدود 5% خلال الخمسة و العشرين سنة المقبلة، و ليستمر الطلب الهندي على النفط بالتزايد مقارنة بالمعدل العالمي، فبينما يرتفع معدل الطلب العالمي على النفط سنويا بنسبة 1.6%، يتوقع أن يرتفع معدل الطلب الهندي على هذه المادة بنسبة 2.9% سنويا ما بين 2002–2030[4].

أما الغاز الطبيعي فلا يتعدى نصيب الاحتياطيات الهندية في مجموع الاحتياطيات الإجمالية العالمية نسبة 0.6%، بسبب انحصار الاحتياطيات الهندية المؤكدة من الغاز الطبيعي في حدود 1101 مليار متر مكعب في نهاية 2006 بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية، بينما التقديرات الرسمية الهندية فتشير

1- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. p. 489-490.

2- شايتيج باجباي. "**البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة و شركات النفط الوطنية**". في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مرجع سابق. ص 105.

3- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 491.

4- Tanvi Madan. Op. Cit. p. 10.

إلى 1075 مليار متر مكعب في نفس السنة... و تشير توقعات منظمة الطاقة الدولية إلى بلوغ الإنتاج العام للغاز الطبيعي الهندي 45 مليار متر مكعب عام 2015، و 51 مليار متر مكعب عام 2030، مع توقعات بانخفاض الإنتاج فيما يعرف بحقول الغاز الأقدم من حيث الاستغلال من 24.78 مليار متر مكعب عام 2006 إلى 3.53 مليار متر مكعب فقط عام 2030م[1].

و تعد الهند قادم جديد في استهلاك الغاز الطبيعي حيث أن هذه المادة لم تكن تشكل سوى نسبة لا تستحق الذكر في مزيج الطاقة الهندي سنوات السبعينيات و الثمانينيات، و لكن سنة 1978 كانت شاهدة على حدوث قفزة في استهلاك الغاز الطبيعي بعد دخول حقل بومباي حيز الإنتاج، و يشكل 8% من الاستهلاك العام للطاقة في الهند و هو أحد أسرع مصادر الطاقة المستعملة نموا، حيث تتوقع منظمة الطاقة الدولية نمو استخدام الغاز الطبيعي في البلاد بنسبة 5% سنويا خلال الفترة ما بين 2002-2030، ليشكل الغاز الطبيعي نسبة 10% من مزيج الطاقة الهندي[2].

بينما لا تساهم مصادر الطاقة الأخرى مثل الطاقة النووية و مصادر الطاقة العضوية (Biomass)، و الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية و طاقة الرياح و غيرها، سوى بقدر قليل جدا في تلبية الاحتياجات الطاقوية للهند، حيث لا يتعد نصيب الطاقة النووية مثلا 1% من مجموع مزيج الطاقة المستهلك.

و أمام الهند تحديات طاقوية كبرى مستقبلا عليها الاستجابة لها، على رأسها التوقعات المجمعة على زيادة الطلب الهندي من الطاقة بشكل متسارع، حيث ارتفع مجموع الاستهلاك الهندي للطاقة خلال 2006-2010 بنسبة 8.3%، لينتقل من 381.4 مليون طن مكافئ من النفط إلى 524.2 مليون طن مكافئ من النفط[3].

و تفيد توقعات سيناريو الطلب على الطاقة الخاص بالهند الذي أعدته وكالة الطاقة الدولية، إلى ارتفاع النفط المستورد من طرف الهند، ليرتفع من 100 مليون طن سنويا أو 2 مليون برميل يوميا عام 2006... إلى 2.3 مليون برميل يوميا عام 2010، و 3 مليون برميل يوميا عام 2015، و 6 مليون برميل يوميا عام 2030... لترتفع نسبة النفط المستورد من 70% من مجمل الاحتياجات الطاقوية الهندية

1- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. p. 497-500.

2- Tanvi Madan. Op. Cit. p. 11.

3- India's energy security: key issues impacting the Indian oil and gas sector. Paper of the "**National seminar for energy security**". FICC and Ernst & Young Pvt. Ltd, New Delhi. 2011. p. 3.

من هذه المادة حاليا إلى أكثر من 90% عام 2030... لتتفوق الهند على اليابان بحلول عام 2024 و تصبح ثالث أكبر مستورد للنفط بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين على التوالي[1].

واردات الغاز بدورها مرشحة للارتفاع ما بين 2006–2010 إلى 12 مليار متر مكعب، على أن تستقر الواردات بعد ذلك إلى غاية الفترة ما بين 2020–2030 التي من المنتظر أن تصل فيها كمية الواردات إلى 61 مليار متر مكعب[2].

جدول رقم (15): توقعات تطور الاستهلاك الهندي لمختلف مصادر الطاقة 2015–2030 (مليون طن مكافئ من النفط)

مصادر الطاقة	2015	2030
الفحم	334	620
النفط	188	328
الغاز الطبيعي	48	93
الكهرباء المولدة نوويا	16	33
الطاقة الكهرومائية	13	22
الطاقة العضوية و مصادر أخرى	171	194
المجموع	**770**	**1290**

Source: André Pertuzio. Op. Cit. p. 116.

و تبقى الآفاق البترولية و الغازية في الهند غير مشجعة، لأن 80% من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام قد تجاوزت الحد الأقصى للإنتاج (وصلت إلى مرحلة الذروة لتبدأ بالانحدار)، و الإنتاج الغازي بدوره ينتظر وصوله إلى مستوياته القصوى ما بين 2020–2030 التي تصل إلى 50 مليار متر مكعب... و هذا ينعكس سلبا على توليد الكهرباء التي تشهد الهند فيها تخلفا كبيرا جعل 40% من السكان أي حوالي 400 مليون نسمة – و تشير دراسات أخرى إلى وجود 600 مليون نسمة– خارج مجال تغطية الشبكة الكهربائية، و الحاجة ملحة حاليا لاستثمارات ضخمة في هذا المجال تقدرها منظمة الطاقة الدولية بـ 1.5 تريليون دولار لتطوير المنشآت الكهربائية[3].

1- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. p. 495-496.

2- Ibid. p. 501.

3- André Pertuzio. "**La problématique énergétique en Inde**". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008. p. 117.

و تتعدد العوامل المسؤولة عن الارتفاع الكبير المسجل حاليا و المتوقع مستقبلا في استهلاك الطاقة في الهند، و أهمها:

* **النمو الاقتصادي السريع:** الهند حاليا هي واحدة من بين أسرع الاقتصاديات العالمية نموا، و خلال الفترة 2006–2010 تزايد الناتج الداخلي الخام بمعدل 8.2% بينما تزايد الناتج الإجمالي العالمي خلال نفس الفترة بنسبة 4.5% فقط[1].

و تبرز الهند اليوم كواحدة من الاقتصاديات الصاعدة الكبرى عالميا، و تحتل المراتب الأولى في العديد من المؤشرات الاقتصادية و مجالات الإبداع التكنولوجي ذات الصلة المباشرة باحتياجات البلد من الطاقة في العقود القادمة **(الملحق رقم 5 يوضح أهم المؤشرات و الأرقام حول الوضع المتقدم الراهن في الهند).**

* **توسع قطاع النقل:** بلغ عدد المركبات المسجلة في الهند سنة 2003 عدد 670 مليون مركبة... و بحسب الأرقام المقدمة من وزارة النقل و الطرقات الهندية فإن النسبة السنوية لزيادة المركبات في الهند بلغت 10% خلال العشرية الماضية[2].

و يعد قطاع النقل مسؤول عن النسبة الأكبر في ارتفاع استهلاك النفط، حيث يأتي قرابة 50% من الطلب على النفط من هذا القطاع[3].

و يتوقع أن تشهد سنة 2030 وقوف هذا القطاع وراء ارتفاع استهلاك النفط بـ 162 مليون طن مكافئ من النفط، في حين لا يتوقع خلال نفس الفترة ارتفاع نمو الاستهلاك المنزلي للطاقة سوى بنسبة 1.6% على أقصى تقدير[4].

* **النمو الديموغرافي الكبير:** الهند موطن لأكثر من مليار نسمة (1.1 مليار نسمة)، أي حوالي 17% من سكان العالم لتكون ثانية بعد الصين... و قدرت نسبة نمو سكان الهند بـ 1.8% سنويا ما بين 1990–2000، و انخفضت هذه النسبة قليلا لتبلغ 1.5% من 2000 إلى 2005، و تعادل الزيادة السنوية للسكان في الهند عدد سكان أستراليا[5].

1- India’s energy security: key issues impacting the Indian oil and gas sector. Op. Cit. p. 3.

2- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 41.

3- Anant Sudarshan and Ligia Noronha. **"Contextualizing India’s energy security".** Op. Cit. p. 8.

4- André Pertuzio. Op. Cit. p. 116.

5- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 440.

و تواجه الهند صعوبات كبيرة في توفير الطاقة اللازمة لتلبية احتياجات هذا العدد الضخم من السكان، و الذي يشكل تحديا طاقويا كبيرا إذا علمنا أن حوالي 600 مليون نسمة منهم محرومون من الارتباط بالشبكة الكهربائية، و 700 مليون نسمة منهم لازالوا تحت رحمة استعمال مصادر الطاقة التقليدية (الخشب و فضلات الحيوانات و جذور النباتات) في حياتهم اليومية[1].

* **التغير في طبيعة البنية الاقتصادية:** أدت الإصلاحات الاقتصادية لعام 1991 إلى حدوث تحولات هيكلية في الاقتصاد الهندي، و ذلك بنقله من اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى، إلى اقتصاد مصنع و معتمد على قطاع الخدمات[2].

دفعت كل هذه الاعتبارات و الأرقام إلى تنامي الإدراك لدى صناع القرار الهنود بأهمية و حيوية مسألة أمن الطاقة، و هذا ما تجلى في وضع هذه القضية ضمن أولويات أجندة الحكومة الهندية داخليا و خارجيا، و هو ما عبر عنه رئيس الوزراء "مانموهان سينغ" بقوله: "أمن الطاقة هو ثاني أولوية لنا في ترتيبنا للأمور و الأولويات بعد الأمن الغذائي مباشرة"[3].

و ينتشر إدراك واسع في أن أمن الطاقة يجب أن يكون مكونا أساسيا في سياسة الهند الخارجية و سياستها الطاقوية، و تعرف القيادة السياسية الهندية ممثلة في الرئيس الهندي أمن الطاقة على أنه: "توفير الطاقة اللازمة لاستعمالات الحياة اليومية لكل المواطنين، و تلبية طلبهم على مصادر الطاقة الآمنة و الموثوقة... و بأسعار في المتناول"[4].

و أصبح أمن الطاقة من المصطلحات التي ترد بكثرة في الخطاب الهندي، و أكد مسؤول سابق أن النقاشات التي كانت تدور في التسعينيات حول "الطاقة" هي الآن حول "أمن الطاقة"، و قد كانت هذه المسألة موضوعا لخطاب يوم الاستقلال الذي ألقاه الرئيس "عبد الكلام" عام 2005، و موضوعا للعديد من خطابات رئيس الوزراء "مانموهان سينغ"... و ذهب الرئيس الهندي بعيدا في إعطاء تصوره لمفهوم أمن الطاقة الهندي حين حدد له جملة من المبادئ يقوم عليها، و هي: حفظ الطاقة، و الدخول الآمن لجميع مصادر الطاقة عالميا، و الحصول على طاقة موثوقة و في المتناول و مستدامة بيئيا، و لكنه لمسألة أمن الطاقة بعدا جديدا و يعتبرها خطوة انتقالية فقط نحو ما يعتبره الأولوية الأساسية و العليا للهند

1- Surya Sethi. "**India's energy challenges and choices**". In: Anant Sudarshan and Ligia Noronha (eds). India's energy security. Op. Cit. p. 19.

2- Anant Sudarshan and Ligia Noronha. **"Contextualizing India's energy security".** Op. Cit. p. 8.

3- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 151.

4- Jeremy Carl, Varun Rai and David Victor. Energy and India's foreign policy. Working paper 75, Program on energy and sustainabledevelopment, Stanford. May 2008. p. 5.

و هي تحقيق "الاستقلال الطاقوي" "Energy independence"، الذي ينبغي العمل على تحقيقه بحلول عام 2030، و لكن الكثير من المسؤولين الحكوميين و الخبراء يعارضونه و يرون استحالة تحقيق مثل تلك الإستقلالية في المدى القصير أو المتوسط على الأقل[1].

و يعتبر تعريف أمن الطاقة الهندي من طرف تقرير سياسة الطاقة لسنة 2006 (Integrated energy policy 2006)، من التعريفات التي تلم بجوانب عديدة رئيسية لأمن الطاقة في هذا البلد، حيث عرف التقرير أمن الطاقة بأن: "تكون الدولة في حالة أمن طاقوي عندما نستطيع توفير الاحتياجات الطاقوية اليومية لجميع المواطنين، و الوفاء باحتياجاتهم لطاقة آمنة و موثوقة لإرضاء احتياجاتهم المتعددة بتكاليف معقولة و في كل الأوقات، مع مستوى موثوق من أخذ اعتبارات حدوث الاختناقات و الانقطاعات بالحسبان"[2].

و أصبح أمن الطاقة من القضايا الهامة التي تندرج ضمن الأجندة الخارجية الهندية، و تتمثل أهداف السياسة الخارجية الهندية فيما يتعلق بأمن الطاقة فيما يلي:

– تجنيد الاستثمارات الهندية لتطوير الإنتاج الداخلي بالتوازي مع توسيع و تنويع المصادر الخارجية لإمدادات النفط و الغاز.

– تأمين مستقبل الإمدادات النفطية الموجودة حاليا بتدعيم الروابط الطاقوية.

– تطوير إستراتيجيات لمواجهة التحديات المفروضة من طرف النزاعات في مناطق تركز مصادر الإمدادات الطاقوية.

– تأمين المرور الآمن لمصادر الطاقة نحو الهند[3].

1- Tanvi Madan. Op. Cit. p. p. 13, 14.

2- Anant Sudarshan and Ligia Noronha. **"Contextualizing India's energy security".** Op. Cit. p. 6.

3- Amardeep Athwal. China-India relations: Contemporary dynamics. Routledge, London and New York. 2008. p. 103.

المبحث الثاني: رهانات الصين الطاقوية في جنوب آسيا

تعود العلاقات الصينية الجنوب آسيوية إلى آلاف السنين و لكنها حاليا تأخذ أبعادا جديدة و تشهد ديناميكيات غير مسبوقة، تدخل مسألة أمن الطاقة ضمنها بامتياز و بوضوح تام بحيث لم يعد هنالك تنافر بين كلمتي "جنوب آسيا" و "أمن الطاقة" مثلما كان الأمر من قبل، حيث تفرض المعطيات الجديدة تحديات جادة لدول المنطقة في علاقاتها البينية من جهة، و علاقاتها مع محيطها الإقليمي و الدولي من جهة أخرى، و تبرز الصين إقليميا كأحد القوى المؤثرة في تفاعلات إقليم جنوب آسيا على مختلف المستويات و الصعد، بما في ذلك المسألة الطاقوية أين تسعى الصين وراء الفرص التي يوفرها الإقليم بالرغم من موارده الطاقوية القليلة، و لكن بأهميته كمنطقة عبور حيوية لأنابيب الغاز و النفط البرية منها و البحرية، غير أن الصين تجد نفسها بالمقابل أمام تحديات كبيرة أهمها التنافس مع العملاق الطاقوي الإقليمي و العالمي الجديد و المتمثل في الهند و ما لها من ثقل إستراتيجي متغلغل تاريخيا في دول إقليم جنوب آسيا.

المطلب الأول: التنافس الصيني- الهندي على موارد و ممرات الطاقة في المنطقة: تتجاور الصين و الهند جغرافيا و يشتركان في ارتباطهما التاريخي و الثقافي و الحضاري و الجغرافي و الإستراتيجي بمنطقة جنوب آسيا، و تشكيلهما معا لاقتصادين صاعدين و منه لثنائي طاقوي أحدث تحولا كبيرا في سوق الطاقة العالمي.

فاستنادا إلى تقرير "إيكسون موبيل" يتطلب النمو الاقتصادي إمدادات مضمونة من الطاقة، و سوف يزداد استهلاك الطاقة السنوي عام 2030 بنسبة 60% مقارنة بعام 2000، و ستأتي معظم هذه الزيادة في الطلب على الطاقة – أي ما يقارب 80%– من دول غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و تأتي الصين و الهند في مقدمة تلك الدول[1].

و تواجه الصين و الهند مشكلات في الطاقة مردها هواجس و مخاوف مشتركة، يتمثل أهمها في:

– اقتصاد البلدين يشهد نموا سريعا، و خلال السنوات العشر الماضية وصل معدل النمو في الهند إلى 8% مقابل 10% في الصين[2].

يقول المؤرخ "أنغوس ماديسون": "... بحلول العام 2003 أصبحت الهند و الصين معا تمثلان 20% من الاقتصاد العالمي على الرغم من التعداد الضخم لسكان كل منهما... و يتوقع أن ينمو اقتصاد الصين

[1]– ريتشارد فيبوخن. "**العلاقة بين مستقبل الطلب و إمكانات العرض المشهد حتى عام 2030**". في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مرجع سابق. ص 49.

[2]– شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 95.

ليصبح بحلول عام 2030 أضخم من اقتصاد الولايات المتحدة، و ستكون الهند عند هذه النقطة ثالث أضخم اقتصاد في العالم، و سيمثل البلدين معا 28% من الناتج الاقتصادي العالمي بحلول عام 2030، أي بزيادة قدرها 18% عما كانا عليه عام 2001"[1].

– أعداد السكان الهائلة في كلا البلدين، بضم الهند لـ 1.1 مليار نسمة و الصين لـ 1.3 مليار نسمة، و هذا ما يجعلهما معا موطنا لأكثر من ثلث سكان العالم، و مع ذلك ليس في هذين البلدين مجتمعين سوى أقل من 2% من احتياطيات النفط و الغاز المؤكدة عالميا.

– كلا البلدين بحاجة إلى المحافظة على النمو و التنمية لضمان الاستقرار، فشعار "الهند مشرقة" فشل عام 2004 في استقطاب عاطفة الشعب الهندي، و أسهم في الهزيمة الانتخابية لحكومة التحالف الوطني بزعامة حزب "بهاراتيا جاناتا" القومي المتطرف، أما في الصين فما يشغل بال الحكومة هو بناء "مجتمع منسجم" عبر معالجة المسائل المتعلقة بالتفاوت الاجتماعي بين الريف و المدينة و الساحل و الداخل.

– كلا البلدين يعتمد على الفحم الحجري غير النظيف لتلبية الكثير من احتياجاتهما للطاقة، حيث يلبي أكثر من نصف الاحتياجات في الهند و أكثر من ثلثيها في الصين.

– اعتماد كلا البلدين على نفط الشرق الأوسط في جزء كبير من تلبية احتياجاتهما.

– ارتفاع الطلب على الواردات الهيدروكربونية، حيث لا يملك البلدين موارد داخلية لمواجهة الطلب المتزايد على الهيدروكربونات و لاسيما النفط الخام، و من هنا فإن الموارد ستلعب دورا رئيسيا في استمرار اقتصاد البلدين في النمو.

– توجس البلدين من مخاوف تتعلق بقضايا الطاقة الدولية، فبعد أن كان البلدين في معزل إلى حد ما عن المخاوف المرتبطة بإمدادات النفط لدى كثير من الدول... إلا أنه بعد ازدياد واردات النفط تجد الدولتان نفسيهما في الوضع نفسه الذي عانته دول أخرى[2].

– زيادة امتلاك المركبات بأنواعها في كلا البلدين، و هذا ما يتبعه تزايد استهلاك الوقود المشتق من النفط و الغاز و مصادر أخرى و هو ما من شأنه أن يرفع الأسعار في كل أنحاء العالم، إذ يذكر أن الصين تجاوزت اليابان سنة 2005 لتصبح ثاني أكبر سوق للسيارات في العالم بعد الولايات المتحدة التي اشترى فيها الأمريكيون في ذلك العام 16.9 مليون سيارة و شاحنة جديدة، و الصينيون 3.97 مليون و اليابانيون

---

[1]– روبين ميريديث. الفيل و التنين: صعود الهند و الصين و دلالة ذلك لنا جميعا. ترجمة: شوقي جلال. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، أفريل 2009. ص 247.

[2]– جيفري براون، فيجاي مخيرجي و كانج وو. "**سباق الطاقة بين الصين و الهند: دوافعه و فرص التعاون الممكنة**". في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الامريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مرجع سابق. ص 265.

3.93 مليون، و قفزت مبيعات السيارات في الهند بنسبة 69% منذ عام 2000 لتصل إلى 1.1 مليون سيارة[1].

و تشير مختلف الدراسات إلى استمرار تنامي أهمية الصين و الهند في التأثير على ازدياد الطلب العالمي على الطاقة خلال العقود القادمة، حيث يقود هذا النمو على الطلب في كلا البلدين محركات متمثلة في النمو الاقتصادي السريع و زيادة التصنيع و التحضر و تحسن مستويات المعيشة.

و يفيد سيناريو تطور الطلب الصيني و الهندي على الطاقة الذي أعدته وكالة الطاقة الدولية عام 2007، بأن الاحتياجات الصينية من موارد الطاقة الأولية أو الأساسية سترتفع من 1742 مليون طن مكافئ من النفط عام 2005 إلى 3819 مليون طن مكافئ من النفط عام 2030، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 3.2%، بينما يصل معدل نسبة الزيادة السنوية في الاحتياجات الطاقوية الهندية 3.6% في نفس الفترة، و ذلك بفضل ارتفاع الطلب الهندي على الطاقة من 537 مليون طن مكافئ من النفط عام 2005 إلى 1299 مليون طن مكافئ من النفط عام 2030.

و إجمالا يعتبر نمو الاحتياجات الطاقوية للبلدين أسرع من بقية العالم، و يساهم البلدان في 45% من الزيادة الإجمالية في الطلب العالمي على الطاقة خلال نفس الفترة، و 28% من الزيادة في الطلب على الفحم الحجري، و إذا كان البلدان اليوم يساهمان معا بـ 20% من الاستعمال الأولي للطاقة عالميا، فإن عام 2030 من المنتظر أن يشهد ارتفاع هذه النسبة إلى 29% من الاستعمال الإجمالي العالمي[2].

و يفيد معهد "وورلد ووتش" (World Watch) بأنه إذا حدث أن أصبح نصيب الفرد في الهند و الصين من استخدام النفط مماثلا لنظيره الياباني اليوم، فإن البلدين سوف يستخدمان نفطا أكثر من كل ما يباع الآن في العالم على مدار العام... و من المتوقع أن يزيد مقدار استهلاك النفط في الصين من 3 ملايين برميل يوميا اليوم ليعادل الاستهلاك اليومي الأمريكي المقدر بـ 10 ملايين برميل بحلول عام 2020، و إذا استخدمت الهند و الصين نفطا يعادل ما تستخدمه الولايات المتحدة فإن نفط العالم لن يكفي[3].

و في خضم هذه الخلفية المتوترة و المشوبة بالحذر و المخاوف تدخل الهند و الصين في سباق محموم للحصول على الموارد الطاقوية و خاصة النفطية و الغازية اللازمة لكل منهما لمواصلة النمو، و هو ما يؤثر في وضعهما و رسمهما لإستراتيجيتهما لتحقيق أمنهما الطاقوي، و ذلك يحدد الأولويات

1– روبين ميريديث. مرجع سابق. ص 251.

2- World energy outlook 2007. Op. Cit. p. 118.

3– روبين ميريديث. مرجع سابق. ص 252.

الأساسية في أجندة سياستهما الخارجية ليصبح الهدف المتعلق بتحقيق أمن الطاقة أحد الأولويات الحاسمة، و هو ما يوضح إتباعهما لسياسة التنويع في مصادر إمداداتهما الطاقوية خارج الشرق الأوسط، و عملهما على التحرك إقليميا كذلك و استغلال كل الفرص المتاحة لكسب نفوذ في دول الجوار الإقليمي، و خاصة في جنوب آسيا التي تعتبرها الهند مجالا تقليديا لنفوذها الإستراتيجي، و تعتبرها الصين موطنا لفرص جديدة تتيح لها تدعيم مصادر مواردها الطاقوية خاصة من الغاز الطبيعي، و تتيح لها أيضا كسب ممرات حيوية لمرور آمن لمواردها الطاقوية عبر شبه القارة الهندية و المحيط الهندي.

فما دامت كل من الصين و الهند لا تمتلكان استثمارات في الطاقة الداخلية لدى الآخر، فإن التفاعل بينهما محصور في الاستثمارات الخارجية.. و استراتيجيتهما للاستثمارات الخارجية متشابهتان حيث توجد لدى كل منهما شركات نفط حكومية، كما تعتبر كلاهما الاستثمارات الخارجية جانبا أساسيا من جوانب أمن الطاقة، و هما تستهدفان الأصول نفسها في الدول المضيفة ذاتها[1].

تمثل جنوب آسيا و رغم قلة مواردها الطاقوية كميا أهمية إستراتيجية بالغة للصين، و ساحة من ساحات التنافس الإستراتيجي مع الهند على النفوذ و توطيد أمنهما الطاقوي، من خلال الحصول على حقوق استغلال الموارد الغازية في المنطقة و خاصة في بنغلاديش و ميانمار (بورما) من جهة، و ضمان ممرات بديلة للإمدادات النفطية الصينية عبر الأراضي البرية لدول من جنوب آسيا، و تأمين الممرات البحرية الواسعة و المعرضة لأخطار متعددة في المحيط الهندي من جهة ثانية، و هذا ما تجلى في سعي الدبلوماسية الصينية في سياستها نحو جنوب آسيا لتحقيق ما يلي:

* إقامة علاقات مع دول مثل باكستان و ميانمار، مما يمكنها من توفير ممرات بديلة للإمدادات الواردة من الخليج العربي.

* إتباع إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" التي تشمل إنشاء منشآت و قواعد بحرية في مناطق ساحلية مختارة من المحيط الهندي، بما في ذلك ساحل "غوادار" الباكستاني و ساحل ميانمار **(تفاصيل أكثر حول إستراتيجية الصين في المحيط الهندي في المطلب الموالي)**[2].

و قد دخلت الصين في شبكة معقدة من التفاعلات مع دول جنوب آسيا بغية توطيد نفوذها في المنطقة و تحقيق أهدافها المتنوعة بين ما هو سياسي و أمني و اقتصادي و استراتيجي، و تبرز مسألة أمن الطاقة في علاقات الصين بجنوب آسيا كقضية متعددة الأبعاد تفرض على الصين تمهيد الطريق نحو إشباع رغباتها الطاقوية، من خلال تخطي العديد من العوائق خاصة ما تعلق بالمنافسة الكبيرة مع

[1]– جيفري براون، فيجاي مخيرجي و كانج وو. مرجع سابق. ص 287.

[2]– تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 401.

القوة الإقليمية الأكبر في المنطقة و المتمثلة في الهند، و السعي لكسب الدول الصغرى في الإقليم و إخراجها من دائرة النفوذ الهندي، للتمكن من امتلاك هامش مناورة أكبر يسمح لها بتنفيذ خططها في جنوب آسيا خاصة تلك المتصلة بمسألة أمن الطاقة.

و هذا ما يفسر التعامل الصيني بجدية كبيرة مع ما يتوفر في دول جنوب آسيا من موارد طاقوية رغم قلتها، محاولة بذلك استغلال عامل القرب الجغرافي لتلك الدول من حدودها، و رغبة منها في تأمين ممرات آمنة و جديدة لإمداداتها الطاقوية، و تأتي بنغلاديش و ميانمار في طليعة الدول الجنوب آسيوية التي تشكل مقصدا للاستثمارات الطاقوية الصينية و موضوعا للتنافس مع الطموحات الطاقوية الهندية، بفضل ما يمتلكه البلدان من مخزونات الغاز الطبيعي.

إذ تشكل بنغلاديش و ميانمار ساحة للتنافس و المواجهة بين العملاقين الصيني و الهندي، حيث منعت العلاقات السيئة بين الهند و بنغلاديش استفادة نيودلهي من قربها الجغرافي من جارتها، فدخلت الصين بديناميكية نشيطة في بنغلاديش و ميانمار كذلك، لإعطاء دفعة قوية لمقاطعة "يونان" الصينية و شراء مواد أولية و بيع منتجاتها، و في نفس الوقت احتواء الهند من الشرق مثلما تفعل غربا من خلال باكستان(1).

فبالنسبة للصين تعد بنغلاديش ممرا للمناطق الهندية الشمالية الشرقية المضطربة، التي تضم محافظة "أنوراشال براديش" التي تحتفظ الصين بمطالب إقليمية قديمة لها فيها، و هي المنطقة ذاتها التي تحوي محافظة "آسام" التي يتوقع أن تسبب زلزالا ديموغرافيا في الهند بنزوح حوالي 20 مليون بنغالي مسلم نحوها، مما يجعل الهند تتخوف من تحولها إلى ثاني أكبر تجمع للمسلمين في الهند بعد إقليم "جامو و كشمير"، و لكن الهدف الأسمى و الأول للصين في علاقاتها مع بنغلاديش يتمثل في مخزونها الكبير من الغاز الطبيعي الذي ينافس مخزون أندونيسيا، و مع القرب الجغرافي لبنغلاديش من ميانمار المحاذية للصين تصبح تلك المخزونات الغازية متاحة لبكين للاستفادة منها(2).

و قد تمكنت الصين من الحصول على حقوق استغلال حقول نفطية في بنغلاديش و بالضبط فيما يعرف بـ "باراك بوريا"، كما كسبت الصين كذلك منفذا بحريا "شيتا غونغ" في بنغلاديش، مما يجعل الصين أقرب ما يكون إلى الحقول النفطية في ميانمار و للبحار المحيطة بالهند(3).

---

[1]- Alain Lamballe. "**La ou L'Asie du Sud et du Sud-Est se rencontre, l'ombre de La Chine**". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008. p. 133.

[2]- Tarique Niazi. "**China's march on South Asia**". China Brief: Volume 5, Issue 9. December 31, 2006.
"http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=3849".

[3]- Pravakar Sahoo. China's growing presence in India's neighborhood. East Asia forum, February 5th, 2010. In:

في حين فشلت الهند في مسعاها لمد خط أنابيب لتزويدها بالغاز الطبيعي من حقول "بيبيانا" في شمال شرق بنغلاديش نحو دلهي، و لكن المشروع له جدوى اقتصادي منخفض و لا يزال حبيس المناقشات في البرلمان البنغالي.. و يبقى الانشغال الرئيسي في بنغلاديش منصبا حول ما إذا كان هنالك احتياطيات كافية لتلبية احتياجاتها الداخلية و التمكن من التصدير كذلك، إضافة لأسباب سياسية مادام أن البلدين لا يتمتعان بعلاقات ثنائية طيبة، لذلك فأي حزب من الأحزاب المتواجدة في البرلمان البنغالي يؤيد المشروع سيعتبر مؤيدا للهند و يواجه مخاطرا بتراجعه سياسيا، ناهيك عن وقوف ارتفاع تكلفة بناء هذا الخط لجلب الغاز من شرق بنغلاديش نحو الأسواق في وسط و جنوب و شمال الهند كعامل معيق لإتمامه[1].

يحدث هذا بالرغم من تضارب الأرقام حول الحجم الحقيقي لمخزونات الغاز الطبيعي في بنغلاديش، حيث تتراوح المخزونات المؤكدة من هذه المادة ما بين 5 تريليون قدم مكعب و 15 تريليون قدم مكعب، بينما تقدر وكالة المسح الجيولوجي الأمريكية المخزونات الإضافية بـ 31 تريليون قدم مكعب[2].

و تتجه أنظار الصين في جنوب آسيا نحو ميانمار أيضا، و ذلك لامتلاك هذا البلد لـ 90 تريليون قدم مكعب من الاحتياطيات الغازية، أي عاشر أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي و الاحتياطي الأكبر في جنوب آسيا[3].

و رغم كونها من بين أفقر دول العالم، إلا أنها تعتبر تاريخيا من بين أقدم الدول المنتجة للنفط عالميا، حيث يعود تاريخ أولى العمليات الاستكشافية للنفط في هذا البلد إلى منتصف القرن التاسع عشر[*].

"http://www.eastasiaforum.org/2010/02/05/chinas-growing-presence-in-indias-neighbourhood/"

1- Ashutosh Misra. "**Contours of India's energy security: harmonizing domestic and external options".** In: Michael Wesley (ed). Energy security in Asia. Routledge, New York, 2007. p. 77.

2- Toufic A. Siddiqui. **Addressing energy security concerns in South Asia**. Paper presented at the international energy workshop, Stanford University, 25-27 June 2007. p. 12.

3- Srinjoy Bose. Energy politics: India- Bangladesh- Myanmar relations. IPCS special report, N° 45, July 2007. New Delhi. p. 3.

[*] كانت الإمبراطورية البريطانية تستورد النفط من بورما منذ عام 1853، و في سنة 1871 أسست بريطانيا "شركة رانغون النفطية" و التي تحولت فيما بعد إلى "نفط بورما" سنة 1886، التي احتكرت إنتاج النفط في البلاد إلى غاية سنة 1962، و في عام 1906 كان النفط البورمي يغذي الاحتياجات الإجمالية للبحرية البريطانية و نصف احتياجات الهند، و لكن الاحتلال الياباني (1942-1945) و حركة الاستقلال سنة 1948 أحدثا فوضى في صناعة النفط... و منذ الثمانينيات أخذ الإنتاج النفطي في التراجع بسبب نقص الاستثمارات و شبكات التصدير.

و المعلوم هو أن كلا من الهند و الصين قد دعمتا علاقاتهما مع ميانمار و هي الدولة المحصورة جغرافيا بين الهند غربا و الصين شرقا، و التي تعتبر دولة منبوذة منذ أن فرضت عام 1988 إجراءات عسكرية صارمة ضد الحركة المناصرة للديمقراطية في البلاد، و التي أدت إلى فرض الإقامة الجبرية على زعيمة المعارضة "أونغ سان سيو كيي" ابنة مؤسس بورما المستقلة[1].

و كانت ميانمار قد تعرضت لعقوبات اقتصادية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي منذ 1997 كرد على ارتكاب الزمرة العسكرية الحاكمة لخروقات لحقوق الإنسان... غير أن الجنرالات الذين يحكمون البلاد أدركوا أن الانفتاح الاقتصادي بدلا من العزلة بإمكانه أن يساعدهم على البقاء في السلطة، و هكذا تم فتح العديد من مناطق النفط و الغاز أمام شركات الاستكشاف و التطوير الأجنبية، و هي في الغالب شركات صينية و هندية[2].

و تعتبر ميانمار مثالا على التوازن الصعب بين التعاون و التنافس بين الصين و الهند حول مصادر النفط و الغاز، حيث يرى البلدان في ميانمار كمصدر محتمل للغاز الطبيعي، و قربهما الجغرافي منها يعطيهما الفرصة لتنويع مصادر الوقود لمنطقتي غرب البنغال الهندية و مقاطعة "يونان" الصينية، لتكونا بذلك أقل تبعية لإمدادات الغاز الطبيعي المسال، و بينما تحاول الهند الحصول على غاز حقل "شوي" (Shwe) عبر خط أنابيب يمر من أراضي بنغلاديش، تأمل الصين في الحصول على نفس المورد و من نفس الحقل عبر أنبوب يعبر الأراضي العليا على الحدود البورمية– الصينية نحو "كون مينغ" عاصمة مقاطعة "يونان"[3].

و قد تم الإعلان عن اكتشاف الغاز في حقل "شوي" البحري الواقع قبالة مدينة "سيتوي" عاصمة مقاطعة "راخين" الواقعة جنوب خليج البنغال عام 2004، و يتشكل مخطط الاستكشاف من مناطق مختلفة مثل المنطقة A1 و A3، و تعد المنطقة A1 الأكثر أهمية ببلوغ التقديرات الخاصة بحجم ما يحويه من غاز حوالي 100 مليار متر مكعب... و سرعان ما أثار اكتشاف الغاز في حقل "شوي" الأطماع و تحول بسرعة إلى مصدر جديد للتنازع بين الهند و الصين[4].

-Laurent Amelot. "La competition énergétique Indo-Chinoise en Birmanie". <u>Géostratégiques:</u> n° 19, Avril 2008. p. 149.

1– روبين ميريديث. مرجع سابق. ص 257.

2- نان لي. مرجع سابق. ص 150.

3- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 66.

4- Laurent Amelot. Op. Cit. p. p. 152, 153.

و يتجلى التنازع بين الصين و الهند على الموارد الطاقوية في بورما من خلال نشوب حرب أنابيب بين الطرفين، إذ يراود المحللين و المسؤولين الهنود حلم بناء خط أنابيب لتوصيل الغاز الطبيعي للهند من ميانمار عبر بنغلاديش... و لكن الخط المقترح من حقل "شوي" البحري إلى غاية "كولكاتا" في الهند يبقى رهينة الخلافات مع بنغلاديش[1].

فلنجاح مشروعات خطوط الأنابيب الدولية أو عبر الوطنية لابد من:

– استناد مشروع خطوط الأنابيب إلى أساس تجاري قوي.

– تحصين المشروع في وجه نزوات السياسة المعاصرة قدر الإمكان.

و يوضح فشل الهند و بنغلاديش في الاتفاق على تنفيذ مشروع خط أنابيب غاز ميانمار– بنغلاديش– الهند الصعوبات المتأصلة في وجه النجاح في تنفيذ مشروعات خطوط الأنابيب الآسيوية، فرغم أن المشروع يتمتع بقاعدة تجارية راسخة، إلا أن عدم توفر الشرط الثاني – تحصين المشروع في وجه نزوات السياسة المعاصرة قدر الإمكان– قد أفشله، بإصرار بنغلاديش في المفاوضات ذات الصلة بالمشروع على أن تضم مذكرة التفاهم المقترحة إشارات إلى بعض المسائل الثنائية العالقة بين البلدين[2].

و تقف الهند أمام خيارين فيما يخص استيراد الغاز من ميانمار إما بالحصول عليه عبر الأراضي البنغالية و إما توصيله من ميانمار مباشرة نحو الهند دون المرور ببنغلاديش، مع العلم أن أنبوبا طوله 560 ميلا عبر بنغلاديش سيكون اقتصاديا في كلفته أحسن من أنبوب بطول 870 ميلا يتجه مباشرة من ميانمار عبر شمال شرق الهند، و رغم أن بنغلاديش أبدت موافقتها المبدئية على مرور الأنبوب عبر أراضيها، إلا أنها طالبت بتسهيلات تجارية و امتيازات أخرى و لكن الهند لم تعبر بعد عن عزمها على قبول ذلك[3].

و قد استغلت بنغلاديش الطلب المتزايد للهند على الغاز الطبيعي كرافعة لصالحها، و وضعت شروط رئيسية للسماح لأي أنبوب ناقل للغاز البورمي نحو الهند عبر الأراضي البنغالية، و هي:

– إقامة طرق تجارية للسلع من بنغلاديش نحو نيبال و بوتان عبر الأراضي الهندية.

– السماح بتوصيل الطاقة الكهرومائية من نيبال و بوتان إلى بنغلاديش عبر الأراضي الهندية.

1- S. Rajeev. "**India's energy security**". IIMB Working paper n° 2010-02-305. Bangalore, 2010. In: "http://www.iimb.ernet.in/working_paper/details/1854".

2- تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 434.

3- Toufic A. Siddiqui. Op. Cit. p. 12.

– وضع إجراءات لتقليص العجز التجاري لبنغلاديش أمام الهند.

و تحول المشروع إلى مأزق دبلوماسي عندما رفضت الهند تلك الشروط، و في ديسمبر 2005 و بينما كانت الهند و بنغلاديش تتداولان في القضية استغلت ميانمار الفرصة لتوقع مذكرة تفاهم مع شركة "نفط الصين" لبيع الغاز الطبيعي من المنطقة A1 للصين عبر أنبوب بري عبر ميانمار نحو مقاطعة يونان الصينية(1).

و قد اتفق البلدان على خطة تقوم بموجبها ميانمار ببيع 185 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي للصين على مدى ثلاثين سنة، عبر خط أنابيب يبلغ طوله 800 كيلومتر إلى "كون منغ" عاصمة مقاطعة "يونان"(2).

و تأتي خسارة الهند لاستيراد الغاز الطبيعي أمام الصين من الحقول الغازية البحرية في ميانمار، مع أن من كون شركات هندية طاقوية تمتلك 30% من حقوق تلك الحقول، و بالرغم كذلك من أن تصدير الغاز الطبيعي إلى الهند بدلا من الصين سيكون أكثر مردودية اقتصادية بالنسبة لميانمار(3).

و تدعم الصين موقعها المتفوق في ميانمار بخسارة شركة "أوفل" الهندية للعطاءات الخاصة بحقوق الاستغلال في المنطقتين أ4 و م10 لصالح شركة كنوك الصينية و شريكتيها شركة "هانوي" الصينية للمقاولات و الأعمال الهندسية، و شركة "غوادن آرون" السنغافورية(4).

و شهدت سنة 2009 توقيع اتفاقية ثنائية بين الصين و ميانمار في شهر مارس و مذكرة تفاهم في جوان من نفس السنة بين شركة النفط الوطنية الصينية و وزارة الطاقة في ميانمار، بغرض بناء أنابيب لنقل النفط و الغاز البورمي نحو الصين، بحيث ينطلق أنبوب نقل النفط من ميناء "كيوك فييو" في مدينة "راخين" إلى "كان مينغ" في مقاطعة "يونان"، و قد صمم هذا الأنبوب الذي يبلغ طوله 690 ميل (1100 كلم) لنقل 22 مليون طن سنويا أو ما يعادل 440 ألف برميل يوميا من النفط الذي تستورده الصين من الشرق الأوسط و إفريقيا نحو جنوبها الغربي(5).

---

[1]- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 82.

[2]- نان لي. مرجع سابق. ص 151.

[3]- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**". In: Kevin J. Cooney and Yoichiro Sato. The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009. p. 197.

[4]– جيفري براون، فيجاي مخيرجي و كانج وو. مرجع سابق. ص 287.

[5]- Bo Kong. "**The geopolitics of the Myanmar-China oil and gas pipelines**". In: Pipiline politics in Asia. NBR special report, September 2010. p. 57.

و جاءت فكرة بناء أنبوب نقل النفط عبر ميانمار نحو الصين بناء على نصيحة ثلاثة من الأكاديميين الصينيين سنة 2004، بهدف تجنب ما عرف بـ "مأزق ملقا" الذي أصبح منذ ذلك الحين مصطلحا كثير التداول، و هو تعبير عن تخوف الصينيين من قيام قوة معادية من غلق "مضيق ملقا" في وجه ناقلات النفط المتوجهة نحو الصين، و يعد مشروع أنبوب نقل النفط من خلال ميانمار كخيار إستراتيجي للصين لتجاوز "مأزق مضيق ملقا" و تجنب الوقوع في وضعيات تضر بالمصالح الصينية، كما يمكن لهذا الأنبوب أن يوطد الروابط الأمنية بين الصين و ميانمار.

و يمكن الأنبوب "مقاطعة يونان" من امتلاك محطة تكرير النفط الخاصة بها و هو ما يفسر تأييد الحكومة المحلية لفكرة بناء هذا الأنبوب الإضافي لتدعيم العمل الذي يقوم به الأنبوب الذي تم توصيله سنة 2005 من "ماومينغ" في "غواندونغ" لنقل الوقود لـ "يونان"، و كانت من قبل الشاحنات الناقلة للوقود القادمة من محطات التكرير على سواحل "غواندونغ" على مسافة 2000 كلم و لعقود عديدة الوسيلة الوحيدة لتوفير إمدادات الوقود للمقاطعة... و بالنسبة للصين فهذا الأنبوب يعزز أمن الإمدادات الطاقوية للمناطق المحلية[1].

و يأتي بناء أنبوب النفط بالموازاة مع أنبوب لنقل الغاز الطبيعي بطول 1123 ميل لتزويد مقاطعة يونان و ربما مناطق أخرى من جنوب غرب الصين بما مقداره 12 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي من منطقتي A3 و A1 في خليج البنغال... و يتطلب أنبوب نقل النفط استثمارات بقيمة 1.5 مليار دولا مقابل 1.04 مليار دولار لأنبوب نقل الغاز[2].

و ينتقل الصراع بين الهند و الصين على كسب استثمارات طاقوية في ميانمار، و الحصول على صفقات استيراد و تطوير البنى التحتية الخاصة بالغاز الطبيعي إلى الحلبة الدبلوماسية، و سعي كل طرف لتوطيد علاقاته مع حكم العسكر في ميانمار و تجاهل كل ما يقدم لهذا البلد من انتقادات في مجال حقوق الإنسان.

فالهند التي اعتادت أن تكون صوتا داعما لحرية "سيو كيي" (زعيمة المعارضة البورمية التي وضعت تحت الإقامة الجبرية لسنوات طويلة و ابنة مؤسس بورما المستقلة)، التي عاشت العقد الثاني من عمرها في دلهي ثم عادت إليها كباحثة علمية رفقة أسرتها بعد سنوات، لم يلتق رئيسها "عبد الكلام" قائد أكبر ديمقراطية في العالم بهذه المرأة التي تتزعم المعارضة الديمقراطية عند زيارته لميانمار في مارس 2006، و جاءت زيارته لهذا البلد بعد أسابيع من زيارة رئيس وزراء ميانمار "سوي وين" للصين أين لقي فيها

1- Zha Daojiong. Oil pipeline from Myanmar to China: competing perspectives. RSIS commentaries. 74/2009. In: "www.rsis.edu.sg*/publications/Perspective/RSIS0742009.pdf*".

2- Bo Kong. Op. Cit. p. 57.

ترحيبا كبيرا، و هناك التقى بالرئيس الصيني و رئيس وزرائه و ترتبط الصين و ميانمار بروابط عسكرية خاصة، فيما يتعلق بأسطول ميانمار البحري كما عقد البلدين حينها صفقات لشراء الغاز من ميانمار[1].

و إن كان وقوف الصين إلى جانب الحكم العسكري في ميانمار غير مستغرب لاعتبار النظام الصيني من النظم الشمولية، فإن تحول الهند من إعلان معارضتها للإجراءات الصارمة التي تفرضها المجموعة العسكرية الحاكمة على الناشطين الموالين للديمقراطية إلى سياسة أكثر براغماتية تقتضي السير مع النظام، رغبة في الوصول إلى موارد الطاقة في ميانمار، بالإضافة إلى رغبتها في موازنة نفوذ الصين في المنطقة و الحصول على دعم ميانمار في مواجهة المجموعات المتمردة شمال شرق الهند، أثار سخط المجتمع الدولي (باعتبار الهند أكبر ديمقراطية في العالم و ينتظر منها مناهضة النظم القمعية و ليس مساندتها)[2].

و في باكستان يعد وصول الصين إلى مقاطعة بلوشتان الباكستانية حدث ذو دلالة كبيرة فيما يخص الثروات الهيدروكربونية و المعدنية التي تزخر بها المقاطعة، فبلوشتان تتربع على مخزونات من الغاز الطبيعي تقدر بـ 29 تريليون قدم مكعب و 6 ملايير برميل من النفط، و تبني الصين هناك شبكة واسعة من الطرق و السكك الحديدية، بما في ذلك طريق سريع ساحلي كلفته 200 مليون دولار يمتد بين غوادار و القاعدة البحرية الباكستانية الأولى في كراتشي، و سيربط الطريق الساحلي السريع بين غوادار و غرب الصين أين تتركز الأغلبية المسلمة في مقاطعة كسينجيانغ عبر طريق كاراكورام.. و ترغب الصين في أن تشحن وارداتها الطاقوية خاصة الغاز الطبيعي المسال القادم من آسيا الوسطى و الشرق الأوسط إلى غوادر في باكستان و منه تضخ عبر الأنابيب أو تنقل بالشاحنات إلى غرب الصين عبر طريق كاراكورام السريع[3].

و يبدو أن ميزان القوى في جنوب آسيا عموما بدأ ينحو تدريجيا باتجاه الصين في مقابل تراجع ملحوظ للنفوذ الهندي، و ذلك بعد أن تعودت الهند على اعتبار نفسها مركز النظام الإقليمي لجنوب آسيا، الذي يفرض على الدول الأخرى في النظام أن يكون سلوكها منسجما مع الدور الإقليمي للهند كقوة إقليمية

---

[1]- روبين ميريديث. مرجع سابق. ص 257.

[2]- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 118.

[3]- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006. p. p. 102, 103.

كبرى، و بالتالي فإن سلوك الدول الأعضاء ينبغي أن يكون سلوكا مكملا لأمنها و يعزز موقعها الإقليمي و طموحاتها نحو لعب دور عالمي(1).

و هذا كجزء من سعيها للسيطرة على الفضاء الممتد من الخليج العربي إلى خليج البنغال، و من المحيط الهندي إلى آسيا الوسطى(2).

فالهند تحاول أن تلعب دور الفاعل الرئيسي في منطقة جنوب آسيا بشأن كافة الترتيبات الأمنية و السياسية(3).

غير أن إصرار الصين على صياغة علاقات و روابط متينة مع دول جنوب آسيا، هو دليل على عزمها على أن تصبح قوة متعددة الأبعاد في المنطقة، و رفضها لإبقاء جنوب آسيا كمجال للنفوذ الهندي.. لأن هذه الأخيرة تنظر تقليديا لجنوب آسيا كمنطقة طبيعية لأمنها و كمجال للنفوذ الحضاري، و لكن التزايد المضطرد للنفوذ الصيني في المنطقة يتحدى وضع الهيمنة التقليدي للهند في جنوب آسيا(4).

لقد دخلت الصين و الهند في غمار لعبة صفرية في جنوب آسيا، فنظرا لحجمهما و قوتهما سواء بالنسبة للهند في جنوب آسيا أو الصين في شرق و جنوب شرق آسيا، تنظر الدول الصغرى المجاورة لهما و لما يتمتعان به من قوة بخوف و شك، من محاولة استغلال كل منهما لتلك الدول لخدمة مصالحهما.. و تسعى الدول الصغرى في جنوب آسيا للاستفادة من الصين بضمها لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بالرغم من المعارضة الهندية، و برعت الصين في استغلال العلاقات المتوترة للهند مع جيرانها من الدول الصغرى في المنطقة لتثبيت حضورها هناك.. و من وجهة نظر الهند فإن استثمارات الصين في مشاريع إستراتيجية في جنوب آسيا (طريق كاراكورام السريع، ميناء غوادار في غرب الهند، بناء سكة حديد "لاسا" التي تدعم خطوط النقل مع نيبال و بوتان و بنغلاديش و شمال شرق الهند، و الطرق البرية و السككية و النهرية الرابط بين مقاطعة يونان و موانئ ميانمار على خليج البنغال في

[1]– هاني إلياس الحديثي. مرجع سابق. ص 150.

[2]- Isabelle Cordonnier. "**L'Inde et La Chine: La révalité de deux titans**". Défense Nationale: 53[eme] année, n° 10 ? Octobre 1997. p. 128.

[3]– أحمد إبراهيم محمود. "**الهند: القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية**". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001. ص 54.

[4]- John w. Garver. "**China's South Asian interests and policies**". A paper prepared for U.S – China economic and security review commission, 22 July 2005. In:

"http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/wriying_testimonies/05_07_21_22wrts/graver_john_wrts.pdf".

شرق الهند)، تعتبر جميعها جزءا من إستراتيجية كبرى لاحتواء الهند و ضم جنوب آسيا لمجال النفوذ الصيني[1].

الصداقة مع الصين غالبا ما كانت ذات جاذبية للدول الصغرى في جنوب آسيا التي تعيش في ظل الهند، و غالبا ما ترى شعوب تلك الدول في علاقاتها مع الصين كضامن لاستقلالها عن الهند، و كوسيلة لكسب رافعة وقائية مع نيودلهي، و تثمن حكومات دول جنوب آسيا الصغرى صوت الصين كعضو دائم في مجلس الأمن، لتوصل صوت تلك الدول في مجلس الأمن و ترافع لأجلها، أو حتى لانتقاد واشنطن فيما يخص تصرفاتها و سلوكاتها تجاه تلك الدول[2].

و تكرس تعميق العلاقات بين الصين و دول جنوب آسيا.. في النصر الدبلوماسي المحقق على حساب الهند في 13 نوفمبر 2005، حين حصلت الصين على مقعد بصفة ملاحظ في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)، و رغم معارضة الهند إلا أن الصين حصلت على أصوات كل الدول الرئيسية في (سارك) باستثناء الهند و بوتان[3].

و تواجه الهند في سعيها لتحقيق أمنها الطاقوي تحديين رئيسيين في بيئتها الإقليمية، أولهما كونها محاصرة و محتواة من طرف الصين، و ثانيهما مواجهتها لجارين يحملان لها عداوة كبيرة و هما باكستان و بنغلاديش، و هذه الأخيرة ترفض لحد الآن بيعها غازها الطبيعي[4].

إذ يمثل الجوار المباشر للهند عائقا حقيقيا لأمن الطاقة الهندي على مستوى السياسة الخارجية، لأن أمن الطاقة الهندي يعتمد على منطقة مستقرة تقود إلى إقامة روابط ضمن منطقة جنوب آسيا في حد ذاتها و مع آسيا الوسطى... و حتى و إن كان بناء منشآت طاقوية عابرة للحدود مع جيرانها ليس ممكنا على المديين القصير و المتوسط (مثل بنغلاديش التي ترفض بيع غازها للهند)، فإن الجوار الإقليمي الذي يسهل بناء روابط طاقوية في المنطقة يلعب دورا حاسما، و تمثل حاليا كل من سريلانكا و ميانمار و باكستان و نيبال و بنغلاديش فرصا ضائعة بالنسبة للهند[5].

1- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**".Op. Cit. p. 204.

2- John w. Garver. Op. Cit.

3- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". Op. Cit. p. 104.

4- S. rajeev. Op. Cit.

5- Devika Sharma. "**Energy in India's national security strategy**". A paper prepared for the IDSA workshop on national security strategy, 20-23 December 2010. Delhi. p. 15.

و إن كانت الهند في وضعية أحسن من الصين فيما يخص حماية خطوط مواصلاتها البحرية، و لكنها من ناحية أخرى تجد نفسها ملزمة بالتغلب على تحديات جيوسياسية و أمنية أكثر جدية و صعوبة من تلك التي تواجه الصين قبل أن تستطيع تجسيد أحلام خطوط أنابيبها البرية الناقلة للطاقة، فحقيقة كونها محاطة بباكستان عدوة، و بنيبال غاضبة، و سريلانكا عاجزة، و بنغلاديش متوجسة، و ميانمار متقلبة و غير موثوق منها، سوف لن تكون الهند قادرة قريبا على رؤية أحلام خطوط أنابيبها تتحقق ميدانيا[1].

مقابل ذلك تنعم الصين بفرص أكثر لتحقيق أهداف إستراتيجية أمنها الطاقوي، مستغلة ما تملكه من قدرات و ما تتمتع به من علاقات طيبة مع دول المنطقة، و في هذا السياق يسود اعتقاد في الصين بأن تكوين علاقات خاصة مع منتجي الطاقة يضمن لها أمنها الطاقوي، و ذلك بتوظيف المعونات الاقتصادية و العسكرية و الدعم الدبلوماسي و سلسلة مبادرات حسن النية في تحقيق التكامل بين الجوانب التجارية لصفقاتها من الطاقة، و كانت هذه الصفقات في الغالب أساس سعي الصين إلى أصول الطاقة التي تقع خارج حدودها[2].

كانت الهند الشريك التجاري التقليدي لجيرانها و لكن تجارة الصين مع دول جنوب آسيا تنمو بسرعة كبيرة.. و رغم أن صادرات الصين و الهند لدول جنوب آسيا نمت تقريبا بنفس النسبة ما بين 1992-2000.. غير أن صادرات الصين آخذة في التزايد عاما بعد آخر أسرع من نظيرتها الهندية منذ سنة 2004.. و رفعت الصين كذلك من استثماراتها و من حجم مساعداتها الاقتصادية و التنموية و هباتها لدول جنوب آسيا.. ففي بنغلاديش بنت الصين ستة جسور للصداقة.. و في سريلانكا استثمرت الصين في قطاع البنى التحتية خاصة محطة "نوروشولاي" للطاقة.. و دفعت 306.7 مليون دولار عام 2007 لتطوير ميناء "هامبانتوتا"[3].

و تنظر الصين للعلاقات العسكرية كجزء من أجندتها المعتادة للتعاون الدولي و هي تبحث عن توسيع علاقاتها العسكرية مع دول جنوب آسيا، و تتبادل الصين سنويا مع باكستان و بنغلاديش و ميانمار بعثتين أو ثلاث من وزارة الدفاع أو المناطق و الأكاديميات العسكرية[4].

و برزت الصين كممول رئيسي بالأسلحة لقوات بنغلاديش المسلحة، ففي عام 2006 وردت الصين 65 و 114 من الصواريخ و أنظمة مرتبطة بها، و يعود أصل الكثير من الأسلحة المستعملة في

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 49.

2- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 119.

3- Pravakar Sahoo. Op. Cit.

4- John w. Garver. Op. Cit.

بنغلاديش إلى الصين مثل دبابات T-59، T-62، T-69 و T-79.. و يعود الفضل للصين بشكل كبير في بناء و تجهيز البحرية البنغالية مثل الفرقاطات و الصواريخ.. و هنالك مخاوف هندية من منح بنغلاديش للصين حقوق تأسيس قواعد عسكرية تعقد من أمن الهند في الشمال الشرقي[1].

و تعتبر الصين الممول الأول لباكستان بالأسلحة و ما كان للبرنامج النووي الباكستاني أن يتم لولا المساعدة الصينية، و كذلك الشأن بالنسبة لبرنامج تطوير الصواريخ البالستية و تحديث الجيش الباكستاني، من خلال بيع معدات عسكرية مختلفة مثل طائرات F7 المقاتلة.. و بيع صواريخ باليستية متوسطة المدى M11، و تقديم مساعدات تقنية في إنشاء مركب الطيران في "كامرا" و لفتح مستودع "كراتشي" البحري، مع التوقيع على بروتوكولات حول مسائل الإنتاج و الأبحاث و نقل التكنولوجيا في مجالات الدفاع[2].

و قد ساعد التحالف الإستراتيجي بين الصين و باكستان على منح إسلام أباد لتسهيلات و امتيازات هامة تتعلق بتحقيق الصين لأمنها الطاقوي، مثل مشروع ميناء غوادار (**تفاصيل أكثر حول هذا المشروع الإستراتيجي في المطلب الموالي**).

كما ساهمت السياسة الصينية المساندة للنظام الحاكم في ميانمار عسكريا و اقتصاديا و سياسيا و دبلوماسيا، في كسب الصين لما تتمتع به حاليا من حظوة طاقوية في هذا البلد و تمكنها من الحصول على الغاز الطبيعي بدلا من الهند.

فاستمرار النظام العسكري الحاكم في ميانمار يعود الفضل الأكبر فيه للدعم الصيني، فمنذ عام 1986 شرعت بكين في تزويد النظام البورمي العسكري بالأسلحة، و كانت الأسلحة الصينية قد ساعدت بشكل كبير في مكافحة النظام البورمي للانقسامات الإثنية، و ما بين 1990– 1995 زودت الصين نظام ميانمار بما يتراوح بين مليار و مليار و مائتي مليون دولار من الأسلحة، بما في ذلك مقاتلات J7 و J6 و رادارات و تجهيزات راديو و إرسال و دبابات و أسلحة مضادة للطائرات و أنظمة إطلاق صواريخ و سفن بحرية و فرقاطات[3].

و يبدو أن الوزن الاقتصادي و السياسي الكبير الصين دوليا و إقليميا، و الذي وظفته للحصول على احتياجاتها الطاقوية من ثروات ميانمار قد رجح كفتها على حساب منافسها في المنطقة الهند، فقد

---

[1]- Vijay Sakhuja. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tensions**". China brief: Volume IX, Issue 15, July 23, 2009. p. 10, 11.

[2]- Valérie Niquet. "**Les relations Sino-pakistanaise depuis la fin de la guerre froide**". Défense nationale : 53eme année, n° 1, Octobre 1997. p. p. 141, 142.

[3]- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 86.

استفادت ميانمار من الحماية الدبلوماسية القوية للصين و هو ما تجلى في الدور البارز لهذه الأخيرة في إحباط محاولات الولايات المتحدة لإدراج قضية ميانمار ضمن أجندة أشغال الأمم المتحدة، ففي جوان 2005 حاولت الولايات المتحدة عرض قضية القمع السياسي في ميانمار أمام مجلس الأمن، و لكن الصين رفقة روسيا و الجزائر منعوا ذلك بحجة أن مسألة ميانمار لا تدخل ضمن انشغالات مجلس الأمن لأنها قضية داخلية و لا تؤثر على الأمن و الاستقرار الدوليين، و في نوفمبر من نفس العام كررت الولايات المتحدة محاولتها... و لكن هذه المساعي ظلت محل معارضة من الصين و دول أخرى[1].

و من أبرز الأحداث التي عززت التفوق الصيني على حساب الهند في تنافسهما على ثروات ميانمار الطاقوية، استخدام الصين إلى جانب روسيا لحق النقض أو الفيتو في مجلس الأمن الدولي في جانفي 2007 ضد قرار رعته الولايات المتحدة الأمريكية يدين الطغمة العسكرية الحاكمة في ميانمار، و هذا ما ساعد في دعم سعي الصين إلى مد خط أنابيب غاز طبيعي إلى الصين بدلا من الهند[2].

و وظفت الصين علاقاتها الطيبة مع بنغلاديش و ميانمار لتكون وسيطا في الخلاف الذي نشب بين البلدين، ففي نوفمبر 2008 استنفرت بنغلاديش و بورما قواتهما البحرية في خليج البنغال بعد قرار ميانمار بمنح شركات نفطية أجنبية حقوق القيام بعمليات مسح بحثا عن موارد طاقوية في مياه متنازع عليها مع بنغلاديش... و انتهى التوتر بفضل وساطة الصين بموافقة البلدين على حل الخلافات بينهما عبر المفاوضات، و إيقاف ميانمار لأية نشاطات تقوم بها في تلك المياه[3].

و يقف التعاون في مجال النقل حاليا كأحد الأشكال الهامة المساهمة في توسيع الصين لروابطها بدول جنوب آسيا (و لهذا علاقة مباشرة و غير مباشرة بأمن الطاقة الصيني)، مثل المشروع الذي انطلق عام 2001 لتقوية المنشآت القاعدية الباكستانية الخاصة بالنقل و التي ترتبط بالصين، و من بينها رصد بكين لـ 200 مليون دولار لتحديث خطوط السكة الحديدية الباكستانية، بما في ذلك بناء خط سكة جديد يربط ميناء "غوادار" في بلوشتان بسكة الحديد الرئيسية شرق- غرب مع إيران.

و مشروع بناء سكة حديد من "غولمود" في مقاطعة "كينغاي" إلى مدينة "لاسا" عاصمة التبت... و يهدف هذا المشروع لإدماج التبت أكثر في الاقتصاد الصيني، و هذا ما سيكون له تأثير كبير على

1- Cherie Canning. "**Pursuit of the pariah: Iran, Sudan and Myanmar in China's energy security strategy**". Security challenges: volume 3, n° 1, February 2007. p. 55.

2- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 128.

3- Vijay Sakhuja. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tensions**". Op. Cit. p. 11.

نفوذ الصين في نيبال و بوتان و بدرجة أقل على شمال شرق الهند، و مشروع كبير آخر لبناء نظام نقل كامل يتضمن طريقا بريا و مائيا و سكة حديد، تربط مقاطعة "يونان" الصينية بميانمار[1].

و هكذا تضع الصين كامل ثقلها سياسيا و اقتصاديا و عسكريا و تاريخيا لخدمة أهدافها الطاقوية في جنوب آسيا في مواجهة شرسة مع الجانب الهندي القوي، و لكن الصين تحقق تقدما كبيرا على حساب الهند بسبب بعد نظر الصين، فقد تنافس البلدان على أصول الطاقة في أنغولا و الإكوادور و كازاخستان و ميانمار، و كان الفوز في كل هذه الحالات من نصيب الصين، ليس بتقديم العرض الأعلى ماليا فحسب بل بتبنيها أسلوب أكثر إستراتيجية و شمولية يضيف الحوافز المالية إلى المعونات، و مشروعات البنية التحتية، و الحوافز الدبلوماسية، و صفقات الأسلحة، و في كثير من الأحيان كان لعدم استيعاب الهند للأهمية المتزايدة للجوانب غير التجارية لصفقات الطاقة هزيمتها على يد الصين و عدم حصولها على أصول خاصة بالطاقة (و هذا الجانب ساهم بقسط كبير في النجاحات الصينية في الحصول على أصول طاقوية في جنوب آسيا التي كانت تعد سابقا مجالا خالصا للنفوذ الهندي).[2]

<u>المطلب الثاني: تأمين الطرق البحرية لنقل الطاقة في المحيط الهندي</u>: يمثل المحيط الهندي بمسطحاته المائية الواسعة و ما يتضمنه من بحار و خلجان و قنوات و مضايق ممرا حيويا لإمدادات الطاقة العالمية، و ساحة رئيسية للتنافس البحري بين الهند و الصين في جنوب آسيا، أين تسعى الهند لإبقائه كفضاء خالص لهيمنتها، في حين تعمل الصين على تعزيز حضورها في ذلك المحيط من أجل حماية إمداداتها الطاقوية و تدفق تجارتها الخارجية، و مواجهة أية محاولة هندية- أمريكية لاحتوائها و تهديد طرق تجارتها البحرية.

و الطرف الهندي و إن كان يبدو أنه يفقد مواقع مهمة له في الفضاء القاري لدول جنوب آسيا، إلا أنه يحتفظ بورقة هامة في السواحل الطويلة التي يطل عليها في المحيط الهندي، و يسيطر بفضلها على طرق هامة للتجارة و نقل الطاقة بما في ذلك الإمدادات الطاقوية الصينية.

و قد أخذ التنافس الجيوسياسي التقليدي بين الصين و الهند بعدا بحريا، لكون البلدين يصنفان ضمن المستهلكين العالميين الخمسة الأوائل للطاقة (الصين الثانية و الهند الخامسة)، و هذا ما جعل أمن الطاقة مكون أساسي في العقيدة الإستراتيجية لكل منهما[3].

1- John w. Garver. Op. Cit.

2- شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 123.

3- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**".Op. Cit. p. 198.

و يرتبط التزايد في أهمية البعد البحري في التنافس الصيني الهندي بالتزايد الكبير في حيوية المحيطات و الطرق البحرية و كيفية حمايتها في ضمان الدول لأمنها الطاقوي، فحاليا يعبر يوميا حوالي 40 مليون برميل المحيطات العالمية على متن ناقلات النفط، مع توقعات بارتفاع الرقم إلى 67 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020... بينما يتوقع أن يرتفع حجم الغاز الطبيعي الذي يعبر المحيطات يوميا في شكل غاز مسال إلى 460 مليون طن عام 2020[1].

و يكتسب المحيط الهندي أهميته الإستراتيجية من مجموعة من الخصائص الجغرافية و الاقتصادية و الإستراتيجية التي تميزه:

* **جغرافيا:** يعتبر ثالث أكبر محيط في العالم (بعد المحيطين الهادي و الأطلسي)، يمتد من الكتلة القارية لإفريقيا من الغرب، و آسيا من الشمال، و أستراليا من الشرق، و أنتاراكتيكا من الجنوب، و هو في نفس الوقت متصل بأجزاء أخرى من محيطات العالم عبر العديد من الطرق المائية الإستراتيجية، أي رأس الرجاء الصالح و البحر الأحمر من الجانب الغربي، و مضيق ملقا المؤدي لأرخبيل أندونيسيا و الفليبين و المفتوح على بحر الصين الجنوبي في الجانب الشرقي، و تسيطر شبه القارة الهندية على المياه الشمالية للمحيط الهندي و تقسمه إلى بحر العرب و خليج البنغال[2].

تحده تايلاند و ماليزيا و أندونيسيا و أستراليا من الشرق، و من الشمال شبه القارة الهندية و دول أخرى من جنوب آسيا، و من الغرب شبه الجزيرة العربية و إفريقيا، و من الجنوب أنتاراكتيكا أو القارة القطبية الجنوبية المتجمدة و محيطها، و يتشكل المحيط الهندي من عدة أجزاء متمثلة في بحر أندامان و خليج البنغال و بحر العرب، خليجي عدن و عمان، البحر الأحمر و الخليج العربي، و كتل بحرية أخرى صغيرة مرتبطة به[3].

---

[1]- Daniel Yergin. Op. Cit. p. 79.

[2]- Emrys Chew. Crouching tiger, hidden dragon: the Indian Ocean and the maritime balance of power in historical perspective. Working paper n° 144, 25 October 2007, S. Rajaratnam School of international studies, Singapore. p. 1.

[3]- Bernard D. Cole. Op. Cit. p. p. 17, 18.

<u>**خريطة رقم (6) : جغرافية المحيط الهندي**</u>



<u>Source:</u> http://www.sfari.com/forums/sfari88/travel60913

و للمحيط الهندي أهمية فريدة فهو المحيط المركزي الذي يجمع بين كل من المحيط الأطلسي و المحيط الهادي إذ يربط بينهما، و يقع شمال المحيط المتجمد الجنوبي مباشرة، و يحتضن شرق القارة الإفريقية و غرب و جنوبي أستراليا و جنوب آسيا، و تقدر مساحته بـ 73.600.000 كم^2 أي حوالي 28.000.000 ميل مربع، و هو ما يعادل 20% من مجمل مساحة الكرة الأرضية[1].

* **اقتصاديا:** من ناحية الثروات الطبيعية تحتوي الدول التابعة لمنطقة المحيط الهندي على أكثر من ثلثي احتياطيات النفط العالمية، و 35% من احتياطيات الغاز الطبيعي، 60% من اليورانيوم، 40% من الذهب، و 80% من احتياطيات الماس، و تستورد اليابان قرابة 90% من احتياجاتها النفطية من منطقة المحيط الهندي، بينما تقدر هذه النسبة بـ 85% لإيطاليا، و 60% لبريطانيا و ألمانيا و 50% لفرنسا.

1– عبد الوهاب عبد الستار القصاب. المحيط الهندي و تأثيره في السياسات الدولية و الإقليمية. بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، بغداد، 2002. ص 22.

و تتركز في منطقة المحيط الهندي احتياطيات ضخمة من المواد الأولية الصناعية مثل: الليثيوم و البيريليوم و السيركونيوم و الثوريوم و الفحم و الحديد و النحاس و المنغنيز و البوكسيت و الكروميت و النيكل و الكوبالت و غيرها، و مثلما يؤكد أحد المختصين: "40 من بين 54 نوع من المواد الأولية الصناعية المستعملة في الولايات المتحدة مصدرها منطقة المحيط الهندي"... و أكثر من ذلك أثبتت المسوح الجيولوجية الحديثة غنى سواحل ميانمار و بنغلاديش باحتياطيات نفطية و غازية[1].

يشكل المحيط الهندي كما أشار "روبرت كابلان" في مقاله "التنافس في المحيط الهندي" شريانا رئيسيا من شرايين شبكة العولمة، وساحة محورية لتنافس الإمبراطوريات و مختلف القوى الإقليمية على النفوذ الإستراتيجي والمصالح الاقتصادية، ويمر من خلاله نحو 50% من حركة النقل البحري بالحاويات، ونحو 70% من التجارة العالمية في المواد البترولية التي تأتي من منطقة الشرق الأوسط في طريقها إلى منطقة المحيط الهندي[2].

* **إستراتيجيا:** لا يزال المحيط الهندي يحتل مكانة ذات أهمية جيوستراتيجية هامة ضمن الساحة البحرية العالمية، و هو يندمج في تحديد توازن القوى البحري العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخه، مع ما يشهده ما يسمى بـ "**الفضاء البحري الهندي- الهادي**" (Indo-Pacific maritime space) – الذي يضم المحيط الهندي و بحر الصين الجنوبي- من تعقيدات إستراتيجية جديدة بعد فترة الحرب الباردة و في حقبة اليوم للعولمة و انتشار الأسلحة النووية... و مع التحولات في أنماط التعاون و الصراع في عالم يزداد ترابطا مكونا اليوم من أمن الطاقة و البيئة كاهتمامات مسيطرة على أية تحليلات ذات معنى في المنطقة[3].

وتقع بهذا المحيط ثلاثة نقاط اختناق شديدة الخطورة بالنسبة لحركة التجارة والطاقة العالمية، و هي باب المندب و مضيق هرمز ومضيق ملقا الذي تمر من خلاله 40% من حركة التجارة العالمية كلها، بينما تمر 40% من تجارة النفط الخام العالمية عبر مضيق هرمز، ولذلك يمثل عدم الاستقرار في

1- Amardeep Athwal. Op. Cit. p. p. 31, 32.

2– كارن أبو الخير. **"صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي .. مقاربات مختلفة"**. السياسة الدولية: عدد 176، جويلية 2009. في:

"http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=malf1.htm&DID=9995".

3- Emrys Chew. Op. Cit. p. p. 19, 20.

مناطق الخليج العربي والقرن الإفريقي وحول مضيق ملقا تهديدا مباشرا لمصالح أطراف عديدة، يأتي في مقدمتها القوتان الصاعدتان الصين والهند[1].

إذ ينظر إلى منطقة المحيط الهندي بشكل متزايد من منظور المنافسة الإستراتيجية و تنازع القوى الكبرى، و قد أكد "روبرت كابلان" (Robert Kaplan) أن المحيط الهندي هو ساحة أو مجال للتنافس الصيني– الهندي[2].

و يأتي تنافس الصين و الهند على فرض الهيمنة على المحيط الهندي، في إطار سعي كل منهما لتصدر المشهد الإستراتيجي الآسيوي و السيطرة على قارة آسيا، و ذلك مصداقا لتحليل "ألفريد ثايير ماهان" (Alfred Thayer Mahan): "من يراقب المحيط الهندي يسيطر على آسيا، و هذا المحيط هو مفتاح الدخول للبحار السبعة في القرن الحادي و العشرين، و مصير العالم سيتقرر في هذه المياه"[3].

و قد تعودت العقيدة الإستراتيجية الهندية على اعتبار المحيط الهندي امتدادا طبيعيا و مجال نفوذ تقليدي لها، إلى درجة ساد فيها المبدأ القائل: "المحيط الهندي محيط الهند" (Indian ocean is India's ocean)، و يقف وراء هذه الرؤية الهندية للمحيط الهندي تراكم مجموعة من العوامل التاريخية و الحضارية و الجغرافية و السياسية و الإستراتيجية.

بل و يذهب المختصون أحيانا لمقارنة وضعية الهند في منطقة المحيط الهندي بوضعية إيطاليا في البحر الأبيض المتوسط.. و الاهتمام الأمني الرئيسي للهند و المتمثل في ضمان بيئة مستقرة في منطقة المحيط الهندي، يبرز بشكل جلي في ملاحظة قائد البحرية الهندية: ".. معظم النزاعات منذ نهاية الحرب الباردة حدثت ضمن أو بجوار منطقة المحيط الهندي".

و الهند مثلها مثل بقية الدول الطموحة و ذات الامتداد الجغرافي الكبير تعتقد أن أمنها يتحقق بتوسيعها لمجالها الأمني، و خصوصا بكسبها لنفوذ في المنطقة الأوسع التي تضم المحيط الهندي... و لذلك ليس من المفاجئ أن تنظر الهند للمحيط الهندي على أنه ساحة خلفية لها، تتصرف فيها من

---

[1]– كارن أبو الخير. مرجع سابق.

[2]- Pau Khan Khup Hangzo. "**Non-traditional security challenges in the Indian ocean region**". In: Sam Bateman, Jane Chan and Euan Graham (Eds). ASEAN and the Indian Ocean: the key maritime links. RSIS policy paper. November 2011. Singapore. P. 28.

[3]- Cdr. P K Ghosh. "**Maritime security challenges in South Asia and the Indian ocean: response strategies**". A paper prepared for the center for the strategic and international studies- American –Pacific sealanes security institute conference on: **Maritime security in Asia.** January 18-20, 2004. Honolulu, Hawaii. p. 1.

منظور كونها القائد و المهيمن خاصة و أنها المنطقة و المحيط الوحيد في العالم الذي يحمل اسم دولة منفردة.. و يرى الكثير من الهنود أن المجال الأمني للهند يجب أن يمتد من مضيق ملقا إلى مضيق هرمز و من سواحل إفريقيا إلى السواحل الغربية لأستراليا[1].

و ترتبط الرغبة الهندية في توسيع مجالها الأمني في المحيط الهندي بتعاظم البعد الإستراتيجي لهذا المحيط في ضمان الهند لأمنها الطاقوي، و استمرار نمو تجارتها الخارجية، و ازدهار اقتصادها الداخلي، و توطيد مكانتها كقوة إقليمية.

و ذلك نظرا للتوقعات الخاصة بارتفاع الواردات النفطية الهندية القادمة من الخليج العربي و العابرة لمياه المحيط الهندي بالضرورة لتشكل ما بين 70% و 80% من مجموع النفط المستهلك في هذا البلد بحلول عام 2015، إضافة لكون 90% من تجارة الهند الخارجية تعبر المحيط الهندي[2].

و تسود في الهند تخوفات كبيرة من طموح قوى خارجية لكسب مناطق نفوذ في المحيط الهندي على حسابها، و تؤكد العقيدة البحرية الهندية هذه المخاوف: "كل القوى الكبرى لهذا القرن ستبحث عن وضع قدم لها في منطقة المحيط الهندي، و عليه يمكن توقع سعي اليابان و الإتحاد الأوروبي و الصين و حتى روسيا لفرض تواجدها في مياه هذا المحيط إما بصفة منفردة أو عبر ترتيبات سياسية– أمنية"[3].

فبعد أن استقلت الهند عن بريطانيا ورثت نيودلهي قواعد إستراتيجية على المحيط الهندي مثل القاعدة العسكرية في جزيرة "دييغو غارسيا" جنوب سريلانكا، و منذ ذلك الحين اعتبر الإتحاد الهندي المحيط الهندي مجال نفوذه الخاص به، و لكن هذا المفهوم أو التصور أصبح محل مساءلة و مراجعة اليوم خصوصا من طرف الصين[4].

و يأتي اهتمام الصين بالمحيط الهندي كجزء من انشغالاتها الأمنية العميقة في المنطقة، و الانشغال الأكثر أهمية الذي يحرك المصالح الصينية في المحيط الهندي هو أمن الطاقة، باعتباره حتمية تفرض نفسها على الحوارات و النقاشات الدائرة في الصين إعلاميا و أكاديميا.. و قد أجبر أمن الطاقة الصين

1- Donald L. Berlin. "**India in the Indian ocean**". Naval war college review: Spring 2006, Vol. 59, N° 2. p. 60.

2- Amardeep Athwal. Op. Cit. p. 32.

3- Donald L. Berlin. Op. Cit. p. 61.

4- Come Carpentier de Gourdon et Samuel Berthet. "**L’Inde a L’aube d’un monde multipolaire**". afri. p. 256. In: "*www.afri-ct.org/IMG/pdf/berthet.pdf*".

على تركيز نظرها على خطوط المواصلات البحرية، و المرور الحر عبر الطرق المائية الممتدة من السواحل الصينية إلى المحيط الهندي أصبح يحظى باهتمام سياسي كبير في بكين[1].

فبالنسبة للصين ثاني أكبر مستهلك عالمي للطاقة يحظى المحيط الهندي و النفط العابر له من غرب آسيا نحو مضيق "ملقا" بأولوية عليا، مادامت أكثر من 80% من الواردات النفطية الصينية تمر حاليا بذلك المضيق، إضافة لكونه معبرا لـ 25% من الصادرات الصينية نحو أوروبا و منطقة الخليج[2].

و للصين مصالح تجارية حيوية في المحيط الهندي، لكونها تستورد من دول منطقة المحيط الهندي ما قدره 36.2 مليار دولار، بينما تقدر السلع المصدرة من الصين لدول تلك المنطقة بـ 28.2 مليار دولار، و تعتبر العديد من دول هذه المنطقة مثل سنغافورة، ماليزيا، أندونيسيا، تايلندا، الهند، باكستان، إيران، السعودية، الإمارات، و جنوب إفريقيا شركاء تجاريين مهمين للصين، كما أن انتشار الأسلحة النووية، و زيادة القوة البحرية للدول الساحلية خاصة تلك المنتمية لجنوب آسيا تقلق الصين، و لذلك تعمل هذه الأخيرة على إقامة قواعد عسكرية و بحرية لها في خليج البنغال[3].

و تقوم الإستراتيجية الصينية في المحيط الهندي عموما على إثبات خطأ المقولة السائدة لوقت طويل في الهند "**المحيط الهندي محيط الهند**"، و تبحث عن السيطرة على هذا المحيط "لأن الدولة التي تسيطر على المحيط الهندي تسيطر على شرق آسيا"[4].

و طالما غذت الصين آمالها لتوسيع أهدافها في المحيط الهندي لتحقيق مصالحها المختلفة في المنطقة، و التي تقع المصالح الطاقوية في صلبها خاصة ما تعلق بضمان المرور الآمن لشحنات النفط و الغاز القادمة إلى الصين من إفريقيا و الخليج العربي، و يمكن تلخيص كل ذلك في النقاط الثلاثة التالية:

– **أولا:** السعي لحماية و تأمين خطوط المواصلات البحرية لتجارتها التي تعبر المحيط الهندي.

1- James Holmes. "**China's energy consumption and opportunities for U.S- China cooperation to address the effects of China's energy use**". Testimony before the U.S-China economic and security review, June 14, 2007. p. 2. In: "*www.uscc.gov/.../2007hearings/.../june_14.../FINAL%20%20June%2014-15%20Transcript.doc".*

2- Amardeep Athwal. Op. Cit. p. 32.

3- V.S. Sheth. **Indian ocean in the globalizing world**". Alternatives: Volume 1, Number 4, winter 2002. p. 290.

4- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**".Op. Cit. p. 197.

– **ثانيا:** البحث عن تأمين طرق بحرية بعيدة مثل مضيق ملقا عبر دخولها إلى المحيط الهندي من أجل الحصول على إمدادات طاقوية لا تنقطع.

– **ثالثا:** أن تكون قادرة على تحييد أي عمل عدائي محتمل لخنق شحناتها الطاقوية التي تعبر المحيط الهندي أو مضيق ملقا.

و تحقيق هذه المصالح و الأهداف مرهون بقدرة الصين على الدخول للمحيط الهندي، و هو ما يكتسي أهمية كبرى في التفكير الإستراتيجي الصيني، و أهمية المحيط الهندي ما تزال تواصل تأثيرها في تشكيل و تحديد علاقات الصين الإستراتيجية بمنطقة جنوب آسيا التي تعد موطن المحيط الهندي[1].

لذلك أصبحت الهند اليوم تواجه منافسة صينية فيما درجت على اعتباره ساحة خلفية تابعة لها.. إذ تدعم الصين مركزها في شبه القارة الهندية و المحيط الهندي مع مصالح تمتد من الخليج العربي إلى بحر الصين الجنوبي، بمساهمتها في إعادة تأهيل ميناء "بندر عباس" الإيراني، و بناء ميناء بحري عميق في (غوادار) بباكستان على مشارف مضيق هرمز، و احتواء موانئ في "شيتا غونغ" ببنغلاديش، و "هامبانتوتا" سريلانكا، و تقديم عرض بقيمة 20 مليار دولار لبناء قناة عبر "إيسثموس" لتجاوز مضيق "ملقا"، و بناء طرق و سكك حديدية تربط تلك الموانئ بالصين مثل ربط ميناء (غوادار) بـ "كسينجيانغ" و ربط "رانغون" في ميانمار بـ "كان مينغ" عاصمة مقاطعة "يونان" الصينية.. و قد صممت الطرق القادمة من الصين نحو باكستان و ميانمار و صولا إلى موانئ هذين البلدين و حتى موانئ بنغلاديش و سريلانكا لوضع الهند بين فكي كماشة، و حصر نفوذها داخل حدودها الوطنية[2].

و اعتمدت الصين في عملها على توسيع نفوذها في المحيط الهندي و حماية طرق الموصلات البحرية فيه و حماية إمداداتها الطاقوية و مواجهة النفوذ التقليدي للهند، سياسة تهدف لتطوير منشآت إستراتيجية في مناطق حساسة من المحيط الهندي، حيث بدأت الصين بتطوير منشآت الرصد و الدعم اللوجيستي في المواقع القريبة من الطرق البحرية الإستراتيجية التي تعد حيوية لشحنات النفط، بهدف إدامة العمليات البحرية في البحار البعيدة[3].

و وضعت الصين أساسا لضمان تواجدها البحري على طول نقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا و المحيط الهندي و مضيق هرمز في الخليج العربي، عبر امتلاك أو الوصول إلى قواعد

---

[1]- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". Op. Cit. p. 100.

[2]- Vikram Sood. Op. Cit. p. 261.

[3]- نان لي. مرجع سابق. ص 146.

بحرية في ميانمار و بنغلاديش و سريلانكا و باكستان لحماية مصالحها الاقتصادية على المدى الطويل[1].

و قد عمدت الصين إلى بناء تحالفات مع الدول التي تعتبر حيوية في المساعدة على الحصول على دخول متزايد للمحيط الهندي، و منها ميانمار و بنغلاديش و سريلانكا و باكستان.. فبنغلاديش تشغل خليج البنغال، و باكستان تقع على مشارف بحر العرب، و سريلانكا دولة جزرية في المحيط الهندي، و ميانمار لها سواحل على هذا المحيط، و هذه الدول جميعها يمكنها أن توفر للصين مدخلا نحو المحيط الهندي، أين تعتبر الهند حاليا اللاعب الرئيسي بحكم قربها الجغرافي الذي لا يعمل لصالح الصين، و هو ما يجعلها تأمل في تخطي هذا العائق بتعميق علاقاتها مع تلك الدول[2].

و كل ما تم الإشارة إليه من جهود صينية لكسب موطئ قدم لها في عرض مياه المحيط الهندي تدخل في إطار جزء مما يسمى بـ "**إستراتيجية عقد اللؤلؤ**" (**String of pearls strategy**)، و هي عبارة عن وضع سلسلة من المنشآت البحرية في موانئ دول صديقة حول الهند و المحيط الهندي و خليج البنغال[3].

و كل لؤلؤة في "عقد اللؤلؤ" هي محور للنفوذ الجيوبوليتيكي الصيني أو التواجد العسكري.. و تمتد اللآلئ من سواحل البر الرئيسي الصيني مرورا بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا و عبر المحيط الهندي و بحر العرب و الخليج العربي، و أقامت الصين علاقات إستراتيجية و طورت قدرتها على تثبيت وجودها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط[4].

و تهدف هذه الإستراتيجية الكبرى التي تقود سياسة الطاقة الصينية الخارجية إلى تحقيق الأمن البحري على طول الطرق التي تسلكها إمدادات الطاقة الصينية الممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الهندي و مضيق ملقا.. و طورت الصين إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" التي تتضمن قواعد عسكرية و روابط دبلوماسية لحماية مصالحها النفطية و الإستراتيجية.. و تتضمن قائمة اللآلئ المكونة لتلك السلسلة (في شطرها المتعلق بالمحيط الهندي).. منشآت لشحن الحاويات في ميناء "شيتاغونغ" ببنغلاديش، و بناء ميناء بحري

1- J. Mohan Malik. "**India's response to China's rise**".Op. Cit. p. 198.

2- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". Op. Cit. p. 101.

3- S. Rajeev. Op. Cit.

4- Christopher J. Pehrson. String of pearls: meeting the challenge of China's rising power across The Asian littoral. Report of the strategic studies institute. USA. July 2006. p. 3.

عميق في "سيتوي" بميانمار، و بناء قاعدة بحرية في "غوادار" بباكستان، و خط أنابيب عبر إسلام أباد، و طريق "كاراكورام" السريع إلى "كاشغار" في مقاطعة "كسينجيانغ" الذي سينقل الوقود للصين في حد ذاتها، و منشآت استخباراتية على جزر في خليج البنغال قرب مضيق ملقا، و ميناء "هامبانتوتا" في سريلانكا[1].

و يدخل مشروع ميناء (غوادار) في باكستان ضمن هذه الإستراتيجية، فباكستان هي الحليف الأول و التقليدي للصين في جنوب آسيا، و التي طالما حصلت على الدعم الاقتصادي و العسكري و السياسي و الدبلوماسي من الصين، و سعت الصين في المقابل لاستغلال هذا التقارب الإستراتيجي مع إسلام أباد لتحقيق أهدافها في المنطقة، من احتواء للهند و ضمان طرق بديلة لنقل الطاقة و الدخول إلى المحيط الهندي.

إذ يمثل موقع باكستان الجغرافي اختراقا عميقا يبدأ من ساحل بحر العرب الذي تبلغ إطلالة سواحل باكستان عليه 1046 كم، و يندفع هذا الاختراق الجيوبوليتيكي بعمق متسلقا باتجاه قلب آسيا عند التقاء السلاسل الجبلية الثلاث (الهيمالايا، الهندوكوش و قاراقورام)، في منطقة جبلية وعرة تجعل من باكستان رابطا إستراتيجيا بين أقاليم شرقي آسيا متمثلة في الصين، و آسيا الوسطى متمثلة في أفغانستان و طاجكستان و جمهوريات آسيا الوسطى الأخرى، و جنوب آسيا متمثلة بالهند، و غرب آسيا متمثلة بإيران و المشرق العربي الذي لا يبعد عنها كثيرا... و تقع باكستان على خطوط المواصلات بين الخليج العربي ذو الإنتاج النفطي الضخم و مختلف الجهات القاصدة إليها شرقا و غربا، مما يعطيها أهمية خطيرة خصوصا و أنها تتوفر على تسهيلات و قواعد بحرية جيدة قريبة من خطوط المواصلات المذكورة[2].

و في إطار جهود الصين للخروج من المأزق الإستراتيجي الذي تواجهه من مضيق ملقا إلى مضيق هرمز، عملت على تقوية علاقاتها الثنائية مع باكستان مع التركيز على التعاون البحري و تطوير ميناء (غوادار) [3].

---

[1]- Christina Y. Lin. "**Militarization of China's energy security policy- defense cooperation and WMD proliferation along its string of pearls in The Indian Ocean**". ISPSW. Berlin, 2008. In:

"http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ord538=grp1&ots59= eb06339b-2726-928e-0216-1b3f15392dd8&lng=en&id=56390".

[2]- عبد الوهاب عبد الستار القصاب. مرجع سابق. ص ص 214، 215.

[3]- Itamar Y. Lee. "**Deepening naval cooperation between Islamabad and Beijing**". China Brief: Volume IX, Issue 13, June 24, 2009. p. 11.

فقد استغلت الصين المزايا الجيوبوليتيكية لموقع باكستان و عداوتها التاريخية مع الهند للحصول على إطلالة لها على المحيط الهندي، من خلال بناء ميناء (غوادار) على ساحل مكاران، و يقع هذا الميناء تقريبا على مدخل الخليج العربي، و يبعد بـ 72 كم عن إيران، و 400 كم عن مضيق هرمز، و تشير تقارير إلى تحمل الصين للنصيب الأكبر من تكلفة المشروع المقدرة بـ 1.6 مليار دولار[1].

بدأت الأشغال في المشروع في مارس 2002، بعد موافقة الصين على منح 198 مليون دولار من أصل 248 مليون دولار (تكفلت الصين بتمويل 80% من التكلفة الإجمالية للمشروع) مطلوبة لإتمام الشطر الأول من المشروع، كما استثمرت الصين كذلك في هياكل قاعدية مكملة للمشروع بتمويلها لإنجاز طريق رابط بين ميناء (غوادار) و وسط مدينة "بلوشستان" مرورا بـ "كراتشي" و "كيتا".. و سيكون هذا الميناء الذي لا يبعد عن مضيق هرمز إلا بـ 250 ميلا الذي تمر عبره حوالي 40% من طلبات النفط العالمي بمثابة نقطة شحن مفتاحية في المنطقة، و سيسمح هذا الميناء بربط الاقتصاد الباكستاني أكثر بالاقتصاد الصيني[2]،

و بحسب أحد الخبراء الباكستانيين فإن ميناء غوادار سوف لن يقدم للصين فقط معبر نهائي للنفط الخام القادم من الشرق الأوسط و إفريقيا نحو مقاطعة كسينجيانغ لتلبية احتياجاتها الطاقوية المتزايدة و الضرورية لتنميتها الاقتصادية و استقرارها الداخلي، بل أنه سيوفر للصين أيضا موقعا إستراتيجيا يمكنها من خلاله مراقبة نشاط البحرية الأمريكية في الخليج العربي، و متابعة نشاط البحرية الهندية في بحر العرب، و رصد أي تعاون بحري مستقبلي بين الولايات المتحدة و الهند أو اليابان في المحيط الهندي[3].

و أصبح هذا الميناء بعد الانتهاء من أشغاله ثالث أكبر ميناء في باكستان، يوفر لبحر العرب مدخلا نحو آسيا الوسطى و أفغانستان و إقليم كسينجيانغ الصيني، و يقلص المسافة من كسينجيانغ نحو البحر بقرابة 2500 كلم، و في عام 2004 تعرض عمال صينيون لاعتداء إرهابي في ورشة المشروع خلف ثلاثة قتلى، و قد لفت هذا الاعتداء الانتباه الدولي إلى المشروع و إلى التطلعات الصينية في المحيط الهندي[4].

1- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 48.

2- Urvashi Aneja. "**Pakistan- China relations: recent developments (Jan-May 2006)**". IPCS special report 26. Institute of peace and conflict studies, New Delhi, June 2006. In: "http://www.ipcs.org/IPCS-special-report-26.pdf"

3- Itamar Y. Lee. Op. Cit. p. 11.

4- Rollie Lal. "**China's relations with South Asia**". In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (eds). China and the developing world. Op. Cit. p. 144.

و يخدم هذا المشروع المصالح الصينية من خمسة نواحي، و هي:

– **أولا:** سيضمن شحن آمن لواردات الطاقة الصينية القادمة من الخليج العربي التي توفر 60% من احتياجاتها.

– **ثانيا:** في حالة أي عمل عدائي لتعطيل إمداداتها النفطية عبر الخليج العربي، سيعمل ميناء غوادار كطريق إمدادات بديل و آمن.

– **ثالثا:** يمكن أن يكون كممر احتياطي لكل الشحنات الصينية عبر الخليج العربي و مضيق ملقا، أين تعتمد الصين كليا على النوايا الحسنة للولايات المتحدة و حلفائها في حمايتها.

– **رابعا:** نظرا لكون ميناء غوادار يقع قبالة مضيق هرمز أين تقع أهم مصادر الطاقة العالمية، و أين تشحن كميات مهمة من الواردات اليابانية، فهو سيمنح الصين رافعة إستراتيجية للرد في حالة تعرض شحناتها لإعاقة في أي مكان.

– **خامسا:** كما سيمنح الميناء للصين موضع قدم في بحر العرب و المحيط الهندي، و تواجد الصين في هذا المحيط سيعمق من نفوذها الإستراتيجي مع دول جنوب آسيا الرئيسية[1].

و يوفر طريق "قاراقورام" السريع الذي تنجزه الصين في باكستان أقصر طريق ممكن من (غوادار) نحو المناطق الغربية للصين، و هذا الطريق يعتبر قصيرا و آمنا و يمكن أن يكون كبديل للطريق البحري في مضيق ملقا المعرض للقرصنة، أين تنقل الصين من خلاله اليوم معظم وارداتها من النفط الخام[2].

و أخذ التعاون العسكري البحري بين الصين و باكستان في التقدم منذ أكتوبر 2003، عندما قامت البحريتين الصينية و الباكستانية بتمارين تدريبية في بحر الصين الشرقي، و هو ما كان آنذاك يمثل أول تمرين تدريبي عسكري لجيش الصين الوطني مع دولة أجنبية، و في نوفمبر 2005 قاد جيش التحرير الوطني الصيني تمارين تدريبية على مواجهة أخطار غير تقليدية مع باكستان في بحر العرب.

و في جويلية 2007 شاركت الصين لأول مرة في تمرين تدريبي عسكري متعدد الجنسيات في بحر قريب من باكستان، و هو ما حمل دلالة كبيرة فيما يخص التواجد العسكري الصيني في المحيط الهندي مثلما أكد "يي هايلين" الباحث في معهد بحوث آسيا المحيط الهادي بقوله: "المحيط الهندي بخصائص صينية ظهر للوجود منذ عام 2007، عندما شاركت فرقاطتان صينيتان في مناورات "أمان 07" (AMAN 07) البحرية متعددة الجنسيات في كراتشي"... و من شأن هذا التعزيز للتعاون البحري بين

1- Tarique Niazi. “**The ecology of strategic interests: China’s quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**”.Op. Cit. p. 102.

2- Pravak Sahoo. Op. Cit.

بكين و إسلام أباد أن يعقد من التغير في موازين القوى البحرية في المنطقة الإستراتيجية بين المحيط الهندي و الخليج العربي[1].

و في ميانمار كان الحضور الصيني قويا نظرا لموقع هذا البلد المطل و المنفتح على خليج البنغال و بحر أندامان و دور الهند التقليدي في هذا النطاق الجغرافي البحري، و التواجد البحري الصيني و النشاط الاستخباراتي في خليج البنغال و بحر أندامان، و هي المناطق التي تعودت البحرية الهندية على إدارة عملياتها فيها و في مضيق ملقا بهدوء، سيحدث حالة من التنافس البحري و سيحيي بدون شك منافسة أكبر على تقديم المساعدة لميانمار من أجل تطوير و بناء موانئ و منشآت بحرية و بنى تحتية مكملة مثل الطرق و المهابط الجوية[2].

و أولت الصين اهتماما كبيرا للموانئ البورمية الرئيسية، حيث تشرف شركة صينية على تسيير ميناء "ثيلاوا"، و تطمح إلى ميناءي "ثاندوي" و "سيتوي" في مدينة "خالين" قرب بنغلاديش، و الأمر نفسه بالنسبة لميناء "مييك" في مقاطعة "تانين ثايي" قرب الحدود التايلندية، كما تقوم بإنجاز دراسة مشروع ميناء في المياه العميقة "كيو كفيو" في مدينة "خالين"[3].

و كانت سنوات التسعينيات شاهدا على بداية تعاظم الاهتمام الصيني باستغلال موقع ميانمار للوصول إلى المحيط الهندي، و تجسد ذلك في تمويل الصين لبناء شبكة طرق تربط مقاطعة "يونان" الصينية بميانمار، و تعهدت الصين بالخصوص ببناء شبكات طرق برية و سكك حديدية و طرق نهرية تربط الصين بسواحل ميانمار، و في نفس الوقت تعمل الشركات الصينية لتطوير موانئ البلاد و تحديث منشآتها البحرية و بناء قواعد بحرية جديدة، إضافة إلى إنجاز منشآت بحرية للاتصالات و المراقبة، و أحد هذه المنشآت يقع مقابل ميناء "بلير" الهندي على جزيرة أندامان قرب مضيق ملقا[4].

كل هذا يدخل في نطاق إستراتيجية صينية ثابتة للحصول على مدخل للمحيط الهندي عبر ميانمار، مما يقلص من تبعية الصين للنقل عبر مضيق ملقا و بحر الصين الجنوبي، و لذلك يعد تطوير الموانئ البورمية هدف رئيسي للصين في هذا الصدد[5].

1- Itamar Y. Lee. Op. Cit. p. p. 11, 12.

2- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 67.

3- Alain Lamballe. Op. Cit. p. 126.

4- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**".Op. Cit. p. 101.

5- Stein Tonnesson and Ashild Kolas. Op. Cit. p. 66.

و تقع مناطق بحرية تابعة لميانمار مثل جزر أرخبيل "ميرغي" في عرض "تيناسيريم" في الجنوب الشرقي للبلاد (يتوقع أن يحتوي هذا المجال على احتياطيات غازية هامة) في نطاق الاهتمام الصيني لأسباب إستراتيجية، حيث يمكن أن تكون موقعا لبناء محطات تنصت و نصب رادارات تسمح لها خصوصا بمراقبة التهريب البحري في مدخل مضيق ملقا، على غرار القاعدة الموجودة حاليا في جزر "كوكو" الواقعة بعيدا في الغرب، و تراقب الصين من خلالها تجارب إطلاق الصواريخ الهندية إلى المحيط الهندي انطلاقا من سواحل "أوريسا"[1]، و هذا ما جعل الهند تشعر بالقلق حيال تمكن الصين من بناء قاعدة في أرخبيل "كوكوس" التابع لميانمار في خليج البنغال[2].

الهند المدركة للحضور المتزايد للصين في ميانمار، أحيت من جديد الحوار مع هذا البلد، رغم تحفظها منذ مدة طويلة على الجماعة العسكرية الحاكمة هناك.. فأمام العلاقات الصعبة مع بنغلاديش و التي منعت الهند من الاستفادة من ميناء "شيتاغونغ" لفك الحصار عن الولايات الشمالية الشرقية.. يبدو الوضع أحسن مع ميانمار من خلال محاولة الدخول في محادثات لإعادة تنشيط المواصلات النهرية في مدينة "خالين" على نهر "كالادان" الذي يوجد منبعه في مدينة "ميزورام" الهندية.. مع نية الهنود في بناء طريق ابتداء من "ميزورام" نحو الجنوب للأراضي البورمية لجعل الارتباط بميناء "سيتوي" أمرا عمليا.. و ليكون هذا الميناء بديلا لميناء "شيتاغونغ" في بنغلاديش، و لكن ميانمار أجلت النظر في اقتراح هندي بتهيئة الموقع ليكون ميناء حقيقيا تحت الضغط الصيني بدون شك[3].

و ليس غريبا أن تحظى ميانمار بكل هذا الاهتمام، لما لها من ممتلكات في سلسلة جزر كوكو الواقعة شمال جزر "نيكوبار" و "أندامان" الهندية و ساحلها الطويل على بحر أندامان، الذي يمثل طريق المواصلات الرئيسي الرابط بين المحيط الهندي و المحيط الهادي عبر خليج البنغال و مضيق ملقا، بين مناطق إنتاج الطاقة في الشرق الأوسط و إفريقيا و جنوب غرب آسيا، و مناطق الاستهلاك الآسيوية التي تمتد إلى اليابان و كوريا الجنوبية و الصين و الهند، كل هذا يجعلها تبدو في مظهر الدولة الإستراتيجية بالفعل[4].

و ليس بعيدا عن ميانمار تحولت بنغلاديش إلى محط أنظار للصين الطامحة للدخول إلى خليج البنغال، و رغم أن العلاقات بين البلدين لم تكن جيدة خلال الأعوام الأولى لتأسيس بنغلاديش عام 1971، عندما استعملت الصين أول مرة حقها في النقض في مجلس الأمن لمنع بنغلاديش من الدخول

1- Alain Lamballe. Op. Cit. p. 128.

2- Come Carpentier de Gourdon et Samuel Berthet. Op. Cit. p. 256.

3- Alain Lamballe. Op. Cit. p. 130.

4- Laurent Amelot. Op. Cit. p. p. 157, 158.

كعضو للأمم المتحدة عام 1972، إلا أنه مع مطلع الثمانينيات برزت الصين كشريك اقتصادي و تجاري و مصدر مساعدات مهم لبنغلاديش، و برزت الصين كأكبر ممول بالمعدات العسكرية لبنغلاديش و خصوصا لقواتها البحرية، و ظهرت هنا فكرة توظيف الصين لبنغلاديش لإيجاد معبر لها إلى خليج البنغال و المحيط الهندي[1].

و ينتاب الهند قلق شديد من التقارب المتزايد لبنغلاديش مع الصين في مقابل التدهور المستمر في علاقاتها مع الهند، و تتعزز هذه المخاوف بسبب إمكانية منح بنغلاديش ميناء "شيتاغونغ" للصين لتطويره، و إمكانية استعماله أيضا لأغراض عسكرية بحرية و ليس للأغراض التجارية فقط ، و هذا أمر محتمل و يمكن ربطه بما تفعله الصين في ميناء غوادار الباكستاني و "هامبانتوتا" في سريلانكا، و حينها سيكون بإمكان الصين مراقبة تجارب الصواريخ الهندية في "شانديبور" في البحر في "ألاسور" و "أوريسا"، و أيضا مراقبة النشاطات البحرية الهندية في جزر "أندامان" و "نيكوبار" في خليج البنغال[2].

و مع التفاوت الكبير في القدرات الحربية البحرية بين الهند و بنغلاديش، ستكون هذه الأخيرة تحت ضغط كبير لفتح منشآتها البحرية لصالح البحرية الصينية كقوة موازنة للبحرية الهندية، و احتمالات قيام السفن و الغواصات الصينية بعمليات في شمال بحر أندامان سيكون لها ضغط حقيقي على تطوير القدرات الهندية، و الاستجابة الهندية ستكون بتنفيذ حصار و تطويق للقدرات البحرية الصينية في "شيتاغونغ"[3].

و إضافة لدورهما الاقتصادي يمثل ميناء "شيتاغونغ" في بنغلاديش و ميناء "سيتوي" في ميانمار فائدة إستراتيجية، لأنهما سيسمحان للهند برفع و كسر الحصار عن ولاية آسام و مدن صغيرة أخرى مجاورة لها، في حالة نشوب نزاع مسلح مع الصين و قيام هذه الأخيرة بمنع الهند من الدخول إلى ولايات الشمال الشرقي عبر الممر البري الضيق لـ "شيليغوري"، و لا يمكن للإستراتيجيين الصينيين إهمال هذا البعد العسكري، و لذلك أيضا يبدون بدورهم اهتماما كبيرا بهذين الميناءين[4].

أما سريلانكا فهي دولة جزرية و منطقة وسيطة تطل على جناحي الحوض الشمالي للمحيط الهندي، بإطلالتها من جهة الغرب على بحر العرب، و إطلالتها شرقا على خليج البنغال، و هكذا فهي تمتلك

1- J. Mohan Malik. "**South Asia in China's foreign relations**". Pacific review: Volume 13, Number 1, February 2001 .p. 88.

2- Vijay Sakhuja. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tentions**". Op. Cit. p. 11.

3- Ibid. p. 12.

4- Alain Lamballe. Op. Cit. p. 130.

القدرة على الرقابة على الحركة البحرية بالاتجاهين، و لعل أثمن ما في هذه الحركة هو النفط و الأساطيل البحرية للدول المشاطئة و الدول الأجنبية الكبرى[1].

و طورت الصين علاقات صداقة قوية مع سريلانكا التي تحظى بوزن إستراتيجي هام في المحيط الهندي الممتد من الشرق الأوسط إلى جنوب شرق آسيا، و هذا الموقع الإستراتيجي جعل منها مطمحا للقوى العالمية الكبرى.. و على عكس الهند و القوى الغربية سعت الصين لضمان الوحدة الترابية لسريلانكا خلال فترة الحرب الأهلية مع نمور التاميل، و وقع البلدان خلال أفريل 2005 ميثاق للصداقة و التعاون الإستراتيجي[2].

و لم تقتصر علاقات البلدين على تقديم المساعدة العسكرية و الاقتصادية الضخمة فحسب، بل أخذت بعدا إستراتيجيا عميقا عندما وقع البلدان في ماي 2007 على اتفاقية لتطوير هياكل في مقاطعة "هامبانتوتا" على ساحل خليج البنغال، فيما عرف بـ "منطقة تطوير هامبانتوتا" و التي انطلقت الأشغال فيها فعليا عام 2007 و يتوقع أن تستغرق 15 عاما، و أهم ما تضمنته مشروع بناء ميناء جديد.. و قد صممت المنطقة لتلعب نفس الدور الذي تلعبه غوادار في باكستان، و تخدم الصين من نواحي إستراتيجية عديدة، منها:

– **أولا:** لأنه يعتبر ميناء طبيعي عميق يوفر "ميناء هامبانتوتا" تسهيلات لسفن الصين التجارية و الناقلة للحاويات، و سفن شحن النفط و الغاز، و القطع العسكرية بما في ذلك الغواصات النووية العاملة في المحيط الهندي أو المارة عبر الضفاف الغربية لمضيق ملقا.

– **ثانيا:** ستكون الصين قادرة على نصب نظم إلكترونية و شبكات لمراقبة الحركة العسكرية و المدنية في المحيط الهندي، و الإرسال الإلكتروني من القاعدة الأمريكية في "دييغو غارسيا"، و المنشاة النووية الهندية المزمع بناؤها بـ "رامبيلي" في خليج البنغال.

– **ثالثا:** توفر "هامبانتوتا" موقعا إستراتيجيا للصين لنصب نظم حساسة لصواريخها الباليستية، التي بإمكانها تحدي القوات الأمريكية و خصوصا حاملات الطائرات التي يمكن أن تهدد الشحنات الصينية في المحيط الهندي[3].

---

[1]– عبد الوهاب عبد الستار القصاب. مرجع سابق. ص 31.

[2]- Tarique Niazi. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China Sea to The Caspian sea basin**".Op. Cit. p. 104.

[3]- Vijay Sakhuja. "**Sri Lanka: Beijing's growing foothold in The Indian Ocean**". China Brief: Volume IX, Issue 12, January 12, 2009. p. 9.

و من وجهة نظر سريلانكا فإن حضورا أقوى للصين كقوة مضادة أو موازنة يعتبر أمرا مرغوبا فيه بالنظر إلى التفوق المتزايد للهند في المنطقة.. و مع و جود ميانمار و بنغلاديش تحت النفوذ الصيني، و التبت تشهد عسكرة شديدة، و باكستان كحليف إستراتيجي مقرب للصين، أصبحت الهند أكثر انشغالا بالحاجة لضمان عدم توجه سريلانكا نحو أي من القوى الخارجية الكبرى المناوئة للهند (خصوصا الصين) [1].

و يشكل هذا محور آخر للتنافس متمثلا في السعي إلى السيطرة على الطرق البحرية، فقد سعت الصين إلى حماية طرقها التجارية و وارداتها النفطية عبر المحيط الهندي، الأمر الذي استفز الهند التي سعت دوما و ما تزال إلى الهيمنة على المحيط الهندي[2].

و رأى الخبراء الإستراتيجيون الهنود في إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" مسعى ترمي الصين من خلاله إلى تطوير ممرات بديلة تنقل عبرها وارداتها من النفط و الغاز من موانئ في باكستان و بنغلاديش و ميانمار، و ذلك ضمن سياسة أوسع ترمي في المحصلة إلى تطويق الهند (**الخريطة رقم 8 توضح تطويق الصين للهند في جنوب آسيا من خلال المنشآت البحرية الصينية التابعة لإستراتيجية عقد اللؤلؤ في بنغلاديش و باكستان و ميانمار و سريلانكا**)، و في غضون ذلك أنشأت البحرية الهندية التي تأتي في المرتبة الخامسة عالميا، قيادة بحرية للشرق الأقصى قبالة ميناء "بلير" في جزر "أندامان" لتعزيز وجودها في مضيق ملقا و مراقبة نشاطات البحرية الصينية[3].

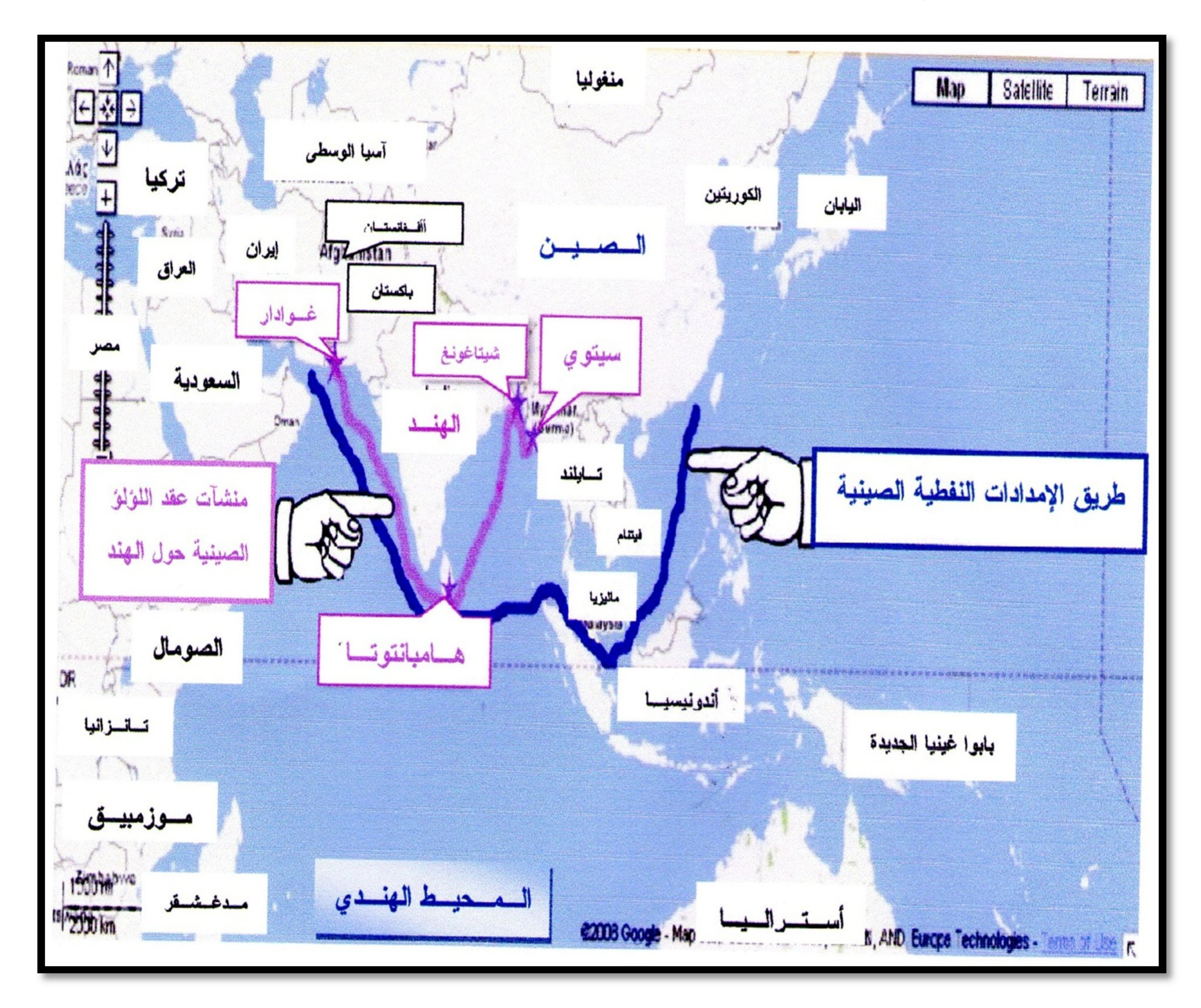
1- J. Mohan Malik. "**South Asia in China's foreign relations**". Op. Cit. p. 89.

2– شيرين حامد فهمي. "**العلاقات الصينية– الهندية.. تطبيع أم تصادم؟**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين– جنوب آسيا في عالم متغير**). 2005/6/25. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

3– شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 123.

خريطة رقم (7) : منشآت إستراتيجية "عقد اللؤلؤ" الصينية المحيطة بالهند



Source: Christina Y. Lin. Op. Cit. p. 5.

كما قامت الهند بتعزيز حضورها البحري في منطقة خليج البنغال، بهدف التقليل من الإحساس بالشعور بالضعف الناجم عن انكشافها في مجال الطاقة أمام التفوق الصيني، و بهدف التعامل مع الحضور البحري المتزايد للصين في ميانمار[1].

و ردا على مشروع ميناء غوادار بين الصين و باكستان، سارعت الهند بإدخال إيران و أفغانستان في حلف ثلاثي اقتصادي و استراتيجي لإنجاز ميناء "شاباهار" الذي تشرف عليه إيران، و سيكون في خدمة الصادرات و الواردات الهندية، مع إنشاء طريق يربط أفغانستان و آسيا الوسطى بميناء "شاباهار" على امتداد 200 كم، و سيكون بإمكان الهند استعمال هذا الطريق نحو الميناء من أجل شحن صادراتها و وارداتها من و إلى آسيا الوسطى (بما في ذلك المنتجات الطاقوية طبعا) [2].

---

[1]– نان لي. مرجع سابق. ص 148.

[2]- Urvashi Aneja. Op. Cit.

و اتبعت الهند إستراتيجية تقوم على توسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية، و الدخول إلى مجال النفوذ التقليدي للصين في شرق و جنوب شرق آسيا، بتطويرها لإستراتيجية "التوجه شرقا" (Look East) و هي الدولة الجنوب آسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع دول (الآسيان)، و دخلت كعضو في منتدى آسيان الإقليمي (ARF)، باحثة عن مواجهة النفوذ الصيني عبر توسيع علاقاتها السياسية و الاقتصادية و العسكرية في جنوب شرق آسيا(1).

و مثلما فعلت الصين في جنوب آسيا، قامت الهند بتقديم نفسها لدول المنطقة (شرق و جنوب شرق آسيا) على أنها عامل استقرار هناك و ثقل موازن للصين، و توجيه أنظارها نحو تطلعات الهيمنة الصينية، مع عملها على تنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول جنوب شرق آسيا من أجل تسريع تنميتها، و بطريقة أكثر شمول تبحث الهند عن الحصول على بعد آسيوي أوسع، و يمر ذلك عبر الاندماج في التنظيمات الإقليمية مثل "منتدى آسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي" (APEC)، و "منتدى آسيان الإقليمي"(ARF)، و "مجلس التعاون الأمني في آسيا المحيط الهادي"(CSCAP) (2).

و يذهب الخبراء الهنود إلى أن الصين دخلت في "احتواء أو تطويق تدريجي" لبلدهم، و ينظرون إلى باكستان و أفغانستان و إيران على أنها الأطراف التي تشكل الجانب الأيمن أو الغربي للكماشة، و بنغلاديش و ميانمار يشكلان معا الجانب الشرقي للكماشة، و سريلانكا جنوبا كمكمل لعملية الاحتواء أو التطويق، لذلك تعمل الهند حاليا على الانفتاح على إيران و أفغانستان و جمهوريات آسيا الوسطى، و تطوير علاقات وطيدة مع تلك الدول بغرض إضعاف الجانب الأيمن من الكماشة الصينية(3).

<u>المطلب الثالث:</u> أمن الطاقة الصيني في ظل التواجد الأمريكي في أفغانستان: تعد أفغانستان واحدة من بين أكثر الدول التي تشهد حالات نزاعية في العالم، مع تمازج تفاعلات خطوط الصراع الداخلية و الخارجية التي عصفت بالبلاد خلال العقود الثلاثة الماضية... و ترابط هذا مع موقعها الجغرافي على

1- Paul H. B Godwin. "**China as regional hegemon?**". In: "http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin, %20china%20as%20a%20regional hegemon.pdf".

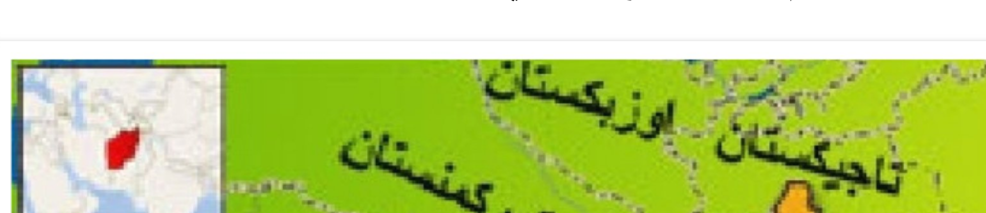
2- Isabelle Cordonnier. "**L' Inde et La Chine: la rivalité de deux titans**". <u>Défense Nationale:</u> 53eme année, n° 10, Octobre 1997. p. p. 129, 130.

3- Tariq Mahmud Ashraf . "**Afghanistan in Chinese Strategy Toward South and Central Asia**". <u>China Brief:</u> Volume 8, Issue 10, May 13, 2008. In:

"http://www.jamestown.org/programs/chinabrief/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=4915&tx_ttnews%5BbackPid%5D=168&no_cache=1".

طرق العبور الحيوية في آسيا، و في نقطة التقاء كل من الشرق الأوسط و جنوب آسيا و وسطها و شرقها[1].

<u>خريطة رقم (8) : الموقع الجغرافي لأفغانستان</u>





<u>Source:</u> http://news.maktoob.com/image/594960/

و وقوع أفغانستان على خط التماس بين آسيا الوسطى و جنوب آسيا أهلها لتبوؤ مكانة جيوستراتيجية مميزة في المنطقة، لكونها حلقة الربط بين كتلتين إحداهما غنية بمواردها الطاقوية متمثلة في آسيا الوسطى و لكنها عبارة عن أراضي مغلقة لا تطل على أي من البحار المفتوحة و تخضع لسيطرة خطوط نقل الطاقة الروسية، و الكتلة الأخرى ممثلة في جنوب آسيا تعتبر أقرب ممر للمياه المفتوحة في بحر العرب و المحيط الهندي، و بالتالي يمكنها أن تكون طريقا إضافيا أو بديلا لنقل ثروات آسيا الوسطى النفطية و الغازية نحو أسواق الاستهلاك العالمية.

---

[1]- Nicklas L. P. Swanstrom and Svante E. Cornell. A strategic conflict analysis of Afghanistan. Central Asia- Caucasus institute and Silk Road studies program. August 20, 2005. p. 1.

و من الناحية الجيوبوليتيكية دائما جعل هذا الموقع من أفغانستان تتأرجح بين ثلاثة مركبات أمنية إقليمية حرجة، و هي: النظام الفرعي لآسيا الوسطى الذي تهيمن عليه روسيا، المركب الأمني الجنوب آسيوي المتمحور حول الديناميكيات الأمنية الهندية و الباكستانية، و جنوب شرق آسيا أين تهيمن القوة العالمية الصاعدة المتمثلة في الصين[(1)].

و جاءت أحداث 11 سبتمبر 2011 التي فسحت المجال للولايات المتحدة الأمريكية لدخول أفغانستان، و تأكيد ما عرفت به هذه البلاد تاريخيا بكونها محل أطماع مختلف القوى الخارجية، و جاء دخول القوات الأمريكية بحجة محاربة الإرهاب و القضاء على حركة طالبان و تنظيم القاعدة، و لكن القراءات الإستراتيجية تذهب إلى أن وراء التواجد الأمريكي في المنطقة أهداف أخرى تتعدى الأهداف المعلنة، و على رأسها التواجد بالقرب من القوى الصاعدة الكبرى في المنطقة، و الدخول إلى الموارد النفطية في آسيا الوسطى و بحر قزوين.

كانت أحداث 11 سبتمبر فرصة سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بتحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية التي كانت تطمح إليها في آسيا، حيث وضعت قدما لها في آسيا الوسطى، و تمركزت في أفغانستان قريبا من روسيا و الصين، فالحرب على أفغانستان تتجاوز بكثير أهدافها المعلنة، فهي تستهدف استكمال رسم ملامح النظام الدولي، و تكريس السيطرة الأمريكية على روسيا، و تهديد الجناح الغربي للصين[(2)].

و يخدم التواجد العسكري في أفغانستان الإستراتيجية الأمريكية من حيث إقامة قواعد عسكرية و تعزيز وجودها العسكري في آسيا الوسطى، باعتبارها نقطة تلاقي ثلاثة مناطق كبرى متمثلة في الشرق الأوسط و وسط آسيا و جنوب آسيا، و حيث تبرز أربعة قوى إقليمية هي روسيا و الصين و الهند و إيران، و حيث يمكن استخدام القواعد العسكرية في أفغانستان و آسيا الوسطى كنقطة انطلاق نحو هذه القوى الإقليمية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريا و سياسيا إلى آسيا الوسطى يربط مساحة واسعة من الأراضي الآسيوية المهمة في الإستراتيجية الأمريكية، لتأمين السيطرة على جنوب آسيا و فتح محور نحو المحيط الهندي... و بإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ... يمكن لواشنطن أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات الصاروخية المحتملة ضدها من طرف روسيا و الصين و إيران[(3)].

---

[1]- Simbal Khan. "**Stabilization of Afghanistan: U.S –NATO regional strategy and the role of the SCO**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 7, N° 3, October 2009. p. 11.

[2]– محمد فراج أبو النور. "**روسيا في مطلع القرن: القضايا و الآفاق**". في: وليد عبد الحي (محرر). مرجع سابق. ص 128.

[3]- حسام سويلم. مرجع سابق. ص 43.

و لا ينفصل الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر عن إستراتيجيتها الأمنية الكبرى التي تجعل من أمن الطاقة أحد العوامل المحددة لها، فهي تبحث عن تأمين مصادر النفط و الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى و حوض بحر قزوين و حماية خطوط نقلها و إنشاء أخرى جديدة خارجة عن السيطرة الروسية، و تقليل فرص الصين في الدخول إلى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى و كسب منفذ نحو بحر العرب عبر باكستان و إلى المحيط الهندي عموما.

و يتحقق ذلك عبر استغلال أفغانستان و موقعها الجيوستراتيجي المميز للدخول إلى آسيا الوسطى و السيطرة على مناطق إنتاج الطاقة فيها، و للسماح لجمهوريات آسيا الوسطى بالاتصال بالبحار المفتوحة المحرومة منها بحكم طبيعة جغرافيتها كأراض مغلقة، و هنا تصبح أفغانستان التي تقدم جسرا بريا يربط آسيا الوسطى و إيران و جنوب آسيا في غاية الأهمية، و تعتبر آسيا الوسطى و جنوب آسيا مترابطتان كليا ليس جغرافيا فقط بل إستراتيجيا كذلك، فجمهوريات تركمنستان و أوزباكستان و طاجكستان لها حدود مشتركة مع أفغانستان، و إيران تتصل مع هذه الأخيرة من جهة الغرب، و باكستان بدورها تحاذيها من جهة الشرق و الجنوب، و هكذا تزداد الأهمية الجيوستراتيجية لأفغانستان رغم عدم كونها دولة غنية بالنفط و الغاز[1].

إن الموقع الإستراتيجي لأفغانستان بين آسيا الوسطى و جنوب آسيا يعتبر ذو دلالة جيوستراتيجية كبرى للدول ذات الأراضي المغلقة في آسيا الوسطى، و رفاهية و استقرار أفغانستان يرتبط بالحالة الأمنية في آسيا الوسطى و جنوب آسيا[2].

يقول "ريتشارد باوتشر" (Richard Boucher) مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون جنوب آسيا و آسيا الوسطى: "إننا ننظر إلى آسيا الوسطى على أنها أرض الفرص الجديدة، و أفغانستان جزء من ذلك، فانفتاح أفغانستان و قابليتها للحياة اقتصاديا، يجعلها جزءا من جسر هذه المنطقة و جزءا من ثغرها، و بذلك لا يمكن لبلدان المنطقة تطوير العلاقات شمالا و غربا و شرقا مع أوروبا و الصين و روسيا فحسب، بل و لديها الفرص التي تتمتع بها الهند و باكستان، و في الواقع فرص الوصول إلى البحر أيضا، فأفغانستان هي ما يجعل ذلك ممكنا"[3].

و بالنسبة للصين فإن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على الهجمات التي تعرضت لها رفع من مخاوفها، حيث تقوى الانشغال الصيني بالنفوذ الدبلوماسي و القدرات العسكرية الأمريكية، بسبب السرعة التي بنت بها إدارة بوش تحالفا دوليا ضد الإرهاب و باشرت بها عملياتها العسكرية ضد أفغانستان،

---

[1]- Vinod Anand. Op. Cit. p. 162.

[2]- Tariq Mahmud Ashraf . Op. Cit.

[3]– تلميذ أحمد. مرجع سابق. ص 427.

و رغم أن الصين من أولى الدول التي ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في إجراءاتها، إلا أن السهولة التي كسبت بها واشنطن حق استعمال قواعد عسكرية في باكستان، و في العديد من جمهوريات آسيا الوسطى خلقت انطباعا سيئا في بكين.

فهذه التطورات تم إدراكها كبعد آخر من أبعاد الإرادة الأمريكية في محاصرة و احتواء الصين، ثم أن النفوذ الأمريكي قد امتد بذلك ليشمل الساحة الخلفية الآسيوية الأقرب للصين، و التي بذلت الصين جهودا دبلوماسية معتبرة لخلق نظام أمني فيها يستبعد و يقصي الولايات المتحدة[1].

و يمكن حصر أهم أسباب القلق الصيني من التواجد الأمريكي في المنطقة فيما يلي:

– التخوف من التواجد العسكري الأمريكي الدائم على حدودها الغربية الحساسة بسبب تواجد حركة ويغور الانفصالية.

– التخوف من حدوث تقارب روسي أمريكي من شأنه أن يدفع روسيا للموافقة على مشروع الدرع الصاروخي.

– التخوف من توطيد العلاقات الأمريكية مع الهند و باكستان، خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية لعقوباتها على البلدين، مما يقلص هامش المناورة للصين[2].

– ترى الصين أن الحرب الأمريكية على الإرهاب في جنوب آسيا، ستؤدي إلى زيادة التحسن في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالهند، خاصة فيما يتعلق بزيادة المبيعات الأمريكية من الأسلحة للهند، و إجراء تمارين عسكرية مع القوات الهندية[3].

و تخشى الصين من التحالف الأمريكي– الهندي الذي يستهدف احتواءها و منعها من تحقيق طموحاتها الإقليمية و العالمية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في الهند حليفا إستراتيجيا له مصالح كثيرة متداخلة مع واشنطن، باعتبارهما دولتين ديمقراطيتين و تتشاركان معا التوجس و عدم اليقينية في النظر للصعود الصيني و احتمالات تشكيله لخطر على الاستقرار العالمي يوازي ما شكله صعود ألمانيا النازية في القرن الماضي، فبالنسبة للهند تشكل الولايات المتحدة حليفا بديلا بعد انهيار الإتحاد السوفييتي

1- Paul H. B. Godwin. Op. Cit.

2- Gilbert Achkar. "**Jeu triangulaire entre Washington, Moscow et Pékin**". Le monde diplomatique: 48eme année, n° 573, Décembre 2001. p. 18.

3- Paul H. B. Godwin. Op. Cit.

حليفها السابق، و الحاجة إلى مثل هذا الحليف تفرضها ضرورات مواجهة تحديات النظام الدولي و رهانات الصراع مع الصين و باكستان[1].

و تزداد هذه الحاجة مع التطورات الإستراتيجية و السياسية و الأمنية على المستويين الإقليمي و العالمي، التي جعلت الهند تنظر إلى الصين بتفوقها التقليدي و النووي كمصدر تهديد إستراتيجي، و امتلاك باكستان لأسلحة نووية بمساعدة صينية[2].

و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن بروز الهند كقوة كبرى تسيطر على جنوب آسيا و المحيط الهندي هي مسألة وقت فقط، لذلك ترى الولايات المتحدة أن تعاونا فعالا لحماية النظام الإقليمي و العالمي يصب في مصلحة كل من الهند و الولايات المتحدة[3].

مع الاعتماد على الهند لتأمين النطاق الجيوستراتيجي للمحيط الهندي، حيث أن معظم إمدادات البترول المتجهة إلى الولايات المتحدة لا تستطيع أن تسلك الطريق البحري: مضيق باب المندب- قناة السويس- البحر الأبيض المتوسط- مضيق جبل طارق- المحيط الأطلسي، و لكن هذه الإمدادات تسلك الطريق البحري الآخر: المحيط الهندي- رأس الرجاء الصالح- المحيط الأطلسي، ذلك أن هذه الإمدادات و لاعتبارات تتعلق بالتكلفة يتم نقلها بواسطة ناقلات بترول عملاقة، و نتيجة لضخامة حجم هذه الناقلات و حمولتها الكبيرة جدا، فإنها تفضل اجتياز المسطح المائي الرحب و الواسع للمحيط الهندي و منه إلى المحيط الأطلسي، و هنا يأتي دور البحرية الهندية التي يمكن أن تلعب دورا فعالا في تأمين عبور تلك الناقلات الضخمة في فضاء بحري يقع داخل نطاق جيوستراتيجي بالغ التوتر[4].

---

[1]- Srinivas Chary. "**The eagle and the peacock: U.S foreign policy toward India in dependence**". Studies in conflict and terrorism: Vol 19, n° 4, October- December 1996. p. 428.

[2]- جابر سعيد عوض. "**الهند الإقليمية و الدولية**". دراسات الجزيرة، 2006/5/17. في:

"http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700"-AF6b-4F42B5A5-4FE0473524E.htm".

[3]- Ashley J. Tellis. "**The United States and South Asia**". The house committee on international relations, June 14, 2004. Carnegie Endowment for international peace. In:

"http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=17070".

[4]- خالد عبد العظيم. "**الهند تراهن على الولايات المتحدة**". قراءات إستراتيجية: المجلد العاشر 2007، العدد الرابع، أفريل 2007. في:

"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE2D13.HTM".

و يشكل تنامي التعاون الأمريكي- الهندي في المحيط الهندي تحديا كبيرا للصين و أمنها الطاقوي، حيث تسود المخاوف في أوساط الخبراء و صناع القرار الصينيين من احتمالات تعرض الإمدادات الطاقوية لبلدهم للعرقلة و إحداث اضطرابات في التموين في حالة وقوع أية خلافات و حتى صراع عسكري مع قوى معادية قد تكون الهند و الولايات المتحدة على رأسها، خصوصا مع التواجد الكثيف للبحرية الأمريكية في المنطقة و اعتماد الصين عليها في حماية إمداداتها النفطية بسبب عجز الأسطول البحري الصيني عن القيام بذلك، خصوصا مع عبور حوالي 80% من الإمدادات النفطية الصينية للمحيط الهندي.

و على مستوى خطوط نقل الطاقة تشهد المنطقة صراعا كبيرا بين مختلف القوى ذات المصالح المتضاربة، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لبناء شبكة خطوط جديدة تتجاوز الخطوط القديمة الروسية، و تنافس الإستراتيجية الصينية لبناء خطوط تنقل الموارد الطاقوية لجمهوريات آسيا الوسطى نحو الحدود الغربية للصين و منه إلى بقية أنحاء البلاد.

و خدمة لهذه الأهداف أشرف "ريتشارد باوتشر" مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون جنوب آسيا و آسيا الوسطى على تطوير ما يعرف في الإستراتيجية الأمريكية بمصطلح "آسيا الوسطى الكبرى" (The Great Central Asia)، الذي يتمحور حول التعامل مع جنوب آسيا و آسيا الوسطى كوحدة واحدة... و في هذا السياق جاء "ريتشارد باوتشر" أيضا بفكرة تطوير خط أنابيب من دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطاقوية نحو أفغانستان في البداية انتهاء في المرحلة الأخيرة بالوصول إلى باكستان و الهند(1).

و تلعب الهند و الولايات المتحدة الأمريكية دورا بارزا في دفع هذا المشروع نحو الأمام، و هو ما يتجلى في السعي الهندي المستمر لتطوير علاقاتها مع أفغانستان و جمهوريات آسيا الوسطى، و بحسب النشرية العسكرية الصينية فإن توغل الهند في أفغانستان وآسيا الوسطى يهدف إلى تحقيق أربعة غايات في الإستراتيجية الهندية، و هي:

- احتواء أفغانستان.
- زيادة أمنها الطاقوي.
- محاربة الإرهاب.
- عرقلة التطور الصيني(2).

1- Vinod Anand. Op. Cit. p. 165.

2- Tariq Mahmud Ashraf . Op. Cit.

و خط تركمنستان– أفغانستان– باكستان– الهند هو مشروع مضاد لمشروع أنبوب الغاز تركمنستان– أوزباكستان– الصين، الذي تم بالفعل تدشينه يوم 14 ديسمبر 2009، متبعا الطريق التالي: تركمنستان– أوزباكستان– كازاخستان– إيردوس– أورومكي– لانزهو– كسيان– شنغهاي، على امتداد 4350 ميل و بتكلفة 10 ملايير دولار، على أن ينقل للصين ما بين 30 و 40 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي لمدة ثلاثين سنة بداية من عام 2012[1].

بينما ما يزال تنفيذ مشروع أنبوب تركمنستان– أفغانستان– باكستان– الهند رهينة لعدة عوائق تقف في سبيل تجسيد مثل هذه المنشاة الطاقوية الضخمة، بسبب الافتقار للاستقرار و الأمن في المنطقة[2].

و تخشى الصين من أن يتسبب التواجد الأمريكي في أفغانستان في إفشال التخطيط الإستراتيجي الصيني الهادف لربط مناطق إنتاج الطاقة في جمهوريات آسيا الوسطى بميناء "غوادار" في باكستان مرورا بأفغانستان.

فميناء "غوادار" الباكستاني يسمح للصين بتسجيل حضورها العسكري على مقربة من طرق شحن الطاقة و على مقربة من مناطق الشرق الأوسط الغنية بالنفط، و دور "غوادار" كنقطة محورية في شحن موارد الطاقة تزداد عندما يتم ربطه بطرق و سكك حديدية تصله بآسيا الوسطى و الصين، و مرة أخرى تبرز هنا أفغانستان على اعتبار أن كل هذه الطرق يجب أن تعبر على الأراضي الأفغانية، و بحسب الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة: "موقع أفغانستان الإستراتيجي يمكن أن يجعل منها طريق عبور هام لأنابيب نقل الطاقة"[3].

و هكذا يشكل التواجد الأمريكي في أفغانستان منذ نهاية عام 2001 تحديا كبيرا للصين على مختلف المستويات بما في ذلك المستوى الطاقوي، أين يتأثر أمن الطاقة الصيني بتزايد النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى و جنوب آسيا باعتبارهما منطقتان متداخلتان جغرافيا و استراتيجيا، تشكل أفغانستان حلقة الربط بينهما، و السيطرة على أفغانستان معناه التحكم بشكل كبير في المنطقتين، و زيادة حساسية الصين الطاقوية لكون آسيا الوسطى موطنا لموارد طاقوية معتبرة من جهة، و لكون أفغانستان و جنوب آسيا ممرا هاما لأنابيب نقل الطاقة برا و مناطق شحن الطاقة بحرا على طول سواحل بحر العرب و المحيط الهندي و الخليج العربي، و ما يتخللهم من مضايق مثل هرمز و ملقا، إذ يمكن أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية أو الهند أو كليهما في عمل مشترك لمحاصرة الصين طاقويا.

---

[1]- Irina Ionela Pop. Op. Cit. p. 209.

[2]- Vinod Anand. Op. Cit. p. 165.

[3]- Tariq Mahmud Ashraf . Op. Cit.

لم يمنع فقر منطقة جنوب آسيا من حيث الموارد الطاقوية من تركيز الصين عليها، بسبب عوامل ذات بعد إستراتيجي مثل تحقيق التقارب مع دول جنوب آسيا المتوجسة من مساعي الهيمنة الهندية على التفاعلات الإقليمية في المنطقة، و استغلال هذا التخوف لتقديم نفسها كموازن إستراتيجي لثقل الهندي و كعامل استقرار و نموذج يحتذى به سياسيا و اقتصاديا بفضل ما تحققه الصين من نسب نمو مرتفعة و ما تشهده من استقرار في ظل حكم الحزب الواحد الشيوعي.

و اتضح أن جنوب آسيا أصبحت تقترن بمسألة أمن الطاقة الصيني بشكل كبير و حساس، لكون المنطقة موطنا للهند أحد عمالقة استهلاك الطاقة في العالم و التي تعتبر إلى جانب الصين من أكثر الدول مساهمة في زيادة الطلب العالمي على الطاقة خلال السنوات القليلة الماضية، و لكون المنطقة أيضا مجاورة لآسيا الوسطى الغنية بالنفط و الغاز و تقع غير بعيد عن سواحل الخليج العربي أكبر مناطق إنتاج الطاقة في العالم أهمية من حيث حجم الاحتياطيات التي تختزنها، و لكون جنوب آسيا تشرف على مسطحات مائية واسعة متمثلة في المحيط الهندي و ما يحويه من بحار و خلجان و مضايق و قنوات، و هذه المسطحات المائية تنقل عبرها يوميا ناقلات النفط و الغاز ملاين البراميل من النفط و ملايير الأقدام المكعبة من الغاز الطبيعي، و تأتي في مقدمتها الإمدادات الطاقوية الصينية المعرضة لأخطار شتى مثل القرصنة و الأحوال الجوية المضطربة، و تهديدات البحريتين الهندية و الأمريكية اللتين يمكن أن تعملا على إحداث اضطرابات في وصول الإمدادات الطاقوية للصين في حال حدوث أي توتر بينها و بين الجانبين الهندي و الأمريكي، و هو ما دفع ببكين للعمل على زيادة نفوذها في المحيط الهندي بإتباع إستراتيجية عقد اللؤلؤ التي تلعب فيها الموانئ و البنى التحتية الأخرى في باكستان و بنغلاديش و ميانمار و سريلانكا دورا محوريا تنظر له نيودلهي بارتياب.

و كان الوجود الأمريكي في أفغانستان بحجة محاربة الإرهاب بمثابة تحدي جديد يضاف إلى سلسلة التحديات التي تواجه أمن الطاقة الصيني، لأنه في هذا البلد حيث تتركز القوات الأمريكية تلعب تقاطعات التاريخ و الجغرافيا و السياسة في اتجاه تزايد احتمالات التوتر و الصراع مقابل تراجع أجواء الأمن و الاستقرار، خصوصا و أن أفغانستان هي حلقة الربط بين آسيا الوسطى و جنوب آسيا و طريق إستراتيجي محتمل لعبور أنابيب نقل النفط و الغاز القادمة من آسيا الوسطى نحو سواحل بحر العرب و المحيط الهندي.

الفصل الخامس: تأثير السعي الصيني لأمن الطاقة على البيئة الأمنية في شرق و جنوب شرق آسيا

المبحث الأول: التحديات و الفرص الطاقوية الصينية في جنوب شرق آسيا

المطلب الأول: المنازعات البحرية الإقليمية في بحر الصين الجنوبي

المطلب الثاني: حماية خطوط المواصلات في بحر الصين الجنوبي

المبحث الثاني: البحث الصيني عن موارد الطاقة في شرق آسيا

المطلب الأول: النزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالطاقة في بحر الصين الشرقي

المطلب الثاني: صراع المصالح بين القوى الكبرى في منطقة آسيا المحيط الهادي

يهدف هذا الفصل إلى تحليل تأثيرات إستراتيجية أمن الطاقة الصينية على البيئة الأمنية في شرق و جنوب شرق آسيا، و هي المنطقة التي تعتبر مجال النفوذ التقليدي للصين ثقافيا و حضاريا عبر التاريخ، و هو النفوذ الذي أخذ أبعادا إستراتيجية في وقتنا الحالي بدخول عدة عوامل مؤثرة مثل النمو السريع للقوة الصينية الصاعدة، و احتمالات تأثيرها على التوازنات الإستراتيجية إقليميا و دوليا، و تزايد احتياجات الصين الطاقوية و ما يمكن أن يسببه ذلك من تبني الصين لسياسات تهدف لتحقيق أمنها الطاقوي و تلبية الطلب المتزايد على المحروقات في مختلف القطاعات، و لكنها قد تكون مؤثرة بشكل سلبي على الاستقرار في شرق و جنوب شرق آسيا.

و يبرز هذا الفصل تأثير هذه التطورات المهمة في تاريخ الاقتصاد و التخطيط الإستراتيجي الصيني (تزايد الاحتياجات الطاقوية خصوصا) على المنطقة، لأنها تتم في بيئة أمنية متوترة بالأساس نظرا لوجود عداوات تاريخية بين العديد من الدول الآسيوية مثل اليابان و عدد كبير من دول المنطقة و على رأسها الصين بسبب خلفيات تاريخية، و العداء بين الكوريتين، و الماضي المتوتر بين الصين و فيتنام، يحدث ذلك في ظل وجود الكثير من الخلافات الحدودية و المطالبات الإقليمية في عرض مياه بحر الصين الجنوبي و الشرقي، و هي الخلافات التي تغذيها التوقعات بشأن غنى مياه تلك المنطقة بالثروات الطاقوية من نفط و غاز، و احتواء المنطقة على قوى اقتصادية لها احتياجات طاقوية كبيرة مثل الصين المستهلك العالمي الثاني للطاقة و اليابان المصنفة ثالثا و كوريا الجنوبية.

و كون المنطقة محل أطماع قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أين تتمركز قطع من البحرية الأمريكية تشرف على حماية خطوط المواصلات البحرية هناك، و تقيم علاقات وطيدة مع اليابان و كوريا الجنوبية و باقي دول الآسيان، في مقابل تميز علاقاتها بالشك و عدم اليقينية مع الصين، و لكن هذه الأخيرة مضطرة للاعتماد على القوة البحرية الأمريكية لحماية إمداداتها النفطية القادمة من إفريقيا و أمريكيا اللاتينية و الشرق الأوسط و التي يمر أغلبها بمضيق ملقا الذي يشكل مأزقا إستراتيجيا للصين، يزيد من حدة المعضلة الأمنية التي تعانيها الصين في شرق و جنوب شرق آسيا كما سيتبين ذلك في متن الفصل.

المبحث الأول: التحديات و الفرص الطاقوية الصينية في جنوب شرق آسيا

تمثل جنوب شرق آسيا من الناحية الإستراتيجية الساحة الخلفية و مجال النفوذ التقليدي للصين، نظرا لما لها من روابط تاريخية و حضارية و ثقافية و اقتصادية و تجارية مع دول المنطقة، و هي تماثل في ذلك موقع و مكانة أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أو آسيا الوسطى و القوقاز بالنسبة لروسيا.

و تأتي المنطقة ضمن أولويات صناع القرار الصينيين عند وضعهم لإستراتيجيتهم في مختلف المجالات، سواء تعلق الأمر بالحفاظ على مكانة الصين الإقليمية و العمل على تحقيق طموحاتها العالمية في وجه القوى الساعية لعرقلة مسار صعودها المتسارع من جهة، أو تعلق بتحقيق أمن الطاقة المتصل بتوفير الموارد الطاقوية اللازمة للاحتياجات المتزايدة للبلاد في كل حين، و تجنب كل ما من شأنه أن يؤثر على موثوقية الإمدادات و استمرارية تدفقها من جهة أخرى.

و لذلك يحدد الخبراء المصالح الأمنية الحيوية للصين في جنوب شرق آسيا في ثلاثة نقاط رئيسية:

– بناء منطقة عازلة على طول حدودها الجنوبية مكونة من دول جنوب شرق آسيا، أين تعتبر الصين القوة الخارجية المهيمنة، و إحباط أية محاولة أمريكية لاحتواء الصين.

– الحفاظ و إن أمكن الأمر توسيع مطالباتها الإقليمية في أغلب المناطق الغنية بمواردها الطاقوية في بحر الصين الجنوبي.

– زيادة أمن خطوط المواصلات البحرية و نقاط الاختناق البحرية، التي تمر عبرها واردات النفط الصينية التي تغذي اقتصادها[1].

و تغطي جنوب شرق آسيا المتمثلة في الدول العشرة الأعضاء في منظمة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) المنطقة الإستراتيجية الأهم لأمن الطاقة الصيني، و تضم المنطقة كل طرق شحن الطاقة المتوجهة إلى الصين و القادمة من الشرق الأوسط و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، إضافة لكونها مصدر هام للطاقات النظيفة و البديلة باعتبار المنطقة رابع أكبر منتج عالمي للغاز الطبيعي المسال، و لكونها أيضا

[1]- Bronson Percival. "**Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China**". Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on “China’s activities in Southeast Asia and implications for U.S interests”. February 4, 2010. p. 4.

المنطقة التي يعاني فيها أمن الطاقة الصيني من حساسية مفرطة نتيجة لاعتماد الصين الكبير فيها على خط مواصلات واحد يعتبر نقطة اختناق ممثلا في مضيق ملقا(1).

تنظر الصين لجنوب شرق آسيا إذا كمصدر للثروات الطبيعية الحيوية للاقتصاد الصيني المتعاظم...و تأتي الإمدادات الطاقوية ضمن تلك الثروات... و انشغال بكين المتزايد بأمن الطاقة دفع بها لقيادة بحث عالمي لتأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط و الغاز، و جنوب شرق آسيا تمتلك احتياطيات معتبرة من كليهما(2).

وينبغي أن يكون أي فهم لدور الطاقة في مستقبل علاقات الصين بجنوب شرق آسيا مبنيا على فهم مصالح و نشاطات الصين الرئيسية في المنطقة، و على فهم التطورات المستقبلية المحتملة لتلك النشاطات و المصالح... و توجد عدة أوجه لمصالح الصين الحيوية في المنطقة، إحداها تخضع لمصالح الصين النفطية في المنطقة و البحث عن تأمين حقوق الإمدادات النفطية في الحقول التي تسيطر عليها شركات صينية، و تتمحور مصالح أخرى حول إمدادات الصين من الغاز الطبيعي و الغاز المسال القادمة من المنطقة، و تطوير النشاطات المتعلقة بهذا الجانب في المنطقة و التي تمتاز بخصائص تختلف عن تلك المتعلقة بالنفط، و تدور الحزمة الثالثة من المصالح حول الأهمية المتزايدة لجنوب شرق آسيا كممر و طريق لنقل الطاقة نحو الصين، و تتعلق الحزمة الأخيرة من المصالح بجهود الصين لمراقبة مصادر الطاقة في منطقة بحر الصين الجنوبي(3).

المطلب الأول: المنازعات الإقليمية البحرية في بحر الصين الجنوبي: بحر الصين الجنوبي هو جزء من المحيط الهادئ، ويقع في جنوب الصين غربي الهادئ، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، ويعد أكبر بحر في العالم هو والبحر الأبيض المتوسط بعد المحيطات الخمسة بمساحته المقدرة بـ 800 ألف كم^2(310.000 ميل مربع).

ويربط مضيق تايوان بين بحري جنوب الصين وشرق الصين، والجزء الجنوبي الغربي من بحر جنوب الصين الممتد من خليج تايلند إلى بحر جاوة يعتبر امتداد واسع مغمور بالمياه يسمى برصيف "سندا"...وأطول الأنهار التي تصبّ فيه هي أنهار "اللؤلؤ" و "الأحمر" و "ميكونغ" و "تشاو فرايا"، ويُعتبر

1- Xuegang Zhang. "**China's energy corridors in Southeast Asia**"200 8. In: http://frankhaugwitz.com/doks/security/2008_01_China_Energy_Corridors_Southeastasia_Jamestown.pdf".

2- Mikkal E. Herberg. "**China's search for energy security: The implications for Southeast Asia**". In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. Routledge, New York and London, 2008. p. 70.

3- Ibid. p. 74.

هذا البحر ثاني أكثر الممرات البحرية على مستوى العالم ازدحاماً بالحركة، حيث يمر عبره ثلث الشحن العالمي[1].

يحاذي بحر الصين الجنوبي العديد من أكثر الدول في قارة آسيا ديناميكية و قوة، و تمثل مياهه جزءا من المحيط الهادي ممتدا من سنغافورة و مضيق ملقا في الجنوب الغربي، إلى هونغ كونغ و مضيق تايوان في الشمال الشرقي، و تتشكل المنطقة من مئات الجزر و الصخور و الأرصفة البحرية، و يقع أغلبها في جزر "سبراتلي" و "باراسيل"، و بالموازاة مع الاعتراف بدورها البارز كتقاطع طرق للتجارة البحرية، ينظر إلى هذه المياه كذلك كحاضنة لمخزونات معتبرة من النفط و الغاز الطبيعي، و في حين أن بحر الصين الجنوبي أكبر من حيث المساحة من الخليج العربي و بحر قزوين، إلا أنه يتشابه مع المنطقتين في جانبين حساسين، و هما: كون ثرواته الباطنية موضوعا لمطالب و ادعاءات متشابكة و متعارضة من جهة، و كون الدول المعنية بهذه النزاعات البحرية تبدو مستعدة لاستعمال القوة العسكرية للدفاع عما تعتبره مصالح حيوية لها في هذه المياه[2].

إن بحر الصين الجنوبي الذي طالما كان هاما بصفته شريانا كبيرا لحركة السفن العالمية، اكتسب أهمية إضافية في السنوات الأخيرة بسبب التوقعات بضمه مخزونات كبيرة من الطاقة، و لكن حجمها يبقى مسألة تخمينية فقط، نظرا لإجراء القليل جدا من عمليات التنقيب في المنطقة، و افتقار الخبراء إلى المعطيات الكافية لتكوين تخمينات موثوقة للإمدادات غير المستخرجة، و تشير التقديرات الصينية إلى وجود مخزونات ضخمة من النفط و الغاز في المنطقة، و أولى تلك التقديرات صدرت في الثمانينيات من طرف وزارة الجيولوجيا و الموارد المعدنية، و خلصت إلى أن بحر الصين الجنوبي يضم في باطنه ما مقداره 130 مليار برميل من النفط، أي أكثر من احتياطيات النفط في أوروبا و أمريكا اللاتينية مجتمعتين[3].

و ارتفعت هذه التقديرات خلال الدراسة التي أجرتها نفس الوزارة الصينية عام 1994، لتصل إلى225 مليار برميل من النفط، رغم أنه ما يزال غير واضح ما إذا كانت تلك التقديرات تخص الاحتياطيات

---

[1]– "**بحر الصين الجنوبي**". تقرير الجزيرة نت، 2012/9/26، في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/6a6cf187-3cca-4029-8a71-8587ec9c7110".

[2]-Stephen J. Ruscheinski.China’s energy security and The South China Sea. A thesis presented to the faculty of the U.S army command and general staff college in partial fulfillment of the requirements for the degree “Master of military art and science: general studies”. University of Illinois at Urbana-Champaign, Illinois, 2002. p. 46.

[3]- مايكل كلير. مرجع سابق. ص 134.

النفطية الموجودة في جزر سبراتلي فقط أو كامل احتياطيات بحر الصين الجنوبي، و لا يتقاسم الكثير من المحللين غير الصينيين هذه التقديرات فيما يخص المخزونات الهيدروكربونية في بحر الصين الجنوبي، حيث تفيد تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية 1993–1994 بأن كامل المصادر الطاقوية المستكشفة و غير المستكشفة في الأحواض الساحلية لبحر الصين الجنوبي تصل إلى 28 مليار برميل فقط، أي واحد على عشرة من أغلب التقديرات الصينية[1].

خريطة رقم (9) : منطقة بحر الصين الجنوبي



Source:http://www.google.fr/imgres?q=%D8%A8%D8%AD%D8%B1+%D8%A7%D9%D8%A8%D9%8A&hl=fr&sa=N&biw=1280&bih=549&tbm=isch&tbnid.

و بحسب وكالة معلومات الطاقة الأمريكية لا تتعد المخزونات المؤكدة من النفط في بحر الصين الجنوبي 7.8 مليار برميل، و الإنتاج الحالي للمنطقة من النفط يصل إلى 1.9 مليون برميل يوميا... و مع ذلك تستمر وسائل الإعلام الصينية في وصف بحر الصين الجنوبي بأنه الخليج العربي الثاني[2].

و تضع هذه التقديرات على اختلافها منطقة بحر الصين الجنوبي على قائمة أكثر مناطق العالم الواعدة من حيث احتياطاتها المؤكدة و المحتملة من النفط و الغاز الطبيعي، و الجدول الموالي يقدم

1- Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 70.

2- Tarique Niazi. Op. Cit. p. 106.

مقارنة لاحتياطيات النفط و الغاز في المنطقة مقارنة بمناطق أخرى من العالم، و هي التقديرات المأخوذة عن دراسات الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة.

جدول رقم (16): مقارنة بين احتياطيات النفط و الغاز في بحر الصين الجنوبي و مناطق أخرى من العالم

المناطق	احتياطيات النفط المؤكدة(مليار برميل)	احتياطيات الغاز المؤكدة(تريليون قدم مكعب)	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)	إنتاج الغاز (تريليون قدم مكعب سنويا)
بحر قزوين	34.9–18.4	337–236	1.3	4.3
بحر الشمال	16.1	148.2	6.7	9.0
الخليج العربي	672.0	1.800.0	21.4	6.8
بحر الصين الجنوبي	7.8	153.6	1.9	2.5

Source: Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 72.

و بالرغم من أن إثبات هذه التقديرات و غيرها سيتطلب عمل مسح شامل، فإن بلدانا كثيرة في المنطقة تأثرت بهذا الاحتمال بدرجة كافية للإدعاء بحقوق إقليمية طموحة، و هي مستعدة أيضا للدفاع عن قطاعاتها الإقليمية ضد المدعين المنافسين[1].

وقضية السيادة على مناطق في مياه بحر الصين الجنوبي قضية حساسة، فهو يعد – إلى جانب مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية– واحدا من بؤر التوتر الثلاث الكبرى في شرق آسيا، وهناك تدافع وتزاحم من قِبل مختلف المطالبين لاحتلال أكبر عدد ممكن من الجزر التي لا يتجاوز حجم بعضها بضع صخور.

و تطالب الفليبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة منه، بينما تؤكد الصين أنها صاحبة حق تاريخي في المنطقة، وترى أن الصينيين القدماء اكتشفوا بحر الصين الجنوبي في القرن الثاني قبل الميلاد، وهذا هو الدليل التاريخي – في رأيها– الذي يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على جزر البحر و المياه المحيطة به.

[1]–مايكل كلير. مرجع سابق. ص 135.

ودخلت التوترات المستمرة منذ زمن طويل مرحلة جديدة، وبدأت أمواج التوتر تتلاحق في بحر الصين الجنوبي مع تنقيب الدول المتنازعة عن إمدادات للطاقة على عمق أكبر في المياه محل النزاع، في الوقت الذي تحشد فيه قواتها البحرية وتحالفاتها العسكرية(1).

و يلاحظ أن التوترات المتعلقة بهذه المناطق المتنازع عليها أخذت في التزايد، و أهم مصادر تزايد هذا التوتر هي:

– الطلب المتزايد على النفط و الغاز من الطبيعي أن يزيد من حدة تنافس الأطراف المتنازعة على ضمان حقوق الموارد.

–تزايد الإدعاءات حول توسيع مدى المياه الإقليمية تحت غطاء اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار (2).

إذ يرجع النزاع جزئياً إلى أنه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صدقت عليها كل هذه الدول، تستطيع كل من هذه الجهات السيادية المالكة أن تطالب بـ "**منطقة اقتصادية خالصة أو حصرية**" (Exclusive Economic Zone) عرضها 200 ميل بحري تمكنها من الاستغلال المنفرد لمصائد الأسماك والموارد النفطية إذا كان بوسعها المحافظة على حياة اقتصادية في هذه المناطق، وإلا فإن كل جهة سيادية مالكة تستطيع أن تطالب بما لا يتجاوز 12 ميلاً بحرياً فقط من المياه الإقليمية(3).

– تصاعد الروح القومية و الوطنية التي تزيد من حدة الحساسية بين الحكومات و الشعوب، و في إدراكاتها و رؤيتها للقضايا المتعلقة بالحدود و السيادة.

– تزايد القدرات العسكرية الصينية و التي تحولت إلى عامل يؤثر على نبرة و حدة الحوار حول الخلافات البحرية الإقليمية(4).

1–"**بحر الصين الجنوبي**". مرجع سابق.

2- Robert Scher. **China's Activities in Southeast Asia and the Implications for U.S. Interests**. Testimony of Deputy Assistant Secretary of Defense Asian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Before the U.S. – China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010.In: ″www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10.../10_02_04_trans.pdf″.

3–"**بحر الصين الجنوبي**". مرجع سابق.

4- Robert Scher. Op. Cit.

تتكون منطقة بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة، و لكن الجزر الرئيسية الأربعة التي تتمحور حولها النزاعات، هي جزر "سبراتلي" و جزر "باراسيل" و جزر "براتاس" (Pratas) و قطاع "ماكليسفيلد"(Macclesfield)، و تعتبر قضايا السيادة على جزر "براتاس" و قطاع "ماكسفيلد" أقل حدة و أقل أهمية عمليا نظرا لقيمتهما المحدودة، و لكن النزاع على "سبراتلي" و "باراسيل" هو ما يلفت الانتباه أكثر [1].

خريطة رقم (10) : الجزر الرئيسية الأربعة المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي



Source: Koichi Sato. China's Territorial Claims at Sea: The East China and South China Sea (Part I). p. 20. In: "src- h.slav.hokudai.ac.jp/publictn/…/sato.pdf".

[1]- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In: "http://www.ipcs.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.html".

تتمحور النزاعات البحرية الرئيسية في بحر الصين الجنوبي إذا حول السيطرة على سلسلتين جزريتين، و هما سلسلة جزر "كسيشا" (The Xisha) باللغة الصينية أو المعروفة باسم "باراسيل" (Paracel) و سلسلة جزر "نانشا" (Nansha)أو المعروفة باسم "سبراتلي" (Spratly)، و تقع جزر "باراسيل"(*) محل نزاع بين ثلاثة أطراف الصين و تايوان و فيتنام، رغم أن الصين فقط من تحتل هذه الجزر فعليا منذ 1974، و في الجهة الأخرى تقع جزر "سبراتلي" محل إدعاءات بملكيتها من طرف الصين و ماليزيا و بروناي و الفيليبين و تايوان و فيتنام، و يحتل أغلب أصحاب هذه الإدعاءات بعضا من جزر تلك السلسلة، حيث تحتل الصين 8 منها، و تايوان 1، و الفيليبين 9، و ماليزيا 9، و فيتنام 27، و بروناي لا تحتل أية واحدة منها[1].

و يختلف مدى المناطق التي تدعي كل دولة من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بحق السيادة عليها، فسلطنة بروناي تطالب بمنطقتين و هما "رصيف لوويزا" الذي يقع محل مطالبة من ماليزيا أيضا، و "ضفة ريفلمان"، أما الصين فهي صاحبة الإدعاءات الأكبر التي تغطي كامل جزر سبراتلي و باراسيل و معظم الأجزاء المتبقية من بحر الصين الجنوبي، مستندة في ذلك على خلفيات تاريخية، و يذهب المسؤولون الصينيون إلى أن تلك المناطق سلبت من الصين من طرف القوى الكبرى بواسطة اتفاقيات غير عادلة، و يؤكدون أن جزر سبراتلي كانت جزءا مندمجا في الصين لقرابة ألفي سنة، و يبرهنون على هذا الإدعاء بسياقة شواهد أثرية، و بالبعثات البحرية الصينية نحو جزر سبراتلي في عهد سلالة "هان" عام 110 م، و سلالة "مينغ" ما بين 1403-1433م، و في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين أكدت الصين على إدعاءاتها تجاه جزر سبراتلي و باراسيل... و في عام 1947 وضعت الصين خريطة ذات 11 خطا متقطعا غير محدد بدقة و أدعت أحقيتها بكامل الجزر الداخلة في نطاق تلك الخطوط، و تم مراجعة تلك الخطوط من طرف "زهو إينلاي" لتصبح تسعة خطوط تؤشر للمناطق ذات السيادة الصينية في المنطقة... و في عام 1974 عززت الصين إدعاءاتها تجاه جزر باراسيل بالاستحواذ عليها من فيتنام، و أطلقت عليها اسم جزر "كسيشا"، و ضمتها كجزء من مقاطعة جزيرة "هاينان" عام 1988.

*** تتشكل سلسلة "جزر باراسيل" من 30 جزيرة و الضفاف الرملية أو الأرصفة البحرية، تغطي مساحة قدرها 15 ألف كم^2 في بحر الصين الجنوبي، و هي منطقة غير مأهولة بالسكان بصفة دائمة، و يقع هذا الأرخبيل على مقربة من الخطوط الساحلية للصين و فيتنام... و هي تنقسم إلى مجموعتين: مجموعة "آمفيتريت" نسبة لاسم فرقاطة فرنسية و تقع في الشمال الشرقي للأرخبيل، و مجموعة "كريسينت" في الجنوب الغربي، و تفصل بينهما مسافة حوالي 70 كلم، و أهم ما يتشكل منه هذا الأرخبيل الأرصفة البحرية مثل "بومباي" و "ديسكوفري"، و جزيرتي "لينكولن" و "تريتون".**

- **Paracel Islands.**From Wikipedia, the free encyclopedia, July 2009.In: " *en.wikipedia.org/wiki/Paracel_Islands* "

1- TariqueNiazi. Op. Cit. p. 105.

و حتى أندونيسيا التي ليس لها مطالب صريحة، أكدت على تمسكها بمنطقتها الاقتصادية الخالصة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، و تتخوف من المطالبات الصينية و التايوانية التي تمتد إلى المنطقة الاقتصادية الأندونيسية و جرفها القاري بما في ذلك حقول الغاز الطبيعي الأندونيسية، بينما دخلت ماليزيا في حلبة المنافسة على تلك الجزر عام 1983 عندما أرسلت حوالي 20 رجلا من قواتها الخاصة لجزيرة "تيرومبا لايانغ لانغ"... و هي تحتل حاليا 3 جزر تعتبرها ضمن مياهها الإقليمية، و تطالب الفيليبين بالسيادة على 8 جزر ضمن سلسلة سبراتلي و ليس بالسلسلة كاملة، و تبني إدعاءاتها على قاعدة جغرافية، في الوقت الذي تبني فيه تايوان إدعاءاتها تجاه الجزر المتنازع عليها انطلاقا من المبادئ الخمسة لسنة 1993 المتضمنة فيما يعرف بـ "الخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي"، و التي تقر بحق السيادة التايوانية على جزر سبراتلي، و دعم أي مسعى للتسوية السلمية للنزاع، و معارضة أي تحرك يمكن أن يفضي إلى تفجر النزاع من جديد، و تأييد فكرة وضع النزاع جانبا بشكل مؤقت للسماح بالاستغلال المشترك لما تمتاز به المنطقة من ثروات، و التعاون مع الأطراف المتنافسة الأخرى لتفادي نشوب أي نزاع.. و تسيطر تايوان على جزيرة "إيتو آبا"، و تطالب بجزيرة "كاوسيونغ" التي تطالب بها أيضا كل من الصين و فيتنام و الفيليبين[1].

خريطة رقم (11) : المطالبات الإقليمية للدول المتنازعة في بحر الصين الجنوبي



Source:http://www.google.fr/imgres?q=%D8%A8%D8%AD%D8%B1+%D8%A7%%D8%A8%D9%8A&start=364&hl=fr&sa=N&biw=12".

---

[1]- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

و تمتد المطالبات الفيتنامية إلى عهد سلالة "نغويين"، و إلى أدلة (خرائط) مؤيدة لتلك المطالبات التاريخية، و تدرج فيتنام إدعاءاتها كجزء من انفصالها عن فرنسا و المطالبات الفرنسية بالسيادة على جزر سبراتلي عام 1933، و كانت اليابان قد أعادت تلك الجزر للفرنسيين بعد الحرب العالمية الثانية... كما تعتمد مختلف الأطراف المتنازعة في إدعاءاتها بالسيادة على تلك الجزر بمبدإ "الأرض التي لا مالك لها" (Terranullius)[1]. **الملحق رقم 6 يفصل في الإدعاءات الإقليمية بسيادة الدول المتنافسة على الجزر المتنازع عليها في سلسلتي سبراتلي و باراسيل في بحر الصين الجنوبي).**

و تعتبر سلسلة جزر "سبراتلي" أخطر بؤر التوتر في بحر الصين الجنوبي، و هذا رغم كون مساحتها الإجمالية لا تتعد 3 أميال مربعة، مع أنها تمتد على مئات الأميال على طول بحر الصين الجنوبي، و ليس لهذه الجزر سكان أصليين.. و رغم هذه الوقائع تحولت هذه الجزر إلى ساحة للتنافس على الطاقة و الإدعاءات المتعارضة في منطقة آسيا المحيط الهادي، و يعود هذا بالأساس إلى الاعتقاد السائد حول كون تلك الجزر مركزا لمخزونات النفط و الغاز الأكبر في كامل بحر الصين الجنوبي[2].

<u>خريطة رقم (12) : موقع جزر سبرا تلي من بحر الصين الجنوبي</u>



<u>Source:</u>http://www.aljazeera.net/news/pages/6a6cf187-3cca-4029-8a71-8587ec9c7110.

1- Daniel Livingstone. **The Spratly Islands: A Regional Perspective**. <u>Journal of the Washington Institute of China Studies</u>: Fall 2006, Vol. 1, No. 2. p. 151.

2- Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 48.

فبحسب دراسة صدرت عام 1995 لمعهد الأبحاث الروسي في جيولوجيا الدول الخارجية، فإن 6 ملايير برميل من النفط تتركز في جزر سبراتلي إضافة إلى كميات هائلة من الغاز الطبيعي... في حين أفاد "تقرير شباب الصين" لعام 1995 بأن جزر سبراتلي هي المفتاح للسيطرة على 10 ملايين طن من النفط، أي أكثر من ثمن المخزونات الصينية المقدرة بـ 78 مليون طن، و خلص التقرير أخيرا إلى أن منطقة بحر الصين الجنوبي تتجه لأن تكون شرق أوسط آخر [1].

و يعتبر عامل النفط عنصرا مفجرا للنزاعات في بحر الصين الجنوبي، فقد كانت النزاعات في هذه المنطقة هادئة لقرون عدة، و لكن تلك النزاعات تأججت على خلفية أزمة النفط 1973 (عندما قامت الدول العربية بحظر بيع النفط للدول الغربية التي أيدت إسرائيل في حربها ضد العرب)، مع تزايد الاعتقاد بأن جزر سبراتلي تحتوي على مخزونات باطنية محتملة من النفط و الغاز الطبيعي[2].

و بغض النظر عن اختزان المنطقة للنفط و عن حجم تلك المخزونات، تكتسي مجموعة جزر سبراتلي أهمية بالغة بفضل موقعها، فهي تشغل عمليا وسط بحر الصين الجنوبي، الذي يعتبر خط مواصلات يستعمل من طرف جميع الدول البحرية سواء للعبور العسكري و المناورات أو للتجارة، و تعطي التدفقات و الوضعية السياسية في المنطقة الشرقية لآسيا دلالة إضافية للبقاء الدائم للأطراف التي تمتلك مناطق في تلك السلسلة الجزرية[3].

و تبعد هذه الجزر عن الأطراف المتنازعة عليها بمسافات متباينة، حيث تبعد بمسافة 900 ميل عن جنوب جزيرة "هاينان" الصينية، و 230 ميل شرق فيتنام، و 120 ميل غرب جزيرة "بالاوان" الفيليبينية، و 150 ميل شمال غرب ولاية "صباح" الماليزية، و تصل سلسلة جزر سبراتلي بين المحيط الهندي و المحيط الهادي، و هي بذلك تشكل طريق بحري رئيسي، و تحتل وضعية عسكرية إستراتيجية تربط بين إفريقيا و آسيا و أوروبا... و السيطرة على هذه الجزر يمكن أن يعمل كوسيلة للتأثير على نقل النفط في

1- Tarique Niazi. Op. Cit. p. 106.

2- Pooja Theresa Stanslas.**The Spratly Dilemma: External powers and Dispute Resolution Mechanisms**. BiuletynOpiny, N° 34/ 2010, Warsaw, November 2, 2010. p. 3.

3-Haydee B. Yorac." **The Philippine claim to the Spratly islands group**". **PLJ volume 58 fourth quarter -05- Volume 57**, .1983, p. 47. In:

"http://law.upd.edu.ph/plj/images/files/PLJ%20volume%2058/PLJ%20volume%2058%20fourth%20quarter%20-05-%20Volume%2057%20&%2058%201982%20-%201983%20Index.pdf".

كل من جنوب شرق آسيا و بقية العالم المصنع، لأن امتلاك جزر سبراتلي و السيطرة عليها يمنح لصاحب السيادة عليها الحق في المياه و المسطحات المائية المحاذية لها[1].

و هكذا تحولت تلك الجزر الصغرى في السلسلة إلى مناطق ذات أهمية إستراتيجية بالغة لمختلف الدول في المنطقة، لأن امتلاكها يمكن أن يضفي الشرعية على إدعاءات تلك الدول في المياه المحيطة بتلك الجزر الصغيرة و كل ما تختزنه من ثروات[2].

و تطالب كل من الصين و فيتنام بفرض السيادة كليا على الجزر في سلسلة سبراتلي، بينما تؤكد بروناي و الفيليبين و ماليزيا و تايوان على سيادة جزئية على بعض الجزر في المنطقة فقط، و هي مطالبات تقوم على أسس جغرافية و تاريخية و قانونية متنوعة، و باستثناء بروناي تمكن جميع المطالبين الآخرين من فرض تواجد عسكري لهم هناك.. مما جعل الوضع متوترا و متفجرا[3].

إذ لم تقتصر جهود الأطراف المتنازعة لإثبات سيادتها على تلك الجزر على الطرق السلمية و الدبلوماسية و الدعاية الإعلامية فقط، بل تعدتها إلى حالات من الأعمال و الصدامات العسكرية التي اختلفت في حدتها و في طبيعتها و هوية الأطراف المشاركة فيها، و هي حالات مثيرة للقلق و تنبئ بتطورات سريعة و خطيرة مستقبلا رغم أنها لم تصل إلى درجة الحرب الشاملة و المدمرة لحد الآن **(الملحق رقم 7 يبين بالتفصيل الصدامات العسكرية الناجمة عن الرغبة في فرض السيادة على الجزر التنافس عليها في بحر الصين الجنوبي).**

و تفيد دراسة "ديفيد وينسك" (David Weincek) و "جون بايكر"(John Baker) أن أهم الدوافع نحو مواجهة عسكرية حول جزر سبراتلي تتمثل في: الاحتلال الخفي، نشاطات الاستكشاف و الاستغلال، الدوريات العنيفة، و انتشار مسلح.

-**الغزو الزاحف:** هو الاحتلال الفعال و الدائم للجزر و الأرصفة ضمن سبراتلي، لتعزيز الإدعاءات بالسيادة على تلك المناطق.

1- Omar Saleem. The Spratly Island dispute: China defines The new millennium. 2000. P. 531. In. " *www.wcl.american.edu/journal/ilr/15/saleem.pdf".*

2- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 48.

3- Ji Guoxing. **Maritime Jurisdiction in the Three China Seas: Options for Equitable Settlement**. IGCC-Policy Papers No. 19, California, October 1995. p. 14.

– **نشاطات الاستكشاف و الاستغلال:** و المقصود هنا قيام مختلف الأطراف بعمليات استكشاف من جانب واحد للجزر و اقتناص الثروات الطبيعية، و المصالح النفطية في سبراتلي واسعة جدا و القيام بمثل تلك السلوكات الفردية يمكن أن تنتج عنها استجابات عسكرية.

– **الدوريات العنيفة:** و هي تتم غالبا من طرف الصين و فيتنام كتحرشات و احتجاز لمراكب صيد و سفن مدنية تابعة للمدعين الآخرين، و مثل هذه التحرشات هي الوسيلة الأسهل لتوليد ردود فعل عسكرية.

– **انتشار مسلح:** مع الانتشار العسكري المتزايد للقوات العسكرية لمختلف الأطراف ذات المطالبات الإقليمية في جزر سبراتلي تصبح المنطقة أقرب ما يكون إلى حدوث مواجهات مباشرة، فعندما تكون فرق عسكرية من دول مختلفة قريبة من بعضها البعض، يكون حدوث أي سوء تفاهم أو حتى أحداث بريئة و غير مقصودة عرضة لسوء التأويل و تدفع نحو تحرك مسلح(1).

و لجزر سبراتلي أيضا قيمة إستراتيجية أين استغلتها اليابان كمركز متقدم طيلة الحرب العالمية الثانية للانطلاق في عمليات غزو أو حصار، و مع قرب نهاية القرن العشرين ذهب أحد المحللين العسكريين اليابانيين إلى أن الدولة التي تسيطر على جزر سبراتلي ستكسب هيمنة إقليمية في الألفية الجديدة، و من بين مختلف الدول ذات المطالبات في جزر سبراتلي – بروناي، الصين، ماليزيا، الفيليبين، تايوان–، تمثل الإدعاءات الصينية المسائل الأكثر أهمية التي ستحدد القضايا الدولية في الألفية الجديدة، و توجد الصين في أحسن رواق من بين جميع المطالبين الآخرين لتصبح القوة الأولى في آسيا بدون منازع(2).

و من المعلوم أن الوضعية الأمنية في بحر الصين الجنوبي و بصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين و مناوراتها الأمنية، في الوقت الذي أصبحت فيه هذه الأمة الأكثر عدائية في عسكرة سبراتلي، و استعملت عدد من الجزر التي تسيطر عليها لحسابات خاصة، و لاستعراض تكتيكات قوة لتأكيد شرعية حيازتها لهذه الجزر... و بتوظيفها للنزعة القومية و الوطنية كعامل و عنصر دعم لسياسات النظام السياسي في بكين، فهي تربط السياسة و الفكر الوطنيين مباشرة بنزعتها العسكرية في آسيا... و من المهم التأكيد على أن الصين هي مركز المنظور الأمني بأكمله في المنطقة، و بقية أصحاب المطالبات عليهم التعامل مع قوة الصين الاقتصادية الكاسحة، و تطورها العسكري، و رغبتها

[1]- Daniel Livingstone. Op. Cit. p. p. 156, 157.

[2]- Omar Saleem. Op. Cit. p. p. 531, 532.

المتزايدة في الهيمنة، بالتزامن مع الحاجة لموازنة المخاطر المتعلقة بانقطاع شحنات النفط، و التكاليف الناجمة عن نشوب أي نزاع[1].

و قد دخلت الصين كطرف رئيسي في الصدامات العسكرية التي شهدتها المنطقة، و أخذت التوترات في بحر الصين الجنوبي عموما و في جزر سبراتلي خصوصا بعين الاعتبار في الإستراتيجية الأمنية و العسكرية الصينية، و هذا إلى جانب مناطق التوتر التقليدية في مضيق تايوان و شبه الجزيرة الكورية، حيث صرح أحد الخبراء العسكريين الصينيين "شين دينقلي" (Shen Dingli): "عندما تغلق جبهة تايوان، يمكننا التوجه نحو بحر الصين الجنوبي"[2].

و تورطت الصين فعليا في عدد من حالات الصدام العسكري المسلح مع بعض من الأطراف الأخرى المطالبة بأحقية فرض السيادة على جزر سبراتلي، و خاصة مع كل من فيتنام و الفيليبين.

وقع أول حادث عسكري كبير في مارس 1988، عندما سيطرت القوات البحرية الصينية على ستة جزر في قطاع من السلسلة طالما كانت فيتنام تدعي الحق فيه، و تبع ذلك اشتباك بحري قصير أغرقت فيه ثلاثة قطع بحرية فيتنامية و قتل 72 بحارا، و قد شكل ذلك أول استخدام للقوة العسكرية من طرف الصين في سلسلة جزر سبراتلي، و هو أيضا أول عمل عسكري تعمل فيه القوات البحرية الصينية بطريقة هجومية خارج المياه الساحلية للصين.

و منذ ذلك الحين سيطرت الصين على عدد من الجزر الأخرى التي تدعي فيتنام الحق فيها، و أقامت فيها منشآت عسكرية صغيرة على بضع جزر منها، و معظم هذه القواعد هي في جوار مجموعة "وانا باي- 21"، و هي امتياز طاقة واعد أجرته الصين لشركة "كريستون" الأمريكية للطاقة عام 1992، و هو يقع ضمن النطاق الاقتصادي الحصري الذي تدعيه فيتنام... و تعهدت بكين بأنها ستدافع عن المنطقة بأي مستوى من القوة تراه مناسبا، و قد صرح "راندول تومبسون" رئيس شركة "كريستون": "لقد أكد كبار المسؤولين الصينيين أنهم سيحمونني بكامل قوتهم البحرية"[3].

و كانت الصدامات العسكرية بين الصين و فيتنام أقدم من ذلك، و لكنها تعلقت بجزر "باراسيل" بداية عام 1974، عندما استولت عليها الصين و طردت قواتها منها، في الوقت الذي كانت فيه جمهورية فيتنام

---

[1]-Ibid. p. p. 157, 158.

[2]- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

[3]-مايكل كلير. مرجع سابق. ص 139.

في حرب مع فيتنام الشمالية، و كانت تلك أول مرة تجسد فيها الصين اهتمامها عمليا بمنطقة بحر الصين الجنوبي(1).

و بعد حادثة 1988 و انتداب الشركة الأمريكية للقيام بأعمال تنقيب في الجزر المأخوذة من فيتنام، وضعت الصين بشكل منتظم قطعا بحرية في المنطقة، و عززت وجودها العسكري في تلك الجزر، كما أن السفن الحربية الصينية قد هددت أيضا قطعا بحرية تعود لفيتنام في عدة مناسبات عندما انتقلت إلى مناطق التنقيب التي تدعي الصين الحق بها، و في عام 1994 منعت السفن الصينية الفيتناميين من إعادة منصة حفر صغيرة كانوا قد أدخلوها إلى مجموعة "واناباي"، فيما يبدو ظاهريا بأنه اختبار للقرار الصيني(2).

و بينما كان الاعتقاد السائد في مختلف الأوساط أن الصدامات العسكرية الصينية في جزر سبراتلي ستبقى محصورة مع فيتنام، فاجأت الصين الجميع عندما قامت عام 1995 بالاستيلاء على ما يعرف بـ "رصيف الأذى" (Mischiefreef) التابع للفيليبين في جزر سبراتلي، و هو ما يشكل سابقة من نوعها لكون احتلال هذا الرصيف يعتبر المرة الأولى التي تتحدى فيها الصين عسكريا عضوا في "آسيان" بسبب نزاع حدودي(3).

تعود أصول هذه الحادثة إلى سبتمبر 1994، عندما طردت البحرية العسكرية الفيليبينية حوالي 25 صيادا صينيا حاولوا الاستقرار في أحد الجزر التي تطالب بها فيليبين، و في جانفي 1995 قامت الصين بعمل مماثل بطردها لـ 35 صيادا فيليبينيا في منطقة تدعى "كالايان" و هي منطقة في جزر سبراتلي تطالب بها فيليبين، و انفجر الصدام في 8 فيفري 1995 عندما اكتشفت الفيليبين أن الصين قد أنشأت موقعا عسكريا على الرصيف، و طلبت من الصين سحب قواتها من المنطقة حالا(4).

و "رصيف الأذى" هذا عبارة عن جزيرة صغيرة و معزولة تبعد 150 ميلا عن جزيرة "بالاوان" الفيليبينية، و تقع ضمن النطاق الاقتصادي الحصري الذي تدعيه الفيليبين، و هذا ما أثار سلسلة من

1- Pham Quang Minh. **"The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam"**.A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), **The U.S and China in regional security: implications for Asia and** Europe. Berlin, June 18-19, 2012. p. 5.

2- مايكل كلير. مرجع سابق. ص 140.

3- Michael A. Glosny. **"Stabilizing the Backyard:Recent Developments in China's Policy Toward Southeast Asia'**. In: Joshua Eisenman, Eric Heginbotham and Derek Mitchell (Eds). Op. Cit. p. 165.

4- Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 55.

الصدامات البحرية و خلق أزمة دبلوماسية غيرت المعادلة الإستراتيجية برمتها في بحر الصين الجنوبي(1).

و اتهمت فيليبين الصين بإقامة منشآت عسكرية على الرصيف، و لكن الصين نفت ذلك و أكدت أن ما أنجز لا يعدو أن يكون سوى ملاجئ بسيطة لإيواء الصيادين، و لكن تحليل الخبراء للصور الملتقطة أكد أن الأمر يتعلق بإنجاز مراكز حراسة متعددة و رفع العلم الصيني على كل واحدة منها، و الغرض من ذلك واضح حسب مانيلا و هو فرض الرقابة على الجزيرة عبر احتلالها... و قد أرسلت الفيليبين مجموعة من السفن لمنطقة سبراتلي للتحقق من وجود أية اختراقات أخرى و لكن تم طردها من طرف السفن الصينية، و رغم أن الصين سحبت 7 من بين سفنها التسعة خارج حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة للفيليبين و المقدرة بـ 200 ميل بحري، إلا أنها احتفظت بكامل المنشآت التي أرستها على الجزر المحتلة... و من خلال هذه الحادثة تكون الصين قد حذرت من أنها ستمارس: "تسامحا محدودا جدا تجاه أي اعتداء على السيادة و الكرامة الصينية"، و أكدت أن الفيليبين: "يجب أن تتحمل المسؤولية كاملة لأية عواقب"(2).

و في أكتوبر 1998 خرقت الصين اتفاقا كانت قد عقدته مع الفيليبين بعد حادثة 1995، بقيامها ببناء منشآت جديدة على "رصيف الأذى"، متمثلة في أرضية محطة أقمار، و منشأة يعتقد أنها مهبط للحوامات(3).

لقد أجبرت حادثة "رصيف الأذى" عام 1995 دولا كثيرة في المنطقة و دولا أخرى لها مصالح هناك، على إعادة تقويم سياساتها المتعلقة بالصين و بحر الصين الجنوبي، فحتى ذلك الوقت كان كثير من المحللين الغربيين يعتقدون أن الصين ستحصر استخدامها للقوة بنزاعها المستمر مع فيتنام، و أنها ستستخدم الدبلوماسية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى في المنطقة، غير أن الصين بدخولها بالقوة إلى منطقة دولة عضو في "آسيان"، إنما أعطت مؤشرا على أنها لن تكون ملزمة بمثل هذه التقييدات، و بالرغم من أن الصين كانت حذرة نسبيا في استخدامها للقوة مذاك، فقد استمرت في إقامة المراكز العسكرية المتقدمة في جزر سبراتلي، و في نشر سفنها الحربية في المناطق التي تدعي الحق فيها دول

1- مايكل كلير. مرجع سابق. ص 140.

2- Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. p. 55- 58.

3- Michael A. Glosny. Op. Cit. p. 165.

"آسيان"... و لذلك ثمة قليل من الشك بأن الصين تعتبر استخدام القوة العسكرية بمثابة خيار عملي في سعيها لتحقيق المصالح القومية الحيوية[1].

و أكدت الصين على عزمها استعمال القوة لإثبات أحقيتها في المناطق المتنازع عليها، من خلال إصدار اللجنة القانونية لمؤتمر الشعب الوطني و هي أعلى هيئة تشريعية عام 1992، لتشريع يؤكد السيادة الكاملة للصين على أرخبيل سبراتلي، و هو الإجراء المعروف باسم "قانون المياه الإقليمية و مناطقها المتنازع عليها"، و الذي أكد على أحقية الصين في السيادة الكاملة على جزر سبراتلي و باراسيل، و أهم ما في هذا القانون أنه رخص لجيش التحرير الشعبي استعمال القوة إن لزم الأمر للدفاع عن الجزر ضد أي هجوم أو احتلال أجنبي[2].

و في هذا السياق أيضا من الضروري الإشارة للعسكرة المتزايدة للنزاع من طرف الصين، و ذلك بالخصوص من خلال امتلاك القوة العسكرية التي تسمح لها بتعزيز مطالباتها الإقليمية، و تدخل الرغبة الصينية في تطوير قوة بحرية في إطار سعيها لتوسيع قوتها القاعدية، و ارتفعت الميزانية العسكرية الصينية بـ 75% منذ عام 1988، مما يظهر عزم الصين على تبني الخيار العسكري في النزاعات غير المتعلقة بتايوان، و نتيجة لجهود العسكرة الصينية بدأت الدول المجاورة لها بدورها في زيادة خياراتها العسكرية، و النزاع حول سبراتلي يمكن أن تنجر عنه تأثيرات غير مرغوبة من خلال انتشاره ليشمل وضعيات متوترة أخرى مع الدول المجاورة و يخلق سباق تسلح في آسيا[3].

و قد تجلت بدايات قيام سباق تسلح في بحر الصين الجنوبي من خلال سعي جيران الصين لمواكبة التطورات التي تعرفها البحرية الصينية في المنطقة، ففيتنام المعروفة بتقاليدها البحرية سرعت من وتيرة برنامج تحديثها العسكري رغم صعوباتها الاقتصادية، مدفوعة بالتطورات العسكرية السريعة في الصين و استعراضها لعضلاتها في بحر الصين الجنوبي، فحصلت على فرقاطاتان و كاسحتان للألغام و عشرة قوارب هجومية سريعة من روسيا، و وضعت مؤخرا طلبا لروسيا للحصول على 12 نفاثة مقاتلة و 6 غواصات من طراز "كيلو"، و هذه الأسلحة ستوفر للقوات المسلحة الفيتنامية القدرة على مواجهة القدرات الحربية الصينية في بحر الصين الجنوبي[4].

1- مايكل كلير. مرجع سابق. ص ص 142، 143.

2- Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. 52.

3- Daniel Livingstone. Op. Cit. p. 157.

4- Ian Storey. "**The South China Sea: The Theatre for Emerging Strategic Competition?**". Paper Presented at "Security Environment in the East Asian Seas", Ocean Policy Research Foundation, Tokyo, 16-17 February 2011. In: "http://blog.canpan.info/oprf/img/858/dr.storey_presentation.pdf ".

أما ماليزيا فقد اشترت في أكتوبر 2009 غواصتان من طراز "سكوربين" لزيادة قدرتها على حماية مياهها، و أندونيسيا بدورها تخطط لبناء 12 غواصة إضافية بحلول عام 2024، و الحصول على غواصات كورية جنوبية من طراز "شانبوغو" و غواصات روسية من طراز "كيلو"، و على عكس ماليزيا أو فيتنام ليس للفيليبين أية قدرات عسكرية حقيقية للدفاع عن المناطق المتنازعة، و لكنها تعتمد على اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة لحماية المصالح الفيليبينية في تلك المناطق، و لكن قوات هذه الدول لا تعادل القوة العسكرية الصينية، لأن القوات البحرية عبر جنوب شرق آسيا تعتبر عموما صغيرة الحجم أو متوسطة من حيث القدرات و مجموع عدد السفن و الطائرات، و الدور الرئيسي لهذه القوات هو حراسة المناطق الاقتصادية الحصرية أو التعامل مع عدد من التهديدات الأمنية غير التقليدية[1].

و هذا بالرغم من أن التفاهم على سلسلة من الاتفاقيات و إجراءات بناء الثقة قد مكن من وضع المنازعات البحرية في بحر الصين الجنوبي على الرف مؤقتا، حيث أن كل أطراف النزاع باستثناء تايوان وقعت عام 2002 على "**إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي**"، و في مارس 2005 وقعت الشركات النفطية الوطنية لكل من فيتنام و الفيليبين و الصين على اتفاق للاستكشاف المشترك في المناطق المتنازع عليها، و لكن التوترات بقيت و انتهاكا لاتفاق عام 2002 توجد على الجزر حاميات عسكرية دائمة، و منشآت للمراقبة تابعة للدول المعنية بالنزاع باستثناء بروناي، كما أن اتفاقية 2005 بين الفيليبين و فيتنام و الصين لا تنص على الإنتاج المشترك، إضافة إلى حقيقة أن كون تايوان ليست من بين الدول الموقعة على أي من هذه الاتفاقيات يعد مصدرا للقلق أيضا[2].

و زيادة القوة الصينية لها تأثير أساسي على الحوار و المقترحات المقدمة لحل النزاع حول جزر سبراتلي، فأية اتفاقية تخص هذه الجزر و لا ترضي مصالح الصين ستفشل في مسعاها، و يمكن أن ينتج عنها نزاع مسلح يضم واحدا أو أكثر من الأطراف صاحبة الإدعاءات بالسيادة على المنطقة[3].

و لا يوجد لغاية الآن أي دليل على أن بكين مستعدة للتنازل عن ادعائها الحصري بالحق بكامل الأرخبيل أو التخلي عن استخدام القوة في حماية ممتلكاتها في عرض البحر، فمن الممكن إذا أن نتخيل سيناريو تؤدي فيه سلسلة من الصدامات الصغيرة – مثل تلك الصدامات المذكورة في الملحق رقم 7– إلى اشتباك عسكري أكثر ديمومة بين الصين و واحدة أو أكثر من الدول المدعية الأخرى، علاوة على ذلك

---

[1]- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

[2]-شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 109.

[3]- Omar Saleem. Op. Cit. p. 532.

فإن مثل هذا النزاع يمكن أن يعرض عبور السفن الدولية من خلال بحر الصين الجنوبي للخطر، مما يؤدي إلى التدخل المسلح من قبل اليابان و/أو الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المطلب الثاني: حماية خطوط المواصلات في بحر الصين الجنوبي: كانت الإستراتيجية البحرية لجمهورية الصين الشعبية أثناء الحرب الباردة تقوم على ثلاثة مهام رئيسية:

1-الاحتراس من أي غزو (سوفييتي).

2- صد أي هجوم نووي انطلاقا من قاعدة بحرية.

3- حماية خطوط المواصلات البحرية، و حماية الإدعاءات الصينية في الثروات الطبيعية و المناطق المتنازع عليها في منطقة المحيط الهادي.

و منذ أن أصبحت الحرب الباردة جزءا من التاريخ مع مطلع التسعينيات تغيرت أولويات هذه المهام، بتزايد الاهتمام المعطى حاليا لضمان الدخول للخطوط البحرية و الثروات الطبيعية في المنطقة[2].

و يسود اعتقاد بين المحللين العسكريين الغربيين و من منطقة جنوب شرق آسيا بأن للصين طموحات لتحظى بوضعية مسيطرة في المنطقة باستعمال القوة بهدف:

- السيطرة على طرق أو خطوط المواصلات البحرية القادمة من الخليج العربي.

- السيطرة على مخزونات النفط في بحر الصين الجنوبي و الشرقي.

- السيطرة على مداخل مضيق ملقا و غيره من المضايق[3].

فمع التطورات الإستراتيجية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي يركز على ما يحتويه هذا البحر من خطوط مواصلات بحرية (Sea lines of communication)، التي باتت تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني و عاملا محددا في تحقيق الصين لأمنها الطاقوي و بالتالي لأهدافها التنموية و الإستراتيجية، و حفاظ النظام الشيوعي الصيني على

1- مايكل كلير. مرجع سابق. ص 143.

2-Christopher C. Joyner. **The Spratly Islands Dispute in the South China Sea: Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation**. 24 Dec 1998. p. 69. In: "http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/cbmapspratly.pdf ."

3- Ingolf Kiesow. Op. Cit. p. 30.

شرعية بقائه على رأس قيادة الأمة الصينية المنبعثة من جديد مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي و العشرين.

إن احتضان جنوب شرق آسيا لكل طرق العبور الحيوية و الموثوقة لنقل الطاقة إلى الصين من الشرق الأوسط و إفريقيا و مختلف أنحاء العالم، يجعلها منطقة ذات أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني من جهة و كمصدر حساسية من جهة أخرى، فالمنطقة لا تحتوي فقط على ما يعرف بـ "نقاط الاختناق" أو "عنق الزجاجة" التقليدية لخطوط المواصلات البحرية، بل تمثل أيضا فرصا بديلة لطرق بحرية و برية لنقل و استيراد الطاقة... و كون جنوب شرق آسيا محاطة بشمال شرق آسيا و جنوب آسيا و غرب الباسيفيك، فقد ضمت كل طرق شحن و نقل واردات الطاقة الصينية من الشرق الأوسط و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، حيث هنالك حوالي 12 مضيقا إستراتيجيا و مسطحات مائية في هذه المنطقة، مثل: مضايق "سوندا"، "غاسبار"، "لومبوك"، "ماكاسار"، "مالوكو"، و بحر الصين الجنوبي، و أهمها على الإطلاق مضيق "ملقا"(1).

و قد سمح موقع جنوب شرق آسيا بالربط بين أكثر خطوط المواصلات البحرية ثقلا و حيوية في العالم، و هما:

* طريق شرق– غرب: الذي يصل المحيط الهندي بالمحيط الهادي.

* طريق شمال – جنوب: الذي يربط أستراليا و نيوزيلندا بشمال شرق آسيا.

و الكثير من الدول الآسيوية تعتمد بطريقة ما على استيراد و تصدير الموارد الحيوية الواقعة في مختلف أنحاء العالم، و تقريبا كل ما ينقل إليها من موارد يجب أن يشحن عبر بحر الصين الجنوبي نحو وجهته الأخيرة(2).

و قد تحول بحر الصين الجنوبي في السنوات الحالية إلى واحد من بين أكثر خطوط النقل البحرية الدولية ازدحاما، حيث يمر أكثر من نصف الشحن العالمي السنوي للسلع عبر مضايق ملقا و لومبوك و سوندا، و يمثل النفط و الغاز الطبيعي المسال و الفحم و الحديد أغلبية الشحنات العابرة، فأكثر من 100 ألف ناقلة للنفط و ناقلة للحاويات و سفن تجارية أخرى تعبر تلك المضايق سنويا، و تحمل ناقلات

1- Zhang Xuegang. "**Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability**". China Security: Vol 3, No 2 spring 2007. p. p. 18, 19.

2- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 48.

النفط أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام عبر تلك المضايق يوميا، و يمر عبر مضيق ملقا لوحده أكثر من 9.5 مليون برميل من النفط يوميا[1].

و يمتاز بحر الصين الجنوبي بكون ما يمر عبره من نفط و غاز طبيعي مسال هو أكثر بثلاث مرات مقارنة بما يعبر قناة السويس، و أكبر بخمسة عشر مرة مما يعبر قناة بنما، و أغلب هذا النفط الخام يأتي من الخليج العربي متجها إلى اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان... و حوالي ثلث الغاز الطبيعي المسال المتجه إلى تلك الدول يمر عبر هذه المنطقة الحرجة[2].

و تشير التوقعات إلى أن تزايد الطلب الآسيوي على النفط سيضاعف تقريبا تدفق هذه المادة الحيوية عبر بحر الصين الجنوبي خلال العقدين القادمين، و أي إغلاق أو حصار طويل لخطوط المواصلات البحرية في بحر الصين الجنوبي سيحدث اضطرابا حادا في أسواق الشحن و التجارة الدولية، أو على الأقل في المدى القصير سيؤدي ذلك إلى فرض ضغط حاد على اقتصاديات المنطقة[3].

و يذهب الباحث الفيتنامي "فام كانغ مينه" (Pham Quang Minh) إلى أنه: "ليس من المبالغة القول أن من يسيطر على بحر الصين الجنوبي يسيطر على الاقتصاد العالمي، مادام هو الرابط بين المحيط الهندي و غرب المحيط الهادي أين تمر غالبية إمدادات الطاقة المتجهة إلى الصين و اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان، و لذلك يعتبر بحر الصين الجنوبي متنفس الحياة لاقتصاديات شرق آسيا"[4].

و من بين جميع خطوط الملاحة و المواصلات البحرية و نقاط الاختناق في بحر الصين الجنوبي، يبرز الاهتمام بشكل واضح في مختلف الدراسات الإستراتيجية بـ "مضيق ملقا" (Strait of Malacca) الذي يعد أطول طريق ملاحة بحري عبر مضيق، بربطه للمحيط الهندي عبر بحر أندمان في الشمال مع بحر الصين الجنوبي في الجنوب عبر مضيق سنغافورة، و رغم ذلك فهو يوفر أقصر طريق للسفن لتصل بين شرق آسيا و أوروبا، و بمتوسط عرض ما بين 11 و 200 ميل بحري ليس الطريق البحري في هذا المضيق دائما متسعا، إذ أنه في بعض الأجزاء من هذا المضيق لا يتجاوز عرض طريق الملاحة ميل بحري واحد، و بعض الأجزاء الأخرى في منطقة الملاحة في المضيق لا يتعدى عمقها 30 مترا[5].

1- Tarique Niazi. Op. Cit. p. 106.

2- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

3- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 49.

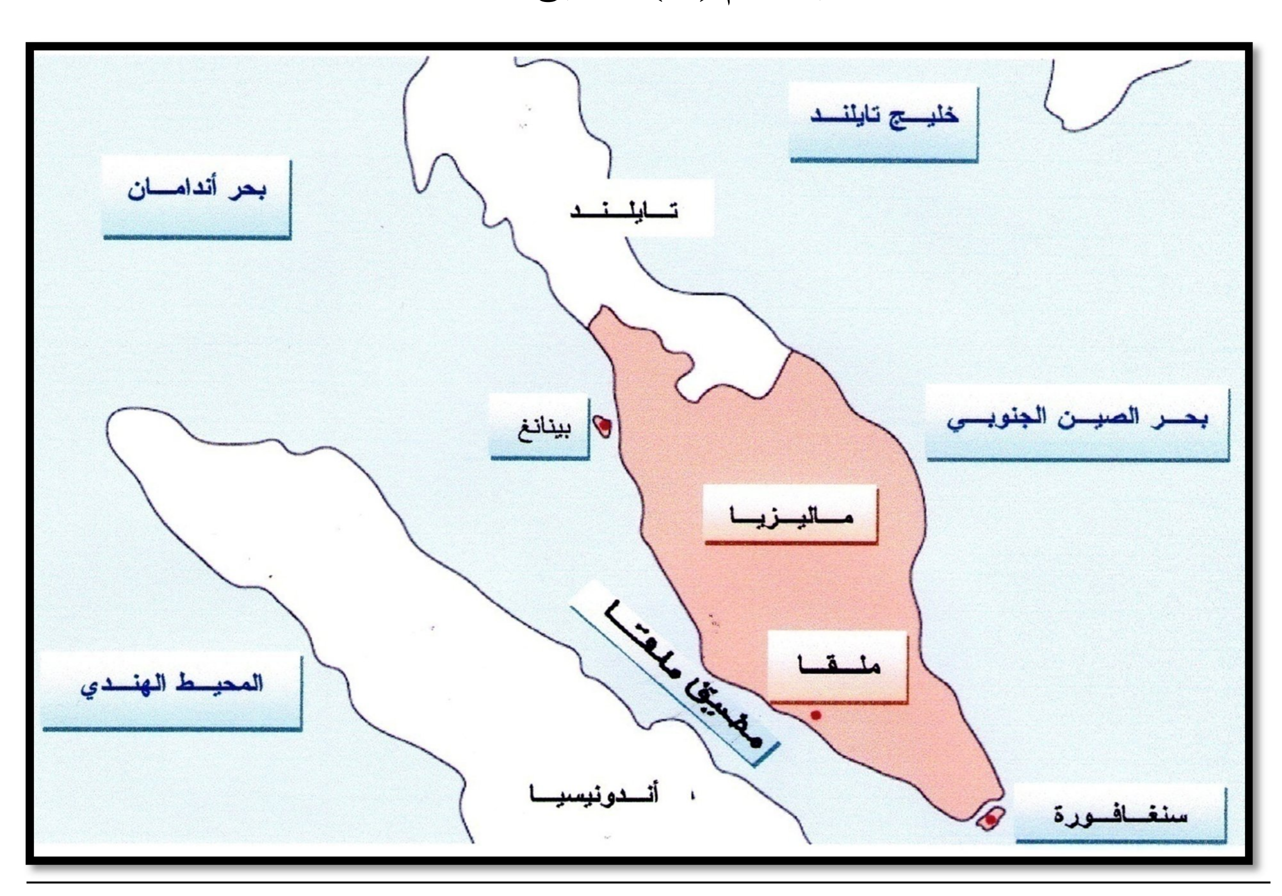
4- Pham Quang Minh. Op. it.p. 2.

5- MokhzaniZubir**. "The strategic value of the Strait of Malacca**". p. 2. In: "http://www.aspirasi-ndp.com/en/archive/ThestrategicvalueoftheStraitofMalacca.pdf."

و يلعب مضيق ملقا دورا كبيرا في حركة التجارة و النقل البحري بمختلف أنواعه، و قد عبر عن ذلك "فيكتور هوانغ" القائد البحري السنغافوري الذي استهل مقاله الموسوم بـ: "بناء أمن بحري في جنوب شرق آسيا" بقوله: "ثلث تجارة العالم و نصف إمداداته النفطية تمر عبر مضيق ملقا لوحده".

ويبرز تقرير "جين شينغ" و "كيفين إيكس لي" المعنون بـ: "قانون بحري و سياسة من أجل أمن الطاقة في آسيا" أهمية مضيق ملقا بقولهما: "قرابة 50%من النفط الخام العالمي، و 66%من الغاز الطبيعي، و 40% من تجارة العالم تنقل عبر هذا الممر المائي الضيق"(1).

<u>**خريطة رقم (13) : مضيق ملقا**</u>



<u>Source:</u>‘’http://www.google.com/imgres?q=D9%85%D9A7&start=244&hl=fr&gbv=2&tbm=isch&tbnid=DCcdXdH1PIn9BM:&imgrefurl=http://thetrishaw.com/baba-.nyonya/who-is-baba’’.

و حتى و إن كانت هنالك عوامل تؤثر سلبا على حركة الملاحة في مضيق ملقا، إلا أنه يبقى طريق ملاحة جذاب و مفضل لسفن الشحن الدولية مقارنة بمضايق أخرى في المنطقة مثل مضيقي "سوندا" و "لومبوك" و "ماكاسار".

1- Harnit Kang."**Maritime issues in South China sea**". IPCS Special report 76, June 2009, New Delhi. p. 1.

فمضيق "سوندا" البالغ من الطول 50 ميلا و من العرض 15 ميلا في مدخله الشمالي الشرقي، تعيق تياراته القوية و عمقه المحدود و وجود بركان نشيط بجانبه مرور سفن الشحن العملاقة... و هو غير مفضل من ناقلات النفط... و مضيق "لومبوك" بممره الذي يبلغ عرضه في حده الأدنى 11.5 ميل و عمقه 150 متر، يعد ممرا أكثر أمانا لسفن الشحن العملاقة بسبب كونه أعمق و أكثر عرضا و أقل اضطرابا من مضيق ملقا، و كل من مضيقي "لومبوك" و "ماكاسار" لا يفرضان تحديات جادة على طول قناة الملاحة، و لكن هذين الممرين يحتاجان إلى ثلاثة أيام و نصف إضافية مقارنة بمضيق ملقا مما يزيد من تكلفة النقل[1].

و أحد أكبر القضايا التي تخص مضيق ملقا اليوم هي قضية تهديد الأمن البحري من طرف القرصنة[*] و الإرهاب و الارتباط بينهما، و بينما ليس هنالك شك في وجود هذه التهديدات، إلا أن هنالك أسئلة يجب طرحها حول حجم و مجال هذه التهديدات و مدى الارتباط بينهما[2].

فقد ازداد خطر القرصنة والإرهاب في مضيق ملقا في السنوات القليلة الماضية، فما بين 2000– 2006 كان هناك ما معدله 30 هجوما موثقا قام به قراصنة كل سنة في المضيق، و شكلت حالات القرصنة في منطقة جنوب شرق آسيا ما نسبته 56%من المجموع العالمي[3].

و في عام 2003 لوحده ارتفع عدد هجمات القراصنة في مياه جنوب شرق آسيا إلى 445 هجوما منها 170 هجوما في مضيق ملقا لوحده... حيث أن المياه الضيقة لمضيق ملقا المحاط بأندونيسيا

1- Mokhzani Zubir. Op. Cit. p. 2.

*** يتم حاليا تداول العديد من التعريفات الخاصة بالقرصنة (Piracy) و من بينها تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 في المادة 101، و الذي ينطبق فقط على الأعمال غير القانونية التي تتم في أعالي البحار أو خارج المياه الإقليمية لأية دولة، و عليه لا تصنف الأعمال التي تتم ضد السفن و الممتلكات و الأشخاص على متن السفن الراسية في الموانئ أو المبحرة داخل حدود المياه الإقليمية لدولة ضمن أعمال القرصنة.**

و هناك تعريف آخر من وضع "اتفاقية التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة و السطو المسلح على السفن في آسيا"، و هذا التعريف يستعمل مصطلحي القرصنة و السطو المسلح على السفن، و يقصد بهذا الأخير أي عمل عنف أو حجز غير قانوني أو أي عمل تخريبي يمس حركة الملاحة البحرية.

- XU Ke. **Myth and Reality: The Rise and Fall of Contemporary Maritime Piracy in the South China Sea**. In Shicun Wu and Keyuan Zou (eds). **Maritime security in The South China sea: regional implications and international cooperation.** Ashgate Publishing Limited, Farnham, 2009. p. 82.

2- MokhzaniZubir, MohdNizamBasiron.'**The Straits of Malacca: the Rise of China, America's Intentions and the Dilemma of the Littoral States'**.Maritime Institute of Malaysia, April 2005. In: "search.informit.com.au/documentSummary;dn...".

3- Xuegang Zhang. Op. Cit.

و سنغافورة و ماليزيا تمنح القراصنة فرصا جيدة في المخارج الشرقية و الشمالية للمضيق، لأن السفن في تلك المناطق من المضيق تكون مجبرة على الإبطاء من سرعتها للحصول على إبحار آمن(1).

في ظل هذه المخاطر يبقى أمن إمدادات الطاقة الصينية رهينة بسلامة خطوط المواصلات البحرية مادامت غالبية إمدادات النفط الصينية تأتيها عبر تلك الخطوط، لكون تكاليف نقل النفط بحرا أقل منها عبر وسائل أخرى، فإجراء مقارنة بسيطة حول تكاليف النقل يبين أن نقل النفط عبر البحر هو الأقل تكلفة بالنسبة للصين، فتكلفة نقل برميل واحد من النفط لمسافة 1000 كم تقدر بـ 163 دولار عبر الناقلات، و 793 دولار عبر خطوط الأنابيب، و 719 دولار عبر القطارات(2).

و تعتمد الصين على أربعة طرق بحرية على الأقل في جنوب شرق آسيا:

– **أولا:** من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق ملقا ثم بحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين بالنسبة لناقلات النفط الأقل من 100 ألف طن.

– **ثانيا:** من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق سوندا، ثم مضيق "غاسبار" و بحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين بالنسبة لحاملات النفط الأكثر من 100 ألف طن.

– **ثالثا:** من أمريكا اللاتينية/ جنوب المحيط الهادي عبر بحر الفيليبين فبحر الصين الجنوبي وصولا إلى الصين.

– **رابعا:** الطريق البديل من الشرق الأوسط/ إفريقيا عبر مضيق "لومبوك" إلى مضيق "ماكاسار" أو مضيق "مالوكو"، ثم إلى بحر الفيليبين فوصولا إلى غرب الباسيفيك و منه إلى الصين.

و من بين جميع طرق الشحن هذه يعد مضيق ملقا خط النقل البحري الأكثر حيوية بالنسبة للصين، إذ تمر عبره أكثر من 80% من واردات النفط الصينية، و بحسب الإحصائيات الحكومية الصينية قرابة 60% من السفن التي تعبر المضيق سنويا تتجه نحو الصين... و زيادة الارتباط بمضيق ملقا زاد من حساسية نقل الطاقة للصين، و هذه الحساسية تنبع من تهديدين رئيسيين، أولهما مرتبط بخطر القرصنة و الإرهاب البحري، و ثانيهما متعلق بسعي خصومها و منافسيها مثل اليابان و الهند الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على هذا الخط البحري(3).

1- Bernard D. Cole.Sea lanes and pipelines : energy security in Asia. Praeger Security International, London, 2008. p. p. 88, 89.

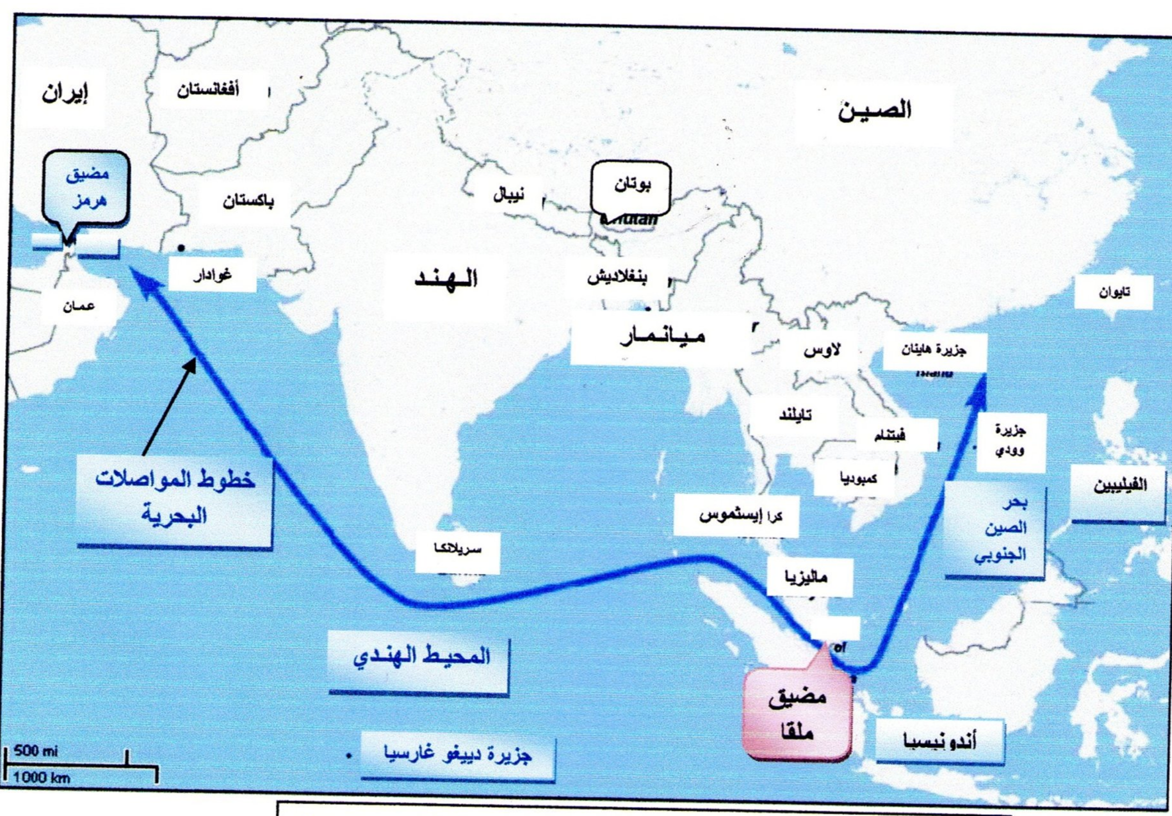
2- Ibid. p. 1.

3- Xuegang Zhang. Op. Cit.

و حجم التقديرات المستقبلية الكبير لعد السفن الناقلة للوقود العابرة لبحر الصين الجنوبي يزيد من مكانته الإستراتيجية، و يجعل من مضيق ملقا نقطة اختناق رئيسية في النظام العالمي لنقل النفط، و قد أدى اضطرابه و قلة أمنه و اعتماد الصين شبه الكلي عليه بأحد الملاحظين لوصفه – أي مضيق ملقا– بأنه "مأزق الصين" (China’s Dillema) – و قد شاع فيما بعد حتى في الخطابات الرسمية مصطلح "مأزق ملقا" (Mallaca dillema) مثلما ورد في عدد من خطابات الرئيس "هو جنتاو"[1].

إن هذه الوضعية الإستراتيجية المعقدة في بحر الصين الجنوبي عموما و مضيق ملقا خصوصا زادت من مكانة بحر الصين الجنوبي في البيئة الأمنية الآسيوية و العالمية، و دفع ذلك بالصين للعمل على تثبيت وجودها في هذا البحر و محاولة السيطرة و فرض الرقابة على خطوط المواصلات البحرية فيه.

خريطة رقم(14) : خطوط المواصلات البحرية نحو الصين عبر مضيق ملقا



Source: Christopher J. Prhrson. Op. Cit. p. 3

و قد وصف "نيكولاس سبيكمان" (Nicholas Spykman) بحر الصين الجنوبي بأنه "البحر الأبيض المتوسط الآسيوي" (Asiatic Mediterranean)، و شاع مؤخرا وصفه بأنه "الكاريبي الصيني"

[1]- Tarique Niazi. Op. Cit. p. 107.

(Chinese Caribbean)، و مثلما حاولت روما و الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على البحر المتوسط و الكاريبي على التوالي، فإن الصين تبحث الآن عن السيطرة على بحر الصين الجنوبي(1).

لقد تحول أمن الطاقة إلى محرك قوي للبيئة الأمنية البحرية الإقليمية في المنطقة، و الدول الآسيوية المستهلكة الرئيسية للنفط جميعها معنية بمسألة أمن السفن التي توصل إمداداتها الطاقوية، و مثلما يتوقع "كينت كالدر" (Kent Calder) فعدد متزايد من ناقلات النفط العملاقة ستبحر عبر المحيط الهندي نحو شرق آسيا، و مع أن قرابة 80% من شحنات النفط الصيني تمر عبر مضايق في منطقة المحيط الهندي، إلا أن بكين تفتقد لأية سيطرة أو رقابة على أمن و سلامة خطوط المواصلات البحرية، و الحاجة لإمكانيات كافية لضمان أمن خطوط المواصلات البحرية أصبح مبررا هاما لزيادة الاعتمادات و الميزانيات البحرية(2).

إن خطوط المواصلات البحرية التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي اكتست أهمية كبيرة للصين، على اعتبار أن المزيد و المزيد من وارداتها الطاقوية الخام إضافة إلى معظم وارداتها و صادراتها من السلع تنقل عبر تلك الخطوط، و أصبح واضحا للعيان أن توسيعا و تطويرا أكبر للوجود الصيني في بحر الصيني الجنوبي، مرفوقا بتوفير الأمن لتدفق المصادر و السلع عبر تلك الخطوط، يمكنه أن يحل بعضا من الصعوبات الصينية في تخفيف حساسيتها النفطية الإستراتيجية، و مع توجيه الصين لاهتمام أكبر ببحر الصين الجنوبي أصبح الجيش الصيني في مرحلة تحول، فلم يتم تحديث القوات الجوية و البرية فحسب، بل أدركت الصين كذلك أهمية تشكيل قوة بحرية متقدمة(3).

و يقف وراء هذا السعي الاعتبارات الطاقوية في بحر الصين الجنوبي و الصعوبات التي تواجه الصين في مسألة خطوط المواصلات البحرية، و التي تحولت إلى انشغال يضغط بشدة على المخططين الأمنيين الصينيين، لأنهم يبحثون عن تخفيف الحساسية الإستراتيجية الناجمة عن اعتمادهم الكبير على شحنات النفط و الغاز المنقولة عبر تلك الخطوط... خصوصا و أن القوات البحرية الصينية عاجزة حاليا عن تأمين تلك الخطوط، و التخلص من الآثار غير المرحب بها الناجمة عن وجود انقطاعات في الإمدادات الطاقوية في وقت الأزمات، و انعكاسا لهذه الوضعية الحرجة دعت الحكومة الصينية جيش التحرير الشعبي عام 2004 إلى مباشرة "مهام تاريخية جديدة"، تتضمن "الحفاظ على المصالح القومية التنموية" بما في ذلك خطوط المواصلات البحرية، و أدى ذلك إلى إحداث تحول جذري في العقيدة

1- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**.Op. Cit.

2- Sam Bateman. "**Maritime security: regional concerns and global implications**". In: William T. Tow (eds). Security Politics in the Asia-Pacific: A Regional–Global Nexus? Cambridge University Press, London, 2009. p. 247.

3- Stephen J. Ruscheinski**.** Op. Cit. p. 9.

البحرية الصينية، بالانتقال من عقيدة "الدفاع النشيط عن البحار القريبة" (Near seas active defence) إلى عقيدة "الدفاع عن البحار البعيدة" (Far seas defence) من سلسلة الجزر الأولى إلى سلسلة الجزر الثانية و ما بعدها[1].

و في هذا الإطار اعتمدت الصين على إستراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج عبر ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى 2000– 2010:** تهدف لإرساء الصين لسيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسة الجزرية الأولى التي تربط أوكيناوا و تايوان و الفيليبين.

- **المرحلة الثانية 2010– 2020:** تهدف فيها الصين لفرض السيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التي تربط سلسلة جزر "أوقازاوارا" (Ogasawara)، "غوام" (Guam) و أندونيسيا.

- **المرحلة الثالثة 2020– 2040:** و هي المرحلة النهائية التي تطمح فيها الصين لوضع حد للسيطرة الأمريكية في المحيطين الهادي و الهندي، و استعمال حاملات الطائرات كمكون أساسي في قوتها العسكرية البحرية[2].

و تحقيقا لذلك شهدت البحرية الصينية عملية تحديث واسعة و ملحوظة، و ليس بإمكان أي من دول الآسيان حاليا منافسة القوة البحرية الصينية، فقد تجاوز التقدم الصيني في المجال البحري جيرانها من حيث عدد أو نوعية الغواصات و المدمرات و قوارب الدوريات و الفرقاطات، و هو ما مكن الصين من السيطرة على المناطق المتنازع عليها... و منذ عام 2007 أثار بناء الصين لقاعدة بحرية في "سانيا" بجزيرة "هاينان" التوتر في المنطقة، خاصة مع توضيح صور الأقمار الصناعية لوجود غواصة صينية من فئة "094 جين"، و وجود هذا النوع من الغواصات يمثل "أول نشر دائم لأسطول الصين الجنوبي"[3].

و سرعت الصين من عملية تطوير أسطول غواصاتها، بالموازاة مع امتلاكها لغواصات روسية قادرة على القيام بعمليات لمسافات طويلة، كما قامت بتوسيع قاعدة غواصاتها في جزيرة هاينان[4].

و هذا ما جعل من قوة الغواصات الصينية العنصر الأساسي في الخطط طويلة المدى لتطوير القوات الصينية، و تحتل قوة الغواصات الصينية حاليا المرتبة الثالثة عالميا رغم أن أغلبها يبقى أقل تقدما

1- Ian Storey. Op. Cit.

2- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

3- Pham Quang Minh. Op. Cit. p. 13.

4- Mikkal E. Herberg. Op. Cit. p. 82.

تكنولوجيا، و رغم افتقاد الصين للخبرة في مجال قتال الغواصات... إلا أن غواصاتها المطورة محليا حديثا و المتمثلة في فئة "مينغ 035" و "سونغ 039" تتميز بأنها أسرع و أكثر فاعلية، كما أن غواصات "سونغ 039" قادرة على إطلاق صواريخ حديثة مضادة للسفن من تحت الماء، إضافة إلى امتلاك الصين لأسطول مكون من 12 غواصة روسية من نوع "كيلو" (Kilo) تمثل التقدم الرئيسي في قدرات غواصاتها على توجيه الضربات، و يمكن مقارنة غواصات "سونغ" و "كيلو" التي تمتلكها الصين بالغواصات الغربية التي يمتلكها جيران الصين الآسيويين مثل أندونيسيا و كوريا الجنوبية و تايوان و ماليزيا و سنغافورة و الهند، و لكنها أقل تقدما من نظيراتها في اليابان و أستراليا[1].

و بعد حوالي عقدين من التحديث و التطوير أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في آسيا، و تتوفر على ثلاثة أساطيل و هي: أساطيل البحر الشمالي و البحر الجنوبي و البحر الشرقي، و تمتلك الصين 27 مدمرة و 51 فرقاطة و 27 سفينة إنزال كبيرة و 54 أخرى صغيرة، و تمتلك حاليا أكبر أسطول غواصات في آسيا يتكون من 8 إلى 10 غواصات تعمل بالطاقة النووية و 48 تعمل بالديزل، و شملت عمليات التطوير أسلحة أخرى مثل الصواريخ العابرة للقارات، و الصواريخ المضادة للسفن و الغواصات و أنظمة الاستطلاع البحري... و في سنة 2011 بدأت تجريب أول حاملة طائرات لها، و جاء في الورقة البيضاء للدفاع لسنة 2011 أن: "القوة الوطنية الشاملة للصين قد دخلت مرحلة جديدة"[2].

و إضافة إلى تطويرها لقوتها البحرية انتهجت الصين إستراتيجية أخرى لحماية خطوط مواصلاتها البحرية، تهدف إلى حماية المسطحات المائية التي تمر عبرها إمداداتها النفطية القادمة من الشرق الأوسط و إفريقيا عبر المحيط الهندي وصولا إلى بحر الصين الجنوبي و منه إلى الموانئ في المناطق الساحلية الصينية، و تعرف هذه الإستراتيجية باسم "عقد اللؤلؤ" – التي أشرنا إليها في الفصل السابق.

و كل لؤلؤة في "عقد اللؤلؤ" هي موضع للتواجد العسكري و النفوذ الجيوبوليتيكي الصيني، و اللآلئ التي يتشكل منها هذا العقد عبارة عن منشآت عسكرية و موانئ و قواعد بحرية على طول خطوط المواصلات البحرية، و من بينها جزيرة هاينان الصينية بكل ما تحويه من منشآت عسكرية، و مهبط الطائرات في جزيرة "وودي" في أرخبيل باراسيل البعيدة عن فيتنام بـ 300 ميل بحري، و منشأة شحن الحاويات في ميناء "شيتاغونغ" ببنغلاديش، و ميناء "سيتوي" العميق في ميانمار،

---

[1]- Amitav Acharya. **Seeking Security In The Dragon's Shadow: China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order.** A paper presented to the Asian Security Conference 2003, 27-29 January 2003, Organized by the Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi. p. 13.

[2]– عبد الرحمان المنصوري. "**الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013. ص 3. في:

"http://studies.aljazeera.net/issues/2013/02/2013261010503241‌1.htm ».

و القاعدة البحرية في "غوادار" بباكستان، و تشكل الموانئ و مشاريع بناء الحقول الجوية، و الروابط الدبلوماسية، و خطط تحديث القوات العسكرية الأسس التي تقوم عليها "إستراتيجية عقد اللؤلؤ"، و التي تمتد من السواحل الصينية مرورا بسواحل بحر الصين الجنوبي و مضيق ملقا، لتعبر المحيط الهندي وصولا إلى سواحل بحر العرب و الخليج العربي، حيث أقامت الصين علاقات إستراتيجية و طورت قدرتها على إرساء تواجد دائم لها على طول خطوط المواصلات البحرية التي تربط الصين بالشرق الأوسط(1).

و لأن حماية خطوط المواصلات البحرية و خاصة نقاط الاختناق العديدة التي تتخللها و مضيق ملقا بالخصوص مهمة صعبة و معقدة، ليس بإمكان الصين القيام بهذا الدور لوحدها بل هي بحاجة إلى مساعدة و تنسيق جهود مع جيرانها المطلين على بحر الصين الجنوبي... فقد أبدت الصين استعدادا و اهتماما كبيرين للعمل مع الدول الساحلية المطلة على ذلك البحر للقيام معا بدوريات مشتركة في مضيق ملقا(2).

و طورت الصين علاقات تعاونية مع ماليزيا و سنغافورة و أندونيسيا لحماية المصالح الصينية في مضيق ملقا، و لتقليل حدة المنافسات مع القوى الكبرى الرئيسية، و منذ عام 2005 لعبت الصين دورا نشيطا في حفظ و تدعيم الأمن في المضيق و منع حدوث تسربات للنفط في المنطقة... و انخراط الصين النشيط في هذه المبادرات يدخل ضمن التعاون الدولي و الجهود الدبلوماسية... و بما أن مضيق ملقا يكتسي أهمية كبيرة لأمن الطاقة الصيني، تعتبر الصين استعمال القوة كآخر خيار تلجأ إليه للدفاع ضد أية تهديدات مباشرة – مثل أي حصار يفرض عليها بسبب أزمة مع تايوان– (3).

و تخطط الصين على المدى البعيد لإيجاد طرق بديلة لنقل وارداتها من الإمدادات الطاقوية لتتجنب أو على الأقل تقليل اعتمادها على مضيق ملقا، و أحد هذه البدائل التي تشرف عليها الصين التخطيط لحفر قناة في منطقة "كرا إيسيثموس" في جنوب تايلند ينتظر منها أن تغير وجه المجال الإستراتيجي الطاقوي الإقليمي، لأن الأرض المستوية التي يبلغ عرضها في حدها الأدنى 50 كلم و التي ترتبط أساسا بتراب تايلند و بشكل جزئي ببورما، تعد موقعا مثاليا لإنشاء قناة عالمية يتوقع منها أن تجذب 90% من السفن التي كانت تمر عبر مضيق ملقا نحوها، لأن مرور تلك السفن عبر القناة الجديدة سيوفر نصف الوقود الذي تستهلكه تلك السفن عند مرورها بمضيق ملقا، و لكن تجسيد هذا المشروع قد لا يكون في

1- Christopher J. Pehrson. Op. Cit. p. 3.

2- Mikkal E. Herberg. Op. Cit. p. 82.

3- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 21.

المستقبل القريب نظرا لعوائق اقتصادية و تقنية إضافة إلى الاضطرابات المنتشرة بين المجموعات السكانية المسلمة في جنوب تايلند[1].

و أحد هذه البدائل أيضا يتمثل في بناء خط أنابيب بين الصين و بورما – أنظر تفاصيل أكثر حول هذا الخط في الفصل الرابع–، و يتمحور حول بناء خط أنابيب من مدينة "سيتوي" في الساحل الجنوبي الغربي لبورما بالقرب من المحيط الهندي، وصولا إلى مدينة "كان مينغ" في مقاطعة يونان الصينية، هذا الطريق المختصر يتوقع منه أن يقلص السفر عبر ملقا بـ 750 ميل، و يمكنه أن يساعد في تقليل اعتماد الصين و تبعيتها لمضيق ملقا بنسبة الثلث أو أكثر[2].

و طريق نقل الطاقة البديل الثالث الذي يلفت الانتباه يتمثل في تطوير شبكة شاملة للسكك الحديدية عابرة لآسيا على مسافة 5500 كلم، لتربط الصين بالعديد من دول الآسيان لتكون وسيلة فعالة لنقل الطاقة و سلع أخرى، و بدأت المحادثات حول هذا المشروع سنة 1995 في قمة الآسيان الخامسة... و هي الشبكة التي ستقلص من زمن و تكلفة النقل بشكل كبير... و قد بدأت الأشغال في المشروع عام 2008 و يتوقع أن تنتهي في غضون 5 إلى 10 سنوات، و ينتظر من شبكة السكة الحديدية العابرة لآسيا أن يوفر البنية التحتية اللازمة لربط جنوب شرق آسيا و الصين مع شمال شرق آسيا، آسيا الوسطى، جنوب آسيا، و خلق نظام سكك حديد عابرة لأوراسيا بإمكانها ربط آسيا بأوروبا[3].

و لكن ما دامت هذه المشاريع الخاصة بالطرق البديلة بعيدة التنفيذ و تواجه صعوبات مختلفة في تجسيدها في المدى القريب، تبقى إمدادات النفط الصينية تحت رحمة مضيق ملقا و ما يتميز به من مخاطر و اضطرابات تتنوع بين ما هو طبيعي و أمني، و ما يزيد من خطورة الوضع هو استمرار الاعتماد الصيني على نفط الشرق الأوسط و إفريقيا بشكل كبير في تلبية احتياجاتها، و هي الإمدادات التي تمر عبر خطوط المواصلات البحرية التي تتخذ من مضيق ملقا ممرا لها نحو دخول بحر الصين الجنوبي و منه إلى الصين.

1- Ibid. p. 22.

2- Xuegang Zhang. Op. Cit.

3- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 23.

المبحث الثاني: البحث الصيني عن موارد الطاقة في شرق آسيا

تنفتح الصين في شرق آسيا على كل من البحر الأصفر و بحر الصين الشرقي، اللذان يمثلان المسطحات المائية التي تحد الصين من شرقها و تشكلان امتدادا لبحر الصين الجنوبي، و كل هذه البحار تعتبر بالأساس جزءا من المحيط الهادي في جزئه الآسيوي أو ما يعرف بآسيا المحيط الهادي، أو المنطقة التي تعتبر موطنا لمستهلكين آسيويين كبار للطاقة مثل الصين و اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان، و تعتبر أيضا مجالا للتنافس بين اليابان و الصين خصوصا حول ملكية عدد من الجزر يعتقد غناها بموارد طاقوية في بحر الصين الشرقي، و يمتد التنازع إلى البحر الأصفر أيضا للأسباب ذاتها مع تغذيتها بعوامل تباين إيديولوجية بين الصين و كوريا الشمالية من جهة و كوريا الجنوبية من جهة أخرى، مع الدور البارز للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة التي تعرف لعبة تحالفات بين هذه الأخيرة و اليابان و كوريا الجنوبية و عددا من دول الآسيان في مواجهة الصين، و تزايد دور قوى أخرى كالهند و اليابان و روسيا.

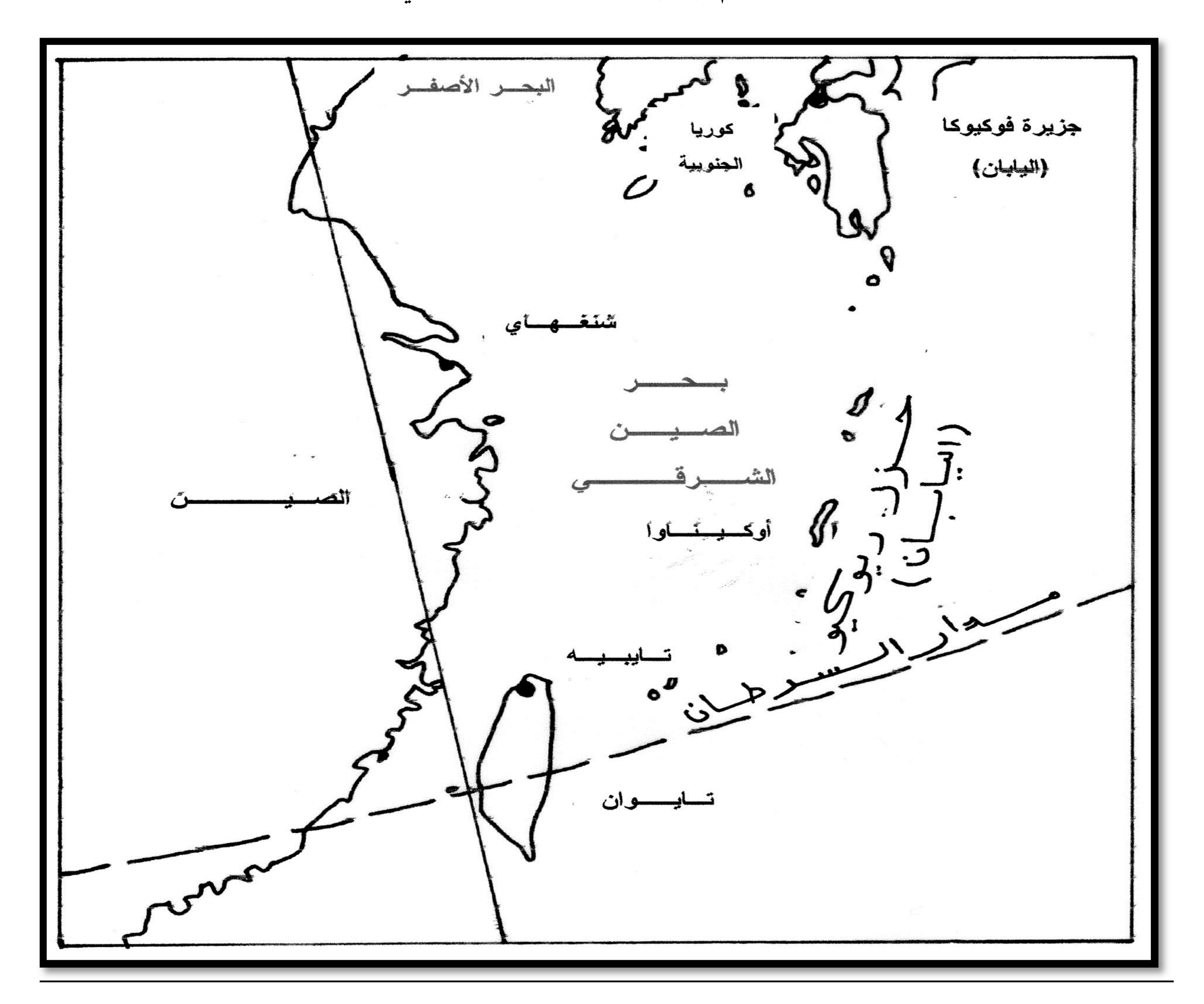
المطلب الأول: النزاعات حول المناطق البحرية الغنية بالطاقة في بحر الصين الشرقي: تطل الصين على عدد من البحار مثل بحر الصين الجنوبي و البحر الأصفر و بحر الصين الشرقي و جميعها بحار ذات أهمية إستراتيجية، و ذات خصائص مؤثرة في أمن الطاقة الصيني بفضل ما تختزنه من احتياطيات نفطية و غازية من جهة، و بسبب كون مياهها جزءا من الطرق البحرية التي تمر عبرها إمدادات النفط الصينية القادمة من إفريقيا و الشرق الأوسط شرقا و من أمريكا اللاتينية و الشمالية و الكاريبي غربا.

و يشكل بحر الصين الشرقي إحدى المناطق البحرية الهامة في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية، إذ يغطي هذا البحر الذي يعد جزءا من المحيط الهادي مساحة قدرها 1.249.000 كم^2 (482.000 ميل مربع)، تحده من الشرق جزيرتا "كييوشو" و "ريوكيو" اليابانيتين، و من الجنوب تايوان، و من الغرب الصين و باقي القارة الآسيوية، يربطه مضيق تايوان ببحر الصين الجنوبي ، و يتصل ببحر اليابان عبر مضيق كوريا، و ينفتح شمالا على البحر الأصفر، و الدول المطلة عليه هي اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان و الصين، يصب فيه نهر اليانغتزي، و يضم عددا من الجزر و الأرصفة أو الحيدات و الصخور، و أهمها جزيرة "سينكاكو" أو "دياويو" و جزيرة "تونغ"، و مجموعة من الحيدات أو الأرصفة البحرية في شماله مثل صخور "سوكورتا" و التي تسمى أيضا "سويان" أو "إييودو"، و صخور "هوبيجياو" و صخور "ياجياو"[1].

---

[1]- **East China Sea.** From Wikipedia, the free encyclopedia, "http://en.wikipedia.org/wiki/East_China_Sea".

خريطة رقم (15) : بحر الصين الشرقي



Source: http://en.wikipedia.org/wiki/East_China_Sea.

دخلت الصين في نزاع مع اليابان في بحر الصين الشرقي، و هو ما جعل التوقعات تنصب حول تحوله إلى نقطة ساخنة في منطقة آسيا المحيط الهادي، و رغم أن عدد الدول صاحبة الإدعاءات في بحر الصين الشرقي أقل من مثيلاتها في بحر الصين الجنوبي، إلا أن المنازعات القائمة في هذا البحر أصبحت محل اهتمام دولي و اكتست حالة من التعقيد تماثل تلك الموجودة في بحر الصين الجنوبي، و توجد الجزر الخمس و الأرصفة البحرية الثلاث التي تنتشر عبر بحر الصين الشرقي محل إدعاءات متضاربة بين الصين و اليابان أساسا و تايوان بدرجة أقل(1).

1- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Issue Brief, Institute of peace & conflict studies, 2012. In: "http://www.ipcs.org/issue-brief/china/china-japan-tensions-in-east-china-sea-198.html".

و يتم النزاع في بحر الصين الشرقي بين اليابان و الصين خصوصا (مع وجود مطالب لكوريا الجنوبية و تايوان و لكنها أقل شأنا و حدة)، و يتمحور حول سلسلة جزر "سينكاكو" أو "دياويو" المتشكلة من خمسة جزر غير مأهولة و ثلاثة صخور جرداء، تقع على مسافة حوالي 120 ميل بحري من تايوان، و 200 ميل بحري من جنوب غرب "أوكيناوا" اليابانية، و 200 ميل بحري شرق مقاطعة "فوجيان" الصينية، تقع جميعها في حافة الجرف القاري لبحر الصين الشرقي قبالة "أوكيناوا" في الجنوب... و تبلغ مساحتها الإجمالية 7 كم^2، و تمتاز المنطقة بغناها كمنطقة لصيد الأسماك، و يتوقع أن تكون موطنا غنيا بالمخزونات النفطية و الغازية، إضافة إلى موقع الجزر الإستراتيجي على مشارف طرق النقل البحرية في بحر الصين الشرقي[1].

و يؤكد على ذلك "أليسيو باتالانو" (Alessio Patalano) الخبير الإستراتيجي البحري في الكلية الملكية بلندن، بملاحظته لاحتكار النقل البحري لـ 90% من شحن البضائع في شرق آسيا، و جزر سينكاكو / دياويو تشكل صلب أو محور طرق التجارة البحرية في المنطقة[2].

و يقف عامل الطاقة وراء النزاع الحالي بين الصين و اليابان في بحر الصين الشرقي، و يتعزز ذلك النزاع بالمعلومات و التقارير المتداولة بشأن توفر المياه المحيطة بتلك الجزر على مخزونات نفطية و غازية، إلا أنها تعتبر مخزونات متواضعة مقارنة بحجم الاستهلاك الصيني و الياباني (تعد كل من الصين و اليابان المستهلكين الثاني و الثالث عالميا للطاقة على التوالي)، و تذهب التقديرات الصينية إلى أن المنطقة تختزن ما مقداره 160 مليار برميل من النفط، بينما تتراوح مخزونات الغاز الطبيعي ما بين 175 و 210 تريليون قدم مكعب، و تعتبر اكتشافات الغاز الطبيعي في المنطقة لحد الآن أكبر من مثيلاتها الخاصة بالنفط، و يأتي حقل شانكسياو (بتسمية الصينية)/ شيراكابا (بتسميته اليابانية) على رأس الحقول الغازية الواعدة، باحتياطيات غازية قدرها 168 مليار قدم مكعب، و رغم أن الاحتياطيات الغازية في بحر الصين الشرقي لا تعد عاملا مؤثرا بشكل كبير على أمن الطاقة لكلا البلدين، إلا أن ذلك لا يعني أن تلك المخزونات عديمة الفائدة[3].

1- Ji Guoxing. Op. Cit. p. 11.

2- James Woudhuysen. "**Big trouble in the East China Sea**". Monday, 3 September 2012. "http://www.spiked-online.com/site/article/12836/".

3- Chris Acheson. "**Disputed Claims in the East China Sea**". An Interview with James Manicom, This interview was produced by the Japan-U.S. Discussion Forum, NBR's public

و مقارنة بالتقديرات الصينية المتفائلة بخصوص المخزونات النفطية و الغازية، تشير تقارير "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" إلى احتواء بحر الصين الشرقي على احتياطيات نفطية ما بين 60 و 100 مليار برميل... و تدعي كل من اليابان و الصين السيادة على هذه الجزر و تختلفان حتى في تسميتها، فبينما يطلق عليها اليابانيون تسمية "سينكاكو" (Senkaku)، يسميها الصينيون "دياويو" (Diaoyu)، و قد اجتذبت الأهمية الجيوستراتيجية و الجيوبوليتيكية للمنطقة لاعبين آخرين أمثال الولايات المتحدة و تايوان– يسمي التايوانيون تلك الجزر "تياويوتاي"– [1].

و يسوق كل من طرفي النزاع الرئيسيين مجموعة من الحجج و البراهين التاريخية و الجغرافية و القانونية للتدليل على أحقية كل منهما بفرض السيادة على تلك الجزر، حيث تقول الصين بحقها في تلك الجزر بالعودة إلى التاريخ الذي يثبت – حسب الصينيين– أن المنطقة جزء لا يتجزأ من الصين، حين ألحقت سلالة "مينغ" تلك الجزر بأقاليمها البحرية عام 1403، و ذهبت سلالة "كينغ" أبعد من ذلك عندما وضعت تلك الجزر تحت سيطرة "تايوان" التي كانت آنذاك جزء تابعا للإمبراطورية الصينية[2].

فبالنسبة للصين الجزر المتنازع عليها تم اكتشافها و تسميتها تاريخيا من طرف الصينيين مئات السنيين قبل اكتشافها عام 1884 من طرف الصياد الياباني "تاتسوشيرو كوغا" أحد صيادي جزيرة "ريوكيو"، و هي الحادثة التي تستدل بها المراجع اليابانية للتدليل على أحقية اليابان بملكيتها، بينما يشير الصينيون إلى أن ذكر تلك الجزر قد ورد في كتابات صينية تاريخية موثقة تعود إلى منتصف القرن الـ 16 م، و من حيث الاستعمال يؤكد الصينيون أن المياه المحيطة بتلك الجزر كانت بانتظام قبلة للصيادين الصينيين، الذين تعودوا أيضا على استعمال الجزر كملجأ من العواصف، و في عام 1893 أصدرت الإمبراطورة "دواغار تسو شيه" من سلالة "كينغ" مرسوما إمبراطوريا أعطت بموجبه الحق لأحد رعاياها "شينغ كسويان هوي" باستغلال ثلاثة من جزر "دياويو" لجمع الأعشاب الطبية و العطرية، و يجادل الصينيون أن عامل الاستكشاف مرفوقا ببعض الوثائق الرسمية الموثقة للاستعمال تكفي كدليل على حقها في فرض السيادة على تلك الجزر[3].

---

email forum on Japanese affairs, ,July 25, 2011. In: "http://www.nbr.org/research/activity.aspx?id=159".

1- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

2- Ibid.

3- Ji Guoxing. Op. Cit. p. 11.

أما اليابان فترى أن تلك الجزر كانت غير مأهولة اعتبرتها "أرضا لا مالك لها"، و طالبت بها عام 1895 كجزء من مجموعة جزر "تانسي شوتو" الجنوبية الغربية، و ألحقت تلك الجزر بأقاليمها بموجب اتفاقية "شيمونوسكي" التي أنهت الحرب اليابانية الصينية عام 1895، و لكن الصين تنظر لتلك الاتفاقية على أنها جزء من الاتفاقيات غير العادلة التي فرضت عليها من طرف القوى الأجنبية، بنفس الطريقة التي خضعت بموجبها تايوان لليابان في وقت مضى[1].

و ترى الصين أنه بموجب الاتفاقيات الدولية يعتبر إخضاع تايوان و أجزاء أخرى بما فيها جزر "دياويو" للسيطرة اليابانية بعد هزيمة بكين في حرب 1895 قد تم من طرف، و بالتالي فهو يعد أثر غير قانوني أو شرعي، و بعد هزيمة اليابانيين على يد الحلفاء عام 1945، قبلت اليابان بموجب إعلاني القاهرة 1943 و بوتسدام فيما بعد إعادة الأقاليم الصينية المستولى عليها سابقا بما في ذلك جزر "دياويو"، و بالعودة إلى اتفاقية سان فرانسيسكو 1951 التي وقعتها اليابان مع الحلفاء، يرى الصينيون أن الفصل الثاني منها قد أقر بتنازل اليابان عن كل حقوقها و مطالباتها فيما يخص "فرموزا" أو (تايوان) و "بيسكادورس"، و قام الصينيون الذين لم تتم دعوتهم لمؤتمر السلام بتأويل اسم "فرموزا" ليشمل أيضا "جزر دياويو"[2].

و لكن بعد اتفاقية 1951 تم وضع الجزر تحت السيطرة الأمريكية بطريقة "غير قانونية" حسب الصينيين... و في عام 1971 وافقت الولايات المتحدة على إعادة الجزر المتنازع عليها لصالح اليابان (و تم تنفيذ ذلك عام 1972)، و هو ما اعتبرته الصين غير قانوني و غير جائز، و وصفت اتفاقية سان فرانسيسكو بأنها "خطة الغرفة الخلفية" التي منحت الجزر لليابان بالتزامن مع إعادة جزر "أوكيناوا" لسيادة طوكيو، و اعتبر وزير الخارجية الصيني في ديسمبر 1971 الاتفاقية بأنها "غير قانونية مطلقا"[3].

و لليابان بدورها مجموعة من الحجج التي تستند عليها في إثبات أحقيتها بفرض سيادتها على الجزر، و هي:

أولا: لم تكن تلك الجزر ملكا للصين أو لأية دولة أخرى إلى غاية 1894، بعبارة أخرى كانت تلك الجزر تقع تحت طائلة مبدأ "الأرض التي لا مالك لها"، و قد اكتشفت عام 1884 من طرف أحد الصيادين اليابانيين "تاتسوشيرو كوغا" من جزر "ريوكيو"، و لم تكن إلى غاية 1895 سنة ضمها لليابان ملكا لأي طرف آخر.

1- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

2- Ji Guoxing. Op. Cit. p. 11.

3- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

ثانيا: تؤكد اليابان أن إلحاق تلك الجزر بأراضيها لم يكن له علاقة بتقدم اليابان في حربها ضد الصين و لم تكن ضمن اتفاقية "شيمونوسكي" التي أنهت الحرب بين الطرفين، بتخلي الصين عن تايوان أو فورموزا و كل الجزر المتصلة بها، و تؤكد اليابان: "ليبس بعد الحرب اليابانية الصينية، و لكن قبل اتفاقية شيمونوسكي" تم إلحاق الجزر رسميا بجزر ريوكيو اليابانية".

ثالثا: لم تكن جزر "سينكاكو" جزء من الأقاليم التي توجب على اليابان التنازل عليها بموجب اتفاقية سان فرانسيسكو، فعندما وضعت جزر "ريوكيو" تحت الإدارة العسكرية الأمريكية بنهاية الحرب العالمية الثانية، و بعدها تحت الوصاية الأمريكية بموجب اتفاقية سان فرانسيسكو ، كانت جزر "سينكاكو" دائما متضمنة في جزر "ريوكيو"، إضافة إلى أن اتفاقية إعادة جزر "أوكيناوا" احتوت على جزر "سينكاكو" ضمن المناطق الواجب استرجاعها لصالح اليابان[1].

<u>خريطة رقم(16) : الجزر المتنازع عليها بين الصين و اليابان في بحر الصين الشرقي</u>

<u>Source:</u> http://www.center-lcrc.com/index.php?s=4&id=6293.

[1]- Ji Guoxing. Op. Cit. p. 11.

و للنزاع بعد قانوني كذلك، فبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يحق لأية دولة ساحلية أن تكتسب "منطقة اقتصادية حصرية أو خالصة" (EEZ) تمتد 200 ميل بحري انطلاقا من ضفافها أو سواحلها، و في هذه الحالة تتقاطع المطالبات الإقليمية البحرية الصينية و اليابانية في بحر الصين الشرقي (تتقاطع مطالبات الطرفين على مساحة 81000 ميل مربع)، فالصين تطالب بالمنطقة المتنازع عليها من المحيط لكونها جزءا من منطقتها الاقتصادية الخالصة ما دامت تعتبر امتدادا طبيعيا للجرف القاري الصيني، و تطالب اليابان من جهتها بالمنطقة البحرية المتنازع عليها بحكم كونها ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، على أساس وجودها ضمن نطاق الـ 200 ميل بحري (350 كم) من الساحل الياباني[1].

و تتباين تأويلات كل طرف لمواد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الخاصة بترسيم الحدود البحرية و تطبيقها على بحر الصين الشرقي، حيث اقترحت اليابان ترسيم الحدود البحرية بين البلدين استنادا للمادة 57 من قانون البحار التي تنص على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلد ما لا تتجاوز 200 ميل بحري، و بما أن عرض البحر بين البلدين لا يتجاوز 400 ميل بحري فقد رسمت اليابان من جانب واحد خطا حدوديا على مسافة متساوية من ساحلي البلدين، و هو الأمر الذي رفضته الصين التي طالبت بترسيم الحدود بينهما وفقا للمادة 76 فقرة 5 أي على أساس "الامتداد الطبيعي للجرف القاري"، و هو ما سيسمح للصين باستغلال منطقة ممتدة على مسافة 350 ميل بحري، و هي المسافة التي يمتد عليها جرفها القاري و هو ما ترفضه اليابان بدورها[2].

و يسعى كل طرف لضم تلك الجزر لمنطقته الاقتصادية الخالصة للاستفادة من المزايا الاقتصادية، المتمثلة خصوصا في الاستحواذ على المخزونات المعدنية و النفطية و الغازية المتركزة حول مياه تلك الجزر، و من الناحية الإستراتيجية إذا امتلكت اليابان تلك الجزر فسيكون بإمكانها فرض نظم استطلاع و رقابة بحرية و جوية، و نصب قواعد مضادة للسفن و صواريخ الجو على الجزر، و بقيامها بذلك سيكون بإمكانها فرض حصار على الموانئ و الطرق الجوية القادمة من شمال تايوان، و وضع مناطق مثل "فيزهو" و "وينزهو" و "نينغبو" في البر الصيني في مجال الرادارات اليابانية، و ستكون الصين قلقة للغاية بسبب أي تحرك لليابانيين إذا قرروا المضي قدما في هذا المخطط، لأن بناء قواعد عسكرية و نشر أسلحة ثقيلة على الجزيرة سيطرح تهديدا جديا للدفاع و الأمن الصيني[3].

1- Arthur S. Ding. "**China's Energy Security Demands and the East China Sea: A Growing Likelihood of Conflict in East Asia?**". The China forum quarterly: Volume 3, No. 3. November 2005. p. 36.

2- عبد الرحمان المنصوري. مرجع سابق. ص 6.

3- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

و لكن يبقى الرهان الطاقوي العامل الأبرز في النزاع الياباني– الصيني حول تلك الجزر، فالنزاعات حول الحدود البحرية و الجزر تستند غالبا إلى إدعاءات تاريخية و/أو ثقافية، و تبرز في أحيان أخرى كنتيجة لتحولات جيوبوليتيكية أساسية، و مثلما يحدث على البر أو اليابسة يمكن للنزاعات على الحدود البحرية و الجزر في ظروف معينة، أن تأتي في سياق تنافس القوى الكبرى على الموارد و الثروات في أعماق البحار، و زيادة حدة التنافس بين الصين و اليابان حول استغلال نفط و غاز بحر الصين الشرقي يندرج ضمن هذا السياق(1).

ففيما يخص حقل "شانكسياو" للغاز الطبيعي الواقع خمسة كيلومترات بعيدا عما يعرف بـ "خط التقسيم" بين المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين للصين و اليابان، تبلغ مساحته 22 ألف كم^2 مما يجعله يتخطى منطقة الصين الاقتصادية الخالصة ليمتد في المنطقة الاقتصادية الخالصة المتنازع عليها مع اليابان... و هذه الأخيرة و بناء على عوامل القرب الجغرافي و البنية الجيولوجية المتشابهة تجادل بأنها تتشاطر مع الصين نفس مصادر النفط الخام و الغاز الطبيعي، و تبدي اليابان انشغالا كبيرا بقدرة الصين على استغلال النفط و الغاز من الجانب الياباني للخط... و بالمقابل ترفض الصين الاعتراف بخط التقسيم ذاك بحجة أنه تم وضعه من الجانب الياباني بشكل أحادي و بدون التفاوض مع الجانب الصيني، و مادام ذلك الخط غير قانوني فإن الصين تعتبر المواقع الطاقوية الثمانية هناك تابعة لها، و في كل الأحوال تعتبر الصين حقل "شانكسياو" واقعا في الجانب الصيني من خط التقسيم، و عليه فهي غير مجبرة على تزويد اليابان بأية معلومات أو معطيات حول نشاطها التنقيبي هناك(2).

و باشرت شركات الطاقة الصينية عمليات إنتاج النفط و الغاز في ثلاثة حقول، و هي: حقل "بينغو"، و حقل "شانكسياو" (الذي يسميه اليابانيون "شيراكابا")، و حقل "تيانوايتيان" (الذي يسميه اليابانيون "كاشي" أو "كاشيدي")، و شرعت في بناء أرضيات نفط و غاز في حقول أخرى عديدة، مثل "لونغ جينغ" (الذي يسميه اليابانيون "آسونارو")، و حقل "كونكسيو" أو "لينغ كان" (الذي يسميه اليابانيون "كيكيو")، و "ديووانكيياو" (الذي يسميه اليابانيون "كوسونوكي")، و في مناطق أخرى من بحر الصين الشرقي، و لمواجهة التحركات الصينية رخصت وزارة "الاقتصاد و التجارة و الصناعة" اليابانية لأكبر شركة طاقة خاصة في اليابان "شركة تيكوكو للنفط" ، لمباشرة عمليات تنقيب تجريبية في منطقة تقع في الجهة الشرقية من "خط التقسيم"، و إذا شرعت تلك الشركة حاليا في عمليات تنقيب في المنطقة المتنازع عليها، فستكون بحاجة إلى مرافقة حرس الحدود و قوات الدفاع الذاتي لأسباب أمنية، مادام من المحتمل أن تكون البحرية الصينية قرب تلك المنطقة، و هذه ستكون لعبة خطيرة و غير مجدية لكلا الجانبين(3).

1- Guo Rongxing. Op. Cit. p. p. 4, 5.

2- Arthur S. Ding. Op. Cit. p. p. 36, 37.

3- Guo Rongxing. Op. Cit. p. 7.

و تنخرط الصين بشكل أنشط من اليابان في أعمال الاستكشاف و التنقيب و الإنتاج في بحر الصين الشرقي خصوصا فيما تعلق بحقول الغاز الطبيعي، لأن هذه الأخيرة تقع في مياه قليلة العمق نسبيا و قريبة من المناطق الصينية ذات الطلب الكبير على هذه المادة، و لذلك لشركة النفط البحري الوطنية الصينية مصلحة في تطوير تلك الموارد الغازية، من أجل أن يكون لها نصيب في تغذية سوق الغاز الطبيعي المتنامي في شنغهاي، خصوصا و أن بعض التقديرات تشير إلى أن الغاز الطبيعي القادم من بحر الصين الشرقي، يكون أقل تكلفة من الغاز الطبيعي الذي يتم ضخه عبر خط أنابيب غرب – شرق القادم من كازاخستان، بالرغم من كون الاحتياطيات النفطية في بحر الصين الشرقي أقل من مثيلاتها في مقاطعة "كسينجيانغ" الصينية، و من مخزونات كازاخستان التي تلبي احتياجات الصين عبر خط أنابيب غرب – شرق(1).

إذ تعتبر المناطق الساحلية الجنوبية الشرقية للصين و خاصة مقاطعتي "شنغهاي" و "زيجيانغ" أهم مراكز التصنيع في البلاد (و بالتالي أكثرها استهلاكا للطاقة)، و لكنها لا تمتلك تقريبا أية موارد طاقوية خاصة بها، و تلبية احتياجاتها من النفط و الغاز على المستوى الداخلي تعتمد على التموين من المقاطعات الشمالية و الغربية البعيدة، و هي تمتاز بكونها إمدادات مكلفة و غير كافية، و بالمقابل يكون تموينها من نفط و غاز الجرف القاري ببحر الصين الشرقي أسهل و أقل تكلفة (لا تتعد المسافة بين المقاطعتين و مناطق الإنتاج في بحر الصين الشرقي 500 كم) (2).

و تنشط "شركة النفط البحري الوطنية الصينية" (CNOOC) بشكل واسع في بحر الصين الشرقي، أين بلغت مخزوناتها النفطية المؤكدة في المنطقة عام 2011 حوالي 18 مليون برميل، و مخزوناتها المؤكدة من الغاز الطبيعي 300 مليار قدم مكعب خلال نفس الفترة بحسب تقديرات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، و تساعد الشركة الصينية الأخرى "الشركة الوطنية الصينية للبتروكيمياويات" (SINOPEC) الشركة الأولى في مشاريع النفط التي تباشرها في بحر الصين الشرقي، و تشارك عدد من الشركات الأجنبية الشركات الصينية في نشاطاتها في بحر الصين الشرقي منذ شروع بكين في استغلال حقل "بينغو" النفطي و الغازي سنة 1983، الذي ينتج ما بين 8 آلاف و 10 آلاف برميل يوميا(3).

[1]- Chris Acheson. Op. Cit.

[2]- Guo Rongxing. Op. Cit. p. 9.

[3]- Ralph Jennings. "**East China Sea, a Treasure for Oil, Is Fraught With Danger**". October 31, 2012. In: "http://www.thestreet.com/story/11752270/1/east-china-sea-a-treasure-for-oil-is-fraught-with-danger.html".

و لكن عمليات و مشاريع استغلال الموارد الطاقوية في بحر الصين الشرقي تنطوي على مخاطر كبيرة، لاسيما في ظل غياب توافق بين الأطراف المتنازعة حول الصيغة المناسبة لوضع تحديد دقيق لحصة كل طرف، و مثلما يقول "سكوت هارولد" (Scott Harold) الباحث السياسي لدى مؤسسة "راند" (Rand) الأمريكية: "عندما تكون الموارد على المحك، لا يمكن لأي كان من الناحية الواقعية أن يتوقع تنقيبا آمنا على النفط و الغاز إذا كان هنالك نزاعا بإمكانه أن يؤدي إلى عسكرة المنطقة، لأن المالك لحقوق استغلال النفط و الغاز هناك غير محدد"[1].

و هذا ما تجلى في الخلاف الذي وقع بين الطرفين عام 2003، عندما وقعت شركتا (CNOOC) و (SINOPEC) الصينيتين في أوت من تلك السنة على اتفاق مع شركتي "زويال دوتش شال" و "إينوكال" لاستغلال و تطوير حقول الغاز في "كسيهو" (Xihu)، و الشروع في إنجاز منشآت إنتاج في "شانكسياو" أكبر حقل غازي في المنطقة الواقع على بعد أكثر من 4 كم من خط التقسيم الذي تضعه اليابان، و في جوان 2004 احتجت اليابان رسميا على النشاطات الصينية هناك، لاعتقادها أن استغلال ذلك الحقل النفطي سيمتد إلى منطقة اليابان الاقتصادية الخالصة، و طالبوا الصين بتوفير المعطيات المتوفرة لديها بخصوص نشاطاتها في المنطقة، و لكن الصين رفضت ذلك و أكدت أن النشاطات لم تخرج عن نطاق منطقتها الاقتصادية الخالصة، و دعا وزير الخارجية الصيني "لي زهاوكسينغ" الطرف الياباني للعمل على تطوير و استغلال مشترك للمنطقة المتنازع عليها، و لكن وزير الخارجية الياباني "كاواغوشي يوريكو" صرح بأنه من دون المعطيات و المعلومات المطلوبة لا يمكن تحقيق تقدم في هذا الشأن[2].

و في عام 2005 عرف النزاع تطورا أكثر حدة و عسكرة، ففي 9 سبتمبر 2005 تم رصد خمسة سفن حربية صينية تقوم بدورية في المنطقة القريبة من حقل "شانكسياو" في بحر الصين الشرقي، و كان من بين تلك السفن الحربية الخمس مدمرة روسية الصنع، و كانت تلك أول مرة تشاهد فيها السفن الحربية الصينية في المنطقة، و بعد أيام قليلة رصدت الرادارات الصينية طائرات استطلاع يابانية من نوع P-3C تحوم في نفس المنطقة، و في أكتوبر 2005 تم رصد طائرة حربية إلكترونية صينية تطير فوق تلك المياه، و أدت تلك النشاطات العسكرية في بحر الصين الشرقي حول حقول النفط و الغاز المتنازع

1- Ibid.

2- Haruna Minoura. **Energy Security and Japan-China Relations: Competition or Cooperation?**. A Thesis submitted to The Faculty of The Elliott School of International Affairs of The George Washington University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in International Affairs, January 31, 2011. p. 104.

عليها، إلى شكوك متنامية حول إمكانية تفجر النزاع في هذه المنطقة بين الصين و اليابان في المستقبل القريب[1].

و يبدو أن المواجهة العسكرية في خريف 2005، قد ذكرت الصين و اليابان بخطورة أي تصعيد حول ثروات بحر الصين الشرقي، و دفعهم ذلك للبحث عن طرق لإدارة النزاع، و قرر الطرفان وضع القضايا الخلافية جانبا مثل مسألة ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منها، و مسألة فرض السيادة على جزر سينكاكو / دياويو، و ذلك من أجل التفاوض حول التطوير المشترك للموارد في المنطقة موضوع النزاع، و توصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص في جوان 2008[2].

و قد خرج الاتفاق بما عرف "إجماع مبدئي" (principled Consensus) بين الصين و اليابان حول بحر الصين الشرقي، و الذي وضع ضمن أهدافه الأساسية جعل ذلك البحر "بحر سلام و تعاون و صداقة"، و دفع التعاون المشترك في تطوير موارد المنطقة نحو الأمام، بإنشاء منطقة تطوير مشتركة، و الترخيص للشركات اليابانية بالاستثمار في حقول الغاز (شانكسياو / شيراكابا) وفقا للقانون الصيني، و التفاوض من أجل وضع اتفاقية... و لكن التطبيق الفعلي لبنود الاتفاق لم تتجسد عمليا بسبب التأزم المفاجئ للخلاف الحدودي و الموقف السلبي للرأي العام في البلدين تجاه الاتفاق... و بعد أن تم الشروع في مفاوضات جديدة حول التطوير المشترك لحقول الغاز في جويلية 2010، جاءت حادثة إلقاء حرس السواحل الياباني القبض على سفينة صيد صينية قرب الجزر المتنازع عليها في سبتمبر 2010 لتقوض تلك الجهود[3].

و بمقابل تراجع مبادرات التعاون ازدادت وتيرة إضفاء الطابع الأمني و العسكري على كيفية التعامل مع النزاع، أين اقترح عدد من الخبراء الصينيين إنشاء "قوة حرس سواحل وطنية شبه عسكرية"... من أجل حماية أحسن للمصالح الوطنية في المياه الإقليمية الصينية، و منطقتها الاقتصادية الخالصة، و جرفها القاري... و مثل هذا الإجراء من شأنه أن يعزز الإدعاءات الإقليمية الصينية، و يثير استياء و توجس جيرانها من جهة أخرى، أما اليابان فدافعت عن شرعية الدوريات التي تقوم بها، و اعتبرت محاولات الصين طرد دوريات حرس السواحل و الطائرات و السفن اليابانية غير مقبولة، و في مارس 2012 أقرت الحكومة اليابانية مراجعة قانون حرس السواحل و قانون ملاحة السفن الأجنبية عبر المياه

1- Arthur S. Ding. Op. Cit. p. 35.

2- Ibid. p. 115.

3- Bonnie S. Glaser. “**Potential Flashpoints in the East China Sea**”. In: Michael A. McDevitt • Catherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project:** Workshop One:

The Yellow and East China Seas. Conference Report, May 2012. p. 37.

الإقليمية و المياه الداخلية، و يمنح هذا التعديل لحرس السواحل السلطة اللازمة للتحكم في مناطق مثل جزر سينكاكو، و سلطة طرد السفن الأجنبية بدون تفتيشها، و تزويد الحرس بمعدات و أسلحة لتمكينها من الأداء الأمثل لمهامها، و تقوم دوريات حرس الحدود اليابانية حاليا بمراقبة المنطقة على مدار الساعة، بمساعدة وسائل المراقبة المنصوبة في تلك الجزر، و تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى تتابع نماذج من الأفعال و ردود الأفعال التي يمكنها أن توقع الدوريات البحرية للطرفين في مواقف احتكاك أكبر و أكثر خطورة[1].

و رغم أن النزاع حول تلك الجزر في بحر الصين الشرقي قد خمد لبعض الوقت، لكنه عاد للبروز مجددا بوقوع حادثين سنة 2012، تمثل الأول في نزول 24 وطنيا صينيا على الجزر المتنازع عليها في 24 مارس 2012، و ثانيها تحرك اليابان في 11 سبتمبر 2012 لشراء و تأميم ثلاثة من بين الجزر المتنازع عليها[2].

و قبل حادثة سبتمبر 2012 قام في منتصف شهر أوت 2012 عدد من القوميين الصينيين بالإبحار نحو الجزر لدعم الإدعاءات الصينية فيما يخص ملكيتها لتعتقلهم السلطات اليابانية، و بعدها بمدة قصيرة قام 150 قوميا يابانيا بالاتجاه نحو الجزيرة التي قام 10 منهم برفع العلم الياباني عليها[3].

و توالت الأحداث بعدها لتبلغ ذروتها في سبتمبر 2012، عندما أعلنت الحكومة اليابانية أنها اشترت ثلاثة من بين خمس جزر كانت تستأجرها من عائلة "كوريهارا" التي كانت بدورها قد اشترتها عام 1972 من عائلة يابانية أخرى ظلت تسيطر على الجزر منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وبعد الإعلان عن الصفقة، التي بلغت قيمتها (26.18 مليون دولار أميركي) اشتعل الغضب في الصين.

وعلى غير عادته فتح الحزب الشيوعي الحاكم في الصين الباب أمام التظاهر الحاشد في الشوارع ضد اليابان على نطاق غير مسبوق فعمت العشرات من المدن الصينية، وأحرق العلم الياباني وترددت هتافات مثل "تسقط اليابان" مرددين النشيد الوطني للصين وملوحين بأعلامها، ورفعوا لافتات تدعو إلى "حمام دم" في طوكيو.

كما حضّ متظاهرون السلطات الصينية على "إعلان الحرب" على اليابان، ونهب متظاهرون متاجر وهاجموا سيارات ومطاعم يابانية في خمس مدن صينية على الأقل واقتحموا مصانع يديرها يابانيون، وفي

1- Ibid. p. 39.

2- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

3- James Woudhuysen. Op. Cit.

بكين قام آلاف الأشخاص برشق سفارة اليابان بالحجارة والقوارير، وإزاء تواصل الاحتجاجات، دعا رئيس الوزراء الياباني "يوشيهيكو نودا" الصين إلى ضمان أمن الرعايا اليابانيين والمصالح الاقتصادية لبلاده[1].

خاصة مع ازدياد حدة التظاهرات الصينية المناهضة لليابان يوم 18 سبتمبر 2012، و هو تاريخ الذكرى الحادية و الثمانين لحادثة "موكدين" بتاريخ 18 سبتمبر 1931 التي أصبحت ذريعة لليابان لاحتلال منشوريا، و هكذا فإن أي تطور له علاقة بالحرب اليابانية الصينية من شأنه تأجيج الروح الوطنية، و طرحت هذه التظاهرات الحاشدة التساؤلات حول مدى عمل السلطات الصينية في بكين أو على مستوى الحكومات المحلية على تسهيلها و دعمها، و وصفت الحكومة اليابانية تلك التظاهرات بأنها غير عقلانية و غير ذات معنى، خصوصا و أنها استهدفت شركات و مصالح يابانية تشغل و تدرب الموظفين الصينيين[2].

و في تصعيد أخطر للوضع أرسلت الصين زوارق حربية للمنطقة المتنازع عليها، و قال خفر السواحل الياباني إن ستة زوارق دورية صينية دخلت المياه الإقليمية اليابانية قرب الجزر المتنازع عليها بين البلدين... وقال مسؤول بخفر السواحل الياباني إن خفر السواحل أمر الزوارق بمغادرة المياه الإقليمية لليابان، لكن اثنين فقط انصاعا للأمر وبقيت الزوارق الأربعة الأخرى في المياه اليابانية، وأضاف أنه لم يحدث أي استخدام للقوة لإبعاد الزوارق الصينية، وسئل رئيس الوزراء الياباني "يوشيهيكو نودا" عن رد اليابان فقال "سنبذل أقصى ما بوسعنا في المتابعة والمراقبة"[3].

وألهبت الخطوة اليابانية المشاعر في الصين رسميا التي أرسلت عدة بوارج للقيام بدوريات لساعات في الموقع لإظهار ملكية الصين لهذه الجزر، وخرج رئيس الوزراء الصيني "ون جيا باو" عن اللغة الدبلوماسية المعهودة للمسؤولين الصينيين، ليؤكد وبحدة أن سيادة الصين على كل شبر من أراضيها لن

---

[1]- **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين.** عن الجزيرة نت، 2012/9/17. في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/6c5ea8ed-708a-4588-8bfa-f3edf382571b".

[2]- Teshu Singh. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Op. Cit.

[3]– **اليابان تتهم الصين بدخول مياهها.** عن الجزيرة نت، 2012/9/14، في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/78612f22-1326-4b85-98d4-872528c9eb75".

تخضع بأي شكل من الأشكال للمساومة، وأضاف أن "عهد إذلال الصينيين قد ولى دون رجعة" في إشارة على ما يبدو إلى فترة الاحتلال الياباني للصين[1].

و يساهم العامل القومي في شحن النزاع و إعطائه بعدا وطنيا و سياديا و تاريخيا مرتبطا بالذكريات المريرة التي عايشها الصينيون خلال سنوات الغزو الياباني لمنشوريا، و قد عكست المظاهرات الحاشدة و الشعارات التي رفعها المتظاهرون حالة الاحتقان و ارتفاع حدة الاعتزاز القومي خاصة لدى الصينيين.

ففي بكين سار الآلاف من المتظاهرين حول سفارة اليابان... وحصلت مشادات قصيرة بين متظاهرين وقوات الأمن، وكتب على اللافتات "أخرجوا أيها اليابانيون من دياويو" و "قاطعوا المنتجات اليابانية" بينما رفع العديد من المتظاهرين صور "ماو تسي تونغ" مؤسس جمهورية الصين الشعبية الذي توفي في 1976.

وردد المتظاهرون "الصين لن تهان أبدا"، و"تسقط الإمبريالية اليابانية" و"تحيا جمهورية الصين الشعبية"، وحمل بعض المتظاهرين ملصقات صغيرة تشير إلى انتمائهم إلى منظمة تدعى تحالف متطوعي الصين الوطنية.

وفي شنغهاي توجه أكثر من ثلاثة ألاف شخص إلى قنصلية اليابان رغم محاولات الشرطة منعهم من ذلك وصرح "بو لينغكوانغ" (34 سنة) العامل في شنغهاي لوكالة "فرانس برس" وهو يرفع صورة القائد "ماو تسي تونغ": "أعشق "ماو" ولو كان لا يزال حيا فإننا ببساطة سنقاتل اليابان".

و في "شنزن "جنوب الصين حيث اندلعت أعمال عنف خلال التظاهرات السابقة المناهضة لليابان، بدأ آلاف المحتجين معظمهم من الشبان يتظاهرون في وسط المدينة رافعين أعلاما صينية وصور "ماو" مرددين " الصين إلى الأمام".[2]

و لكن اليابان أكدت على موقفها، و استدعت وزارة الخارجية اليابانية السفير الصيني احتجاجا على دخول سفن دورية صينية مياهها الإقليمية قرب جرز متنازع عليها بين البلدين، وقال متحدث باسم الحكومة "واضح أن هذه الجزر تتبع لليابان تاريخيا وقانونيا"، مشيرا إلى أن حكومته أبلغت ذلك للسفير

---

[1]– **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين**. مرجع سابق.

[2]- **ارتفاع حدة التوتر بين الصين واليابان بشأن أرخبيل دياويو/سينكاكو في بحر الصين**. فرانس 24 / أ ف ب، 2012/9/19. في: "

http://www.france24.com/ar/20120918-%D8%A7".

الصيني، غير أن رد بكين كان حازما و يحمل طابعا قوميا قويا، بقولها أنها لن تسمح لأحد بشراء وبيع ما وصفتها بأرض "البلاد المقدسة"، متعهدة باتخاذ "الإجراءات الضرورية" لحماية سيادتها على الجزر[1].

و يزيد التاريخ المتوتر بين الصين و اليابان من احتمالات تحول أي أحداث بشأن الجزر المتنازع عليها إلى صدام عسكري مسلح، و العلاقات بين البلدين تتدهور بسبب تطورات ذات بعد تاريخي، مثل محتويات كتب التاريخ الجديدة التي أصدرتها وزارة التربية اليابانية، و غذى السعي الياباني للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الغضب الصيني بشأن موقف اليابان من القضايا التاريخية، و خروج مظاهرات صينية حاشدة مناهضة لليابان في أفريل 2005، و رغم قرار السلطات الصينية بتوقيف التظاهرات على اعتبار أن استمرارها يؤثر على استقرار البلاد، و يزيد من تدهور العلاقات مع اليابان، إلا أن السلطات الصينية رفضت في نفس الوقت تقديم أي اعتذار لليابان لأن سبب التظاهرات كان متعلقا بمشاكل مرتبطة بالإدراك الياباني للتاريخ بين البلدين[2].

وعلى الرغم من الشحن الإعلامي وارتفاع وتيرة المشاعر القومية والتعصب الوطني لدى شرائح واسعة من المواطنين في كلا البلدين –اللذين تبلغ تجارتهما البينية أكثر من ثلاثمائة مليار دولار في السنة– فإنه من المرجح تكثيف التحركات الدبلوماسية لاحتواء مزيد من التوتر[3].

إلا أن هنالك تخوف من أن تنشب حرب عرضية (Accidental war) بين الجانبين، بسبب التحليق الكثيف للطائرات النفاثة الصينية و اليابانية فوق بحر الصين الشرقي مما يمكنه أن يولد توترات ثنائية حادة، فالطائرات الصينية تحلق قريبا جدا من الجزر المتنازع عليها أين تجد الطائرات اليابانية باستقبالها، و يمكن أن تقع حوادث أيضا بسبب حوامات البحرية الصينية حيث اشتكت اليابان سابقا من قيام تلك الحوامات بمناورات وضعت سلامة إبحار السفن اليابانية على المحك[4].

و ما يزيد هذه المخاوف حدة حالة عدم الثقة السائدة بين الطرفين مما خلق معضلة أمنية في العلاقات بين البلدين، و جعل كل طرف ينظر بتوجس للتطورات العسكرية الإستراتيجية الحاصلة لدى الطرف الآخر.

---

[1]– **اليابان تحتج لدى الصين بشأن الجزر**. عن الجزيرة نت، 2012/7/11. في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/e7c65233-f97a-4de2-b216-5faa7e42a44e".

[2]- Haruna Minoura. Op. Cit. p. 110.

[3]- **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين**. مرجع سابق.

[4]- Bonnie S. Glaser. Op. Cit. p. 40.

و قد أدت التطورات الإستراتيجية الحاصلة في القوات العسكرية الصينية و خاصة البحرية منها إلى إثارة الكثير من المخاوف لدى الجار الياباني حول نوايا الصين، مما جعل نظرية "الخطر الصيني" تكتسب أهمية أكبر عند صناع القرار اليابانيين... و لمواجهة ما تعتبره تهديدا صينيا بدأت اليابان في إعادة التفكير في دور قوتها العسكرية، فبعد التجربة الصاروخية التي قامت بها كوريا الشمالية سنة 1998، بدأت اليابان في تطوير نظام الدفاع الصاروخي الباليستي (BMD) بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2006 **(أنظر الشكل رقم 10)**، و بالرغم من الإعلان عن استهداف هذا النظام الدفاعي للصواريخ الكورية الشمالية، إلا أنه يمكن أن يحد من القدرة الصاروخية للصين... و في سنة 2009 أرسلت اليابان مدمرتين للمشاركة في محاربة القرصنة في خليج عدن، كما خففت من الحظر الذي تفرضه على صادراتها العسكرية، كما أن البحرية اليابانية تخطط للتزود بمعدات قتالية مهمة، أهمها طائرات الدورية البحرية من نوع "كاوازاكي بي- 1"، و حاملة هيليكوبتر من نوع DDH22، و مدمرة مضادة للغواصات، و تحديث أنظمة قيادة و سيطرة و استخبارات و مراقبة و استطلاع، هذه التطورات أثارت مخاوف الصين، و لكن ما يخيفها أكثر – و هي مخاوف تتقاسمها مع العديد من الدول المجاورة- هو أن تنجح الحكومة اليابانية في مساعيها لتغيير الدستور السلمي، ثم تستغل بعد ذلك قدراتها الصناعية و التكنولوجية لتعيد تسليح نفسها[1].

و يقف النزاع الصيني الياباني على الجزر حاليا أمام مرحلة حرجة، تمتاز بتزامن التوتر الحاصل بينهما مع مرحلة انتقال في السلطة في كلا البلدين، و من المرجح أن تؤثر طبيعة القيادات الجديدة في كل دولة على طريقة تعاملها مع النزاع.

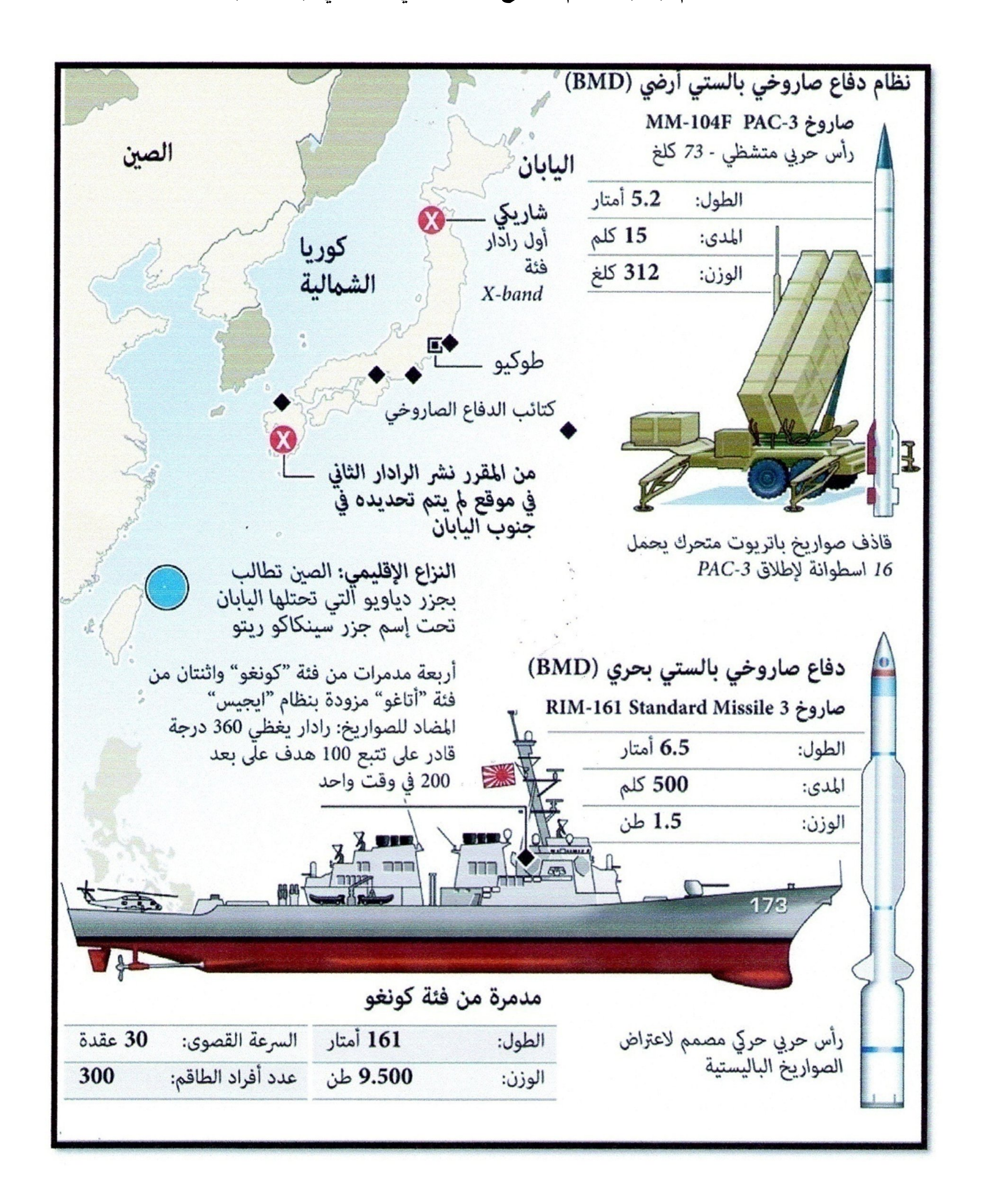
ففي اليابان عاد "شينزو آبي" رئيس الحزب الديمقراطي الليبرالي و الموصوف بالمحافظ و بالقومي المتطرف إلى السلطة من جديد نتيجة انتخابات سنة 2012، بعد أن كان قد تقلد منصب رئيس الوزراء في الفترة ما بين 2006- 2009، و قد أثار خطاب "شينزو آبي" المتشدد خلال حملته الانتخابية التي تزامنت مع أزمة الجزر مع الصين في سبتمبر 2012 المخاوف، حين صرح أنه سيتخذ موقفا أكثر تشددا بشأن الصين، و أن لا مجال للتفاوض حول الجزر[2].

1- عبد الرحمان المنصوري. مرجع سابق. ص 4.

2- سميع صديقي. "**ولاية شينزو آبي الجديدة و العلاقات اليابانية الصينية**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013، ص 6. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/2/6/20132611175979580Shinzo%20Abe%20second%20Japanese%20relations.pdf.

<u>شكل رقم (10): نظام الدفاع الصاروخي الياباني (BMD)</u>



<u>Source:</u> http://www.arabic-military.com/t54649-topic&docid=cVYqeTMZUBc5IM&imgurl=http://s.alriyadh.com/2012/09/18/img/

و في الصين اختتم المؤتمر العام الثامن عشر للحزب الشيوعي المنعقد ما بين 8- 15 نوفمبر 2012، باختيار "شي جين بينغ" رئيسا جديدا للحزب و ليرأس البلاد بدءا من مارس 2013 خلفا لـ "هو

جنتاو"، و الملفت للانتباه في هذا الحدث هو تمكن "شي جين بينغ" من الحصول على تأييد الجماعات الرئيسية الثلاثة في الحزب، و هي مجموعة "شنغهاي" بقيادة الرئيس الأسبق "جيانغ زيمين"، و "مجموعة عصبة الشبيبة الشيوعية" بقيادة المنتهية ولايته "هو جنتاو"، و ما يعرف بـ "مجموعة الأمراء" و هم ممن ورثوا السلطة و النفوذ عن آبائهم و ذويهم و في مقدمتهم الرئيس المختار "شي جين بينغ"، و استطاع أن ينتزع كافة السلطات من سلفه "هو جنتاو" بما في ذلك رئاسة "اللجنة العسكرية المركزية"[1].

و يأتي اختيار "شي جين بينغ" في وقت ألقى فيه التوتر مع اليابان بشأن الجزر بظلاله على المنطقة بأسرها، و لتأتي عودة اليمين الياباني إلى سدة الحكم من جديد لتنذر بتوترات قد تشهدها العلاقات بين الجانبين في الفترة المقبلة، الأمر الذي وضع الصين أمام ضرورة الإسراع ببناء قدراتها العسكرية البحرية و الجوية، و الإعلان قبيل المؤتمر عن إدخال أول حاملة طائرات صينية قيد الخدمة الرسمية، و كذلك اختيار قائد القوات الجوية كي يكون نائبا لرئيس اللجنة المركزية العسكرية، بخلاف ما جرت عليه العادة تاريخيا بإسناد هذه المهمة لقائد القوات البرية، مما يعني تغيرا كبيرا في الرؤية العسكرية الصينية، و ضرورة إشراك القوات البحرية و الجوية في القيادة[2].

و إلى جانب الصين و اليابان تشارك تايوان و كوريا الجنوبية أيضا في النزاعات القائمة في بحر الصين الشرقي، و لكنها مطالبات أقل شانا و تأثيرا، و يمكن رصد مختلف المطالبات الإقليمية في بحر الصين الشرقي في الجدول الموالي:

---

[1]- عزت شحرور. "**مؤتمر 2012 للحزب الشيوعي الصيني: قراءة في أهم النتائج**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2013، ص ص 3، 4. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/1/8/20131895013907734Conference%20of%20Chinese%20Communist%20Party.pdf.

[2]- نفس المرجع السابق. ص 5.

جدول رقم (17): الإدعاءات الحدودية و الإقليمية في بحر الصين الشرقي

الهدف / المتحدي	الصين	اليابان	كوريا الجنوبية	تايوان
الصين	//	الجرف القاري الذي يغطي منطقة اليابان الاقتصادية الخالصة، و جزر دياويو	الجرف القاري الذي يغطي المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوريا الجنوبية، و رصيف سويان/ليودو	كل تايوان محل مطالبة
اليابان	المنطقة التي تتقاطع فيها المنطقة الاقتصادية الخالصة مع نظيرتها الصينية، جزر سينكاكو	//	التقاطع الشمالي الشرقي مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوريا الجنوبية	التقاطع الجنوبي مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لتايوان، جزر سينكاكاو
كوريا الجنوبية	التقاطع الشمالي الغربي مع المنطقة الاقتصادية الخالصة الصينية، رصيف ليودو	الجرف القاري الذي يغطي الجزء الشمالي الشرقي لمنطقة اليابان الاقتصادية الخالصة.	//	إدعاءات خامدة
تايوان	كل الإدعاءات خامدة	التقاطع الجنوبي للمنطقة الاقتصادية الخالصة، جزر سنكاكو أو "دياويوتاي" بتسميتها التايوانية	إدعاءات خامدة	//

Source: Guo Rongxing. Op. Cit. p. 21.

المطلب الثاني: صراع المصالح بين القوى الكبرى في منطقة آسيا المحيط الهادي: تقع منطقة شرق و جنوب شرق آسيا و بحري الصين الجنوبي و الشرقي من الناحية الجغرافية في نطاق ما يعرف بمنطقة آسيا المحيط الهادي، و تقع من الناحية الإستراتيجية ضمن دائرة اهتمام مختلف القوى الكبرى العالمية و الإقليمية، التي تمتلك مصالح لها هناك تتلاقى في نقاط معينة و تتضارب في مواضع أخرى، و تقع الطاقة ضمن المواضيع الحساسة التي يتمحور حولها التنافس القائم بين القوى الكبرى في منطقة آسيا المحيط الهادي بشكل مباشر أو غير مباشر، فإلى جانب الصين تتواجد أيضا الولايات المتحدة الأمريكية

القوة العظمى ذات المصالح العالمية التي لا تستثني المنطقة من دائرة نفوذها و تطلعاتها، هذا إلى جانب تزايد دور الهند و اليابان و روسيا في المنطقة.

تعد جنوب شرق آسيا منطقة مهمة جدا في منطقة آسيا المحيط الهادي، باعتبارها موطنا لأكثر من 550 مليون نسمة، و بها الدولة الإسلامية الأكبر، و اقتصاد إقليمي يتعدى 1 تريليون دولار، و أكثر الطرق البحرية من حيث الأهمية الإستراتيجية لأنها معبر لأكثر من 50% من مجموع التجارة العالمية، و أكثر من ثلث الإمدادات النفطية، و ستلعب جنوب شرق آسيا دورا خطيرا في تحديد مستقبل منطقة آسيا المحيط الهادي، و استمرار الاهتمام الأمريكي بجنوب شرق آسيا سيسمح لها بالمساهمة في تشكيل ذلك المستقبل، ذلك أن جنوب شرق آسيا تلعب دورا محوريا في استمرارية السلم و الاستقرار في آسيا المحيط الهادي، و استمرارية التقدم و الرفاهية الأمريكية بما أن تجارتها البينية السنوية مع دول المنطقة تفوق 200 مليار دولار[1].

و تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة جنوب شرق آسيا يمكنها أن تلعب دورا يتعدى الجانب الاقتصادي ليأخذ طابعا إستراتيجيا، يتمثل في الأساس في إشراك دول المنطقة في أي مسعى لاحتواء الصين، و فرض حصار اقتصادي عليها لاسيما في مجال الطاقة في حالة أي نزاع مستقبلي بين الطرفين، و هو ما يتنافى مع عمل الصين على إبقاء جنوب شرق آسيا مجالا مفتوحا لنفوذها الإستراتيجي و الاقتصادي و حتى الثقافي و الحضاري.

و حيث أن المصلحة الأمنية الأساسية للصين في جنوب شرق آسيا تتمثل في تقليص نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية أو أية قوة أخرى، فقد لاحظ "روبرت سوتر" (Robert Sutter) سعي القيادة الصينية طيلة الخمسين سنة الماضية لتخليص جوارها من أي تواجد لقوى كبرى، و ليس من المتوقع أن تحيد عن هذا الهدف اليوم ببروزها كقوة كبرى صاعدة، و أثناء الحرب الباردة و حتى أثناء الحقبة الاستعمارية من قبل كانت الصين تنظر لمنطقة الهند الصينية و جنوب شرق آسيا بمثابة "ساحتها الخلفية الإستراتيجية".. و حاليا مع المطالبات الصينية في بحر الصين الجنوبي و تزايد ارتباطها بخطوط المواصلات البحرية في المنطقة (و ضرورتها لنقل الإمدادات الطاقوية الصينية)، فإن مفهوم "الساحة الخلفية الإستراتيجية" يتوقع أن يتسع ليشمل كل منطقة جنوب شرق آسيا[2].

و مع بروز أمن الطاقة كمسألة حيوية في الإستراتيجية الصينية ازداد خطر توطيد الولايات المتحدة لعلاقاتها مع دول الآسيان و كثافة تواجدها العسكري في بحر الصين الجنوبي على طول خطوط

1- Robert Scher. Op. Cit.

2- Michael Chambers. "**China's military rise to great Power power status: Its implications for the United States in Southeast Asia**". In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. Op. Cit. p. 172.

المواصلات البحرية التي تنقل عبرها الصين إمداداتها الطاقوية، فإلى جانب المخاوف الصينية من انعكاس خطر القرصنة و الإرهاب البحري على انتظام تدفق إمداداتها النفطية عبر مضيق ملقا، توجد أيضا مخاوف أخرى تتعلق بعمل القوى المنافسة – الولايات المتحدة، اليابان، الهند– على السيطرة على هذا الطريق البحري[1].

و تتحسس الصين بشكل كبير من عدد من المبادرات الأمريكية الهادفة لتوطيد علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، و الساعية أيضا للحصول على وضع المسيطر في بحر الصين الجنوبي، مثل "مبادرة الأمن البحري الإقليمي" (RMSI) التي تدعو دول الآسيان للسماح للبحرية الأمريكية لتسيير دوريات لمكافحة القرصنة و الإرهاب، و "مبادرة أمن الانتشار" (PSI) التي تسمح للأمريكيين بتفتيش السفن الأجنبية المشبوهة في أعالي البحار للتأكد من عدم حملها لأسلحة دمار شامل، و تتخوف الصين من سماح تلك المبادرات للولايات المتحدة بفرض رقابتها على تلك القنوات البحرية[2].

و قد أثارت العودة الأمريكية لجنوب شرق آسيا قلق الصين، بسبب إدراكها أن السعي الأمريكي لمحاربة الإرهاب في جنوب شرق آسيا لا يهدف فقط للقضاء على الإرهاب في المنطقة، بل هو ذريعة أيضا و فرصة لفرض حصار و احتواء إستراتيجي للصين.. و على خطى الولايات المتحدة الأمريكية ترغب الصين بدورها في الحفاظ على تواجدها في جنوب شرق آسيا، التي تنظر لها كمنطقة حيوية لنموها و رفاهيتها، و تنظر إليها أيضا كمنطقة مجاورة و جذابة و ذات حساسية عالية خصوصا مع مياهها الإستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، الذي تنظر له الصين على أنه "موطن الفرص الذهبية"[3].

و تتخوف الصين كثيرا من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بأي حصار أو غلق لخطوط المواصلات البحرية التي تمدها بالنفط، خصوصا في حال نشوب نزاع مع الولايات المتحدة حول تايوان.

إذ تنظر الصين للولايات المتحدة الأمريكية كعامل يزيد من حساسيتها الطاقوية، باعتبارها منافس إستراتيجي على المدى الطويل للصين، مما يعني أن اتساع القوة العسكرية و النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى و الخليج يفاقم من المخاوف الموجودة لدى الصين من تعرضها للاحتواء، و السيطرة الأمريكية على إمدادات الطاقة العالمية و خطوط المواصلات البحرية في آسيا يزيد من المخاوف الصينية بشأن الهيمنة العالمية الأمريكية، و يزيد من شعورها بالحساسية حول حيوية تدفق الغاز و النفط و تأثيرهما على هامش مناورتها الإستراتيجي على المدى الطويل، و على اقتصادها و استقرارها الاجتماعي، و تتضح تلك

---

[1]- Xuegang Zhang. Op. Cit.

[2]- Ibid.

1- Rommel C. Banlaoi. **"Southeast Asian Perspectives on the Rise of China: Regional Security after 9/11"**. Parameters: summer 2003. p. 103.

المخاوف بشكل أكبر في انشغالها العميق بإمكانية إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على قطع إمداداتها الطاقوية عبر البحر في حالة أية مواجهة تتعلق بتايوان[1].

و تواجه الصين وضعية حرجة بالفعل، لاسيما إذا علمنا أن الموارد الطاقوية اللازمة لخلق دولار واحد من الناتج الداخلي الخام في الصين، تعد أعلى بـ 4.3 مرات من الموارد اللازمة لإنتاج نفس القدر في الولايات المتحدة، و أعلى بـ 7.7 مرات مما يحتاجه الاقتصاد الألماني، و أعلى بـ 11.5 مرة من نظيرتها في اليابان، و هذا معناه أن أي أزمة نفط سيكون لها آثار وخيمة على الاقتصاد الصيني، و لهذا ستتحمل الصين نتائج كارثية في حال إقدامها على تنفيذ هجوم على تايوان، لذلك تنظر الولايات المتحدة لقطع الإمدادات النفطية عن الصين كأحسن وسيلة لإيذاء الصين، و التواجد الأمريكي الكثيف في منطقة آسيا المحيط الهادي سيسمح لها بإغلاق أي من الطرق البحرية المستعملة لنقل النفط إلى الصين، و سيكون مضيقي هرمز و ملقا نقطتي الاختناق الرئيسيتين اللتين ستكونان الهدف الأول لأي تحرك أمريكي لفرض حصار نفطي على الصين[2].

و تعاني دول الآسيان من مأزق الوقوع في التبعية النسبية أو الاستقلالية فيما يخص طبيعة العلاقات التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية و الصين، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية و الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، و لأن الصين تشكل الهاجس الأمني الأول لدول الآسيان باعتبارها تهديد أمني داخلي بعد فترة الحرب العالمية الثانية، و حاليا كقوة صاعدة بعد الحرب البادرة، و يكمن مأزق دول الآسيان تجاه القوتين المذكورتين في الإحساس بأن الصين واحدة من بين أهم التحديات لسيادة دول الآسيان، و بالتالي أصبحت سببا أو مبررا لتأييد تلك الدول للدور الاقتصادي و العسكري و السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا، و رغم ذلك فالارتباط بالولايات المتحدة كذلك يضع مخاطرا على القيم و الأهداف الذاتية و الداخلية لتلك الدول[3].

و تنقسم دول جنوب شرق آسيا من حيث كيفية استجابتها للإستراتيجيات الصينية في المنطقة إلى أربعة فئات:

1- قبول النفوذ الصيني المتزايد: بورما و كمبوديا و لاووس و تايلندا.

1- Mikkal E. Herberg. Op. Cit. p. 73.

2- Nandakumar J. "**China's Energy Security and the Taiwan Factor**". The Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi. In**:** "http://www.iern.net/portal/page/portal/IERN_HOME/IERN_ARCHIV/Publications/System%20Adequacy%20%20%20SoS/7D30E3A28C373FD6E040A8C03C2F41F6 " .

3- Alice Ba. "**ASEAN's great power dilemmas**". In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds). China, the United States and Southeast Asia. Op. Cit. p. 107.

2– تذبذب بشأن النفوذ الصيني المتزايد، مع إدعاءات في بحر الصين الجنوبي: ماليزيا و الفيليبين.

3– الدول التي تنظر للعلاقات الدولية من خلال المنظور الواقعي، و تقلق بشأن مسألة توازن القوى: فيتنام و سنغافورة.

4– المنافسة على الزعامة الإقليمية: فيتنام.

و من خلال هذا التصنيف يذهب الخبراء إلى إمكانية قيام تحالف للدفاع عن إدعاءات دول جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي الإستراتيجي، و هذا التحالف يمكن أن يضم فيتنام و ماليزيا و الفيليبين، و يكون مدعوما من طرف أندونيسيا و سنغافورة و الولايات المتحدة الأمريكية، و رغم أن هذا التحالف يرجح أن يكون في البداية هشا و غير قادر على المواجهة، بل دبلوماسي و من غير المؤكد أن يتطور إلى مركب أمني، إلا أن هنالك احتمالات لحدوث تطورات أمنية مكملة، تتمثل خصوصا في ظهور شراكة إستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و أندونيسيا، و يكون شبيها بالتحالف الإستراتيجي القائم بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية[1].

و عموما هنالك فهم مشترك للعلاقة بين صعود الصين و زيادة التوتر في بحر الصين الجنوبي، و لكن هنالك إدراك متباين لأسباب زيادة هذا التوتر بين الدارسين من داخل الصين و خارجها، حيث يذهب أغلب الدارسين من خارج الصين إلى تحميل مسؤولية زيادة التوتر في المنطقة إلى طبيعة السياسة المتبعة من طرف الصين هناك[2].

و يعود هنا للأذهان تطوير الصين لإستراتيجية دفاع عام 1995 عرفت باسم "جيكسي فانغ" (Jixi Fang)، و التي وضعت حزاما أمنيا عسكريا حول الصين، يمتد من سواحل الصين الشمالية الشرقية إلى سواحلها الجنوبية الشرقية، و هو امتداد ضخم يحوي جنوب الصين و جزر سبراتلي و باراسيل في بحر الصين الجنوبي، و يمتد شمالا ما وراء تايوان، و يهدف وضع هذا الحزام إلى حماية مناطقها الاقتصادية الكبرى في مناطقها الساحلية الشرقية و الجنوبية الشرقية، مثل ماكاو و شنغهاي و هونغ كونغ و غوانغ دونغ، و يصل هذا الحزام حتى إلى جزر "دياويو" التنازع عليها مع اليابان، و إلى بحر الصين الشرقي و شبه الجزيرة الكورية، و يدعم هذا الحزام إدعاءات الصين بالسيادة على سواحلها و جرفها القاري و منطقتها الاقتصادية الخالصة، و الأقاليم المجاورة لها، و المناطق ذات الصلة التاريخية بها مثل جزر سبراتلي[3].

1- Bronson Percival. Op. Cit. p. 3.

2- Pham Quang Minh. Op. Cit. p. 4.

3- Omar Saleem. Op. Cit. p. p. 532, 533.

في حين نجد الدارسين الصينيين يعيدون جذور ذلك التوتر إلى التحالف القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول المنطقة ذات المطالبات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي في مواجهة الصين.. و بحسب المحللين الصينيين فمسألة حرية الملاحة ما هي إلا ذريعة تستعين بها الولايات المتحدة للتدخل في النزاعات في بحر الصين الجنوبي، و هو ما عبر عنه أحد الخبراء الصينيين بقوله: "حرية الملاحة الحقيقية التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ عليها هي حرية الولايات المتحدة في التهديد العسكري للدول الأخرى"[1].

و قد أدت حادثة طائرة التجسس الأمريكية إلى زيادة الإدراك الصيني للتهديد الأمريكي في المنطقة، و تعود الحادثة إلى تاريخ 1 أفريل 2001 عندما اصطدمت طائرة نفاثة صينية بطائرة تجسس أمريكية من نوع EP-3 فوق جزيرة هاينان الصينية، و أدت الحادثة إلى تحطم الطائرة الصينية و إجبار الطائرة الأمريكية على الهبوط الاضطراري على الجزيرة[2].

و مع انتخاب "باراك أوباما" أمام الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش"، بدا للمحللين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعود لجنوب شرق آسيا بشكل ملحوظ منذ حرب فيتنام، و أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" هذا التوجه في تصريحها أثناء لقائها مع رئيس وزراء تايلندا في جويلية 2009، بقولها: "نيابة عن بلدنا و عن إدارة أوباما، أود أن أبعث برسالة واضحة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عادت، و نحن ملتزمون كليا بعلاقاتنا في جنوب شرق آسيا".

و تجلت هذه العودة و الوعود الأمريكية بالالتزام في علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا، في دخول الولايات المتحدة في "اتفاقية الآسيان للصداقة و التعاون" عام 2009.. و يمكن تفسير العودة الأمريكية لجنوب شرق آسيا بعدة عوامل.. و أهمها "عامل الصين" (China Factor) الذي يعد عاملا حاسما في إحياء الانخراط الأمريكي في جنوب شرق آسيا، بسبب تحدي الصعود الصيني و بخاصة النشاطات الصارمة بعد عام 2007، مثل عدم السماح لشركات الطاقة الأمريكية بالقيام بعمليات استكشاف مشتركة مع الدول ذات الإدعاءات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، و خصوصا بعد إعلان بكين عن اعتبار بحر الصين الجنوبي في مارس 2010 كمنطقة "مصالح قومية أساسية" (Core National interests)، توازي في أهميتها كلا من تايوان و منطقة التبت[3].

و قد برزت للسطح في أفريل 2010 مسألة اعتبار بحر الصين الجنوبي كمنطقة مصالح جوهرية للصين، عندما وصف العديد من المسؤولين السامين الصينيين و على رأسهم "كوي تيانكاي" مساعد وزير

1- Pham Quang Minh. Op. Cit. p. 5.

2- Ian Storey. Op. Cit.

3- Pham Quang Minh. Op. Cit. p. 8.

الخارجية بحر الصين الجنوبي كمنطقة مصالح أساسية للصين، و هذا أمام عدد من المسؤولين الأمريكيين أثناء زيارتهم لبكين في مارس 2010، و منهم "جيمس ستاينبرغ" و مسؤول آسيا في مجلس الأمن القومي "جيفري بايدر".. و هو ما استفز الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت القضية أمام المنتدى الآسيان الإقليمي (ARF) في جويلية 2010، و عقب تلك القمة و تعبير 12 دولة من أعضائه عن انشغالها بالتطورات الحاصلة في بحر الصين الجنوبي، أوضح المسؤولون الصينيون عن عدم وصفهم للمنطقة كمركز لمصالح جوهرية صينية، و أكدوا أن المسؤولين الأمريكيين أساؤوا فهم أو تأويل ما جاء على لسان نظرائهم الصينيين.. و في زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الصيني "هو جنتاو" لواشنطن في جانفي 2011، أكد أن بحر الصين الجنوبي لا يصنف من طرف الصين كمصلحة جوهرية، و من الممكن أن المسؤولين الصينيين في حديثهم مع نظرائهم الأمريكيين، كانوا يقصدون النشاطات العسكرية الأمريكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للصين و ليس بحر الصين الجنوبي ككل[1].

و كانعكاس للاهتمام الصيني الكبير ببحر الصين الجنوبي، عادت الصين لتبني مقاربتها الصارمة التي اتبعتها خلال التسعينيات في بحر الصين الجنوبي، عندما رفعت منذ عام 2007 من عدد دورياتها في المنطقة، و ضغطت على شركات الطاقة الأجنبية لإيقاف عملياتها في المناطق البحرية المتنازع عليها، و إنشائها لميكانيزمات إدارية جديدة لتقوية مطالباتها في جزر باراسيل و سبراتلي، و وضعها لمناطق محضور الصيد فيها في أجزاء من بحر الصين الجنوبي بشكل انفرادي و أحادي.. و في نفس الوقت قامت الصين ببناء قاعدة بحرية أساسية جديدة في جزيرة هاينان على مشارف بحر الصين الجنوبي، رغبة منها في إبعاد البحرية الأمريكية قد الإمكان عن السواحل الصينية[2].

و أصبح الاهتمام الأمريكي كبير جدا كل ما يتعلق بنشاط البحرية الصينية في قاعدة "سانيا" البحرية على جزيرة هاينان التي تم فتحها عام 2007، و تحولت بسرعة إلى المركز الرئيسي للعمليات للجيش الصيني في بحر الصين الجنوبي، و تضم منشآت غواصات و سفن كبيرة الحجم، و بحسب تقارير في أكتوبر 2010 فقد رست غواصتين صينيتين نوويتين هجوميتين متقدمتين من طراز "شانغ" في قاعدة "سانيا"، إضافة إلى وضع غواصة من طراز "جين" تعمل على الطاقة النووية و تحمل رؤوسا باليستية هناك، ناهيك عن إرساء حاملة الطائرات الصينية الأولى هناك، و إنشاء قاعدة "سانيا" هناك زاد من الأهمية الإستراتيجية لبحر الصين الجنوبي، و زاد أيضا من التخوفات من إمكانية وقوع حوادث مؤثرة على الاستقرار مستقبلا[3].

1- Ian Storey. Op. Cit.

2- Bronson Percival. Op. Cit. p. 7.

3- Ian Storey. Op. Cit.

و قد أدت هذه التطورات إلى المساس بالمصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي و اضطرار لتركيز قواتها في منطقة آسيا المحيط الهادي، و خاصة المصلحة الأمريكية في حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، و الدخول المفتوح للمياه الآسيوية، و احترام القانون البحري الدولي هناك، و دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لدخول المناطق التي تدعي الصين ملكيتها في مياه المنطقة، و اتهامها لبكين بإتباع سياسة عدائية في أعالي البحار، و يخطط الجيش الأمريكي لوضع جزء من قوته البحرية في بحر الصين الجنوبي شمال أستراليا عام 2012، و أعلن كاتب الدولة الأمريكي للدفاع "ليون بانيتا" في منتدى الحوار الأمني السنوي في جوان 2012 في "شانغري-لا" بسنغافورة، بأن البنتاغون سيعيد نشر 60% من قدراته البحرية في المسرح العملياتي لآسيا المحيط الهادي[1].

و أمام هذه الأحداث المتسارعة ذهب أهم ملاحظ للتطورات الجيوبوليتيكية في جنوب شرق آسيا السنغافوري "لي كيوان يو" (Lee Kuan Yew)، إلى أن عام 2010 قد سطر بداية: "عقود طويلة من التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، من أجل الريادة في الباسيفيك".. و يبدو أن العلاقات بين البلدين قد دخلت في فترة تحول، أين يبدو أن القفزة الاقتصادية، و الثقة السياسية، و التسلح الصيني الجيد، يمهدون لتحدي بكين للولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك المجال البحري[2].

و تتعقد المسألة أكثر بارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بمعاهدات دفاع مشترك مع عدد من الدول التي لها مصالح حيوية في بحر الصين الجنوبي خاصة اليابان و الفيليبين، فبالرغم من أن قليلا من النفط يذهب إلى أمريكا الشمالية عبر مياه بحر الصين الجنوبي، إلا أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حيوية في سلامة ممرات سفن الشحن في المنطقة، لأنها ملتزمة بمعاهدة لتأمين طرق الإمدادات الحيوية لليابان، و مرتبطة بمعاهدة دفاع عن الأراضي الفيليبينية، حتى و إن كانت واشنطن لا تدرج جزر سبراتلي ضمن تعريفها لمصطلح "الأراضي الفيليبينية"، إلا أنه يمكن لنزاع مستقبلي بين الصين و الفيليبين أن يتفاقم إلى درجة تصبح عندها الولايات المتحدة متورطة، و تؤكد الولايات المتحدة على حرية الملاحة هناك مادامت سفنها الحربية تقطع بحر الصين الجنوبي عند إبحارها ما بين القواعد الأمريكية في اليابان و الخليج العربي، و يؤكد المسؤولون الأمريكيون على المصلحة العامة في – كبح نزعة المغامرة الصينية – في منطقة آسيا المحيط الهادي[3].

و معلوم أن القدرة على السيطرة على بحر الصين الجنوبي تعطي أفضلية إستراتيجية للقوة القادرة على فعل ذلك، نظرا لأهميته كخط مواصلات بحري تنقل عبره نسب كبيرة من تجارة السلع

1- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

2- Ian Storey. Op. Cit.

3- مايكل كلير. مرجع سابق. ص 149.

و إمدادات الطاقة العالمية، خاصة بالنسبة لدولة كالصين و هو ما يفسر التنافس الكبير و الحساسية المفرطة القائمة بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة.

و إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية يقع بحر الصين الجنوبي محل اهتمام قوى أخرى منها الهند، لأن هذه الأخيرة تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ من بحر الصين الجنوبي، على اعتبار أن 55% من تجارتها تمر عبر هذه المنطقة، و كما صرح السفير الهندي في فيتنام: "النزاع في بحر الصين الجنوبي يجب أن يحل حسب قواعد القانون الدولي، و هذا البحر مهم جدا و ينبغي أن يكون سالما و آمنا لسفن الشحن الدولية، بحيث لا تتأثر الصادرات و الواردات المارة عبره"[1].

و اتبعت الهند إستراتيجية تقوم على توسيع مجال تأثيرها خارج حدود شبه القارة الهندية، و الدخول إلى مجال النفوذ التقليدي للصين في شرق و جنوب شرق آسيا، بتطويرها لإستراتيجية "التوجه شرقا" (Look East) و هي الدولة الجنوب آسيوية الوحيدة التي دخلت في حوار شراكة كامل مع دول (الآسيان)، و دخلت كعضو في منتدى آسيان الإقليمي (ARF)، باحثة عن مواجهة النفوذ الصيني عبر توسيع علاقاتها السياسية و الاقتصادية و العسكرية في جنوب شرق آسيا[2].

و مثلما فعلت الصين في جنوب آسيا، قامت الهند بتقديم نفسها لدول المنطقة (شرق و جنوب شرق آسيا) على أنها عامل استقرار هناك و ثقل موازن للصين، و توجيه أنظارها نحو تطلعات الهيمنة الصينية، مع عملها على تنويع روابطها مع الاقتصاديات الديناميكية لدول جنوب شرق آسيا من أجل تسريع تنميتها، و بطريقة أكثر شمول تبحث الهند عن الحصول على بعد آسيوي أوسع، و يمر ذلك عبر الاندماج في التنظيمات الإقليمية مثل "منتدى آسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي" (APEC)، و "منتدى آسيان الإقليمي"(ARF)، و "مجلس التعاون الأمني في آسيا المحيط الهادي"(CSCAP) [3].

و تجسيدا لهذه السياسة قامت الهند بتوجيه استثماراتها لحقول النفط و الغاز في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، ففي عام 2006 قامت شركة "فيداش المحدودة" الهندية بتوقيع عقد شركة "بيترو فيتنام" للقيام بعمليات استكشاف مشتركة في القطاعين 127 و 128 في حوض "فو خان"، و وقعت في سبتمبر عام 2011 ثلاث اتفاقيات للاستكشاف المشترك للغاز و النفط، و تقع الكتل محل الاتفاقيات في محور خلاف دبلوماسي بين الصين و الهند و فيتنام[4].

1- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

2- Paul H. B Godwin. "**China as regional hegemon?**". Op. Cit.

3- Isabelle Cordonnier". Op. Cit. p. p. 129, 130.

4- Teshu Singh. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

و الأخطر من ذلك بالنسبة للصين هو رغبة البحرية الهندية في لعب دور متزايد كقوة حارسة لمضيق ملقا، و تعكس العديد من الأعمال و المبادرات التي قامت بها نيودلهي طموحات البحرية الهندية في المنطقة، و من أهمها إقامتها لقواعد عسكرية في أرخبيلي "أندمان" و "نيكوبار" في المخرج الغربي للمضيق، و زيادة قدرة القوات البحرية الهندية على القيام بدوريات من المحيط الهندي إلى بحر الصين الجنوبي[1].

و مثل هذا التوجه الهندي يقلق الصين التي تبدي حساسية كبيرة لأية محاولة للسيطرة على مضيق ملقا الذي تمر عبره معظم واردات النفط الصينية، و العلاقات المميزة بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية تزيد من مشروعية المخاوف الصينية، إذ يخشى الخبراء الصينيون من أي عمل مشترك بين الهند و الولايات المتحدة لمحاصرة الصين اقتصاديا و طاقويا عبر منع شحنات النفط القادمة لبكين من المرور عبر مضيق ملقا.

و تكتسي المنطقة أهمية بالغة لليابان أيضا، لأنها طريق لشحن تجارة اليابان مع جنوب شرق آسيا و جنوب آسيا و الشرق الأوسط و إفريقيا و أوروبا، و أكثر من 80% من النفط الياباني المستورد تنقل عبر مياه بحر الصين الجنوبي[2].

إن مصالح اليابان في بحر الصين الجنوبي مرتبطة ارتباطا مباشرا باعتمادها على إمدادات الطاقة المستوردة، مثل النفط الذي يمر من خلال مياه المنطقة في طريقه من الخليج العربي، كما يمر الكثير فحمها و غازها الطبيعي المسال، و بالرغم من أنه يمكن للإمدادات الطاقوية اليابانية أن تتجنب المرور عبر بحر الصين الجنوبي لو برزت الحاجة لذلك، بإعادة تسيير ناقلات النفط و السفن الأخرى عبر المحيط الهادي الغربي، إلا أن الإبطاء في وصول الشحنات – بسبب طول الطريق– سوف يضر بالاقتصاد الياباني.

و قد تم الإفصاح عن الرؤية اليابانية للأمن في بحر الصين الجنوبي الجديدة لأول مرة في "الخطوط العامة لبرنامج الدفاع القومي" المعتمدة عام 1996، و هي أول مراجعة كبرى للسياسات الأمنية الدفاعية في خلال عشرين عاما، فبدون الإشارة إلى الصين أو أي من دول الآسيان بالاسم، يلحظ البرنامج أن: "بلدانا كثيرة في المنطقة تقوم بتوسيع أو تحديث قدراتها العسكرية"، ما يفرض تهديدات جديدة للمصالح اليابانية و خاصة تلك الموجهة للدفاع البحري في المياه المحيطة باليابان[3].

1- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 21.

2- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

3– مايكل كلير. مرجع سابق. ص 148.

و نظرا لتخوفها من الأخطار التي تحيط بوارداتها النفطية المارة عبر مضيق ملقا، وضعت اليابان عام 2005 آلية أمنية لتحسين محاربة القرصنة عن طريق سماح الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي بتواجد "قوات الدفاع الذاتي البحري اليابانية"، و لكن هذا المقترح رفض من طرف دول جنوب شرق آسيا، و يعود الرفض بالخصوص إلى بقاء جيران اليابان قلقين بشأن نفوذها المتزايد لقوتها البحرية في غرب المحيط الهادي، و من المتوقع أن يستمر هذا الرفض مادامت السياسات الداخلية اليابانية المهيمن عليها من الجناح اليميني، تستمر في تجاهل التاريخ الياباني الدموي في المنطقة و خاصة في الصين و شبه الجزيرة الكورية(1).

و تعتبر بريطانيا أحد أطراف "القوى الخمسة لترتيبات الدفاع" (PDFA) التي تضم أيضا سنغافورة و ماليزيا و أستراليا و نيوزيلندا، و هذا الاتفاق ليس عبارة عن حلف و لكنه يفرض على بريطانيا تقديم مساعدة لماليزيا في حالة تعرضها لعمل عدائي في بحر الصين الجنوبي، كما أن لبريطانيا مصلحة في إبقاء خطوط المواصلات البحرية مفتوحة أمام التجارة الحرة... و دخلت أستراليا في معترك اللعبة الإستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، عندما أقرت "ورقة الدفاع البيضاء الأسترالية" عام 2009، أن القوة العسكرية الصينية تشكل انشغالا أمنيا إقليما، و أيدت المسعى الأمريكي الهادف لزيادة نشر القوات الأمريكية البحرية في المنطقة، و الحفاظ على مبدأ حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، و قامت بتمارين عسكرية مشتركة مع اليابان و الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، و أرسلت برسالة واضحة للصين و دول الآسيان، مفادها أنها تؤيد السياسة الأمريكية تجاه الصين في المنطقة(2).

و رغم أن انعكاسات نشاطات و مواقف هذه الدول ما تزال غير واضحة بعد بشكل كامل، إلا أن للصين الحق في القلق من تحركات الدول الأخرى في المنطقة، و عليها أن تهتم بالتأثيرات بعيدة المدى التي يمكنها أن تمس أمنها الطاقوي(3).

و في الجهة المقابلة يشكل بحر الصين الشرقي أحد ساحات التنافس في منطقة آسيا المحيط الهادي، تشكل الصين و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية أطرافه الأساسية، حيث تحوز الولايات المتحدة الأمريكية على مصالح حيوية في بحر الصين الشرقي لا تقل عن مثيلاتها في بحر الصين الجنوبي، إذ تهتم واشنطن بالخلافات حول المنطقة الاقتصادية الخالصة و ضرورة حلها وفقا لقواعد القانون الدولي و اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما للولايات المتحدة مصلحة أساسية في التدفق الحر للتجارة

1- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 21.

2- Teshu Singh**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. Op. Cit.

3- Zhang Xuegang. Op. Cit. p. 21.

و حرية الملاحة، و المعارضة الصينية للمرور العسكري الأجنبي السلمي في منطقتها الاقتصادية الخالصة تتعارض مع مبدإ حرية الملاحة.

إضافة إلى تحمل الولايات المتحدة لمسؤولية حفظ الأمن و السلام في المنطقة، و لديها التزامات خاصة للدفاع عن اليابان وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بينهما، و النزاعات الإقليمية بين الصين و اليابان في بحر الصين الشرقي يمكنه أن يجر الولايات المتحدة الأمريكية إلى نزاع أوسع مع الصين، و يعتبر التحالف الأمريكي مع اليابان حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة في المحيط الهادي، و الرد الأمريكي حول أي نزاع محتمل بين الصين و اليابان سيكون له انعكاسات كبيرة حول مصداقية الولايات المتحدة مع حلفائها و شركائها في المنطقة[1].

و حدوث صدام بين الوحدات البحرية الصينية و اليابانية في بحر الصين الشرقي سيضع الولايات المتحدة في مأزق حقيقي، و الموقف الأصعب سيكون في حالة وقوع حادثة في منطقة جزر سينكاكو/ دياويو، و هي تحت الرقابة الإدارية اليابانية و مع ذلك لم تتخذ واشنطن موقفا حول أيهما أحق بالسيادة عليها بموجب القانون الدولي، و لكن البند الخامس من معاهدة الدفاع المشترك بين الولايات المتحدة واليابان تنطبق على "الأقاليم الخاضعة للإدارة اليابانية"، و هو ما يجعل من القانوني تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة اليابان في حالة مهاجمة أو استيلاء الجيش الصيني على الجزر، و لكن في حالة نزاع حول حقول الغاز و النفط في بحر الصين الشرقي، تكون الولايات المتحدة غير ملزمة قانونيا بتقديم المساعدة لليابان، حتى و إن كانت اليابان ستضغط عليها لتقدم لها المساعدة[2].

و في الأزمة الأخيرة بين الصين و اليابان حول الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الشرقي بعد إعلان اليابان عن عزمها شراء تلك الجزر و تأميمها، توجه وزير الدفاع الأمريكي "جون بانيتا" في سبتمبر 2012 إلى اليابان رغم أنها لم تكن مدرجة في جولته الآسيوية، وأعلن الوزير الأميركي من هناك عن قلقه من أن تؤدي "الاستفزازات حول الجزر إلى أن يسيء أحد الطرفين التقدير، مما قد يؤدي بدوره إلى اندلاع العنف وحتى الحرب بين الطرفين، و قد يتسع مداها لتشمل أطرافا أخرى"، وأكد "بانيتا" أنه سيحث المسؤولين اليابانيين والصينيين على التحلي بضبط النفس، مضيفا أن واشنطن لن تتخذ موقفا إلى جانب أي من القوى الآسيوية المتنازعة، وفي وقت لاحق أعلنت الخارجية اليابانية أن طوكيو وواشنطن متفقتان على أن الجزر المتنازع عليها مشمولة بالاتفاقية الأمنية المبرمة بين الولايات المتحدة وبلاده.

1- Bonnie S. Glaser. Op. Cit. p. 36.

2- Richard Bush. "**Chinese and Japanese Geo-Strategic Interests in the East China Sea**". In: Michael A. McDevitt • Catherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project**. Op. Cit. p. 67.

يُذكر أن الولايات المتحدة استخدمت هذه الجزر هدفا للقصف لتدريب طياريها، ولا تمثل أي قيمة أخرى بالنسبة للأميركيين، وحين تفاقم هذا النزاع عام 2010 تجنبت واشنطن طويلا إعلان موقفها، لكنها أعلنت العام الماضي أنها تعرف بوجود هذه الجزر، لكنها لا تنوي التدخل في هذا النزاع[1].

و تمتاز منطقة بحر الصين الشرقي بخطورتها لأنها ذات أهمية إستراتيجية للطرفين الصيني و الياباني، و تدعمت هذه الأهمية باكتشاف مخزونات من النفط و الغاز في المياه المحيطة بها، و هو ما يزيد من احتمالات نشوب نزاع مسلح حولها بين الجانبين، و احتمالات تورط الولايات المتحدة فيها نظرا لاتفاقية الدفاع المشترك التي تجمعها باليابان، خصوصا مع تزايد عدد الصدامات و الاحتكاكات بين قوات البلدين، بدخول الطرفين بما عرف باسم "شفير الهاوية" (Brinkmanship) في المنطقة المتنازع عليها، كما حصل عند اقتحام غواصة صينية نووية الوقود من طراز "هان" إلى داخل المياه الإقليمية اليابانية قبالة جزر "أوكيناوا" في نوفمبر 2004[2].

و كثرة القضايا التي يمكنها أن توتر العلاقات بين البلدين، مثل ردود الأفعال التي أثارها صدور التقرير الياباني السنوي بشأن الدفاع عام 2011، وكانت اليابان أعربت عن قلقها إزاء الطموحات العسكرية الصينية المتنامية وتوسعها البحري نحو المحيط الهادي و"عدم الشفافية" في موازنتها الدفاعية، وأشار التقرير الذي أعدته وزارة الدفاع اليابانية إلى أنه وفي هذا الإطار "يمكن أن تكون الإدارة الجديدة (للصين) مصدر قلق"، كما ينتقد التقرير انعدام الشفافية في موازنة الجيش الصيني "التي لا تشكل سوى جزء مما تخصصه بكين للنفقات العسكرية".

و ردت الصين على ذلك بأن اليابان تتعمد تضخيم قدراتها العسكرية، و استنكرت "بشدة" التقرير السنوي الياباني بشأن الدفاع الذي قالت إنه يحتوي على تعليقات غير مسؤولة عن بناء الدفاع الوطني للصين، وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أن الهدف الوحيد من تحديث القوات المسلحة الصينية هو حماية سيادتها الوطنية، و"ليس موجها ضد أي دولة"، وفي إشارة واضحة إلى احتلال اليابان للصين قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، نصح المتحدث طوكيو بأخذ العبر من الماضي والعمل على الاستعانة بها في سياستها الدفاعية وبذل جهود أكبر لتعزيز الثقة المتبادلة مع جيرانها، و من جانبه قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية، إن اليابان تضخم "التهديدات الصينية انطلاقا من أدوار خفية"، رافضا ما جاء في التقرير السنوي الياباني للدفاع بشأن بلاده[3].

---

[1]– **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين.** مرجع سابق.

[2]- شايتيج باي. مرجع سابق. ص 111.

[3]– **بكين تستنكر تقريرا يابانيا للدفاع.** عن الجزيرة نت، 2011/8/4. في:

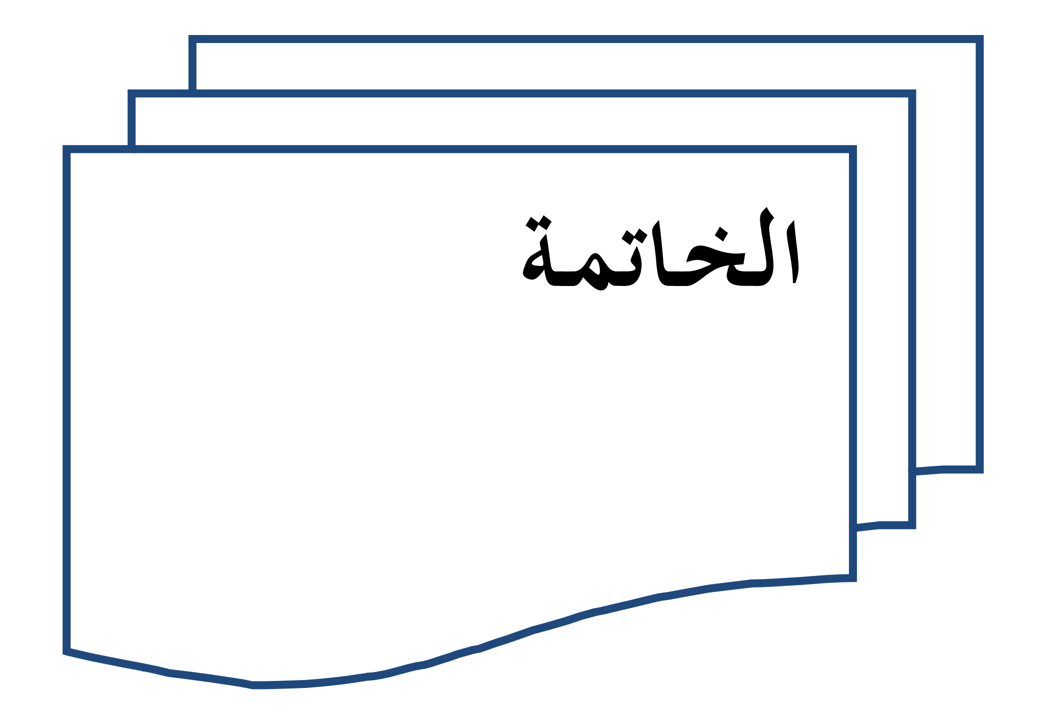
تبرز في شرق و جنوب شرق آسيا تحديات كبيرة لأمن الطاقة الصيني، متمثلة أساسا في وجود نزاعات بحرية حول مناطق تقع محل خلاف بين الصين و عدد من دول المنطقة في بحر الصين الجنوبي و الشرقي **(الملحق رقم 8 يبين جميع المناطق محل النزاع الإقليمي في بحري الصين الجنوبي و الشرقي)**، و التهديد المستمر لسلامة و أمن خطوط المواصلات البحرية عبر بحر الصين الجنوبي خصوصا، أين تعاني الصين مما يسميه الخبراء و المسؤولون الصينيون بمأزق ملقا، الذي تمر عبره أكثر من 80% من واردات النفط الصينية و حتى اليابانية و الكورية و التايوانية، و لكنه عرضة لاضطرابات ذات مصادر طبيعية و أخرى أمنية بسبب تزايد أعمال القرصنة و الإرهاب البحري، و تهديدات ناجمة عن احتمالات تعرضه للغلق من قوى معادية للصين على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في حالة نشوب أي نزاع بينهما خاصة ما تعلق بتايوان.

و تشكل منطقتي شرق و جنوب شرق آسيا أكثر المناطق التي تتجلى فيها إمكانية تحول الطاقة إلى مصدر لنزاعات قد تأخذ طابعا مسلحا، بل أن تاريخ العلاقات بين الصين و دول المنطقة سجل العديد من الحوادث التي كان فيها استعمال القوة من طرف الصين لإثبات إدعاءاتها بشأن ملكية مناطق في جزر سبراتلي و باراسيل يعتقد غناها بالنفط و الغاز مثل حادثة رصيف الأذى 1995، و الحوادث المتزايدة مؤخرا في بحر الصين الشرقي بين الصين و اليابان حول جزر سنكاكو/ دياويو.

و ما يزيد من خطورة الأوضاع في المنطقة كونها مسرحا لمصالح متضاربة للقوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي يمثل بحر الصين الجنوبي و الشرقي أهمية إستراتيجية كبيرة لها، لكونهما ممرا لقواتها العسكرية في المحيط الهادي نحو الخليج العربي، و لكونهما يشرفان على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة كاليابان و كوريا الجنوبية و تايوان و الفيليبين، و لأعداء الولايات المتحدة كذلك مثل الصين و كوريا الشمالية.

و تعمل الصين كثيرا على كسب رهان السيطرة على خطوط المواصلات البحرية في بحر الصين الجنوبي و في مضيق ملقا، و إبعادهما عن هيمنة أي من القوى الإقليمية أو العالمية التي يمكنها أن تستغل موقعها المسيطر على هذه الطرق المائية، لإحداث اضطرابات و انقطاعات في شحنات و إمدادات الطاقة الصينية القادمة من إفريقيا و الخليج العربي، و لهذا تطور الصين قدراتها العسكرية خاصة البحرية منها، و تبدو الصين مستعدة لاستعمال القوة إذا تحتم الأمر لحماية مصالحها الطاقوية التي تعني لها الكثير.

“http://www.aljazeera.net/news/pages/eeb2cbe7-e97e-43b6-8efd-eacd81b17442”.


الخاتمة

الخاتمة

تمحورت هذه الأطروحة حول معالجة إشكالية كيفية تأثير الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة على الاستقرار في محيطها الإقليمي، و الذي حددناه في المناطق الإقليمية التالية: آسيا الوسطى، جنوب آسيا، شرق و جنوب شرق آسيا، و توصلت الأطروحة بعد الدراسة و التحليل إلى النتائج التالية:

* أمن الطاقة مفهوم محل خلاف و جدل كبيرين، إذ يفتقد لوحدة وجهة النظر بخصوصه، لأن تحديد المقصود منه يتوقف على جملة من العوامل المؤثرة، مثل موقع كل دولة فيما يعرف بـ "سلسلة الإنتاج" و التي تتشكل من منتجين و مستهلكين و دول عبور، و لكل دولة بحسب موقعها في سلسلة الإنتاج مصالح تختلف بالضرورة عن طبيعة مصالح الدول ذات الموقع المغاير، و حتى الدول التي تتقاسم كونها في نفس الفئة كدول مستهلكة مثلا تتضارب مصالحها و يتضارب بالتالي مفهومها لأمن الطاقة، و عامل آخر يتعلق بكون أمن الطاقة مفهوم متعدد الأبعاد، منها البعد الاقتصادي، و البعد البيئي، و البعد الاجتماعي، و البعد التقني، و البعد الأمني، و بعد السياسة الخارجية، و هي كلها أبعاد معقدة و متداخلة و تتفاعل مع بعضها البعض، و هو ما يبقي أمن الطاقة مفهوم يقبل مدى واسع من التأويلات، فهو يعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة، و لم يكن واضحا في ذهن أي كان ما المقصود بأمن الطاقة، و إن كان المفهوم التقليدي السائد ينصب على كونه توفر إمدادات كافية و موثوقة من الطاقة و بأسعار معقولة.

* تعرف الصين اختلالا كبيرا بين حجم استهلاك الطاقة الآخذ في الارتفاع و بين الموارد الطاقوية الداخلية المحدودة، مما جعلها مرتبطة بالخارج بنسبة كبيرة في تلبية احتياجاتها الطاقوية مع ما ينجر عن ذلك من تحديات كبيرة تتعلق بأمن شحنات و إمدادات الطاقة العابرة لمياه المحيط الهندي و بحري الصين الجنوبي و الشرقي.

* طورت الصين مفهومها الخاص لأمن الطاقة، الذي يعتبر الطاقة قضية إستراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية و الاستقرار الاجتماعي و الأمن القومي في الصين، لذلك فهي تنظر لأي نقص في الطاقة على أنه أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها، و مع تحول الصين إلى مستهلك للنفط منذ عام 1993 أصبح المنظور الصيني لأمن الطاقة يتمحور حول كونها مسألة حيوية، إلى درجة تبنت معه المنظور الواقعي الذي يؤكد على أن الموارد النفطية تتجه لأن تكون نادرة، و العلاقة بين أمن الطاقة و الأمن القومي من وجهة نظر الواقعية السياسية هي مسألة ربح و خسارة، و انجر عن ذلك رؤية الصين لأمن الطاقة على أنه مسألة إستراتيجية لكونها تتطلب التنافس على مراقبة المصادر الإستراتيجية للموارد

الطاقوية، و يتحول النفط هنا إلى سلعة نادرة و ثمينة و مركزة جغرافيا، يمكن أن تستخدم كسلاح للضغط في الساحة العالمية، و الصين تخشى أن يمنع أعداؤها وصول الإمدادات الطاقوية نحوها، من خلال محاصرة المضايق التي تمر عبرها إمداداتها الطاقوية و خاصة مضيق ملقا، و إعاقة خطوط المواصلات البحرية التي تربطها بمراكز الإنتاج في مختلف أنحاء العالم.

* وضعت الصين إستراتيجية لتحقيق أمنها الطاقوي تقوم على مجموعة من المرتكزات، و أهمها: ضمان وفرة الموارد الطاقوية الكافية لتلبية احتياجاتها، و أن تكون إمدادات موثوقة و تدفقها مضمون بالقدرة على حمايتها و ردع كل ما من شأنه إحداث اضطراب في التزويد، و العمل على تحسين كفاءة الطاقة بالاستهلاك الرشيد للموارد المتوفرة و التقليل قدر الإمكان من ضياع الطاقة المستعملة في الاستهلاك، و الحصول على الموارد الطاقوية بأسعار معقولة لا تثقل كثيرا كاهل الخزينة الصينية من جهة، و مبدأ السماح بوصول مصادر الطاقة للاستعمال التجاري و المنزلي في الصين بأسعار معقولة، إلى جانب مبدأ حاسم و هو مبدأ التنويع في مصادر الإمدادات، لتفادي الاعتماد الكبير على منطقة واحدة في التزود بالطاقة، و المتمثلة في الشرق الأوسط بالنسبة للصين مع ما تعرفه تلك المنطقة من اضطرابات، و الهدف الصيني هو التوسع نحو الاستثمار الخارجي في ميدان إنتاج و نقل الطاقة في مناطق مختلفة من العالم في إفريقيا و آسيا و الأمريكيتين و منطقة الكاريبي.

* تطبيقا لإستراتيجية التوجه نحو الخارج لضمان أمن الطاقة، وسعت الصين من نطاق اهتمامها بالاستثمار في المجال الطاقوي في جوارها الإقليمي، انطلاقا من آسيا الوسطى التي تعتبر مركزا عالميا مهما لإنتاج النفط و الغاز، مرورا بجنوب آسيا التي تلعب دورا محوريا في أمن الطاقة الصيني من حيث ضمان سلامة إمدادات الطاقة الصينية العابرة للمحيط الهندي، وصولا إلى شرق و جنوب شرق آسيا ذات الثروات النفطية و الغازية المتمركزة في مناطق محل إدعاءات إقليمية متضاربة مثل مخزونات الطاقة في بحر الصين الجنوبي (في جزر سبراتلي و باراسيل)، أو في بحر الصين الشرقي (في جزر سينكاكو أو دياويو)، و اعتبار مياه تلك المناطق ممرا لحوالي 90% من إمدادات الطاقة الصينية.

* يحتدم الصراع على موارد الطاقة في تلك المناطق بين الصين و عدد من القوى الإقليمية الرئيسية هناك، و حتى مع قوى كبرى عالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح العميقة في تلك الأقاليم، و هو ما يزيد احتمالات نشوب نزاعات قد تصل إلى حد عسكرة أمن الطاقة و استعمال كل دولة للقوة للدفاع عن مصالحها الطاقوية، فحتى و إن لم تحدث صدامات مسلحة عنيفة على نطاق واسع في

تلك المناطق من أجل الطاقة لحد الآن، إلا أن هنالك مؤشرات تنذر بإمكانية وقوع مثل تلك الصراعات المسلحة، على النحو التالي:

أولا: رغم علاقات الصين الجيدة مع دول آسيا الوسطى، إلا أن احتمالات تحول المنطقة إلى ساحة صراع حول الموارد الطاقوية، تبقى واردة بسبب إفراز نهاية الحرب الباردة لظهور ما يعرف باللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطى حول مراكز إنتاج الطاقة بين الصين و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، و حتى مع تواجد قوى إقليمية هناك مثل تركيا و باكستان و الهند.

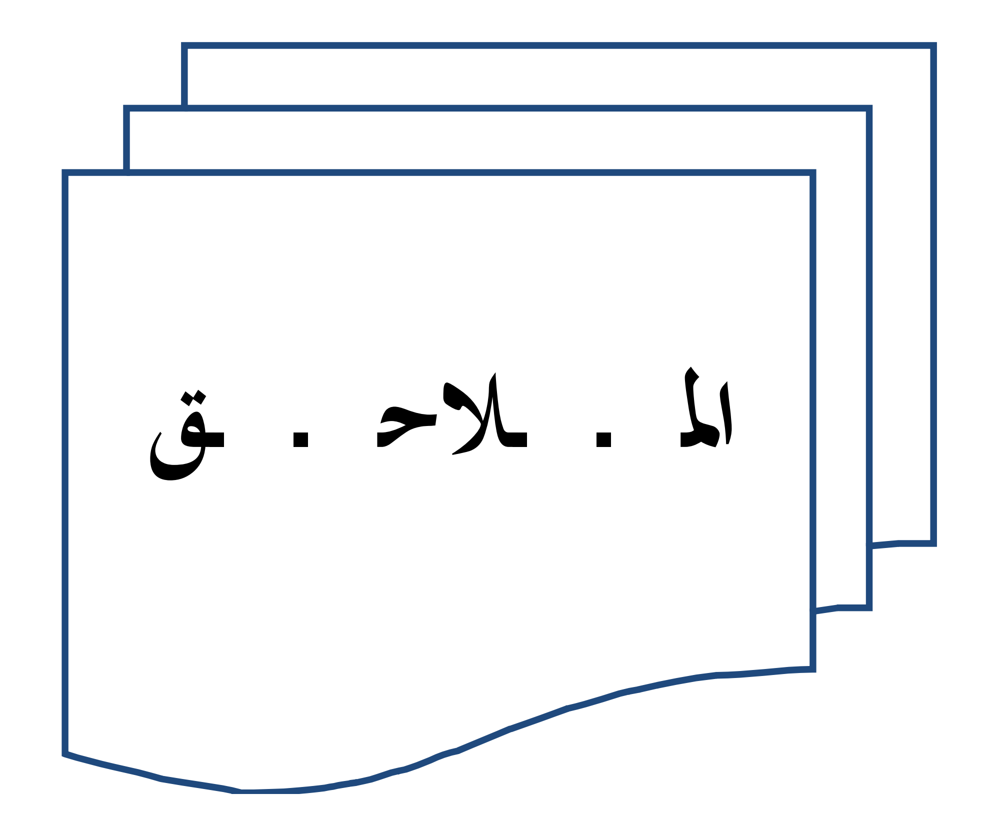
ثانيا: في جنوب آسيا يثير دخول العامل الطاقوي مخاوف متزايدة بشأن تأزم الوضع هناك بين الصين و الهند، لأن هذه الأخيرة تنظر للصين كمنافس لها على الزعامة الإقليمية في جنوب آسيا، و تزامن صعود الدولتين معا في الساحة العالمية، مع ما يجمع بينهما من عداوة تاريخية خاصة مع قدرة الصين الكبيرة على اجتذاب جيران الهند الصغار، و حيازتها على أهم الاستثمارات الطاقوية في جنوب آسيا خاصة في حقول الغاز في بنغلاديش و ميانمار، و هي المناطق التي فشلت الهند في منافسة النفوذ الصيني فيها و هو الأمر الذي يزيد من حساسية الهند من التواجد الصيني، و موقع الهند المتميز على المحيط الهندي و علاقاتها القوية بالولايات المتحدة، تزيد من مخاوف الصين من تحالف القوتين معا لإعاقة مرور الإمدادات النفطية الصينية عبر خطوط المواصلات البحرية في المحيط الهندي، الذي تعتبره الهند مجالا خالصا لنفوذها، و بالمقابل تعمل الصين عبر إستراتيجية عقد اللؤلؤ لزيادة تواجدها فيه، و لذلك وضعت عددا من المنشآت العسكرية و غير العسكرية في بنغلاديش و ميانمار و سريلانكا و باكستان بشكل يحيط بالهند من جهات مختلفة.

ثالثا: تنتشر في شرق و جنوب شرق آسيا مؤشرات أكبر و أكثر وضوحا عن إمكانية تسبب البحث عن الموارد الطاقوية في اضطراب البيئة الأمنية، و ذلك عندما تتحالف مع الخلفيات النزاعية المتأصلة من قبل في المنطقة، مثل الخلفيات الصراعية التاريخية و العداوات بين شعوب تلك المنطقة مثل الصين و فيتنام و الصين و اليابان، و وجود تنافس على الزعامة الإقليمية مع أندونيسيا في جنوب شرق آسيا و اليابان في شرق آسيا، و تواجد المناطق الغنية بموارد الطاقة هناك محل إدعاءات متضاربة بين مختلف الأطراف، و كون المسطحات المائية في بحر الصين الجنوبي و الشرقي معبرا لنسبة كبيرة من الإمدادات الطاقوية القادمة نحو الصين، و لكنها خطوط مواصلات عرضة لأخطار القرصنة و الإرهاب البحري و هيمنة أسطول الولايات المتحدة الأمريكية البحري في آسيا المحيط الهادي.

رابعا: بالعودة إلى تطبيق نموذج الارتباط بين مركب أمن الطاقة و مركب الأمن الإقليمي على علاقات الصين الطاقوية بجيرانها، نجد أن علاقات الصين الطاقوية بجوارها الإقليمي تعرف درجة كبيرة من التسييس و الأمننة، و ذلك راجع حسب التفسير الذي يقدمه "نموذج بالونكوربي" إلى وجود خلفيات نزاعية و عدائية بين الصين و عددا من الدول التي تعتمد عليها في تحقيق أمنها الطاقوي في جوارها الإقليمي، مثل العداوة و الحساسية التاريخية مع الهند و اليابان و فيتنام خصوصا و الفيليبين بدرجة أقل، و يبدو أن نماذج العداوة تتغلب على نماذج الصداقة لحد الآن في علاقات الصين بجوارها الإقليمي خاصة في جنوب آسيا و شرق و جنوب شرق آسيا، و هذا ما يفسر فشل مساعي التعاون بين الصين و الدول الرئيسية ذات النزاعات التاريخية المؤثرة في تلك المناطق، في مقابل وجود قدر أكبر من الاستقرار و التعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى ذات العلاقات التاريخية المتينة و الطيبة مع الصين، و حتى التحديات التي تواجه الصين في آسيا الوسطى مصدرها قوى خارجية كروسيا و الولايات المتحدة الأمريكية و ليس دول المنطقة في حد ذاتها، و على العموم و بالعودة إلى التفسيرات الممكن استنتاجها من خلال توظيف نموذج "بالونكوربي" دائما، فإن الطاقة في علاقات الصين بجوارها الإقليمي ليست لحد الآن موضوعا لعلاقة تبعية إيجابية سلمية و تعاونية، بل تبرز أكثر كعلاقة تبعية سلبية تؤدي إلى جعل الطاقة مصدرا محتملا من مصادر النزاع و عدم الاستقرار في علاقات الصين بجيرانها، بسبب أمننة قضايا الطاقة و وضعها ضمن أجندة التهديدات الأكثر خطورة بالنسبة للدول الرئيسية المؤثرة في تفاعلات الصين الإقليمية، بتبني مختلف الأطراف – و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة في الحدة بحسب الظروف– لخطاب قوة و لغة تهديد و إدراك سلبي لاستراتيجيات الطاقة المتبناة من مختلف الفواعل المعنية، و هو المدلول الذي تحمله الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة بالنسبة لجيرانها الإقليميين خاصة تلك الدول ذات الماضي العدائي و النزاعي مع الصين.

خامسا: رغم أن الطاقة لم تصل بعد لتكون مصدرا لنزاعات عسكرية مباشرة و عنيفة بين الصين و جوارها الإقليمي و القوى الكبرى الخارجية ذات المصالح المتناقضة مع الصين في المنطقة لحد الآن، إلا أن هنالك عددا من العوامل يمكنها أن تؤدي إلى عسكرة أمن الطاقة هناك، مثل العداوات التاريخية بين الصين و جيرانها، و وجود مطالب و ادعاءات إقليمية متعارضة، و عدم يقينية سلامة خطوط المواصلات البحرية، و الرغبة الأمريكية في عرقلة الصعود الصيني المتسارع، و تأكيد العقيدة الإستراتيجية الصينية على إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية لحماية أمنها الطاقوي، و هو ما يبرز في تبني الصين لمنظور واقعي في تحديد مفهومها لأمن الطاقة، و عدم ثقتها في الترتيبات الاقتصادية و الأمنية في السوق العالمية كميكانيزم كفيل بتحقيق الاحتياجات الطاقوية لكل دولة بعيدا عن خطر

انقطاع الإمدادات الناجم عن اضطرابات جيوسياسية في مناطق الإنتاج أو عن تعرض شحنات الطاقة لأخطار تعيق وصولها إلى السوق الصينية المتعطشة لها سواء كانت أخطار طبيعية أو بشرية ناجمة عن عمليات قرصنة و إرهاب، ناهيك عن وجود قانون صيني يمنح الضوء الأخضر لقوات الجيش الشعبي لاستعمال القوة دفاعا عن مناطق إنتاج الطاقة الواقعة محل نزاع مع قوى أخرى مثل جزر سبراتلي و باراسيل و سينكاكو أو دياويو كما يسميها الصينيون، و العودة إلى التاريخ تثبت أن عوامل العداء المتجذرة بين الصين و عدد من جيرانها أخذت زخما جديدا بدخول الطاقة كعامل مؤثر في العلاقات بين مختلف تلك الأطراف، و استعمال القوة و إن كان على نطاق محدود بين الصين و فيتنام في عدد من المناسبات و بين الصين و الفيليبين عام 1995 بالخصوص من أجل ما يعرف برصيف الأذى خير دليل على إمكانية تطور مثل تلك الصدامات العسكرية المحدودة إلى نزاعات كبرى تكون لها تأثيرات تتعدى النطاق الإقليمي لتهدد الأمن و السلام العالميين ككل.


المـ . ـلاحـ . ـق

ملحق رقم (1): أولويات أمن الطاقة بحسب وضعيات الدول

تصنيف الدول	الخصائص المميزة	أولويات أمن الطاقة
مستوردون مصنعون	*الدخل الفردي السنوي أكثر من 10.065 دولارا. *معدل الاستهلاك الفردي للطاقة مرتفع أكثر من 3000 كغ سنويا. *بنية تحتية متطورة (مثلا: حصول تقريبا شامل على الكهرباء). *إمكانية تضرر الاقتصاد و الاستعمالات المنزلية من أي نقص في الطاقة (زيادة بـ 10% في أسعار النفط تؤدي إلى انخفاض بـ 0.5% في الدخل الفردي).	*تجنب اختلال التموين بالطاقة. *تنويع مصادر التموين بالطاقة. *الاهتمام بأمن منشآت الطاقة. *اعتماد حلول تكنولوجية لتقليل الارتباط بالواردات الطاقوية.
الدول الرئيسية المصدرة للمحروقات	*تباين في الدخل الفردي من 260 دولار في تشاد إلى 52000 دولار في النرويج. *تباين في معدل استهلاك الفرد السنوي للطاقة من 262 كغ في الكونغو إلى 26888 في قطر. *تموين كاف بالمصادر الطاقوية (المحروقات) في المستقبل المنظور. *الحاجة لتطوير المنشآت الموجهة لتصدير الطاقة. *اقتصاديات متأثرة بالتقلبات ذات الأثر الواسع على الساحة الطاقوية العالمية (ارتفاع بـ 10 دولارات في أسعار برميل النفط، تسبب ارتفاع بـ 30% في الدخل الفردي في أنغولا).	*سوق ذو أسعار معقولة على المدى الطويل. *تنويع أسواق تصدير الطاقة. *الحصول على رؤوس أموال و استثمارات لتطوير المصادر و المنشآت الطاقوية. *بالنسبة للدول الأقل تقدما ضمن هذه ا موعة: تلبية الاحتياجات الطاقوية الأساسية، و خلق طلب فعال على الخدمات الطاقوية.
الأسواق الكبرى الصاعدة ذات الطلب المتنامي على الطاقة	*دخل فردي متباين بين 620 دولارا للهند مثلا، و 6770 للمكسيك. *تباين في الاستهلاك الفردي السنوي للطاقة من 450 كغ للفرد في الهند إلى 2425 كغ في جنوب إفريقيا. * تزايد مرتفع في الطلب على الطاقة يتعدى النسبة العالمية 1.7% في آفاق 2030 (ارتفاع بـ 14% في طلب الصين سنة 2003). *نمو سريع في منشآت الطاقة الداخلية، حتى و إن كانت غير متطورة بما فيه الكفاية (مثلا: 57% من الهنود و 43% من سكان جنوب إفريقيا غير مربوطين بشبكة الكهرباء). *الاقتصاد و الاستعمالات المنزلية حساسة للتقلبات في أسعار الطاقة (مثلا: ارتفاع بـ 10 دولارت في أسعار النفط يتسبب في انخفاض بأقل من 0.5% في الدخل الفردي بحسب حجم كل اقتصاد و الكثافة الطاقوية).	*القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من مصادر مستوردة. *تنويع مصادر التموين بالطاقة. *الحصول على رؤوس أموال و استثمارات لتطوير المصادر و المنشآت الطاقوية. *تطوير حلول تكنولوجية لتقليل الاعتماد على الاستيراد. * تلبية الاحتياجات الطاقوية للأشخاص، و خلق طلب فعال على الخدمات الطاقوية.
مستوردو الطاقة ذوو الدخل المتوسط	*دخل فردي بين 826 و 10.065 دولارا. *الاستهلاك الفردي السنوي للطاقة لأغلبية الدول تقارب المعدل العالمي بـ 1631 كغ.	*القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من مصادر مستوردة. * الحصول على رؤوس أموال

	*نمو الطلب يتجاوز نسبة الطلب العالمي السنوي المقدر بـ 1.7% في أفق 2030. * هياكل طاقوية متخلفة (مثلا 10% من السكان في المتوسط خارج التغطية الكهربائية). *الاقتصاد و الاستعمالات المنزلية حساسة للتقلبات في أسعار الطاقة (إرتفاع بـ 10 دولارات في أسعار النفط يتسبب في إنخفاض بأقل من 0.5% في الدخل الفردي بحسب حجم كل اقتصاد و الكثافة الطاقوية).	و استثمارات لتطوير المصادر و المنشآت الطاقوية. *تلبية الاحتياجات الطاقوية للأشخاص، و خلق طلب فعال على الخدمات الطاقوية.
مستوردو الطاقة ذوو الدخل الضعيف	*دخل فردي سنوي أقل من 826 دولار. *الاستهلاك الفردي السنوي للطاقة يقارب 500 كغ. *نمو الطلب يتجاوز نسبة الطلب العالمي السنوي المقدر بـ 1.7% في أفق 2030. *هياكل طاقوية غير متقدمة (30% من السكان فقط يتوفرون على الكهرباء). *الاقتصاد و الاستعمالات المنزلية حساسة للتقلبات في أسعار الطاقة (ارتفاع بـ 10 دولارات في أسعار النفط يتسبب في المتوسط بانخفاض بأكثر من 0.75% في الدخل الفردي.	* القدرة على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة من مصادر مستوردة. *الحصول على رؤوس أموال و استثمارات لتطوير المصادر و المنشآت الطاقوية. * تلبية الاحتياجات الطاقوية للأشخاص، و خلق طلب فعال على الخدمات الطاقوية.

<u>Source:</u> Débt sur la Sécurité Energétique au Sénégal. Enda Energie, Environnement, Développement. Dakar. Décembre2007. " http://endaenergy.org/2008/.../debat-sur-la-securite-energitique-au-senegal/ "

ملحق رقم (2): النزاعات الإقليمية في المناطق الحاوية على النفط و/أو الغاز الطبيعي

المنطقة المتنازع عليها	الموقع	الدول المتنافسة	التعليقات
1- جزيرة وربا وبوبيان، الامتداد الجنوبي لحقل نفط الرميلة	الزاوية الشمالية الغربية من الخليج الفارسي	العراق و الكويت	كان رفض الكويت للسيادة العراقية على هذه المناطق أحد أسباب غزو بغداد للكويت سنة 1990، وافق العراق على التخلي عن هذه الإدعاءات تحت ضغط الأمم المتحدة سنة 1994، و لكن قد للتأكيد على سيادته عليها مستقبلا.
2- أبو موسى، الطنب الكبرى، و الطنب الصغرى	الزاوية الشرقية من الخليج	إيران و الإمارات العربية المتحدة	استولت إيران على جزيرتي الطنب الكبرى و الصغرى من رأس الخيمة عام 1971، و تقاسمت إيران السيطرة على أبو موسى مع الشارقة إحدى الإمارات المشكلة للإتحاد إلى غاية 1994 عندما احتلت الجزيرة بكاملها، و ترفض إيران التحكيم في النزاع، و منذ 1995 وسعت وجودها العسكري في أبو موسى بشكل مطرد.
3- جزيرة حوار و رصيفا دبل	الخليج	البحرين و قطر	النزاع على هذه المعالم التي تتاخم حقول النفط و الغاز الكبرى، قد أخضع إلى محكمة العدل الدولية للتحكيم.
4- الحدود بين السعودية و اليمن	شبه الجزيرة العربية	السعودية و اليمن	تسببت الصدامات في أواخر 1994 و أوائل 1995 في وقوع إصابات من الطرفين، في جوان 2000 وقع البلدان على معاهدة لتحديد الموقع النهائي لحدودهما المشتركة.
5- الحدود بين قطر و السعودية	شبه الجزيرة العربية	قطر و السعودية	أدى صدام مسلح في عام 1992 في موقع خافوس الحدودي إلى وقوع ثلاثة قتلى (قطريين و سعودي)، اتفق البلدان منذ ذلك الوقت على تسوية النزاع، و لكن الواقع النهائي للحدود لم يبت به بعد.
6- الحدود بين السعودية و	شبه الجزيرة العربية	السعودية	في عام 1998 بدأت السعودية بضخ النفط من حقل الشايبة الذي يقع على جانبي الحدود غير المرسومة مع الإمارات، ما أثار

الإمارات		و الإمارات	احتجاجات الإمارات و مطالبتها بحصتها من إنتاج النفط.
7- جزيرة حنيش الصغرى و الكبرى	المسطح الجنوبي الشرقي للبحر الأحمر	إرتيريا و اليمن	تسببت الصدامات عامي 1995 و 1996 للسيطرة على الجزيرتين (اللتان يعتقد غناهما بالنفط) في وقوع إصابات من الطرفين، إتفق البلدان بعدها على تحكيم طرف ثالث في النزاع، ما أدى عام 1999 إلى منح الجزيرتين لليمن.
8- مثلث حلايب	منطقة الحدود المصرية السودانية على البحر الأحمر	مصر و السودان	بعد صدام قصير في جوان 1995 تسبب في وقوع إصابات بين الطرفين، دخلت القوات المصرية المنطقة المتنازع عليها لطرد أفراد الشرطة و الموظفين السودانيين، و قبل ذلك كان السودان قد منح إمتيازا لشركة كندية لأجل التنقيب عن النفط في المياه الواقعة قبالة المنطقة المتنازع عليها.
9- بحر قزوين (حقوق التنقيب في عرض البحر)	بحر قزوين	أذربيجان، إيران، كازاخستان، روسيا، تركمنستان	تسعى إيران و روسيا إلى تطوير مشترك لكل المناطق قبالة الشاطئ (خارج شريط ساحلي ضيق) من قبل كل الدول المتشاطئة الخمس، أما الدول الأخرى فتسعى إلى تقسيم البحر بالكامل إلى خمس نطاقات اقتصادية مستقلة، المفاوضات مستمرة بين الأطراف على ملكية حقوق التنقيب في عرض البحر.
10- حقل ساردار، كياباز للنفط و الغاز الطبيعي في عرض البحر	بحر قزوين	أذربيجان و تركمنستان	الحقل المتنازع عليه يدعى ساردار من قبل تركمنستان و كياباز من قبل أذربيجان، يقع في منتصف المسافة بينهما،و كل منهما تصر على أنه يقع ضمن نطاقها الاقتصادي، المفاوضات لحل النزاع أثبتت أ ا غير حاسمة حتى الآن.
11- جزر بارسيل	الزاوية الشمالية الغربية من بحر الصين الجنوبي	الصين و فيتنام	احتلتها الصين منذ إخراج الفيتناميين من المنطقة عام 1974.
12- جزر سبراتلي	مبعثرة في أنحاء بحر الصين	بروناي، الصين، ماليزيا، الفلبين،	تدعي كل من الصين و تايوان بحقها في سلسلة الجزر كلها، فيما الدول الأخرى تدعي الحق بالجزر الواقعة في نطاقا ا الاقتصادية الحصرية، و قد أقامت جميعها باستثناء بروناي

	الجنوبي	تايوان و فيتنام	مواقع عسكرية على جزيرة أو أكثر، و وقعت صدامات مسلحة بينها في عدة مناسبات.
13- بحر ناتونا (حقوق التنقيب في عرض البحر)	الزااوية الجنوبية الغربية من بحر الصين الجنوبي	الصين و أندونيسيا	منحت أندونيسا إمتيازات لشركات الطاقة الأجنبية لأجل تطوير حقل غاز طبيعي كبير تحت البحر في هذه المنطقة التي تدعي الصين الحق فيها كجزء من مياهها الإقليمية.
14- بحر تيمور (حقوق التنقيب في عرض البحر)	مسطح المياه الواقعة بين تيمور و أستراليا	أستراليا، تيمور الشرقية و أندونيسيا	بموجبة معاهدة تيمور غاب، قسمت أندونيسا و أستراليا بحر تيمور (الذي يقبع فوق حقل نفط و غاز طبيعي كبير) إلى مناطق خاضعة للسيطرة الأسترالية و الأندونيسية، فضلا عن منطقة تعاون خاضعة لحكم مشترك. أعلنت أندونيسا بطلان المعاهدة في 1999 عندما أصبحت تيمور الشرقية مستقلة، تسعى أستراليا الآن للتفاوض على معاهدة جديدة مع تيمور الشرقية.
15- جزر دياويو/سنكاكو	بحر الصين الشرقي	الصين، و تايوان و اليابان	هذه الجزر (تدعى دياوياو من قبل الصين، و سنكاكو من قبل اليابان)، كانت موقعا لصدامات دورية بين جماعات قومية متطرفة و قطع بحرية من مختلف الجهات (بالرغم من كو ا غير مأهولة)، فيعتقد أ ا تقع على أطراف حقول نفط و غاز طبيعي تحت بحرية ثمينة بشكل محتمل.
16- بقع في عرض البحر في خليج غينيا	خليج غينيا	غينيا الاستوائية و نيجيريا	تصر نيجيريا على أن حقل نفط زافير الواقع تحت البحر،و الذي تدعي غينيا الاستوائية ملكيته، يمتد إلى الأرض في عرض البحر إلى نيجيريا، المفاوضات لحل النزاع لم تثمر بعد.
17- خليج باريا	الزاوية الجنوبية الشرقية من	ترينيداد و طوباغو	رست زوارق مدفعية فنزويلية على منصات النفط الترينيدادية، و أطلقت النار على القطع البحرية

	بحر الكاريبي	و فنزويلا	الترينيدادية في منطقة يدعيها البلدان.
18- بقع قبالة الشاطئ في المحيط الأطلسي	المناطق الساحلية من غوايانا و سورينام	غوايانا و سورينام	في جوان 2000 طردت سفن مدفعية من سورينام معدات نفطية تعود ملكيتها لشركة كندية تعمل لفائدة غوايانا من منطقة النزاع.
19- شبه جزيرة بكاسي	خليج غينيا	الكاميرون و نيجيريا	في عام 1999 اصطدمت قوات الجيش النيجيري مع الشرطة الكاميرونية في محاولة لفرض السيطرة على المنطقة (التي يعتقد أ ا تقع على أطراف حقول نفطية ثمينة في عرض البحر)، تم إخضاع النزاع إلى محكمة العدل الدولية للتحكيم.

المصدر: مايكل كلير. مرجع سابق. ص ص 254-259

ملحق رقم (3): المجالات الاقتصادية الصينية ذات الريادية العالمية

المجالات	الترتيب العالمي	عدد الاقتصاديات
احتياطي الصرف الأجنبي	1	156 دولة
تصديرا السلع المصنعة	1	153 //
تصدير تجهيزات الاتصال و المكاتب	1	153 //
ميزان الحساب الجاري	1	182 //
إنتاج الفحم	1	215 //
استهلاك الفحم	1	215 //
انبعاثات أوكسيد الكربون	1	215 //
الناتج الداخلي الخام	2	182 //
تصدير السلع	2	153 //
استهلاك البترول	2	215 //
توليد الكهرباء	2	215 //
استهلاك الكهرباء	2	215 //
إنتاج الموارد الطاقوية	2	215 //
استهلاك الموارد الطاقوية	2	215 //
استيراد السلع	3	153 //
تصدير مواد البناء	3	153 //
تصدير خدمات تجارية أخرى	3	153 //

Source: **Cheng-Yuan Tung, Amy T. Mah and Guo-Chen Wang. CHIINA ECONOMIIC WORLD RANKIING REPORT. China Economic Databases, National Chengchi University. Issue 3 - January 2010. P. 1.**

ملحق رقم (4) : دبلوماسية الطاقة الصينية (إجراءات مختارة)

المنطقة	اتفاقيات التجارة الحرة	المنتديات متعددة الأطراف	التجارة (2006)	الشراكات الإستراتيجية	مبادرات حسن النية
إفريقيا	اتحادات الجمارك في دول جنوب إفريقيا (المفاوضات جارية)	منتدى التعاون الصيني الإفريقي	55.5 مليار دولار (بزيادة خمسة أضعاف على عام 2000)	الجزائر– نيجيريا	– قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (3000 جندي، 12 مهمة.)
الشرق الأوسط	مجلس التعاون لدول الخليج العربي (المفاوضات جارية)	منتدى التعاون الصيني العربي (مراقب)	65.5 مليار دولار(جامعة الدول العربية)، بزيادة 27.7% على عام 2005	السعودية	– مبعوث سلام الشرق الأوسط منذ عام 2002. – 1000 جندي لحفظ السلام في لبنان.
أمريكا اللاتينية	شيلي	منظمة الدول الأمريكية (مراقب)	70.2 مليار دولار (بزيادة 6 أضعاف على عام 1994)	الأجنتين، البرازيل، بوليفيا، شيلي، المكسيك، فنزويلا	جنود حفظ السلام في هايتي
آسيا الوسطى	منظمة شنغهاي للتعاون	– منظمة شنغهاي للتعاون. – التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى. – المؤتمر المعني بالتفاعل و تدابير بناء الثقة في آسيا.	13.9 مليار دولار (التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى) بزيادة 42.8% على عام 2005	كازاخستان، روسيا، أوزباكستان	الدعم للرئيس الأوزبكي في أعقاب انتفاضة أنديجان في ماي 2005
جنوب شرق آسيا	رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)	رابطة دول جنوب شرق آسيا + 3 قمة شرقي آسيا	160.8 مليار دولار بزيادة 23 % على عام 2005	رابطة دول جتوب شرق آسيا، كمبوديا، أندونيسيا	– وضع المنازعات الإقليمية البحرية على الرف. – فيتو على قرار مجلس الأمن بخصوص بروما.

المصدر: شايتيج باجباي. مرجع سابق. ص 120.

الملحق رقم (5): حقائق و أرقام عن الوضع الراهن في الهند

* الهند واحدة من بين ثلاثة بلدان في العالم قامت ببناء أجهزة الحاسوب العملاقة الخاصة بها.

* الهند واحدة من ست دول في العالم تتوافر لديها القدرة على إطلاق الأقمار الصناعية.

* توجد لدى الهند أكبر صناعة سينمائية في العالم.

* الهند واحدة من بين سبع دول فقط في العالم قامت بصنع سيارة بصورة محلية مستقلة.

* من كل 12 قطعة ماس يتم صقلها في العالم تقوم الهند بصقل 11 قطعة منها.

* تنتج الهند 50% من مجموع الإنتاج العالمي للهند.

* تصنع الهند واحدة من بين كل ست مركبات ذات عجلتين في العالم.

* واحد من بين كل عشرة مستخدمين جدد للمركبات في العالم هو من الهنود.

* تستضيف الهند مراكز البحث و التطوير الخاصة بمئة شركة من مجموع 500 شركة مصنفة ضمن تصنيف مجلة "فورتشن".

* تقوم الهند بتطوير برمجيات لـ 220 شركة من مجموع 500 شركة مصنفة ضمن تصنيف مجلة "فورتشن".

* تحتل الهند المرتبة الثانية من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، استنادا إلى مؤشر الثقة الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي وضعته شركة "A. T. Kearney".

* استنادا إلى وزارة الخارجية الأمريكية تحقق في الهند أعلى عائدات للاستثمارات الأجنبية و تبلغ 19.3%، مقارنة بـ 14.7% في الصين، و 13% في تايلند.

* يتنبأ تقرير "غولدمان ساكس" (Goldman Sachs) بكون الهند ضمن أكبر ثلاث اقتصاديات في العالم بحلول عام 2032.

* تعد الهند حاليا رابع أكبر اقتصاد في العالم بحسب تكافؤ القوة الشرائية PPP.

* يزيد حجم الاقتصاد الهندي على 800مليار دولار، كما أن الهند هي من بين أصغر دول العالم من حيث صغر سن سكانها، و سيصبح 70% من سكان الهند ضمن سن العمل عام 2030.

المصدر: سي. إم. بهانداري. الهند: السعي لضمان أمن الطاقة دعما لنمو اقتصادي ضخم. في: الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على الموارد الطاقوية. مرجع سابق. ص ص 364-366.

ملحق رقم (6) : الإدعاءات الإقليمية في جزر "باراسيل" و "سبراتلي"

الدولة	الإدعاءات
بروناي	لا تحتل أيا من الجزر، و لكنها تطالب بجزء من بحر الصين الجنوبي القريب منها كقسم من مياهها الإقليمية و منطقتها الاقتصادية الخالصة، و في عام 1984 أعلنت ضم منطقتها الاقتصادية الخالصة لرصيف لوويزا.
الصين	تشير إلى جزر سبراتلي باسم "نانشا"، و تطالب بكل تلك الجزر و بمعظم مساحة بحر الصين الجنوبي لأسباب تاريخية، و هذه الإدعاءات غير مؤيدة بأية معطيات أو محددات أخرى واضحة، و تطالب الصين أيضا بجزر باراسيل التي تشير لها باسم "كسيشا"، و تعتبرها كجزء من مقاطعتها في جزيرة هاينان. تعتمد الإدعاءات الصينية على عدد من الأحداث التاريخية، تتضمن البعثات البحرية لجزر سبراتلي من طرف مملكة الهان عام 110 قبل الميلاد، و مملكة مينغ ما بين 1403-1433 م، و الصيادون و التجار الصينيون ينشطون في المنطقة عبر الأزمنة، و توظف الصين أدلة أثرية لتدعيم إدعاءا ا بالسيادة على تلك المناطق. في القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين أكدت الصين مطالبا ا في جزر سبراتلي و باراسيل، و أثناء الحرب العالمية الثانية كانت الجزر محل إدعاءات يابانية بملكيتها، و عام 1947 وضعت الصين خريطة ذات 9 خطوط غير محددة بدقة و طالبت بكل الجزر ضمن تلك الخطوط، و في عام 1992 أكد القانون الصيني على مطالبته بتلك المناطق. احتلت الصين 8من تلك الجزر لتدعيم إدعاءا ا،و في عام 1974 استحوذت الصين على جزر باراسيل من فيتنام.
أندونيسا	ليس لها أية إدعاءات بخصوص جزر سبراتلي، و مع ذلك فهي تخشى من توسع الإدعاءات التايوانية و الصينية في بحر الصين الجنوبي لتشمل منطقتها الاقتصادية الخالصة و جرفها الإقليمية، التي تضم حقل "ناتونا" الغازي.
ماليزيا	تكز إدعاءا ا بخصوص جزر سبراتلي على مبدأ الجرف القاري، و لها قرائن واضحة و محددة، و احتلت ماليزيا 3 جزر تعتبرها ضمن نطاق جرفها القاري، و حاولت ماليزيا بناء منشآت في تلك الجزر، و كان من بينها بناء فندق.
الفيليبين	إدعاءا ا بخصوص سبراتلي تستند على قرائن واضحة و محددة، مرتكزة على مبدأ القرب و استغلالها من طرف فيليبينيين عام 1956، و في عام 1971 طالب المسؤولون الفيليبينيون بملكية 8جزر بحجة أ ا لم تكن جزء من جرز سبراتلي و لا تتبع أيا كان، و في عام 1971 اعتبرت جزء من مقاطعة "بالاوان" الفيليبينية و تم احتلالها.
تايوان	تتشابه إدعاءات تايوان مع إدعاءات الصين، و تقوم على نفس المبادئ، و قرائنها غير واضحة، و هي تحتل جزيرة "براتاس" في سبراتلي.
	ترتكز إدعاءات فيتنام على خلفيات تاريخية و مبدأ الجرف القاري، و تطالب فيتنام بالسيادة على كامل جزر سبراتلي التي تسميها "تريبونغ سا" باعتبارها قسم ساحلي من مقاطعة "خان هوا"، و تشمل

فيتنام	الإدعاءات الفيتنامية أيضا منطقة واسعة من بحر الصين الجنوبي بالرغم من أ ا غير محددة بوضوح، هذا إضافة إلى إدعاءات فيتنام بخصوص جزر "باراسيل" التي تطلق عليها اسم "هووانغ سا"، رغم أن الصين سلبتها منها سنة 1974. و اتبعت فيتنام النموذج الصيني من حيث استعمال أدلة أثرية لتدعيم حقها في السيادة على تلك المناطق، في الثلاثينيات كان لفرنسا إدعاءات بخصوص جزر "سبراتلي" و "باراسيل" عندما كانت تحتل فيتنام، و احتلت فيتنام منذ ذلك الحين 20جزيرة لدعم إدعاءا ا.

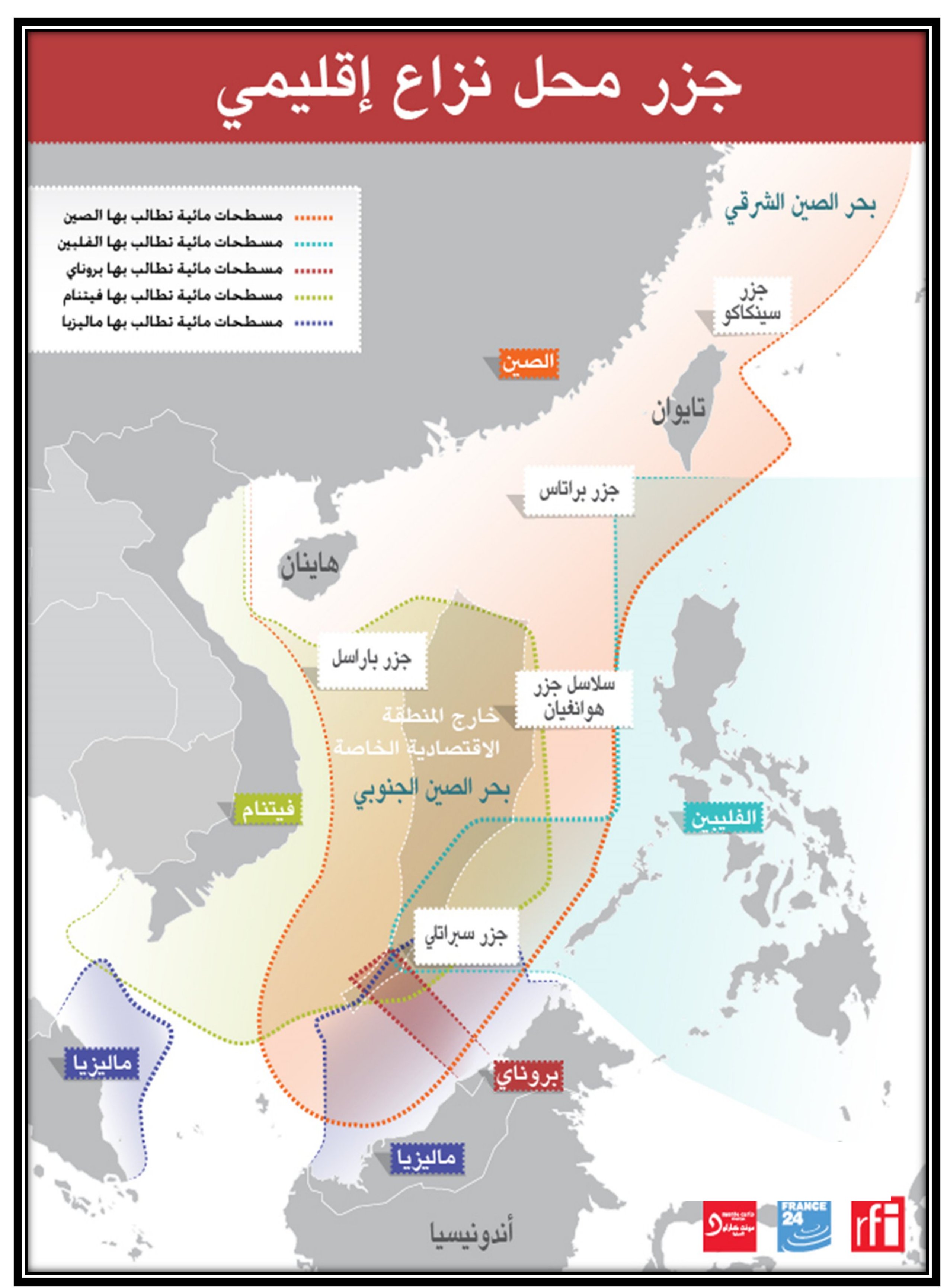
<u>Source:</u> Stephen J. Ruscheinski. Op. Cit. p. p. 99, 100.

ملحق رقم (7) : الصدامات العسكرية في بحر الصين الجنوبي 1988-1999

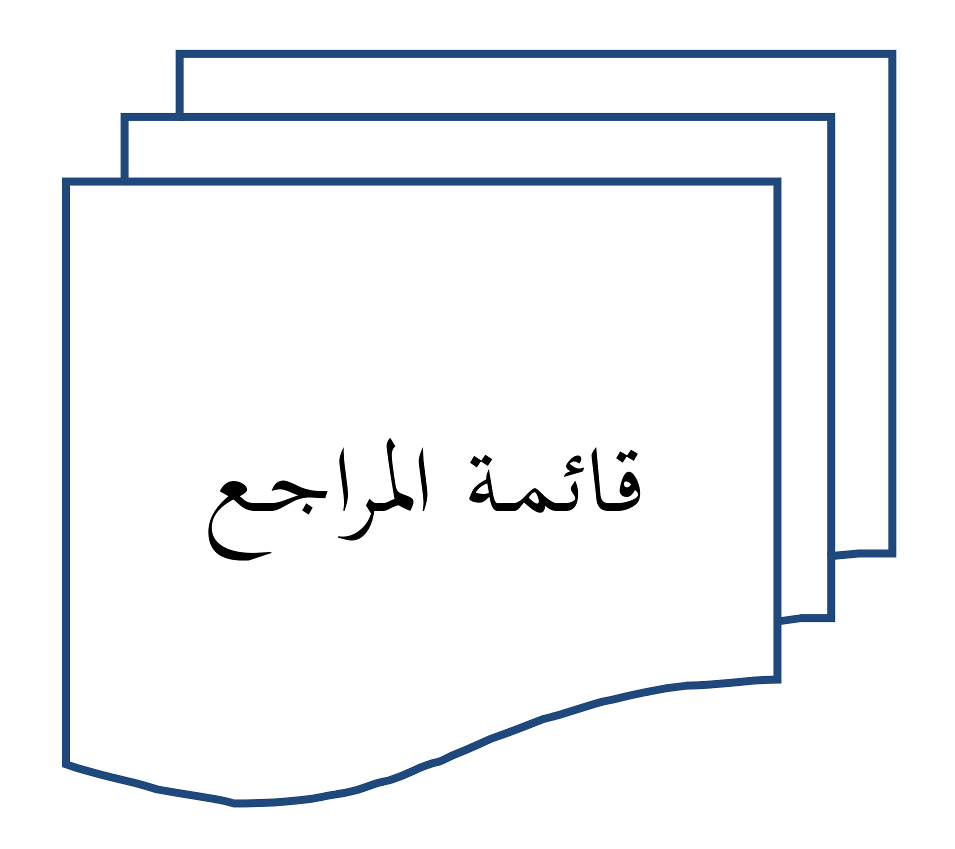
الأطراف المتورطة	طبيعة العمل العسكري
1988 الصين – فيتنام	البحريتان الصينية و الفيتنامية تصطدمان في رصيف "جونسون" في جزر سبراتلي، مما أغرق بضعة زوارق فيتنامية و أودى بحياة 72 بحارا.
1992 الصين– فيتنام	فيتنام تتهم الصين بالتنقيب عن النفط في المياه الفيتنامية في خليج "تونكين"، و بإنزال جنود على رصيف "دالوك"، و الصين تصادر 20 سفينة شحن فيتنامية تنقل البضائع من هونغ كونغ.
1994 الصين– فيتنام	نشوب مواجهات بحرية بين الصين و فيتنام في المياهالإقليمية المعترف ا دوليا لفيتنام فوق منصات استكشاف النفط 133، 134، 135، الصين تدعي كون المنطقة كجزء من مجموعة "واناباي".
1995 الصين – الفيليبين	الصين تحتل "رصيف الأذى" الذي تدعي الفيليبين حقها فيه و تقيم موقعا عسكريا صغيرا هناك، السفن الفيليبينية التي تحاول الوصول إلى الجزر تطرد من قبل السفن الحربية الصينية.
1995 تايوان– فيتنام	المدفعية التايوانية في "إيتو آبو" تطلق النار على سفينة إمداد فيتنامية.
1995 الصين– ماليزيا	زوارق دورية ماليزية تطلق النار على سفينة صيد صينية قبالة "ساراواك"، مما أدى إلى جرح أربعة من أفراد الطاقم الصيني.
1996 الصين– الفيليبين	ثلاث قطع بحرية صينية تشتبك في معركة بالمدافع لمدة 90 دقيقة مع سفينة مدفعية للبحرية الفيليبينية قرب جزيرة "كامبونس".
1997 الصين– الفيليبين	البحرية الفيليبينية تأمر زورقا سريعا صينيا و زورقي صيد بمغادرة المياه الضحلة لـ "سكاربورو" في شهر أفريل، و الصيادون الفيليبينيون يزيلون نقاط العلام الصينية و يرفعون علمهم، الصين ترسل ثلاثة سفن حربية لمسح جزيرتي "باناتا" و "كوتا" المحتلتين من الفيليبين.
1998 الصين– الفيليبين	البحرية الفيليبينية تعتقل صيادي أسماك صينيين قبالة المياه الضحلة لـ "سكاربورو".
1998 الفيليبين– فيتنام	الجنود الفيتناميون يطلقون النار على قارب صيد فيليبيني قرب رصيف "تيننت" (الحمام).
1999 الصين– الفيليبين	ثلاثة قوارب صيد صينية تتعرض لهجوم من طرف سفينة مدفعية قرب مياه "سكاربورو" الضحلة، و يتعرض أحدها للقصف و يغرق و يتم إنقاذ كل الصيادين، لكن بكين تسلم احتجاجا غاضبا إلى مانيلا.
1999 الفيليبين– فيتنام	القوات الفيتنامية على رصيف "تيننت" تطلق النار على طائرة استطلاع تابعة للقوات الجوية الفيليبينية كانت تحلق فوق الجزيرة.
1999 ماليزيا– الفيليبين	طائرات من القوى الجوية الماليزية و الفيليبينية تكاد تصطدم فوق رصيف تحتله ماليزيا في سلسلة "سبراتلي".

المصدر: مايكل كلير. مرجع سابق. ص 141.

ملحق رقم (8): مجمل المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي و الشرقي



Source: http://www.france24.com/ar/20120918


قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع العربية:

I-1: الكتب:

1- إدريس، محمد السعيد. تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية. القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2002.

2- بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا و الحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع. الجزائر. 2005.

3- بورشتاين، دانييل و دي كيزا، أرنيه. التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد و العشرين. ترجمة: شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، عدد 271، الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب. 1997.

4- بيليس، جون و سميث، ستيف (محرران): عولمة السياسة العالمية. ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث. دبي. 2004

5- جيلر، هوارد. ثورة الطاقة: نحو مستقبل مستدام. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2005.

6- الحديثي، هاني إلياس. سياسة باكستان الإقليمية 1971- 1994. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

7- الخزرجي، ثامر كامل. العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات. دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

8- دورتي، جيمس و بالتسغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة: وليد عبد الحي. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. الكويت. 1985.

9- الشيخ، نورهان. **سياسة الطاقة الروسية و تأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي.** سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية. القاهرة. أوت 2009.

10- عبد الحي، وليد. المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي1978-2010. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية. أبو ظبي. 2000.

11- ــــ (محرر). آفاق التحولات الدولية المعاصرة. عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع و مؤسسة عبد الحميد شومان، الطبعة الأولى، 2002.

12- القصاب، عبد الوهاب عبد الستار. المحيط الهندي و تأثيره في السياسات الدولية و الإقليمية. بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، بغداد، 2002.

13– كلير، مايكل. الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية. ترجمة: عدنان حسين. دار الكتاب العربي. بيروت. 2002.

14– مجموعة مؤلفين، الصين و الهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2008.

15– ميريديث، روبين. الفيل و التنين: صعود الهند و الصين و دلالة ذلك لنا جميعا. ترجمة: شوقي جلال. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، أفريل 2009.

16– ناي، جوزيف س. و دوناهيو، جون د. (محرران). الحكم في عالم يتجه نحو العولمة. ترجمة: محمد الشريف الطرح. الرياض، مكتبة العبيكان. 2002.

17– هاينبرغ، ريتشارد. غروب الطاقة: الخيارات و المسارات في عالم ما بعد البترول. ترجمة: مازن جندلي. الدار العربية للعلوم. بيروت. 2006.

18– ويلبورن، توماس. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: الصين– اليابان– الولايات المتحدة الأمريكية. سلسلة دراسات عالمية، عدد 12. أبو ظبي. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1997.

I– 2: الدوريات

1– أبو طالب، حسن. "**الصين و الشرق الأوسط.. بين رمزية السياسة و تكامل الاقتصاد**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008.

2– الحربي، سليمان عبد الله. "**مفهوم الأمن: مستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)**". المجلة العربية للعلوم السياسية: عدد 19، صيف 2008.

3– الخياط، محمد مصطفى. "**الصين و خيار الطاقة البديلة**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008.

4– سويلم، حسام. "**القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

5– عبد الحميد، عاطف. "**أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى و بحر قزوين**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

6– عرفة، خديجة. "**الصين و أمن الطاقة.. رؤية مستقبلية**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

7– محمود، أحمد إبراهيم. "**الهند: القدرات الوطنية و العلاقات الإقليمية**". السياسة الدولية: عدد 146، أكتوبر 2001.

8– مظلوم، جمال. "**التعاون الصيني– الروسي في إطار منظمة شنغهاي**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006.

9- هلال، رضا محمد. "**العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات و الأبعاد**". السياسة الدولية: عدد 173، يوليو 2008.

10- "**الصين و بدائل الطاقة**". السياسة الدولية: عدد 164، أفريل 2006. نقلا عن: نيوزويك، 2006/2/14.

I-3: الرسائل الجامعية:

1- حجار، عمار. السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي:إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل. مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة/الجزائر. 2002.

2- زقاغ، عادل. النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية (غير منشورة)، جامعة باتنة. 2008-2009.

I-4: الصحف:

1- النعيم، سامح عبد العزيز. "**أمن الطاقة**". صحيفة الجزيرة، عدد 13934، 22 نوفمبر 2010.

2- "**حمى التنافس بين الصين و أمريكا: بين خفض الاعتماد على الواردات و تأمين إمدادات مستقرة**". جريدة الشرق الأوسط، عدد 10229، 30 نوفمبر 2006.

I-5: مواقع الأنترنيت:

1- أبو الخير، كارن. "**صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي .. مقاربات مختلفة**". السياسة الدولية: عدد 176، جويلية 2009. في:

"http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Index.asp?CurFN=malf1.htm&DID=9995".

2- أبوعامود، محمد سعد. "**إقليم جنوب آسيا**". السياسة الدولية: عدد يوليو 2009، في:

"http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=95967&eid=2".

3- البهي، أحمد. " **الخليج الفارسي يظل الجائزة الإستراتيجية**". قراءات إستراتيجية: العدد الحادي عشر، نوفمبر 1999، المجلد الثاني 1999. "http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ91.HTM"

4- شحرور، عزت. "**مؤتمر 2012 للحزب الشيوعي الصيني: قراءة في أهم النتائج**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 8 جانفي 2013. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/1/8/20131895013907734Conference%20of%20Chinese%20Communist%20Party.pdf.

5– صديقي، سميع. "**ولاية شينزو آبي الجديدة و العلاقات اليابانية الصينية**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013، ص 6. في:

http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/2/6/2013261175979580Shinzo%20Abe%20second%20Japanese%20relations.pdf.

6– العبودي، عبد الكاظم. "**انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميا و عالميا**". شبكة المنصور، 23 أفريل 2010.

« http://www.almansore.com/MakalatP/MK-AbdAlkadom25-04-10.htm".

7– عبد العظيم، خالد. "**الهند تراهن على الولايات المتحدة**". قراءات إستراتيجية: المجلد العاشر 2007، العدد الرابع، أفريل 2007. في:

"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RE2D13.HTM".

8– عرفة، خديجة. "**تأسيس و تطور منظمة شنغهاي للتعاون**". قراءات إستراتيجية: المجلد الثامن 2005، العدد الخامس، ماي 2005. في:

"http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ156.HTM".

9– عوض، جابر سعيد. "**الهند الإقليمية و الدولية**". دراسات الجزيرة، 2006/5/17. في:

"http://www.aljazeera.net/NR/exers/AF572700"-AF6b-4F42B5A5-4FE0473524E.htm".

10– فهمي، شيرين حامد. "**الصين و جنوب آسيا.. ديناميكيات و معادلات جديدة**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين– جنوب آسيا في عالم متغير**). 2005/6/25. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

11– ــــ. "**العلاقات الصينية– الهندية.. تطبيع أم تصادم؟**". قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية (**الصين– جنوب آسيا في عالم متغير**). 2005/6/25. في:

"http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21a.shtml".

12– كوين، تشانغ تزي. "**قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة الجيوغرافية النفط العالمية مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني**". المركز العربي للمعلومات، 2004/4/18. في:

"https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/acCfVEyY1ww/LPKVbeY2zFkJ".

13– المنصوري، عبد الرحمان. "**الملفات الساخنة في العلاقات الصينية اليابانية**". من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فيفري 2013. ص 3. في:

"http://studies.aljazeera.net/issues/2013/02/20132610105032411.htm" .

14- **ارتفاع حدة التوتر بين الصين واليابان بشأن أرخبيل دياويو/سينكاكو في بحر الصين.** فرانس 24 / أ ف ب، 2012/9/19. في:

"http://www.france24.com/ar/20120918-%D8%A7".

15- "**بحر الصين الجنوبي**". تقرير الجزيرة نت، 2012/9/26، في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/6a6cf187-3cca-4029-8a71-8587ec9c7110".

16- **بكين تستنكر تقريرا يابانيا للدفاع.** عن الجزيرة نت، 2011/8/4. في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/eeb2cbe7-e97e-43b6-8efd-eacd81b17442".

17- **اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين.** عن الجزيرة نت، 2012/9/17. في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/6c5ea8ed-708a-4588-8bfa-f3edf382571b".

18- **اليابان تتهم الصين بدخول مياهها.** عن الجزيرة نت، 2012/9/14، في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/78612f22-1326-4b85-98d4-872528c9eb75".

19- **اليابان تحتج لدى الصين بشأن الجزر.** عن الجزيرة نت، 2012/7/11. في:

"http://www.aljazeera.net/news/pages/e7c65233-f97a-4de2-b216-5faa7e42a44e".

II– المراجع الإنجليزية:

II- 1: Reports:

1- Acharya, Amitav. **Seeking Security In The Dragon's Shadow: China and Southeast Asia In The Emerging Asian Order.** A paper presented to the Asian Security Conference 2003, 27-29 January 2003, Organized by the Institute for Defense Studies and Analyses, New Delhi.

2- Bose, Srinjoy. Energy politics: India- Bangladesh- Myanmar relations. IPCS special report,N° 45, July 2007. New Delh.

3- Carl, Jeremy, Rai, Varun and Victor, David. Energy and India's foreign policy. Working paper 75, Program on energy and sustainabledevelopment, Stanford. May 2008.

4- Ctherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project:** Workshop One: The Yellow and East China Seas. Conference Report**,** May 2012**.**

5- Chester, Lynne. **"Does the Polysemic Nature of Energy Security Make it a 'Wicked' Problem?**". World Academy of Science, Engineering and Technology 54, 2009.

6- Chew, Emrys. Crouching tiger, hidden dragon: the Indian Ocean and the maritime balance of power in historical perspective. Working paper n° 144, 25 October 2007, S. Rajaratnam School of international studies, Singapore.

7- Daojiong, Zhao. China's thirst for oil. International crisis group Asia report N° 153. 9 June 2008.

8- Davidovic, Sonja. China's energy policy in the geopolitical context. Geopolitics of energy in Eurasia. MSFS 536.

9- Downs, Erica S.. Energy security series: China. The Brookings Foreign Policy Studies. Brookings institution. December 2006.

10- Fukuyama, Francis and Ikenberry, G. John. **The Princeton project on national security: report of the working group on grand strategic choices**. Princeton University, September 2005.

11- Ghosh, Cdr. P K Ghosh. "**Maritime security challenges in South Asia and the Indian ocean: response strategies**". A paper prepared for the center for the strategic and international studies- American –Pacific sealanes security institute conference on: **Maritime security in Asia.** January 18-20, 2004. Honolulu, Hawaii.

12- Guoxing, Ji. **Maritime Jurisdiction in the Three China Seas: Options for Equitable Settlement**. IGCC-Policy Papers No. 19, California, October 1995.

13- Hu, Liyan and Sheng, Ter-Shing. China's energy security and geo-economic interests in Central Asia. Central European journal of international and security studies (CEJISS). 2008. Volume 2, Issue 2.

14- Jianxin, Zhang. "Oil Security Reshapes China's Foreign Policy". Working Paper No. 9.

Center on China's Transnational Relations. The Hong Kong University of Science and Technology. 2006.

15- Kang, Harnit."**Maritime issues in South China sea**". IPCS Special report 76, June 2009, New Delhi.

16- Kiesow, Ingolf. China quest for energy: Impact upon foreign and security policy. Defense analysis report, Swedish defense research defense agency, Stockholm**,** November 2004.

17- Kong, Bo. "**The geopolitics of the Myanmar-China oil and gas pipelines**". In: Pipiline politics in Asia. NBR special report, September 2010.

18- Kraenner, Sascha Muller. China's ad India's emerging energy foreign policy. Discussion paper of The German development institute. Bonn 2008.

19- Liu, Xuecheng. China's Energy Security and Its Grand Strategy. The Stanley foundation policy analysis briefs. September 2006.

20- Macmillan, Joseph. **Energy security in South Asia: can interdependence breed stability**. Strategic forum. N° 232. September 2008.

21- Madan, Tanvi. Energy security series: India. The Brookings foreign policy studies. November 2006.

22- Michael A. McDevitt • Catherine K. Lea (Eds). **CNA Maritime Asia Project:** Workshop One: The Yellow and East China Seas. Conference Report**,** May 2012**.**

23- Minh, Pham Quang. "**The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam**".A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), **The U.S and China in regional security: implications for Asia and** Europe. Berlin, June 18-19, 2012.

24- Morelli, Vince L.. The European Union's Energy Security Challenges. CRS Report for Congress. The Library of Congress**.** September 11, 2006.

25- Niquet, Valérie. Energy Challenges in Asia. Note de l'Ifri. Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie & Centre Asie. Paris. Octobre 2007.

26- Othman, Zarina. "**Human Security Concepts, Approaches and Debates in Southeast Asia** ". A paper presented at the: Fifth Pan-European International Relations Conference on**: "Constructing World Order"**. The Hague, Netherlands, September 9-11, 2004.

27- Pardesi, Manjeet Singh and others. Energy and security: The geopolitics of Energy in the Asia-Pacific. Nanyang technological university, October 2010.

28- Pehrson, Christopher J. String of pearls: meeting the challenge of China's rising power across The Asian littoral. Report of the strategic studies institute. USA. July 2006.

29- Percival, Bronson. "**Threat or partner: Southeast Asian perceptions of China**". Testimony before The U.S-China economic & security review commission hearing on “China’s activities in Southeast Asia and implications for U.S interests”. February 4, 2010.

30- Pop, Irina Ionela. China’s energy strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. UNISCI discussion papers, N° 24, October 2010.

31- Rongxing, Guo**. Territorial Disputes and Seabed Petroleum Exploitation: some options for The East China Sea.** Working Paper of The Brookings institution, Massachusetts, September 2010.
32- Rosen, Daniel H., Trevor Houser. **China Energy**: **A Guide for the Perplexed.** China Balance Sheet. A Joint Project by the Center for Strategic and International Studies and the Peterson Institute for International Economics. May 2007.

33- Seliverstov, Sergey. Energy security of Russia and EU: current legal problems. Note de l’ifri. Paris. Avril 2009.

34- Shaofeng, Chen. Assessing the impact of China’s foreign energy quest on its energy security. EAI Working Paper No. 145. 3 March 2009.

35- ---------------------. China’s outward FDI and energy security. EAI Working Paper No. 143 . 20 November 2008.

36- Sharma, Devika. "**Energy in India’s national security strategy**". A paper prepared for the IDSA workshop on national security strategy, 20-23 December 2010. Delhi.

37-Siddiqui, Toufic A. **Addressing energy security concerns in South Asia**. Paper presented at the international energy workshop, Stanford University, 25-27 June 2007.

38- Srivastava, Leena and Mathur, Riru. Global energy security: India’s energy security. Fes briefing paper 14, Berlin.September 2007.

39- Stone, Marianne. Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis. Security discussion paper series 1. Spring 9. 2009.

40- Tonnesson, Stein and Kolas, Ashild. Energy Security in Asia: China, India, Oil and Peace. Report to the Norwegian Ministry of Foreign Affairs. International Peace Research Institute, Oslo. April 2006.

41- Winzer, Christian. **Conceptualizing energy security**. EPRG working paper. Cambridge wrking paper in economics. University of Cambridge, London. August 2011.

42- Xing, Li and Clark, Woodrow W. Energy Concern in China’s Policy-Making Calculation: From Self-reliance, Market dependence to Green Energy. Dir Research series, Working paper N°. 143. 2010.

43- Yishan, Xia. "**China-Russia energy cooperation: Impetuses, prospects and impacts**". The James A. Bicker III institute for public policy of Rice University. May 2000.

44- Notions of Security: Shifting Concepts and Perspectives. Joint project of different European research institutes. Deliverable 1, Work package 2. Netherlands. 15 February 2007.

45- Emerging Global Energy Security Risks. The ECE energy series No. 36, The United Nations commission for Europe. Genea. 2007.

46- Energy Efficiency: A Worldwide Review Indicators, Policies, Evaluation. A Report of the World Energy Council in Collaboration with ADEME. London. July 2004.

47- Central Asian's energy risks. Asia report of international crisis group. Brussels/ Bishkek. N° 133, 24 May 2007.

48- China's foreign policy and "soft power" in South America, Asia and Africa. A study prepared for "Committee on foreign relations United States senate". Congressional research service. Washington, April 2008.

49- China's thirst for oil. crisis group Asia report N° 153. International crisis group .9 June 2008.

50- Energy outlook for Asia and the pacific. Report of Asian development bank, October 2009. Japan.

51- India's energy security: key issues impacting the Indian oil and gas sector. Paper of the "National seminar for energy security". FICC and Ernst & Young Pvt. Ltd, New Delhi. 2011.

II- 2: Books:

1- Allison, Roy and Jonson, Lena (eds). Central Asian security: The new international context. Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, Washington D.C. 2001.

2- Akiner, Shirin (ed). The Caspian politics, energy and security. Routledge Curzon. London and New York. 2001.

3- Athwal, Amardeep. China-India relations: Contemporary dynamics. Routledge, London and New York. 2008.

4- Ayres, Alyssa and Mohan, C Raja (eds). Power realignments in Asia: China, India and the United states. SAGE publications India Pvt Ltd. New Delhi. 2009.

5- Bahgat, Gawdat. American oil diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea. University press Florida, 2003.

6- Bateman, Sam, Chan, Jane and Graham, Euan (Eds). ASEAN and the Indian Ocean: the key maritime links. RSIS policy paper. Singapore. November 2011.

7- Blank, Stephen. Russo - Chinese energy relations: politics in command. Global market briefings publishing, London. 2006.

8- Booth, Keen and Smith, Steve (Eds). International relations theory today. The Pennsylvania s Jian, Zhang. **China's Energy Security: prospects, challenges, and Opportunities.** The Brookings institution. Washington D.C. July 2001.

9- Buzan, Barry and Waever, Ole. Regions and powers: The structure of international security. Cambridge university press. 2003.

10- Cole, Bernard D. Sea lanes and pipelines: energy security in Asia. Praeger security international, London. 2008.

11- Collins, Alan. The security dilemma of South East Asia. Macmillan press. London. 2000.

12- Cooney, Kevin J. and Sato, Yoichiro (eds). The rise of China and international security. Routledge, New York, 2009.

13- Craig, Susan L.. Chinese perceptions of traditional and nontraditional security threats. Strategic Studies Institute. March 2007.

14- Dettke, Dieter (Ed). A great game no more: oil, gas and stability in the Caspian Sea region. Freidrich – Ebert- Stiftung, Washington office. 1999.

15- Eisenman, Joshua, Heginbotham, Eric and Mitchell, Derek (eds). China and the developing world. M. E Sharp. New York. 2007.

16- Frankel, Ernst Gabriel**. Oil and Security: A world beyond petroleum.** Published by Springer. Dordrecht, The Netherlands. 2007.

17- Gallagher, Kelly Sims. China Shifts Gears: Automakers, Oil, Pollution, and development. The MIT press. London. 2006.

18- Goh, Evelyn and Simon, Sheldon W. (eds). China, the United States and Southeast Asia. Routledge, New York and London, 2008.

19- Hurst, Cindy. China's global quest for energy. Institute for the analysis of global security .Brookings institution press. Washington, 2001.

20- Jonson, Lena and Allison, Roya. **Central Asian security: The new international context.** tate university press. Second edition. 1997.

21- Kong, Bo. An Anatomy of China's Energy Insecurity and Its Strategies. Pacific Northwest for global security.USA .December 2005.

22- Lal, Rollie. Central Asia and its Asian neighbors: security and commerce at the crossroads. Rand project air force. 2006.

23- Lawson, Stephanie (Ed). The new agenda of international relation: from polarization to globalization in world politics? Polity press. Cambridge. 2001.

24- Lee, Maj Stacey L.. China's Energy Security: The Grand "Hedging" strategy. School of Advanced Military Studies. Kansas. 2010.

25- Lipschutz, Ronnie D. (Ed). On security. Colombia university press. New York. 1998.

26- Luft, Gal and Korin, Anne (Eds). Energy Security Challenges for the 21st Century: a reference handbook. Greenwood publishing group, California. 2009.

27- Marquina, Antonio (Ed). Energy security visions from Asia and Europe. First published, Palgrane Macmillan. New York. 2008.

28- Mckillop, Andrew and Newman, Sheila (eds). The final energy crisis. Pluto press, London. 2005.

29- Meidors,van .. China's international behaviour: Activism, Opportunitism, and diversification. RAND project air force, USA, 2009.

30- Mitchell, John V. Renewing energy security. Royal institute of international relations. London. 2002.

31- Moran, Daniel and Russell, James A. (eds). Energy security and global politics: The militarization of resource management. Rutledge global security studies. London and New York. 2009.

32- Orwel, George. Black gold: The new frontier in oil for investors. John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. 2006.

33- Pant, Harsh V. Contemporary debates in Indian foreign and security policy: India negotiates its rise in the international system. Palgrave Macmillan. New York, 2008.

34- Rui, Huaichuan. Globalization, Transition and development in China: The case of the coal industry. Routledge Curzon. London and New York. First published 2005.

35- Smith, Dianne L.. Central Asia: A new grate game. Strategic studies institute (SSI), USA. June 17, 1996.

36- Swanstrom, Nicklas L. P. and Cornell, Svante .E. A strategic conflict analysis of Afghanistan. Central Asia- Caucasus institute and Silk Road studies program. August 20, 2005.

37- Tow, William T. (eds). Security Politics in the Asia-Pacific: A Regional–Global Nexus? Cambridge University Press, London, 2009.

37- Wesley, Michael (ed). Energy security in Asia. Routledge, New York, 2007.

38- Williams, Paul D. (Ed). Security Studies: An introduction. Routledge. New York. First published 2008.

39- Wu, Shicun and Zou, Keyuan (eds). Maritime security in The South China sea: regional implications and international cooperation**.** Ashgate Publishing Limited, Farnham, 2009.

II- 3: Periodicals:

1- Anand, Vinod. "**Politico-military developments in Central Asia and emerging strategic equations**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 34. November 2006.

2- Baldwin, David A.. "**The concept of security**". Review of International Studies: N° 23. 1997.

3- Banlaoi, Rommel C. "**Southeast Asian Perspectives on the Rise of China: Regional Security after 9/11**". Parameters : Summer 2003.

4- Berlin, Donald L.. "**India in the Indian ocean**". Naval war college review: Spring 2006, Vol. 59, N° 2.

5- Bosbotinis, James. "**Sustaining the dragon, dodging the the eagle and barring the bear? Assessing the role and importance of Central Asia in Chinese national strategy". **". The China and Eurasia forum quarterly: V8, N° 1. Spring 2010.

6- Burghart, Dan. "**The new nomads: The American military presence in Central Asia".** The China and Eurasia forum quarterly: vol. 48 no. 1. Spring 2006.

7- Canning, Cherie. "**Pursuit of the pariah: Iran, Sudan and Myanmar in China's energy security strategy".** Security challenges: volume 3, n° 1, February 2007.

8- Chary, Srinivas. "**The eagle and the peacock: U.S foreign policy toward India in dependence**". Studies in conflict and terrorism: Vol 19, n° 4, October- December 1996.

9- Cohen, Ariel. **"U.S interests and Central Asia energy security"**. Backgrounder: N° 1984, November 15, 2006.

10- ------------------. "**After the G-8 summit: China and the Shanghai cooperation organization**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006.

11- Daojiong, Zha. **"China's energy security and its international relations".** The China and Eurasia forum quarterly: V 3, N° 3. November 2005.

12- ------------------."**China's Energy Security: Domestic and International issues**". Survival: vol. 48 no. 1. Spring 2006.

13- Ding, Arthur S.. "**China's Energy Security Demands and the East China Sea: A Growing Likelihood of Conflict in East Asia?**". The China forum quarterly: Volume 3, No. 3. November 2005.

14- Essay, An. "**The new face of Central Asia**". Caucasian review of international affairs: V. 2. (2)- Spring 2008.

15- Felício, Tânia. "**Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multiregionalism**". Human security Journal: volume 5. Winter 2007.

16- Germanovich, Gene. **'The Shanghai cooperation organization: A threat to American interests in Central Asia?'**. China and Eurasia forum quarterly: V 6. N°. 1. 20.

17- Hancock, Kathleen J. "**Escaping Russia, looking to China: Turkmenistan pins hopes on China's thirst for natural gas**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 3. 2006.

18- Huang, Chin-Hao. "**China and the Shanghai cooperation organization: post-summit analysis and implications for the United States**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006.

19- Huasheng, Zhao. "**The Shanghai cooperation organization at 5: achievementsand challenges ahead**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 3. August 2006.

20- Ibraimov, Sadykzhan. "**China-Central Asia trade relations: Economic and social patterns**". The China and Eurasia forum quarterly: V 7, N° 1. February 2009.

21- Jiang, Wenran . " **Beijing's "New Thinking" on Energy Security**". China Brief: Volume 6. Issue 8, December 2006.

22- Kevin D. Stringer. "**Energy Security: Applying a Portfolio Approach"**. Baltic Security & Defence Review: Volume 10, 2008.

23- Khan, Simbal. "**Stabilization of Afghanistan: U.S –NATO regional strategy and the role of the SCO**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 7, N° 3, October 2009.

24- Khars, Tuva. "**Regional security complex theory and Chinese policy towards North Korea**". East Asia: Vol. 21. N° 4. Winter 2004.

25- Khodzhaev, Ablat. "**The Central Asian policy of The Peoples Republic of China**". The China and Eurasia forum quarterly: V 7, N° 1. February 2009.

26- Kiesow, Ingolf. "**Quest for oil and geostrategic thinking**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 3. N° 3. November 2005.

27- Krause, Keith and Williams, Michael C. **"Broadening the agenda of security studies: politics and methods".** Mershon International Studies Review**:** (1996) 40.

28- Kreft, Heinrich. "**China's Energy Security Conundrum**". The Koren Journal of Defense Analysis: Vol. XVIII. No. 3. Fall 2006.

29- Lee, Itamar Y. "**Deepening naval cooperation between Islamabad and Beijing**". China Brief: Volume IX, Issue 13, June 24, 2009.

30- Liao, Xuanli. "**Central Asia and China's energy security".** The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. November 2006.

31- Liebertha,l Kenneth and Herberg, Mikkal." **China's Search for Energy Security: Implications for U.S. Policy".** NBR Analysis: volume 17, number 1, April 2006.

32- Livingstone, Daniel. **The Spratly Islands: A Regional Perspective**. Journal of the Washington Institute of China Studies: Fall 2006, Vol. 1, No. 2.

33- Malik, J. Mohan. "**South Asia in China's foreign relations**". Pacific review: Volume 13, Number 1, February 2001.

34- Marketos, Thrassy. "**Eastern Caspian sea energy geopolitics: A limitus test for the US – Russia – China struggle for the geostrategic control of Eurasia**". Caucasian review of international affairs: V 3. (1). winter 2009.

35- Morozova, Irina. "**External powers influence upon the reform and political elites in present Kyrgyzstan**". Caucasian review of international affairs: V 3. (1). winter 2009.

36- Newman, Edward. "**Human security and constructivism**". International studies perspectives: (2001) 2.

37- Niazi, Tarique. "**The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin**". The China and Eurasia forum quarterly: Volume 4, N° 4, November 2006.

38- Niquet, Valérie. "**China and Central Asia**". China perspectives: N° 67, (September-October 2006).

39- Norling, Nicklas. "**Russia's energy leverage over China and the Sinopec – Rosneft deal**". The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006.

40- Perkovich, George. "**A nuclear third way in South Asia**". Foreign policy: n°9, summer 1993.

41- Rizwan, Amer. "**South Asian security complex and Pakistan-United States relations post 9/11**". IPRI journal X: N° 2. Summer 2010.

42- Sakhuja, Vijay. "**Sri Lanka: Beijing's growing foothold in The Indian Ocean**". China Brief: Volume IX, Issue 12, January 12, 2009.

43- --------------------. "**China- Bangladesh relations and potential for regional tensions".**

China brief: Volume IX, Issue 15, July 23, 2009.

44- Sheth, V.S.. **Indian ocean in the globalizing world**". Alternatives: Volume 1, Number 4, winter 2002.

45- Shu, Yang. "**Reassessing the SCO's internal difficulties: A Chinese point of view".** The China and Eurasia forum quarterly: V. 7. N° 3. October 2009.

46- Sir, Jan and Horak, Slavomir. "**China as an emerging superpower: The view from Ashkhabad**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 2. May 2006.

47- Velasquez, José Roberto Concha and Pichler, Bernhard." **China's increasing economy and the impacts on its energy strategy**". Estudios gerenciales: Vol. 26, No. 117, October – December 2010.
48- Xuegang, Zhang. "**Southeast Asia and Energy: Gateway to Stability**". China Security: Vol 3, No 2 spring 2007**.**

49- Xuetang, Guo. "**The energy security in Central Eurasia: The geopolitical implications to China's energy security**". The China and Eurasia forum quarterly: V 4, N°. 4. 2006.

50- Yergin, Daniel. "**Ensuring Energy Security**". Foreign affairs: Vol. 85. N° 2. Mars, April 2006.

51- Yi-Chong, Xu. "**China's energy security**". In: Michael Wesley. Energy security in Asia. Rutledge, London and New York, 2007.

52- Zeb, Rizwan. "**Pakistan and the Shanghai cooperation organization".** The China and Eurasia forum quarterly: V. 4. N° 4. November 2006.

53- Zhanibek Saurbek. "**Kazakh-Chinese energy relations: Economic pragmatism or political cooperation**". The China and Eurasia forum quarterly: V6, N°. 1. 2008.

II- 4: Theses:

1- Forsyth, Ian Cameron. **Getting a new blanket: China's conceptualization of "security" in the post-Deng Xiaoping era**. A Dissertation Presented to the faculty of the USC graduate school, university of Southern California. August 2010.

2- Minoura, Haruna. **Energy Security and Japan-China Relations: Competition or Cooperation?**. A Thesis submitted to The Faculty of The Elliott School of International Affairs of The George Washington University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in International Affairs, January 31, 2011.

3- Stephen J. Ruscheinski**.**China's energy security and The South China Sea. A thesis presented to the faculty of the U.S army command and general staff college in partial fulfillment of the requirements for the degree "Master of military art and science: general studies". University of Illinois at Urbana-Champaign, Illinois, 2002.

4- Yandas, Osman Gokhan. Emerging regional security complex in Central Asia: Shanghai Cooperation organization (SCO) and challenges of the post 9/11 world. A Thesis submitted to The graduate school of social sciences of Middle East technical university. The department of Eurasian studies. June 2005.

II- 5: Web sites:

1- Acheson, Chris. "**Disputed Claims in the East China Sea**". An Interview with James Manicom, This interview was produced by the Japan-U.S. Discussion Forum, NBR's public email forum on Japanese affairs, ‚July 25, 2011. In: "http://www.nbr.org/research/activity.aspx?id=159".

2- Alhajji, A F. "**What Is Energy Security?**". Middle East Economic Survey: Vol. L. No 52. 24-December-2007. "http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n52-5OD01.htm".

3- Aneja, Urvashi. "**Pakistan- China relations: recent developments (Jan-May 2006)".** IPCS special report 26. Institute of peace and conflict studies, New Delhi, June 2006. In: "http://www.ipcs.org/IPCS-special-report-26.pdf"

4- Ashraf, Tariq Mahmud **.** "**Afghanistan in Chinese Strategy Toward South and Central Asia**". China Brief: Volume 8, Issue 10, May 13, 2008. In:

"http://www.jamestown.org/programs/chinabrief/single/?tx_ttnews%5Btt_news%5D=4915&tx_ttnews%5BbackPid%5D=168&no_cache=1".

5- Bahgat, Gawdat. " **China's Energy Policy: Strategic Implications**". Middle East Economic Survey: VOL. XLIX. N° 3. January 15, 2007.
" http://www.mees.com/postedarticles/oped/v50n03-5OD01.htm".

6- Binbin, HAO and Chunhong, Wang. "**Research on the Development Strategy of Energy in China**" . College of Resource, Hebei University of Engineering, Handan, China. 2008. *«www.seiofbluemountain.com/search/detail.php?id... ».*

7- Blank, Stephen. "**China makes policy shift, aiming to widen access to Central Asian energy". Eurasianet.org.** March 12, 2006. *"www.eurasianet.org/.../business/.../eav031306.sht... " .*

8- Blumenthal, Dan. "**Concerns with Respect to China's Energy Policy**". July 01, 2008. In: " http://www.aei.org/files/2003/08/26/20080723_ChinaEnergyStrat.pdf ".

9- Calabrese, John. "**Dragon by the Tail: China's Energy Quandary**". Middle East institution. 23 March 2004. www. *se1.isn.ch/serviceengine/.../calabrese304.pdf" .*

10- Cohen, Stephen. P.. "**The US and South Asia**". Brookings center for international

studies. 1/1/2005. In: "http:www.brookings.edu/views/articles/cohens/20050101.pdf".

11- Daojiong, Zha. Oil pipeline from Myanmar to China: competing perspectives. RSIS commentaries. 74/2009. In: "www.rsis.edu.sg*/publications/Perspective/RSIS0742009.pdf".*

12- Downs, Erica S.. "**The Chinese Energy Security Debate**". The China Quarterly: 2004. In: "http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=219843".

13- El Nasser, Haya. "**World population hits 7 billion**". USA TODAY. 10/31/2011. "http://www.usatoday.com/news/world/story/2011-10-30/world-population-hits-seven-billion/51007670/1".

14- Garver, John w. "**China's South Asian interests and policies**". A paper prepared for U.S – China economic and secutity review commission, 22 July 2005. In:

"http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/wriying_testimonies/05_07_21_22wrts/graver_john_wrts.pdf"**.**

15- Gautam, Upendra. "**China-South Asia political relations: A view from Nepal**". China study center, Nepal, spatial to the new nation, 13 Jan 2006. In: "http://nation.ittefaq.com/artman/publish/article_24622.shtml".

16- Godwin, Paul H. B. "**China as regional hegemon?**". In: "http://community.middleburg.edu/scs/docs/Godwin, %20china%20as%20a%20regional hegemon.pdf".

17- Holmes, James. "**China's energy consumption and opportunities for U.S- China cooperation to address the effects of China's energy use**". Testimony before the U.S-China economic and security review, June 14, 2007. In: *"www.uscc.gov/.../2007hearings/.../june_14.../FINAL%20%20June%2014-15%20Transcript.doc".*

18- Jennings, Ralph . "**East China Sea, a Treasure for Oil, Is Fraught With Danger**". October 31, 2012. In: "http://www.thestreet.com/story/11752270/1/east-china-sea-a-treasure-for-oil-is-fraught-with-danger.html".

19- Khan, Hamayoun. "**China's Energy Drive and Diplomacy**". International Review: p. 94. *"www.siis.org.cn/.../20081217174045S1QX.PDF ".*

20- Lin, Christina Y. "**Militarization of China's energy security policy- defense cooperation and WMD proliferation along its string of pearls in The Indian Ocean**". ISPSW? Berlin, 2008. In:

"http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ord538=grp1&ots59= eb06339b-2726-928e-0216-1b3f15392dd8&lng=en&id=56390".

21- Molis, Arūnas. "**European energy security and related issues: Military Dimension Of Energy Security**". Eurodialogue organization. 16.04.2010. "http://eurodialogue.org/Military-Dimension-Of-Energy-Security".

22- Nandakumar J. "**China's Energy Security and the Taiwan Factor**". The Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), New Delhi. In**:** "http://www.iern.net/portal/page/portal/IERN_HOME/IERN_ARCHIV/Publications/System %20Adequacy%20%20SoS/7D30E3A28C373FD6E040A8C03C2F41F6 " .

23- Niazi, Tarique . "**China's march on South Asia**". China Brief: Volume 5, Issue 9. December 31, 2006. In: "http://www.jamestown.org/single/?no_cache=1&tx_ttnews%5Btt_news%5D=3849".

24- Norling, Nicklas. "**The Nabucco pipeline: reemerging momentum in Europe's front yard**". In: *"www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/.../Detail/?ots591...id...".*

25- Palonkorpi, Mikko. "**Energy Security and the Regional Security Complex theory**". Aleksanteri Institute / University of Helsinki. 2006. http://busieco.samnet.sdu.dk/politiqus/.../palonkorpi.pdf".

26- Pascual, Carlos. "**The Geopolitics of Energy: From Security to Survival**". Brooking institute. p. 2." www.brooking.edu//.../energy security/energysecurity-chapter.pdf".

27- Rajeev, S. **India's energy security".** IIMB Working paper n° 2010-02-305. Bangalore, 010. In: http://www.iimb.ernet.in/working_paper/details/1854".

28-Rosner, Kevin. “Closing the Gap between Energy **& National Security Policy”**. Journal of energy security: May 2010 Issue. “http://www.ensec.org/index.php?option=com_content&view=article&id=245:closing-the-gap-between-enegy-aamp-national-security-policy&catid=106:energysecuritycontent0510&Itemid=316”.

29- Sachs, Stephen E.. "**The Changing Definition of Security**". International Relations Merton college, xford. Week 5, Michaelmas Term 2003. "www.stevesachs.com/papers/paper_security.html".

30- Sahoo, Pravakar. China’s growing presence in India’s neighborhood. East Asia forum, February 5th, 2010. In:

"http://www.eastasiaforum.org/2010/02/05/chinas-growing-presence-in-indias-neighbourhood/".

31- Saleem, Omar. The Spratly Island dispute: China defines The new millennium. 2000. In. "*www.wcl.american.edu/journal/ilr/15/saleem.pdf*".

32- Sato, Koichi. **China’s Territorial Claims at Sea: The East China and South China Sea (Part I).** In: “src- h.slav.hokudai.ac.jp/publictn/…/sato.pdf”.

33- Scher, Robert. **China’s Activities in Southeast Asia and the Implications for U.S. Interests**. Testimony of Deputy Assistant Secretary of Defense Asian and Pacific Security Affairs Office of the Secretary of Defense Before the U.S. – China Economic and Security Review Commission, February 4, 2010.In: " *www.uscc.gov/hearings/2010hearings/.../10.../10_02_04_trans.pdf*".

34- Singh, Teshu**. South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n° 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In "http://www.ics.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-132.html".

35- ------------------. “**China & Japan: Tensions in East China Sea**”. Issue Brief, Institute of peace & conflict studies, 2012. In: “http://www.ipcs.org/issue-brief/china/china-japan-tensions-in-east-china-sea-198.html”.

36- Storey, Ian. “**The South China Sea: The Theatre for Emerging Strategic Competition?**”. Paper Presented at “Security Environment in the East Asian Seas”, Ocean Policy Research Foundation, Tokyo, 16-17 February 2011. In: "http://blog.canpan.info/oprf/img/858/dr.storey_presentation.pdf ".

37- Tellis, Ashley J.. "**The United States and South Asia**". The house committee on international relations, June 14, 2004. Carnegie Endowment for international peace. In:

“http://www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=17070”.

38- Weeks, Stanley B. “**Change and its reflection in national security strategy and force structure**”. "*www.apcss.org/Publications/.../Chapter3Weeks.pd.…*".

39- Woudhuysen, James. “**Big trouble in the East China Sea**”**.** Monday, 3 September 2012. “http://www.spiked-online.com/site/article/12836/”.

40- Zhang, Xuegang. “**China’s energy corridors in Southeast Asia**” 2008. In: http://frankhaugwitz.com/doks/security/2008_01_China_Energy_Corridors_Southeastasia_Jamestown.pdf".

41- Zhuangzhi, Sun. The Relationship between China and Central Asia. p.p. 40, 41. In: *"src-h.slav.hokudai.ac.jp/...1.../03_zhuangzhi. pdf ".*

42- Zubir, Mokhzani**. "The strategic value of the Strait of Malacca**". In: "http://www.aspirasi-ndp.com/en/archive/ThestrategicvalueoftheStraitofMalacca.pdf".

43- ----------------------- and Basiron, MohdNizam.‘**The Straits of Malacca: the Rise of China, America’s Intentions and the Dilemma of the Littoral States’**.Maritime Institute of Malaysia, April 2005. In: "*search.informit.com.au/documentSummary;dn... ".*

44- Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation. 24 Dec 1998. p. 69. In: "http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/cbmapspratly.pdf.".

45- China economy overview. From CIA factbook 2011. January 2011. "http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy.htm".

46- Communiqué of the National Bureau of Statistics of People's Republic of China on Major Figures of the 2010 Population Census. National Bureau of Statistics of China. April 28, 2011. "http://stats.gov.cn/english/newsandcomingevents/t20110428_402722244.htm".

47- "China’s Population: A Looming Demographic Time Bomb". China mike. January 2011."http://www.china-mike.com/chinese-culture/society/china-population-growth-crisis/".

48- China Energy Data, Statistics and Analysis - Oil, Gas, Electricity, Coal" . Energy information administration, country analysis briefs. July 2009. "http://205.254.135.24/emeu/cabs/China/pdf.pdf ".

49- East China Sea. From Wikipedia, the free encyclopedia, "http://en.wikipedia.org/wiki/East_China_Sea".

50- Energie & Geopolitique: La Guerre de l’énergie n’est pas une fatalité. Rapport de la commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006. "www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf".

51- Geographical location of South Asia. Jul 8th, 2010. In: “http://viewstonews.com/index.php/geo-strategic-importance-of-south-asia/pakistan”.

52- Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation. 24 Dec 1998. p. 69. In: "http://www.stimson.org/images/uploads/research-pdfs/cbmapspratly.pdf ."

53- Paracel Islands. From Wikipedia, the free encyclopedia, July 2009.In: ***"en.wikipedia.org/wiki/Paracel_Islands "***.

54- South Asia. From Wikipedia the free encyclopedia, 13 June 2007. In: "http://en.wikipedia.org/wiki/South_Asia'.

55- The UE and South Asia association for regional cooperation. Directorate general external relations. January 2006. In: "http://ec.europa.eu/external_relations/saarc/intro/index.htm".

56- White paper: China's Energy Conditions and Policies. The Information Office of the State Council of the People's Republic of China. December 2007. "http://www.china.org.cn/english/environment/236955.htm".

III– المراجع الفرنسية

III- 1: Rapports:

1- Noël, Pierre et Meidan, Michal. L'approvisionnement énergétique de La Chine: Marchés et politiques. Rapport d'IFRI. Juillet 2005.

2- Sécurité et promotion de la sécurité : Aspects conceptuels et Opérationnels. Centre collaborateur OMS du Québec. Septembre 1998.

III- 2: Livres:

1- Brunis, Bastien. Politique extérieure énergétique de la Chine: discours sur la stratégie de puissance de la PRC. Panthéon- Sorbonne, université Paris1. June 2006.

2- Vairon, Lionel. Defis Chinois: Introduction à une geopolitique de la Chine. Ellipses édition marketing. Paris. 2006.

III- 3: Périodiques:

1- Achkar, Gilbert. "**Jeu triangulaire entre Washington, Moscow et Pékin**". Le monde diplomatique: 48eme année, n° 573, Décembre 2001.

2- Amelot, Laurent. "La compétition énergétique Indo-Chinoise en Birmanie". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008.

3- Cordonnier, Isabelle. "**L'Inde et La Chine: La rivalité de deux titans**". Défense Nationale: 53eme année, n° 10 ? October 1997.

4- Lamballe, Alain. "**La ou L'Asie du Sud et du Sud-Est se rencontre, l'ombre de La Chine** ".Géostratégiques: n° 19, Avril 2008.

5- Pertuzio, André. "**La problématique énergétique en Inde**". Géostratégiques: n° 19, Avril 2008.

III- 4: Sites d'internet:

1- de Gourdon, Come Carpentier et Berthet, Samuel. "**L'Inde a L'aube d'un monde multipolaire**". afri. p. 256. In: "www.afri-ct.org/IMG/pdf/berthet.pdf ".

2- Energie & Geopolitique: La Guerre de l'énergie n'est pas une fatalité. Rapport de la commission parlementaire des affaires étrangères. Paris. 2006. "www.assemblee-nationale.fr/12/mieg/pourquoi.pdf".

فهرس الجداول و الأشكال و الخرائط

I– فهرس الجداول

II– فهرس الأشكال

III: فهرس الخرائط

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: إستراتيجية "التوجه نحو الخارج" الصينية تجاه آسيا الوسطى

الفصل الرابع: جنوب آسيا في إستراتيجية أمن الطاقة الصينية